



مركز الأرشيف والكتاب
مكتبة قوام والكتاب

المملكة المغربية



الوزارة المختصة بالعلماء

مَنْعَاجُ الرُّسُوحِ الرَّعْلِمِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ

لِلْإِمَامِ الْعَبَّاسِ الْعَرَفِيِّ السَّهْبِيِّ
(ت 633 هـ)

دراسة وتحقيق
الدكتور محمد الدراق

الجلد الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مركز المكتبة والوثائق والدراسات
سلسلة قوادير الثرائ (24)

المملكة المغربية



الديوانة العامة للعلماء

منقلاج الرُسوخ

إلى علم النّاسخ والمُنسوخ

لأبي العباس العزفي السبتي

(ت 633 هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد الدّراق

المجلد الثاني

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للنشر
مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث
الرابطة المحمدية للعلماء
شارع لعلو، لوداية - الرباط - المغرب.
العنوان البريدي: ص. ب. 1320 البريد المركزي - الرباط
البريد الإلكتروني: almarkaz@arrabita.ma
هاتف وفاكس: +212 537.730.334

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً
أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة

أصل هذا الكتاب أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه
في شعبة الدراسات الإسلامية، وحدة تاريخ
الأديان والحضارات الشرقية، جامعة عبد الملك
السعدي كلية الآداب - تطوان، تحت إشراف
الدكتور حسن الوراكلي سنة 2004م.

سلسلة: نواذر التراث (24)

الكتاب: منهاج الرسوخ إلى علم الناسخ والمنسوخ
المؤلف: أبو العباس العزفي السبتي (ت 633 هـ)
دراسة وتحقيق: د. محمد بن محمد الدراق
مراجعة: سعيد بلعزي، نور الدين شوب
فهرسة: عبد الكريم بومركود، الأزرق الكراكي، نادية الصغير
خطوط الغلاف: حميدي بلعيد
الإخراج الفني: نادية بومعيزة
عدد النسخ: 1500
الطبعة الأولى: 1436 هـ - 2015 م

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تمثل بالضرورة رأي المركز

الإيداع القانوني: 2012 MO 1823
ردمك: 8-53-542-9954-978
الطبع والتوزيع: دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط

تطلب منشوراتنا من:

✉ خارج المغرب:
■ لبنان: دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت
ص.ب. 14/6366، ☎ 300227، ☎ 701974 (009611)
■ مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
19 شارع عمر لطفي، موازي عباس العقاد - مدينة نصر.
☎ 2741578، ☎ 2741750 (00202)
■ المملكة العربية السعودية: مكتبة التدمرية، الرياض
ص.ب. 26173 الرمز البريدي 11486
☎ 4924706، ☎ 4937130 (00966)
■ الجزائر: مكتبة عالم المعرفة، حي الصومام، عمارة 17
المحل 07، باب الزوار.
☎ 21.244.537 (00213)

✉ المغرب:
■ وحدة النشر والتوزيع وتنظيم المعارض
الرابطة المحمدية للعلماء، شارع لعلو، لوداية الرباط.
☎ 537.701.585 (00212)
البريد الإلكتروني: manchoratarrabita@gmail.com
■ المعرض الدائم لإصدارات الرابطة المحمدية للعلماء
شارع فيكتور هيكور رقم 53 مكرر، الأحباس، الدار البيضاء.
☎ 0522.44.86.57، ☎ 522.54.20.51 (00212)
البريد الإلكتروني: manchoratarrabita@gmail.com
■ دار الأمان للنشر والتوزيع، رقم 4، ساحة المامونية - الرباط.
البريد الإلكتروني: DereIamane@menara.ma
☎ 0537.723.276، ☎ 53720055 (00212)

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وسلم تسليماً

كتاب الوحي والإيمان من قسم الناسخ والمنسوخ من أقسام علوم الإسلام

ذكر ما جاء من ذلك في كتاب الله العزيز

[الآية الأولى]

❑ قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مَنَ - أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا قَلَّهُمُ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾⁽¹⁾.

قال مجاهد والضحاك: هي محكمة⁽²⁾، وتقديرها؛ ومن آمن من الذين هادوا، وقالت الجماعة هي منسوخة، نسختها عندهم ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾⁽³⁾.

× التحقيق:

ظاهر الآية يشهد لما قالته الجماعة؛ فإنه سبحانه قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وهو اسم عرفي لأمتنا، وَبَنَزَّ غالب على أهل ملتنا، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾، وهو لأمة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بمنزلة الذين آمنوا لنا، وقيل في تفسيره سبعة أقوال:

- قيل: هادوا تابوا من عبادة العجل؛ واستدل قائل ذلك بقوله سبحانه: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ﴾⁽⁴⁾، ثم قال الشاعر: [نصف بيت من السريع]
إِنِّي امرؤٌ مِّنْ مَّدْحَتِي هَائِدٌ؛

أي تائب⁽⁵⁾.

< الثاني: إنه اسم علم لأمة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(1) البقرة: 61.

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (1/ 294).

(3) آل عمران: 84.

(4) الأعراف: 156.

(5) كتاب الأفعال لابن القوطية (ص 193). عين المعاني لوحة 50.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «وهو أصحها».

قال المؤلف رحمته الله:

[50/أ] وهذا لا يتوجه إلا على حذف / [القول من الصلة؛ كأنه قال: والذين يقال لهم⁽¹⁾ هادوا.

قال المؤلف:

ولم يسلم اليهود قط بهذا؛ فيقال: قالت: هادوا، كما يقال: قالت يهود؛ وكأن هذا القائل إنما أراد أن يتكلم على اليهود واشتقاقه فَوَهُمَ، ونقل الكلام إلى الذين هادوا.

«الثالث: نسبهم إلى يهوذي بن يعقوب، على نبينا، وعليه السلام، وعرب فقييل يهود، ثم حذفت الياء، وغير فقييل: هادوا؛ وهذا بعيد⁽²⁾».

«الرابع: قال الزهراوي⁽³⁾: «إن التهويد النطق في سكون ولين».

وأنشد:

[الطويل]

وَحُودٍ مِنَ اللَّائِي تَسْمَعْنَ بِالضُّحَى قَرِيضَ الرُّدَاقِ بِالْغَنَاءِ الْمَهُودِ⁽⁴⁾

قال: «ومن هذا سميت اليهود»⁽⁵⁾.

(1) من المحرر الوجيز (1/244).

(2) تفسير القرطبي (1/433). لسان العرب مادة هود (3/439).

(3) علي بن سليمان الغرناطي الفقيه المفسر المتوفى 431 هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (18/219).

(4) الشاعر هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل؛ المعروف بالراعي النميري، من فحول شعراء عصر بني أمية، مات سنة 90 هـ. انظر ترجمته في الأغاني (2/168). الشعر والشعراء (ص 156). ومناسبة البيت أنه يصف ناقه تسير نوعا من سير الإبل الذي هو الوخد؛ وهو سعة الخطو في المشي، ومثله الحدي لغة يقال: وخذت الناقة تخذو خذا قال النابغة:

«فما وخذت بمثلك ذات غرض حطوط في الزمام ولا لحوم»

والبيت موجود في ديوان الراعي النميري (ص 85)، وراجع لسان العرب (3/440)، وانظر غريب الحديث لابن سلام (4/287).

(5) المحرر الوجيز (1/244).

«الخامس: [أبو عمرو]⁽¹⁾: «لتهودهم عند قراءة التوراة، وقولهم تحركت السماوات عند نزولها».

«السادس: «لميلهم عن الإسلام»؛ قال الشاعر: [السريع]

قَدْ عَلِمْتُ سَلَمَى وَجَارَاتِهَا إِنِّي مِنَ النَّاسِ لَهَا هَائِدٌ⁽²⁾

«السابع: ابن جريج⁽³⁾: «من الهوادة لمداهنتهم»، وأنشد البيت: بالغناء المهود.
- ثم قال: ﴿وَالنَّصْرِيُّ﴾ وهو اسم عرفي لأمة عيسى، وصفة غلبت عليهم؛
فقليل فيه ستة أقوال:

- قال سيبويه⁽⁴⁾: «إنه جمع نصران، ونصرانة؛ كندمان، وندامي.

وأنشد: [الطويل]

فَكَلَّتُهُمَا خَرَّتْ وَأُسْجِدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ⁽⁵⁾

(1) في الأصل: [أبو عمر]، والصواب: [أبو عمرو]، وهو ابن العلاء، والله أعلم. انظر تهذيب الأسماء واللغات (3/357).

(2) البيت في الأغاني (15/208) وهو لعمر بن معد يكرب، ويقال: إنه منحول. وفي البحر المحيط لأبي حيان (4/401) غير منسوب.

(3) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي الأموي مولاهم، أبو الوليد المكي، الحافظ المصنف، توفي سنة 150 هـ. انظر ترجمته في صفوة الصفوة (2/122). غاية النهاية ترجمة 1959. سير أعلام النبلاء (6/325).

(4) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، مولى بن الحارث بن كعب، تصدر رأسه مدرسة البصرة في النحو، وصنف الكتاب. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (1/549). إنباه الرواة للقطفي (2/346). بغية الوعاة للسيوطي (ص 366). سير أعلام النبلاء (8/351).

(5) الشاعر هو أبو الأخرز الحماني يصف ناقتين خرتا من الإعياء، أو نحرتا فطأطأتا رؤوسهما، فشبّه إسجادهما بسجود النصرانية والإسجد طأطأ الرأس، والسجود وضع الجبهة على الأرض، أو هما بمعنى طأطأة الرأس، والتحنف اعتناق الحنيفية؛ أي الإسلام. انظر الكتاب لسيبويه (3/411).

قال سيبويه: «ألا ترى أنه لا يستعمل في الكلام إلا بياء النسب؛ والياء في نصراني زائدة؛ كلحياني»⁽¹⁾.

وأشيد الطبري رحمته الله:

يَظَلُّ إِذَا دَارَ الْعَشِيُّ مُحَنَّفًا وَيُضْحِي لَدَيْهِ، وَهُوَ نَصْرَانُ شَامِسٍ⁽²⁾

«الثاني: قال الخليل⁽³⁾: «واحدهم نصري»⁽⁴⁾.

«الثالث: واحدهم نصراني، قال أبو بكر بن القوطية⁽⁵⁾: «نصراني، ونصران، وجمعه نصاري»⁽⁶⁾.

«الرابع: قتادة: «نسبوا إلى قرية اسمها ناصرة»⁽⁷⁾؛ كان نزلها عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

«الخامس: عن النقاش⁽⁸⁾: «نسبوا إلى قرية اسمها نصروية، وواحدهم نصروي».

(1) انظر الكتاب (255/3)، وراجع المحرر الوجيز (245/1).

(2) لم أهد إلى قائله. انظر كتاب الأضداد لابن الأنباري (ص 155)، وانظر عين المعاني لوحة 50، والمحرر الوجيز (245/1).

(3) الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن البصري، صاحب العروض، وكتاب العين في اللغة، توفي سنة 175 هـ. انظر ترجمته في غاية النهاية لابن الجزري ترجمة 1242. الخلاصة (ص 106). وفيات الأعيان (244/2). إنباه الرواة (341/1).

(4) كتاب العين (108/7).

(5) محمد بن عمر بن عبد العزيز، أبو بكر الأندلسي النحوي ابن القوطية، علامة الأدب، صاحب التصانيف، له كتاب الأفعال وهو مطبوع، توفي سنة 367 هـ. انظر ترجمته في بغية الملتبس (ص 112).

(6) كتاب الأفعال (ص 275).

(7) وهي قرية بينها وبين طبرية ثلاثة عشر ميلا؛ فيها كان مولد المسيح عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ. انظر معجم البلدان (11841/291/5).

(8) محمد بن عيسى النقاش، أبو جعفر البغدادي اللغوي، نزيل دمشق. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/501). تهذيب التهذيب (9/349). تهذيب الكمال (26/264). الكاشف (2/209).

« السادس: إنه اسم اشتق من نصرتهم، وقد أخبر الله تعالى عنهم بذلك؛ حيث قال: ﴿قَالَ أَلْحَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾⁽¹⁾؛ معناه عن الزهري، وفي أرجاز العرب: لما رأيت نبطاً أنصاراً⁽²⁾.

وقد قيل في اسم القرية نصريا، ونصرتا؛ حكاه ابن عطية⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

« القول الثالث: لا معنى لعهده؛ فقد دخل في هذه الأقوال.

وأما الصابون في اللغة العربية/ فواحد هم صابئ؛ وهو الذي خرج من دين إلى [50/ب] دين⁽⁴⁾، وهذا قول الخليل عليه السلام؛ [ولهذا كانت العرب] تقول لمن أسلم صبأ؛ من صبوء السن والهجم.

[الوافر]

قال الشاعر:

إِذَا صَبَّأَتْ هَوَادِي⁽⁵⁾ الْخَيْلِ عَنَّا حَسِبْتُ بِنَحْرِهَا شَرْقَ الْبُعِيرِ

قال أبو علي الفارسي⁽⁶⁾: «يقال: صبأت على القوم؛ بمعنى طرأت؛ فالصابئ تارك لدين شرع له إلى غيره، كما أن الطارئ تارك لأرضه»⁽⁷⁾.

(1) آل عمران: 52.

(2) تمة الرزج: شمريت عن ركبتى الإزارا؛ وكنت لهم من النصارى جارا، ولم أهتد إلى صاحب الرجز، والأبيات في معاني القرآن للفراء (1/ 44).

(3) المحرر الوجيز (1/ 245).

(4) العين (7/ 171).

(5) هوادي الخيل: أوائلها. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (5/ 254). وانظر البيت في تفسير أبي حيان (1/ 239).

(6) إمام النحو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، صاحب التصانيف كاللحجة في علل القراءات، والإيضاح والتكملة، مات سنة 377 هـ. انظر ترجمته في تاريخ النحويين واللغويين (ص 130). الفهرست لابن النديم (ص 95). تاريخ بغداد (7/ 275 - 276).

(7) الحجّة في علل القراءات السبع (2/ 77). كتاب الأفعال لابن القوطية (ص 87). المحرر الوجيز (1/ 245). الكشف عن وجوه القراءات (1/ 245 - 247).

ومنهم من قال هو مأخوذ من صبا إلى كذا؛ أي مال إليه، ومن قال هذا لم يهزمه، فهذا تفسير هذا اللفظ في كلام العرب، وكل القراء قرأه بالهمز، إلا نافعا رحمه الله (1).

وأما تفسيره في الأخبار؛ ففيه تسعة أقوال:

«الأول: «إنهم قوم يعبدون الملائكة، ويصلون للقبلة، ويصلون الخمس، ويقرؤون الزبور».

قاله الحسن بن أبي الحسن (2)، وقتادة.

«الثاني: «إنهم طائفة من أهل الكتاب» (3)؛ قاله السدي، وأبو حنيفة، وجوز نكاح نسائهم.

«الثالث: «إنهم قوم نصارى، وفي رواية أشباه النصارى، وقبلتهم مهب الجنوب، يقرون بنوح، وفي رواية لا عين منهم اليوم، ولا أثر»؛ قاله الخليل (4).

«الرابع: قال ابن أبي نجیح (5): «هم قوم تركب دينهم بين اليهودية والمجوسية؛ لا تؤكل ذبائحهم»؛ قاله الحسن، ومجاهد.

(1) نافع بن أبي عبد الرحمن بن أبي نعيم القارئ المدني، صدوق ثبت في القراءة، مات سنة 169 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 456). تهذيب الكمال (3/ 1404). ميزان الاعتدال (4/ 242). تقريب التهذيب (2/ 295).

(2) الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، رأس الطبقة الوسطى من التابعين، الحافظ، توفي سنة 117 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 156). تذكرة الحفاظ (1/ 71). تهذيب التهذيب (2/ 263). الخلاصة (ص 77). سير أعلام النبلاء (4/ 563). وانظر التفسير في جامع البيان (1/ 320)، وقول الحسن في تفسير القرطبي (1/ 434).

(3) انظر حكاية هذا القول في تفسير الطبري (1/ 320). تفسير القرطبي (1/ 434). المحرر الوجيز (1/ 246).

(4) العين (7/ 108).

(5) عبد الله بن أبي نجیح يسار الثقفي، أبو يسار المكي، ثقة، رمي بالقدر، وربما دلس، مات سنة 131 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (5/ 233). الجرح والتعديل (5/ 203). ميزان الاعتدال (2/ 515). تهذيب التهذيب (6/ 54). تعريف أهل التقديس (ص 90)، وانظر حكاية القول في تفسير الطبري (1/ 319)، والقرطبي في الجامع (1/ 434).

«الخامس: «هم قوم بين اليهود والنصارى؛ قوم يخلقون رؤوسهم، وَيَجْبُونَ مذاكيرهم»⁽¹⁾.

«السادس: قال مجاهد: «هم قوم لا دين لهم؛ ليسوا بيهود، ولا بنصارى»⁽²⁾.

«السابع: «هم قوم يقولون لا إله إلا الله، وليس لهم عمل، ولا كتاب؛ كانوا بجزيرة الموصل، رآهم زياد بن أبيه⁽³⁾، وأراد وضع الجزية عنهم، فعرف بأنهم يعبدون الملائكة».

«الثامن: قال بعضهم: «بل هم قوم على دين إبراهيم صلى الله على نبينا، وعليه».

«التاسع: الكلبي⁽⁴⁾ عن الصابي؛ صاحب الرسالة: «هم قريب من المعتزلة، يقولون بتدبير الكواكب»⁽⁵⁾.

ثم قال تعالى: ﴿مَنْ - اٰمَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ وَعَمِلَ صٰلِحًا فَلَهُمْ اَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ﴾، وقد قال في آية المائدة: ﴿مَنْ - اٰمَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْاٰخِرِ وَعَمِلَ صٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُوْنَ﴾⁽⁶⁾، ففضى ظاهر هذه الآية بأن من آمن بالله واليوم الآخر من أهل هذه الأديان في كل الأزمان، وإن كان من بعد أن بعث الله سبحانه محمدا ﷺ بالقرآن؛ لهم في الآخرة الثواب، وحسن المآب⁽⁷⁾؛ بقوله: ﴿فَلَهُمْ اَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ وهم في

(1) الدر المنثور (1/ 183).

(2) جامع البيان (1/ 319).

(3) هو زياد بن أبيه، مختلف في اسم أبيه، ابن عبيد الثقفي، أو زياد بن سمية، يكنى أبا المغيرة، توفي سنة 53 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 99). الإصابة (1/ 580). أسد الغابة (2/ 271). سير أعلام النبلاء (3/ 494)، وانظر هذا القول في تفسير الطبري (1/ 319). تفسير الثعالبي (1/ 72).

(4) محمد بن السائب بن بشير بن عمرو الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة المفسر، ضعيف، اتهم بالكذب، ورمي بالرفض، مات سنة 146 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير (ص 101). الجرح والتعديل (7/ 270). تهذيب الكمال (3/ 1200). ميزان الاعتدال (3/ 556). تقريب التهذيب (2/ 163).

(5) انظر هذه الأقوال في جامع البيان للطبري (2/ 146 - 147)، وتفسير ابن أبي حاتم الرازي (127/ 1 - 128)، والمحزر الوجيز (1/ 246).

(6) المائدة: 71.

(7) جامع البيان (2/ 148).

[51/أ] الآخرة آمنون مسرورون، بقوله تعالى / ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، نسخها قوله سبحانه في آل عمران: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا قُلْنَ قُلْ يَتَّبِعُ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾⁽¹⁾.

فإن قيل: لئن كان ظاهر الآيتين متعارضاً كما ذكرتم، فقد بقي عليكم من شروط النسخ ما لا خلاف فيه، وهو معرفة التاريخين؛ فإن المنسوخ لا يتقدم على الناسخ، ولا يقارنه.

فالجواب أن مقتضى آية آل عمران هو المتأخر من الأمرين بلا خلاف؛ إذ قد علم من الدين أن شريعة سيد المرسلين ناسخة لشرائع الماضين، وانعقد على ذلك إجماع المسلمين.

فهذا وجه قول من قال إنها منسوخة بها، إلا أنه ترد عليه اعتراضات منها:

أن هذا بناء على القول بالعموم، فلا يلزم هذا المتوقعة، ولا المخصصة إلا بدليل؛ إذ يحتمل أن يكون حكم اليهود والنصارى والصابيين قبل مبعث النبي ﷺ، كان كما قال النبي ﷺ في الصحيح واللفظ لمسلم: «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة؛ يهودي أو نصراني، ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار»⁽²⁾.

ومنها أن طرد الأحكام كان في صدر الإسلام بصحة دين من كان على شريعته أو إمام، وإن لم يدن بدين الإسلام، وهذا غير معروف في شريعة محمد ﷺ؛ إذ عم بدعوته لأول بعثته كافة الأنام، وأعلم ببعثته إلى الأحمر، والأسود أتم الإعلام، وأوعد إليهم بأنهم إن لم يؤمنوا به لم ينفعهم اتباع أنبيائهم الكرام، وأحاطت بهم الخطايا، وأوبقتهم الأثام، وهذا لا يطاق رده، ولا يسمع لمنكره كلام، وهذا كيف لا يسلمه ألد الخصام، ويشهد لهم من الآيتين قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ

(1) آل عمران: 84.

(2) كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته (1/134) رقم 217.

هَادُوا ۖ ظاهر النِّظَام تعقيب ذلك بقوله سبحانه: ﴿مَنْ - آمَنَ بِاللَّهِ﴾، وهذا من بديع الكلام العربي أحد الأقسام.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فالصحيح على هذا أنها محكمة؛ لعدم الشرطين المصححين للنسخ: التاريخ؛ وقد تبين، والمعارضة؛ وقد صرفنا إليها المفاوضة.

فنقول: معنى الآية أن من تسمى بالذين آمنوا، وزعم أنه من أمتنا، ومن أهل ملتنا، وأن من كان يهوديا، أو نصرانيا، أو صابئا إذا آمن بالله واليوم الآخر، وعمل صالحا، فلهم أجرهم، وتم لهم أمنهم وسرورهم، والعمل الصالح لمن اعتزى إلينا صدقته في دعواه، وأن لا يتخذ إلهه هواه، وأن يوافق ما نشره من الإسلام ما طواه /، والعمل [ب/51] الصالح لغيرنا من ذوي الأديان أن يوحد الرحمان، ويؤمن بالنبي ﷺ، وبالقرآن، فهذا جمع بين الآيتين، ودفع للتعارض الذي هو أحد الشرطين، وقد تقدم لنا جمع آخر؛ وهو أن تكون الآية نزلت فيمن مات على شريعة من الشرائع.

قال المؤلف رحمه الله:

في هذا الجمع تحامل لا يبلغ به الناصح لنفسه ما يأمل صَرَفُ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إلى الذين تسموا، وتفسير ﴿عَمِلَ صَالِحاً﴾ في إحدى الآيتين؛ بصدقه في دعواه، وإخلاصه بمواطئة ما يلفظ به ما نواه؛ وتفسير العمل بهذا ضعيف، ثم تفسير لغيرنا بالتوحيد بعيد، والله أعلم.

وكذلك قول من قال: معنى ﴿مَنْ - آمَنَ﴾، في هذا «بَتَّ»، وفي سائر الفرق «دخل فيه».

قال المؤلف رحمه الله:

اختلف العلماء في قوله: ﴿مَنْ - آمَنَ﴾ على ستة أقوال:

«أحدها: ما تقدم، ولو شئت عددتها اثنين.

« الثاني: «إنهم أهل الحنيفية ممن يلحق محمدا ﷺ كزيد بن عمرو⁽¹⁾، وقس بن ساعدة⁽²⁾، وورقة بن نوفل⁽³⁾، وَالَّذِينَ هَادُوا ﷻ، كذلك من لم يلحق محمدا ﷺ، إلا من كفر بعبسى عَلَيْهِ السَّلَام، ﷻ وَالنَّصَبِي ﷻ، كذلك ممن لم يلحق محمدا ﷺ، ﷻ وَالصَّبِي ﷻ، كذلك، وقال إنها نزلت في أصحاب سلمان الفارسي⁽⁴⁾ في قصته الطويلة⁽⁵⁾ التي ذكرها ابن إسحاق، والطبري⁽⁶⁾؛ فلما جاء النبي ﷺ، وذكر ذلك له، وسأله عنه، فنزلت الآية.

« الثالث: ﷻ مَسَّ - اَمَسَ بِاللَّهِ ﷻ؛ أي ومن آمن؛ بإضممار الواو.

« الرابع: وإن الذين آمنوا بسائر الأنبياء؛ من آمن منهم بك.

« الخامس: «هم المنافقون في أمة محمد ﷺ»، قاله سفيان الثوري⁽⁷⁾؛ كأنه قال في ظاهر أمرهم، وقرنهم باليهود والنصارى والصابيين، ثم بين حكم من آمن بالله واليوم الآخر من جميعهم، ويرجع القول الأول إلى هذا، أو هذا إلى القول الأول.

« السادس: ﷻ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﷻ، فلهم أجرهم على التقديم والتأخير، ﷻ وَالَّذِينَ هَادُوا ﷻ، وغيرهم من آمن بك منهم فكذاك.

(1) زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، والد سعيد بن زيد، أحد العشرة، من المتحنفة، مات قبل المبعث بخمس سنين. انظر ترجمته في الإصابة (569/1). الروض الأنف (253/1، 255، 263).

(2) قس بن ساعدة الإيادي، الخطيب الحكيم أواخر الجاهلية، كان أسقف نجران، وطالت حياته، وأدركه النبي ﷺ، ورآه في عكاظ، وسأل عنه بعد ذلك فقال: «يحشر أمة وحده». انظر ترجمته في عيون الأثر لابن سيد الناس (68/1 - 72).

(3) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي، ابن عم السيدة خديجة أم المؤمنين، حديثه في المبعث مشهور. انظر ترجمته في الإصابة (633/3).

(4) سلمان الفارسي أبو عبد الله، يقال إنه مولى رسول الله ﷺ، ويعرف بسلمان الخير، توفي سنة 35 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (75/4). الاستيعاب (643/2).

(5) أي قصة إسلامه. راجعها في سيرة ابن إسحاق (ص 78) وغيرها من كتب السيرة.

(6) انظر القصة في جامع البيان (321/1). لباب النقول للسيوطي (ص 20).

(7) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه إمام، حجة، مات سنة 161 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (222/4). تاريخ بغداد (151/9). تهذيب الكمال

(512/1)، وراجع هذه الأقوال في المحرر الوجيز (243/1).

وقد تقدم لنا جمع آخر؛ وهو أن تكون الآية نزلت فيمن مات على شريعة من الشرائع قبل مبعث النبي ﷺ، ونسخ شريعته لشرائعهم، إلا أنه يعترض على هذا بقوله في أول الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ فإن جميع أرباب الشرائع منا ومن غيرنا، يصدق عليهم الذين آمنوا، ولكن غلب العرف فينا معشر هذه الأمة المحمدية، وأهل هذه الملة الحنيفة، فكذلك قال بعد ذلك ﴿وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ﴾؛ فعن ذلك / جوابان:

[1/52]

- أحدهما أنه خصهم بالذكر لشرفهم؛ بمنزلة قوله: ﴿فِيهِمَا بَلَكَّةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَّانٌ﴾⁽¹⁾، فخصص النخل والرمان بالذكر لشرفهما، وكما قال: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾⁽²⁾، فخصصهما بالذكر لشرفهما، صلوات الله عليهما وسلامه؛ ومكان اليهود والنصارى، وشرف أهل هذين الكتابين، وأمة هذين النبيين على غيرهما معلوم، إلا أنه يعترض على هذا بأن يقال: إن كان جيء بـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ عموماً كما ذكرتم، ثم باليهود والنصارى خصوصاً بالشرف كما فسرتم، فما لكم معشر هذه الأمة الحنيفية لم تجعلوا فيها واسطة القلادة على العادة؛ والجواب عن هذا من وجهين:

- أحدهما أن الآيات من أول سورة البقرة إلى هاهنا، وما بعده من معظم السورة مواجه به اليهود والنصارى، فخصصوا بالذكر لذلك.

- والجواب الآخر أن القرآن علينا أنزل، والنبي الذي أنزل معه منا أرسل، وحكمنا فيه في غير ما موضع قد فسر وأجمل؛ فكل ما وعد به غيرنا، وبشر به سوانا؛ فنحن بحكم الرتبة فيه السابقون، وهم اللاحقون، وفي معناه ما قاله الحسن⁽³⁾ - وهو من الكلام الحسن:-

(1) الرحمن: 67.

(2) البقرة: 97.

(3) أبو نواس، أبو علي الحسن بن هانئ الحكمي، رئيس الشعراء، له أشعار في الغزل والخمر، مات سنة 196 هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء (ص 501). الأغاني (20/61). العبر (1/321).

[الطويل]

إِذَا نَحْنُ أَثْنَيْنَا عَلَيْكَ بِصَالِحٍ فَأَنْتَ الَّذِي تُثْنِي وَفَوْقَ الَّذِي تُثْنِي
وَأِنْ جَرَتْ الْأَلْفَاظُ مِنَّا بِمَدْحَةٍ لِعَيْرِكَ إِنْسَانًا فَأَنْتَ الَّذِي نَعْنِي⁽¹⁾

- والجواب الثاني من الجوابين الأولين أن ذلك جاء لمن آمن من أهل الفترات؛ كقس بن ساعدة، وزيد بن عمرو، وورقة بن نوفل؛ كما قال السدي.

قال المؤلف عفا الله عنه:

لو أن أحد هذين الجمعين سلم من المعارضة فقررت به العين؛ لكان العدول عنه إلى القول بالنسخ أسد الرأيين؛ لما شهد له ترجمان القرآن، وحبر أهل الإسلام ابن عباس، مما لا مرية فيه ولا التباس، أنه لا يقال مثله بالرأي، ولا يدرك بالقياس، ويشهد لذلك ما ذكره من تكلم في ترتيب سور الكتاب العزيز في النزول، وفصل المكي من المدني في التنزيل من تقدم نزول سورة البقرة على نزول سورة آل عمران.

وفي كتاب كريب عن ابن عباس: «أن بينهما في النزول سورة الأنفال»، ونحو ذلك يروى عن ابن الزبير، وروى عن زيد بن ثابت، قال: «البقرة وآل عمران والنساء والأنفال بالمدينة»، والله أعلم.



(1) البيت الأول في تفسير القرطبي (1/ 135)، والبيتان معا في تاريخ بغداد (7/ 443)، وانظر خزانة الأدب (2/ 268). المستطرف من كل فن مستظرف (1/ 496).

[الآية الثانية]

❑ **قوله تعالى:** ﴿وَقُلْ لِّلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ مَنَ شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِر﴾ الآية⁽¹⁾

قال بعض العلماء: هي منسوخة، وقالت الجماعة / هي محكمة.

❑ **التحقيق:**

قال أحمد: من قال بأنها منسوخة استدل بظاهرها؛ وهو التخيير؛ كقول ابن عباس رضي الله عنه - في عاشوراء -: «كان يوم عاشوراء يوماً تصومه قريش في الجاهلية، فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم صامه، وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة، فمن شاء صام، ومن شاء أفطر»⁽²⁾، وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه⁽³⁾: «الوتر حق، فمن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بواحدة»⁽⁴⁾، فكان هذا بزعمه صدر الإسلام، وأول الأمرين، إلى أن نسخ الله سبحانه بآيات منها قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يُوْمِرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾⁽⁵⁾، ومثل قوله: ﴿وَلَيْسَ كَقَرْطَمٍ إِنَّ عَذَابِي لِشَدِيدٌ﴾⁽⁶⁾، ومثل قوله: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾⁽⁷⁾.

(1) الكهف: 29.

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 1393)، والترمذي في سننه (3/ 127).

(3) أبو أيوب الأنصاري، خالد بن زيد بن كليب الخزرجي، الصحابي، توفي سنة 52 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (3/ 484 - 485). أسد الغابة (2/ 94). سير أعلام النبلاء (2/ 402).

(4) أخرجه ابن حبان في صحيحه (6/ 167)، (6/ 170 - 171)، والحاكم في المستدرک (1/ 444، 445، 448)، وانظر موارد الظمان (ص 174)، ومجمع الزوائد (2/ 240)، وسنن البيهقي الكبرى (2/ 469)، (3/ 23 - 27)، وسنن الدارقطني (2/ 23).

(5) الفتح: 13.

(6) إبراهيم: 9.

(7) الزمر: 8.

ومن قال بأنها محكمة تأولها على التهديد؛ واستدل على ذلك بما اقترن بها من الوعيد.

قوله: ﴿إِنَّا آَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سَرَادِقُهَا﴾⁽¹⁾.

قال: وهذا بمنزلة قوله سبحانه: ﴿إِنَّهَا لَآخِذَى الْكُبَرِ﴾⁽²⁾ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴿٥﴾ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾⁽³⁾، وبمنزلة قوله سبحانه: ﴿قَمَسَ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾⁽⁴⁾، وفي معنى قوله سبحانه: ﴿إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾⁽⁵⁾، ومثل قوله: ﴿وَقُلْ إِعْمَلُوا بِسَيْرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾⁽⁶⁾، وقوله سبحانه: ﴿كُلُوا وَامْتَعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ مُجْرِمُونَ﴾⁽⁷⁾.

واستدل على ذلك بعض العلماء⁽⁸⁾ بأن قال: «يستحيل التخيير فيها؛ لأن الله سبحانه لا يأمر بالفحشاء شرعاً، ولا يأمر بالكفر عقلاً ولا شرعاً؛ لأن الأمر بالكفر محال؛ إذ الأمر بالشيء يقتضي معرفة الأمر ضرورة؛ والكفر هو الجهل بالأمر؛ والجمع بينهما محال؛ فيستحيل الأمر بهما؛ وأن معناها من التهديد هو الذي رفعه الأمر بما أنبأ عنه التهديد؛ لأن الله تعالى قال لنبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قل لهم: هذا الحق من ربكم؛ فمن شاء منكم قبله فآمن، ومن شاء رده فكفر، ثم قال بعد ذلك: قل لهم: هذا الحق من ربكم، فإن لم تقبلوه قاتلتكم»⁽⁸⁾؛ وإيقاع المهدد به رفع للتهديد.

قال الفقيه أبو العباس رحمته الله:

قوله ﷻ هذا فيه نظر دقيق؛ مجليه التحقيق بنور التوفيق إن شاء الله تعالى؛ فقوله فيه لأن الله تعالى لا يأمر بالفحشاء، خبر صحيح، ولكن لم يسلك به سبيله، ولم يملك دليله؛ لأن القائل بالتخيير لم يبق على نفسه بأن الكفر مأمور به، ولكنه يقول [٥٣/أ]

(1) الكهف: 29.

(2) المدثر: 35 - 36 - 37.

(3) المدثر: 54.

(4) فصلت: 39.

(5) التوبة: 106.

(6) المرسلات: 46.

(7) في الهامش هو القاضي ابن العربي بغير خط الناسخ، وعليه علامة ط، وهو كذلك.

(8) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/287).

منك فيه الأمر والخبر، ثم إن الأدلة المعينة مقررة، فإما أن يقول هو من باب الإباحة [وله فيه راحة]، وإما أن يقول هو من باب ما يستعمله أولوا الألباب بعد البيان والإرشاد واستيفاء المراد؛ إن شئت فعلت، وإن شئت تركت، بعد أن لاحت له البصيرة، وعرف في الحالين ماله ومصيره، مع أن الإنصاف أن هذا من باب التقدم بالإنذار، وقيام الحجة بالأعذار، وهو معنى التهديد، وترجمة الوعيد.

وقوله: ولا يأمر بالكفر عقلا، ولا شرعا؛ صحيح على منع تكليف ما لا يطاق عقلا وشرعا، وقوله إن معناها من التهديد؛ وهو الذي رفعه الأمر بما أنبأ عنه التهديد، إلى قوله وإيقاع المهدد به رفع للتهديد، صحيح إلا فيما أطلقه وكرره من رفع التهديد؛ فقد باء بالنسخ؛ لأن النسخ رفع حكم ثابت كما قرناه ومهدناه، أو تجوز بالرفع فجعله عبارة عن الانتهاء إلى غاية الخطاب المقيد؛ كقوله: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾، و﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْبَجْرِ﴾؛ كيف والتهديد من باب الوعيد، والوعيد خبر؛ والخبر لا يدخله النسخ، وليس بحكم مطلق فيرتفع، ولا مقيد أو مشروط فينتهي، فهذا تحقيق، والله ولي التوفيق.

والصحيح أنها محكمة؛ لأن لفظها بين احتمالين، بين الإباحة والتخير، والتهديد والتحذير؛ وكل لفظ دائر بين احتمالين ليس إلا، وكذلك كل معقول متردد بين جوازين إذا انتفى أحد الاحتمالين تعين الثاني، وإذا استحال أحد الجوازين، تحقق الآخر من المعاني، ويبطل حملها على الإباحة وجوه ثلاثة:

- منها ما اقترن بها من الوعيد حسبما قدمناه.

فإن قال قائل: فهذا الوعيد للظالمين لا للكافرين؛ فالجواب أن الكفر والشرك ظلم سمعا، لغة، وشرعا.

أما اللغة؛ فأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه؛ من ذلك قول العرب في أمثالها: «من أشبه أباه فما ظلم»⁽¹⁾؛ أي ما وضع الشبه في غير موضعه؛ وعبادة غير الله؛ وضع الشيء في غير موضعه؛ وجحد رسل الله؛ وضع النفي في غير موضعه،

(1) مجمع الأمثال للميداني (2/ 352).

وفي الصحيح - واللفظ لمسلم بن الحجاج - من حديث ابن مسعود قال: «لما أنزل الله سبحانه ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمَنُ﴾⁽¹⁾، شق على ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: وأيناً لم يظلم نفسه، فقال النبي ﷺ: ليس هو كما تظنون؛ هو كما قال لقمان لابنه: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾، وقال البخاري⁽⁴⁾ في بعض طرقه: «ليس كما تقولون لم يلبسوا إيمانهم بظلم بشرك، أو لم تسمعوا إلى قول لقمان: لا تشرك بالله»⁽⁵⁾، الحديث أخرجه في ذكر الأنبياء، وقال في موضع آخر: «إنما هو الشرك، أو لم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه»⁽⁶⁾ الآية.

وقد قال في أول هذه السورة: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ مَّا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا إِلَهَ بآيِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا⁽⁷⁾، وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِي وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾⁽⁸⁾ أمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ⁽⁸⁾، ففسر الظالمين بالمتخذين من دونه أولياء، والله أعلم.

(1) الأنعام: 83.

(2) لقمان: 12.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (1/21/197)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/185)، وانظر الجامع لأحكام القرآن (14/62).

(4) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، مولا هم، إمام الحفاظ، وصاحب الصحيح، توفي سنة 256 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/555). طبقات الحفاظ (ص561). الخلاصة (ص327).

(5) أخرجه البخاري في الصحيح (6/2542)، ومسلم في الصحيح (1/114)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/185)، وأحمد في المسند (1/444)، وانظر فتح الباري (1/88).

(6) أخرجه البخاري في الصحيح (3/1262/3246)، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي.

(7) الكهف: 4 - 5.

(8) الشورى: 6 - 7.

وقال سبحانه: ﴿وَسَقُلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهًا يُعْبَدُونَ﴾⁽¹⁾.

ومنها أن الله تعالى ما أباح الكفر في دين من الأديان، ولا خير في نبوة من النبوات، ورسالة من الرسالات أمة من الأمم بين الإيمان والكفر؛ إذ أخبر عن رسله الكرام عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أنهم مبشرون ومنذرون؛ فهم مبشرون لمن آمن؛ منذرون لمن كفر؛ وفي ذلك الخروج عن التخير، والله أعلم.

والشرك من أنواع الكفر تخصيص، وعلى شأنه من بين أنواع المحرمات تنصيص، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾⁽²⁾.

فأخبر أن كل رسول يوحى إليه بالتوحيد، وتؤمر أمته بالعبادة؛ وفي الأمر بالعبادة الخروج عن التخير بين العبادة وتركها بالإعراض والكفر، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽³⁾، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽⁴⁾.

ومنها أن النهي عن الشرك، والزجر عن الكفر، والوعيد عليهما، مقرون بافتتاح نبوة نبينا عَلَيْهِ السَّلَامُ مصاحب لبعثته، وسورة المدثر أول ما أوحى إليه أو ثانية ما أنزل، وفيها: ﴿وَالرَّجْزَ بَاهُجْزٍ﴾⁽⁵⁾، وفيها: ﴿بِإِذَا نُفِرَ فِي السَّافُورِ﴾⁽⁶⁾، وفيها: ﴿إِنَّهُ

(1) الزخرف: 44.

(2) الأنبياء: 25.

(3) الزمر: 62.

(4) النساء: 130.

(5) المدثر: 5.

(6) المدثر: 8 - 10.

كَانَ لَا يَلِيْنَا عَنِيْدًا ﴿١٦﴾ سَاهِفُهُۥ صَعُوْدًا ﴿١٧﴾، وفيها: ﴿قَالَ إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ﴿١٨﴾ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿١٩﴾ سَاهِلِيْهِ سَفَرٌ ﴿٢٠﴾، وفيها: ﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ﴿٢١﴾ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴿٢٢﴾، وفيها: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِيْنِ ﴿٢٤﴾ فِي جَنَّتٍ يَتَسَاءَلُوْنَ عَنِ الْمُجْرِمِيْنَ ﴿٢٥﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَفَرٍ ﴿٢٦﴾ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّيْنَ ﴿٢٧﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِيْنَ ﴿٢٨﴾ وَكُنَّا نَحُوضُ مَعَ الْخَائِيْضِيْنَ ﴿٢٩﴾، وفيها: ﴿بِمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِيْنَ ﴿٣٠﴾، وفيها: ﴿كَلَّا/ بَلْ لَا يَخَافُوْنَ الْآخِرَةَ ﴿٣١﴾، وفيها: ﴿بِمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿٣٢﴾؛ وسورة اقرأ أول ما نزل، أو ثانية، وفيها: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِۦ لَكَنَاطٍ ﴿٣٣﴾ أَنْ رَّبَّاهُ اِسْتَعْنَى ﴿٣٤﴾ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ ﴿٣٥﴾، وفيها: ﴿أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴿٣٧﴾ كَلَّا لَئِنْ لَّمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿٣٨﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿٣٩﴾ فَلَیْدُعُ نَادِيَهُ ﴿٤٠﴾ سَنَدُعُ الرِّبَانِيَةَ ﴿٤١﴾ كَلَّا لَا تُطْعُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴿٤٢﴾. (9)



(1) المدثر: 16-17.

(2) المدثر: 24-25-26.

(3) المدثر: 36-37.

(4) المدثر: 38-44.

(5) المدثر: 48.

(6) المدثر: 52.

(7) المدثر: 54.

(8) العلق: 6-8.

(9) العلق: 13-20.

[الآية الثالثة]

❑ قوله [تعالى]: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾⁽¹⁾.
إلى قوله سبحانه: ﴿وَلَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾⁽¹⁾.

قال بعضهم: نسخها قوله سبحانه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾.

قال السدي: «فنسخ الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ قوله: ﴿وَأَوْتِيكَ جَزَاءُ هُمُ﴾ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ ﴿الآية﴾⁽¹⁾»⁽²⁾.

واختلف العلماء في سبب نزولها؛ فقال ابن عباس: «نزلت في الحارث بن سويد بن الصامت الأنصاري»⁽³⁾ من بني عمرو بن عوف؛ كان أسلم، ثم لحق بأرض الروم، ثم تنصر فندم، ثم أرسل إليه قومه، وسأل قومه رسول الله ﷺ هل له توبة، فنزلت هذه الآيات»⁽⁴⁾.

وقال مجاهد: «حمل الآيات إليه رجل من قومه؛ فقرأها عليه، فقال له الحارث: إنك والله لما علمت لصدوق، وإن رسول الله ﷺ لأصدق منك، وإن الله تعالى لأصدق الثلاثة، قال: فرجع الحارث فأسلم، وحسن إسلامه»⁽⁵⁾.

وقال بعضهم: «نزلت في ستة رهط ارتدوا عن الإسلام بعد أن أظهروا الإيمان، ثم استثنى بواحد من الستة فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ

(1) آل عمران: 85-88.

(2) المحرر الوجيز (3/ 151).

(3) الحارث بن سويد بن الصامت، ويقال ابن سلمة الأنصاري المخزومي، ارتد على عهد رسول الله ﷺ، ولحق بالكفار، فرجع وأسلم وحسن إسلامه. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 300). طبقات ابن سعد (6/ 167). الإصابة (1/ 280)، وانظر قول مجاهد في تفسير الطبري (3/ 341)، وتفسير الصنعاني (1/ 125).

(4) الأثر في تفسير الطبري (3/ 340). العجائب في بيان الأسباب (2/ 708).

(5) المحرر الوجيز (3/ 151).

وَأَصْلَحُوا⁽¹⁾، واسمه [ابن]⁽²⁾ سويد بن الصامت، فصارت محكمة فيه، وفي غيره إلى يوم القيامة.

وقال عكرمة: «نزلت في أبي عامر الراهب⁽³⁾، والحارث بن سويد بن الصامت، ووحوح بن الأسلت⁽⁴⁾؛ في اثني عشر رجلا رجعوا عن الإسلام ولحقوا بقريش، ثم كتبوا إلى أهلهم هل لنا من توبة؟»؛ فنزلت هذه الآية.

وقال ابن عباس أيضا، والحسن بن أبي الحسن: «هم أهل الكتاب الذين آمنوا بمحمد، واستفتحوا به»⁽⁵⁾، ﴿قَلَمًا جَاءَهُمْ مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفَرِيِّينَ⁽⁶⁾، إلا من تاب.

وفي رواية أخرى عنهم نزلت في اليهود والنصارى شهدوا ببعث النبي ﷺ، وآمنوا به؛ فلما جاء من العرب حسدوه وكفروا به، ورجح الطبري هذا القول⁽⁷⁾.
وقال النقاش⁽⁸⁾: «نزلت في طعيمة بن أبيرق»⁽⁹⁾.

(1) آل عمران: 88. أخرجه الحاكم في المستدرک (2/ 154)، وابن جرير في جامع البيان (3/ 340)، والسيوطي في الدر المنثور (2/ 257).

(2) زيادة متعينة تعضد ما قبلها.

(3) أبو عامر الراهب عبد عمرو بن صيفي بن مالك بن النعمان الأوسي، كان يدعي في الجاهلية الراهب، مات سنة 10هـ. انظر ترجمته في سيرة ابن هشام (3/ 151). تاريخ الطبري (2/ 200). بغية الطلب في تاريخ حلب (10/ 4498).

(4) وحوح بن الأسلت، واسم الأسلت عامر بن جشم بن وائل الأوسي الأنصاري، كانت له صحبة، وشهد الخندق وما بعدها من المشاهد. انظر ترجمته في الاستيعاب (4/ 1566).

(5) راجع هذا القول في العجاف في بيان الأسباب (2/ 712). تفسير القرطبي (10/ 58). جامع البيان (3/ 341). المحرر الوجيز (3/ 151).

(6) البقرة: 88.

(7) جامع البيان (3/ 443 - 576).

(8) النقاش محمد بن الحسن بن محمد بن زياد أبو بكر الموصلی البغدادي، شيخ القراء، العلامة، له كتاب يسمى شفاء الصدور في التفسير، توفي سنة 351هـ. انظر ترجمته في معرفة القراء (1/ 236). مرآة الجنان (2/ 347). طبقات الشافعية (3/ 145-146)، ونسب القول كذلك لمقاتل. انظر العجاف في بيان الأسباب (2/ 707).

(9) طعيمة بن أبيرق بن عمير الأنصاري، سماه ابن إسحاق بشير بن أبيرق، وكناه أبا طعمة. انظر ترجمته في سيرة ابن هشام (2/ 171)، الإصابة (2/ 224)، وانظر النص في المحرر الوجيز (3/ 151). تفسير الطبري (5/ 267). الدر المنثور (2/ 674).

❑ التحقيق:

ما ذكرناه من الأقاويل لأهل التفسير وأرباب التأويل، والآية صالحة لتناول جميع هذا القبيل؛ مختصة أو معينة فيمن قام عليه من النقل الصحيح دليل، وما نقل عن من قضى بالنسخ فقد أحال فيما سوغ، وأجاز أو بعد / النجعة في المجاز؛ وهذا من [54/ب] الاستثناء المتصل، لا من النسخ كما بينت الآية.

وقد تقدم بين النسخ والاستثناء فروق، صدعت جلاب ليل التباسها من الحقائق بروق تلوح [...]، وتروق [...]؛ فالآية على ما خيلت من المحكم؛ لأنها خبر عن سوء مغبة الآثام، وعمن حقت عليه كلمة العذاب من الأنام، لا عن مقتضى الشريعة ومتضمنها من الأحكام، فهي من آيات الوعد والوعيد، ومكانها من النسخ ما يؤدي إليه من الخلف بعيد، فلنأخذ في معنى الآية، ولنورد فيه من أقوال العلماء ما يقتضيه التهمم بفهم كلام ربنا سبحانه والعناية به، ثم ننعطف على ما قسم لنا من التحقيق إلى الغاية إن شاء الله.

فقوله سبحانه: ﴿كَيْفَ﴾ في اللسان العربي سؤال عن حال؛ وذلك في حق من أحاط بكل شيء علمه ونفذ في كل شيء حكمه محال؛ فهو إذا سؤال على جهة الاستبعاد، وفي طيه تهديد وإيعاد وإبراق شديد وإرعاد، وهو كقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «كيف تفلح أمة أدمت وجه نبيها، وشجوا وجهه، وكسروا رباعيته»⁽²⁾؛ فالمعنى أنهم لشدة هذه الجرائم، وانتهاك المحرمات العظائم يبعد أن يهديهم الله، بعدوا من سبيل الهدى، وقربوا من وبيل الردى من بعد ما وضع لهم الطريق، ونصح لهم الصادق المصدق.

(1) باهت في الأصل.

(2) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه معلقا ومختصرا، في المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية (365/7)، وأخرجه موصولا بنحوه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد (3/1417/1791)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة (2/1336/4027)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب الصبر على البلاء (2/1336/4027)، وأحمد في مسنده (3/2001)، والطبري في جامع البيان (7/195/7805، 7808، 7810)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/237)، وابن أبي حاتم في التفسير (2/63).

وقال بعضهم: «هو بعيد من حال الهداية لأهل الردة بعد الشهادة، وقد كرر سبحانه هذا في غير ما موضع من كتابه العزيز؛ فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ۖ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأُمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَسْرَارَهُمْ ۖ﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَقَّعْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ ۖ﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ابْتِغَوْا مَا اسْتَحْطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ، فَأَخْبَطَ أَعْمَلَهُمْ ۚ﴾⁽¹⁾، وفي الآية الأخرى ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِطُّ بِأَعْمَلِهِمْ ۚ﴾⁽²⁾، وفي معناه ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِينَ إِتَّيَنَاهُ ءَايَاتِنَا فَنَسَخْنَا مِنْهَا بِأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ ۚ﴾⁽³⁾، والاستبعاد ليس بخبر محض خالص أن هذا لا يكون، ولكنه تنبيه على قدر الجريمة، وكبر الذنب، وتوقيف على عظم العفو، وسعة المغفرة إذا وقع التجاوز والمن بالتوبة، وتعجيب من الإنعام بالسلامة، بل من الإحسان السابغ، والمثوبة بعد الإشراف على الهلاك الدامغ والعقوبة.

وعبر عن ذلك بعضهم فقال: كيف تعجيب وتعظيم لكفرهم بعد الإيمان؛ أي كيف يستحقون هداية اللطف التي يصلح بها من حسنت نيته، وهو بمنزلة الأخذ بيد الضال إلى المقصد وهداية العامة / التي هي دلالة بالقول إلى الطريق مؤكدا. [5/أ]

أو معناه ليس يهدي؛ لأن حروف الاستفهام قد ينفي بها جنسه، وقال: [الخفيف]
كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفَرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامُ غَارَةً شَعَوَاءُ

وقال:

[الطويل]

وَهَذِي سُيُوفٌ يَا صُدَيْ بَنَ مَالِكٍ كَثِيرٌ وَلَكِنْ أَيْنَ بِالسَّيْفِ ضَارِبٌ؟⁽⁴⁾

(1) محمد: 26 - 29.

(2) محمد: 33.

(3) الأعراف: 175.

(4) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهما موجودان في كتاب الأغاني (5/86، 17/274)، وفي إصلاح المنطق (1/211). وانظر البيت الأول في جامع أحكام القرآن (4/129). البحر المحيط (2/518). مجمع البيان في تفسير القرآن (2/138) والبيت الثاني في البحر المحيط لأبي حيان (2/518).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قوله: هداية اللطف، إن أراد بها: الهداية التي هي خلق القدرة على الطاعة؛ فهو صحيح، على أنها عبارة فرقة بَنَتْهَا على أصل فاسد، والله أعلم⁽¹⁾.



✽ تكميل وتتميم

وقوله: ﴿وَشَهِدُوا﴾؛ معطوف على ﴿كَفَرُوا﴾ لفظاً، لا معنى؛ لأن الشهادة قبل الكفر، والواو لا ترتب؛ كأنه قال: «كيف يهدي الله قوما شهدوا أن الرسول حق وكفروا بعد إيمانهم»، وقيل: إنه معطوف لفظاً ومعنى على قوله: ﴿بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾؛ لأن معناه بعد أن آمنوا وشهدوا أن الرسول حق، وقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؛ عموم معناه الخصوص فيمن حتم عليه الكفر وموافاته عليه، ويحتمل أن يريد أن الظالم في ظلمه ليس على هدى من الله، فتجيء الآية عامة على الضد من قوله: ﴿الَّذِينَ يُفِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوفُونَ﴾ ﴿وَأَنبِئَكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾⁽²⁾.

وقوله: ﴿وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، يتأول على ثلاثة أوجه:

1- على خصوص؛ وهم المؤمنون، وجعلهم للناس أجمعين؛ إذ هم المعول عليه، والملتفت إليه منهم.

2- أو يكون ذلك في الآخرة يلعنهم المؤمنون، ويلعن بعضهم بعضاً، فيجيء من هذا في حق كل شخص منهم أن لعنه جميع الناس.

(1) قال أبو حيان، قال الزمخشري: كيف يلطف بهم وليسوا من أهل اللطف لما علم الله من تصميمهم على كفرهم: هذه نزعة اعتزالية، إذ ليس المعنى عنده أن الله يخلق الهداية فيهم. (انظر البحر المحيط) (1/513).

(2) لقمان: 4 - 5.

3- وإما أن تقع اللعنة في الدنيا من جميع الناس على من هذه صفته، وكل من أغواه الشيطان يلعن صاحب هذه الصفات، ولا يشعر بنفسه أنه متصف بها، فيجيء من هذا أنه يلعنهم جميع الناس في الدنيا؛ حتى أنهم ليلعنون أنفسهم، ولكن لا يشعرون، لكن على تعيين.

وقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، الضمير المؤنث عائد على العقوبة التي دلت عليها اللعنة، وهذا قول الطبري⁽¹⁾.

وقال بعض المفسرين: «تعود على اللعنة نفسها».

وقال بعض المتأخرين: «قرائن الآية تدل على أن هذه اللعنة مخلدة لهم في النار، وإن كان لم يجر لها ذكر؛ لأن المعنى يفهمها ويحضرها، فتكون بمنزلة قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ قَبَاسٌ﴾⁽²⁾؛ يعني الأرض، وإن كان لم يجر لها ذكر»⁽³⁾.

وقال بعضهم: «معناه خالدين في النار؛ لأن الخلود يقتضي الظرف؛ ولهذا لا يوصف [55/ب] به الباري سبحانه، ويوصف بالدوام؛ لأنه يذكر في الصفة على التأيد مما لا يزال حتى يصح دائم الوجود، ولا يصح خالد الوجود وقد جاء في الأسماء الحسنی الدائم والآبد، ولم يأت فيها الخالد».

وقوله: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَّخْشَاهَا﴾⁽⁴⁾ في قول بعض الخراسانيين الضمير يعود على النار لم يتقدم له⁽⁵⁾ ذكر.

وقوله: ﴿لَا يَخْبِفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونَ﴾⁽⁶⁾ [لا راحة إلا في التخفيف أو التأخير الذي هو معنى ينظرون، وقد منعوا ذلك، وجعله من نظر العين يغث الكلام، وينزله من ذروة فصاحته عند أولي الأفهام؛ وكأن الإنظار تأخير العذاب لينظر المنظر في أمره، ويسعى في خلاص نفسه، وفكاك رقبته.

(1) جامع البيان (6/ 576-577)، وراجع هذه الأقوال كذلك في المحرر الوجيز (3/ 152-153).

(2) الرحمن: 24.

(3) المحرر الوجيز (3/ 153).

(4) النازعات: 44.

(5) كذا في الأصل ولعل الصواب: [لها ذكر] لأن الضمير يعود على النار.

(6) البقرة: 161.

وقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾؛ استثناء متصل، وقد تقدم؛ والدليل عليه قوله سبحانه: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾؛ والتوبة الرجوع والإصلاح؛ يعم القول والعمل، وبالإفساد الذي هو مقابله يتبين منه المراد للألباء وبضدها تتبين الأشياء⁽¹⁾.

قال بعض العلماء: «قال سبحانه: ﴿وَأَصْلَحُوا﴾؛ لئلا يتوهم أنه لا يضر بعد التوبة ذنب، كما أن قوله ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ لبيان أن الذنب مع الإيمان مضر، ودخلت الفاء في قوله: ﴿فَإِنْ﴾؛ لما تضمن الكلام من معنى ﴿إِنْ تَابُوا﴾، ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وعدان كريمان؛ فإن الغفور من تكرر منه المغفرة من الذنب كلما تكررت التوبة منه، أو كلما تكرر الذنب تكررت المغفرة منه سبحانه؛ وهذا طبق لمعنى الآية، وقد فسر بعضهم الرحيم، بمفيض الخير على المحتاجين المستحقين، قال: والرحمان مفيض الخير على المستحقين وغير المستحقين؛ وهم مستحقون بالتوبة.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي رَحِمَهُ اللهُ: «معناه أن الباري تعالى يقلب الأفئدة والأبصار كما يقلب الليل والنهار، ويغير الحالات، ولا يتغير في الذات، ولا في الصفات، ولا ثبات إلا لكل ما ثبت؛ ولهذا كان يدعو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن يُهْدَى لما اختلفوا فيه من الحق⁽²⁾، ويقول في يمينه: «لا ومقلب القلوب»⁽³⁾، وقال: «قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع

(1) هذا شطر ثان من البيت الشعري، والذي أصبح مضرب المثل. انظره في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (2/ 577).

(2) من ذلك ما أخرجه أبو نعيم في المسند المستخرج على الصحيحين (2/ 367/ 1760)، والبيهقي في الكبرى (1/ 514)، والنسائي في الكبرى (1/ 514)، وأحمد في المسند (2/ 274). عن أبي سلمة أنه سأل عائشة بأي شيء كان رسول الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل، قالت: «كان يكبر ويفتح صلاته ب: اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، إهديني لما اختلفوا فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم».

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان، باب القدر (4/ 259)، والترمذي في سننه، كتاب النذر (1/ 290-291)، والنسائي في سننه، كتاب الإيمان (2/ 138)، وابن ماجه في سننه، كتاب الكفارات (3/ 122)، (4/ 408)، والدارمي في سننه، كتاب النذر (2/ 187)، ومالك في الموطأ، كتاب النذر (2/ 408)، وأحمد في المسند (2/ 26، 67، 127، 112/ 3، 257).

الرحمن»⁽¹⁾، وقال: «إنما مثل القلب كمثّل ريشة بفلاة من الأرض تقلبها الرياح ظهرا لبطن»⁽²⁾، وقال تعالى - معلما لنا كيف ندعو فيما نحن بصدد من ذلك -: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾⁽³⁾؛ يعني ثبتنا وأدم ذلك لنا، وبين تعالى بعد النجعة [56/أ] واستبعاد قبول الرجعة في قوم / [أقروا بعد المعرفة وجحدوا]⁽⁴⁾ بعد الإقرار، وارتدوا على الأدبار، ثم تدارك من سبق له في علمه النجاة، [ورزقه الهداية]⁽⁴⁾ بفضلّه فأخبر أنه يغفر للذين تابوا من بعد ذنبهم، إلى ما سبق لهم الهداية منه، وما لا يرضاه منها متلقى على السنة رسله عنه، وذلك بين في قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾⁽⁵⁾، والكل منه وله عدلا وحكما وفصلا منه وفصلا، فهذا تفصيل الأحوال، وتأصيل في مقلب القلوب والأعمال، وليس هنا ناسخ ولا منسوخ»⁽⁶⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ظاهر ما نقله عن أهل التفسير أن الآية في أولئك، فهي مخصوصة بواحد حسبما قاله بعضهم، أو بأحد حسبما قاله غيره؛ فالمراد بها أولئك الذين خصوا بسوء السابقة، وحقّت عليهم كلمة العذاب في الآخرة، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾⁽⁷⁾، فلا يكون هذا إلا فيمن مات على كفره منهم، وتأول القاضي أبو بكر معنى بعد النجعة واستبعاد الرجعة؛ قد يكون منهم من يختم له بالحسنى، فينجو بعد أن كاد يوبقه ما جنى.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب (4/2045) رقم 2645. سنن النسائي (6/351). البحر الزخار للبزار (6/431). مسند أحمد (3/7) بلفظ: أصابع الجبار.

(2) أخرجه أحمد في مسنده (4/408، 419). وابن ماجه في المقدمة باب القدر (1/34) رقم 88. البحر الزخار للبزار (8/50) رقم 337. مجمع الزوائد كتاب القدر باب ما جاء في القلب (7/210).

(3) آل عمران: 8.

(4) ما أثبتته اعتمدت فيه على الناسخ والمنسوخ لابن العربي.

(5) التوبة: 119.

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/123 - 124).

(7) يونس: 96 - 97.

[الآية الرابعة]

❑ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾⁽¹⁾.

فعند الجمهور هي محكمة، وعند الضحاك منسوخة؛ والظلم عنده بمعنى الشرك هاهنا؛ كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، قال: «نسخها ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾»⁽²⁾،⁽³⁾ وقال الطبري: «معناه في الآخرة»⁽⁴⁾.

وقال قوم: المعنى إذا تابوا، وشديد العقاب إذا كفروا.

❑ التحقيق:

كينونة هذا من باب العام والخاص أولى من الناسخ والمنسوخ، بل الحال فيه ينزل درجة في الترجيح عن الخاص والعام؛ لأن موضع النظر ومظنة الفائدة قوله: ﴿عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾، وليس مما يصلح للتعميم [عند القائلين به، وشروط النسخ من التعارض والتراخي، مفقود.

فإن قيل: هو مما يصلح للتعميم لمكان الضمير الذي يعود على الناس في ظلمهم، والناس اسم جنس دخلت عليه الألف واللام التي ظاهرها مطلقاً أو مقيداً في هذا الموضع أن يكون للجنس.

قلنا: هبك سلمنا ذلك، فلا نسلم القول بالعموم، وإن سلمنا القول بالعموم فلا نسلم أن المغفرة هنا هي المغفرة لمن مات لا يشرك بالله شيئاً؛ ولكنها مغفرة الستر والإمهال، وترك المعاجلة لأهل الزيغ والضلال.

(1) الرعد: 7.

(2) النساء: 48.

(3) الناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص 126).

(4) جامع البيان (6/ 577).

وقال بعضهم: ﴿لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾، تجاوز للمؤمن بالإقرار والاستغفار، وللكافر بالانتظار بالإندار والإعذار، أو لشرط الإسلام، لشديد العقاب عند الإصرار، وتناهي مدة الإندار، ألا ترى لتيسير لفظ مغفرة وإنها منكرة / مقللة، وليس فيها ما في قوله سبحانه: ﴿وَأَنِّي لَعَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾⁽¹⁾، ومطلع الآية وسياقها يعضد هذا، ألا ترى حكمه عليهم بالنار؛ حيث قال: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ أَغْلَلٌ فِي أَغْنَفِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽²⁾.

وقال بعضهم: أراد بالناس أهل مكة.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «أوقعه في هذا أنه فسر الظلم بالشرك، وفسر الناس بأهل مكة لأنهم كفار، ولو اتبع كلامه أصله لفسره بأنهم الكفار، وما قاله محتمل، ويحتمل أن يريد بالناس المذنبين، أو يريد بالمغفرة الإمهال بالعقوبة، أو يريد ما مضى بإصلاح فيما يأتي».

قال: «وإذا احتمل هذا كله، لم يكن للتخصيص معنى».

قال: «وما احتملت الآية من ذلك كله فقد خصصته السنة بأحاديث الشفاعة وغير ذلك من أخبار المغفرة»⁽³⁾.

ثم قال: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾⁽⁴⁾، فبين سبحانه خطأهم في تمنى المصائب وطلب البلاء بسقوط كسف من السماء أو حجارة تمطر عليهم أو نحو هذا، مع خلو ذلك في الأمر ونزوله بأناس كثير؛ وهو معنى قوله سبحانه: ﴿وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمْ أَلْمِثَّتْ﴾⁽⁴⁾، فلما ظهر سوء فعلهم، وجب في نفس السامع تعذيبهم؛ فأخبر بسيرته في الأمم وأنه يمهل مع ظلم الكفر، وقد تقدم أن

(1) طه: 80.

(2) الرعد: 5.

(3) الناسخ والمنسوخ (2/ 273 - 274).

(4) الرعد: 7.

الشرك يسمى ظلماً في إطلاق عرف الشريعة وفي حقيقة اللغة، ولم يرد في الشرع أن الله يغفر ظلم العباد بعضهم لبعض، ولكن ورد إرضاء بعضهم عن بعض بعطايا جزيلة تبذل للمظلومين حتى تطيب أنفسهم عن الظالمين⁽¹⁾.

وقوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁽²⁾؛ تقسيم لا بد له في معنى الآية من تحكيم؛ فمغفرته لعالم ما، وشدة عقابه على عالم ما، وفي ذلك ما يزعج عن العموم، ويخرج عن هذا المفهوم، وذكروا أن النبي ﷺ قال عند نزول هذه الآية: «لولا عفو الله ما هنا أحدا العيش، ولولا وعيده لاتكل كل أحد»⁽³⁾، قال ابن عباس: «هذه أرجى آية في كتاب الله»⁽⁴⁾، والله أعلم.



(1) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 274).

(2) الرعد: 7.

(3) أورده ابن كثير في التفسير (2/ 104)، والقرطبي في الجامع (9/ 285).

(4) القرطبي في الجامع (11/ 204).

[الآية الخامسة]

❑ قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾⁽¹⁾.

روى الضحاك عن ابن عباس في معنى الآية؛ من كان يريد بعمله الحياة الدنيا وزيتها؛ قال: «أي ثواب الحياة الدنيا، قال: ﴿وَزَيَّنَّهَا﴾؛ ما لها ﴿نُؤْتِ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾، قال: نوفي لهم ثواب أعمالهم من الصحة والسرور في الأهل والمال والولد، ﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يُبَحَّسُونَ﴾⁽²⁾؛ لا ينقصون، قال: ثم نسختها: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ﴾، الآية⁽³⁾»⁽⁴⁾ / [57/أ]

قال المؤلف عفا الله عنه:

هكذا نقل أبو جعفر النحاس، ونقل في موضع آخر قال: «عن الضحاك عن ابن عباس: «من كان من الأبرار يريد بعمله الصالح ثواب الآخرة نزل له في حرثه؛ أي في حسناته، ومن كان من الفجار يريد حرث الدنيا بعمله الحسن نوته منها»، ثم نسخ ذلك»⁽⁵⁾.

(1) الشورى: 20.

(2) هود: 15.

(3) الإسراء: 18.

(4) هذا الأثر ذكره السيوطي، في الدر (3/ 323). بلفظه عن ابن عباس، وأخرجه الطبري في تفسيره (15/ 263 / 18012)، من طريق عطية العوفي عن ابن عباس بمعناه دون ذكر نسخ الآية بقوله:

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ﴾. انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 473).

(5) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (1/ 260، 2/ 616، 617)، وهذا النص كله مما نقله القرطبي في الجامع (16/ 18 - 19) عن النحاس إلى نهاية الحديث: «اللهم ارحمني إن شئت»، ذكره مكّي بن أبي طالب في الناسخ والمنسوخ (ص 351)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 450)، وقد أخرج الطبري بعضه في جامع البيان (25/ 21) من طريق عطية العوفي عن ابن عباس وليس فيه ذكر النسخ وكذا ذكر السيوطي بعضه بمعناه عن ابن عباس (6/ 5) دون ذكر النسخ ونسبه لابن المنذر.

وقالت الجماعة هي من المحكم؛ وإنما معناها خصوص، ولفظها عموم، ومثلها في ذلك قوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ ⁽¹⁾؛ وَلَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ ⁽²⁾.

قال أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس: «من قال إن الآية محكمة فهو الذي لا يجوز غيره؛ لأن هذا خبر، والأشياء كلها بإرادة الله ⁽³⁾، ألا ترى إلى قول النبي ⁽⁴⁾: «لا يقل أحدكم اللهم ارحمني إن شئت، اللهم اغفر لي إن شئت، ليعزم المسألة؛ فإنه لا مكره له» ⁽⁵⁾.

قال أبو جعفر النحاس: «إلا أنه يجوز أن يتأول القول بأنها منسوخة أن هذه على نسخة هذه، فيصح ذلك، وربما أغفل بعض من لم ينعم النظر في مثل هذا فجعل في الأخبار ناسخاً ومنسوخاً، فلحقه الغلط العظيم؛ والدليل على أنها غير منسوخة التخيير، وقد قال قتادة في الآية: «من أثر الدنيا على الآخرة، فكدر لها، لم يكن له في الآخرة إلا النار، ولم يزد منها شيئاً إلا ما قسم له» ⁽⁶⁾.

☑ التحقيق

قال الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد عفا الله عنه:

فقوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ﴾؛ مَنْ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ؛ صالحة للعموم والشمول والإحاطة والضبط، وكان في هذا الموضع بمعنى هو؛ كقوله

(1) هود: 15 - 16.

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 616-617)، والحديث أخرجه مالك في الموطأ (1/ 213/ 28)، ومن طريقه البخاري في الجامع الصحيح (12/ 426/ 6339)، والترمذي في الجامع (9/ 470/ 3564)، وقال: «حسن صحيح»، وأخرجه أحمد في المسند (2/ 243)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص 387/ 582)، وأخرجه ابن ماجه في السنن (2/ 1267/ 3854)، وابن أبي شيبة في المصنف (10/ 199)، ومسلم في صحيحه (17/ 9/ 7).

(3) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 617).

سبحانه: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾⁽¹⁾، وقوله سبحانه: ﴿مَنْ كَانَ فِي الْأَمْهَدِ صَبِيًّا﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿حَزَتْ الْأَخِيرَةُ﴾؛ الحُرث معلوم أنه شق الأرض للزراعة وفلاحتها للغرسة، وقال سبحانه: ﴿أَبْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ ﴿وَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَتُمْنَحُونَ الزَّرْعُونَ﴾⁽³⁾، وقال على التشبيه: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَزَتْ لَكُمْ قَاتُوا حَزْتَكُمْ أَتَبْنِي شَيْئًا وَقَدْ مَوَّأَ لَأَنْفُسِكُمْ﴾⁽⁴⁾، ثم كثر حتى صار بمعنى الكسب، واستعمل بتأويل الطلب والجمع، وذلك مستعمل في اللغة كثير، وظاهر بين أهلها شهير، ثم اتسع فيه فنقل إلى أعمال الآخرة، وعبادات الديانة واستعير، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أحرث لندياك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»⁽⁵⁾، وما يذكر عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من قوله: «كلكم حارث، وكلكم همام»⁽⁶⁾، وقوله عليه / السلام: «أفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارث وهمام»⁽⁷⁾، وقوله سبحانه: ﴿نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾؛ هو جزاء الشرط، وأحد شفا هذا العقد الخبري، والربط [...] ⁽⁸⁾؛ أي من عمل للآخرة نزل له في حرضه؛ أي للواحد عشرة، وقيل: نوفقه لأكثر مما عمله، وقيل: نال به الدنيا والآخرة.

عن قتادة: «من عمل للدنيا لا يريد الآخرة، أو الزيادة على ما عمل»⁽⁹⁾.

عن ابن زيد: «وكأين من يريد لحث الآخرة ذهب بحرثه من أصله، وبدل من لبن الفطرة الخالص بدم الكفر وفرثه، فكيف بالزيادة فيه إذا حقت عليه كلمة العذاب،

(1) آل عمران: 110.

(2) مريم: 29.

(3) الواقعة: 66 - 67.

(4) البقرة: 221.

(5) فيض القدير (2/ 12). والأثر ذكره القرطبي ونسبه لابن عمر قائلا: ومنه قول ابن عمر: أحرث لندياك. جامع أحكام القرآن (6/ 18).

(6) كشف الخفا (2/ 150). المصنوع في معرفة الموضوع (1/ 139). سير أعلام النبلاء (19/ 465).

(7) الترغيب والترهيب (3/ 48). فتح الباري (10/ 589).

(8) كلمات لا تقرأ.

(9) أخرجه الطبري في جامع البيان (25/ 21)، والسيوطي في الدرر (6/ 5)، وزاد نسبته لعبد بن الحميد.

و غلب عليه شقوته فطرد عن الباب»⁽¹⁾.

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾⁽²⁾، القول فيه كالقول فيما تقدم، وقوله [عز وجل]: ﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ أيضا كذلك، كم من مريد حاجة لن ينالها، وكم من نفس فارقت الدنيا ولم تبلغ آمالها. قال بعض العلماء: «فرق بين عملي العاملين بأن من عمل للآخرة وفق عمله وضوعفت حسناته، ومن كان عمله للدنيا أعطي شيئا منها لا ما يريد ويبتغيه، وهو رزقه الذي قسم له وفرغ منه، وما له نصيب وحظ من الآخرة، ولم يذكر في عامل الآخرة أن له في الدنيا نصيبا، على أن رزقه المقسوم له، واصل إليه لا محالة للاستهانة بذلك إلى جنب ما هو بصده من زكاء عمله وفوزه في المآب، والله أعلم».

قال المؤلف عفا الله عنه:

إلا أنه يسوغ في هذا حمله على العموم وهو وجه محمود غير مذموم؛ فإن من نزل إلى هذه الدار وإن دخل إليها وخرج منها على حكم الاقتار، فالقدر الذي قسم من الأرزاق وإن ضاق، والنصيب الذي يبلغه الأجل وإن قل، نصيب من الدنيا بلا ريب ولا ثني، فكل من أراد الدنيا وكان له فيها بقية فرزقه الذي يبلغه الأجل أنساه ربنا أو عجل؛ تأخر ذلك أو تعجل، كثر ذلك الرزق أو قل، فقد أوتي من الدنيا قسمه، ووفي كتاب ربه الأزلي ورسمه، فإن لم يرد سواها، وأطاع أمر النفس، واتبع من أغواها؛ فما له على الإطلاق في الآخرة من خلاق، وقال سبحانه: ﴿بِأَعْرَضَ عَنْ مِثِّي تَوَلَّى عَسْ ذِكْرُنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۚ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِّنَ الْعِلْمِ﴾⁽³⁾، وقال سبحانه: ﴿وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ بِمِثْلِهِ ۚ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِذَا تَحَمَّلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ / أَوْ تَتَرَكَّهُ يَلْهَثُ ذَٰلِكَ مِثْلُ الْفُؤْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا [أ/58] بِآيَاتِنَا بَأْفُصَصٍ الْقَفْصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَّبِعُونَ﴾⁽⁴⁾، وقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ

(1) أورده الطبري في جامع البيان (22 / 25)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (6 / 6).

(2) الشورى: 20.

(3) النجم: 28 - 29.

(4) الأعراف: 176.

الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾.

وأما قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَتْهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَغْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾، فالحياة معنى من المعاني القائمة بالذوات، وعرض من الأعراض، وصفة من الصفات، شرط في العلوم والإرادات، والإحساس، وغير ذلك من الصفات، ويضاده الموت؛ وبأضدادها تتبين المتنافيات: والدنيا فُعلَى، من دنا يدنو؛ معناها القربى، ويقابلها الأخرى، ويحتمل أن يكون من قولك: رجل آخر تريد غير الرجل؛ إذ الحياة الأولى حياة قريبة منا، ودانية إلينا، ووراءها حياة أخرى، ويحتمل أن تكون الأخرى من التأخر والتراخي؛ وهو [أظهر لأمرين]⁽²⁾: للمقابلة؛ لأن الدنيا قريبة وهذه بعيدة، وقد قوبلت بها في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة في غير موضع منهما.

- والأمر الثاني: أنها قد سميت آخرة في غير موضع، وذلك نص قاض على أحد معنيي آخر، إذ الآخر في معنى الثاني، ويحتمل التقدم والتأخر، فأزاح كسر الخاء التقدم فتعين التأخر، وذلك في آياتنا؛ قال الله سبحانه: ﴿وَلَيْكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾⁽³⁾.

وقوله سبحانه: ﴿وَزَيَّنَتْهَا﴾؛ يريد حسنها وجمالها، ولها حسن وجمال تشتهيهِ الأنفس، وتتعلق به الآمال، ولكنها كما قال:

وَكَيْفَ تَغُرُّ دُنيَا لَبِيبًا هَبَاءُ دُءٍ، وَلَيْسَ هَآ كَمَالُ

وقد سماها الله تعالى بزهرة الحياة الدنيا لنفثتهم فيه يعني: زينتها⁽⁴⁾ كذلك فسره قتادة، ومعناها في اللغة العربية نُورُ الشجر يطلع فتيلًا، ويسر الناظر إليه، ثم يضمحل سريعًا، وقد قال النبي ﷺ: «إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها فناظر

(1) الأنفال: 68.

(2) كان في الأصل [وهو أظهر الأمرين]، والصواب ما أثبتناه.

(3) هود: 16.

(4) تفسير ابن أبي حاتم الرازي (7/ 2442 / 13590).

كيف تعملون»⁽¹⁾، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوهُمْ أَأَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۖ﴾ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا، ثم فسر سبحانه زينة الحياة الدنيا، فقال: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽²⁾، وقال في معنى ذلك: ﴿رِزْقَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْهَيَّصَةِ وَالْحَبْلِ الْمُسْوَمَةِ وَالْأَنْعَمِ وَالْحَرِثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽³⁾، ثم قال سبحانه: ﴿ثَوَفَ إِلَيْهِمْ أَغْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾، فهذه الآية وإن كانت من هذا القبيل فهي نوع من أنواعها بالتفصيل، وسائغ فيها ما تقدم فيها من التأويل، ويكون / معنى [58/ب] قوله: ﴿ثَوَفَ إِلَيْهِمْ أَغْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ ۖ ﴿وَلَيْكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾؛ بمنزلة قوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽⁴⁾، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁵⁾، فتكون هنا أعمالهم كسوبهم للدنيا وحرثهم للعاجلة ومسايعهم في نيلها، وقد يحتمل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿ثَوَفَ إِلَيْهِمْ أَغْمَلَهُمْ فِيهَا﴾؛ أي نوف إليهم في الآخرة أعمالهم في الدنيا؛ فيعمل في فيها معنى الفعل في أعمالهم لا قوله سبحانه: ﴿ثَوَفَ﴾؛ أي نجزيهم بما عملوا، كما قال: ﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽⁶⁾، أو بمعنى قوله: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾⁽⁷⁾، ومثل قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2098)، عن خولة بنت حكيم، وأحمد في المسند (6/364)، وابن أبي شيبه في المصنف (13/242)، والترمذي في الجامع (4/483)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن حبان في الصحيح (10/370)، والحاكم في المستدرک (4/76)، والبيهقي في الكبرى (3/369).

(2) الكهف: 45.

(3) آل عمران: 14.

(4) النجم: 38.

(5) الطور: 14، التحريم: 7.

(6) الذاريات: 14.

(7) الفرقان: 23.

أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاثِلِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ، فَحَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فَلَا تُفِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَرَنًا⁽¹⁾.

وقد سلك بها غير تلك السبيل من التأويل بحسب ما يعطيه الدليل؛ وذلك أن الله تبارك وتعالى أخبر بعموم الآية وشمول جزائه ببالغ عدله، وسابغ فضله في كتبه، وعلى السنة رسله؛ فيجزى المؤمن بالحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلا الصيام حسبما تضمنه حديث أبي هريرة الصحيح⁽²⁾، ويجزي الكافر بما عمله من صورة العمل الذي دعا إليه في كتابه، وعلى لسان رسوله وإن كان واهي البنيان، متداعي الأركان، فاسد الشرط، منحل الربط، ليعلم المخبر بعموم هذا الجزاء أنه لا يفوته مما عمله جزاء جزء وإن دق من الأجزاء، فقد يأتي الكافر والمنافق والمرائي ببذل الصدقات، وعتاقة الرقبات المتملكات، وصلة الأرحام الماسات⁽³⁾ والبعيدات، ويأتي المنافق والمرائي بالصلوات والدعوات والصيام والحج والعمرات وغير ذلك، مما كانوا يراءون به من القربات، وذلك لتمام الحجة على العالمين، وانقطاع المعذرة من الظالمين؛ حتى لا يلقي أحد ربه وله حجة في حسنة لا حقيقية لعدم النية وهي شرط القربة، ولا من طريق الصورة لما نال من نعمة، وأدرك من لذة، وبلغ من توسعة، وطول مدة، وقرة عين في نفس أو أهل أو حامة؛ فيعتد عليه بذلك في تلك الأعمال الصورية، وذلك منصوص في حديث عبد الله بن مسعود في الصحيح واللفظ لمسلم: «وأما الكافر فيعطى بحساب ما عمل»⁽⁴⁾، وفي لفظ آخر: «فيطعم بحسنات ما عمل، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها»⁽⁵⁾، وقد تكون على وجه آخر في حق

(1) الكهف: 99-100.

(2) ولفظه: «كل عمل ابن آدم له، إلا الصوم فإنه لي، وأنا أجزي به». أخرجه البخاري في صحيحه (2/673)، ومسلم في صحيحه (2/806، 2/807، 5/2115)، وابن خزيمة في الصحيح (3/196-197)، وابن حبان في الصحيح (8/210)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/274، 4/305)، والنسائي في المجتبى من السنن (4/164).

(3) الماسات؛ أي القربات، يقال: رحم ماسة أي قرابة قريبة، انظر مختار الصحاح (1/260).

(4) أخرجه ابن حبان في الصحيح (16/346)، والهيثمي في موارد الظمان (ص 641)، وأحمد في المسند (3/123)، وأبو يعلى في المسند (5/231)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/260).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2162)، وانظر التخويف من النار (1/134)، والجامع لأحكام القرآن (5/195، 8/161)، وشرح النووي على صحيح مسلم (17/150).

الكافر أو المبتدع المفضي بكفره المتأول/ [...] ⁽¹⁾، وهو على غير صحة من دينه أو [59/أ] خلوص في عقيدته، وذلك أحد التأويلات في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصحيح واللفظ لمسلم: «أسلمت على ما أسلفت من خير»، في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لحكيم بن حزام ⁽²⁾ حين قال: «أرأيت أمورا كنت أتحدث بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة، أو صلة رحم، هل فيها من أجر؟» ⁽³⁾؛ المعنى أن الإسلام حمى على ما تقدم له من ذلك جزاء أدل عليه وظهر عليه، وتلك النية المتقدمة من فعل الخيرات قادت لك الإسلام وهو أصل الخير كله، والله أعلم.

وليس هذا من باب التكليف بِوَرْدٍ وَلَا صَدْرٍ، ولا من قبيل الأحكام التي جاءت على قدر.

قال أبو جعفر أحمد بن محمد: «محال أن يكون هاهنا ناسخ أو منسوخ؛ لأنه خبر؛ والنسخ في الأخبار محال، لو جاز النسخ فيها ما عرف حق من باطل، ولا صدق من كذب، ولبطلت المعاني، ولجاز لرجل أن يقول: لقيت فلانا، ثم يقول: نسخته» ⁽⁴⁾.



(1) محو تتعذر قراءته.

(2) حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي، أبو خالد المكي، صحابي، أسلم يوم الفتح، وكان من المؤلفة قلوبهم، مات سنة 54 هـ، وقيل بعد ذلك. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/320). تهذيب الكمال (1/317). الإصابة (1/349).

(3) أخرجه أبو عوانة في مسنده (1/72)، وأحمد في مسنده (3/402).

(4) الناسخ والمنسوخ (2/473)، وانظر في رد القول بالنسخ أيضا؛ لأن الآية خبر في الإيضاح لمكي (ص282)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص376).

[الآية السادسة]

☐ قوله عز وجل: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾⁽¹⁾ الآية،

إلى قوله: ﴿إِلَيْمَّا﴾.

قال الربيع⁽²⁾: «الآية الأولى قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾؛ هي في المؤمنين»⁽³⁾، والآية الثانية: قوله ﷺ: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾؛ نزلت في أهل الشرك، ثم نسخت بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽⁴⁾، فحتم أن لا يغفر للكافر، وأرجأ أمر المؤمنين إلى مشيئته، ولم يؤيسهم من المغفرة، وطعن بعضهم⁽⁵⁾ في هذا القول بأن الآية خبر؛ والأخبار لا يدخلها النسخ، وهذا غير لازم؛ لأن الآية لفظها الخبر، ومعناها تقرير حكم شرعي؛ فهي مثل قوله: ﴿إِنْ يَكُ مِّنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾⁽⁶⁾، وإنما يضعف القول بالنسخ من حيث تنبني الآيتان، ولا يحتاج إلى تقرير نسخ؛ لأن هذه الآية لم تنف أن يغفر للعاصي الذي لم يتب من قريب، فيحتاج أن يقول إن قوله سبحانه: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ نسختها، وإنما نفت هذه الآية أن يكون تائباً من لم يتب إلا مع حضور الموت؛ فالعقيدة عندي في هذه الآيات أن من تاب من قريب فله حكم التائب؛ فيغلب الظن عليه أنه ينعم، ولا يعذب، هذا مذهب الإمام أبي المعالي⁽⁷⁾ وطائفة.

(1) النساء: 18.

(2) الربيع بن أنس بن زياد البكري الخراساني المروزي البصري، قال أبو حاتم: «صدوق». انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 102). الجرح والتعديل (3/ 454-455). خلاصة تهذيب الكمال (ص 114).

(3) راجع تفسير ابن أبي حاتم (3/ 897/ 4997). المحرر الوجيز (6/ 56).

(4) النساء: 115.

(5) الإيضاح لمكي (ص 181).

(6) الأنفال: 66.

(7) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص 339). المحرر الوجيز (6/ 56).

وقالت جماعة بل هو مغفور له على القطع؛ لإخبار الله تعالى بذلك على نفسه قال سبحانه: ﴿وَإِنِّي لَعَقْبَارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَرَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾⁽²⁾، وأبين من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾⁽³⁾، وهذه كلها ظواهر عند أبي المعالي، فإذا فرضت المسألة فيمن تاب توبة نصوحاً / تامة الشروط، فقول أبي المعالي عليه السلام أن قبول توبته على [59/ب] غلبة الظن، وقول غيره على القطع على الله بقبول توبته؛ كما أخبر عن نفسه.

وروى بعضهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل ما حد التائب؟ قال: «من تاب قبل موته بسنة، قبل الله توبته، ثم قال: ألا وإن ذلك لكثير، من تاب قبل موته بنصف سنة تاب الله عليه، ثم قال: ألا وإن ذلك لكثير، من تاب قبل موته بشهر تاب الله عليه، ثم قال: ألا وإن ذلك لكثير، من تاب قبل موته بيوم تاب الله عليه، ثم قال: ألا وإن ذلك لكثير، من تاب قبل أن يغرر تاب الله عليه، ثم تلا: ﴿يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾»⁽⁴⁾، كل ما قبل الموت فهو قريب؛ فكان خبره في هذه الآية عاماً، ثم احتجرت التوبة في الآية الأخرى فصارت ناسخة لبعض حكمها في أهل الشرك، ثم قال: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾⁽⁵⁾، نسخت لأهل الشرك، وبقيت محكمة في أهل الإيمان⁽⁶⁾.

وقال قوم: قوله: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾، منسوخة عن أهل التوحيد بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، فحرم المغفرة على أهل الشرك، وأرجأ أهل التوحيد إلى مشيئته⁽⁷⁾.

قال القاضي أبو بكر ابن العربي: «ذكر المفسرون في هذه الآية أقوالاً مختلفة، أما الآية الأولى وهي قوله: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾، ففيها ثلاثة أقوال:

(1) طه: 80.

(2) الشورى: 23.

(3) النساء: 17.

(4) أخرجه الحاكم في المستدرک (4/287)، وأحمد في المسند (2/206).

(5) النساء: 18.

(6) انظر حكاية هذا القول في المحرر الوجيز (6/56).

(7) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/154).

* أحدها: في صحتهم.

* الثاني: قبل معاينة ملك الموت.

* الثالث: قبل الموت.

وأما الآية الثانية قوله ﷺ: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾، فقيل: إنها في عصاة المسلمين، وقيل: في المنافقين والكافرين، وهذه الأقوال التي ذكرت في معنى النسخ مع ما أتبعتها به في معنى التأويل قاصرة عن المراد فاسدة⁽¹⁾ في العمل والاعتقاد.

والتحقيق أنها حاصرة، وهو مقصد المتكلم بها أبدا؛ فقد تصادف من المعنى ما يقتضي العقل فيه الحصر؛ كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽²⁾، وقد يصادف من المعنى ما لا يقتضي العقل فيه الحصر؛ كقوله: إنما الشجاع عترة⁽³⁾.

ويبقى الحصر في مقصد المادح، ويتحقق من ذلك كله سابقة تحقيق الصفة للموصوف بمبالغة، وهذه الآية مما يوجب النظر فيها أنها حاصرة؛ إذ ليست التوبة إلا لهذا الصنف المذكور⁽⁴⁾.

التوبة في كلام العرب الرجوع، وفي الشرع الرجوع من شر إلى خير، ومن معصية إلى طاعة، [أ/60] ولها / شروط وأركان.

فأعظمها الندم، ولهذا قال عَلَيْهِ السَّلَام: «الندم توبة»⁽⁵⁾، وشبهه ذلك بعضهم

(1) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/155).

(2) النساء: 170.

(3) عترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى، توفي نحو 22 ق.هـ. انظر ترجمته في: الشعر والشعراء (1/243)، الأغاني (8/237)، خزنة الأدب (1/128).

(4) راجع المحرر الوجيز (6/51-52).

(5) أخرجه ابن حبان في الصحيح (2/376-377، 379)، والحاكم في المستدرک (4/271-272)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/154)، وابن ماجه في السنن (2/1420)، وانظر موارد الظمان للهيتمي (ص 608)، وشرح معاني الآثار للطحاوي (4/290-291)، ومسنند البزار (5/310)، والمعجم الأوسط للطبراني (1/38).

بقوله: «الحج عرفة».

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

لا يشبهه إلا على بعد هو مقلوبه في النظم، ومخالفه في الرصف، وإنما كان يشبهه لو قال: «التوبة الندم»، والله أعلم.

- الثاني: الإقلاع عن الذنب.

- الثالث: العزم ودفع بعضهم اشتراط الإقلاع والعزم، وقال: إنما شرطها وركنهما وحقيقتها الندم؛ وهو المدلول شرعا، إلا أن من صورة الندم الذي هو حزن القلب وتلهفه على ما فرط منه، من ضرورته أن يستتبع الإقلاع عما ندم على عمله، ويضمّر العزم على أن لا يعود لمثله؛ إذ يستحيل أن يندم على فعل وهو مقيم عليه، كما يستحيل أن يندم على فعل وهو عازم على عمله في المستقبل كلما استطاع إليه سبيلا.

قال الإمام أبو المعالي: «إذا أضيفت التوبة إلى العبد، أريد بها رجوعه من الزلات إلى الندم عليها، وإذا أضيفت التوبة إلى الله تعالى؛ فالمراد رجوع نعمه وآلائه إلى عبادته»⁽¹⁾.

وقال بعض العلماء: «إن الله تعالى نصب الأدلة على المعرفة، وشرع التكليف للمتعبات، وأوعد بذلك على ألسنة الرسل وخيرهم محمد صلوات الله عليه، فبشر وأنذر، ونهى وأمر، ووعد وأوعد، وألزم والتزم، وسبق في علم الله تعالى وحكمه أن الخلق يتقاعدون عن القبول، ويتعامون عن الدليل؛ ففسح لهم في المهل، وأرخص لهم في الطول، وأعلمهم بإقالة العثرة لمن كبا، وبقبول التوبة ممن خالف وأبى، وجعل لمدة قبول الأوبة، وصحة الإنابة والتوبة مدة الحياة الدنيا؛ فقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾⁽²⁾، إلى قوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾، وأخبر سبحانه أن الإيمان لا ينفع، ولا كسب الخير معه ينفع إذا ظهر بعض

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص 339).

(2) الأنعام: 158.

آيات ربك المؤذنة بانقراض الدنيا، وبين ذلك في صحيح الحديث من طريق أبي حازم⁽¹⁾ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها، لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً: الدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها»⁽²⁾.

الثاني: عن أبي هريرة أيضاً عن رسول الله ﷺ: «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها، تاب الله عليه»⁽³⁾، وروي: «حتى تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»⁽⁴⁾، والحكمة في ذلك أن الله ﷻ إنما وعد الثواب للذين يؤمنون بالغيب؛ فمن تاب من كفر أو ذنب في غيب عن أمر الآخرة قبل ذلك منه، ومن شاهد أمر الآخرة/ لم يكن مؤمناً بالغيب، فلا يستحق عليه ثواباً، وينفذ فيه حكم [المقدار والمعاينة العامة لجميع الخلائق بظهور الآيات، والمعاينة الخاصة ظهور من يقبض الروح للعبد، فبين الله⁽⁵⁾ تعالى هذا في هاتين الآيتين بيانا شافيا فقال: إنما التوبة المضمونة على الله تعالى؛ يعني قبولها بوعده الصادق لمن تاب من قريب؛ يعني من وقت القبول؛ فأولئك يتوب الله عليهم في تقبل توبتهم، والباري هو التواب أولاً بخلق التوبة، وثانياً بقبولها، ثم بين وقت انقطاع القبول العام لجميع الخلائق؛ وهو ظهور الآيات حسبما أشار إليه في القرآن مجملاً وفي الحديث مفصلاً، وبين هاهنا وقت القبول الخاص لكل إنسان قبل ذلك الوقت؛ وهو حضور الموت بشهادة الملك القابض للنفس، ويعبر بالموت عن سببه كما قال:

(1) أبو الحازم الأشجعي، سلمان مولى عزة الأشجعية، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز، وكان ثقة. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6/294).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (1/138)، والترمذي في السنن (5/264)، وأحمد في المسند (2/445).
(3) أخرجه البخاري في الصحيح (5/2044)، ومسلم (1/138)، والترمذي (5/264)، وأحمد في المسند (2/445)، وأبو داود في سننه (2/291)، وابن منده في الإيمان (2/930)، وأبو عوانة في المسند (1/107).

(4) أخرجه الطبراني في الأوسط (1/43)، وأحمد في المسند (4/240-241)، وقريب منه الهيثمي في مجمع الزوائد (5/251)، وأبو داود في سننه (3/3)، والنسائي في الكبرى (5/217).

(5) ما أئنه اعتمدت فيه على الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/156).

[البسيط]

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزَجِّي مَطِيَّتُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
وَقُلْ هُمْ: بَادِرُوا بِالْعُذْرِ، وَالتَّمِسُوا قَوْلًا يُبَرِّئُكُمْ إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ⁽¹⁾

فإذا كان كذلك لم تقبل توبة عاص، ولا قبلت توبة كافر ولهؤلاء أعد الله جهنم بعذابها الأليم.

فإن قيل: فالعاصي يعذب العذاب الأليم. قلنا: هو عموم في العصاة والكفار، لكن خصصته آية المغفرة في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وخصصته أحاديث الشفاعة، وهذه غاية البيان، ليس وراءها مرمى للأذهان، وبعد هذا فاعرض قول الطائفتين، تر من التقصير مالا يخفى على بصير.

وأما الحديث الذي أورده فيما تقدم آماد التوبة من سنة إلى ساعة فضعيف، وكذلك حديث: «يقبل الله توبة العبد ما لم يغرغر»، ضعيف؛ ومعناه صحيح، ولا يغرغر حتى يعاين جذب الملك لروحه أو سلها من بدنه على حال الرفق أو العنف، وعلى حكم الإيمان أو الكفر، وعلى صفة الرضا أو الغضب.

وأما من قال إن الآية الآخرة نزلت في الكافرين والمنافقين، فهو محتكم بغير دليل فلا يلتفت إليه، بل إن التوبة مع القدرة والصحة أكمل وأفضل من التوبة مع المرض والمعجزة، والله أعلم⁽²⁾.



(1) هذان البيتان من أبيات الحماسة انظرها في شرح الحماسة للمرزوقي (1/47)، ولسان العرب (2/57)، والتبريزي في شرح القصائد العشر (1/64)، والأعلم الشتمري رقم 35، وهي لرويشد بن كثير الطائي.

(2) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/155-157).

[الآية السابعة]

❏ قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِدًا فَجْرَآؤُهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا وَعَظِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾⁽¹⁾.

للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

«أحدها: أنها محكمة، وقالوا هذا ما لا ناسخ فيه ولا منسوخ، لأنه خبر ووعيد وجعل هذا قولاً لابن عباس، إذ قد نقل عنه أيضاً أن الآية في أهل الشرك⁽²⁾، وحكي عن ابن عمر قوله: «ليس للقاتل عمداً توبة»⁽³⁾، وتأولوا ما جاء عن ابن عباس قوله⁽⁴⁾: «نسختها التي في النساء» معناه نزلت بنسختها.

وقال بعضهم: «لا يخلو أن تكون الآية التي في النساء نزلت بعد التي في الفرقان»⁽⁵⁾ كما روي عن زيد وابن عباس؛ على أنه قد روي عن زيد أن التي في الفرقان، نزلت بعدها⁽⁶⁾، أو تكون آية الفرقان نزلت بعد آية النساء كما روي عن زيد، أو تكون

(1) النساء: 93.

(2) أخرجه بنحوه البخاري في صحيحه (8/493-4764-4766)، في تفسير سورة الفرقان باب ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾، ومسلم في صحيحه، كتاب التفسير (4/2314-3023)، وأبو داود في سننه، كتاب الفتن، باب تعظيم قتل المؤمن (4/466-4274)، والنسائي في سننه، في تحريم الدم، باب تعظيم الدم (7/86)، والطبري في جامع البيان (9/10192-10194).

(3) كذا في الأصل، والمروي عن ابن عمر القول بتوبة القاتل؛ وإسناده ضعيف. انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/223)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص355)، ونسبه السيوطي في الدر (2/198) إلى النحاس، ونسب له مكّي في الإيضاح (ص209) القول بعدم قبول توبة القاتل عمداً.

(4) هذا الأثر أخرجه النسائي في سننه، في الباب السابق (7/85-86)، والبخاري في صحيحه، في الباب السابق (8/492-4762)، ومسلم في صحيحه، في الباب السابق (4/2317-3023)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص265).

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/225).

(6) أخرجه النسائي في سننه، في الباب السابق (7/88) عن خارجة بن زيد عن أبيه أنه قال: «لما نزلت ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِدًا فَجْرَآؤُهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا﴾، أشفقنا منها، فنزلت الآية التي في الفرقان ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾.

الآيتان نزلتا معا، وليس ثم قسم رابع. فإن كانت التي في النساء نزلت بعد التي في الفرقان؛ فهي مبنية عليها، كما أن قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾⁽¹⁾؛ مبنية على قوله: ﴿فَلِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ يَنْتَهُوْا يُغْفَرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾⁽²⁾، وإن كانت التي في الفرقان نزلت بعد التي في سورة النساء؛ فهي مبنية لها، وإن كانتا نزلتا معا؛ فأحدهما محمولة على الأخرى.

قال: «وهذا باب النظر إذا تدبرته علمت أنه لا مدفع فيه، مع ما يقوي ذلك من الحكم الذي لا تنازع فيه وهو قوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾⁽³⁾»⁽⁴⁾.

«القول الثاني: إنها ناسخة لآية الفرقان؛ لأنها نزلت بعدها، وأن القاتل لا توبة له، روي هذا عن زيد بن ثابت⁽⁵⁾ وابن عباس⁽⁶⁾».

ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده عن خارجة بن زيد بن ثابت⁽⁷⁾ قال: «لما نزلت هذه الآية التي في الفرقان ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَفْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾؛ عجبنا من لينها،

(1) المائدة: 74.

(2) الأنفال: 38.

(3) طه: 80.

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 225-226).

(5) زيد بن ثابت بن الضحاك، أبو سعيد، ويقال أبو خارجة الخزرجي النجاري الأنصاري المدني، كاتب الوحي لرسول الله ﷺ، مات سنة 45 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 551). تهذيب الكمال (1/ 449). الإصابة (1/ 561)، وانظر الأثر عن زيد في مختصر سنن أبي داود للمنذري (6/ 154).

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، في تفسير سورة الفرقان، باب والذين لا يدعون مع الله إلها آخر (8/ 4762 / 492 / 8)، ومسلم في صحيحه، كتاب التفسير (4/ 2317 / 3023)، والطبري في جامع البيان (9/ 68 / 10206-10208).

(7) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد المدني، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة 100 هـ. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 210). التاريخ الكبير (3/ 204). الجرح والتعديل (3/ 374). تهذيب التهذيب (3/ 74-75).

فلبثنا سبعة أشهر، فنزلت في سورة النساء: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ (1)(2).

وأسنده أيضاً إلى أبي الزناد (3) عن عوف بن مجالد الحضرمي (4) - وكان امرأ صدق - عن زيد بن ثابت قال: «نزلت هذه الآية الغليظة بعد اللينة بستة أشهر، فنسخت الغليظة اللينة» (5).

وأسنده أيضاً عن سعيد بن جبير (6) قال: قال سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى (7) سئل ابن عباس عن هاتين الآيتين التي في الفرقان، والتي في النساء: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾، قال: «نزلت هذه التي في الفرقان بمكة، - وكان المشركون قالوا: ما يغني عنا الإسلام، وقد عدلنا بالله، وقتلنا النفس التي حرم الله، وأتيننا الفواحش - فنزلت: ﴿إِلَّا مَنِ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ (8) الآية، فأما من دخل في الإسلام وعقله، ثم قتل فلا توبة له» (9).

(1) النساء: 93.

(2) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 267-268)، وروى نحوه الطبري، وفي روايته [سبعة أشهر]، بدل [سبعة أشهر]. انظر جامع البيان (28/19)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/225).

(3) أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، أبو عبد الرحمن القرشي المدني، الإمام الفقيه الحافظ المفتي، توفي سنة 130 هـ. انظر ترجمته في طبقات خليفة بن خياط (ص 259)، وسير أعلام النبلاء (5/445).

(4) عوف بن مجالد الحضرمي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «لا يعرف»، وقال في التقريب: «حجازي صدوق من الرابعة». انظر ترجمته في التهذيب (10/41). التقريب (2/229).

(5) روى نحوه الطبري، وليس في روايته [فنسخت الغليظة اللينة]. انظر جامع البيان (9/69/10208-10209).

(6) سعيد بن جبير بن هشام أبو عبد الله الأسدي الوالبي، مولا هم، الكوفي، المقرئ، الفقيه، أحد الأعلام، قتله الحجاج سنة 95 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/76). الخلاصة (ص 136). طبقات ابن سعد (6/256). سير أعلام النبلاء (4/321).

(7) سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي، مولا هم الكوفي ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/39). تهذيب التهذيب (4/54).

(8) الفرقان: 70.

(9) روى نحوه الطبري في جامع البيان (19/27)، والبخاري في صحيحه، وليس في روايته: فأما من دخل في الإسلام وعقله، ثم قتل فلا توبة له» (9/15)، كتاب التفسير، سورة الفرقان.

وأُسند أيضا إلى ابن أبي بزة⁽¹⁾ أنه سأل سعيد بن جبير: «هل لمن قتل مؤمنا توبة؟ فقال: لا، فقرأت عليه الآية: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾⁽²⁾، إلى قوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ﴾⁽³⁾، فقال سعيد: فقرأتها على ابن عباس كما قرأتها علي، فقال: هي مكية، نسختها آية مدنية التي في سورة النساء⁽⁴⁾، وزاد في طريق أخرى؛ «وقال: كانت في الجاهلية؛ يعني آية الفرقان»⁽⁵⁾ / .

[ب/61]

وذكر أبو عبيد عن أبي الزناد عن زيد بن ثابت قال: «نزلت هذه الآية التي في النساء بعد قوله ﷺ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾⁽⁶⁾ بأربعة أشهر⁽⁷⁾ .

وذكر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في آية النساء: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾، قال: «ما نسخها شيء»⁽⁸⁾ .

وذكر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «لا أعلم للقاتل توبة، إلا أن يستغفر الله»⁽⁹⁾ .

(1) كذا في الأصل [بزرة]، والصواب [بزة] حسب ما ورد ذكره في الناسخ والمنسوخ للنحاس، ونواسخ القرآن لابن الجوزي، وكتب التراجم، وهو القاسم بن أبي بزة، واسمه نافع، ويقال يسار، ثقة، مات سنة 115هـ، وقيل بعدها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 122). تهذيب التهذيب (8/ 310).

(2) الفرقان: 68.

(3) الفرقان: 70.

(4) روى نحوه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة الفرقان (7/ 85)، وانظر الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 266).

(5) روى نحوه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة الفرقان (7/ 85)، وانظر الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 266)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 218).

(6) النساء: 47.

(7) روى نحوه ابن أبي حاتم في تفسيره، في سورة النساء قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾ (2/ 107)، والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 268).

(8) رواه الطبري في جامع البيان (9/ 66/ 10195)، والبخاري في الصحيح (5/ 182)، كتاب التفسير، باب: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا﴾، انظر الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 268).

(9) روى نحوه الطبري في جامع البيان (9/ 67/ 10201) ط. محمود شاكر.

وذكر عن أبي سلمة⁽¹⁾ عن ابن عباس «أنه قرأ: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَعِدًا﴾، فقال: «ما كان الله لينقر⁽²⁾ عن قاتل المؤمن، حتى يهلكه الله، فقلت لمحمد بن عمرو⁽³⁾ - وهو الراوي عن أبي سلمة -: «ما معنى ينقر عنه قال: «يمسك عنه»⁽⁴⁾».

«القول الثالث: أنها منسوخة، واختلف في ناسخها على قولين:

× أحدهما: أن عليا ناظر ابن عباس رضي الله عنهما فيها، فقال له علي: «من أين لك أنها محكمة؟ فقال: لتكاثف الوعيد فيها»، وقال علي: «نسختها آية قبلها، وهي قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ إلى: ﴿إِنَّمَا عَظِيمًا﴾، وآية بعدها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ إلى قوله: ﴿ضَلَّالًا بَعِيدًا﴾⁽⁵⁾».

× الثاني: أن ناسخها آية الفرقان قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَفْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾، إلى قوله: ﴿مُهَانًا﴾، «وحبست خاتمتها في السماء سنة»، وفي رواية: «سته أشهر»، ثم نزلت: ﴿إِلَّا مَسْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ إلى قوله: ﴿عَفُورًا رَحِيمًا﴾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وخلاف العلماء في توبة القاتل عمدا مبني على هذا الحرف، فمن قال إن آية النساء ناسخة لآية الفرقان، أو قال إن آية الفرقان في أهل الشرك حسبما تقدم، قال: إن القاتل لا توبة له، وهو قول يروى عن زيد بن ثابت وابن عباس.

(1) أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني، من كبار أئمة التابعين، توفي سنة 94 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5/ 155). تذكرة الحفاظ (1/ 63). الاستيعاب (2/ 393).

(2) أي ما كان الله ليقلع وليكف عنه حتى يهلكه. انظر لسان العرب (5/ 231).

(3) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، أبو الحسن الليثي، المحدث المدني البصري، قال الجوزجاني: «ليس بالقوي»، مات سنة 145 هـ. مترجم في التاريخ الكبير (1/ 191-192). الجرح والتعديل (8/ 30). خلاصة تهذيب الكمال (ص 354). ميزان الاعتدال (3/ 673-674).

(4) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 269)، وبعد البحث لم أجد من خرج الأثر، وأورده صاحب لسان العرب (5/ 231) منسوباً لابن عباس.

(5) الناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص 77-78).

وخرج أبو عبد الرحمن النسائي⁽¹⁾ عن قتيبة بن سعيد⁽²⁾ عن سفيان عن عمار الدهني⁽³⁾ عن سالم بن أبي الجعد⁽⁴⁾ أن ابن عباس سئل عن من قتل مؤمنا متعمدا، ثم تاب وآمن وعمل صالحا، ثم اهتدى هل له من توبة؟ فقال: «وأنى له من توبة، وقد سمعت نبيكم ﷺ يقول: «يجاء بالمقتول يوم القيامة متعلقا بالقاتل، تشخب⁽⁵⁾ أوداجه دما، يقول: يا رب سل هذا فيم قتلني، ثم قال ابن عباس: «وأشهد أن الله عز وجل أنزلها، ثم ما نسخها»⁽⁶⁾. وخرجه الترمذي⁽⁷⁾ نا الحسن بن محمد الزعفراني⁽⁸⁾ نا

(1) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، القاضي، الحافظ، العالم، صاحب السنن، وأحد الأئمة الستة، توفي سنة 303 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/ 241). البداية والنهاية (11/ 123). الخلاصة (ص 7). طبقات الشافعية (2/ 83).

(2) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، مولا هم، أبو رجاء البغلاني، ثقة، مات سنة 204 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 140). طبقات الخنابلة (1/ 257). ترتيب المدارك (1/ 521). تهذيب التهذيب (8/ 358).

(3) عمار بن معاوية الدهني، ويقال ابن أبي معاوية، أبو معاوية البجلي الكوفي، صدوق تشيع، مات، سنة 133 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/ 309). تهذيب الكمال (2/ 997). الكاشف (2/ 301). تقريب التهذيب (2/ 48).

(4) سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي، مولا هم، الكوفي، ثقة، كان يرسل كثيرا، مات سنة 97 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/ 181). ميزان الاعتدال (2/ 109). تهذيب التهذيب (3/ 432). تقريب التهذيب (1/ 277).

(5) أي تجري؛ يقال شخب أوداج القتل دما؛ أي جرت دما. انظر المصباح المنير (1/ 328).

(6) أخرجه النسائي في سننه، في الموضوع السابق، والترمذي في سننه، في التفسير، باب ومن سورة النساء (5/ 3029)، وقال: «حسن غريب»، وابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب هل لقاتل مؤمن توبة (2/ 874، 2621)، وأحمد في مسنده (1/ 240)، والطبري في جامع البيان (9/ 63-68/ 10188، 10191، 10207)، وابن أبي حاتم (2/ 168).

(7) أبو عيسى الترمذي؛ محمد بن عيسى بن سورة السلمي الضرير، مصنف الجامع الصحيح والعلل والشمائل، توفي سنة 279 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/ 633). الخلاصة (ص 355). طبقات الحفاظ (ص 278).

(8) الحسن بن محمد الزعفراني، أبو عبد الله البغدادي، شيخ الفقهاء والمحدثين، توفي سنة 260 هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (2/ 73-74). تذكرة الحفاظ (2/ 525-526). سير أعلام النبلاء (12/ 262).

شبابه⁽¹⁾ نا ورقاء بن عمر الإشكري⁽²⁾ عن عمرو بن دينار⁽³⁾ عن ابن عباس أيضا عن النبي ﷺ: «يحيى المقتول بالقاتل يوم القيامة، وأوداجه تشخب دما يقول: يارب قتلتني حتى يدينه من العرش»⁽⁴⁾، قال: «فذكروا لابن عباس التوبة، / فتلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِدًا بَجَزَاءٍ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾»⁽⁵⁾ قال: «ما نسخت هذه الآية، ولا بدلت، وأنا له بالتوبة»⁽⁶⁾.

قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب»⁽⁷⁾.

وخرج النسائي أيضا نا يحيى بن حكيم⁽⁸⁾ نا ابن أبي عدي⁽⁹⁾ نا شعبة⁽¹⁰⁾ عن يعلى

(1) شبابة بن سوار الفزاري، مولاهم، أبو عمرو والمداثني، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، مات سنة 254 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/392). تاريخ بغداد (9/295). تهذيب الكمال 2/569. تقريب التهذيب (1/345).

(2) ورقاء بن عمرو بن كليب، أبو بشر الإشكري الشيباني الكوفي، الإمام الثقة الحافظ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (7/419). عبر الذهبي (1/237).

(3) عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي، مولاهم، ثقة، مات سنة 126 هـ، وقيل قبلها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/231). تهذيب الكمال (2/1031).

(4) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة النساء (5/240)، والنسائي في سننه (2/49)، وأحمد في مسنده (1/240، 294، 364).

(5) النساء: 92.

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/182).

(7) سنن الترمذي (5/240).

(8) يحيى بن حكيم المقوم، أبو سعيد البصري، ثقة، مات سنة 256 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/134). تهذيب التهذيب (11/198).

(9) محمد بن إبراهيم بن أبي عدي السلمي، مولاهم، ثقة، مات سنة 194 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/186). تهذيب الكمال (3/1158). تذكرة الحفاظ (1/324).

(10) شعبة بن الحجاج بن الورد الأسدي، مولاهم، أبو سبطام الواسطي البصري، ثقة ثبت، مات سنة 160 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/369). تاريخ بغداد (9/255). تهذيب التهذيب (4/338).

ابن عطاء⁽¹⁾ عن أبيه⁽²⁾ عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»⁽³⁾.

وذكر أبو عبيدنا هشام بن عمار⁽⁴⁾ نا صدقة بن خالد⁽⁵⁾ نا خالد بن دهقان⁽⁶⁾ [حدثني]⁽⁷⁾ بن أبي زكرياء⁽⁸⁾، قال: سمعت أم الدرداء⁽⁹⁾ تقول: سمعت أبا الدرداء⁽¹⁰⁾ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل ذنب عسى الله ﷻ أن يغفره، إلا من بات مشركا، أو مؤمنا قتل مؤمنا متعمدا»⁽¹¹⁾.

(1) يعلى بن عطاء العامري اللبني الطائفي، ثقة، مات سنة 120 هـ. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (3/ 1556). الكاشف (3/ 296). تقريب التهذيب (2/ 378).

(2) عطاء العامري الطائفي، قال ابن حجر في التقريب: «مقبول»، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/ 339). الثقات لابن حبان (5/ 202). تهذيب الكمال (2/ 939). ميزان الاعتدال (3/ 78). تقريب التهذيب (2/ 23).

(3) أخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب تعظيم الدم (7/ 82)، والترمذي في سننه، كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن (4/ 1395)، والبيهقي في سننه، كتاب الجنائيات، باب تحريم القتل من السنة (8/ 22).

(4) هشام بن عمار بن نظير بنون مصغرا، صدوق مقري، كبر فصار يتلقن، مات سنة 245 هـ. انظر ترجمته في التقريب (1/ 320).

(5) صدقة بن خالد الأموي، مولا هم، أبو العباس الدمشقي، ثقة من الثامنة، مات سنة 171 هـ. انظر ترجمته في التقريب (1/ 365).

(6) خالد بن دهقان القرشي، مولا هم، أبو المغيرة الدمشقي، مقبول من السابعة. انظر ترجمته في التقريب (1/ 312).

(7) ساقطة من المخطوط، وأثبتها ليستقيم الإسناد؛ كما هو مثبت في النسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 270-271).

(8) ابن أبي زكرياء، هو عبد الله بن أبي زكرياء الخزاعي، أبو يحيى الشامي، ثقة، فقيه من الرابعة، مات سنة 119 هـ. انظر ترجمته في التقريب (1/ 416).

(9) أم الدرداء الصغرى، زوج أبي الدرداء، اسمها هجيمة ويقال جهيمة بنت حبي الأوصاية الدمشقية، ذكرها ابن حبان في الثقات، ماتت سنة 81 هـ. انظر ترجمتها في التهذيب (12/ 465). التقريب (2/ 621). طبقات الحفاظ للسيوطي (ص 17).

(10) هو عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري، صحابي جليل أول مشاهده أحد، مات في آخر خلافة عثمان. انظر ترجمته في التقريب (2/ 91).

(11) رواه أبو نعيم في الحلية (5/ 153)، وروى نحوه أبو داود في سننه (4/ 103)، كتاب الفتن والملاحم، باب في تعظيم قتل المؤمن، وأورد ابن كثير في تفسيره هذا الحديث عند قوله تعالى: =

قال خالد بن دهقان: فقال: هانىء بن كلثوم⁽¹⁾: سمعت محمود بن [ربيعة]⁽²⁾ يحدث عن عبادة بن الصامت⁽³⁾ عن النبي ﷺ قال: «من قتل مسلماً، ثم اغتبط بقتله، لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»⁽⁴⁾.

فقال خالد: «فسألت يحيى بن يحيى الغساني⁽⁵⁾ عن قوله: «اغتبط بقتله»؛ فقال: «هم الذين يقتلون في الفتنة، فيقتل أحدهم، فيرى أنه على هدى لا يستغفر الله ﷻ منه أبداً»، قال هشام: «هكذا قال صدقة؛ محمود بن ربيعة، وإنما هو محمود ابن الربيع»⁽⁶⁾.

ومما يحتجون به حديث أبي بكرة⁽⁷⁾ - وهو صحيح على شرط الإمامين البخاري ومسلم -: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار، قيل يا رسول الله: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ فقال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»⁽⁸⁾، وفي لفظ آخر

= ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِيْدًا﴾، ثم قال: «هذا حديث غريب جداً من هذا الوجه». انظر تفسير ابن كثير (1/536).

(1) هانىء بن كلثوم بن عبد الله الكنانى، أو الكندى الفلسطينى، ثقة عابد، مات على رأس المائة. انظر ترجمته في التقریب (2/315).

(2) هو محمود بن الربيع، كما في التهذيب وسنن أبي داود، ابن سراقه بن عمرو الخزرجى، أبو نعيم أبو محمد المدنى، صحابى صغير، مات سنة 99هـ. انظر ترجمته في التقریب (2/233). أسد الغابة (4/332). تهذيب التهذيب (5/386).

(3) عبادة بن الصامت بن قيس الأنصارى الخزرجى، أبو الوليد المدنى، أحد النقباء، بدرى مشهور، مات سنة 34هـ. انظر ترجمته في التقریب (1/395).

(4) الصرف: التوبة، وقيل النافلة، والعدل الفدية، وقيل الفريضة. انظر النهاية في غريب الحديث (3/24).

(5) يحيى بن يحيى بن قيس بن حارثة الغسانى، أبو عثمان الشامى، ثقة من السادسة، مات سنة 133هـ. انظر ترجمته في التقریب (2/360).

(6) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 269-271)، وروى نحوه أبو داود في سننه (4/104)، كتاب الفتن والملاحم، باب في تعظيم قتل المؤمن.

(7) نفع بن مصروح، ويقال نفع بن الحارث بن كلدة، تدلى من حصن الطائف ببكرة، ونزل إلى رسول الله ﷺ فأسلم، فكانه أبا بكرة، مات سنة 51 أو 52هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/567). الإصابة (3/571). تهذيب التهذيب (10/569).

(8) أخرجه النسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب تحريم القتل (7/125)، والبخاري في صحيحه، كتاب الإيمان باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (1/84/31)، ومسلم في =

ذكره النسائي: «إنه أراد قتل صاحبه».

وحديث ابن مسعود في الصحيح أيضا أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»⁽¹⁾، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض»⁽²⁾، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة، جاء

= صحيحه كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما (4/2213/2888)، وأبو داود في سننه، كتاب الفتن والملاحم، باب النهي عن القتال في الفتنة (4/462/4268)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما (2/1311/3965)، وأحمد في مسنده (5/43، 47، 49).
(1) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر (1/110/48)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «وقتاله كفر» (1/81/64)، والنسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب قتال المسلم (7/121-122)، والترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب ما جاء في سباب المسلم فسوق (5/21/2634/2635)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (2/1299/3939)، وأحمد في مسنده (1/385، 411، 454).

(2) هذا حديث أخرجه الأئمة مختصرا بهذا اللفظ ومطولا من حديث ابن عمر وجريير بن عبد الله، وأبي بكرة، وابن عباس، وابن مسعود، وسعد بن أبي وقاص، وأبي العالية، والصنابحي الأحمسي، وأسامة بن زيد، وغيرهم؛ فأخرجه من حديث ابن عمر البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (13/26/7077)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (1/82/66)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في رد الإرجاء (5/63/4686)، والنسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب تحريم القتل (7/126-127)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (2/85، 87، 104)، وأخرجه من حديث جريير بن عبد الله؛ البخاري في صحيحه، في الموضع السابق ح 7080، ومسلم في صحيحه، في الموضع السابق ح 65، وأحمد في مسنده (4/385، 363، 366)، وأخرجه من حديث أبي بكرة البخاري في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب من قال: الأضحى يوم النحر (10/7/5550)، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (3/1306/1679)، وأحمد في مسنده (5/37، 39، 45)، وأخرجه من حديث ابن عباس البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (13/26/7079)، والترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (4/486/2193)، وأحمد في مسنده (1/23)، وأخرجه من حديث ابن مسعود الإمام أحمد (1/402)، والطحاوي (1/365)، وأخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص أحمد (1/178)، والطحاوي (1/365)، وأخرجه من حديث أبي العالية، ومن حديث الصنابحي الأحمسي أحمد =

يوم القيامة مكتوبا بين عينيه آيس من رحمة الله»⁽¹⁾.

وقال جماعة من العلماء⁽²⁾ إن للقاتل المسلم عمدا توبة، فبعضهم رأى آية النساء منسوخة بآية الفرقان، وبعضهم قال بأنهما محكمتان كما تقدم، وليس فيهما مدخل للناسخ والمنسوخ، ورأى إحداهما مبنية على الأخرى كما تقدم، أو آية الفرقان مبنية لآية النساء، ومنهم من يقول بتوبة القاتل عمدا، وتأول آية النساء قوله **وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**، إن جازاه.

قال المؤلف عفا الله عنه:

[62/ب] إن جازاه بذلك؛ أي هو أهل لذلك ومستحقه لعظيم ذنبه، وهذا مبني على القول / بالمشيئة في جميع العصاة، ومنهم من قال: «التقدير من يقتل مؤمنا متعمدا مستحلا قتله؛ فهذا جزاؤه، لأنه كافر»، يحكى هذا عن عكرمة، وعنه نقل الذي بعده، والله أعلم⁽³⁾.

ومنهم من قال: «نزلت آية النساء في رجل مخصوص قتل رجلا من الأنصار في قصة طويلة، وارتد»⁽⁴⁾.

= (4/76، 351)، وأخرجه من حديث أسامة بن زيد؛ الإسماعيلي في معجم شيوخه (2/723)، ترجمة 267، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (7/296)، وزاد نسبه للطبراني في الأوسط (1/293)، 4/269، 7/378، 8/225)، قال: «وفيه من لم يعرف».

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب التغليظ في قتل المسلم ظلما (2/874/2620)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (4/382) في ترجمة يزيد بن أبي زياد، والبيهقي في سننه، كتاب الجنائيات، باب تحريم القتل من السنة (8/22)، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (5/74)، وفي أخبار أصبهان (1/152، 264)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (9/350)، والهيتمي في مجمع الزوائد (7/298)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (2/104)، وانظر لمزيد الكلام على طرق هذا الحديث في تخريج أحاديث الكشف (1/47-48)، والتلخيص الحبير (4/14)، وتنزيه الشريعة (2/225)، وكتر العمال (15/31/39938).

(2) منهم عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس. انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/223).

(3) جامع البيان (9/39). المحرر الوجيز (4/212).

(4) ملخصها أن رجلا اسمه مقيس بن صبابه أسلم هو وأخوه هشام، فأصاب هشاما رجلا من الأنصار من رهط عبادة بن الصامت، وهو يرى أنه من العدو فقتله خطأ في هزيمة بني المصطلق من خزاعة، وكان أخوه مقيس بمكة، فقدم مسلما فيما يظهر، وقيل لم يبرح من المدينة فطلب دية أخيه، فبعث معه =

ومن العلماء من قال: الله متول عقابه تاب أو لم يتب، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه⁽¹⁾، وإن شاء أدخله النار، وأخرجه منها.

قال أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس: «وعلى هذا القول الفقهاء أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي أيضاً يقول في كثير من هذا إلا أن يعفو الله عنه، أو معنى هذا»⁽²⁾.

وذكره أبو عبيد عن عاصم بن أبي النجود⁽³⁾ عن ابن عباس في قوله ﷻ: ﴿بَجَزَاءُ وَهُ جَهَنَّمَ﴾ قال: «هي جزاؤه، فإن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»⁽⁴⁾.

وروى أيضاً عن أبي مجلز⁽⁵⁾ وأبي صالح⁽⁶⁾ وقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ⁽⁷⁾.

= النبي ﷺ رجلا من فهر إلى بني النجار في ديتة، فدفعوا إليه الدية مائة من الإبل، فلما انصرف مقيس والفهري راجعين إلى المدينة قتل مقيس الفهري، وارتد عن الإسلام، وركب جملاً منها، وساق معه البقية، فدخل قتل الأنصاري في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَفْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطْئاً﴾، ودخل قتل مقيس في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً بَجَزَاءُ وَهُ جَهَنَّمَ﴾. انظر أحكام القرآن لابن العربي (473/1).

(1) انظر ما يشبه هذا النص في الإيضاح (ص 205).

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/226).

(3) عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر، المقرئ، صدوق، له أوهام، حجة في القراءة، من السادسة، مات سنة 128هـ. انظر ترجمته في التقريب (1/383).

(4) روى نحوه ابن أبي حاتم في تفسيره (2/171)، وانظر الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 272).

(5) أبو مجلز السدوسي، لاحق بن حميد البصري، مشهور بكينته، ثقة، مات سنة 106هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/124). تهذيب الكمال (3/1484).

(6) عبد الرحمن بن قيس، أبو صالح الحنفي الكوفي، ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/276). تهذيب الكمال (6/256). الكاشف (3/247).

(7) رواه أبو داود في سننه، كتاب الفتن والملاحم، باب تعظيم قتل المؤمن (4/105)، ورواه الطبري في جامع البيان (9/61/10184) بنفس اللفظ.

قال ابن كثير عند تفسيره لقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً﴾ الآية: «والذي عليه الجمهور من سلف الأمة وخلفها أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله ﷻ، فإن تاب وأناب، وخشع وخضع، وعمل عملاً صالحاً، بدل الله سيئاته حسنات، وعوض المقتول من ظلماته، وأرضاه عن طلبته، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ﴾، إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾ الآية، وهذا خبر لا يجوز نسخه، وحمله على المشركين، وحمل هذه الآية على المؤمنين خلاف الظاهر، ويحتاج حمله إلى دليل، والله أعلم». انظر تفسير ابن كثير (1/537).

وقال أبو عبيد: «والذي عندي أنه ليس هذا مما يحتج بمثله عندما ذكرنا من الآثار؛ لأن عاصما لا نعلم سمع من ابن عباس ولا رآه، ومع هذا فلفظ آخر الآية لا يدل على ذلك في مذهب العربية، والله أعلم بما أراد من أجل أنه لم يقل جزاؤه جهنم وأن يغضب عليه ويلعنه؛ ولكنه جعله حتما واقعا فقال: ﴿وَعَصِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾.

وقد ذكر الله ﷻ مواضع الجزاء في الثواب، فقال عز من قائل: ﴿قُلْ جَزَاءُ الْخَيْرِ﴾⁽¹⁾، وقال عز وجل: ﴿جَزَاءُ يَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾، وقال عز وجل: ﴿وَجَزِيَّتُهُمْ يَمَّا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾⁽³⁾، مع أشباه لهذا كثير في القرآن⁽⁴⁾.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «وتحقيق القول في هذا الأصل أن الله غفور ذو انتقام، شديد العقاب ذو الطول، يغفر ويتنقم، ويرضى ويغضب؛ له الصفات العلى والأسماء الحسنى؛ فالخلق مترددون بين أحكام صفاته وجودا وعدما، رضا وغضبا، عطاء ومنعا، عذابا ونعيما، غنى وفقرا، صحة وسقما، جاها وخمولا، خفاء وظهورا، إلى غير ذلك من أصناف الخلق التي ترجع إلى أحكام الحق بالوعد والوعيد للرغب وللرهب اللذين يتردد بينهما نظام التكليف، ولم يتفطن له إلا أهل الحق، فأما الوعيدية⁽⁵⁾ فقالوا إن الله لا يغفر ذنبا، وأما المرجئة⁽⁶⁾ فقالوا إن الله لا يؤاخذ بالذنوب مع الإيمان؛ فأبطلت الأولى رسم التوحيد، وأبطلت الثانية وجه التكليف، وعطلت حكم صفتين عاليتين واسمين حسنين للباري سبحانه، وكأنهما لم يقرأ قط: ﴿جَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ / مَنِيَّ اللَّهُ التَّعْزِيزِ التَّعْلِيمِ﴾ غَايِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ

(1) الكهف: 86.

(2) السجدة: 17.

(3) الإنسان: 12.

(4) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 272-273).

(5) الوعيدية هم القائلون بإنفاذ الوعيد، وأن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب منها، فهو خالد مخلد في النار. انظر الملل والنحل (1/141).

(6) سموا بذلك لأنهم آخروا العمل عن مسمى الإيمان، فقالوا: الإيمان هو الاعتقاد بالقلب فقط. انظر مقالات الإسلاميين (ص 132). الملل والنحل (1/161).

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهِيهِ الْتَمَصِيرُ⁽¹⁾، وكذلك لم تفهم شيئاً من أحكام الإرادة الغالبة والمشيتة النافذة والحجة الدامغة والحكمة البالغة، وقد قصر كثير من كبار العلماء في هذا الباب؛ فقالوا إن الله لا يخلف الميعاد ولا ينجز الوعيد؛ وهذا شرف المنزلة عند العرب؛ فقد قال شاعرهم:

[الطويل]

فَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَمْخْلِفُ إِعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي⁽²⁾

وهذا قصور عن معرفة الإله؛ فإن كلام الباري تعالى صدق لا يتصور فيه خلف كيفما ورد من وعد أو وعيد، وأشرف العرب إنما تمدحت بخلف الإيعاد وإنجاز الوعد لما في ذلك من شرف العفو وفضيلة الصفح الذي يغطي على قبح الخلف، ولا يتصور هذا في حق الإله الواجب الصدق⁽³⁾.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

هذا الذي قاله القاضي أبو بكر صحيح، يلزم القائلين بأن آيات الوعيد خبر صريح، وهم إنما يقولون جاء هذا على مذهب العرب؛ لأن الكتاب العزيز نزل بلسانهم، والرسول الأمين خيرة الله من خلقه منهم؛ بل أولاهم بإجاداتهم في بلاغتهم وإحسانهم، فلما كان الوعيد في محاورتهم مما يمتدح بالتجاوز عن المتوعد به ويشئى، أتى به في الشريعة على ذلك المعنى ظاهره يخوف بالتهديد ويزع عن المخالفات كل سعيد، وباطنه باحتماله وإجماله رجاء المذنب اليائس غرض جديد، وبالجملة فالمذهبان متلاقيان في أن آيات الوعيد من المتشابه، فتشابهه عند هؤلاء من هذا المنحى وتشابهه عند الآخرين من قبول العموم والخصوص [...] عليه جنحنا، والله أعلم.

(1) غافر: 1 - 3.

(2) البيت لعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر بن صعصعة، انظرها في الديوان (ص 58). قال الأزهرى: «وعدت الرجل خيراً وشراً، فإذا لم تذكر الشر قلت: أوعدته بكذا، وقولك: كذا، كناية عن الشر؛ والصواب أن يقال: وعدته، وإذا لم تذكر الشر، قلت أوعدته». انظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها (ص 163).

(3) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 183).

وإنما الآيات وردت مطلقة متشابهات منهن أمهات، وبنات ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي
 قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا
 يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾⁽¹⁾، ولئن جاء ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾⁽²⁾،
 فقد جاء ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن
 يَشَاءُ﴾⁽³⁾، وقد كشف القناع في ذلك حديث الشفاعة⁽⁴⁾؛ في كفيتهما للمذنبين،
 ومراتب إخراجهم من النار عموما، وقد ورد في الحديث الصحيح خصوصا - اللفظ
 لمسلم - عن أبي سعيد الخدري، قال النبي ﷺ: «إن رجلا ممن كان قبلكم قتل تسعة
 وتسعين نفسا، فسأل عن أعلم أهل الأرض، فدل على راهب فأتاه / فقال: إنه قتل
 تسعة وتسعين نفسا، فهل له من توبة؟، فقال: لا، فقتله، فكمل به مائة، ثم سأل عن
 أعلم أهل الأرض، فدل على رجل عالم فقال له: إني قتلت مائة نفس، فهل لي من
 توبة؟ فقال: نعم، ومن يحول بينه وبين التوبة؟ انطلق إلى أرض كذا وكذا فإن بها ناسا
 يعبدون الله، فاعبد الله معهم، ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء، فانطلق حتى إذا
 نصف الطريق أتاه الموت فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فقالت
 ملائكة الرحمة جاء مقبلا تائبا بقلبه إلى الله ﷻ، وقالت ملائكة العذاب إنه لم يعمل
 خيرا قط، فأتاهم ملك في صورة آدمي فجعلوه بينهم حكما، فقال: قيسوا ما بين
 الأرضين فإلى أيتهما كان أدنى فهو له، فقاوسا فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد،

(1) آل عمران: 7.

(2) آل عمران: 192.

(3) النساء: 47.

(4) روى الإمام مسلم في صحيحه، في باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، كتاب
 الإيمان (1/172/184)، وابن حبان في الصحيح (1/408)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/63)،
 عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل الله أهل الجنة الجنة، يدخل من يشاء برحمته، ويدخل
 أهل النار النار، ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه، فيخرجون
 منها حمما قد امتحشوا، فيلقون في نهر الحياة أو الحيا، فينبتون فيه كما تنبت الحبة إلى جانب السيل، ألم
 تروها كيف تخرج صفراء ملتوية»، وعنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «أما أهل النار الذين هم أهلها، فإنهم لا
 يموتون فيها ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم نار بذنوبهم، أو قال: بخطاياهم فأماهم إماتة حتى إذا كانوا
 فحما أذن بالشفاعة، فجاء بهم ضباط، فبقوا على أنهار الجنة، ثم قيل يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون
 نبات الحبة تكون في حميل السيل، فقال رجل من القوم: كأن رسول الله ﷺ بالبادية».

فقبضته ملائكة الرحمة»، وفي رواية له: «فكان أدنى إلى القرية الصالحة بيسير، فجعل من أهلها»⁽¹⁾.

وهذا نص في المسألة واستيفائها في فن الكلام والأصول، وهو قدر كاف في الإشارة، وأما ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه من تعليله ما ذهب إليه من تكاثف الوعيد في الآية، فدل ذلك على إحكامها، فعندي جوابان:

* أحدهما: إنه لم يتكاثف؛ لأنه نقص منه التأييد، وهو أكثره.

* الثاني: إن أول الوعيد وغايته سواء في وجوب الصدق وجواز العفو، وما ينسب من الاحتجاج إلى علي رضي الله عنه بآية المغفرة فهو العلم؛ وآية الفرقان حسنة، ولا يضرها التأخر عن آية النساء ولا التقدم؛ فإنها قاضية بقبول التوبة قطعاً، وإذا قبلت التوبة من الكفر فأحرى أن تقبل من ذنب دونه، أما إنه تبقى هاهنا نكتة وهي أن الكافر القاتل للمسلم إذا تاب سقط عنه كل ذنب قطعاً، والمسلم القاتل للمسلم إذا تاب سقط عنه حق الله تعالى قطعاً، وبقيت حقوق الأدميين يقع فيها العدل، وينفذ فيها الحكم بين يدي الله تعالى في القيامة؛ وأول ما يتكلم فيه أمر الدماء، بيد أنه من الجائز أن يبقى حق المقتول عنده حتى يطرح عليه من ذنوبه ويعذب عليها، ومن الجائز أن يغفر الله تعالى ذلك ويرضي عنه غريمه، وعليه يدل حديث مسلم في قبض ملائكة الرحمة لأجل الإيمان، ويبقى القول بينه وبين المقتولين في القتل، وقول ابن عباس: «وأنى له بالتوبة»؛ أراد وأنى له بإسقاط التوبة لحق القتل، وأما من قال إنه أراد سبحانه بالآية من قتل مسلماً مستحلاً قتله فلا معنى له؛ لأن ذلك يكون كفراً والكفر لا يغفر، وقال غيره: «قال [/ الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُهُمْ﴾] جَهَنَّمُ [/ 64]»

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء (3/ 1280)، ومسلم في صحيحه (4/ 2119)، وابن حبان في صحيحه (2/ 376-380)، والبيهقي في سننه الكبرى (8/ 17)، وأحمد في المسند (3/ 72)، وأبو يعلى في المسند (2/ 305)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 395).

(2) ما أثبتته اعتماداً على النسخ والمنسوخ للنحاس، والقول منسوب لأبي مجلز، وقد أخرج هذا الأثر أبو داود في الفتن والملاحم. تعظيم قتل المؤمن (4/ 467/ 4272)، وأبو عبيد (ص 272)، وابن أبي شيبه في المصنف، في الديات، باب من قال للقاتل توبة (9/ 361)، والطبراني (9/ 61/ 10184)، والبيهقي في سننه، في الجنايات، باب أصل تحريم القتل في القرآن (8/ 16).

يَمَا كَبَرُوا، ولم يقل أحد أن معناه إن جازاهم، وهو خطأ في العربية؛ لأن بعده ﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾، وهو محمول على معنى جازاه⁽¹⁾.

وأما قول من قال معنى الآية فجزاؤه إن جازاه، فلقد طبق المفصل؛ ولكنه تجاوز حتى ضرب في الأرض وفل الحد، فإن هذا لا يحتاج إليه، فلأن قول القائل جزاء فلان كذا، ليس فيه استيفاءه، وإنما يقتضي ذكر الجزاء مطلقاً، فإن شاء استوفاه، وإن شاء تركه.

وقال غيره: «هذا غلط؛ لأن لفظ «مَنْ» من أدوات العموم، فلا يخص إلا بتوقيف أو دليل، والله أعلم»⁽²⁾.

وأما من قال: لم يقرن التخليد بالتأييد فيتحقق، فلو قرن به التأييد ما استقلت مع آيات المغفرة؛ فقد قال النبي ﷺ: «من قتل نفسه بحديدة؛ فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبداً، ومن تحسّى سما؛ فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدا مخلدا فيها أبداً»⁽³⁾؛ وهذا في الصحيح - واللفظ لمسلم - مع أحاديث نظائر لها في ذكر الخلود بالتأييد على الإطلاق في عموم الآثار، ويعارضها في صحاح الآثار جمل من الأحاديث منها: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، حرمه الله على النار»⁽⁴⁾، وأشباه ذلك لا يكاد يحصى.

والحكمة في تعارض ذلك تردد القلوب بين الخوف للمعاصي والرحمة، وينفذ حكم الله على الكل والعاقبة للمتقين»⁽⁵⁾.

(1) انظر تخطئة قول أبي مجلز بنحو من هذا في الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 272)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص 357).

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 226)، ونسبه إلى عكرمة.

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (5/ 2179)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (1/ 103)، والترمذي في سننه (4/ 386)، والنسائي في سننه (1/ 638)، والدارمي في سننه (2/ 252)، وأحمد في المسند (2/ 488، 478، 254).

(4) أخرجه ابن حبان في صحيحه (7/ 272)، وأحمد في مسنده (5/ 233، 247)، والطبراني في المعجم الكبير (20/ 112)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص 99) مرفوعاً، وصححه الحاكم (1/ 351)، ووافقه الذهبي، وفي باب عن طلحة بن عبيد الله عند أحمد (1/ 161)، وأخرجه أبو نعيم في الحلية (2/ 296)، كلها بألفاظ متقاربة، وأخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 323).

(5) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 183-186).

وقال القاضي أبو محمد بن عطية: «هذا يعني أحد أقوال ابن عباس وأبي مجلز وأبي صالح وغيرهم من العلماء، وقد قدمنا أنه مذهب أهل السنة، وفقهاء الأمصار رضي الله عنهم»، قال: «وذُهِبَ المعتزلة إلى عموم هذه الآية، وإنها مخصصة بعمومها لقوله سبحانه ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وتوركوها في ذلك على ما روي عن زيد بن ثابت أنه قال: نزلت الشديدة بعد اللينة⁽¹⁾، يريد نزلت ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِمِدًا﴾، بعد قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ويرون هذا الوعيد للقاتل نافذا حتما عموما، ماضيا مخصصا لعموم الآية الأخرى؛ فكأنه قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، إلا من قتل عمدا⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

مذهبهم في إنفاذ الوعيد معلوم، ورأيهم في سائر الكبائر كرايهم في القتل، والرد عليهم مستوفى في فن الكلام، ومدون في كتب علماء الإسلام.

قال القاضي أبو محمد: «وأهل الحق يرون هذا العموم منكسرا غير ماض لوجهين:

× أحدهما: أنهم مجمعون معنا في الرجل الذي يشهد عليه ويقر بالقتل عمدا؛

فيأتي / السلطان والأولياء فيقام عليه الحد ويقتل قودا أنه غير متبع في الآخرة، [64/ب] والوعيد غير نافذ عليه] إجماعا متركبا على الحديث الصحيح⁽³⁾ من طريق عبادة بن الصامت رضي الله عنه «أنه من عوقب في الدنيا؛ فهو كفارة له»، فهذا نقض للعموم الذي ادعوا أنه ماض غير منكسر.

× والجهة الأخرى أن لفظ هذه الآية ليس لفظ عموم، بل لفظ مشترك يقع للعموم

والخصوص؛ كقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾⁽⁴⁾.

(1) روى نحوه الطبري في جامع البيان (9/ 69، 10208، 10209)، وليست في روايته «فنسخت الغليظة اللينة»، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 354).

(2) المحرر الوجيز (4/ 215-216).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 6، 15/ 6، 2637/ 2494)، ومسلم في صحيحه (3/ 1333)،

وابن الجارود في المنتقى (ص 204)، وأبو عوانة في المسند (4/ 153-154-155)، والدارقطني في

سننه (3/ 214)، والترمذي في سننه (4/ 45)، والدارمي في سننه (2/ 290)، والبيهقي في سننه

(8/ 328)، وأحمد في المسند (5/ 314، 5/ 320)، والشافعي في المسند (ص 363).

(4) المائدة: 46.

قال: وليس حكام المسلمين إذا حكموا في أمر بكفر بوجه؛ يعني إذا حكموا بغير ما أنزل الله، قال: وهو كقول الشاعر:

[الطويل]

وَمَنْ لَا يَذُدُّ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ يَهْدِمُ، وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ⁽¹⁾

لأنه ليس كل من لا يظلم يظلم.

قال: وما احتجوا به من قول زيد ليس كما ذكروه؛ إنما أراد زيد باللينة آية الفرقان، وإن كان المهدي قد حكى عنه أن قوله: ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِدًا﴾، نزلت بعد قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ بأربعة أشهر؛ فإذا كان عموماً دخله التخصيص؛ فهي إذا مخصوصة في الكافر يقتل المؤمن، كما روي أنها نزلت في شأن مقيس بن صباب⁽²⁾، وإما أن تكون على ما حكى أيضاً عن ابن عباس أنه قال: ﴿مَّتَّعِدًا﴾ معناه مستحلاً؛ وهذا كافر كالأول، وإما أن يكون في المؤمن الذي سبق في علم الله أنه يعذبه على ما سبق من المشيئة، على تأويل فجزاؤه إن جازاه، وقوله: ﴿خَلِيدًا﴾ يريد المدة الطويلة على نحو دعائهم للملوك بالتخليد، ويدل على ذلك سقوط قوله أبداً؛ فإن التأييد لا يقترن بالخلود إلا في ذكر الكفار⁽³⁾.

وهذا كله ليس من الأحكام في شيء، وإنما هو من علم التوحيد، بيد أن الحاجة التي دعت إليها أن المتكلمين في هذا الفن لما ذكروها في الناسخ والمنسوخ، اقتفينا سبيلهم في ذكرها، وبيننا المراد منها لئلا يغتر مبتدع، أو يزيغ غافل.



(1) الشاعر هو زهير بن أبي سلمى، والبيت من معلقته الشهيرة. انظر شرح القصائد العشر للتبريزي (ص 238)، البيت 53، وانظر خزائن الأدب (1/ 422)، والمستقصى في أمثال العرب (2/ 359)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص 167)، والشاعر هو زهير بن أبي سلمى ربعة بن رباح المزني، مات سنة 609م، وصف بحكيم الشعراء في الجاهلية. انظر ترجمته في ديوان الحماسة (ص 405).

(2) مقيس بن صباب بن حزن الليثي الكناني، ارتد. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (4/ 176). تقريب التهذيب (2/ 273)، والأثر أخرجه أبو يعلى في المسند (2/ 100-102)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 356).

(3) المحرر الوجيز (4/ 213-215).

[الآية الثامنة]

❑ قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَحْيُ إِلَّا إِذَا تَمَبَّيَ أَلْفَى الشَّيْطَانُ وَحِ مَنِيَّتِهِ قَيْنَسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفَى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُخَكِّمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾.

قال أبو جعفر: «نا أحمد بن محمد النحوي نا بكر بن سهل⁽²⁾ قال: نا عبد الله بن صالح⁽³⁾ قال: نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿قَيْنَسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفَى الشَّيْطَانُ﴾، قال: «يبطل ما ألقاه الشيطان، ثم يحكم الله آياته»⁽⁴⁾.

قال أبو جعفر: «هذا من قول العرب: نسخت الشمس الظل إذا أزالته»⁽⁵⁾، وروي في معنى هذه الآية أحاديث منها:

ما رواه الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام⁽⁶⁾ / [قال: «قرأ [65/أ] رسول الله ﷺ»⁽⁷⁾ وَالنَّجْمُ]، فلما بلغ ﴿أَقْبَرَايْتُمْ أَلَّتَّ وَالْعُزَّى﴾ وَمَنَوَّةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَى﴾⁽⁸⁾، قال: «فإن شفاعتهم ترتجى، فسها، فلقية المشركون وسلموا

(1) الحج: 52.

(2) بكر بن سهل بن إسماعيل بن نافع، أبو محمد الهاشمي، مولا هم الدمياطي، المفسر، المقرئ، توفي سنة 289هـ. انظر ترجمته في شذرات الذهب (2/ 201). سير أعلام النبلاء (13/ 425).

(3) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، مولا هم أبو صالح المصري، كاتب الليث بن سعد، توفي سنة 222هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 86). الكامل لابن عدي (5/ 1524). تهذيب الكمال (2/ 693). ميزان الاعتدال (2/ 440). تقريب التهذيب (1/ 423).

(4) هذا الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (17/ 190)، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 527). (5) ذكر النحاس هذا في باب أصل النسخ واشتقاقه، والباب الذي بعده من كتابه (1/ 424، 429، 527/ 2)، وقال مكِّي (ص 309)، في كلامه على هذه الآية: «ليس فيها ناسخ ولا منسوخ؛ إنما هي دالة على جواز النسخ لما ليس من القرآن مما يلقيه الشيطان على لسان النبي ﷺ».

(6) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، المدني التابعي، أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي سنة 95هـ. انظر ترجمته في الطبقات الكبرى (5/ 207). صفوة الصفوة (2/ 92). تهذيب الكمال

(33/ 112). تهذيب الأسماء واللغات (2/ 483).

(7) ما أثبتته اعتمدت فيه على الناسخ والمنسوخ للنحاس.

(8) النجم: 19 - 20.

عليه وفرحوا، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ يَحِثُّ أَمْنِيَّتَهُ﴾، الآية⁽¹⁾.

قال: «وهذا حديث منقطع⁽²⁾، وفيه هذا الأمر العظيم.

ورواه كذلك قتادة وزاد فيهن: «وإنهن لمن الغرائق العلى»⁽³⁾، ثم قال: ولو صح هذا لكان له تأويل»⁽⁴⁾.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس عفا الله عنه:

بل وتأويلات.

قال أبو عبيد: «وأفزع من هذا ما ذكره الواقدي⁽⁵⁾ عن كثير بن زيد⁽⁶⁾

(1) هذا الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (17/ 189)، ط 3، وذكره ابن كثير (5/ 440)، والسيوطي في الدر (4/ 367)، وزاد نسبه لعبد بن حميد.

(2) لأن أبا بكر بن عبد الرحمن وقتادة تابعيان لم يدركا الرسول ﷺ، وهذا جار على اصطلاح المتقدمين في إطلاق الإنقطاع والإرسال على ما فيه سقط في الإسناد؛ سواء كان السقط في أول الإسناد، أو وسطه، أو آخره؛ أما على اصطلاح المتأخرين من أهل الحديث، فإنهم يسمون هذا مرسلًا؛ لأنهم خصوا المرسل فيما سقط منه الصحابي، كما خصوا ما سقط منه أول الإسناد بالملحق، وما سقط منه إثنان متواليان فأكثر من أي مكان؛ كان معضلاً، وأطلقوا المنقطع على ما سوى ذلك. انظر التقريب للنووي مع شرحه التدريب (1/ 208). التقييد والإيضاح (ص 70-83). الباعث الحثيث (ص 46-51). فتح المغيث (1/ 105، 106، 128، 149).

(3) الغرائق هاهنا الأصنام؛ وهي في الأصل الذكور من طير الماء؛ واحداً غرنوق، وغرنيق؛ سمي به لبياضه، وقيل الكركي؛ والغرنوق أيضاً الشاب الناعم الأبيض، وكانوا يزعمون أن الأصنام تقربهم من الله، وتشفع لهم، فشبّهت بالطيور التي تعلق في السماء وترتفع. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 364)، ولسان العرب (10/ 286)، والأثر أخرجه الطبري بنحوه مطولاً عن قتادة (17/ 191)، ط 3، وذكره ابن كثير (5/ 439)، والسيوطي في الدر المنثور (4/ 368)، ونسبه لابن أبي حاتم.

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 528).

(5) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مولاهم، الواقدي، المدني، القاضي، صاحب التصانيف والمغازي، الإمام العلامة أبو عبد الله، ضعفه العلماء، مات سنة 207 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير (ص 104). الجرح والتعديل (8/ 20). ميزان الاعتدال (3/ 663).

(6) كثير بن زيد الأسلمي، ثم السهمي، مولاهم، أبو محمد المدني، صدوق يخطئ، مات سنة 158 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 150). تهذيب الكمال (3/ 1142). ميزان الاعتدال (3/ 404). تقريب التهذيب (2/ 132).

عن المطلب بن عبد الله⁽¹⁾ قال: «فسجد المشركون كلهم، إلا الوليد بن المغيرة⁽²⁾ فإنه أخذ تراباً من الأرض إلى وجهه، ويقال - إنه أبو أحيحة بن سعيد بن العاص⁽³⁾ حتى نزل جبريل عليه السّلام فقرأ عليه النبي ﷺ هذا، فقال: «ما جئت بك به»، وأنزل الله ﷻ: ﴿لَقَدْ كِدْتُمْ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا﴾⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

«وهذا منكر منقطع، ولا سيما وهو من حديث الواقدي؛ والدين والعقل يمنعان من هذا؛ لأنه إن كان قال هذا متعمداً - ومعاذ الله - أن يكون ذلك؛ لأن فيه مساعدة لهم على دينهم؛ لأن هذا قولهم، وإن كان ناسياً، فكيف صبر ولم يبين ذلك حتى أتاه الوحي من الله ﷻ، ثم رجعنا إلى الآية فوجدنا فيها قولين لمن يرجع إلى قوله ويوثق بدينه وعلمه»⁽⁶⁾، فروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: «﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ مِنْ أَمْنِيَّتِهِ﴾؛ أي إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه»⁽⁷⁾.

(1) المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب المخزومي، صدوق، كثير التدليس والإرسال. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 395). تهذيب الكمال (3/ 1336). ميزان الاعتدال (4/ 129). تقريب التهذيب (2/ 254).

(2) الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم أبو عبد شمس، من قضاة العرب في الجاهلية، أدرك الإسلام وهو شيخ هرم، فقاومه، وهلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر. انظر ترجمته في جبهة الأنساب لابن حزم (ص 147). تهذيب الكمال (31/ 100). ميزان الاعتدال (7/ 143).

(3) سعيد بن العاص بن أمية الأموي، أبو أحيحة، مات قبل بدر مشركاً. انظر ترجمته في الاستيعاب (8/ 2). تهذيب الكمال (1/ 494). الإصابة (2/ 47).

(4) الإسراء: 74.

(5) هذا حديث أخرجه القرطبي في الجامع (12/ 81)، وانظر تاريخ الأمم والملوك (2/ 338-341). الكامل لابن الأثير (2/ 76-77). تفسير البغوي (3/ 292-293)، فتح الباري (8/ 439، 615)، وأورد هذا القول النحاس في الناسخ والمنسوخ (2/ 528)، وأخطأ المؤلف في نسبته لأبي عبيد.

(6) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 529-530).

(7) هذا الأثر أخرجه البخاري معلقاً في الصحيح، في تفسير سورة الحج (8/ 438)، وأخرجه الطبري موصولاً (17/ 190)، وذكره ابن كثير في التفسير (5/ 440)، والسيوطي في الدر (4/ 368)، وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبي حاتم.

قال أبو جعفر: «فالتأويل على هذا ألقى الشيطان في سره وخاطره ما يوهمه أنه الصواب، ثم ينبهه الله ﷻ على ذلك»⁽¹⁾.

«وقد صح عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: «إنه ليغان»⁽²⁾ على قلبي؛ فأستغفر الله في اليوم واللييلة مائة مرة»⁽³⁾.

وفي سيرته عَلَيْهِ السَّلَامُ أن كبراء قريش جاءوه فقالوا: يا محمد قد استغويت ضعفاءنا وسفهاءنا - وذلك حين أظهر دعوته، وتبينت براهيته - فأمسك هنا حتى ننظر في أمرك، فإن تبين لنا اتبعناك، وإن لم يتبين لنا كنت على أمرك، ونحن على أمرنا فوقع له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن هذا إنصاف، ثم نبهه الله بالخاطر والتذكر لما أمره الله ﷻ به من إظهار الحق، وأن يصدع بما أمر به، ثم نزل عليه الوحي ﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾ وما بعده، فيكون على هذا ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي مِثْمَلِهِ﴾؛ أي في سره، والقول الآخر عليه أكثر أهل التأويل.

[65/ب] قال سعيد بن جبیر: «﴿مِثْمَلِهِ﴾؛ في قراءته»⁽⁶⁾، وقال مجاهد: «في/ قوله»⁽⁷⁾.

(1) ما ذهب إليه المؤلف نقلاً عن النحاس من أن معنى قول ابن عباس إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه؛ أي ألقى في سره وخاطره ما يوهمه به أنه الصواب فيه نظر؛ لأن المتبادر من قول ابن عباس هذا، أن المعنى إذا حدث وتكلم ألقى الشيطان في حديثه وكلامه، وهذا المعنى هو الذي فهمه الطبري من قول ابن عباس وقرره واختاره. انظر جامع البيان (17/190).

(2) أي ما يغشاه من السهو الذي لا يخلو منه البشر؛ لأن قلبه أبداً كان مشغولاً بالله تعالى. انظر النهاية (3/403).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، من حديث الأغر المزني، في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (4/2075/2702)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب تفریع أبواب الوتر باب في الاستغفار (2/177/1515)، وأحمد في مسنده (4/211، 260). (4) الإسراء: 74.

(5) تفسير الطبري (15/131)، ط 3. الكامل لابن الأثير (2/63-65).

(6) أخرجه الطبري في أثر طويل عن سعيد بن جبیر (17/188-189)، وذكره ابن كثير (5/439)، من رواية الطبري وابن أبي حاتم.

(7) أخرجه الطبري (17/190)، وذكره ابن كثير في التفسير (5/441).

وقال الضحاك: «الأمنية؛ التلاوة»⁽¹⁾، وهذا معروف في اللغة⁽²⁾، ومنه ﴿لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾⁽³⁾⁽⁴⁾، فيكون التقدير على هذا ألقى الشيطان في تلاوة النبي ﷺ؛ إما شيطان من الإنس، وإما شيطان من الجن⁽⁵⁾.

ومتعارف في الآثار أن الشيطان كان يظهر كثيرا في وقت النبي ﷺ، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذْ رَأَيْنَا لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَآتِ الْبَيْتَ نَكَصَ عَلَى عَقَبَيْهِ﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾، فألقى الشيطان هذا في تلاوة النبي ﷺ من غير أن ينطق به النبي ﷺ؛ والدليل على هذا أن ظاهر القرآن كذا، وأن الثقات من أصحاب السير كذا يروون، كما روى موسى بن عقبة⁽⁸⁾ عن الزهري في ألقى الشيطان في تلاوة النبي ﷺ («وإن شفاعتهم ترتجى»)، فوقرت في مسامع المشركين فاتبعوه جميعا وسجدوا، وأنكر ذلك المسلمون ولم

(1) أخرجه الطبري (17/ 189-190)، ط 3، وذكره ابن كثير (5/ 441)، والسيوطي في الدر (4/ 368)، مطولا، ونسبه لابن أبي حاتم.

(2) تفسير غريب القرآن (ص 294). تهذيب اللغة (15/ 534). النهاية (4/ 367). المفردات في غريب القرآن (ص 476). لسان العرب (15/ 294). البحر المحيط (6/ 382).

(3) البقرة: 77.

(4) تفسير الطبري (2/ 260). تفسير ابن كثير (1/ 167).

(5) تفسير البغوي (3/ 294). تفسير ابن كثير (5/ 440). فتح الباري (8/ 440).

(6) الأنفال: 49.

(7) وقد جاء في سبب نزول هذه الآية أن الشيطان تمثل للمشركين عندما كانوا يستعدون للخروج لبدري صورة سراقه بن مالك، وقال: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ﴾. انظر تفسير الطبري (14/ 7-12، 16183، 16192). تفسير ابن كثير (4/ 16-17)، كما روي أنه لما اجتمع المشركون في دار الندوة يدبرون الكيد للنبي ﷺ، اعترضهم إبليس في صورة شيخ من أهل نجد، فلما رأوه قالوا من أنت؟ قال: شيخ من أهل نجد سمعت أنكم اجتمعتم فأردت أن أحضر معكم، ولن يعدمكم مني رأي ونصح.

انظر تفسير الطبري (13/ 494، 15965-15969-15974)، وانظر تفسير ابن كثير (3/ 585).

(8) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، صاحب المغازي، مات سنة 141 هـ، وقيل بعد ذلك. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 154). تهذيب الكمال (3/ 1390). تقريب التهذيب (2/ 286).

يسمعه، واتصل الخبر بالمهاجرين في أرض الحبشة، وأن الجماعة قد تبعت النبي ﷺ، فقدموا وقد نسخ الله ﷻ ما ألقاه الشيطان، فلحقهم الأذى والعنت⁽¹⁾.

قال أبو جعفر: «وهذا قول بين»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

معنى الآية تسلية النبي ﷺ عن النازلة، وتأسية للكريم بمن سبقه من الكرام، و﴿تَمَبَّيْ﴾؛ معناه المشهور أراد وأحب.

وقالت فرقة: هو معناها في الآية⁽³⁾.

وقال بعضهم: سبب نزول هذه الآية أن رسول الله ﷺ لما أعرض عنه قومه وشاقوه، وخالفه عشيرته ولم يشايعوه على ما جاء به، تمنى لفرط ضجره من إعراضهم ولحرصه على إسلامهم أن لا ينزل عليه ما ينفرهم؛ لعله يتخذ ذلك طريقاً إلى استمالتهم عن غيهم وعنادهم، واستنزاهم عن غيهم وعنادهم، فاستمر به ما تمناه حتى نزلت عليه سورة النجم وهو في نادي قومه، وذلك التمني في نفسه، فأخذ يقرأها؛ فلما بلغ ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لُوطٍ وَالْعَزَّيَّاتِ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الَّتِي أَهْرَأَتْ﴾، ألقى الشيطان في أمنيته التي تمناه؛ أي وسوس إليه بما شيعنا به، فسبق لسانه على سبيل السهو والغلط، إلى أن قال فذكر نحواً منه.

والمراد أن الشيطان ألقى ألفاظه تلك التي سنورها على اختلافها إن شاء الله بسبب ما تمناه رسول الله ﷺ من مقاربة قومه وكونهم متبعين له، قالوا: فلما تمنى رسول الله ﷺ من ذلك ما لم يقضه الله، وجد الشيطان السبيل، فحين «قرأ رسول الله ﷺ سورة النجم في مسجد - وقد / حضر المسلمون والمشركون -، فلما بلغ إلى قوله: ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لُوطٍ وَالْعَزَّيَّاتِ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الَّتِي أَهْرَأَتْ﴾، ألقى الشيطان (تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهم لترجى)، فقال الكفار: (هذا محمد يذكر آلهتنا بما

(1) ذكره ابن كثير (4/ 439)، والسيوطي في الدر (4/ 367)، كلاهما من رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب.

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 530-533).

(3) انظر حكاية هذا القول في المحرر الوجيز (11/ 210).

نريد)، وفرحوا بذلك، فلما انتهى إلى السجدة سجد الناس أجمعون، إلا أمية بن خلف⁽¹⁾؛ فإنه أخذ قبضة من تراب فرفعها إلى جبهته وقال: يكفيني هذا».

قال البخاري: هو أمية بن خلف.

وقال غيره: هو الوليد بن المغيرة⁽²⁾.

وقيل: «هو أبو أحيحة سعيد بن العاصي، ثم اتصل بمهاجرة الحبشة أن أهل مكة اتبعوا محمدا، وفرحوا لذلك، وأقبل بعضهم فوجدوا ألقية الشيطان قد نسخت، وأهل مكة قد ارتبكوا وافتتنوا».

وقالت فرقة ﴿تَمَبَّى﴾ بمعنى تلا؛ والأمنية التلاوة، ومنه قول الشاعر:

[الطويل]

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ وَآخِرُهُ لَأَقَى حِمَامَ الْمَقَادِرِ⁽³⁾

ومنه قول الآخر: «تمنى داود الزبور على رسل»⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمَانِيَّ﴾؛ أي تلاوة.

وقالت في سبب إلقاء الشيطان في أمنيته «في تلاوة النبي ﷺ»، وهذا الحديث الذي فيه ذكر الغرانة وقع في كتب التفسير، وكم وقع فيها مما هو على حماة الشريعة وأرباب البصيرة غير يسير، ولم يخرج أهله الصحيح كالبخاري ومسلم.

قال: «ولا ذكره مصنف مشهور»⁽⁵⁾.

(1) أمية بن خلف بن وهب من بني لؤي، أدرك الإسلام ولم يسلم، قتل يوم بدر كافرا. انظر ترجمته في الكامل في التاريخ (48/2).

(2) تفسير القرطبي (81/12)، وعون المعبود (4/198)، والمحزر الوجيز (11/211).

(3) البيت لعدي بن مالك، والمناسبة رثاء عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(4) تفسير القرطبي (6/2). تفسير ابن كثير (3/231). فتح الباري (8/438). المحزر الوجيز (11/211).

(5) المحزر الوجيز (11/211). الشفا (2/288-314).

قال المؤلف عفا الله عنه:

لا أعلم خرجه من المصنفين والمسندين إلا أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار⁽¹⁾؛ فإنه أخرج من حديث شعبة عن أبي بشر⁽²⁾ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فيما أحسب أن النبي ﷺ كان بمكة، وذكر القصة.

قال أبو بكر البزار: «هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بإسناد متصل يجوز ذكره إلا هذا، ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد⁽³⁾، وغيره يرسله عن سعيد بن جبير؛ وإنما يعرف عن الكلبي عن أبي صالح⁽⁴⁾ عن ابن عباس⁽⁵⁾.

فقد بين أبو بكر أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره سوى هذا؛ وفيه من الضعف ما نبه عليه، مع وقوع الشك فيه كما ذكرناه عن الذي لا توثق به، ولا حقيقة معه.

وأما حديث الكلبي فمما لا تجوز روايته عنه ولا ذكره؛ لشدة ضعفه وكذبه؛ كما أشار البزار رحمه الله⁽⁵⁾.

والذي في الصحيح أن النبي ﷺ قرأ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ وهو بمكة وسجد، فسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس⁽⁶⁾، وهذا غاية الوهن والضعف في طريق النقل [66/ب] الذي / نقلوه⁽⁷⁾.

(1) البزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البصري، الشيخ الإمام، الحافظ الكبير، صاحب المسند الكبير، مات سنة 292 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/653). الوافي بالوفيات (7/268). لسان الميزان (1/237).

(2) جعفر بن إياس بن أبي وحشية الشكري، أبو بشر الواسطي، ثقة، مات سنة 154 هـ، وقيل قبلها، وقيل بعدها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/473). ميزان الاعتدال (1/402). تهذيب التهذيب (2/83).

(3) أمية بن خالد بن هدية المتوفى سنة 201 هـ روى عن شعبة المتوفى سنة 160 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5/478). الإصابة (2/550). سير أعلام النبلاء (4/272).

(4) باذام، ويقال باذان، أبو صالح، مولى أم هانئ. ضعيف الحديث، يدلس ويرسل، يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير للبخاري (ص23). الجرح والتعديل (2/431). تهذيب الكمال (1/137). تقريب التهذيب (1/93).

(5) مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة، ومسند أحمد لابن حجر العسقلاني (2/109).

(6) سنن البيهقي الكبرى (2/313).

(7) الشفا (2/291-292).

قال أبو محمد: «الذي يقتضيه مذهب أهل الحديث أن الشيطان ألقى؛ [وَلَا يُعَيَّنُونَ]»⁽¹⁾ هذا السبب ولا غيره، ولا خلاف أن إلقاء الشيطان إنما هو لألفاظ مسموعة [بها وقعت]»⁽¹⁾ الفتنة، ثم اختلف الناس في صورة هذا الإلقاء.

فالذي في التفاسير أن النبي ﷺ تكلم بهذه الألفاظ، وأن الشيطان أوهمه ووسوس في قلبه حتى خرجت تلك الألفاظ على لسانه، ورووا أن جبريل نزل بعد ذلك فدارسه سورة النجم فلما قالها رسول الله ﷺ قال له جبريل: لم آتك بهذا فقال رسول الله ﷺ: «افتريت على الله، وقلت ما لم يقل لي»⁽²⁾، وجعل يتفجع ويغتم، فنزلت الآية⁽³⁾.

قال القاضي أبو محمد بن عطية: «حدثني أبي⁽⁴⁾ أنه لقي بالمشرق من شيوخ العلماء والمتكلمين من قال: هذا لا يجوز على النبي ﷺ وهو المعصوم في التبليغ؛ وإنما الأمر أن الشيطان نطق بلفظ أسمع الكفار عند قراءة النبي ﷺ: ﴿أَقْرَأْتُمْ آلَ كَافَّةٍ وَالْعَزَى﴾ وَمَنْوَةُ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى، وقرب صوته من صوت النبي ﷺ حتى التبس الأمر على المشركين، وقالوا محمد قرأها»⁽⁵⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

«عجبا من مثل أبي جعفر الطبري رحمه الله - وهم قليل - يُطَرِّقُ أسانيد هذا الحديث ويشيع القول في أن إلقاء الشيطان كان على لسان رسول الله ﷺ، وأورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة؛ ففي بعضها (تلك الغرائقة)، وفي بعضها (تلك الغرائيق)، وفي بعضها (وإن شفاعتهم)، وفي بعضها شفاعتهن، وفي بعضها (منها الشفاعة ترتجي)، والغرائقة السادة العظام الأقدار، وكذلك الغرائيق؛ وهما جمع»⁽⁶⁾.

(1) ما أثبتته اعتمدت فيه على المحرر الوجيز.

(2) تفسير القرطبي (84 / 12).

(3) المحرر الوجيز (212 - 211 / 11).

(4) الإمام الحافظ الناقد المجود أبو بكر غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية المحاربي الأندلسي، الغرناطي المالكي، توفي سنة 518 هـ. انظر ترجمته في فهرس ابن عطية (ص 41 - 56). الصلة (457 / 458). بغية الملتبس (ص 427).

(5) المحرر الوجيز (212 / 11).

(6) راجع حكاية هذا القول في المحرر الوجيز (213 - 212 / 11).

قال القاضي أبو الفضل رحمته الله (1):

«لنا في الكلام على ما أشكل من هذا الحديث مأخذان:

- أحدهما: في توهين أصله، والثاني على تسليمه وتأول معانيه على ما يليق بمنصب النبوة.

- أما المأخذ الأول: فيكفيك منه أن هذا الحديث لم يخرج أحد من أهل الصحة، ولا رواه أحد بسند صحيح متصل؛ وإنما أولع به وبغيره المؤرخون والمفسرون، والمولعون بكل غريب والمتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم» (2).

[67/أ] «وصدق القاضي بكر بن العلاء رحمته الله (3) حيث قال: «بلي الناس ببعض أهل / [الأهواء والتفسير، وتعلق بذلك الملحدون] (4) مع ضعف نقله واضطراب روايته، وانقطاع إسناده، واختلاف كلماته.

فقائل يقول: كان في الصلاة، وقائل يقول: كان في نادي قومه حين أنزلت عليه هذه السورة، وآخر يقول: قالها وقد أصابته سنة، وآخر يقول: بل حدث نفسه فسها، وآخر يقول: إن الشيطان قالها على لسانه، وأن النبي ﷺ لما عرضها على جبريل قال: ما هكذا أقرأئك، وآخر يقول: بل أعلمهم الشيطان أن النبي ﷺ قرأها، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك قال: ما هكذا أنزلت، إلى غير ذلك من اختلاف الرواة.

ومن حكيت هذه الحكاية عنه من التابعين والمفسرين؛ لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب؛ وأكثر الطرق فيها عنهم ضعيفة واهية، والمرفوع حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (5) وتقدم الكلام عليه» (6).

(1) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي أشهر الأعلام في تاريخنا العلمي إمام أهل الحديث في وقته صاحب التصانيف توفي سنة 544 هـ. انظر ترجمته في بغية الملتبس رقم 1296. الديباج المذهب (ص 168). جذوة الإقتباس (ص 277).

(2) الشفا (2/ 289).

(3) بكر بن محمد بن العلاء، أبو الفضل القشيري البصري، المالكي، صاحب التصانيف، توفي سنة 344 هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (15/ 537).

(4) ما أثبتته اعتمدت فيه على الشفا.

(5) تفسير ابن أبي حاتم (8/ 2503)، وقال يحيى القطان: «كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد»، وقال: «لم يسمع منه شيئاً». انظر التاريخ الكبير (3/ 33). الجرح والتعديل (3/ 236).

(6) الشفا (2/ 290-291).

«وهذا السهو في القراءة إنما يصح فيما ليس طريقه تغيير المعاني وتبديلها وزيادة ما ليس من القرآن، بل السهو عن إسقاط آية أو كلمة؛ ولكنه لا يقر على هذا السهو، بل ينبه عليه ويذكره به للحين مما يظهر.

وفي تأويله أيضا أن مجاهدا روى هذه القصة: «والغرائقة العلى»⁽¹⁾.

فإن سلمنا القصة قلنا: لا يبعد أن يكون هذا قرآنا؛ والمراد بالغرائقة العلى، وبأن شفاعتهم لترجي الملائكة على هذه الرواية، وكذا فسر الكلبي الغرائقة بأنها الملائكة؛ وذلك أن الكفار كانوا يعتقدون الأوثان والملائكة بنات الله، كما حكى الله عنهم، ورد عليهم في هذه السورة بقوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾⁽²⁾، فأنكر الله هذا من قولهم، ورجاء الشفاعة من الملائكة صحيح، فلما تأوله المشركون على أن المراد بهذا الذكر أهتهم، ولبس عليهم الشيطان ذلك وزينه في قلوبهم وألقاه إليهم، نسخ الله ما ألقى الشيطان، وأحكم آياته، ورفع تلاوة تلك اللفظتين اللتين وجد الشيطان بهما السبيل للإلباس، كما نسخ كثير من القرآن ورفعت تلاوته، وكان في إنزال الله تعالى لذلك حكمة ليضل به من يشاء ويهدي من يشاء: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾⁽³⁾، و﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانَ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ وَالْفَاسِقِينَ فَلَوْبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَمْ يَشْفَاوْا بِعِيدٍ ۖ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ هَوُوا أَلَعَلَّ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ﴾⁽⁴⁾.

وقيل: إن النبي ﷺ لما قرأ هذه السورة وبلغ ذكر ﴿الَّتِ وَالْعُزَّى ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾، خاف / الكفار أن يأتي بشيء من ذمها، فسبقوا إلى مدحها بتلك [67/ب] الكلمات [ليخلطوا في تلاوة النبي ﷺ]⁽⁵⁾، وشنعوا عليه على عادتهم، وقولهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾⁽⁶⁾، ونسب هذا الفعل إلى

(1) الدر المنثور (6/70-71).

(2) النجم: 21.

(3) البقرة: 25.

(4) الحج: 51-52.

(5) ما أثبتته اعتمدت فيه على الشفا.

(6) فصلت: 25.

الشیطان لحمله لهم عليه، وأشاعوا ذلك عليه وأذاعوه، وأن النبي ﷺ قاله فحزن لذلك من كذبهم وافترائهم، فسلاه الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَبَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فِي مُمْنِيَّتِهِ﴾، وبين للناس الحق من ذلك من الباطل، وحفظ القرآن، وأحكم آياته، ورفع ما لبس فيه العدو كما ضمنه الله تعالى من قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽¹⁾.

وأما من جهة المعنى فقد قامت الحجة، واجتمعت الأمة على عصمته⁽²⁾ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونزاهته عن مثل هذه القصة؛ أما من تمنيه أن ينزل عليه مثل هذا من مدح آلهة غير الله فهو كفر، أو أن يتصور⁽³⁾ عليه الشيطان، ويشبه عليه قراءة القرآن حتى يجعل فيه ما ليس فيه، ويعتقد أن من القرآن ما ليس منه حتى ينهبه عليه جبريل عليهما السلام، فذلك كله ممتنع في حقه عَلَيْهِ السَّلَامُ، أو يقول ذلك النبي ﷺ من قبل نفسه عمداً؛ وذلك كفر، أو سهواً، وهو معصوم من هذا كله.

«وقد قرر بالبرهان والإجماع عصمته عَلَيْهِ السَّلَامُ من جريان الكفر على قلبه أو لسانه لا عمداً ولا سهواً، أو أن يتشبه عليه ما يليقه الملك بما يليقه الشيطان، أو يكون للشيطان عليه سبيل، أو أن يتقول على الله لا عمداً ولا سهواً، بما لم ينزل عليه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾⁽⁴⁾ الآية، وقال: ﴿إِذَا لَأَذْفَنُكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾⁽⁵⁾ الآية».

«ووجه آخر، وهو استحالة هذه القصة نظراً وعرفاً؛ وذلك أن هذا الكلام لو كان كما روي لكان بعيد الالتئام، متناقض الأقسام، ممتزج المدح بالذم متجادل التأليف والنظم، ولما كان النبي ولا من بحضرته من المسلمين وصناديد المشركين ممن يخفى

(1) الحجر: 9.

(2) انظر في المسألة الفصل لابن حزم (2/4). الشفا للقاضي عياض (2/115، 2/140). الإحكام للأمدى (1/242). المعتمد لأبي الحسين البصري (1/370). حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق (ص118). أفعال الرسول ودلائلها على الأحكام الشرعية لعمر سليمان الأشقر (1/139، 165).

(3) تصور: تمثل في صورة، وجاءت هنا بمعنى التسلط. انظر لسان العرب (4/386).

(4) الحاقة: 44.

(5) الإسراء: 75.

عليه ذلك، وهذا لا يخفى على أدنى متأمل، فكيف بمن رجح حلمه، واتسع في باب البيان ومعرفة فصيح الكلام علمه.

ووجه ثالث: وهو أنه يدرى من عادة المنافقين ومعاندي المشركين وضعفة القلوب والجهلة من المسلمين نفورهم لأول وهلة، وتخليط العدو على النبي لأقل فتنة، وتعيرهم المسلمين بالشتمات بهم الفينة بعد الفينة، وارتداد من في قلبه مرض ممن أظهر الإسلام لأدنى شبهة، ولم يحك أحد في هذه القصة شيء سوى / [هذه الرواية [68/أ] الضعيفة الأصل]⁽¹⁾، ولو كان ذلك لوجدت قريش بها على المسلمين الصولة، ولأقامت بها عليهم اليهود الحجة؛ كما فعلوا مكابرة في قصة [الإسرائ]⁽²⁾، وحتى كانت في ذلك لبعض الضعفاء ردة.

وكذلك ما روي في قصة القضية؛ ولا فتنة أعظم من هذه البلية لو وجدت، ولا تشغيب لمعاد حينئذ أشد من هذه الحادثة لو أمكنت.

فما روي لمعاد فيها كلمة، ولا صدر عن مسلم بسببها بنت شفة⁽³⁾، فدل ذلك على بطلها واجتثاث أصلها، ولا شك في إدخال بعض شياطين الإنس أو الجن هذا الحديث على مغفلي المحدثين ليلبس به على ضعفاء المسلمين.

ووجه رابع: وهو أن الرواة لهذا الخبر ذكروا أنه في هذه القصة نزلت ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾ الآيتان، والآيتان تردان الخبر الذي رووه؛ لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتنونه حتى يفترى، وأنه لولا أن ثبت، لكاد يركن إليهم؛ فمضمون الآيتين ومفهومهما أن الله عصمه من أن يفترى، وثبته حتى لم يركن إليهم قليلا، وكيف كثيرا، وهم يروون في أخبارهم الواهية أنه زاد على الركون والافتراء بمدح ألهتهم، وأنه قال - وحاشاه من قول ذلك وفعله -: («افتريت

(1) ما أثبتته اعتمدت فيه على الشفا.

(2) في الأصل: [الأسرى]، والصواب ما أثبتته.

(3) أي لم ينطق بكلمة. انظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها (ص 407).

(4) الإسرائ: 73.

(5) تفسير الطبري (1/354). الإتيان (1/490).

على الله وقلت ما لم يقل»، وهذا ضد مفهوم الآية، وهي تضعف الحديث لو صح، فكيف ولا صحة له؟!

وهذا مثل قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽¹⁾، وروي عن ابن عباس: «كل ما في القرآن (كاد) فهو مما لا يكون»، قال الله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾⁽²⁾، ولم يذهب بها، وقال: ﴿كَادُ أَخْفِيهَا﴾⁽³⁾، ولم يفعل.

قال القاضي القشيري: «ولقد طالبتة قريش وثقيف إذا مر بأهلتهن أن يقبل بوجهه إليها، ووعدوه الإيمان به إن فعل، فما فعل، ولا كان ليفعل»⁽⁴⁾.

وقال ابن الأنباري⁽⁵⁾: ما قارب رسول الله ﷺ ولا ركن، وقد ذكرت في معنى الآية تفاسير أخرى، وما ذكرنا من نص الله على عصمة رسوله يرد سفاسفها⁽⁶⁾، فلم يبق في الآية إلا أن الله تعالى امتن على رسوله بعصمته، وتثبيته مما كاده به الكفار، وراموا من فتنته، ومرادنا من ذلك كله تنزيهه وعصمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو مفهوم الآية.

- وأما المأخذ الثاني؛ فهو مبني على تسليم الحديث لو صح - وقد أعاذنا الله من صحته - ولا كمن على ذلك من حال، فقد أجاب على ذلك أئمة / المسلمين بأجوبة منها الغث والسمين.

(1) النساء: 113.

(2) النور: 43.

(3) طه: 15.

(4) تفسير القرطبي (12/84).

(5) ابن الأنباري محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر، المقرئ النحوي، الإمام الحافظ، اللغوي، له عدة مصنفات، مات سنة 328 هـ. انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين (ص 171). معرفة القراء (1/225-227). مرآة الجنان (2/294).

(6) سفاسفها: أي رديتها. انظر الفائق في غريب الحديث (2/184).

- فمنها ما روى قتادة ومقاتل أن النبي ﷺ [أصابته سنة⁽¹⁾ عند قراءته هذه السورة، فجرى هذا الكلام على لسانه بحكم النوم؛ وهذا [لا يصح؛ إذ لا]⁽²⁾ يجوز على النبي ﷺ مثله في حال من أحواله، ولا يخلقه الله على لسانه، ولا يستولي الشيطان عليه في نوم ويقظة؛ لعصمته في هذا الباب من جميع العمد والسهو.

وفي قول الكلبي: «أن النبي ﷺ حدث نفسه، وقال ذلك الشيطان على لسانه».

وفي رواية أبي بكر بن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال: «وسها»، فلما أخبر بذلك قال: «(إنما ذلك من الشيطان)»، وكل هذا لا يصح أن يقوله عَلَيْهِ السَّلَام سهوا ولا قصدا، ولا يتقوله الشيطان على لسانه.

وقيل: لعل النبي ﷺ قاله أثناء تلاوته على تقدير التقرير والتوبيخ للكفار⁽³⁾؛ كقول إبراهيم: ﴿هَذَا رَبِّي﴾⁽⁴⁾، على أحد التأويلات، وكقوله: ﴿بَلْ بَعَثَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾⁽⁵⁾، بعد السكت وبيان الفصل بين الكلامين، ثم رجع إلى تلاوته، وهذا ممكن مع بيان اللفظ وقرينة تدل على المراد، وأنه ليس من المتلو، وهو أحد ما ذكره القاضي أبو بكر، ولا يعترض على هذا بما ذكر أنه كان في الصلاة؛ فقد كان الكلام قبل فيها غير ممنوع.

والذي يظهر ويترجح في تأويله عنده وعند غيره من المحققين على تسليمه أن النبي ﷺ كان كما أمره ربه يرتل القرآن ترتيلا، ويفصل الآي في قراءته تفصيلا كما رواه الثقات عنه، قالوا: «كان كلامه فصلا، يفهمه كل من سمعه»⁽⁶⁾، فكيف بتلاوته

(1) السنة: ابتداء النعاس في الرأس، فإذا خالط القلب صار نوما. انظر التبيان في تفسير غريب القرآن (ص 135).

(2) ما أثبتته اعتمدت فيه على الشفا.

(3) قال الجصاص في أحكام القرآن (3/ 247): «روي عن الحسن أنه لما تلا ما فيه ذكر الأصنام، قال لهم النبي ﷺ: «إنما هي عندكم كالغرائق العلى، وإن شفاعتهن لترجى في قولكم»، على جهة النكير عليهم»، وانظر فتح الباري (8/ 440). إعراب القرآن للنحاس (3/ 103).

(4) الأنعام: 77.

(5) الأنبياء: 63.

(6) انظر سنن البيهقي الكبرى (3/ 207). عمل اليوم والليلة (ص 314). عون المعبود (10/ 64).

لكتاب ربه العزيز الذي هو حجته وشريعته! فيمكن ترصد الشيطان لتلك السكتات ودسه فيها ما اختلقه من تلك الكلمات محاكيا نعمة النبي ﷺ؛ بحيث يسمعه من دنا إليه من الكفار فظنوها من قول النبي ﷺ وأشاعوها، ولم يقدح ذلك عند المسلمين لحفظ السورة قبل ذلك على ما أنزل الله، وتحققهم من حال النبي ﷺ في ذم الأوثان وعبها ما عرف منه.

وقد حكى [محمد بن عقبة]⁽¹⁾ في مغازيه نحو هذا وقال: «إن المسلمين لم يسمعوها، وإنما ألقى الشيطان ذلك في أسماع المشركين وقلوبهم، ويكون ما روي من حزن النبي ﷺ لهذه الإشاعة والشبهة وسبب هذه الفتنة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾، والله أعلم».

وقوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِى الشَّيْطَانُ﴾؛ أي يذهب به ويزيل الملتبس، [69/ أ] / [ويحكم آياته]⁽²⁾.

وقيل: معنى الآية وهو ما يقع للنبي ﷺ من السهو إذا قرأ [فيتنبه لذلك]⁽²⁾ ويرجع عنه، وهذا نحو قول الكلبي في الآية، وقال: «إذا تمنى؛ أي حدث نفسه»⁽³⁾.

ولأبي بكر بن عبد الرحمن نحوه: «هذا ليس من كلام الرسول عَلَيْهِ السَّلَام، ولا مما يجوز أن يدخل تحت قدرته، وأنه تحدى العرب أن يأتوا بمثله وجعله آية له ودلالة على صدقه، وأنتم تروون أن الرسول ﷺ قد تكلم بمثل القرآن وما هو من وزنه، وأن الشيطان ألقى ذلك في أمنيته، وأن قريشا سرت بما كان منه، وأنه قرأ يوما سورة النجم فلما بلغ إلى قوله: ﴿اللَّتِ وَالْعُرْىِىُّ﴾ ﴿وَمَنْوَةٌ ثَلَاثَةٌ الْأُخْرَى﴾، قال: «تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهم لترتجى»؛ يعني الأوثان حتى سجد المشركون وقالوا: «عظم آلهتنا ووافقنا»، وأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَام نزل إليه وقال: «ما هكذا أقرأتكَ يا محمد»، فاعتم لذلك رسول الله ﷺ وحزن، فأنزل الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ

(1) الصواب هو [موسى بن عقبة]، وقد مرت ترجمته، وانظر النص في المغازي (ص 67).

(2) ما أثبتته اعتمدت فيه على الشفا.

(3) انتهى كلام القاضي عياض في الشفا (2/ 302).

مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَجِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّبَى أَلْفَى الشَّيْطَانُ وَجَّ ائْمِنِيَّتِهِ ⁽¹⁾ الآية، وإذا أمكن عندكم أن يتكلم بمثل هذا من غير وحي، ويلقيه الشيطان على لسانه؟ وهو من نمط القرآن ووزنه، فما أنكرتم من أن يكون جميع القرآن من كلامه، ومن إلقاء الشيطان على لسانه، وهذا قدح فيما ادعيتم من كون القرآن آية له ودلالة على صدقه، فيقال للسائل عن هذا: أول ما في هذا الباب أننا لو سلمنا صحة هذه الرواية عن الرسول ﷺ على سبيل ما ذكرت في كثير من الأخبار، لم تكن قاذحة في كون القرآن معجزاً؛ لأننا قد بينا فيما سلف أن أقل المعجز من القرآن إنما هو قدر سورة منه؛ لأنه أقل ما وقع التحدي به، وأنه لا يتعذر الإتيان بمثل الكلمة منه والإثنتين، لا على الرسول ﷺ السَّكَّامُ، ولا على غيره، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن تكلم الرسول ﷺ السَّكَّامُ بهذا القدر - لو صح عنه - مخرجاً لأن تكون السورة منه معجزاً، وإنما كان ينقل حجته ويبطل كون القرآن معجزاً لو أتى بمثل قدر سورة على وزنه ونظمه، وخبرهم أنه من قبله ونظمه، فأما إذا لم يكن ذلك منه، فلا مطالبة لكم، ولا لأحد علينا في هذا الباب، وليس يجب إذا قدر بعض الإنس أو الجن على الكلمة والإثنتين منه أن يقدرُوا على مثل جميعه وسوره، وكذلك إذا قدر على كلمة أو كلمتين من خطبة وقصيدة؛ أن يمكنه لأجل ذلك أن يكون أشعر الناس وأخطبهم /، وقد بينا ذلك فيما سلف بما [70/أ] يغني عن رده، وإنما يتعلق بهذه القصة من ناحية أخرى هو ما تقدم في صحة أداء الرسول ﷺ السَّكَّامُ، وشهادته للأصنام بما لا يجوز منها، ولا يقع، وإظهار موافقة قريش، وقوله بعد ذلك إنما هو من الشيطان، وأن ذلك أجمع يعود بالشك في نبوته والإرتياب ببلاغه، فأما أن يفسد ذلك لو صح كون القرآن معجزاً، لو لم يكن فيه ما لا يليق بالرسول قوله على ظاهر ما جاءت به كثير من الروايات في هذه القصة، فإنه لا شبهة في فساده، وهذا يبطل الاعتراض جملة!

فإن قالوا: فما تقولون في هذا الخبر، وهذه القصة؟

قيل لهم: نقول إنها من أخبار الآحاد المضطربة المختلفة الألفاظ التي تدخل فيها الزيادة والنقصان، غير أننا نقول في أنها قصة مشهورة، وأن هذا اللفظ قد حكي، ويجوز أنه سمع من الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيجب أن يصدق؛ بأن مثل هذا القدر ونحوه قد سمع ونقل، فأما القطع على أنه سمع من الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ دون غيره ممن عقب تلاوته بهذا الكلام على وجه المعارضة والمقابلة، أو أنه سمع من الرسول مع الثقة والذكر والاعتماد على وجه التعيير لهم والاحتجاج عليهم والحكاية لقولهم أن أربابهم الغرائيق العلى وأن شفاعتهم تترجى، أو على أن لا يكون من قبله عَلَيْهِ السَّلَامُ أو ورده عليهم على سبيل الاحتجاج والموافقة على فصول قراءته، وقطع مواضع منها، ثم الرجوع إلى نفس التلاوة، وغير ذلك مما يمكن أن يكون قد قاله الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ أو بلغه على وجه يليق، فلا سبيل إليه ولا طريق، ولا يجوز تصديقه على الرسول، بل يجب تكذيب كل من أضافه إليه على غير سبيل ما قلناه أنه يمكن أن يكون سمع منه عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيجب على هذا أن تكون جملة القصة معروفة، وتفصيل القول الذي سمع من الرسول هذا القول عليه غير معلوم، ولا مدرك من جهة الرواية، بل يجب أن يقال في ذلك ما يصح ويجوز مثله على الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فإن قالوا: فلم لا يجوز أولاً أن يكون ذلك من قبل رسول الله ﷺ على ظاهر ما جاءت به الرواية، دون احتمال بعض ما تذكرونه من الوجوه؟

قيل لهم: إنما لم يحز ذلك؛ لأن مصحح هذا على النبي ﷺ، والشاهد له عليه لا يخلو من أحد أمرين، ولا ينفك أن يكون أحد رجلين:

إما أن يكون مسلماً، أو ملحداً، أو ملياً طاعناً على النبوة.

فإن كان القائل بذلك مسلماً أو ملحداً، أو كان ينسب إلى الرسول ﷺ قولاً مثل هذا على الذكر منه والنقد له لم يكن في حد من يناظر؛ لأن أحداً / لا يهتم رسول الله ﷺ بالاختلاط والمناقضة والشهادة بتكذيب نفسه عن طريق المخالفة وإبطال ما جاءهم به ودعاهم إليه، هذا ما لا يعتقده مصدق للنبي ﷺ ولا مكذب له.

وفي ظاهر قوله: «(تلك الغرائيق العلى، وإن شفاعتهم لترجى)»؛ تعظيم للأصنام، وإثبات شفاعتها، وذلك ما لا يجوز أن يقوله رسول الله ﷺ قاصداً متممداً؛ مع

تكذيبه قريشا وتسفيهه أحلامهم في عبادة الأصنام، وإخبارهم بأنها لا تضر ولا تنفع، ومن أجاز ذلك عليه زالت عنه الشبهة في أمره، وإن كان إنما ينسب قول ذلك إلى الرسول ﷺ على وجه السهو والنسيان، فذلك أيضا أعظم في الدلالة على غباوته وفجوره، وذلك أن أول أحوال رسول الله ﷺ ألا يجوز عليه من الكلام في التلاوة على جهة السهو ما يجوز مثله على غيره ويمكن!

وقد علم كل ذي عقل سليم أنه لا يجوز على عاقل يقرأ القرآن، وينشد الشعر أن يبتدئ فينظم على وزن القرآن أو القصيدة آية أو آيتين، أو بيتا أو بيتين، ومصرعا⁽¹⁾ ومصرعين؛ على ذلك النمط من الوزن، أو يلقي الشيطان على لسانه، بل يتوهم أن ما أورده من جملة القرآن والقصيدة، ولو أمكن ذلك في الآية والآيتين، والبيت والبيتين؛ لأمكن في عشر آيات، وعشرة أبيات، ومائة أيضا، وكل ما جرت العادة بأن مثله لا يقع على وجه السهو، ولا يختلط على القارئ والمنشد.

ومن صار إلى تجويز هذا أيضا فقد كفيينا مؤنة كلامه، وقيل له: فلعلك لست تقصد بما نسمعه منك مساءلتنا ومناظرتنا، وإنما نتكلم بما تورده على وجه السهو وترك التعمد، ولعله قد ألقى في ذلك وتكلم به شيطان على لسانك وأنت لا تشعر، وهذا حد من الجهل لا يبلغه من به أدنى مسكة!

وإذا كان السهو على مثل هذا، وامتناع اختلاطه ممتنعا علينا؛ سواء كان من كلامنا أو مما يلقي على ألسنتنا، كان رسول الله ﷺ الذي هو أوفر الناس عقلا، وأصحهم نَحِيْزَةً ورأيا، وأكثرهم ذكاء وحفظا وتيقظا أحق وأولى بامتناع ذلك عليه، وإحالاته في صفته، وكان الغبي الجاهل من ظن به وتوهمه عليه، ملحدا كان أو مليا أو مسلما، وكيف تصرف حاله، [ومهما]⁽²⁾ شاء فليكن اعتقاده، وإذا كان ذلك، كذلك وجب نفى هذا عن رسول الله ﷺ على الوجه الذي يروى عنه ويتعلقون به.

[71/أ]

(1) المصراع: الباب، ولا يقال له مصراع حتى يكون اثنين. انظر مشارق الأنوار (2/42).

(2) كان في الأصل [مهمه]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم.

فإن قال قائل: فقد اعترفتم بظهور هذه القصة، وقلتم بها في الجملة، وأن ذلك ونحوه مما قد سمع ونقل، فما وجه القول عندكم في ذلك؟ وما التأويل فيه والوجه الذي يمكن أن يكون سمع هذا القول عليه؟

قيل له: الوجه في ذلك محمول على أمور كلها قريبة، ليست متعسفة ولا مستبعدة.

- فمنها أن يكون هذا القول المروي من كلام رسول الله ﷺ؛ لأنه قد كان عليه السلام يتلو عليهم القرآن ويكلمهم عند فصوله وفي مقاطعه، وعند القطع واللغو فيه، على وجه التنبيه لهم والاحتجاج عليهم، فيمكن أن يكون قرأ: ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لُوطٍ وَالْغَرْجِيَّ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى﴾، ثم قطع التلاوة، ووقف وابتدأ فقال: («تلك الغرائق العلى، منها الشفاعة تترجى»); أي أنكم تقولون ذلك، وكيف يكون ذلك وهي موات جماد؟! فكيف لا تتنبهون على أن ذلك لا يجوز منها، وأنه ليس من صفتها؟!

وإذا كان ذلك كذلك، زال ما تعلقوا به، ومثل هذا جائز من الرسول عليه السلام إذا نبههم، وأشعرهم شاهد الحال أن ما يريد هو من كلامه، دون كلام ربه، لا يجوز ذلك عليه مع فقد الدليل الفاصل بين الكلامين؛ لأنه قصد إلى الإلباس.

فإن قالوا: فأنتم قد رويتم أن هذا الكلام كان منه وهو في الصلاة، فأعملوا على أن قطعه التلاوة وحجابه في فصولها بقول نفسه جائز في غير الصلاة، فكيف يجوز له ذلك في نفس الصلاة؟!

قيل لهم: ليس معنا تاريخ قاطع على أن ذلك كان منه بعد تحريم الكلام في الصلاة، بل يجب حمل ذلك على أنه تكلم بهذا قبل نزول تحريم كلام الآدميين في الصلاة، وقد كان ذلك مباحا، ثم منع وحظر.

وإذا كان ذلك كذلك سقط ما اعترضوا به، ويمكن أن يكون أيضا هذا الكلام المروي من قبل بعض قريش؛ لأنهم كانوا يقربون منه في صلاته، ويسمعون قراءته، ويخرجون معه في كثير من الأوقات إلى ما يخرج إليه السفهاء والجهال من الهزل والرد،

والقصد إلى منعه، وإيقاع التخليط عليه، وما يعود [بالضرر عليه]، إلى غير ذلك مما يخرج إليه السفهاء مع أهل الحق المستضعفين، فيمكن أن يكون بعض من اشتد قربه منهم من النبي ﷺ لما سمعه يتلو: ﴿أَقْرَأْتُمْ آلَّتَ وَالْعُرَى﴾ (A) وَمَنَوَةُ الثَّالِثَةُ الْأُخْرَى، علم أنه سيتلو ذلك بسبب آهتهم وذمها، وتسخيف آرائهم وأحلامهم، فأحب/ أن يظهر كالمدهان والمعارض لقوله: ﴿وَمَنَوَةُ الثَّالِثَةُ﴾ [71/ب] الْأُخْرَى، «تلك الغرائق العلى، وإن شفاعتهم لترجى»، فاختلط الكلامان، وظن سامع ذلك ممن لا يعرف الحال أنه من نفس تلاوة رسول الله ﷺ؛ فعلقه عليه وأضافه إليه، وهو عَلَيْهِ السَّلَامُ بريء منه، ومنكر له.

فإن قالوا معترضين على هذا التأويل والذي قبله: فإنه قد روي في الحديث أن رسول الله ﷺ حزن لذلك، وقال: «إنما هو من الشيطان، وأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ قال له: ما هكذا لقتك»، فحزن حتى أنزل الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانُ فِي مَنِئِيَّتِهِ﴾ الآية.

قيل لهم: ليست هذه الزيادة المروية من حزن النبي ﷺ، وقوله وقول جبريل مروية في جميع الأخبار التي رويت فيها هذه القصة، بل أكثر من رواها لم يذكر من ذلك شيئا، والأغلب أن لا يكون لهذه الروايات أصل لما قلنا من التأويل، وترك كثير ممن ضبط القصة لذكر ذلك، وعلى أنه يمكن أن يكون ما حزن لأنه قال ذلك، لكن لدخول الشبهة على سامع دعواهم عليه، وذكر قول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ «ما هكذا أقرأتك»، تنبيهها له وتأكيدها لقوله: «ما قلت هذا».

وقد قلنا: إننا نعرف في الجملة أن هذه قصة قد كانت، وأنه قد سمع هذا القول ونحوه، وأننا لا نعرف صحة جميع ما ذكر وروي في تفصيلها، وثبت جميع الألفاظ الزائدة فيها، وإذا كان ذلك كذلك، بطل ما اعترضوا به.

ويمكن أيضا أن يكون النبي ﷺ أراد بقوله «تلك الغرائق العلى، وإن الشفاعة منهم لترجى» أو «ترضى»، على ما ورد من اختلاف اللفظ «الملائكة»، وتكون «الغرائق»

اسما لهم، ويكون مثبتا لشفاعته لهم مرتجاة مرتضاة، وقد ورد ذلك في بعض الروايات لهذه القصة⁽¹⁾.

وقد يمكن أيضا أن يكون هذا القول المروي عن النبي ﷺ أنه تكلم به في سورة النجم؛ كان قرأنا منزلا على النبي ﷺ، ثم نسخ وأزيل رسمه، وأن تكون قریش لما سمعته ظنت موافقة النبي ﷺ لها وتعظيمه لأهتها، وكان معنى هذا القول أنه ورد على التقرير والتفنيد لهم؛ كأنه قيل لهم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ أَتَلَّتْ وَالتَّ وَالْعُرَّى ۖ وَمَنْوَةٌ الثَّالِثَةُ الْآخِرَى﴾؛ إن كانت كما تذكر من أنها «الغرائق العلى، وإن شفاعتهم ترجى» ﴿أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾؛ أي كيف استحقت أن تكون إناثا، وصفتها إنما تقولون من عظم الشأن وثبوت الشفاعة / لها، وقد كانوا يجعلون الأوثان بنات الله كما يجعلون الملائكة بنات الله، فغيرهم الله بذلك في هذا القرآن الذي أنزله، ثم رفعه الله بعد ذلك ونسخه لما علم من [.....]⁽²⁾، وقدح للشبه لأجله، ولغير ذلك مما سنذكره فيما بعد إن شاء الله.

فإن قالوا في الاعتراض أيضا على هذا الجواب: فلم روي أنه حزن لذلك، وعوتب عليه؟ ولم أضافه إلى الشيطان، وهي أنه قرآن منزل عليه كسائر ما أوحى به إليه؟ قيل لهم: لسنا نعرف صحة هذه الزيادات؛ بل نعلم أنها لم تذكر في الحكايات لهذه القصة، ولو ذكرت في سائرهما لم يمكننا العلم بثبوتها، والقطع بصحتها من حيث علمنا جملة القصة؛ لأنه يجوز عمل هذه الزيادات ودسها في الخبر للتلفيق والطعن على النبي ﷺ.

وإذا كان ذلك كذلك، زال ما تعلقوا به.

وقد يمكن أن يكون إنما حزن من دخول الشبهة على المشركين، وتأويلهم ما نزل على أصنامهم، وعلى خلاف مراده [به].

(1) انظر الروض الأنف للسهيلى (3/ 344). إعراب القرآن للنحاس (3/ 103). فتح الباري لابن حجر (8/ 44).

(2) طمس تعذر علي قراءته.

وقد اختلفت ألفاظ الروايات لهذه القصة؛ على ما سنذكره إن شاء الله.

فروى ابن جريج عن مجاهد: «أن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ قرأ في النجم: ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لَتَّ وَالْعُرَى﴾ وَمَنُوءَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾، «والغرائقة العلى تلك الشفاعة لترجي»، وفرح أهل الشرك حين ذكرت آهتهم، وذلك حين قرأ النجم عند الكعبة».

وروي عن قتادة: «أن رسول الله ﷺ كان قائما يصلي عند [المقام] (1) إذ نعس فقال: ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لَتَّ وَالْعُرَى﴾ وَمَنُوءَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾، «وإن شفاعتهم لترجي»، قال: فقالوا: ما ذكر آهتنا بشيء قط إلا هذه المرة، قال: فسجد وسجدوا، فأنزل الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَبَّى أَلْفَى الشَّيْطَانُ وَجَّ امْنِيَّتِهِ﴾.

وروى الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن رسول الله ﷺ قرأ عليهم ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾، فلما بلغ ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لَتَّ وَالْعُرَى﴾ وَمَنُوءَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾، «وإن شفاعتهم لترجي»، وسها رسول الله ﷺ، ولقيه المشركون فسلموا عليه وفرحوا بذلك، فقال لهم: «إنما ذلك من عمل الشيطان»، فأنزل الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ الآية (2).

وروى معمر (3) عن قتادة أيضا: «أن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يتمنى أن يعيب الله آلهة المشركين، فألقى الشيطان في أمنيته؛ فقال: «إن الآلهة التي تدعى أن شفاعتها لترجي، وأنها الغرائيق العلى»، فنسخ الله ذلك، وأحكم آياته ﴿أَبْرَأَيْتُمْ آلَ لَتَّ وَالْعُرَى﴾ وَمَنُوءَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾ (4)، فإن كان / الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ تكلم بذلك وهو نائم قد [72/ب] غلبه النعاس على ما ورد به بعض هذه الروايات، فلا مغمز عليه، ولا مطعن؛ لأنه لم

(1) في الأصل [المقابر]، والصواب ما أثبتته، انظر الرواية في تفسير الطبري (122 / 17).

(2) رواه ابن جرير في تفسيره (121 / 17)، وابن أبي حاتم (2501 / 8). الدر المنثور (68 / 6).

(3) معمر بن راشد أبو عروة الأزدي البصري، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، توفي سنة 153 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (546 / 5). الجرح والتعديل (257-255 / 8). تذكرة الحفاظ (190-191).

(4) تفسير الطبري (122 / 17).

تقع منه بالقصد، وحال النائم الوسنان⁽¹⁾ معروفة، وعذره عند كل عاقل واضح، ولا متعلق عليه فيما يكون منه في حال النوم، وإن كان الأمر على ما ذكره قتادة من أن الشيطان ألقى على لسانه فتكلم به الرسول وهو يظن أنه قرآن ولا يفصل بينه وبين ما أنزل عليه، فذلك ما قد بيناه أنه لا يجوز على الرسول؛ لأنه عليه الإمامة وحاشاه من ذلك.

فإن أراد به أن الشيطان ألقى ذلك في أمنيته فتكلم به عَلَيْهِ السَّلَامُ في فصول قراءته محتجا به على المشركين ومزريا على أصنامهم، فذلك جائز إذا كانت معه من الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ حالة تنبئ عن أن ذلك من كلامه وحجابه، وأنه ليس بقرآن؛ لأنه كلام يشبه ما تلاه ويقاربه، ويمكن أن يظن أنه منه، ولم يكن من شأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يتكلم في فصول القراءة بما يشبهها محتجا بذلك أو غير محتج؛ لأنه يوهم أن ذلك من القرآن، غير أنه يجوز استعمال ذلك في بعض الأوقات إذا كان هنالك شاهد حال ينبئ عنه أنه من كلامه، دون كلام ربه تعالى، ويرفع اللبس والإشكال.

وإن كان ذلك مما كان قرآنا منزلا وسها رسول الله ﷺ عن كلمة منه فأسقطها، ولا حجة أيضا عليه؛ لأن هذه السورة إذا كانت متلوة محفوظة قبل هذا الوقت، وكان الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ قد بينها وبلغها مع الذي سها عنه، فلا حجة عليه؛ ولأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قد عرف من حاله الموالف والمخالف أنه كان يسفه أحلامهم، ويسب آلهتهم، ويصفها بأنها لا تضر ولا تنفع، فإذا سمع منه لفظ يقتضي ظاهره خلاف ذلك، وجب حمله على وجه يوافق ما نحن بسبيله من أنه كان على طريق السهو والإسقاط؛ فلذلك قال: «إنما ذلك من الشيطان»؛ أي: سهوي وما وقع في قلوبكم من الشبهة، ويجب إذا كان قرآنا أن يكون صفة ﴿أَقْرَأْتُمْ اللَّتَّ وَالْعُزَّى﴾ وَمَنُوءَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى، «والغرانقة العلى»؛ يعني الملائكة، وإن شفاعتهم تترجى، فسها رسول الله ﷺ عن أن يقول بعد قوله ﴿الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾، «والغرانقة العلى»، فأسقط ذكر الملائكة، وقال: ﴿وَمَنُوءَ الثَّالِثَةِ الْآخِرَى﴾، «وإن شفاعتهم تترجى»،

(1) الوسنان: المائل العنق، عند غلبة النوم، مختار الصحاح (203 / 1).

وهذا سهو بكلمة، وتغليظ من الله تعالى للمحنة، وتشديد لها على قريش وسائر من عرف القصة؛ ليستدل ويعلم أن ذلك / على وجه الإسقاط للعلم بحال الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ [أ/73] وما كان يدعو إليه.

وإذا كان ذلك كذلك ثبت أنه لا تعلق لأحد في هذا الباب من كل وجه.

ويحمل ما روي من قول جبريل، ومن الروايات «ما هكذا أقرأتكم، على أنك نسيت ذكر الغرائقة العلى، وليس ذلك على وجه العيب على السهو؛ ولكن على وجه الإعلام له بالحال، والتنبيه على أنه لا تعلق لأحد فيما وقع على وجه السهو والإغفال، ويكون وجه حزن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما هو لما دخل على القوم من الشبهة بسهوه، وما ظنوا من موافقته لهم، لا أنه أصاب ذلك ذنبا، وقصد إلباسا.

فإن قال قائل: فإذا قلتم إنه قد يمكن أن يكون ذلك كان قرآنا منزلا ثم نسخ لما دخل به من الشبهة أو غير ذلك، فما معنى قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي مُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانُ﴾؟

يكون كلام الله المنزل مما تمنى النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وأمنيته.

قيل: قد قال كثير من الناس أن الأمنية هي نفس التلاوة، فإن كان ذلك كذلك، فالنسخ نسخ لنفس التلاوة، وتكون بمعنى قوله: ﴿أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي مُمْنِيَّتِهِ﴾؛ أي ألقى الشك فيها لقومه، وإننا ما أرسلنا من قبلك من رسول إلا إذا تلا على قومه ألقى الشيطان إليهم تحريف بعض ذلك، وحمله على غير المراد به، والإلباس بذلك على من نعق به، فينسخ ذلك؛ على معنى أنه يزيل شبهة الشيطان بواضح آياته وواضح حججه المدحضة لشبهة الشيطان؛ لأن الحجة مزيلة للشبهة فسمي ذلك نسخا؛ لأن النسخ الإزالة.

ويحتمل أن يكون المقصد بذلك تمنى الرسول بقلبه فعوتب على ذلك، وحث على جمع همته عند التلاوة، وكثرة تحرزه، وصرف الاهتمام بالدنيا؛ فكأنه قال: ﴿وَمَا

أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَجِيءٍ إِلَّا إِذَا تَمَّبَّيْ ۖ؛ يعني إذا تلا القرآن تمنى أمرا من أمور الدنيا واشتغلت همته به، فوجد الشيطان سبيلا ومساغا إلى أن يلقي للمستمعين له، حملة على غير وجهه من إضافة أمر إليه من الباطل ليس منه لترك النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ جميع ذهنه وفهمه، واستعمال غاية ما عنده من الحرص لتلاوة ما يتلو عليهم، وأن الله نسخ ذلك الباطل بواضح حججه وبراهينه، وهذا تأديب للرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ وحض له على استفراغ جهده ووسعه في جميع [أحواله] لما يقرأه عليهم، والصون بنفسه عن الاهتمام عند ذلك بشيء من أمور الدنيا.

[73/ب] فإن قالوا: فلم أنزل الله ذلك / ثم نسخه؟

قيل لهم: لأنه علم الله تعالى أن إنزاله حين أنزله لطف لكثير من الخلق، وداع لهم إلى فعل الإيمان، وعلم مع ذلك أن كيفيته مما لا مصلحة لأحد فيه، وأنهم يجعلونه ذريعة إلى دعاوي الباطل على الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأنه قد يضل بذلك من لم يرد الله إضلاله به فأنزله لوجه من الحكمة.

وإن كان ذلك مما قاله عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو نائم حمل قوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِيهِ الشَّيْطَانُ﴾؛ أي يزيل الله ذلك الكلام وإلباس الشيطان به محكم آياته وواضح براهينه.

وقد قال بعض من لا علم له بحقيقة هذا الباب أن الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ قد كان تكلم بقوله: «تلك الغرائق العلى»، ومدح أصنامهم وكادوا أن يفتنوه، واستدلوا على ذلك بقوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الذِّمَّةِ أَوْ حِينًا إِلَيْكَ لَتَفْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَهُ. وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ خَلِيلًا ۖ وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكُزُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا فَلْيَلَّا ۖ﴾، وهذا باطل من تعلقهم؛ لأن الله تعالى لم ينص لنا على أن ذلك كان لما روي في قصة براءة، والنجم، دون غيرها، بل هو كلام يقتضي في الجملة أن القوم ادعوا أنه تلا عليهم شيئا، ولم يكن من التلاوة، وادعوا عليه موافقة لهم، لم يكن لها أصل حتى كاد الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ لكثرتها أن يشك فيما أداه، ويتوهم من نفسه تقصيرا، وإن كان بريئا من ذلك، ولا يعلم أنه كان في هذه القصة، غير أنهم ادعوا عليه

الباطل وحرفوا، وأضافوا إليه ما لم يقله، وعابوه بسهوه، أو ربما وقع منه مع النوم وذهاب القصد، أو تأولوه على غير ما قاله الله تعالى.

وفي الجملة فإن الآية تنبئ أن القوم كادوا أن يفتنوه، وأن ذلك كان، ليفتري غير ما أوحى إليه، وهو لم يفتريه، وقوله: ﴿كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ﴾؛ ليس معناه أنه ركن إليهم، ولو كان قد قصد إلى أن قال: «تلك الغرائق العلى، منها الشفاعة تترجى»، ولم يكن ذلك من كلام الله؛ لكان قد وقع منه الافتراء على الله والكذب عليه - حاشاه من ذلك - ولم يكن ذلك لقوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾، وهم قد فتنوه، ولا لقوله: ﴿لَيَفْتَرِيَنَّ﴾، وقد افتري معنى، ولا لقوله: ﴿كِدْتَ تَرْكُنْ إِلَيْهِمْ﴾، وهو قد ركن معنى.

فكل هذا يدل على أن التأويل غير ما قالوه، ولكن يجب أن يقال في الجملة أن هذا القول من الله تعالى إنما صدر على وجه الإخبار عن كثرة كيدهم ومكرهم وجدالهم وخصامهم في القرآن، والتحريف له، والتعلق بمتشابهه، والأمر لرسوله بالتحرز من كيدهم، والتحفظ من شبههم، والحث له على القدح في باطلهم، والنهي عن الركون إليهم، والإخبار له بأنه يتولى تعالى من عصمته ووقايته / وتثيته ما لا يستضر معه [74/أ] بقدهم بأباطيلهم، وكثرة دعاويهم عليه بما لا أصل له، وقد قال له تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾.

فكل هذا تثبت من الله تعالى، وتسكين لقلبه ونفسه، وليس في شيء منه تحقيق لافتراءه عَلَيْهِ السَّلَامُ على الله، ولا عن حصول الضلال منه، وإنما هو خبر عن قصد المشركين لذلك، وإقصارهم وتكذيبهم عليه، وإذا كان ذلك كذلك، بان أنه لا تعلق لأحد في هذه الآية في تحقيق ما قرفوا به الرسول عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأن الأمر فيما حكي ونقل يجب أن يكون محمولا على بعض ما ذكرناه، وقد أوضحنا فيما سلف أنه لا شيء في هذه القصة يوجب إخراج القرآن عن كونه آية ومعجزة للرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فبطل ما توهموه بطلانا بينا.

فأما قولهم في أول السؤال: وإذا جاز أن يتكلم بكلمتين وثلاث مناسبة لمثلها من القرآن، وعلى وزنها، وأن يلقي إبليس ذلك على لسانه، فما أنكرتم أن يكون سائر القرآن من كلامه، فإنه باطل، وذلك أنه لو لزم هذا إذ ذاك، وأمكنا نحن أن نأتي بمثل الكلمة والآيتين منه، ومن شعر امرئ القيس⁽¹⁾، ومن خطب الحجاج⁽²⁾ وزياد، وقدر على ذلك من هو أقل الناس بيانا، أن يصح منا أن نأتي بمثل جميع القرآن في وزنه ونظمه، وأن نأتي بمثل شعر امرئ القيس، وخطب الحجاج وزياد، وأن لا يكون بين من هو أعيان من باقل⁽³⁾، وبين سحبان وائل⁽⁴⁾ فضل في البلاغة واللسن، وإذا لم يجب ذلك سقط ما قالوه، على أن الرسول عَلَيْهِ السَّلَام لو فعل مثل القرآن ونظمه وأقدر وأمكن منه، وخلق فيه العلم به، مع معرفة حاله ونشوته، وأنه لم يكن يتلو من قبله من كتاب ولا يخطه يمينه، ولا يعرف بقول الشعر، وطلب المبالغة في معرفة الأوزان، لكان إقراره على ذلك، ومنع القوم منه وصرفهم عنه آية قاهرة وخرقا للعادة، والله تعالى لا يظهر الأعلام، ويقرر أحدا من خلقه على مثل هذا الكلام البديع النظم، العجيب الذي لا يعلم أن أحدا تقدم به ونظم على وزنه إلا بخرق العادة لمن أقدره الله على ذلك، والدلالة على صدقه، فلو ثبتنا القرآن من فعله وكلامه لوجب أن يكون آية، غير أن الله لا يقدره على ذلك، وهو يعلم أنه يضيفه إلى الله تعالى، ويحدد أن يكون من نظمهم؛ لأن ذلك / كذب وقع منه، والله تعالى لا يظهر المعجزات على يد الكذابين، فلا بد لكل من أقدر على ذلك من الرسل أن يضيف الكلام إلى نفسه، ولا يدعيه لغيره؛ فبطل بذلك جميع ما يحاولونه في هذا الباب.

(1) امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، وهو من أهل نجد من الطبقة الأولى. انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة (1/ 105).

(2) الحجاج بن يوسف الثقفي من بني عوف بن ثقيف، ومن قادة الأمويين، مات سنة 95 هـ. انظر ترجمته في تهذيب الأسماء (ص 158). جمهرة الأنساب لابن حزم (ص 255).

(3) باقل: أوله باء معجمة، وبعد الألف قاف، هو باقل الذي يضرب به المثل في العياء، يقال: هو أعيان من باقل راجع ترجمته في الإكمال لابن ماکولا (1/ 174-251/7).

(4) سحبان بن زفر بن إلياس الوائلي من باهلة، توفي سنة 54 هـ خطيب شهير، ضرب به المثل في البيان؛ فقيل أخطب من سحبان، وأفصح من سحبان. انظر ترجمته في جمهرة الأمثال (1/ 238). خزانة الأدب (1/ 248).

فإن قالوا: كيف يسوغ لكم أن تدعوا [أن] القرآن ليس من كلامه، وأنتم قد قلتم فيما سلف أن كلام القنوت ليس من القرآن، وأنه من كلامه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد ظن أبي ابن كعب⁽¹⁾ أنه قرآن، وأشكل عليه الأمر في فصاحته حتى ألحقه بالتنزيل، وذكرتم أيضا أن قوما قالوا أنه معجز من كلام رسول الله ﷺ، وأن إعجازه دون إعجاز القرآن في البلاغة والمنزلة.

فإذا كان ذلك كذلك، فما أنكرتم أن يكون القرآن أيضا كله من كلام محمد ﷺ؟

قيل لهم: قد بينا جواب هذا الكلام هناك بما يغني عن إعادته، وقلنا إنه ليس من نظم القرآن في شيء، وإن كانت فيه فصاحة وبلاغة، وإن ذلك يحتاج إلى لطف نظر وتأمل، فإنه يعرف عند ذلك أنه ليس على نظم كلام رب العالمين، فأما كونه معجزا من كلامه فإنه باطل؛ لأنه لا يصير معجزا حتى يتحدى عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يأتوا بمثله، ولعله إنما لم يتحد بذلك لعلمه أنه من أوزان كلامهم ونجاره، وأنه لا يتعذر عليهم الإتيان بمثله، فليس لنا أن نقول في ذلك معجز من كلامه، كما أنه ليس لنا أن نقول في بليغ الشعر والخطابة والرسائل أن ذلك معجز لأصحابه من كلامهم؛ لأنهم لو تحدوا بمثله لم يلبثوا أن يتكلف الناس مقابلتهم ومعارضتهم؛ ولأنه قد يمكن أيضا أن يكون كلام القنوت مما نزل به جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ من الوحي، وإن لم يكن قرآنا، ولا على وزنه ونظمه، ولم يكن أيضا كلاما لرسول الله ﷺ.

وقد كشفنا القول في هذا عند ذكرنا قصة أبي، وما روي في إدخاله القنوت في مصحفه قبل هذا الموضع بما يغني متأمله، فبطل بذلك جميع ما يعترضون به من هذا النحو.

(1) أبي بن كعب بن قيس بن زيد بن معاوية المدني، الصحابي، مات سنة 33 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (65/1). غاية النهاية (ترجمة: 131). سير أعلام النبلاء (1/389)، وانظر الإشكال في الإتيان في علوم القرآن (1/178).

وقد قلنا في ظهور نقل القرآن، وقيام الحجة به، وإبطال قول من ادعى تحريفه وتغييره والزيادة فيه والنقصان منه، قولاً بليغاً، وتقصينا عمد مطاعن الرافضة والملحددين في كتاب الله تعالى تقصياً وجيزاً كافياً، يمنع من تأمله عن الضلال، ويدعو إلى التمسك بنهج الحق والصواب⁽¹⁾.



(1) وخلاصة القول أن قصة الغرائيق المشهورة التي استند إليها هؤلاء فيما زعموا؛ قصة مختلقة، قد وضعها الزنادقة كيدا للدين، ورغبة منهم في إحداث الشك فيه؛ فتأثر بها من تأثر وتوهم، وظن صحتها بعض المفسرين كالطبري في تفسيره (131 / 17)، وبعض المحدثين كابن سعد في الطبقات (189 / 1)، وابن حجر في الفتح (306 / 8). في حين قال ببطلانها من جهة العقل والنقل واللغة عدد كبير من العلماء كابن العربي في أحكام القرآن (75-73 / 2)، والقاضي عياض في الشفا (121-116 / 2)، والسيد عبدالعزيز الدباغ في الإبريز (282-279 / 1)، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني في نصب المجانيق في إبطال قصة الغرائيق، وعلي حسن عبد الحميد في كتابه دلائل التحقيق في إبطال قصة الغرائيق، وعبد الغني عبد الخالق في حجية السنة؛ على أن ابن العربي قد أولها على تقدير صحتها بتأويل قال عنه: «إن ابن جرير هو الذي حوم عليه، وأرشد إليه. واستحسنه القاضي عياض، واختاره ابن حجر؛ وهو أن النبي ﷺ كان يرتل القرآن، فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات، ونطق بتلك الكلمات محاكاة نغمته؛ بحيث سمعها من دنا إليه؛ فظننها من قوله، وأشاعها، وانظر ما اعترض به الفخر الرازي على هذا التأويل، وأجاب عنه في كتابه عصمة الأنبياء» (ص 93).

[الآية التاسعة]

❑ قوله عز وجل: ﴿فَلَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽¹⁾.

فيها لعلمانا أربعة أقوال:

« قال ابن عباس: «معناه لا أسألكم على الإيمان أجرا»⁽²⁾ / إلا أن تودوني لقرباتي، [1/75] وتصدقوني، وتمنعوا مني، ففعل ذلك الأنصار - ومنعوا منه، منعهم عن أنفسهم وأولادهم، ثم نسختها: ﴿فَلَا أَسْأَلُكُمْ مِّنْ أَجْرٍ بِهِوَ لَكُمْ: إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾⁽³⁾»⁽⁴⁾.

« الثاني: قال عكرمة: «كانوا يصلون أرحامهم فلما بعث النبي ﷺ قطعوه، فقال: قل لا أسألكم عليه أجرا إلا أن تودوني، وتحفظوني لقربة، ولا تكذبوني»⁽⁵⁾، وليست عنده منسوخة.

(1) الشورى: 23.

(2) تفسير بن أبي حاتم (10/3275/18469).

(3) سبأ: 47.

(4) ذكره مختصرا مكي في النسخ والمنسوخ (ص352)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص451)، والقرطبي في الجامع (22/16)، وذكره بمعناه السيوطي في الدر (6/6)، من طريق الضحاك عن ابن عباس، ونسبه لابن أبي حاتم وابن مردويه، وقد أخرج البخاري في صحيحه، في تفسير سورة حم عسق، باب إلا المودة في القربى (8/564/4818)، من طريق عبد الملك بن ميسرة قال: «سمعت طاووسا عن ابن عباس ؓ أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾، فقال سعيد بن جبيرة: «قربى آل محمد ﷺ»، فقال ابن عباس: عجبت أن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة»، فقال: إلا تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»، وأخرجه بنحو لفظ البخاري الترمذي في سننه، في تفسير سورة حم عسق (5/377/3251)، وأحمد في المسند (1/286)، والطبري في جامع البيان (23/25).

(5) أخرجه بنحوه الطبري في جامع البيان (23/25)، وذكره القرطبي في الجامع (16/21).

«الثالث: رواية قيس⁽¹⁾ عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: «ما أنزل الله ﷻ: ﴿فَلْ لَا أَسْأَلْكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾، قالوا يا رسول الله: من هؤلاء الذين نودهم؟ قال: علي، وفاطمة، وولدهما»⁽²⁾.

«الرابع: قال الحسن: ﴿فَلْ لَا أَسْأَلْكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾، قال: التقرب إلى الله ﷻ»⁽³⁾، ونحو منه ما روى أسد بن موسى⁽⁴⁾ عن قزعة بن سويد⁽⁵⁾ نا عبد الله بن أبي نجيع عن مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله ﷻ قال: «لا أسألكم على ما جئتمكم به من البيئات والهدى أجرا إلا أن توادوا الله ﷻ ورسوله، وأن تتقربوا إليه بطاعته»⁽⁶⁾.

(1) قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي، صدوق تغير لما كبر، مات سنة 165 هـ، وقيل بعد ذلك. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير (ص 95). الجرح والتعديل (7/ 96). تهذيب الكمال (2/ 1133). تقرب التهذيب (2/ 128).

(2) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 103)، وقال: «رواه الطبراني من رواية حرب بن حسان الطحان عن حسين الأشقر عن قيس بن الربيع، وقد وثقوا كلهم، وضعفهم جماعة، وبقيت رجاله ثقات»، وذكره السيوطي في الدر (6/ 7)، وزاد نسبته لابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه، وأشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (8/ 564)، من رواية قيس بن الربيع عن الأعمش، وقال: «إسناده فيه ضعيف ورافضي»، وكذا ضعف السيوطي إسناده في الموضع السابق.

(3) إسناده صحيح فيه عوف؛ وهو ابن أبي جميلة العبدى ومنصور؛ وهو ابن زاذان، وهذا الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (25/ 25-26)، وذكره السيوطي في الدر (6/ 7)، ونسبه لعبد بن حميد، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وأشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (8/ 564)، وقال: «ثبت عن الحسن».

(4) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد الأموي، صدوق يغرب، وفيه نصب، مات سنة 212 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/ 338). تهذيب الكمال (1/ 91). ميزان الاعتدال (1/ 207). تقرب التهذيب (1/ 63).

(5) قزعة بن سويد بن حجر بن بيان الباهلي، أبو محمد البصري، ضعيف. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير (ص 96). الجرح والتعديل (2/ 139). الضعفاء والمتركون (ص 329). تهذيب الكمال (2/ 1128). ميزان الاعتدال (3/ 388). تقرب التهذيب (2/ 126).

(6) أخرجه من طريق قزعة بن سويد بإسناده أحمد (1/ 268)، والطبري في جامع البيان (25/ 25) ط 3، والحاكم في المستدرک، في تفسير سورة حم عسق، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 103)، وقال: «رواه أحمد والطبراني»، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (8/ 565)، من رواية أحمد، وقال: «في إسناده ضعيف».

فهذا المبين عن الله ﷻ قال هذا، وكذا قالت الأنبياء صلى الله عليهم وسلم قبله:
﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾⁽¹⁾⁽²⁾.

وقال ابن عباس: «عجبت من أن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا له فيهم قرابة، فقال: إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة؛ المعنى أن الأجرة على الرسالة معدومة حساً، منفية شرعاً، فما سألتكم من أجر فهو لكم ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾، والمسؤول منكم صلة قرابتي، والمحافظة على ما بيني وبينكم من الرحم»⁽³⁾.

قال القاضي أبو بكر: «وليس الاستثناء بمتصل المعنى، وإن كان متصل اللفظ، وهذا النوع يعبر عنه بعضهم بالاستثناء المنقطع وهو هاهنا متصل؛ لأن الرحم كانت بينهم مشتبكة موصولة، فلما صدع رسول الله ﷺ بينهم بالرسالة قطعوه فأعلمهم بما يجب عليهم، وأنه مراده منهم ليس بمال يسأله لهم، كما روي أنهم قالوا: إن أردت أن نملكك علينا ملكناك، وإن أردت المال جمعناه لك⁽⁴⁾، فانتفى من ذلك كله، وألزمهم الحق الذي كان يدعو إليه، والله أعلم»⁽⁵⁾.



(1) يونس: 72، هود: 29.

(2) وهذا قاله نوح عليه السلام، وقال هود عليه السلام: ﴿يَقَوْمُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي أَقْبَلًا تَغْفِلُونَ﴾، وقال نوح وهود وصالح ولوط وشعيب عليهم السلام ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آية 109، 127، 145، 164، 180، سورة الشعراء. وقد رجح إحكام الآية الطبري في جامع البيان (26/25) ط 3، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 425)، وابن كثير في تفسيره (7/187)، وغيرهم، وهو الصحيح، والله أعلم.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿إِلَّا أَلْمُودَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾ (3/1289)، 4/1819، 3306/4541، وأحمد في المسند (1/286)، والترمذي في الجامع، كتاب التفسير، ومن سورة الشورى (5/325/377)، وأخرجه الطبري (23/25)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (16/81)، وابن كثير في التفسير (4/113).

(4) رواه ابن إسحاق عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي؛ وفيه أن الذي ساوم النبي ﷺ على هذا عتبة بن ربيعة، أبو الوليد القرشي، والده هند، وصهر أبي سفيان صخر بن حرب. انظر ترجمته في سيرة ابن هشام (2/35).

(5) الناسخ والمنسوخ، لابن العربي (2/355-356).

[الآية العاشرة]

❑ قوله عز وجل: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾⁽¹⁾.

روى حسين الجعفي⁽²⁾ عن سفيان: «يرون أنها نزلت قبل الفتح»⁽³⁾.

وفي رواية الضحاك عن ابن عباس: «نسخها ﴿إِنَّا بَقَّحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾⁽⁴⁾ لِيَعْرِفَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ»⁽⁵⁾.

[75/ب] قال أبو جعفر / أحمد بن محمد النحاس: «محال أن يكون في هذا ناسخ أو منسوخ من جهتين:

- إحداهما: أنه خبر، والأخرى أن من أول السورة إلى هذا الموضع فيه خطاب للمشركون، واحتجاج عليهم، وتوبيخ لهم، فوجب أن يكون هذا أيضا خطابا للمشركون كما كان ما قبله وما بعده، ومحال أن يقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمشركون: ﴿مَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ في الآخرة»، ولم يزل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أول مبعثه إلى وفاته يخبر أن من مات على الكفر محله النار، ومن مات على الإيمان واتبع طاعة الله ﷺ فهو في الجنة، فقد درى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يفعل به وبهم في الآخرة، ولو قال للمشركون ذلك لقالوا له: كيف نتبعك وأنت لا تدري أتصير إلى خفض ودعة أو إلى عذاب وعقاب؟⁽⁶⁾.

(1) الأحقاف: 9.

(2) الحسين بن علي بن الوليد الجعفي مولا هم، أبو عبد الله، ويقال أبو محمد الكوفي المقرئ، ثقة، مات سنة 203 هـ، وقيل بعدها. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2/391). الجرح والتعديل (3/55). تهذيب التهذيب (2/357).

(3) لم أتمكن من تخريجه.

(4) هذا الأثر ذكره ابن الجوزي (ص463)، ورجح عدم نسخ الآية، وأخرجه الطبري (26/7) ط3، ونسبه السيوطي في الدر إلى أبي داود في الناسخ والمنسوخ، وانظر الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص46)، وأورده النحاس في الناسخ والمنسوخ (2/627)، وانظر الإيضاح لمكي (ص356).

(5) الفتح: 1 - 2.

(6) تفسير الطبري (26/8).

والصحيح في معنى الآية قول الحسن: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفَعَّلُ بِهِ وَلَا بِكُمْ﴾⁽¹⁾، في الدنيا.

وهذا أصح قول وأحسنه؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يدري ما يلحقه وإياهم من مرض وصحة، ورخص وغلاء، وغنى وفقير، ومثله: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْثَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾⁽²⁾⁽³⁾.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «قال - من ليس من أهل هذا الشأن -: هذه الآية من الناسخ والمنسوخ، فقال: ليس في كتاب الله ﷺ ناسخ طال حكمه كهذه الآية، أقام بمكة عشر سنين، وعيره المشركون وهاجر إلى المدينة، فبقي ست سنين يعيره به المنافقون، فلما كان عام الحديبية خرج رسول الله ﷺ على أصحابه - ووجهه يتهلل - فقال: «لقد أنزلت علي اليوم آية»، أو قال: «آيات هي أحب إلي من حمر النعم»⁽⁴⁾، أو قال: «مما طلعت عليه الشمس»⁽⁵⁾، فقال له أصحابه: وما ذاك يا رسول الله؟ فقرأ عليهم ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، إلى قوله ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾⁽⁶⁾، فقال له أصحابه: ليهنك ما نزل فيك؛ فقد أعلمك الله ما يفعل بك، فماذا يفعل بنا؟ فنزلت: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾⁽⁷⁾، ونزل: ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ

(1) أخرجه الطبري في جامع البيان مطولا (26/7-8) ط 3، وذكره ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 464-465)، وابن كثير في التفسير (7/260).

(2) الأعراف: 188.

(3) قال ابن الجوزي بعدما ذكر القول بنسخ الآية: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفَعَّلُ بِهِ وَلَا بِكُمْ﴾: «والقول بنسخها لا يصح؛ لأنه إذا خفي عليه شيء، ثم أعلم به، لم يدخل ذلك في ناسخ ولا منسوخ». انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/628-629)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص 463).

(4) أخرجه هبة الله في الناسخ والمنسوخ (ص 161).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ باب (4/1829/4553)، والقرطبي في الجامع (16/259)، ووهبة الله في الناسخ والمنسوخ (ص 161).

(6) الفتح: 1 - 4.

(7) الأحزاب: 47.

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ»⁽¹⁾، إلى قوله ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾، فقال المنافقون من أهل المدينة، والمشركون من أهل مكة: «قد أعلمه الله ما يفعل به، وما يفعل بأصحابه، فماذا يفعل بنا؟ فنزلت: ﴿بَشِيرِ الْمُتَنَبِّئِينَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽²⁾، ونزلت: ﴿وَيُعَذِّبِ الْمُتَنَبِّئِينَ وَالْمُتَنَبِّئِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظُرًّا أَلْسُوهُ﴾⁽³⁾، إلى ﴿وَسَاءَ ثَمَاصِيرًا﴾، فقال عبد الله بن أبي - لعنة الله عليه -⁽⁴⁾: هبه غلب اليهود، فكيف له قدرة بفارس والروم؟ فنزلت: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾⁽⁵⁾؛ أي هم أكثر من فارس والروم»⁽⁶⁾ [75/ب] / والروم»⁽⁶⁾.

وليس في كتاب الله كلمات منسوخة نسختها تسع [آيات إلا هذه. وقد اختلف]⁽⁷⁾ المفسرون في قوله: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾.

«فقال الأكثرون: ﴿مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾ قبل الرسالة، ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ بعدها»⁽⁸⁾.

«وقال آخرون: ﴿مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾؛ أي ذنب أبيك آدم، ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ من ذنوب أمتك؛ لأن به تيب على آدم؛ وهو الشفيع لأمته؛ فامتن بذلك عليه»⁽⁸⁾.

«وقال آخرون: ﴿مَا تَقَدَّمَ﴾ من ذنب أبيك إبراهيم، ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ من ذنوب النبيين به أيضا تيب عليهم»⁽⁸⁾.

(1) الفتح: 5.

(2) النساء: 138.

(3) الفتح: 6.

(4) عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث بن عبيد الخزرجي، أبو الحباب، المشهور بابن سلول، رأس المنافقين. انظر ترجمته في سيرة ابن هشام (1/526).

(5) الفتح: 7.

(6) الناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص 162)، والناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/364).

(7) ما أثبتته اعتمدت فيه على الناسخ والمنسوخ لابن العربي.

(8) تفسير القرطبي (16/263)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص 162).

«وقال آخرون: ﴿مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ﴾ يوم بدر، ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ من ذنبك يوم هوازن»⁽¹⁾.

قال يوم بدر: «إن تهلك هذه العصابة، لا تعبد في الأرض أبدا»⁽²⁾، فهذا الذنب المتقدم، والمتأخر قوله يوم هوازن - لمن ثبت معه كعنه العباس⁽³⁾ ولابن عمه أبي سفيان ابن الحارث -⁽⁴⁾: «ناولاني كفا من حصاء الوادي، فناولاه، فاستقبل به وجوه المشركين ثم قال: شأهت الوجوه»⁽⁵⁾ ﴿حِمٍّ﴾، ثم لا ينصرون، وكانوا أربعين ألفا، فما بقي منهم رجل إلا امتلأت عيناه رملا وحصا، فانهزم القوم عن آخرهم، فلما رجع إلى أصحابه قال لهم: «لو لم أرمهم لم ينهزموا»، فنزلت ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

فإن قيل: هذه معارضة، فإنه أثبت له الرمي، ثم نفاه.

(1) انظر الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/364)، والناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص162).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد (3/1384/1763)، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم، والترمذي في سننه (5/269/3081)، وأحمد في مسنده (1/30، 32، 117)، والطبري في تفسيره (16/263، 9/189، 190، 195، 205).

(3) العباس بن عبد المطلب ابن هاشم، القرشي الهاشمي، عم النبي ﷺ، مات 32 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (1/119). جمهرة الأنساب لابن حزم (ص37). تهذيب الكمال (2/658). الإصابة (2/271).

(4) أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، ابن عم الرسول ﷺ. انظر ترجمته في الإصابة (4/90). الاستيعاب (4/1673). طبقات ابن سعد (4/2452).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد (3/1402/1777)، والدارمي في سننه (2/289، 2452)، وأحمد في مسنده (1/308، 368، 5/286، 310)، والطبري في تفسيره (9/205، 10/100)، والطبراني في الكبير (3/203، 7/298، 22/237، 288).

(6) الأنفال: 17.

(7) أخرجه الحاكم في المستدرك (2/327)، وصححه، ووافقه الذهبي، وذكره السيوطي في لباب النقول (ص126)، وأخرجه الطبراني في الكبير (3/203)، وذكره الهيثمي في المجمع (6/84)، وقال: «إسناده حسن»، وأخرجه ابن جرير في جامع البيان (9/136)، وزاد السيوطي نسبته في الدر (3/174) لابن أبي حاتم وابن مردويه، وانظر أسباب النزول للواحدي (ص236).

فالجواب عن ذلك أن الرمي يحتوي على أربعة أشياء: على القبض، والإرسال، والتبليغ، والإصابة، فكان القبض والإرسال من رسول الله ﷺ، والتبليغ والإصابة من الله جل جلاله.

قال: «وليس هذا كله من النسخ في شيء، وإنما هو من المشكل، وقد أوضحناه، ولسنا على هذا المقام من ذكر ما يشفي من دائه»⁽¹⁾.

«فإن هذا القائل وأشباهه تعرض لما ليس من بابه».

وهاتان آيتان نوضح معنهما على انفراد، ثم نوضح تارة على التركيب، ثم نبين ما في كلام هذا القائل من الخلل.

أما قوله: ﴿وَمَا أَذْرِى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾؛ فللعلماء فيه سبعة أقوال:

× الأول: «لا أدري هل أخرج وتخرجون أم لا؟»⁽²⁾.

× الثاني: «هل أقتل وتقتلون أم لا؟»

× الثالث: «هل أصدق أو أكذب، أم تكذبون أم لا؟».

× الرابع: «هل نموت بمكة أم بغيرها؟».

× الخامس: «لا ندري ما نكلف به من الشريعة؟».

× السادس: في قوله: «بكم أتقي الرمي بالحجارة أم لا؟».

× السابع: «هل ندخل الجنة أم لا؟».

قال: «وهذه الأقوال كلها محتملة، وبعضها أقوى من بعض، إلا الآخر ففيه كلام نذكره مشروحا.

أما قوله: «أخرج أم لا، فقد أضعف هذا كلامه في الصحيح مع ورقة حين قال له: [76/أ] «يا ليتني فيها جذع، يا ليتني أكون حيا حين يخرجك / قومك، فقال

(1) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 264-265).

(2) جامع البيان (7/ 26)، من طريق عبد بن حميد، وانظر الدر المنثور (6/ 38-39).

رسول الله ﷺ: «أو مخرجي هم؟ قال: نعم؛ لم يأت أحد بمثل ما جئت به إلا عودي وأخرج، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً»⁽¹⁾.

وأما قوله: هل أقتل أم لا؟ فمحمل قوي يعضده قوله ﷺ: ﴿وَكَايَسٌ مِّنْ نَّجْدٍ فُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾⁽²⁾.

وأما قوله: أصدق أم أكذب؟ فمحمل صحيح؛ لأن من تقدمه من الأنبياء ربما أتى يوم القيامة، معه الرهط، ومعه الرجل والرجلان وليس معه أحد، وقال في إبراهيم - وهو خليله -: ﴿فَقَامَ لَهُ لُوطٌ﴾⁽³⁾، والله أعلم بما كان بعد ذلك من زيادة في من آمن به على زوجته وبنيه وأم ولده.

وكذلك قوله: «هل أموت بمكة أو بغيرها»؛ قال الله ﷻ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾⁽⁴⁾، ويقرب منه معنى التكليف بالشرعة، حتى قيل له: ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁵⁾، وقيل له: ﴿وَلْيَكِ الذِّينَ هَدَى اللَّهُ بَهْدِيهِمْ بِفِتْنَةٍ﴾⁽⁶⁾.

وأما قوله: «من الرمي بالحجارة أم لا؟»؛ ففيه وجوه.

وأما قوله: هل أدخل الجنة أم لا؟ فقد استبعده الحسن؛ فقال: «معاذ الله»، وقد أقر به غيره، واحتج بما وقع في الصحيح في حديث عثمان بن مظعون⁽⁷⁾ حين دخل عليه

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب بدء الوحي (1/4/3)، ومسلم في الصحيح، كتاب الإيمان (1/141/160)، وأحمد في مسنده (6/223، 233)، والطبري في التفسير (30/251)، والبيهقي في الكبرى (7/51/13112)، وعبد الرزاق في المصنف (5/323/9719).

(2) آل عمران: 146.

(3) العنكبوت: 25.

(4) لقمان: 33.

(5) الحج: 76.

(6) الأنعام: 91.

(7) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة الجُمحي، من السابقين إلى الإسلام، ومن ذوي الهجرتين، توفي سنة 2هـ. انظر ترجمته في الإصابة 2/494. الاستيعاب (3/1053). طبقات ابن سعد (3/393)، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح (1/419/1186)، والطبري في التفسير (26/5-6-7-8)، والبيهقي في الكبرى (4/76/6982)، وأحمد في المسند (1/237، 335، 436/6)، والطبراني في الأوسط (9/26).

فقال قائل: هنيئاً له الجنة، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل بي»، وفي رواية: «ما يفعل به»⁽¹⁾.

وتجاري علماؤنا في ميدان القول فيه، فأحال بعضهم أن لا يعلم الرسول حسن الخاتمة عند الرسالة، وقال بعضهم: لا يعلمه إلا بتوقيف غير الرسالة. وأحالت المبتدعة أن لا يعلم ذلك الرسول عقلاً.

وقد بينا أنه لا مدخل للعقل في شيء من ذلك، وأن للباري سبحانه أن يعذب الملائكة والأنبياء بحق ملكه، ولكنه شرف وعصم عرفنا ذلك بخبره.

وقد قال الحسن: «معاذ الله أن يكون ذلك في الآخرة»، وقد علم أنه في الجنة حين أخذ ميثاقه في الرسل، فركب إشكال آية على أخرى أشكل منها، فإن الله أخذ ميثاق النبيين في صلب آدم على أحد القولين، وذلك لا يذكره من خلق في التطوير، إلا بذكرى مجددة من الله وخبر مبتدأ.

وعلى القول الثاني أخذه منهم بعد البعث بأن يصدقوا محمداً ﷺ ويبشروا به، فكان محمد آخرهم زماناً وأولهم عليهم ميثاقاً؛ فكل رسول مصدق بجميع الرسل، وكذلك كل أمة.

ولا يمتنع أن يخفى على النبي حاله في الآخرة وحال من آمن به، لعلمه بجواز حكم الله بالعذاب لمن أطاعه حتى يريه من موجب حكمته بمقتضى رحمته.

فإن كان هذا هو المراد، فلا يقال إن آية الفتح نسخت؛ فإن هذا ليس بنسخ، وإنما هو زيادة علم إلى علم /، وفضل إلى فضل، فإذا قال النبي: «لا أدري كذا»، ثم عرفه الله تعالى [به؛ فلا يقال إن هذا نسخ؛ إنما هو]⁽²⁾ تعليم بما لم يكن يعلم، وفضل زائد على ما تقدم.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (2/954)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/288)، والقرطبي في الجامع (10/64).

(2) ما أثبتته اعتمدت فيه على الناسخ والمنسوخ لابن العربي.

وأما قوله ﷺ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾؛ ففيها للعلماء ثمانية أقوال:

* الأول، والثاني، والثالث، والرابع: «ليغفر لك الله ما تقدم في مسطور ذكره المتقدم حكايتنا عنه».

* الخامس: «ليغفر لك الكبائر باجتناب الصغائر».

* السادس: ﴿مَا تَفَدَّمْ﴾ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؛ «قبل هذه الآية التي أخبرناك فيها بالمغفرة وبعدها».

* السابع: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ «باستغفارك».

* الثامن: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ «على العموم».

وهذه الأقوال إنما تتركب على ما يحتمله لفظ التقدم والتأخر؛ فإن التقدم يقتضي القبلي، والتأخر يقتضي البعدي، فلأجل ذلك كان أحد قوله على مقتضى قبل وبعد، وانقسم إلى حقيقة ومجاز؛ فالحقيقة هو أن يغفر له ذنبه، والمجاز أن يغفر ذنب غيره في حرمة، كما قالوا «إن المغفرة لآدم ولجميع النبيين بحرمة»، والوعاظ يقولون «لولا محمد لم تخلق سماء ولا أرض، ولا شمس ولا قمر، ولا نار، وكذلك لولا آدم وعيسى على النحو الذي يريدون»، فإن الباري سبحانه إنما خلق على المقادير التي سبقت في علمه، وكتبها بيده مرتبطة بعضها ببعض، ومعلقة بعضها من بعض، ومحمد والأنبياء صلوات الله عليهم من أشرف المخلوقات أو أشرف المخلوقات كلها، ولكن لا حاجة بنا إلى العدول بالكلام عن ظاهره، وإنما المعنى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ قبل الوقت الذي أعلمناك فيه، وبعده إلى الموت.

وأما قول من قال: ﴿مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذَنْبِكَ﴾ يوم بدر؛ فلم يكن يوم بدر ذنب، بل كان فيه أعظم الطاعات، وأفضل الأعمال من الدعاء والاستكانة والتضرع إلى الله والاستعانة، وقوله: «إن تهلك هذه العصابة لن تعبد في الأرض أبدا» كلام بديع، وإنما فيه ما قاله الصديق حين رآه يدعو بهذه الكلمات وغيرها: «كفاك مناشدتك ربك؛

فإنه سينجز لك ما وعدك»⁽¹⁾، فكان مقام أبي بكر مقام الرجاء، وكان مقام النبي ﷺ مقام الخوف، وقد اختلف الناس في تفضيل المقامين وتفصيلهما، ومقام رسول الله ﷺ بلا شك أفضل، وقد بينا ذلك، وأما الذي حكوا عنه يوم / هوازن فباطل، وإنما صح أنه أخذ كفا من حصي فرمى به وقال: «شاهت الوجوه»، فانهزم القوم⁽²⁾، قال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾، وفيه للعلماء أقوال كثيرة، وعمدتها قولان:

«أحدهما: «وما عممت برميك المشركين كلهم، وإنما دفعت الحصى من يدك فبلغها الله إلى جميعهم».

«الثاني: إن الفعل وإن كان منسوباً إلى العبد فإنه مجاز، وحقيقته إلى الله سبحانه هو خلق الرامي منا، وحياته وعلمه بما رمى ويرمي به، وكيف يرمي، وخلق له الرمي، وخلق الإرادة بالرمي، والحركة في اليد، وخلق مسير الرمي إلى المرمي به، وخلق الوصول إليه، وخلق التأثير به، والعبد محل لذلك كله، وموضع لجريان مخلوقات الله فيه، ولأجل هذه الحقيقة قالت طائفة بالجبر، ولم تفهم حكمة الله، ولا حكمه ولا عدله، وأن الباري سبحانه يقول شاء العبد، وهم يقولون أجبر العبد، وقد حققنا ذلك في موضعه، وفي هذا كفاية؛ فإن الله أخبر أن للعباد مشيئة، وأنها تحت مشيئة الله، فقلنا كما قال الله تعالى، وحققنا تدبير مخلوقاته وترتيبها والله الموفق.

فأما من قال: ليغفر لك الله الكبائر باجتناب الصغائر؛ فهذا قول مبتدعة من المعتزلة، وغيرهم يقولون إن الكبائر لا تغفر لأحد إلا باجتناب الصغائر، وإذا كان هذا حكم الخلق أجمعين، فما فضل محمد عليهم وعلى جميع النبيين؟

(1) أخرجه ابن حبان في الصحيح (114 / 11)، والترمذي في سننه (269 / 5)، وابن أبي شيبة في المصنف (357 / 7)، والقرطبي في التفسير (4 / 193، 7 / 370)، وأحمد في المسند (1 / 30، 32).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (3 / 1402)، وابن حبان (14 / 430، 451)، والحاكم في المستدرک (1 / 268، 3 / 170)، والهيثمي في جمع الزوائد (6 / 84، 6 / 182، 6 / 184)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (10 / 219-220)، وأحمد في المسند (1 / 303، 5 / 310)، والطيالسي في المسند (ص 195)، وابن أبي شيبة في المصنف (7 / 399).

وأما من قال: ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر بشرط استغفارك، فكلام صحيح، ولذلك كان النبي ﷺ يستغفر ويتعبد، ويبكي ويخشع، وهذا حكم التوبة والمغفرة، إذا قال الله لعبده: تبت عليك؛ فمن ذلك اليوم يزيد في الطاعة، ولو قال غفر الله لي فلا أبالي، كان هلاكه.

وأما من قال إنه على العموم فصحيح أيضاً، ولكن لا يجوز أن يقال إن للنبي ﷺ كبيرة، فإن ذلك مستحيل عليه شرعاً.

وإنما يصح أن تنسب إليه الغفلات، والتقصير في المجتهديات، والاشتغال بالأهل عن الطاعات، فمن هذا كان يتوب في كل يوم مائة مرة، ومن هذا كان يغان على قلبه الشريف بحكم جبلة الآدمية، فيرجع إلى التوبة لأجل شرف النبوة، وإلى هاهنا انتهى تحقيق القول في الآيتين، وتبين بذلك الغرض من المعنيين وظهر خروج النسخ عنهما، وأنها من قبيل المحكم، والله أعلم.

قال المؤلف عفا الله عنه / :

[77/ب]

قوله: التقصير في المجتهديات، والشغل بالأهل عن الطاعات لفظ نكرة؛ يستنكره منه من عرف مقدار النبوة، وللنبي عنه نبوة، ولقلبه نكرة، بل هذا بمن عاب وجذب أولى ممن قام بما وجب من الأدب، ولو وصف بهذا القول قائله هانت عليه في دفع ذلك عن نفسه نفائس أعلاقه وعقائله.

وأما جميع ما استشهد به من الأحاديث، ورتبه من النزول في الآيات واحدة بعد أخرى، وما قاله المنافقون والمشركون واليهود، وما نزل في ترتيب أقوالهم، وذكر من آية بعد آية، فأحاديث موضوعة لا أصل لها، وإنما الصحيح ما رواه الأئمة في آية الفتح قوله ﷺ: ﴿إِنَّا بَتَحْنَا لَكَ بَتَحًا مُبِينًا﴾ ① لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ②.

قد ذكرنا قول من قال: إن هؤلاء الآيات ناسخة لقوله: ﴿وَمَا آذِرْكَ مَا يَفْعَلُ بِكَ وَلَا بِكُمْ﴾، وذكرنا أن هذا لا يكون فيه نسخ، ولم نذكر هناك معنى قوله سبحانه: ﴿إِنَّا بَتَحْنَا لَكَ بَتَحًا مُبِينًا﴾، وذكره تمام لما تقدم.

قال أبو جعفر: «من الناس من يتوهم أنه فتح مكة؛ وذلك غلط، والذي عليه الصحابة والتابعون أنه فتح الحديبية؛ حتى كأنه إجماع.

وروى أبو إسحاق عن البراء⁽¹⁾ رضي الله عنه **إِنَّا قَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا**؛ «يعدون الفتح فتح مكة، وإنما نعهده فتح الحديبية، كنا أربع عشرة مائة»، وكذا روى الأعمش عن أبي سفيان⁽²⁾ عن جابر⁽³⁾ قال: «تعدون الفتح فتح مكة، وإنما هو الحديبية»⁽⁴⁾، وكذا قال أنس بن مالك⁽⁵⁾ وابن عباس⁽⁶⁾ وسهل بن حنيف⁽⁷⁾ والمسور بن

(1) البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأوسي الأنصاري، أبو عمارة، له ولأبيه صحبة. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 139). تهذيب الكمال (1/ 139). الإصابة (1/ 142).

(2) طلحة بن نافع القرشي، مولا هم، أبو سفيان الواسطي، صدوق. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/ 475). تهذيب التهذيب (5/ 26).

(3) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي السلمي، صحابي جليل، مات بالمدينة بعد السبعين. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 221). تهذيب الكمال (1/ 197). الإصابة (1/ 213).

(4) هذا الأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (26/ 70). ط 3.

(5) أخرجه عن أنس بن مالك البخاري في صحيحه، في تفسير سورة الفتح، باب **إِنَّا قَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا** (8/ 583/ 4834)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب صلح الحديبية (3/ 1413/ 1786)، والترمذي في سننه، في تفسير سورة محمد (5/ 385/ 3263)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (14/ 429)، وأحمد في مسنده (3/ 197)، والطبري في جامع البيان (26/ 69-70)، ط 3، والواحد في أسباب النزول (ص 255).

(6) ذكره عن ابن عباس السيوطي في الدر (6/ 74)، ونسبه لابن مردويه، وأخرجه الواقدي في مغازيه (2/ 617)، في أثر طويل عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(7) أخرجه عن سهل بن حنيف من حديث طويل البخاري في صحيحه، في تفسير سورة الفتح (8/ 587/ 4844)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية (3/ 1411/ 1785)، وأحمد في مسنده (3/ 485-486)، والطبري في تفسيره في الموضع السابق.

وسهل بن حنيف هو أبو ثابت الأنصاري الأوسي، الصحابي، مات بالكوفة في سنة 38هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6/ 19 و 3/ 471). الاستيعاب (2/ 662). أسد الغابة (2/ 470). سير أعلام النبلاء (2/ 325).

مخرمة⁽¹⁾ وقاله من التابعين الحسن⁽²⁾ ومجاهد⁽³⁾ والزهري⁽⁴⁾ وقتادة⁽⁵⁾.

وفي تسمية فتح الحديبية فتحا أقوال بينة؛ لو لم يكن فيها إلا أن الله ﷻ أنزل على نبيه ﷺ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾⁽⁶⁾، بعد أن عرفه المغفرة له، ثم لم ينزل بعد ذلك سخطا على من رضي عنه؛ وأيضا فإن الحديبية بئر ورد عليها المسلمون⁽⁷⁾، وقد غاص مأوها، فتفل⁽⁸⁾ رسول الله ﷺ فيها، فجاش الماء حتى عمهم⁽⁹⁾، فلم يكن بين المسلمين والكفار إلا ترام⁽¹⁰⁾ حتى كان الفتح، وقد كان بعض العلماء يتأول أنه إنما قيل ليوم الحديبية

(1) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب أبو عثمان القرشي الصحابي، توفي سنة 64 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 1399). أسد الغابة (5/ 175). الإصابة (3/ 419). سير أعلام النبلاء (3/ 390).

والحديث أخرجه عن المسور بن مخرمة من حديث صلح الحديبية بطوله عنه، وعن مروان بن الحكم ابن إسحاق في السيرة. انظر السيرة النبوية لابن هشام (3/ 322-327)، وأخرجه عنهما مختصرا الحاكم في صحيحه، في التفسير (2/ 459)، والواحدي في أسباب النزول (ص 255) بلفظ: «نزلت سورة الفتح بين مكة والمدينة في شأن الحديبية من أولها إلى آخرها»، وقال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه النسائي كذلك في السنن الصغرى (5/ 170)، في كتاب الحج، باب إشعار الهدي، مختصرا جدا عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، قالوا: «خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية في بضع عشر مائة من أصحابه حتى إذا كانوا ببذي الحليفة قلد الهدي، وأشعر، وأحرم بالعمرة»؛ مختصرا.

(2) لم أتمكن من تخريجه عن الحسن.

(3) أخرجه عن مجاهد الطبري في جامع البيان (26/ 69)، ط 3، وذكره السيوطي في الدر (6/ 69)، وزاد نسبه لعبد بن حميد وابن المنذر.

(4) أخرجه عن الزهري ابن إسحاق من حديث طويل. انظر سير ابن هشام (3/ 334).

(5) أخرجه عن قتادة الطبري في جامع البيان (26/ 70)، ط 3.

(6) الفتح: 18.

(7) الحديبية؛ بضم الحاء وفتح الدال وياء ساكنة وباء مكسورة بعدها ياء مفتوحة مخففة، وكثير من المحدثين يشددوها، وهي قرية متوسطة ليست بالكبيرة؛ سميت ببئر فيها بينها وبين مكة مرحلة، وبينها وبين المدينة تسع مراحل. انظر النهاية (1/ 349). معجم البلدان (2/ 229). لسان العرب (1/ 302).

(8) قال في النهاية (1/ 192): «التفل: نفخ معه أدنى بزاق، وهو أكثر من النفث»، وانظر لسان العرب (11/ 77).

(9) أخرجه بمعناه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (7/ 441/ 4151).

(10) ترام: من الرمي بالحجارة. انظر لسان العرب (14/ 336).

الفتح؛ لأنه كان سببا لفتح مكة، وجعله مجازا؛ كما يقال: قد دخلنا المدينة، إذا قاربنا دخولها»⁽¹⁾.

قال أبو جعفر: «وأبين ما في هذا ما رواه محمد بن إسحاق عن ابن شهاب بإسناده⁽²⁾ قال: «لم يكن في الإسلام فتح أعظم منه، كانت الحرب قد حجزت بين الناس، فلا يتكلم أحد /، وإنما كان القتال، فلما كانت الحديبية [78/أ] والصلح وضعت الحرب، وأمن الناس؛ فتلاقوا، ولم يكلم أحد يعقل الإسلام إلا دخل فيه»⁽³⁾.

قال أبو جعفر: «وهذا قول حسن بين».

وقال الله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْبَقَ مِنْ قَبْلِ الْبَيْتِ وَفَقَتَلَ وَلِيكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِمَّنْ الَّذِينَ أَنْبَقُوا مِنْ بَعْدِ وَفَقَتَلُوا﴾⁽⁴⁾، كان هذا في يوم الحديبية، جاء بذلك توقيف عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: «هذا فرق ما بينكم وبين الناس»⁽⁵⁾؛ وفي الحديث الصحيح: «لا تسبوا أصحابي؛ فلو أنفق أحدكم

(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/ 14).

(2) قوله بإسناده، هكذا جاء في الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس، وهو في الحقيقة زيادة؛ لأن ما ذكره المؤلف في هذا الأثر هو من كلام ابن شهاب الزهري نفسه، ولم يروه عن غيره، كما أخرج ذلك عنه ابن إسحاق في السيرة، ويبدو أن المؤلف، أو أحد رواة هذا الأثر اختلط عليهم هذا بحديث الصلح الذي أخرجه البخاري والنسائي وابن إسحاق وغيرهم، من طريق ابن شهاب الزهري عن عروة ابن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، وقد سبق تخريج الحديث.

(3) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/ 16-17).

(4) الحديد: 10.

(5) أخرجه الواقدي في مغازيه (3/ 586)، والطبري في جامع البيان (27/ 221). ط 3، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/ 349)، باب مشكل ما روي عن الرسول ﷺ من قوله: «أناكم أهل اليمن؛ هم ألين قلوبا، وأرق أفئدة»، عن أبي سعيد الخدري قال: «قال لنا رسول الله ﷺ يوشك أن يأتي أقوام تحقرن أعمالكم، مع أعمالهم قلنا: من هم يا رسول الله؟ أفريش هم؟ قال: لا، ولكن أهل اليمن؛ أرق أفئدة وألين قلوبا، فقلنا: هم خير منا يا رسول الله؟ فقال: لو كان لأحدكم جبل من ذهب فأنفقه ما أدرك مد أحدكم ولا نصيفه، إلا أن هذا فصل ما بيننا وبين الناس ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْبَقَ مِنْ قَبْلِ الْبَيْتِ وَفَقَتَلَ وَلِيكَ أَكْثَرَ دَرَجَةً مِمَّنْ الَّذِينَ أَنْبَقُوا مِنْ بَعْدِ وَفَقَتَلُوا﴾ الآية، إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾».

ملء الأرض ما بلغ مد⁽¹⁾ أحدهم ولا نصيفه⁽²⁾، وهذا في الذين أنفقوا قبل الحديبية وقاتلوا، والله أعلم⁽³⁾.



(1) قال في النهاية (4/308): «المد في الأصل ربع الصاع، قال: وإنما قدره به؛ لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة».

(2) النصيف هو النصف؛ كما يقال: عشر وعشير، وثمان وثمانين، وقيل: إنه مكيال دون المد. انظر النهاية (5/65). فتح الباري (7/34).

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في فضائل الصحابة باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» (7/21/3673)، عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه بنحوه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ﷺ (4/1967/2541)، وأبو داود في سننه كتاب السنة باب النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ (5/45/4658)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب من سب أصحاب النبي ﷺ (5/695/3861)، وأحمد في مسنده (3/11، 54).

(3) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/17-18-19).

[الآية الحادية عشرة]

☐ قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾⁽¹⁾.

قال بعضهم: «نسخها»⁽²⁾ قوله: ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾⁽³⁾، فقال رسول الله ﷺ: «لأزيدن على السبعين»⁽⁴⁾، فنزلت ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾⁽⁵⁾، فصار هذا ناسخا لما كان قبله»⁽⁶⁾.

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمته الله: «هذه جهالة عظيمة؛ لأن الله سبحانه قال في المنافقين خصوصا: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾⁽⁷⁾ الآية».

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

هي في المنافقين على اتفاق من المفسرين، واختلفوا في التعيين:

«فقيل: في الذين يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت، وقد أمروا أن يكفروا به.

«وقالت فرقة: هي في المنافقين الذين طلبوا دم الذي قتله عمر رحمته الله، ثم حلف هؤلاء أنهم ما أرادوا بطلب دمه إلا إحسانا وحقا، نحا إليه الزجاج، كما حلف

(1) النساء: 63.

(2) الناسخ والمنسوخ لابن حزم (ص 34). الناسخ والمنسوخ لابن سلامة (ص 74-75).

(3) التوبة: 80.

(4) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التفسير (85/6).

(5) المنافقون: 6.

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/176)، وابن سلامة في الناسخ والمنسوخ (ص 75)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 131)، الذي رد النسخ في هذه الآية، وكذلك الخزرجي في نفس الصباح (2/284)، والطبري في جامع البيان (28/11)، ط 3، ومكي بن أبي طالب في الإيضاح (ص 277).

(7) النساء: 63.

الأولون إن أرادوا بالاحتكام إلى الطاغوت إلا توفيق الحكم وتقريبه، دون مر الحكم وتقصي الحق⁽¹⁾.

ومعنى قوله سبحانه: ﴿إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾؛ معناه بالمعصية والنفاق، ونقصوها حظها من الإيمان، ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾؛ طلبوا مغفرته، وتابوا إليه رجعوا. وقوله سبحانه: ﴿تَوَّابًا رَحِيمًا﴾؛ رجاء، راجعا إلى عباده.

وقيل: ما أردنا بترك الخصام إليك إلا تسهila للأمر عليك، وما أردنا بطلب الدية إلا إحسانا منكم إلينا وإحسانا بالتقريب في الحكم /، دون مر الحكم، وقوله: [78/ب] ﴿لَوْ جَدُّوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾؛ أي وجدوا منه تعالى قبول التوبة والرحمة تطهيرا لهم من الآثام ومن سوء مغبة الأنام من الآثام.

وقيل: «جاء أعرابي بعد دفن رسول الله ﷺ، فرمى بنفسه على قبره، وحثا من ترابه على رأسه، وقال يا رسول الله: قلت فسمعنا، وكان فيما أنزل عليك: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾، وقد ظلمت نفسي، وجئتك أستغفر الله، فاستغفري من ذنبي، فنودي من القبر أنه قد غفر لك»، والله أعلم⁽²⁾.

وقال النبي ﷺ في الصحيح: «لو لم تذبوا، لجاء الله بقوم يذنبون، فيستغفرون، فيغفر لهم»⁽³⁾، ولا خلاف بين الأمة أن هذه حال كل مذنب عظم ذنبه أو صغر، قل ذنبه أو كثر⁽⁴⁾.

«فأما قوله: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾»⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ

(1) المحرر الوجيز (4/ 164).

(2) تفسير القرطبي (5/ 265).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب التوبة (4/ 2106 / 2749)، وأحمد في المسند (2/ 309)، وابن أبي شيبه في المصنف (7/ 60)، والطبراني في الأوسط (3/ 31)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/ 410).

(4) الناسخ والنسخ لابن العربي (2/ 176).

(5) التوبة: 81.

لَهُمْ⁽¹⁾، فإنما ذلك بعد الموت، فحينئذ لا يستنفع أحد بالاستغفار إن كان كافرا بالإجماع، ويستنفع بذلك إن كان مؤمنا مذنباً عند أهل السنة.

وآية اليأس هذه إنما نزلت في عبد الله بن أبي بن سلول حين سأل ابنه عبد الله ابن عبد الله أن يستغفر له بعد موته؛ وتعلقه في ذلك بما سبق من استغفار إبراهيم لأبيه، وذلك مبين في الأحكام والتفسير، والله أعلم⁽²⁾.

قوله: ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآية.

قال الشعبي: «دعا الحباب⁽³⁾ بن عبد الله بن أبي بن سلول رسول الله ﷺ إلى جنازة أبيه، فقال له النبي ﷺ: من أنت؟ قال: الحباب، فقال له: الحباب هو الشيطان، أنت عبد الله بن عبد الله، ثم قال النبي ﷺ: إنه قد قيل لي ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ إن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ»، فسأزيد على السبعين».

وعن ابن عباس أنه قال: «لأستغفرون لهم أكثر من سبعين مرة، لعل الله أن يغفر لهم، فقال: - الله يريد غضبه - ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾⁽⁴⁾.

قال القاضي أبو بكر رحمه الله: «هذه أحاديث المفسرين، وأحاديث الصحيح⁽⁵⁾ أن النبي ﷺ لما توفي عبد الله بن أبي، جاء ابنه عبد الله بن عبد الله، فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه، فأعطاه إياه⁽⁶⁾، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام رسول الله ﷺ ليصلي عليه،

(1) المنافقون: 6.

(2) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 176-177)، وراجع في سبب نزول الآية تفسير الطبري (10/ 199)، ومسلم في الصحيح (4/ 1865/2400)، والبخاري في الصحيح (1/ 427/1210، 4/ 1715/4392).

(3) الحباب بن عبد الله بن أبي بن سلول الأنصاري الخزرجي، استشهد يوم اليمامة سنة 12 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/ 940). الإصابة (2/ 335).

(4) أخرجه السيوطي في الدر (4/ 254)، وابن جرير في التفسير (10/ 200).

(5) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التفسير (6/ 85، 9/ 12-13).

(6) جاء في أحكام القرآن لابن العربي (2/ 980): «وقال علماؤنا رحمة الله عليهم: روي أن عبد الله إذ طلب القميص كان على النبي صلى قميصان، قال: أعطه الذي يلي جلدك، وقالوا: إنه إنما أعطاه قميصه مكافأة على إعطائه قميصه يوم بدر للعباس؛ فإنه لما أسر واستلب ثوبه رآه النبي ﷺ كذلك، =

فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ﷺ، فقال يا رسول الله: تصلي عليه، وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟! فقال رسول الله ﷺ: إنما خيرني ربي، فقال: ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، وسأزيد على السبعين، فقال: إنه منافق، وصلى عليه رسول الله ﷺ، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ⁽¹⁾⁽²⁾، قال عمر: «فعجبت بعد ذلك من جرأتي على رسول الله ﷺ»⁽³⁾، والله أعلم.

فهذا نص في أن آية براءة الأولى نسختها الأخرى، وآية المنافقين تحتل أن تكون ناسخة أيضا، لأن النبي ﷺ احتج في الصلاة على ابن أبي بآن قال في الصحيح لعمر: «أخر عني يا عمر، إني خيرت فاخترت، وإن أعلم أني لو زدت على السبعين يغفر له لزدت، فصللي ثم نزلت الآيتان»⁽⁴⁾، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ إلى آخر الآية.

وآية المنافقين يأس، واليأس يضاد التخيير، فيرفعه، والله أعلم⁽⁵⁾.

= فأشفق وطلب له قميصا، فما وجد له في الجملة قميصا يقادره إلا قميص عبد الله؛ لتقاربهما في طول القامة، فأراد النبي ﷺ بإعطائه القميص أن ترتفع اليد عنه في الدنيا حتى لا يلقاه في الآخرة وله عنده يد يكافئه بها، وقوله: فأعطاه إياه»، وراجع القرطبي في التفسير (8/220).

(1) التوبة: 85.

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الجنائز (1/459)، ومناقب الأنصار (4/1715)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، والقرطبي في الجامع (8/218)، وأحمد في مسنده (5/433)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/638، 6/357).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين (3/228/1366)، بنحوه، وفي تفسير سورة براءة ح 4671، والنسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على المنافقين (4/67-68)، والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب سورة التوبة (5/279/3097)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ الأثر 523، وأحمد في مسنده (1/16)، والطبري في تفسيره (14/408/17055-17057)، والواحدي في أسباب النزول (ص 173).

(4) انظر تفصيل القول في المسألة في أحكام القرآن لابن العربي 2/978، وهذا الأثر أخرجه الطبري في تفسيره (10/205)، والبخاري (1/459/1300)، (4/1715/4394)، والترمذي في سننه (1/663)، والبيهقي في الكبرى (8/199)، وأحمد في مسنده (1/16).

(5) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/257-258).

[الآية الثانية عشرة]

☐ قوله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾⁽¹⁾ إلى قوله: ﴿لَا وَءَهُ حَلِيمٌ﴾.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمه الله عنه:

«في الصحيح - واللفظ لمسلم - أن أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ﷺ - وعنده أبو جهل⁽²⁾ وعبد الله بن أبي أمية⁽³⁾ - فقال له النبي ﷺ: «يا عم قل لا إله إلا الله؛ كلمة أشهد لك بها عند الله»، وفي رواية: «أحاج لك بها عند الله»، فقال له أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: «يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟»، فكان آخر ما كلمهم به: على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول لا إله إلا الله، فقال رسول الله: «أما والله يا عم لأستغفرن لك، ما لم أنه عنك»، فأنزل الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا إِوْلَىٰ قُرْبَىٰ﴾⁽⁴⁾، إلى قوله تعالى: ﴿لَا وَءَهُ حَلِيمٌ﴾، وأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَن أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾⁽⁵⁾، فنزلت هاتان الآيتان ناسختين

(1) التوبة: 114-115.

(2) أبو جهل: عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي، كان أشد الناس عداوة للنبي ﷺ في صدر الإسلام، قتل في غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات (2/ 206). كنوز الذهب (24/ 2).

(3) عبد الله بن أبي أمية المخزومي، أخو أم سلمة زوج النبي ﷺ، أسلم قبل فتح مكة. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/ 262). الإصابة (2/ 277).

(4) التوبة: 114.

(5) القصص: 56.

(6) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله (3/ 222/ 1360)، وفي تفسير سورة براءة وسورة القصص ح 4675، 6772، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في الغرغرة (1/ 54/ 24)، والنسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب النهي عن الاستغفار للمشركين (4/ 90-91)، وأحمد في مسنده (5/ 433)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 187).

لاستغفار النبي ﷺ لعمه، فإن نبينا ﷺ اقتدى في ذلك بأبيه إبراهيم؛ إذ قال لأبيه: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾⁽¹⁾، وقال الله تبارك وتعالى له: ﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْيِهِمْ إِفْتَدَى﴾⁽²⁾، فلما كان عنده أن أبا طالب كافر، وأن أبا إبراهيم كافر، واستغفر له إبراهيم، اقتدى به، واستغفر لأبيه حنانا وحضانة/، وعمه نسبا وقرابة، فاقتدى بالأب المقدم المعظم إبراهيم عليه السلام، فنسخ [ب/79] الله ذلك من فعله بالآية المتقدمة، وقال لمحمد ﷺ: ﴿وَمَا كَانَ إِسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾⁽³⁾؛ كناية في ضمن ذلك الإخبار، وأنت يا محمد قد علمت أن أبا طالب من أعداء الله فقبراً منه أيضاً، ثم رعى الله لأبي طالب نصرة محمد نبيه ﷺ وحمايته، وذلك عمل صالح، ومتجر رابح بصورته، لولا اختلال شرطه، والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً؛ كما قال النبي ﷺ: «وأما الكافر فيعطى بحساب ما عمل أو يطعم بحسنات ما عمل، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يجزى بها، فقليل للنبي ﷺ: فإن عمك أبا طالب كان يحوطك ويغضب لك، فهل نفعته بشيء؟ قال: نعم وجدته في غمرات من النار فأخرجته منها إلى ضحضاح⁽⁴⁾، وفي رواية: سألت له ربي»⁽⁵⁾.



(1) مريم: 47.

(2) الأنعام: 91.

(3) التوبة: 115.

(4) الضحضاح: درجة في نار جهنم، انظر النهاية في غريب الحديث (75/3).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (1/195)، والحاكم في المستدرک (4/625)، والحميدي في مسنده (ص 219)، وابن منده في الإيمان (2/888)، وانظر تفسير القرطبي (1/236)، (4/263)، (8/162).

[الآية الثالثة عشرة]

❏ **قوله تعالى:** ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽¹⁾.

وقيل لما افتتح مكة أتى أبويه أحدث به عهدا ف قيل: [أمك]⁽²⁾ آمنة، فزار قبرها بالأبواء، ثم قام مستعبرا فقال: [إني استأذنت ربي في زيارة قبر أُمي فأذن لي، واستأذنته في الاستغفار لها فلم يأذن لي]⁽³⁾، وهذا أصح، فإن موت أبي طالب كان قبل الهجرة، وهذا آخر ما نزل بالمدينة. وقيل: «استغفر لأبيه».

وقيل: «قال المسلمون ما يمنعنا أن نستغفر لأبائنا وذوي قرابتنا وقد استغفر إبراهيم لأبيه، وهذا محمد يستغفر لعمه، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾؛ أي ما صح له في حكم الله وحكمته من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم؛ لأنهم ماتوا على الشرك»⁽⁴⁾، والمعنى في الآية أنه لا حجة لكم أيها المؤمنون في استغفار إبراهيم الخليل لأبيه؛ فإن ذلك لم يكن إلا عن عدة، واختلف في ذلك:

فقيل: عن موعدة من إبراهيم في أن يستغفر لأبيه، وذلك قوله: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ يَهْدِي خَلْقًا﴾.

وقيل: عن موعدة من أبيه له في أنه سيؤمن، فكان إبراهيم قد قوي طمعه في إيمانه، فحمله ذلك على الاستغفار له حتى نهى عنه.

قيل: إنه نهى عن الاستغفار له وهو حي.

وقال سعيد بن جبير: «ذلك كله يوم القيامة».

(1) الأنعام: 16، يونس: 15، الزمر: 13.

(2) في الأصل كانت [أُمي]، وصححت في الهامش بما أثبتناه، والله أعلم.

(3) نحوه في مشكل الآثار للطحاوي (3/ 188) نحوه في المستدرک للحاكم (2/ 336) قال: صحيح على شرطيهما ولم يخرجاه.

(4) زاد المسير (3/ 507).

قال القاضي أبو محمد بن عطية: «وربط الاستغفار بالآخرة ضعيف. فإن قيل: كيف خفي على إبراهيم أن الاستغفار للكافرين غير جائز حتى وعده؟»⁽¹⁾ / [أ/80]

«قلت: يجوز أن يظن بأنه ما دام يرجى منه الإيمان، جاز الاستغفار له، على أن امتناع جواز الاستغفار للكافرين إنما علم بالوحي؛ لأن العقل يجوز أن يغفر الله للكافر، وحسبك أن محمدا ﷺ قال: «لأستغفرن لك، ما لم أنه عنك»⁽²⁾.

وعن الحسن قيل لرسول الله ﷺ: «إن فلانا يستغفر لأبائه المشركين، فقال: «ونحن نستغفر لهم»⁽³⁾، فنزلت، وعن علي بن أبي طالب قال: «رأيت رجلا يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت له، فقال: أليس قد استغفر إبراهيم لأبيه؟»⁽⁴⁾.

فإن قلت: فما معنى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾⁽⁵⁾؟ فالجواب أن معناه تبين له من جهة الوحي أنه لم يؤمن، وأنه يموت كافرا، وانقطع رجاءه منه، فقطع الاستغفار؛ فهو كقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.

وقيل: لأنه مات كافرا؛ وعدها أبوه إياه أن يسلم، وعدها هو أباه أن يستغفر له، وقرأ الحسن: ﴿وَعَدَهَا أَبَاهُ﴾⁽⁶⁾.

عبد الله [بن مسعود]: «وقف رسول الله ﷺ على قبر، فبكى كثيرا، وبكىنا لبكائه، فقال: هذا قبر أُمِّي، استأذنت ربي في زيارتها فأذن لي، واستأذنته في الاستغفار فلم يأذن لي»⁽⁷⁾.

(1) المحرر الوجيز (290/8).

(2) أخرجه أحمد في المسند (433/5).

(3) تفسير مجاهد (287/1).

(4) تفسير الطبري (43/11)، ولباب النقول (ص 126)، والدر المنثور (300/4).

(5) التوبة: 114.

(6) تفسير البغوي (332/2).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح (671/2)، وابن حبان في الصحيح (439/7)، والحاكم في المستدرک (1/532، 2/366)، وعبد الرزاق في المصنف (3/572)، وانظر ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص 487)، وأخبار مكة (4/52).

ابن جبير: «كنت مع رسول الله ﷺ فنزلت ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾»، قال بعضهم: نسخها ﴿لِيُغَيِّرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، فقد أمن النبي ﷺ من العذاب»⁽¹⁾.

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمته الله: «خوف العذاب بالمعصية لا يتعلق به نسخ؛ لأنه في معنى الحكمة، وفائدة التكليف ركن من أركان الشريعة التي لا تززع، كما أن الرجاء في الثواب بالطاعة مثله، فهذان أصلان في طريق التقابل، لا يتزعزعان، ولا يرتفعان أبداً.

وقوله: ﴿لِيُغَيِّرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، وإن كان قولاً صدقاً ووعداً حقاً وشرفاً تاماً قطعاً؛ فإنه لا يدفع هذا الكلام، ولا ينفي هذا الجزاء والشرط، بل يحققه، فإنه ليس يقتضي وعد المغفرة للذنوب الاسترسال على الذنب، بل يقتضي المبالغة في اجتنابه جزاء على ما شرف به، وقد قال: «أفلا أكون عبداً شكوراً»⁽²⁾، إشارة إلى [أن] هذه المنزلة الشريفة في الغاية تقتضي في امتثال الطاعة، واجتناب [المعصية]⁽³⁾ النهاية، وليس هذا بخاف إلا على [أهل] الغباوة»⁽⁴⁾.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «نسخها صحيح ثابت معلوم محكم؛ وذلك أن قريشاً قالت للنبي ﷺ: هذا كلام يسب فيه أهتنا، ويعاب آبائنا، فاتنا بقرآن غيره لا يكون فيه هذا، فنكون أقرب إلى اتباعك، فقال له ربه: ﴿فَلْيُؤْتِنَا آخَافَ إِن عَصَيْتَ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾⁽⁵⁾، وهذا كما قال: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿١﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٢﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٣﴾﴾»⁽⁶⁾.

(1) الناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص 77)، وابن حزم في الناسخ والمنسوخ (ص 52).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (1/380، 4/1830، 5/2375)، ومسلم في الصحيح (4/2171، 2172)، والطبري في التفسير (260/68)، والترمذي في الجامع (2/268)، والبيهقي في الكبرى (2/497).

(3) كان في الأصل [الطاعة]، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته.

(4) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/349).

(5) الأنعام: 15، الزمر: 13.

(6) الحاقة: 44 - 46.

وهذا معناه ما وعد به من المغفرة؛ فإن من قيل له غفرنا لك ما فعلت وما تفعله، إنما يقابل هذا بعظم الطاعة، والوعد بالامثال ما بقي من عمره، فأما أن يقول إني قد آمنت، فالآن أعصي؛ لأن ذلك مغفور لي، فذلك سبب لهلاكه، وحط منزلته، ولهذا قيل للنبي ﷺ - وقد قام حتى تفطرت قدماه -: «قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر»، فقال: «أفلا أكون عبدا شكورا»⁽¹⁾، غفر له الله ما تقدم من ذنبه، وما تأخر، مع عصمته فيما يستقبل من عمره، وموافاته على ذلك على أفضل أحواله، وقد تكلم علماء المعاني في ذلك على أقوال عمادها أن الله غفر من ذنبه ما تقدم وما تأخر بقوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾؛ لشرفك على جميع الخلق، وتكون سيد ولد آدم يوم الحق.

وتحقيقه أن الباري ﷻ غفور، ومن الناس من يغفر له جميع الذنوب وهو محمد ﷺ، والناس بعده درجات في ذلك، والله أعلم.



ذكر ما جاء من ذلك من سنة النبي ﷺ

ذكر ما جاء من ذلك في أن:

[الحديث الأول]

☑ «الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والفرس»

مالك عن ابن شهاب عن حمزة⁽¹⁾ وسالم⁽²⁾ ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «إنما الشؤم في ثلاثة: في المرأة، والدار، والفرس»⁽³⁾، وذكره مسلم، وذكر بلفظ آخر عنه: «إن يكن من الشؤم شيء حقاً: في المرأة، والفرس، والدار»⁽⁴⁾.

مالك عن أبي حازم⁽⁵⁾ عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ أنه قال: «إن كان الشؤم شيء؛ ففي المرأة، والفرس، والدار»⁽⁶⁾.

× الناسخ لذلك:

مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا طيرة، وخيرها الفأل، قالوا: وما الفأل؟ قال: الكلمة الصالحة»⁽⁷⁾.

(1) حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني، ثقة، من الثالثة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/180). تهذيب التهذيب (27/3).

(2) سبقت ترجمته في (ص: 530).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح (4/1747/2224)، وأحمد في المسند (2/85) وخرج الحديث من الموطأ.

(4) انظر صحيح مسلم (4/1747/2225).

(5) سلمة بن دينار المخزومي بالولاء، أبو حازم الأعرج التمار، توفي في خلافة المنصور عالم المدينة وقاضيهما وشيخها، فارسي الأصل، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (4/126). التقريب (1/247)، سير أعلام (6/96).

(6) أخرجه مالك في الموطأ (2/566/2786)، والبخاري في الأدب المفرد (ص917)، وفي الصحيح (4/2859/35)، ومسلم في صحيحه (7/34)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/250/779)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/140)، وأحمد في المسند (5/335)، وابن عبد البر في التمهيد (21/97).

(7) أخرجه البخاري في الصحيح (5/2171)، ومسلم في الصحيح (4/1745)، وابن حبان (13/493)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/139)، ومعمر في الجامع (10/403)، وأحمد في المسند (2/206)، والطيايبي في المسند (ص328).

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

قال أبو عمر: «هذا أصح حديث في هذا الباب، في الإسناد والمعنى»⁽¹⁾.

إبراهيم بن طهمان⁽²⁾ عن أبي الزبير⁽³⁾ عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا غول، ولا طيرة، ولا شؤم»⁽⁴⁾.

أبو جعفر الطحاوي⁽⁵⁾: «حدثنا إبراهيم بن أبي داود⁽⁶⁾ نا هشام بن عمار⁽⁷⁾ نا إسماعيل بن عياش نا سليمان بن سليم⁽⁸⁾ عن يحيى بن جابر الطائي⁽⁹⁾ عن معاوية ابن حكيم⁽¹⁰⁾ عن محمد بن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا شؤم، وقد يكون اليمن في المرأة، والفرس، والدابة»⁽¹¹⁾.

(1) انظر التمهيد (9/ 278-279).

(2) إبراهيم بن طهمان بن شعبة، أبو سعيد الهروي، عالم خراسان، مات سنة 163 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/ 213). سير أعلام النبلاء (7/ 378).

(3) أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، الإمام الحافظ الصدوق، القرشي الأسدي، المكي، مولى حكيم بن حزام مات سنة 128 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5/ 481). سير أعلام النبلاء (5/ 380).

(4) انظر مصنف ابن أبي شيبة (5/ 311)، ومسند أحمد (3/ 293)، والتمهيد (24/ 193-194، 196).

(5) أحمد بن محمد سلامة بن سلمة، أبو جعفر الأزدي الحجري الحنفي، الحافظ، صاحب التصانيف، توفي سنة 321 هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (1/ 71-72). سير أعلام النبلاء (15/ 27).

(6) إبراهيم بن أبي داود سليمان بن داود، أبو إسحاق البرلسي الكوفي، كان أحد الحفاظ، مات سنة 272 هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (12/ 612). شذرات الذهب (2/ 162).

(7) هشام بن عمار بن نصير بن مسيرة، أبو الوليد السلمى الظفري، خطيب دمشق، توفي سنة 245 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 473). العبر (1/ 445). سير أعلام النبلاء (11/ 420).

(8) سليمان بن سليم الكلبي، أبو سلمة الشامي، قاضي حمص، ثقة عابد، من السابعة، مات سنة سبع وأربعين. انظر ترجمته في التقريب (1/ 251). الكاشف (1/ 459).

(9) يحيى بن جابر بن حسان الطائي، أبو عمرو الحمصي القاضي، ثقة من السادسة، وأرسل كثيرا، مات سنة ست وعشرين. انظر ترجمته في التقريب (1/ 558)، معرفة الثقات (2/ 349). الجرح والتعديل (9/ 133).

(10) معاوية بن حكيم النميري، من بني عمير بن عامر بن صعصعة، اختلف في صحبته. مترجم في الاستيعاب (1/ 364). الإصابة (2/ 114).

(11) أخرجه الترمذي في الجامع مع العارضة (10/ 266)، وانظر فتح الباري (6/ 402)، والطبراني في الكبير (20/ 796)، وفي الأوسط (8/ 154)، وانظر الأحاد والمثاني (3/ 160).

قال أبو جعفر: «ليس هذا جدّ بهز / بن حكيم⁽¹⁾ هذا رجل [ثان]؛ يعني معاوية [أ/81] ابن حكيم»⁽²⁾.

قال أبو جعفر: «هكذا قال، وقد يجوز أن يكون مكان الدابة؛ الدار⁽³⁾، ذكره أبو عمر في (التمهيد) فقال فيه: حكيم بن معاوية بدل قوله في رواية الطحاوي محمد ابن معاوية»⁽⁴⁾.

أبو جعفر الطحاوي: «حدثنا علي بن معبد⁽⁵⁾ نا يزيد بن هارون⁽⁶⁾ أنا همام بن يحيى⁽⁷⁾ عن قتادة عن أبي حسان⁽⁸⁾ قال: دخل رجلان من بني عامل على عائشة فأخبرها أن أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الطيرة في المرأة، والدار، والفرس، فغضبت وصارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض، فقالت: والذي نزل الفرقان على محمد ﷺ، ما قالها رسول الله ﷺ، إنما قال: الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك»⁽⁹⁾.

(1) بهز بن حكيم بن معاوية القشري البصري، سمع أباه، وروى عنه الثوري، ثقة، توفي قبل 150 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2/142). الجرح والتعديل (2/430). سير أعلام النبلاء (6/253).

(2) سبقت ترجمته في (ص: 722).

(3) وكذلك جاءت الرواية عند جميع من خرجته. انظر شرح مشكل الآثار (2/254).

(4) انظر التمهيد (9/279-280).

(5) علي بن معبد بن نوح، نزيل مصر توفي 259 هـ. روى عنه أبو جعفر الطحاوي. انظر الجرح والتعديل (2/202). تاريخ بغداد (12/109). ميزان الاعتدال (3/157).

(6) يزيد بن هارون بن زاذان بن ثابت السلمي، مولا هم، أبو خالد الواسطي، ثقة، مات سنة 206 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/295). تاريخ بغداد (12/109). طبقات الحنابلة (1/422). تهذيب التهذيب (11/366).

(7) همام بن يحيى بن دينار، أبو بكر البصري، الإمام الحافظ الصدوق الحجة، توفي سنة 163 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/201). طبقات الحفاظ (ص 86-87). سير أعلام النبلاء (7/296).

(8) أبو حسان أو الأعرج أو الأجرد؛ واسمه مسلم بن عبد الله، شيخ قتادة، مات سنة 103 هـ، صدوق رمي برأي الخوارج. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/530). المقتنى في سرد الكنى (1/172). ميزان الاعتدال (8/214).

(9) شرح معاني الآثار (4/314)، وشرح مشكل الآثار (2/255)، ورواه أحمد (6/240، 6/150)، والحاكم في المستدرک (2/479)، والهيثمي في مجمع الزوائد (5/104)، ورجاله رجال الصحيح.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ربما عد هذا بعض الناس من قبيل الناسخ والمنسوخ كما عد حديث العدوى؛ فإنه ذكر عن أبي سلمة حين حدث أبو هريرة بحديث: «لا يوردن ممرض على مصح»⁽¹⁾ فقليل لأبي سلمة:

قد كنت تحدث عن رسول الله ﷺ: «لا عدوى»⁽²⁾، فأبى أبو هريرة أن يحدث [به] أو يجيب السائل عنه.

قال أبو سلمة: «ولقد كان أبو هريرة يحدثنا به، فلا ندرى أنسي أبو هريرة، أم نسخ أحد القولين الآخر؟»

ذكر ذلك عن أبي سلمة مسلم في كتاب الطب من (صحيحه)، ونقله الطحاوي أيضا⁽³⁾.

ونقل الفقيه أبو عبد الله المازري المهدوي⁽⁴⁾ النسخ فيه عن بعض أصحابنا فقال: «إن قول النبي ﷺ: «لا عدوى»، ناسخ لقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «لا يوردن ممرض على مصح»، على أنه قد قال بعض العلماء في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا عدوى»؛ أنه نهي منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يقال ذلك أو يعتقد، فهو على هذا من الأحكام، فيحتمل أن يخرج ذلك الخلاف في قوله: «لا شؤم»، فعلى هذا يصح دخول النسخ فيه، وأن يكون ناسخا لقوله: «الشؤم في ثلاثة»⁽⁵⁾.

وقد نص على النسخ فيه الفقيه المحدث الحافظ أبو عمر بن عبد البر قال: «وقد

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (5/2177)، وأبو داود في سننه (4/17)، ومعر في الجامع (10/404)، والعجلوني في كشف الخفا (2/513)، وانظر العلل ومعرفة الرجال (3/200).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (7/175)، ومسلم في الصحيح (7/33)، والبيهقي في سننه (7/217)، وابن عبد البر في التمهيد (24/189-190).

(3) شرح معاني الآثار (4/303، 310)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطب (4/1743).

(4) محمد بن علي بن عمر بن محمد المازري المهدوي، أبو عبد الله التميمي، فقيه مالكي، وصل درجة الاجتهاد في المذهب، له عدة مصنفات، توفي سنة 536 هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (20/104).

(5) المعلم بفوائد مسلم (3/103).

يحتمل أن يكون قول رسول الله ﷺ: «الشؤم في ثلاثة: في الدار، والمرأة، والفرس»⁽¹⁾، كان في أول الإسلام خبراً عما كانت تعتقده العرب في جاهليتها، ثم نسخ ذلك وأبطله القرآن والسنن، ولو كان من الأحكام لكان فيه من شرط النسخ التعارض عند من رآه، وأما التاريخ المتفق على أنه شرط، فلا علم لنا به، ولو ساعدنا من [أثبتته] بتأخر إسلام الراوي وتقدمه؛ لأن أبا هريرة وإن تأخر إسلامه فقد روى ما رواه ابن عمر⁽²⁾.

ويذكر بعض أهل السير أنه أسلم قبل أبيه؛ والصحيح أنه بايع قبل أبيه، وقد روى [81/ب] سهل بن سعد وهو من أصاغر الصحابة من الأنصار قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ»، وكذلك ما رواه جابر من قوله: «لا شؤم»، وإن كان من أصاغر الصحابة من الأنصار؛ فهو أسن من سهل بن سعد، وهذا الذي روياه أولى بالحقيقة وأشبه بقواعد الشريعة، فكان الأول ما كان عليه أهل الجاهلية، ثم تمهد وتقرر الشرع بأنه لا شؤم، ويعضد ذلك بتأخر إسلام من رواه، ولكم كما قال: [الطويل]

إِذَا سَلَكَتِ لِلْغُورِ⁽³⁾ مِنْ رَمَلٍ عَالِجٍ⁽⁴⁾ فَقُولَا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَالِكَ⁽⁵⁾

قال المؤلف عفا الله عنه:

أصل التطير⁽⁶⁾ واشتقاقه عند أهل العلم باللغة والسير والأخبار، من زجر

(1) أخرجه مالك في الموطأ (2/566/2787)، والبخاري في شرح السنة (ص2244)، والبخاري في الصحيح (7/10/5093)، وفي الأدب المفرد (ص916)، ومسلم في صحيحه (7/33)، وأبو داود في سننه، والطحاوي في مشكل الآثار (2/250/777)، وشرح معاني الآثار (3/313)، والنسائي في سننه (6/220)، وابن عبد البر في التمهيد (9/278).

(2) أسلم مع أبيه ولم يبلغ الحلم وقد قيل إن إسلامه كان قبل أبيه ولا يصح، كان عبد الله بن عمر يذكر ذلك وأصح من ذلك قولهم إن هجرته كانت قبل هجرة أبيه.

(3) وفي رواية إذا سلكت حوران، الغور: المطمئن من الأرض. انظر مختار الصحاح (1/202).

(4) اسم مكان فيه رمل كثير.

(5) الديوان (ص295) بشرح البرقوق، القائل حسان بن ثابت. انظر البيت في سيرة ابن هشام (3/318)، (4/167)، وانظر الأغاني (17/322).

(6) انظر غريب الحديث للخطابي (2/169). النهاية في غريب الحديث (3/152). لسان العرب (4/512).

الطير⁽¹⁾ ومروره سانحا⁽²⁾ وبارحا⁽³⁾، منه اشتقوا التطير، ثم استعملوا ذلك في كل شيء من الحيوان وغير الحيوان، فتطيروا من الأعور⁽⁴⁾، والأعضب⁽⁵⁾، والأبتر⁽⁶⁾، وكذلك إذا رأوا الغراب أو غيره من الطير يتفلى أو يتتف، ولتصديق العرب بالطيرة عقدوا الرثائم⁽⁷⁾، واستعملوا القداح بالآمر والناهي والمريض، وهي غير قداح الأيسار، وكانوا يشتقون الأسماء الكريمة مما يكرهون، وربما قلبوا ذلك إلى الفأل الحسن فرارا من الطيرة، ولذلك سموا اللديغ سليما، والقفر مفازة، وكَنُوا الحبشي أبا البيضاء، والأعور أبا بصير⁽⁸⁾.

فمن تطير جعل الغراب من الاغتراب أو من الغربة، وغصن ألبان من البينونة، وربما تطيروا كذلك بالغرب الذي من شجر البادية، ومما يتخذ منه القسي والقداح كما قال:

وَمِمَّا هَاجَنِي فَازْدَدْتُ شَوْقًا بُكَاءَ حَمَاتَيْنِ تَجَاوَبَانِ
تَجَاوَبَتَا بِلُحْنٍ أَعْجَمِيٍّ عَلَى عُودَيْنِ مِنْ غَرْبٍ وَبَانِ

- (1) زجر الطير: التيمن بسنوحها والتشاؤم ببروحها، وزجر الطير زجرا وازدجر تفاعل به وتطير، انظر الصحاح (2/628). اللسان (4/319).
- (2) السانح: هو ما والاك ميامنه؛ بأن يمر عن يسارك إلى يمينك، والبارح بالعكس، فكانوا يتيمنون بالسانح، ويتشاءمون بالبارح. انظر النهاية في غريب الحديث (1/114). اللسان (سنح) (2/411) الصحاح سنح (1/376).
- (3) البارح: ضد السانح ما مر من الطير والوحش بيمينك إلى يسارك لأنه لا يمكنك أن ترميه، انظر الصحاح (1/356)، لسان العرب (2/411).
- (4) الأعور الغراب على التشاؤم لأن الأعور عندهم مشؤوم، وإنما سمي الغراب أعور لحدة بصره كما يقال للأعمى أبا بصير، انظر اللسان (4/614).
- (5) هو المشقوق الأذن. انظر الغريب لابن سلام (2/207).
- (6) هو المقطوع الذنب، وهو أيضا الذي لا عقب له. راجع مختار الصحاح (1/16).
- (7) الرثائم: جمع رتيمة؛ وهي الخيط الذي يشد في الأصبع ليستذكر به عند الحاجة. انظر النهاية في غريب الحديث (2/194). والمعنى المقصود هنا أن الرتيمة هي أن يعقد الرجل إذا أراد سفرا الشجرتين أو غصنين. ويقول إلى رجوع وهما على حالهما إن زوجته لم تخنه وفيه له وإلا فلا.
- (8) التمهيد (9/283).

فَكَانَ الْبَانُ أَنْ بَأَنْتَ سُلَيْمَى وَفِي الْغَرْبِ⁽¹⁾ اغْتِرَابٌ غَيْرُ دَانٍ⁽²⁾

وربما تطيروا بالحمام، فجعلوه من الحمام وهو الموت، أو من الحمى رائد الموت،
كما قال حبيب⁽³⁾:
[الكامل]

هُنَّ الْحَمَامُ فَإِنْ كَسَرْتَ عِيَّافَةً⁽⁴⁾ مِنْ حَائِثٍ فَلِئِنَّ حَمَامٌ⁽⁵⁾

وربما تطيروا بالظبي الأعضب المكسور القرن، ويتطيرون بالصرده وهو الواقى،
كما أن الحاتم الغراب؛ لأنه عندهم يَحْتِمُ بالفراق، كما قال: [الطويل]

غُرَابٌ وَظَبْيٌ أَعْضَبُ الْقَرْنِ نَادِيَا بِضُرْمٍ وَصِرْدَانٍ⁽⁶⁾ الْعَشِيِّ تَصِيحُ / [82/أ]
[لَعْمَرِي لَيْنٌ شَطَطٌ بَعْتَمَةٍ دَارَهَا]⁽⁷⁾ لَقَدْ كِدْتُ مِنْ وَشَكِ الْفِرَاقِ أَلِيحٌ⁽⁸⁾

(1) الغرب: اسم شجر. انظر لسان العرب (1/ 644).

(2) هذا البيت نسبة الجاحظ في الحيوان (3/ 444) لسوار بن المضرب أحد بني ربيعة بن زيد، وفي الكامل للمبرد (1/ 100). نسبت الأبيات إلى جحدر العكلي قال وكان لصا والعكلي نسبة إلى جده عكل بالضم. وانظر الأغاني (1/ 241).

(3) حبيب ابن أوس بن الحارث الطائي أبو تمام، الشاعر الأديب أحد أمراء البيان في شعره قوة وجزالة. صنف فحول الشعراء ديوان الحماسة ومختار أشعار القبائل. انظر الأغاني (16/ 302)، وفيات الأعيان (2/ 72)، الشذرات (2/ 11).

ونسب البيت كذلك للمعلوط وهو أبو قبيلة من العرب فيهم غباوة، وفي عيون الأخبار (1/ 149).
(4) العيافة: الزجر للطير تشاؤما بها.

(5) انظر البيت لأبي تمام في خزانة الأدب (1/ 87).

(6) صردان: جمع صراد، وهي الطيور. انظر لسان العرب (3/ 250).

(7) ما بين المعوقتين من الأمالي للقيلي (2/ 159)، ونسب القالي البيتين لعبيد الله بن عبد الله بن مسعود ابن عتبة وهو أحد الفقهاء السبعة حليف بني زهرة، كان ضريرا، وشطت أي بعدت ووشك الفراق: دنوه وسرعته، وأليح أجزع.

(8) هذان البيتان ضمن أبيات لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهنلي. انظرها في أمالي القالي (2/ 159-160)، وسمط اللالكى (ص 202)، والأغاني (8/ 93)، في أخبار عبيد الله، والخطيب البغدادي في تاريخه (8/ 470)، ومصارع العشاق (ص 206)، وانظر ترجمته أيضا في نكت الهميان (ص 197-198)، وصفة الصفوة (2/ 57)، والحلية (2/ 188).

وربما تفاءلوا بالجل فجعلوه من الوصل، وبالعقاب من العقبي، وبالهدهد من الهدى، وبغصن ألبان من بيان الطريق، وبالحمام من قرب اللقاء، كما قال:

وَقَالُوا حَمَامَاتٌ فَحُمٌ لِّقَاؤِهَا وَعَادَلْنَا رِيحَ الْوِصَالِ يَفْوُحُ⁽¹⁾

ومثل هذا كثير عنهم إذا غلب عليهم الإشفاق تطيروا وتشاءموا، وإذا غلب عليهم الرجاء والفرح تفاءلوا، وذلك مستعمل فيما يرون من الأشخاص، ويسمعون من الكلام، فقال لهم رسول الله ﷺ: «لا طيرة ولا شؤم»، يعرفهم أن ذلك إنما هو شيء إن وقع منه شيء فمن طريق الاتفاق؛ ليرفع عن المتوقع ما يتوقعه، ويعلم أنه لا يناله من ذلك إلا ما كتب له أو عليه⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقال المحققون من علمائنا⁽³⁾ قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لا طيرة، ولا عدوى»، في (صحيح) مسلم والبخاري وغيرهما.

وقوله في حديث الطحاوي: «لا شؤم»، هو على وجه الخبر كما تقتضيه حقيقة اللفظ لنفي الطيرة والعدوى والشؤم، وأن جميع ذلك غير موجود، ولا ممكن.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

فلا يصح على قولهم دخول النسخ في شيء من ذلك، كما لا يصح دخول النسخ في الأخبار، كما مهدنا في مقدمات الكتاب.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

اختلف محققو علمائنا رحمته الله ممن لم ير للنسخ في ذلك مدخلا في معنى الحديث، فأخذ في معنى هذا إمام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس على ظاهره،

(1) انظر البيت في مجمع الأمثال (ص 384)، هذا صدر بيت، وأما عجزه، والبيت للشاعر أبو حية النميري، انظر زهر الآداب (2/167).

(2) التمهيد (9/283).

(3) البيان والتحصيل (17/25 - 18/261). وانظر المعلم بفوائد مسلم (3/114 - 7/187)، والتمهيد (9/274).

ولم يتأوله فقال: «رب دار سكنها قوم فهلكوا، وآخرون بعدهم فهلكوا»، وأشار إلى حمل الحديث على ظاهره، ذكر ذلك في جامع (العتبية)⁽¹⁾.

قال العالم أبو عبد الله المارزي المهدوي: «ومحمل هذا من قوله، على أن قدر الله سبحانه ربما اتفق بما يكون عند سكنى الدار، فيصير ذلك كالسبب فيسامح في إضافة الشؤم إليه مجازا واتساعا»⁽²⁾.

وقال غيره: «إنما نهى عن الطيرة أن يعتقد أن لها تأثيرا ويصمم على العمل بها كعمل أهل الجاهلية».

وقال: «إن نفيه لها نفي لحكمها، لا نفي لوجودها؛ إذ كانت الجاهلية تعتقدها وتدين بها ويجدون تأثيرها بزعمهم بما يقع في أوهامهم ويصادف قدر الله تعالى».

وقال آخرون منهم أبو جعفر الطحاوي في قوله عليه [الصلاة] والسلام: «الشؤم في ثلاثة»: «ليس على جهة / التحقيق أن الشؤم فيها، ولكنه على جهة إن كان، ففي هذه [82/ب] الثلاثة كما جاء في حديث سهل بن سعد وجابر وابن عمر في الطريق الأخرى»⁽³⁾.

وقال غيره من هذه الطائفة: «قد جاء في بعض طرق هذا الحديث في (صحيح) مسلم وغيره: «إن يكن من الشؤم شيء حقا، فهذه الثلاث أحق به»؛ بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها»⁽⁴⁾.

وقد وقع في بعض الحديث أنه قيل له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دار سكنها والعدد كثير، والمال وافر، فقل العدد، وذهب المال، فقال عَلَيْهِ السَّلَام: دعوها ذميمة»⁽⁵⁾.

(1) البيان والتحصيل (17 / 275)، والعتبية منسوبة إلى مصنفها فقيه الأندلس محمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبي القرطبي، المتوفى سنة 253 هـ، وهو عبارة عن مسائل في مذهب الإمام مالك. انظر كشف الظنون (2 / 1124).

(2) المعلم بفوائد مسلم (3 / 104).

(3) شرح مشكل الآثار (2 / 250-251).

(4) المعلم بفوائد مسلم (3 / 104).

(5) أخرجه مالك في الموطأ (2 / 567 / 2788)، والبخاري في الأدب المفرد (ص 918)، وابن عبد البر في التمهيد (24 / 68)، مرفوعا من طريق بشر بن عمر الزهراني عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس عن النبي ﷺ.

قال الطحاوي: «وقد روي عن عائشة رضي الله عنها إنكارها لذلك، وإخبارها أن رسول الله ﷺ إنما كان ذلك إخباراً منه عن أهل الجاهلية أنهم كانوا يقولونه، غير أنها ذكرته عنه بلفظ الطيرة لا بالشؤم، والمعنى فيهما واحد»⁽¹⁾.

قال الطحاوي: «وإذا كان ذلك كذلك كان ما روي عنها مما حفظته عن رسول الله ﷺ من إضافته ذلك الكلام إلى أهل الجاهلية، أولى مما روي عن غيرها فيه عنه صلى الله عليه وسلم لحفظها في ذلك ما قصر غيرها عن حفظه، فكانت روايتها أولى من غيرها، لا سيما وقد روي عن رسول الله ﷺ نفي الطيرة والشؤم»⁽¹⁾.

«ففي ذلك ما دل على انتفاء ذلك القول المضاف إلى رسول الله ﷺ في إثباته الشؤم في الأشياء الثلاثة، وكذلك ما في حديث حكيم بن معاوية⁽²⁾، وقد خرجناه عن الطحاوي وعن أبي عمر بن عبد البر⁽³⁾.

قال العالم أبو عبد الله المازري: «وقد اعترض بعض أهل العلم بأن قال: ما وجه نهيه صلى الله عليه وسلم عن الفرار من الطاعون، وإباحته عليه السلام للفرار من هذه الدار، فما الفرق؟

فقال بعض أهل العلم مجيباً عن ذلك: الجامع لهذه الفصول كلها ثلاثة أقسام:

«أحدها: ما لم يقع التأذي به، ولا اطردت عاداتهم فيه خاصة، ولا عامة نادرة ولا متكررة، فهذا لا يصغى إليه، والشرع أنكر الالتفات إليه وهو الطيرة؛ لأن لقاء الغراب في بعض الأسفار ليس فيه إعلام ولا إشعار بما يكره أو يختار، لا على جهة الندور ولا على جهة التكرار، فلهذا قال صلى الله عليه وسلم: «لا طيرة».

«والقسم الثاني: مما يقع به الضرر، ولكنه يعم ولا يخص، ويندر ولا يتكرر كالوباء، فإن هذا لا يقدم عليه احتياطاً، ولا يفر منه لعدم أن يكون وصل الضرر إلى الفار على الندور والتكرار.

(1) شرح مشكل الآثار (2/ 252).

(2) حكيم بن معاوية النمري، من بني عمير بن عامر بن صعصعة، قال البخاري: «في صحبته نظر». راجع الاستيعاب (1/ 364). الإصابة (2/ 215).

(3) التمهيد (9/ 278)، وشرح مشكل الآثار (2/ 254)، وشرح معاني الآثار (4/ 314).

« القسم الثالث: سبب يخص ولا يعم ويلحق منه الضرر كالديار، فإن ضررها مختص بساكنها / ، وقد ذهب فيها أهله وماله على حسب ما ذكر الشاكي للنبي ﷺ، [83/أ] فهذا يباح له الفرار.

فهذا التقسيم الذي قسمه بعض العلماء، يشير إلى الفروق بين هذه المعاني التي وقع السؤال عنها⁽¹⁾.

قال الخطابي⁽²⁾: «معنى هذا الحديث إبطال مذهبهم في السوانح والبوارح، إلا أنه قال: إن كانت لأحدكم دار يسكنها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس لا يعجبه ارتباطه ليفارقه، بأن ينتقل من الدار، ويبيع الفرس، ويفارق المرأة، وكان مجرى هذا الكلام على استثناء الشيء من غير جنسه، وتسهيل الخروج من كلام إلى غيره»⁽³⁾.

قال الحافظ أبو عمر: «وذكر قوله: «الشؤم في ثلاثة»، قال: قال عليه الصلاة والسلام: «لا طيرة»، نفى للتطائير والتشاؤم عن الشيء من الأشياء، وهذا القول أشبه بشريعته من حديث: «الشؤم في ثلاثة»، ثم قال: قيل قد روى زهير بن معاوية⁽⁴⁾ عن عتبة بن حميد⁽⁵⁾ قال: نا عبید الله بن أبي بكرة⁽⁶⁾ عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طيرة؛ والطيرة على من تطير، وإن تكن في شيء ففي المرأة، والدار، والفرس»⁽⁷⁾، قال: وهذا يوجب⁽⁸⁾.

(1) المعلم (105/3).

(2) حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، أبو سليمان البستي، الإمام العلامة الحافظ، اللغوي، صاحب التصانيف، توفي سنة 388 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (3/1018). سير أعلام النبلاء (23/17). البداية والنهاية (11/236-237).

(3) معالم السنن (4/237).

(4) زهير بن معاوية بن حديج بن الرحيل، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، توفي سنة 173 هـ. انظر ترجمته في طبقات الحفاظ (ص 98-99). العبر (1/263).

(5) عتبة بن حميد الضبي، أبو معاوية أو أبو معاذ البصري، صدوق، له أوهام، من السادسة. انظر ترجمته في التقریب (1/380). التاريخ الكبير (6/526). لسان الميزان (7/300). تهذيب الكمال (19/305). الكاشف (1/696).

(6) عبید الله بن أبي بكرة الثقفي الأمير، من أبناء الصحابة، مات سنة 79 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/190).

(7) أخرجه ابن حبان في الصحيح (13/491-492)، وانظر فتح الباري (6/63).

(8) التمهيد (9/284)، وفيه زيادة أن تكون الطيرة في الدار، والمرأة، والفرس، والطيرة لمن تطير.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هكذا قال وليس هذا اللفظ بموجب، وغايته أن يكون مجوزاً، والأمر من أجله ممكننا، قيل له: لو كان كما ظننت لكان هذا الحديث ينفي بعضه بعضاً؛ لأن قوله: «لا طيرة»؛ نفي لها.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وبخاصة على القول بالعموم، وقوله: «والطيرة على من تطير»، إيجاب لها، وهذا على النبي ﷺ محال أن يظن به هذا في النفي والإثبات لشيء واحد، لما وجب له من الصدق، ولما حق خبره من الحق، وإنما المعنى في قوله: «الشؤم في ثلاثة»، كقول ابن مسعود: «إن كان الشؤم في شيء، فهو فيما بين اللحيين؛ يعني اللسان، وما شيء أحق بطول سجن من لسان»⁽¹⁾.

قال: وأما قوله: «والطيرة على من تطير»، فإنما معناه إن شاء الله أن إثم الطيرة ووبال وزرها على من تطير بعد علمه بنهي رسول الله ﷺ عن الطيرة؛ وقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «إنها شرك، وما منا إلا تطير، ولكن الله يذهب بالتوكل»⁽²⁾، فمعناه - والله أعلم - أن من تطير فقد أثم، وإثمه على نفسه في تطيره بترك التوكل وصريح الإيمان؛ لأنه يكون ما تطير به على نفسه واقعا به في الحقيقة، لأنه لا طيرة بحقيقة، ولا شيء إلا ما شاء الله، قال سبحانه: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْتَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾، وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾⁽⁴⁾، [83/ب]

(1) الجامع لمعمر (10/412)، والتمهيد (9/283).

(2) شرح مشكل الآثار (1/357)، وأبو داود في سننه (3/230)، كتاب الطب، باب ما جاء في الطيرة، والترمذي في سننه (4/138)، كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه (2/1170/3538)، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل، ويكره الطيرة.

(3) التوبة: 51.

(4) الحديد: 22.

فما خط في اللوح المحفوظ، لم يكن من كونه بد، وليست البقاع، ولا الأنفس بصانعة شيئاً⁽¹⁾.

وقد قيل: شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، وشؤم الفرس أن لا يغزى عليه، وشؤم المرأة أن لا تلد.

وقيل: يكون الشؤم هاهنا على غير المفهوم منه من معنى التطير، لكن بمعنى قلة المرافقة وسوء الطباع، كما جاء في الحديث الآخر: «سعادة لابن آدم في ثلاثة؛ وشقوة لابن آدم في ثلاثة، فمن سعادته المرأة الصالحة، والمسكن الواسع، والمركب الصالح، ومن شقوته المسكن السوء، والمركب السوء، والمرأة السوء»⁽²⁾.

قال أبو محمد بن قتيبة⁽³⁾: «عارض بعض الملحة في هذا الحديث فقال: إن هذا الحديث مخصوص بحديث الشؤم؛ كأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ قال لا طيرة إلا في هذه الثلاثة، والطيرة على من تطير، كان أهل الجاهلية يقولون ذلك، فنهاهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الطيرة فلم ينتهوا، فبقيت في هذه الثلاثة الأشياء».

قال المؤلف رحمته الله:

لعله يعني بقوله: «فبقيت في هذه الثلاثة الأشياء»، أي في تطيرهم بها، أي لم ينتهوا عن التطير بهذه الثلاثة الأشياء كما انتهوا عن التطير بغيرها، لا أن الطيرة بحقيقتها بقيت في هذه الثلاثة، والله أعلم.

قال: وقد روى أبو هريرة عنه: «الطيرة على من تطير، وإن تكن في شيء ففي المرأة، والدار، والفرس»، وهذا يعضد قول من قال إنه على الاستثناء، وقد جاء في حديث آخر: «لا شؤم».

(1) التمهيد (9/ 284-285).

(2) إتحاف السادة المتقين (6/ 310)، والمستدرک للحاکم (2/ 157)، ومسند الطيالسي (ص 29)، وموضح أوهام الجمع والتفريق (2/ 413).

(3) عبد الله بن مسلم، أبو محمد الدينوري، العلامة الكبير، والمصنف الشهير، مات سنة 276هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (10/ 170-171).

وقيل: إن معناه أن هذه الأشياء مما يطول التعذب بها وكراهة أمرها، وذلك لملازمتها بالسكنى والصحبة، وإن دفع الإنسان ذلك عن اعتقاده، وكلامه عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ بمعنى الأمر بفراق ذلك، وزوال التعذيب به؛ كما قال: «اتركوها ذميمة»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

تهذيب هذه الأحاديث أن حديث ابن عمر ومن وافقه في روايته للشؤم في ثلاثة، مقطوف غير مستوفي السماع من النبي ﷺ؛ كأنه دخل عليه وانتهى إليه وأصغى إليه، وهو يذكر ذلك بعد حكايته عن أهل الجاهلية، فنقل ما سمع واستوفي السماع غيره، وهم الجهم الغفير ممن لا يقصر عنه في الحفظ والإتقان، كجابر وسهل بن سعد وأبي هريرة، فزادوا زيادة عدول مقبولة⁽²⁾، وهي قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إن كان في شيء الشؤم ففي المرأة»، فكيف وقد صح ذلك عنه؟! فلعل التقصير فيه من قبل من دونه، فقد خرج عنه مسلم في (صحيحه) وغيره: «إن يكن من الشؤم / شيء حق ففي المرأة، والفرس، والدار»، فتجتمع هذه الأحاديث كلها على الإخبار بالشك، لا على الإخبار بالإثبات، ولا على التحدث باليقين، ومجاز ذلك الأخبار.

ومعنى ذلك الإلقاء أن الشؤم لو كان شيء منه حقا، لكانت هذه الأشياء الثلاثة أولى به من غيرها؛ إذ من أغلب عادات الناس أن يظهر عليهم عند اتخاذها سعة أو ضيق، صحة أو مرض، حياة أو موت، إقبال أو إدبار، جاه أو خول؛ كقول السائل في الدار: «سكنها والعدد كثير»، والفرس يغزو عليه فيصاب عليه بقتل أو أسر أو هزيمة، وفي امرأة يقتل بعد السعة، أو يمرض بعد الصحة أو يموت، وكل ذلك بقدر الله ومحكم قضائه، ليس شيء من ذلك خلقا ولا فعلا لامرأة، وهي أقرب الثلاثة لمكان الحياة والعلم والقدرة والإرادة، ولا بالفرس وهو حيوان فكيف بالجماد وهي الدار!.

(1) التمهيد (9/ 290).

(2) راجع موقف العلماء من زيادة الثقة في الحديث، في مقدمة ابن صلاح (ص 185-186)، في النوع 16 من أنواع علوم الحديث.

وشهدت عائشة رضي الله عنها بأن صدر حديثه صلى الله عليه وسلم بذلك إنما كان عن أهل الجاهلية، وبدء مساقية الخبر إنما كان عنها، وطارقت شقتين لما أخبرت عن أبي هريرة أنه حدث عن رسول الله ﷺ بأن الشؤم في ثلاثة، فقالت: إنما قال النبي ﷺ: «إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون»، وغلظت القسم أن رسول الله ﷺ ما قاله إلا عن أهل الجاهلية، وقالت لنسوة - كن يكرهن الابتداء بأزواجهن في شوال -: «ما تزوجني رسول الله ﷺ إلا في شوال، وما دخل بي إلا في شوال، فمن كان أحظى مني عنده»⁽¹⁾، فكانت تستحب أن يدخل النساء على أزواجهن في شوال.

والذي كتبناه عن الطحاوي - وإن كان فيه إسماعيل بن عياش فحديثه عن الشاميين صحيح، كذا قال يحيى بن معين⁽²⁾ والمحدث عنه شامي -: وقد صح عن النبي ﷺ قوله: «لا شؤم»، من غير طريق، وأشهر منه في الصحة: «لا طيرة».

وفي (صحيح) مسلم قوله عليه السلام: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا صفر»، وفي بعضها: «ولا نوء»⁽³⁾، وفي بعضها: «ولا غولة، ولا هامة»⁽⁴⁾.

وفي (صحيح) مسلم أنه قيل له عليه السلام: «كنا نأتي الكهان، قال صلى الله عليه وسلم: «فلا تأتوهم»، قالوا: «كنا نتطير، قال: شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم؛ أي لا

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك (10/4)، والهيثمي في مجمع الزوائد (227/9)، وأبو يعلى في المسند (243/8)، وانظر تحفة الأحوذى (264/10)، وفتح الباري (61/6)، وشرح الزرقاني (488/4).

(2) يحيى بن معين بن عون غياث بن زياد، أبو زكرياء بن بسطام، توفي سنة 235 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (354/7). تاريخ بغداد (177/4 - 178).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (4/1742)، وأحمد في مسنده (3/312)؛ والمعنى النهي عن نسبة نزول الأمطار إلى كواكب معينة كما كان يفعل أهل الجاهلية، وفي الحديث: «...مطرنا بنوء كذا». انظر النهاية في غريب الحديث (121/5). الغريب للخطابي (253/2).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه (4/1744)، وأبو داود في سننه، والطحاوي في شرح المعاني الآثار (4/308)، وأبو يعلى في مسنده (11/393)، وأحمد في المسند (2/397)؛ والغول جنس من الجن والشياطين؛ كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة تتراءى للناس فتضلهم عن الطريق. راجع النهاية في غريب الحديث (3/396)، والهامة من دواب الأرض المؤذية. راجع الغريب لابن سلام (3/130)؛ ولا صفر: كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها الصفر تصيب الإنسان إذا جاع وتؤذيه، وأنها تعدي، فأبطل الإسلام ذلك. راجع النهاية في غريب الحديث (3/35).

يصدنكم عما كنتم تريدون فعله»⁽¹⁾، ويكون محمل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث ابن عمر: «إنما الشؤم في ثلاثة»، بلفظ «إنما»، وهي من ألفاظ الحصر، أن أهل الجاهلية المنقول ذلك عنهم كما أخبرت عائشة إنما اتفقوا على الشؤم، وحققوا الطيرة في الثلاثة، لا في غيرها من السانح والبارح والقعيد⁽²⁾ / والناطح، إذ قد كان منهم من استند نظره، واستقامت عبره، فلم يعرج عليه، ولم يعبأ بشيء منه، وسنورد من أشعارهم المشهورة في ذلك وأخبارهم المتداولة ما تركز إليه النفس، وتقع به الطمأنينة والأنس، إن شاء الله.

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا تطيرتم فامضوا، وعلى الله فتوكلوا»⁽³⁾.

وقال عَلَيْهِ السَّلَام: «ثلاث لا ينجو منهم المؤمن: الطيرة، والحسد، وسوء الظن»⁽⁴⁾، ثم أخبر بدواء ذلك، وحض على علاجه، فقال: فينجيك من الطيرة أن تمضي، ومن الحسد أن لا تبغي، ومن سوء الظن أن لا تحقق»⁽⁵⁾.

وقال في الصحيح: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفا لا حساب عليهم، قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يكتون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون»⁽⁶⁾.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «الطيرة على من تطير»، يحتمل أن يكون معناه أن الله تعالى قد

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (4/1748)، والبيهقي في سننه (7/387)، وأحمد في المسند (3/433)،

والطبراني في المعجم الكبير (19/397)، وانظر فتح الباري (10/219)، والتمهيد (9/280).

(2) القعيد الذي يصاحبك في قعودك. انظر النهاية في غريب الحديث (4/86)، والسانح ما مر من الطير

والوحش بين يديك من جهة يسارك إلى يمينك؛ والعرب تيمن به؛ لأنه أمكن للرمي والصيد، والبارح ما

مر من يمينك إلى يسارك، والعرب تطير به؛ لأنه لا يمكنك أن ترميه حتى تنحرف. راجع النهاية (1/114).

(3) التمهيد (9/280).

(4) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (8/78)، وانظر الجامع لمعمر بن راشد (10/403)، والمعجم

الكبير (3/228)، وشعب الإيمان (2/63)، والآحاد والمثاني (4/17).

(5) سبق تخريجه، وانظر الجامع لمعمر (10/403)، وشعب الإيمان (2/63).

(6) أخرجه مسلم في الصحيح (1/198)، والبخاري في الصحيح (5/2375، 5/2399)، وأبو عوانة في

المسند (1/83، 1/123)، والبيهقي في الكبرى (9/341)، والطحاوي في شرح معاني الآثار

(4/320)، والطبراني في الأوسط (7/131)، وأحمد مسنده (2/351، 456).

سبق قضاؤه أن من تطير من شيء أوقع به ما تطير منه، وأنزل به ما خافه، أو يكون معناه أن عذابه بما تطير به وإشفاقه منه وخوفه بلاء ومحنة نزلت به فتلك بمنزلة ما لو نزل به ما تطير به، أو أشد منه؛ لأن ذلك ربما كان متراخيا، وهذا وشيك عاجل، فيكون من معنى قوله: «الرفق يمن، والحرق⁽¹⁾ شؤم⁽²⁾».

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «دعوها ذميمة»، من باب أثره الدين على الدنيا والسلامة على الخطر والغرر والتزحزح عن الشبه والإعتصام بالله، ثم بالإعراض عما يجري من الوسواس والهواجس التي يجد بها الشيطان إلى النزغ وإلقاء الزيف سيلا.

ومن ذلك القبيل: «لا يوردن ممرض على مصح⁽³⁾»، والمصح بمنزلة ساكن يعرض له ما يعرض من الهواجس في النفس والوسواس من الشيطان، فأمر هذا بأن لا تدعوه أثره محبة هذه الدار وحسنها أو إلفها إلى نزغ يلقيه الشيطان في عقده، وهاجس من النفس يعرضه لفساد دينه، فليدع داعي ذلك من سكنائها، وليعتصم بالله ولو بخلاف هوى النفس ومناها، وأمر هذا بأن لا يضار بأخيه في دينه بما يعرض له من وسواس الشيطان وهواجس النفس في تعنته، إلى ما يتبع ذلك من تلف ماله وسواف غنمه أو بقره أو جماله، لغفلته عن المضي على مقتضى توحيده واحتماله، وفي معناه إن تصورت رصف مبناه نهيه عن القدوم على الطاعون، وإنه مر بعسفان فأسرع المشي؛ وكان مسكن المجذومين.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فر من المجذوم كما تفر من الأسد/، ولا تكلمه إلا وبينك وبينه [85/أ]

(1) الخرق: الثقب في الحائط وغيره مثل فلس، خرق الرجل خرقا إذا دهش من حياء أو خوف وخرق خرقا إذا عمل شيئا فلم يرفق فيه فهو أخرق والأنثى خرقاء، والاسم الخرق بضم الخاء وسكون الراء.

(2) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (8/19)، والطبراني في الأوسط (4/242)، وانظر كتاب الزهد لهناد (2/654)؛ والخرق: الثقب النافذ. راجع لسان العرب (1/239).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح (4/1743)، والبخاري في الصحيح (5/2177)، وابن حبان في الصحيح (13/482)، والبيهقي في الكبرى (7/135، 7/216)، وأبو داود في سننه (4/17)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/303، 306، 310)، والطبراني في الأوسط (4/12)، وأحمد في مسنده (2/406).

قيد رمح»⁽¹⁾، وهذا واضح كفلق الصباح.

على أنه قد كان من أهل الجاهلية كما قلنا من استند نظره، واستقامت في المعقولات أو في بعضها عبره، وانتفع بنفوذ بصيرته، واستمر في سيرته وما يبتغيه من فضل الله وحده على مريرته⁽²⁾.

ذكر الأصمعي⁽³⁾ أن النابغة⁽⁴⁾ خرج مع زبان بن سيار⁽⁵⁾ يريدان الغزو فبينما هما في منهل يريدان الرحلة، إذ نظر النابغة الذبياني فإذا على ثوبه جرادة فقال: جرادة تجرد وذات ألوان، فتطير وقال: لا أذهب في هذا الوجه، ونهض زبان فلما رجع من تلك الغزوة سالما غانما أنشأ يقول:

أَطَارَ الطَّيْرَ إِذْ سِرْنَا زِيَادَ لَتُخْبِرَهُ وَمَا فِيهَا خَيْرُ
أَقَامَ كَأَنَّ لُقْمَانَ بْنَ عَادٍ⁽⁶⁾ أَشَارَ لَهُ بِحِكْمَتِهِ مُشِيرُ
تَعَلَّمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثَّبُورُ
بَلَى شَيْءٌ يُؤَافِقُ بَعْضَ شَيْءٍ أَحَايِنَاً وَبَاطِلُهُ كَثِيرُ⁽⁷⁾

(1) أخرجه أحمد في مسنده (2/ 443)، وانظر فتح الباري (10/ 160، 161، 162، 242، 252).

(2) يقال: استمرت مريرته على كذا؛ إذا استحكم أمره، وقويت شكيمته فيه، وألفه واعتاده. انظر لسان العرب (5/ 169).

(3) الأصمعي عبد الملك بن قريب عاصم بن عبد الملك بن علي، أبو سعيد البصري، اللغوي. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (3/ 170). العبر (1/ 370). سير أعلام النبلاء (10/ 175).

(4) أبو أمامة زياد بن معاوية، أحد بني ذبيان، ويكنى أبا أمامة، توفي 604م، كان من أحسن الشعراء. انظر ترجمته في الشعر والشعراء (1/ 108).

(5) زبان بن سيار بن عمرو بن جابر الفزاري، شاعر جاهلي غير قديم، من أهل المنافرات، مات سنة 10 قبل الهجرة. انظر ترجمته في سمط اللائ (3/ 26). طبقات الجمع (ص 94).

(6) لقمان بن عاد، معمر جاهلي قديم، من ملوك حمير في اليمن، وهو غير لقمان الحكيم المذكور في القرآن الكريم. انظر ترجمته في: المعارف (ص 55)، البدء والتاريخ (3/ 102)، البداية والنهاية (2/ 146).

(7) انظر هذه الأبيات لزبان بن سيار الفزاري مع القصة في كتاب الحيوان (5/ 555)، البيان والتبيين (3/ 304-305)، وانظر عيون الأخبار (1/ 146). العمدة (2/ 202). المستطرف للأبشيبي (1/ 54).

فهذا زبان بن سيار - وهو أحد دهاة العرب وساداتهم - قد بين أن الذي يقع منها إنما هو موافقة إن وقع، وأكثر ذلك باطل، فبينه بيانا حسنا، وعلل ما يوافق منه تعليلا يكاد أن يعتمد في هذه المسألة دليلا، وممن كان لا يرى التطير شيئا ويوصي بتركه الحارث بن حلزة⁽¹⁾، وذلك من صحيح قوله، المتفق عليه من قصيدته الجيمية:

[السريع]

يَأْيُهَا [الْمُزْمَعُ] ⁽²⁾ ثُمَّ انْشَى	لَا [يُنْكَ] ⁽³⁾ الْحَازِي وَلَا الشَّاحِجُ
وَلَا قَعِيدٌ أَغْضَبُ قَرْئُهُ	هَاجَ لَهُ مِنْ مَرْتَعِ هَائِجُ
بَيْنَا الْفَتَى يَسْعَى وَيُسْعَى لَهُ	تَاحَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ خَالِجُ
يَتْرُكُ مَا رَفَحَ مِنْ عَيْشِهِ	يَعِيْثُ فِيهِ هَمَجُ هَامِجُ
لَا تَكْسَعِ الشَّوْلُ بِأَغْبَارِهَا	إِنَّكَ لَا تَذْرِي مِنَ النَّاتِجِ

وكان المرقش السدوسي⁽⁴⁾ ممن لا يتطير، وهو القائل: [مجزوء الكامل]

وَلَقَدْ غَدَوْتُ وَكُنْتُ لَا	أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَاتِمُ
فَإِذَا الْأَشْيَاءُ كَالْأَيَا	مِنْ وَالْأَيَا مِنْ كَالْأَشْيَاءِ
[وَكُنْتُ لَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ]	عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ ⁽⁵⁾ / [85/ب]

(1) الحارث بن حلزة الشكري، من شعراء الجاهلية، وصاحب إحدى قصائد المعلقات. انظر ترجمته في الشعر والشعراء (1/ 150). وانظر الأبيات في البيان والتبيين للجاحظ (1/ 530).

(2) في الأصل كان [الموضع]، والصواب ما أثبتناه والله أعلم، والمزمع: نوع من السير. انظر الغريب للخطابي (1/ 329).

(3) في الأصل كان [يُنْكَ]، والصواب ما أثبتناه والله أعلم، والحازي هو المنجم أو العراف. انظر لسان العرب (9/ 239).

(4) عمرو أو عوف بن سعد بن مالك شاعر جاهلي قديم متيم شجاع ولد في اليمن ونشأ في العراق توفي 255 م. مترجم في: الأغاني (6/ 127). خزائن الأدب (3/ 515). الشعر والشعراء (1/ 212-213).

انظر المفصلية (ص 221).

(5) انظر الأبيات في الأغاني (11/ 12)، وفي ديوانه (ص 248)، وفي غريب الحديث للخطابي (1/ 371).

وأنشد:

[الطويل]

لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللَّهُ صَانِعُ⁽¹⁾

ومن ملح هذا الباب، ومما يترجح به تأويل بعض من تقدم من ذوي الألباب، وللخير أسباب ما حدثنا به الشيخ الفقيه الفاضل المحدث أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي الميانجي⁽²⁾ إذنا وكتابا، قال: نا أبو الحجاج يوسف بن محمد بن مقلد الدمشقي الشافعي⁽³⁾، بعضه بقراءتي عليه، وبعضه بقراءته علي، حدثنا الشيخ الحافظ أبو الفضل محمد بن ناصر⁽⁴⁾ عن أبي منصور محمد بن أحمد بن محمد الزاهد⁽⁵⁾ عن القاضي أبي بكر محمد بن عمر بن محمد بن الأخضر⁽⁶⁾ قراءة عليه في داره في رجب من سنة ثمان وعشرين وأربع مائة قال: قرأت على الشيخ الحافظ المحدث أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين⁽⁷⁾، فأقر به سنة خمس وسبعين وثلاث مائة، قال:

(1) انظر الأبيات للبيد (365 / 15).

(2) أبو حفص عمر بن عبد المجيد بن عمر بن الحسين القرشي، شيخ الحرم بمكة، من تأليفه (مالا يسع المحدث جهله)، توفي سنة 581 هـ. انظر ترجمته في شذرات الذهب (4 / 272). العقد الثمين (6 / 336). هدية العارفين (1 / 784).

(3) أبو الحجاج يوسف بن محمد بن مقلد بن عيسى بن إبراهيم التنوخي الجماهيري، المعروف بابن الدوانيقي، مؤرخ، من العلماء بالحديث، من فقهاء الشافعية، توفي 558 م. انظر ترجمته في: تاريخ دمشق لابن عساكر (74 / 255)، تاريخ الإسلام للذهبي (12 / 155)، الوافي بالوفيات (29 / 133).

(4) الإمام المحدث الحافظ، أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي البغدادي، سمع من عاصم بن الحسن وغيره، توفي سنة 550 هـ. انظر ترجمته في الأنساب (7 / 209). الكامل في التاريخ (11 / 202). وفيات الأعيان (4 / 293-294). سير أعلام النبلاء (20 / 265-271).

(5) أبو منصور محمد بن أحمد الخطاط، ثقة عابد، توفي 499 هـ. مترجم في طبقات الحنابلة (2 / 254). مناقب الإمام أحمد (ص 525). طبقات القراء (2 / 74).

(6) أبو بكر محمد بن عمر بن الأخضر الداودي، توفي 429 هـ، وثقه الخطيب وابن الجوزي. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (3 / 38). المتتظم (8 / 99).

(7) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي، محدث العراق، صاحب كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه، توفي سنة 385 هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (11 / 265). تذكرة الحفاظ (3 / 987). العبر (3 / 29). شذرات الذهب (3 / 117).

نا علي بن الفضل بن طاهر البلخي⁽¹⁾ نا محمد بن قدامة بن سيار⁽²⁾ نا صالح الترمذي⁽³⁾ نا أبو مقاتل حفص بن سليم⁽⁴⁾ عن أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد⁽⁵⁾، عن ابن بريدة⁽⁶⁾، عن أبيه⁽⁷⁾، قال: «تذكروا الشؤم عند رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: الشؤم في ثلاث: في الدار، والفرس، والمرأة، شؤم الدار تكون ضيقة ويكون لها جار سوء، وشؤم الفرس أن يكون جموحا يمنع ظهره، وشؤم المرأة أن تكون سيئة الخلق عاقرا»⁽⁸⁾.

ومن ملح هذا الباب أيضا ما ذكره الفقيه القاضي المحدث أبو الفضل أنه جاء في حديث جويرية⁽⁹⁾ عن مالك عن الزهري أن بعض أهل أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبره

(1) علي بن الفضل أحد الحفاظ الكبار الأئبات، توفي سنة 323 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (871/3). طبقات الحفاظ (ص 356-357).

(2) محمد بن قدامة بن سيار البلخي الزاهد، مقبول، من الثانية عشر. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (263/5).

(3) صالح بن عبد الله بن ذكوان الباهلي، أبو عبد الله الترمذي، ثقة، مات سنة 231 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (407/4). تاريخ بغداد (315/9). تهذيب الكمال (598/2). تقريب التهذيب (361/1).

(4) حفص بن سليم الفزاري، أبو مقاتل السرمقندي الخراساني، قال ابن حبان: «يأتي بالأشياء المنكرة»، توفي سنة 208 هـ. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (557/1).

(5) علقمة بن مرثد الحضرمي، أبو الحارث الكوفي، ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (406/6). تاريخ أسماء الثقات (ص 170). تهذيب الكمال (954/2).

(6) سليمان بن بريدة بن الحبيب الأسلمي، ثقة، مات سنة 105 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/4). الجرح والتعديل (102/4). تهذيب التهذيب (174/4).

(7) بريدة بن الحبيب بن عبد الله الأسلمي، أسلم قبل بدر، ولم يشهدها، صحابي جليل، توفي سنة 63 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (8/7). الاستيعاب (173/1). تهذيب الكمال (141/1). الإصابة (146/1).

(8) انظر مسند أبي حنيفة (153/1).

(9) جويرية بن أسماء بن عبيد الضبعي البصري، صدوق، مات سنة 173 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (531/2). تهذيب الكمال (209/1). الكاشف (190/1). تقريب التهذيب (136/1).

أن أم سلمة كانت [تزيد] - يعني والله أعلم - على الثلاث التي في أصل الحديث «والسيف»⁽¹⁾، فقف عليه، والله أعلم.

قال الفقيه الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدار: «دعوها ذميمة»، فذلك والله أعلم لما رآه منهم، وقد كان رسخ في قلوبهم مما كانوا عليه في جاهليتهم، وقد كان رسول الله ﷺ رؤوفاً بالمؤمنين يأخذ عفوهم شيئاً شيئاً، وهكذا كان نزول الفرائض والسنن حتى استحکم الإسلام وكمل والحمد لله، ثم بين رسول الله ﷺ بعد ذلك لأولئك الذين قال لهم: «اتركوها ذميمة»، ولسائر أمتة الحق»⁽²⁾، وانجلى غبش ظلام الشرك بطلوع شمس التوحيد من أفق النبوة الطالع السعيد، ذي النقايب⁽³⁾ الميمونة والرأي الرشيد محمد بن عبد الله، صاحب المقام المحمود، فقال: «لا شؤم، ولا طيرة، ولا عدوى»⁽⁴⁾.



(1) انظر هذه الزيادة في سنن ابن ماجه (1/ 642).

(2) التمهيد (9/ 290-291).

(3) يقال ميمون النقية؛ أي مبارك النفس، وقيل ميمون الأمر. انظر مختار الصحاح (1/ 281).

(4) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (5/ 101-102)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 140)، وأبو داود في سننه (4/ 19)، وابن أبي شيبة في مصنفه (5/ 310).

[الحديث الثاني]

✗ ذكر ما جاء من ذلك في أن لا يورد ممرض على مصح /، وفي الفرار من [86/أ] المجذوم كما تفر من الأسد، ولا تكلمه إلا وبينك وبينه قيد رمح.

مسلم عن ابن شهاب، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن حدثه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى»، ويحدث أن الرسول ﷺ قال: «لا يورد ممرض على مصح».

قال أبو سلمة: «كان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله ﷺ، ثم صمت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله: «لا عدوى»، وأقام على «لا يورد ممرض على مصح»، فقال له الحارث بن أبي ذباب⁽¹⁾ - وكان ابن عم أبي هريرة - : «قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديثا آخر قد سكت عنه، قد كنت تقول: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى»، فأبى أبو هريرة أن يعرف ذلك، وقال: «لا يورد ممرض على مصح»⁽²⁾، فما رآه الحارث حتى غضب أبو هريرة، فرطن⁽³⁾ بالحبشة، فقال للحارث: «أتدري ماذا قلت؟ قال: لا، قال أبو هريرة: إني قلت أبيت»⁽⁴⁾.

قال أبو سلمة: «ولعمري لقد كان أبو هريرة يحدثنا أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوى»، فلا أدري أنسي أبو هريرة، أم نسخ أحد القولين الآخر؟ وقال البخاري في آخره: «فما رأيته نسي حديثا غيره».

(1) الحارث بن أبي ذباب الدوسي، ابن عم أبي هريرة، صدوق يهم، من الخامسة، مات سنة 46هـ. انظر ترجمته في الكاشف (2/498).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (4/1742-1743)، والبخاري في الصحيح (5/2177)، وابن حبان في الصحيح (13/482)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/135، 216)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/303، 4/310)، والطبراني في المعجم الأوسط (4/12)، وأحمد في المسند (2/406)، وانظر فتح الباري (10/160)، والتمهيد (24/189).

(3) الرطانة بفتح الراء وكسرها والتراطن؛ كلام لا يفهمه الجمهور، وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة، والعرب تخص به غالبا كلام العجم. انظر النهاية في غريب الحديث (2/233).

(4) عون المعبود (10/291).

البخاري مثل حديث مسلم الذي ذكرناه في الناسخ بعد هذا، قال فيه: «وفر من المجذوم فرارك من الأسد»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

نقلنا عن بعض شيوخنا أن البخاري لم يصل سنده بهذه الزيادة⁽²⁾.

أبو أحمد الجرجاني⁽³⁾ الحافظ من حديث المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي⁽⁴⁾ عن أبي الزناد عن الأعرج⁽⁵⁾ عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد»⁽⁶⁾ إسناده حسن.

مسلم عن الشريد بن سويد⁽⁷⁾، قال: «كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ قال: «إنا قد بايعناك، فارجع»⁽⁸⁾.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (5/ 2177)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/ 135، 7/ 218)، وابن أبي شيبه في المنصف (5/ 142، 5/ 311)، وأحمد في المسند (2/ 443)، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص 102)، وفتح الباري (10/ 161-162).

(2) رواه البخاري عن عفان بن مسلم الصنف وهو من شيوخه، يخرج عنه بواسطة وقال ابن حجر في الفتح (10/ 158): هو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر، وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولاً، وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وابن قتيبة.

(3) هو الإمام الحافظ الناقد أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، صاحب كتاب الكامل في الضعفاء، مات سنة 365هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (16/ 155).

(4) المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الأسدي الحزامي، الفقيه المالكي المدني، ثقة، له غرائب. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 225). الكامل لابن عدي (6/ 2354). ترتيب المدارك (1/ 282). تهذيب الكمال (3/ 1362). الكاشف (3/ 169). تقريب التهذيب (2/ 269).

(5) عبد الرحمن بن هرم بن أبي سعد المدني الأعرج، ثقة، مات سنة 117هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5/ 209). الجرح والتعديل (5/ 29). طبقات النحويين (ص 26). تهذيب الكمال (2/ 823).

(6) أخرجه البيهقي في الكبرى (7/ 218)، وأخرجه البخاري في تاريخه الكبير (1/ 155)، وابن عدي في الكامل (1/ 2355)، والبيهقي في سننه الكبرى (7/ 218)، والخطيب البغدادي في تاريخه (2/ 306).

(7) الشريد بن سويد الثقفي، صحابي، شهد بيعة الرضوان، قيل كان اسمه مالكا. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/ 708). الإصابة (3/ 340). تكملة الإكمال (3/ 256).

(8) أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 1752)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 218)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص 408)، وابن حجر في فتح الباري (10/ 159).

أبو داود عن عكرمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة⁽¹⁾ عن أنس بن مالك، قال: «قال رجل: يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عددنا، وكثير فيها أموالنا، فتحولنا إلى دار أخرى قل فيها عددنا، وقلت فيها أموالنا، فقال رسول الله ﷺ: «ذروها ذميمة»⁽²⁾.

مالك عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسرغ⁽³⁾ لقيه أمراء الأجناد، أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام، قال ابن عباس: فقال عمر بن الخطاب: «ادع لي المهاجرين الأولين فدعاهم له فاستشارهم / وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم: قد خرجت [ب/86] لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعاهم فاستشارهم، فسلخوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان هاهنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعاهم فلم يختلف عليه منهم رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنأى عمر في الناس أني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة⁽⁴⁾: أفراراً من قدر الله؟ قال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله، أرايت إن كانت لك إبل فهبطت واديا له عدوتان إحداهما مخضبة والأخرى جذبة أرايت إن رعيت الخضبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله! فجاء عبد الرحمن

(1) إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري الفقيه، أحد الثقة، توفي سنة 134 هـ. انظر ترجمته في شذرات الذهب (1/189).

(2) أخرجه البيهقي في الكبرى (8/140)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (4/364)، وأبو داود في سننه (4/20)، وأورده ابن حجر في فتح الباري (6/62)، وانظر التمهيد (24/69).

(3) سرغ؛ بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده غين معجمة؛ مدينة بالشام افتتحها أبو عبيدة بن الجراح. انظر معجم ما استعجم (3/735).

(4) عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال القرشي الفهري، أبو عبيدة، اشتهر بكنيته، أحد الصحابة العشرة، مات بالطاعون سنة 18 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/2). تهذيب الكمال (2/645). الإصابة (2/252).

ابن عوف⁽¹⁾ - وكان غائبا في بعض حاجته - فقال: إن عندي من هذا علما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فرارا منه قال: فحمد الله عمر، ثم انصرف»⁽²⁾.

× الناسخ:

مسلم عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «لا عدوى، ولا صفر، ولا هامة»، قال أعرابي: يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجنيء البعير الأجر بفيدخلها فتجرب كلها؟ قال: فمن أعدى الأول، زاد في طريق أخرى: «لا عدوى، ولا طيرة»⁽³⁾.

وخرجه البخاري فقال في بعض طرقه: «فما بال إيلي تكون في الرمل كأنها الظباء»، وزاد فيه أيضا قوله: «ولا طيرة».

الترمذي عن مفضل بن فضالة⁽⁴⁾ عن حبيب بن الشهيد⁽⁵⁾ عن محمد بن المنكدر⁽⁶⁾ عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ أخذ بيد مجذوم فأدخله معه في القصعة، ثم

(1) عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو محمد المدني، أحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي سنة 32 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/ 844). طبقات ابن سعد (3/ 124). الخلاصة (ص 232).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (2/ 472-474/ 2611)، كتاب الجامع، باب الدعاء بالمدينة وأهلها، ومسلم في صحيحه، باب ما جاء في الطاعون (7/ 29)، والبخاري في صحيحه (6/ 2557/ 5729)، وابن أبي شيبة في المصنف (6/ 537)، وأحمد في مسنده (1/ 194)، ومسلم في الصحيح (4/ 1742)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 304)، والنسائي في الكبرى (4/ 362)، وابن عبد البر في التمهيد (8/ 363)، وابن حجر في فتح الباري (10/ 184).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 1742)، والبخاري في صحيحه (5/ 2177)، وابن حبان في الصحيح (13/ 484)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 216)، ومعمر في الجامع (10/ 404)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 309)، وأحمد في مسنده (2/ 267).

(4) مفضل بن فضالة بن عبيد، أبو معاوية القتيبي المصري، توفي سنة 181 هـ. انظر ترجمته في البداية والنهاية (10/ 179). العبر (1/ 282). سير أعلام النبلاء (8/ 171).

(5) حبيب بن الشهيد، أبو محمد البصري الإمام الحجة، مات سنة 145 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/ 164-165). سير أعلام النبلاء (7/ 56).

(6) محمد بن المنكدر بن عبد الله بن المهدي التيمي، أبو عبد الله، ثقة، مات سنة 131 هـ أو بعدها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 97). تهذيب التهذيب (9/ 473).

قال: «كل باسم الله، وتوكلا عليه»، قال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يونس بن محمد⁽¹⁾ عن الفضل، وروى هذا الحديث شعبة عن حبيب بن الشهيد عن ابن بريدة أن ابن عمر أخذ بيد مجذوم، وحديث شعبة أثبت عندي وأصح⁽²⁾».

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا الباب كالإبواب الأولى، وليس على النسخ فيه عند أولي الحقائق معول، بل كلها متظافر غير متنافر، بل مجموع جميعها، ومتأول على أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وهو من التابعين قد ذكر النسخ فجوزته، ولعل وجه امتناعه عني عليه أو أعوزته، وفيه من وجوه التأويل والجمع ما تقر به العين / ويلهج به [السمع]، وسنورد ما حضرنا منها [أ/87] إن شاء الله مستعينين بالله، وما توفيقنا إلا به.

قال القاضي أبو بكر بن الطيب رحمته الله فيما نقل عنه بعض الرواة: «زعم الجاحظ عن النظام أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فر من المجذوم كما تفر من الأسد»، معارض لقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «لا عدوى»».

قال القاضي أبو بكر: «وهذا جهل وتعسف من قائله؛ لأن قوله: «لا عدوى»، مخصوص، ومراد به شيء دون شيء، وإن كان الكلام ظاهره العموم، فليس بمنكر أن يخص العموم بقول آخر له أو استثناء، فيكون المراد بقوله: لا عدوى إلا من الجذام والبرص والجرب، فكأنه قال: لا عدوى إلا ما كنت بينت لكم أن فيه عدوى، فلا تناقض في هذا إذا رتب كما وصفنا».

(1) يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد الحافظ، ثقة، مات سنة 207 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (246/9). تاريخ بغداد (350/4). تهذيب التهذيب (11/447).

(2) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الأكل مع المجذوم (5/538/1877)، وأبو داود في سننه، كتاب الطب، باب في الطيرة (4/3925/20)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب باب الجذام (2/1172/3542)، وابن أبي شيبة (8/129-130/4588)، وابن حبان (7/641/6087)، والحاكم (4/136-137)، وقيل المجذوم هو معيقب؛ بقاف مكسورة وبعدها مثناة تحتانية، وآخره موحدة مصغر، ويقال معيقب بن أبي فاطمة الدوسي. انظر ابن بشكوال في الغوامض والمبهمات (2/588/187)، والعراقي في الاستفادة من مبهمات المتن والإسناد (1/733/283).

وقال أبو جعفر الطبري: «اختلف السلف في صحة هذا الحديث، فأنكر بعضهم أن يكون رسول الله ﷺ أمر بالبعد من ذي عاهة، جذاما كان أو برصا أو غيره، وقالوا قد أكل رسول الله ﷺ مع مجذوم وأقعدته معه، وفعل ذلك أصحابه المهديون»⁽¹⁾.

حدثنا ابن بشار⁽²⁾ نا عبد الرحمن بن مهدي⁽³⁾ نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم⁽⁴⁾ عن أبيه⁽⁵⁾ أن وفد ثقيف أتوا أبا بكر الصديق وأتى بطعام فأتاهم، فتنحى رجل، فقال: ما لك، قال: مجذوم، فدعاه وأكل معه»⁽⁶⁾.

وعن سلمان⁽⁷⁾ وابن عمر «أنهما كانا يصنعان الطعام للمجذومين، ويأكلان معهم»⁽⁸⁾.

وعن عكرمة: «أنه تنحى من مجذوم، فقال له ابن عباس: يا ماض لعله خير مني ومنك»⁽⁹⁾.

وعن عائشة أن امرأة سألتها أكان رسول الله ﷺ يقول في المجذومين: «فروا منهم فراركم من الأسد؟ فقالت عائشة: كلا والله، ولكنه قال: لا عدوى، فمن أعدى

(1) تهذيب الآثار للطبري (4/ 26).

(2) محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي، أبو بكر، الحافظ البصري بNDAR، ثقة، مات سنة 252 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/ 721). تهذيب الكمال (3/ 1177). تقريب التهذيب (2/ 147).

(3) سبقت ترجمته في (ص: 401).

(4) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني، ثقة، مات سنة 126 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 278). تهذيب الكمال (2/ 811).

(5) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة، مات سنة 106 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 118). تهذيب التهذيب (8/ 333).

(6) أخرجه أحمد في المسند (6/ 365)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 111)، وابن حجر في فتح الباري (11/ 375)، والحميدي في مسنده (2/ 337)، وعبد الرزاق في المصنف (4/ 159).

(7) سبقت ترجمته في (ص: 608).

(8) خبر سلمان، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (5/ 141 / 24533)، وكذلك خبر ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة (5/ 141 / 24534).

(9) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (5/ 142، 5/ 311).

الأول، وقد كان لي مولى أصابه ذلك، فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي، وينام على فراشي»⁽¹⁾.

قالوا: وقد أبطل رسول الله ﷺ العدو.

روينا عنه صلى الله عليه وسلم أنه أكل مع مجذوم، خلافا لأهل الجاهلية فيما كانوا يفعلونه من ترك مؤاكلته، خوفا أن يعديهم داؤه.

حدثنا العباس بن محمد⁽²⁾ عن مفضل بن فضالة عن حبيب بن الشهيد عن محمد بن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فأقعدته معه، فقال: «كل ثقة بالله، وتوكلا عليه»⁽³⁾.

وقال آخرون بتصحيح هذا الخبر وقالوا أمر النبي ﷺ بالفرار من المجذوم واتقاء مؤاكلته ومشاربته، فغير جائز لمن علم أمره بذلك إلا الفرار من المجذوم، وغير جائز/ إدامة النظر إليهم لنهي النبي ﷺ عن ذلك⁽⁴⁾.

[87/ب]

(1) أورده ابن حجر في فتح الباري (10/159)، وانظر عون المعبود (10/301)، وتحفة الأحوذى (5/439).

(2) العباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدوري، أبو الفضل البغدادي، ثقة، مات سنة 271 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/216). طبقات الحنابلة (1/236). تهذيب الكمال (2/660). تقريب التهذيب (1/399).

(3) أخرجه أبو داود في السنن (4/20)، وابن ماجه في السنن (2/1172)، وأورده ابن حجر في فتح الباري (10/160)، كلهم عن جابر، وقيل في الحديث أنه كلام الرسول ﷺ، ويكون المصدر المعنى اسم الفاعل؛ أي كل معي واثقا بالله، حال من ضمير معي، أو يقدر أثق بالله، والجملة حال واستئناف، ويحتمل أنه من كلام الراوي؛ أي قال ذلك ثقة بالله، وتوكلا عليه، وذكر صاحب النهاية أن رسول الله ﷺ إنما فعل ذلك ليعلم الناس أن شيئا من ذلك لا يكون إلا بتقدير الله تعالى. انظر النهاية في غريب الحديث (1/151).

(4) فتح الباري (10/161)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب الجذام (2/1172)، وأحمد في المسند (1/233)، وقال ابن حجر في الفتح: «سنده ضعيف». انظر الكامل لابن عدي في ترجمة مفضل بن فضالة (6/2404) ثم قال: لم أر في حديثه أنكر من هذا الحديث. وانظر الضعفاء الكبير للعقيلي (4/212) عن ابن عباس قال قال صلى الله عليه وسلم: لا تديموا النظر إلى المجذومين. مجمع الزوائد (5/104).

ذكر من قال ذلك:

روى معمر عن الزهري أن عمر بن الخطاب قال لمعيقب⁽¹⁾: «اجلس مني قيد رمح»⁽²⁾، وكان به ذلك الداء، وكان بدريا.

وروى أبو الزناد عن خارجة بن زيد قال: «كان عمر بن الخطاب إذا أتى بطعام وعنده معيقب قال له: كل مما يليك، وأيم الله لو غيرك به ما بك ما جلس مني على أدنى من قيد رمح»، فكان أبو قلابة⁽³⁾ يتقي المجذوم⁽⁴⁾.

قال الطبري: «والصواب عندنا ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا عدوى، وأنه لا يصيب نفسا إلا ما كتب الله عليها»، وأما دنو عليل من صحيح فإنه لا يوجب للصحيح علة ولا سقما، غير أنه لا ينبغي لذي صحة الدنو من الجذام والعاهة التي يكرهاها الناس، لا لأن ذلك حرام ولكن حذرا أن يظن الصحيح إن نزل به ذلك الداء يوما أنه أصابه لدنوه منه، فيوجب ذلك الدخول فيما نهى عنه صلى الله عليه وسلم وأبطله من أمر الجاهلية في العدوى، وليس في أمره صلى الله عليه وسلم بالفرار من المجذوم خلاف لأكله معه؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالأمر على وجه الندب أحيانا، وعلى وجه الإباحة أخرى، ثم يترك فعله ليعلم بذلك أن أمره به لم يكن على وجه الإلزام، وكان ينهى عن الشيء على وجه التكره والتنزه أحيانا وعلى وجه التأديب أخرى، ثم يفعل ليعلم بذلك أن نهيه عليه السلام لم يكن على وجه التحريم»⁽⁵⁾.

(1) معيقب بن أبي فاطمة الدوسي المهاجر، كان أمينا على خاتم النبي ﷺ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (4/ 116). الاستيعاب (4/ 1478)، الإصابة (9/ 266). التاريخ الكبير (7/ 359). تهذيب التهذيب (8/ 293).

(2) فتح الباري (10/ 159).

(3) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، من حفاظ التابعين الفقهاء، مات سنة 104 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 183)، التذكرة (1/ 94). الخلاصة (ص 198). والحديث أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (4/ 112)، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (9/ 24-25).

(4) المصنف لابن أبي شيبة (5/ 142).

(5) تهذيب الآثار (4/ 33-34).

وقال غيره: «زعم بعض أهل البدع أن قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا عدوى»، يعارض قوله: «لا يوردن ممرض على مصح» كما يعارض قوله: «وفر من المجذوم كما تفر من الأسد».

قال الطبري: «لا معارضة بينهما؛ وذلك أن قوله: «لا عدوى» إعلام منه أمته أن لا يكون ذلك حقيقة، وقوله: «لا يوردن ممرض على مصح»، نهي منه أمته أن يورد الممرض [ماشيته المرضى على ماشية أخيه]⁽¹⁾ الصحاح لئلا يتوهم المصح إن مرضت ماشيته الصحيحة أن مرضها حدث من أجل ورود المرضى عليها، فيكون داخلا بتوهمه ذلك في تصحيح ما قد أبطله النبي ﷺ من أمر العدوى؛ والممرض ذو الماشية المريضة؛ والمصح ذو الماشية الصحيحة»⁽²⁾.

وقد تأول عاقل الأندلس يحيى بن يحيى الأندلسي⁽³⁾ قوله: «لا يحل الممرض على المصح»، تأويلا آخر.

قال: «لا يحل من أصابه جذام محله الأصحاء فيؤذيهم برائحتهم، وإن كان لا يعدو والأنفس تكره ذلك».

قال: وكذلك الرجل يكون به المرض، لا ينبغي له أن يحل مورده الأصحاء، إلا أن لا يجد عنها غنى فيرد.

قلت: فالقوم يكونون شركاء في القرية ومائها وثمارها، فيجزم / بعضهم فيتأذى [88/أ] بهم أهل القرية، ويريدون منعهم من ذلك.

قال يحيى: إن كانوا يجردون من ذلك الماء غنى بماء غيره يستقون منه على غير ضرر بهم، أو يقدرّون على حفر بئر أو جري عين في غير ضرر، فأرى أن يؤمروا بذلك، وإن كانوا لا يجردون عن ذلك الماء غنى إلا بما يضرهم، قيل: لمن يتأذى بهم: استنبط لهم

(1) في الأصل مطموس، وما أثبتته اعتمدت فيه على تهذيب الآثار (32 / 3).

(2) تهذيب الآثار (34 / 4).

(3) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس، أبو محمد الليثي البربري المصمودي الأندلسي، توفي سنة 234 هـ. انظر ترجمته في بغية الملتبس (ص 510). العبر (1 / 419).

بئرا، أو أجر لهم عينا، أو أقم من يستقي لهم من البعد، وإلا فكل ذي حق أولى بحقه؛ وأعظم ضرر أن يمنع أحد ما له بغير عوض».

قال ابن قتيبة: «العدوى جنسان: عدوى الجذام وعدوى الطاعون؛ فأما عدوى الجذام فإن المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من أطال مجالسته ومؤاكلته، وربما جذمت امرأته بطول مضاجعته لها، وربما نزع أولاده في الكبر إليه.

وكذلك من كان به سل، وكان الأطباء يأمرهم أن لا يجالس المسلول ولا المجذوم، ولا يريدون بذلك معنى العدوى، إنما يريدون بذلك تغيير الرائحة، وإنها قد تسقم من أطال اشتماها، والأطباء أبعد الناس من الإيمان بيمين أو شؤم، وكذلك الجرب الرطب يكون بالبعير، فإذا خالط الإبل وحاكها وآوى في مباركها أو وصل إليها بالماء الذي يسيل منه نحوا مما به، فهذا المعنى نهى رسول الله ﷺ أن لا يوردن الممرض على المصح، أو ذو عاهة على مصح، كراهة أن يخالط ذو العاهة الصحيح، فيناله من حكته ونطفه التي تسيل منه نحو مما به.

وقد ذهب قوم إلى أنه أراد بذلك أن لا يظن أن الذي نال إبله، إنما ناله من ذوات العاهة فيأثم⁽¹⁾.

وقد استدلل العلماء بهذا الحديث على أنه يفرق بين المجذوم وامرأته إذا حدث به الجذام وهي عنده لموضع الضرر، إلا أن ترضى بالمقام معه.

وقال ابن القاسم⁽²⁾: «يحال بينه وبين وطء إمائه إذا كان في ذلك ضرر»⁽³⁾.

وقال سحنون⁽⁴⁾: «لا يحال بينه وبين وطء رقيقه، ولم يختلفوا في الزوجة».

(1) تأويل مختلف الحديث (ص 102-103).

(2) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، أبو عبد الله، ويعرف بابن القاسم، توفي سنة 191 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (3/ 244). تذكرة الحفاظ (1/ 356).

(3) البيان والتحصيل (4/ 348). النوادر والزيادات (4/ 624).

(4) سحنون بن سعيد بن حبيب فقيه المغرب، وشيخ المالكية، توفي سنة 240 هـ. انظر ترتيب المدارك (4/ 45/ 85)، انظر ترجمته في شذرات الذهب (2/ 150).

قال ابن حبيب⁽¹⁾: «وكذلك المجذوم يمنع من المسجد والدخول بين الناس والاختلاط بهم».

كما روي عن عمر أنه مر بامرأة تطوف بالبيت فقال لها: «يا أمة الله اقعدي في بيتك، ولا تؤذي الناس»⁽²⁾.

وقال مطرف⁽³⁾ وابن الماجشون⁽⁴⁾ في المرضى إذا كانوا يسيرا لا يخرجون عن قرية حاضرة ولا سوق، وإن كثروا رأينا أن يتخذوا لأنفسهم موصعا، كما صنع مرضى مكة عند التنعيم منزلهم وبه جماعتهم، ولا أرى أن يمنعوا من الأسواق لتجارتهم وللتطوف لمسألتهم، إذا لم يكن لهم إمام عدل يرزقهم، ولا يمنعوا من الجمعة، ويمنعوا / من غيرها.

[88/ب]

وقال أصبغ⁽⁵⁾: «ليس على مرضى الحواضر أن يخرجوا منها إلى بادية بقضاء يحكم به عليهم، ولكنه إن كفاهم الإمام مؤونتهم، وأجرى عليهم الرزق، منعوا من مخالطة الناس»⁽⁶⁾.

وقال ابن حبيب: «فالحكم بتنحيهم إذا كثروا أعجب إلي، وهذا الذي عليه الناس».

(1) عبد الملك بن حبيب القرطبي، أبو مروان السلمي، ثم المرادسي، فقيه الأندلس وعالمها، توفي سنة 239هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (4/ 122). تذكرة الحفاظ (2/ 537).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/ 424/ 950)، ومن طريقه عبد الرزاق في المصنف (5/ 71/ 9031).

(3) مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار، أبو مصعب المدني، فقيه، توفي سنة 220هـ. انظر ترجمته في الانتقاء (ص 58). ترتيب المدارك (3/ 133).

(4) ابن الماجشون عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو مروان، مفتي المدينة في زمانه، توفي سنة 212هـ. انظر ترجمته في الانتقاء (ص 57). طبقات الفقهاء للشيرازي (ص 148). ميزان الاعتدال (2/ 150).

(5) أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع الأموي، مولى عمر بن عبد العزيز، أبو عبد الله الوراق، الفقيه المصري، توفي سنة 225هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (4/ 17). تذكرة الحفاظ (ص 457).

(6) راجع النصين في البيان والتحصيل (4/ 348)، والنوادر والزيادات (2/ 4/ 624).

وقال الطبري: في حديث الطاعون من رواية سعد وعبد الرحمن بن عوف، قال: «فيه الدلالة على أن على المرء توقي المكاره قبل وقوعها، وتجنب الأشياء المخوفة قبل هجومها، وأن عليه الصبر وترك الجزع بعد نزولها، وذلك أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى من لم يكن في أرض الوباء عن دخولها إذا وقع فيها، ونهى من هو فيها عن الخروج منها بعد وقوعه فيها فرارا منه، فكذا ذلك الواجب أن يكون حكم كل متق من الأمور غوائلها، سبيله في ذلك سبيل الطاعون، وهذا المعنى نظير قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا»⁽¹⁾.

فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما روى شعبة عن يزيد بن أبي زياد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص⁽²⁾ أن أبا موسى بعث بنيه إلى الأعراب فرارا من الطاعون.

وروى شعبة عن قيس بن مسلم⁽³⁾ عن طارق بن شهاب⁽⁴⁾ عن أبي موسى الأشعري «أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة في الطاعون الذي وقع بالشام أنه عرضت لي حاجة لا غنى بي عنك فيها، فإذا أتاك كتابي ليلا فلا تصبح حتى ترد إلي، وإن أتاك نهارا فلا تمس حتى ترد إلي، فلما قرأ أبو عبيدة الكتاب قال: قد عرفت حاجة أمير المؤمنين، أراد أن يستبقي من ليس بباقي، ثم كتب إليه أني قد عرفت حاجتك، فحللني من عزمك يا أمير المؤمنين، فإني في جند من المسلمين، ولن أرغب بنفسي

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 1082، 1102)، ومسلم في صحيحه (3/ 1362)، والحاكم في المستدرک (2/ 87)، وأبو عوانة في المسند (4/ 216)، والترمذي في السنن (3/ 93)، والدارمي في السنن (2/ 285)، والهيثمي في مجمع الزوائد (5/ 305)، والطحاوي في تهذيب الآثار (4/ 34)، وانظر النص في الجزء المفقود من تهذيب الآثار للطبري (ص 84 - 85).

(2) سليمان بن عمرو بن الأحوص الجشمي؛ بضم الجيم وفتح المعجمة، كوفي مقبول، من الثالثة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 253). تهذيب الكمال (12/ 49).

(3) قيس بن مسلم الجليلي؛ بفتح الجيم، أبو عمرو الكوفي، ثقة، رمي بالإرجاء، من السادسة، مات سنة 120 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 103). تهذيب التهذيب (8/ 403).

(4) طارق بن شهاب بن عبد شمس بن سلمة بن هلال البجلي الأحسي، أبو عبد الله الكوفي، صحابي جليل، مات سنة 82 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 352). الاستيعاب (2/ 237). تهذيب الكمال (2/ 622). الإصابة (2/ 220).

عنهم، فلما قرأ عمر الكتاب بكى، فقليل له: توفي أبو عبيدة، قال: وكأن قد، فكتب إليه عمر: إن الأردن أرض غمقة⁽¹⁾ وإن الجابية⁽²⁾ أرض نزهة، فأظهر بالمسلمين إلى الجابية، فلما قرأ أبو عبيدة الكتاب قال: هذا نسمع فيه لأمر المؤمنين ونطيعه، فأراد ليركب بالناس فوجد وخزة قطعن، وتوفي أبو عبيدة، وانكشف الطاعون⁽³⁾.

وروى شعبة أيضا: «أنه سأل الأشعث هل فر أبوك من الطاعون؟ قال: إذا اشتد الطاعون فر هو والأسود بن هلال»⁽⁴⁾.

وروى شعبة عن الحكم⁽⁵⁾ أن مسروقا⁽⁶⁾ كان يفر من الطاعون⁽⁷⁾.

قيل: قد خالف هؤلاء من القدوة مثلهم / وإذا اختلف في أمر كان أولى بالحق من [89/أ] كان موافقا أمر رسول الله ﷺ.

(1) غمقة: قرية الماء والغمق فساد الريح وخومها من كثرة الأنداء، انظر النهاية (38 / 125).

(2) بياء واحدة مكسورة؛ موضع بالشام، وهي جابية اللوك، قاله البكري. انظر مشارق الأنوار (1 / 169). تهذيب الأسماء واللغات (3 / 56). معجم ما استعجم (1 / 355).

(3) مسند الشاميين (2 / 93-94).

(4) الأسود بن هلال، أبو سلام المحاربي الكوفي، من كبراء التابعين، أدرك أيام الجاهلية، توفي سنة 84 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6 / 119). الإصابة (1 / 198). التاريخ الكبير (1 / 449). تقريب التهذيب (1 / 111)، وإسناده صحيح مقطوع، والأشعث هو ابن أبي الشعثاء، وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم وأحمد. مترجم في تهذيب الكمال (3 / 272)، وراجع تخريج الحديث في الجزء المفقود من تهذيب الآثار (87).

(5) الحكم بن عتيبة الكندي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، فقيه ثقة، مات سنة 113 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2 / 333). الجرح والتعديل (3 / 123). تهذيب الكمال (1 / 312). تهذيب التهذيب (2 / 432).

(6) مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية، أبو عائشة الوادعي الهمداني، مات سنة 62 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6 / 86). أسد الغابة (4 / 354). الإصابة (3 / 492).

(7) انظر الطبقات الكبرى (6 / 81)، والجزء المفقود من تهذيب الآثار (ص 87)، وقال الأبي على مسلم (6 / 32) قال عياض: روي عن مسروق وأبي موسى والأسود بن هلال أنهم فروا من الطاعون. انظر المحلى (5 / 178). فتح الباري (2 / 296).

فإن قيل: فاذكر لنا من خالفهم؟

قيل له: روى شعبة عن يزيد بن خمير⁽¹⁾ عن شرحبيل بن شفعة⁽²⁾ قال: «وقع الطاعون، فقال عمرو بن العاص: إنه رجز فتفرقوا، فبلغ ذلك شرحبيل بن حسنة⁽³⁾، فقال: لقد صحبت رسول الله ﷺ - وعمرو أضل من بعير أهله -، أنه دعوة نبيكم، ورحمة ربكم، وموت الصالحين قبلكم، فاجتمعوا له ولا تفرقوا عنه، فبلغ ذلك عمرو ابن العاص، فقال صدق»⁽⁴⁾.

وروى أيوب⁽⁵⁾ عن أبي قلابة أن عمرو بن العاص قال: «تفرقوا عن هذا الرجز»⁽⁶⁾ في الشعاب والأودية ورؤوس الجبال، فقال معاذ بن جبل: بل هو شهادة ورحمة، ودعوة نبيكم ورحمة ربكم، اللهم أعط معاذا وأهله نصيبهم من رحمتك، فطعن في كفه، فقال أبو قلابة: قد عرفت الشهادة والرحمة، ولم أعرف دعوة نبيكم، فسألت عنها، فقيل:

(1) يزيد بن خير بمعجمة مصغر الرحي، أبو عمرو الحمصي، صدوق من الخامسة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 600). تهذيب الكمال (32/ 116). الكاشف (2/ 381).

(2) شرحبيل بن شفعة؛ بضم المعجمة وسكون الفاء، الشامي، أبو زيد، صدوق من الثالثة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 265). الكاشف (1/ 483). تهذيب الكمال (12/ 423). التاريخ الكبير (4/ 250). الطبقات الكبرى (4/ 127).

(3) شرحبيل بن عبد الله بن مطاع الكندي، حليف بني زهرة، وهو ابن حسنة، صحابي جليل، مات سنة 18 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/ 337). الكاشف (1/ 482). معجم الصحابة (1/ 329).

(4) أخرجه الحاكم في المستدرک (3/ 311)، والهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 312)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 306)، وأحمد في المسند (4/ 195-196)، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 305)، والطبري في الجزء المفقود من تهذيب الآثار (ص 88).

(5) أبو بكر أيوب بن أبي تيمة كيسان السخيتاني؛ بفتح السين وكسر ها، البصري، الفقيه، أحد الأئمة الأعلام. انظر ترجمته في الجمع بين رجال الصحيحين (1/ 34). الخلاصة (ص 42).

(6) الرجز: القدر مثل الرجز، وقرئ والرجز فاهجر؛ بكسر الراء وضمها، قال مجاهد: «هو الصنم»، وأما قوله تعالى: ﴿رَجَزَآ مِّنَ السَّمَآءِ﴾؛ فهو الغراب؛ والرجز بفتحيتين؛ ضرب من الشعر. راجع مختار الصحاح (1/ 98).

دعا النبي ﷺ أن يجعل فناء أمته بالطعن والطاعون، حين دعا أن لا يجعل بأس أمتهم بينهم، فمنعها، فدعا [بها]⁽¹⁾.

وقالت عمرة⁽²⁾: سألت عائشة عن الفرار من الطاعون، فقالت: «هو كالفرار من الزحف»⁽³⁾.

وسئل الثوري عن الرجل يخرج أيام الوباء لغير تجارة معروفة، قال: «لم يكونوا ليفعلوا ذلك، ولا أحبه»⁽⁴⁾.

فإن قال قائل: فهل من أحد هو ميت إلا بعد استيفائه مدة أجله الذي كتب له؟ قيل: نعم.

فقال: إن كان كذلك، فما وجه النهي عن دخول أرض بها الطاعون، أو عن الخروج عنها؟

قيل له: لم ينه أحد عن ذلك أن يصيبه غير ما كتب عليه، أو أن يهلك قبل الأجل الذي لا يستأخر عنه ساعة ولا يستقدم، ولكن حذار الفتنة على الحي من أن يظن إنما كان هلاكه من أجل قدومه عليه، وإن فر عنه فنجا من الموت، أن نجاته كانت من أجل خروجه عنه، فكره رسول الله ﷺ ذلك.

(1) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 311)، وأحمد في المسند (5/ 248)، وانظر السنن الواردة في الفتن (1/ 194، 3/ 730)، وشرح النووي على مسلم (14/ 206)، وابن أبي عاصم في الجهاد رقم 189، والطبري في الجزء المفقود من تهذيب الآثار (ص 89-90).

(2) عمرة بنت قيس، لا تعرف إلا برواية جعفر بن كيسان، فهي مجهولة العين. انظر تهذيب التهذيب (12/ 440).

(3) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (8/ 490)، لكن عمرة بنت قيس البدرية مجهولة، فالحديث لم يثبت بهذا اللفظ، بل ثبت بلفظ: الفار من الطاعون كالفرار من الزحف، ولحديث عائشة طريق أخرى عند أحمد في المسند (6/ 255)، مرفوعاً بإسناد صحيح، وله طريق عند إسحاق بن راهوية في المسند (3/ 761)، برقم 1376، بإسناد منقطع، وانظر تخريج الحديث في الجزء المفقود من تهذيب الآثار (ص 92-93).

(4) الطبقات الكبرى (8/ 490). التاريخ الكبير (2/ 198). مسند إسحاق بن راهوية (1/ 3/ 986). الجزء المفقود من تهذيب الآثار (ص 93).

ونهيته عنه نظير نهيته عن الدنو من المجذوم، وقال: «فر منه فرارك من الأسد»، مع إعلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمته أن لا عدوى ولا صفر.

وقال غير أبي جعفر الطبري: «إن قال قائل إن في حديث أنس في الذين استوخموا المدينة، فأمرهم النبي ﷺ أن يخرجوا منها، حجة لمن أجاز الفرار من أرض وقع بها الرباء والطاعون».

قلنا: ليس ذلك كما توهمته، وذلك «أن القوم شكوا إلى النبي ﷺ أنهم كانوا أهل ضرع ولم تلائمهم المدينة واستوخموها لمفارقتهم هواء بلادهم، فهم الذين / استوخموا المدينة خاصة دون سائر الناس، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج منها»⁽¹⁾.

في هذا من الفقه:

أن من قدم بلدة ولم يوافقه هواؤها، أنه مباح له الخروج منها، والتماس أفضل من هوائها، وليس ذلك بفرار من الطاعون، وإنما منه إذا عم الموت في البلدة الساكنين فيها والطارئين عليها، وفي ذلك جاء النهي، والله أعلم.

وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وإذا وقع بأرض وأنتم فيها، فلا تخرجوا فرارا منه»⁽²⁾ دليل أنه يجوز الخروج من بلدة الطاعون، على غير سبيل الفرار منه إذا اعتقد أن ما أصابه لم

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب أبوال إبل والدواب والغنم ومرابضها (1/ 335/ 233)، ومسلم في صحيحه، كتاب القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين (3/ 1296/ 1670)، والنسائي في سننه، كتاب تحريم الدم، باب تأويل قول الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، (7/ 93-98)، وأبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب ما جاء في المحاربة (4/ 531/ 4364-4368)، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بول ما يؤكل لحمه (1/ 106/ 72)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب من حارب وسعى في الأرض فسادا (2/ 861/ 2578)، وأحمد في مسنده (3/ 107، 106، 163، 170).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (حديث رقم: 17374)، والبخاري (3/ 1281)، ومالك في الموطأ (2/ 895)، وابن حبان في الصحيح (7/ 175)، والهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 315)، وأبو داود في السنن (3/ 186)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 303)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 362)، وأحمد في المسند (1/ 182).

يكن ليخطئه، وكذلك حكم الداخل في بلد الطاعون، إذا أيقن أن دخوله لا يجلب إليه قدرا لم يكن قدره الله عليه فمباح له الدخول إليه.

وقد روي عن عروة بن رويم⁽¹⁾ أنه قال: «بلغنا أن عمر كتب إلى عامله بالشام: إذا سمعت بالطاعون قد وقع عندكم، فاكتب لي حتى أخرج»⁽²⁾.

وروى القاسم عن عبد الله بن عمر أن عمر قال: «اللهم اغفر لي رجوعي من سرغ»⁽³⁾.



(1) عروة بن رويم اللخمي الأردن، الفقيه المحدث، أبو القاسم، ثقة، مات سنة 135 هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (6/137). الثقات (5/196). تقريب التهذيب (1/389). الكاشف (2/18). تهذيب الكمال (8/20).

(2) التمهيد (6/213).

(3) فتح الباري (10/187)، والتمهيد (6/213-216).

[الحديث الثالث]

✑ ذكر ما جاء من ذلك في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل مولود يولد على الفطرة»

مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «كل مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه؛ كما تتنازع⁽¹⁾ الإبل من بهيمة جمعاء⁽²⁾، هل تحس من جدعاء؟⁽³⁾، قالوا يا رسول الله: رأيت الذي يموت وهو صغير، قال الله أعلم بما كانوا عاملين»⁽⁴⁾.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

هذا من أصح الأخبار، وأسند الأحاديث، وأشهر الآثار، هو معلوم من حديث أبي هريرة وغيره؛ رواه عن أبي هريرة عبد الرحمن الأعرج وسعيد بن المسيب وأبو سلمة وحيد⁽⁵⁾ ابنا عبد الرحمن بن عوف وأبو صالح السمان⁽⁶⁾ وسعيد بن أبي سعيد⁽⁷⁾ ومحمد بن سيرين، وهو صحيح ثابت من حديث ابن شهاب، واختلف أصحابه عليه في إسناده.

(1) أي تناسل وكثر. انظر لسان العرب (282 / 15).

(2) جمعاء: سليمة من العيوب. انظر النهاية في غريب الحديث (296 / 1).

(3) أي المقطوعة الأذن. انظر الغريب لابن سلام (100 / 1).

(4) رواه البخاري في الصحيح، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين (1 / 465 / 1319)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب ما معنى «كل مولود يولد على الفطرة» (4 / 2047 / 2658)، ومالك في الموطأ (1 / 329 / 646)، وأبو داود في سننه (4 / 229 / 230 / 4714)، وابن عبد البر في التمهيد (18 / 57).

(5) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، ثقة، من الثانية، مات سنة 105 هـ. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (3 / 46). العبر (1 / 113). طبقات ابن سعد (7 / 147).

(6) ذكوان بن عبد الله، أبو صالح السمان، القدوة، الحافظ الحجة، مولى أم المؤمنين جويرة الغطفانية، توفي سنة 101 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5 / 301). العبر (1 / 121).

(7) سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المولى الأنصاري، الفقيه، قاضي المدينة، مات سنة 120 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3 / 463).

فرواه معمر والزبيدي⁽¹⁾ عن الزهري عن أبي هريرة، ورواه يونس وابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

قال أبو عمر بن عبد البر: «زعم [الذهلي]⁽²⁾ أن الطرق فيه عن الزهري صحاح كلها»⁽³⁾.

مسلم/ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مولود إلا ويولد على [90/أ] الفطرة؛ أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه؛ كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟»⁽⁴⁾.

يقول أبو هريرة: ﴿فِطَرَتُ اللَّهِ إِلَيَّ فِطَرَ النَّاسِ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ الآية⁽⁵⁾، وفي لفظ آخر: «ما من مولود إلا على الفطرة، يقول: اقرؤوا: ﴿فِطَرَتُ اللَّهِ إِلَيَّ فِطَرَ النَّاسِ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾»⁽⁶⁾.

وفي آخر: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه ويشركانه، فقال رجل: يا رسول الله أرأيت لو مات قبل ذلك؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين»⁽⁷⁾، وفي آخر: «ما من مولود يولد على الفطرة»⁽⁸⁾، وفي آخر: «على هذه الملة حتى

(1) محمد بن الوليد بن عامر، أو أبو الهديل القاضي الحمصي، حديثه عند مسلم (4/2047) رقم: 22، وترجمته في التاريخ الكبير (3/4074). الجرح والتعديل (4/557).

(2) كان في الأصل [الذهلي]، وفي التمهيد وجدناه [الذهلي]، وهو الصواب، والله أعلم؛ وهو محمد بن يحيى أبو عبد الله الذهلي، مولا هم النيسابوري، ثقة، مات سنة 258هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/125). طبقات الحنابلة (1/327). البداية والنهاية (11/31).

(3) التمهيد (18/58).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح (1/456)، ومسلم في الصحيح (4/2047)، وأحمد في المسند (2/233)، ابن عبد البر في التمهيد (18/58، 65).

(5) الروم: 30.

(6) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2047)، والبخاري في الصحيح (1/456)، والهيثمي في مورد الظمان (ص399)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/202)، وأحمد في المسند (2/253)، والطبراني في المعجم الكبير (1/283).

(7) أخرجه الطيالسي في المسند (ص220)، وابن حجر في فتح الباري (11/489)، وانظر اعتقاد أهل السنة (3/565)، وشرح النووي على صحيح مسلم (16/207)، والكامل في ضعفاء الرجال (7/207).

(8) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2048)، والترمذي في السنن (4/447)، وأحمد في المسند (2/481)، والبيهقي في الكبرى (6/203).

يبين عنه لسانه»⁽¹⁾، وفي آخر «ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه»⁽²⁾، وفي آخر: «من يولد يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه وينصرانه؛ كما تنتجون الإبل، فهل تجدون فيها جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها، قالوا يا رسول الله: أرايت من يموت صغيراً؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين»⁽³⁾.

وفي لفظ آخر: «كل إنسان تلده أمه على الفطرة؛ أبواه بعد يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، فإن كانا مسلمين فمسلم، كل إنسان تلده أمه يلكز»⁽⁴⁾ الشيطان في حضنيه إلا مريم وابنها عليهما السَّلام»⁽⁵⁾.

وخرج البخاري جميع ذلك إلا قوله: «يشركانه»، ولا قال: «على الملة»، ولا قال: «حتى يعبر عنه لسانه»، ولا قال: «إن كانا مسلمين فمسلم»، ولا قال: «ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم»، لكنه قال: «ثم يقول فِطْرَتَ الله»، الآية⁽⁶⁾.

البخاري عن سمرة بن جندب⁽⁷⁾ قال: «كان رسول الله ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه: هل رأى أحد منكم رؤيا؟»، قال: فيقص عليه من شاء الله أن يقص، وأنه قال لنا ذات يوم: إنه أتاني الليلة آتيان، وإني أتبعاني، وإنيهما قالاني: انطلق، وإني انطلقت معهما، وإنا أتينا على رجل مضطجع، وإذا آخر قائم على رأسه بصخرة، فإذا هو يهوي بالصخرة لرأسه فيثغله⁽⁸⁾، قلت لهما: سبحان الله ما هذا؟ قالاني:

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2048)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 203)، وأحمد في المسند (2/ 253).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2048)، وانظر اعتقاد أهل السنة (3/ 564)، وفتح الباري (3/ 248).

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (6/ 203)، وأحمد في مسنده (2/ 315).

(4) اللكز: ضرب. انظر لسان العرب (5/ 406).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2048)، وانظر شعب الإيمان (1/ 79)، وأحمد في المسند (2/ 368)، والبيهقي في الكبرى (6/ 203).

(6) أخرجه الترمذي في سننه (4/ 447)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 203)، وأحمد في المسند (2/ 253).

(7) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، توفي سنة 58 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6/ 34، 7/ 49). الإصابة (2/ 78).

(8) الثلغ: الشرخ وهو ضربك الرطب باليابس حتى ينشخ. انظر الصحاح (ثلغ) (4/ 1317). النهاية (1/ 158). اللسان ثلغ (8/ 423).

انطلق، انطلق، فذكر الحديث الطويل إلى قوله فيه: فأتينا على روضة معتمة فيها من كل لون الربيع، وإذا بين ظهري الروضة رجل طويل، لا أكاد أرى رأسه طولاً في السماء، وإذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط، فقلت لهما: / ما هؤلاء؟ قالاً: انطلق، [90/ب] انطلق، ثم أخبراه حين شرح حاله، أما إنا سنخبرك؛ فأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم عليه السلام، وأما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة، قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله وأولاد المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ: وأولاد المشركين»⁽¹⁾.

× الناسخ:

مسلم عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافراً، فلو عاش لأرهمق أبويه طغياناً وكفراً»⁽²⁾، وكان عبد الله بن عباس يقرأ: «وأما الغلام فكان كافراً، وأبواه مؤمنين، فخشينا أن يرهقهما»⁽³⁾.

مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: «توفي صبي، فقلت: طوبى له، عصفور من عصافير الجنة، فقال رسول الله ﷺ: ألا تدري أن الله خلق الجنة، وخلق النار، فخلق لهذه أهلاً، ولهذه أهلاً»⁽⁴⁾.

وعنها في هذا الحديث قالت: «دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت يا رسول الله: طوبيله عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل السوء ولم يدركه، قال: أو غير ذلك يا عائشة؟ إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاّب

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (1/466)، ومسلم في الصحيح (4/1778)، وابن خزيمة في الصحيح (2/69)، والحاكم في المستدرک (4/439)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/391)، وابن أبي شيبة في المصنف (6/177)، وأحمد في المسند (5/8).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (7/105-107)، وأبو داود في سننه (4/227)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/199)، والترمذي في سننه (2/196).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (4/1753)، ومسلم (4/1894)، والترمذي (5/309)، والقرطبي في الجامع (11/22)، وابن كثير في تفسيره (3/94).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه (4/2050)، وابن حبان (1/348)، والطبراني في الأوسط (5/6)، والحميدي في مسنده (1/129)، والطيالسي (ص220)، وانظر التمهيد (6/50، 18/88).

آبائهم، وخلق للنار أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاّب آبائهم»⁽¹⁾، ولم يخرج البخاري هذا الحديث.

مسلم عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ سئل عن أطفال المشركين عن من يموت منهم صغيرا، فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين»⁽²⁾، وفي رواية: «عن ذراري المشركين»⁽³⁾.

وعن ابن عباس قال: «سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين إذ خلقهم»⁽⁴⁾.

خلف بن القاسم الحافظ عن أبي سعيد الخدري قال: «صلى رسول الله ﷺ العصر بنهار، ثم قام خطيبا إلى مغرب الشمس، ولم يدع شيئا يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به، حفظه من حفظه، أو نسيه من نسيه، فكان فيما حفظنا عنه أن قال: ألا إن الدنيا خضرة حلوة، وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء، فذكر حديثا طويلا، وقال فيه: وكان مما حفظنا عنه أن قال: «ألا إن أمتي طبقات شتى؛ فمنهم من يولد مؤمنا، ويحيى مؤمنا، ويموت مؤمنا، ومنهم من يولد كافرا، ويحيى كافرا، ويموت كافرا، ومنهم من يولد مؤمنا، ويحيى مؤمنا، ويموت كافرا، ومنهم من يولد كافرا، ويحيى مؤمنا، ويموت مؤمنا»⁽⁵⁾. [1/91]

قال أبو عبيد: «سألت محمد بن الحسن عن تفسير هذا الحديث، يعني حديث أبي هريرة الذي ذكرناه في أول هذا الباب.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2050)، وانظر مصابيح السنة للبخاري (7/1)، وأخرجه ابن ماجه (32/1)، وأبو داود (4/229)، وأحمد في المسند (6/41).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (4/218)، والطيالسي في المسند (ص220-314).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (1/465، 6/2434)، ومسلم في الصحيح (6/2434)، وابن حبان في الصحيح (1/340)، وأبو عوانة في المسند (4/223)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/78)، وأبو داود في سننه (4/229)، والنسائي في المجتبى (4/59)، وأحمد في مسنده (1/215)، وأبو يعلى في المسند (4/362)، وابن عبد البر في التمهيد (18/125).

(4) أخرجه أحمد في المسند (1/328، 340، 358)، (5/8)، والطبراني في المعجم الكبير (12/52).

(5) أخرجه الترمذي في سننه (4/483)، وأحمد في المسند (3/19)، وحسنه الترمذي، وأخرجه الطبراني في الأوسط (4/140)، والطيالسي في المسند (ص286)، وعبد بن حميد في مسنده (1/273).

فقال: كان ذلك في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض، وقبل أن يؤمر المسلمون بالجهاد.

قال أبو عبيد: كأنه يذهب إلى أنه لو كان يولد على الفطرة، ثم مات قبل أن يهوده أبواه أو ينصرانه ما ورثاه؛ لأنه مسلم، وهما كافران، ولما جاز مع ذلك أن يسبى⁽¹⁾.

قال: محمد بن الحسن: «ولما نزلت الفرائض، وجرت السنن بخلاف ذلك دل على أنه مولود على دينهما»⁽¹⁾؛ يعني أنه لما جرت السنة أنه يسبى، وأنه يرث وورثانه، علم أنه ولد على دينهما، ولو كان يولد على غير دينهما ما ورثاه، ولا سبي معهما، يعني ما دام لم يفهم اليهودية، ولا النصرانية.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ما حكاه أبو عبيد عن محمد بن الحسن ساغ إدخاله في هذا القسم، وتنزيله على هذا الحكم، وليس في ظاهره من شروط النسخ شيء؛ إلا ما يمكن أن يدعى من المعارضة؛ والدعوى فيه ينقلب، وليس لأهل الجاهلية منه شرب، ولا لهم للأموال المتلقة من المبدأ والمعاد على السنة الرسل قرب، فنعلم أول الأمرين؛ فنقضي بأنه المنسوخ على رأي من رأى ذلك، وقد ضعفناه، أو نرجح به حسبما قدمناه.

وما ذكرناه من قلب الدعوى في النسخ؛ فهو أن يقال: إن حديث عائشة أن الله خلق الجنة، وخلق لها أهلاً، وقوله في حديث الفطرة - وقد سئل عمن يموت وهو صغير - قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، وما في حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس عن أطفال المشركين عن من يموت منهم صغيراً؛ فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، إذ ظاهر أكثر هذه الأحاديث صرف الجواب في ذلك إلى علم الله، وإن ضعف به هذا التأويل في حديث عائشة، ثم أعلمه الله بأن من شرف دينه أن كل مولود عليه يولد حتى يهوده أبواه الحديث، هذا في الطفل الصغير، أو يعبر عنه لسانه، هذا في الكبير، أو يكون هذا في كل مولود ولد بعد بعثه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويضعف أيضاً ما قاله محمد بن الحسن أنه قال: «إن ذلك قبل أن يفترض الجهاد».

(1) غريب الحديث لأبي عبيد (2/ 265-266).

وقد عثرنا نحن على هذا بعد أن افترض الجهاد.

[91/ب] خرج أبو جعفر الطحاوي نا يزيد بن سنان⁽¹⁾ نا عمرو بن الربيع⁽²⁾ / بن طارق الهلالي قال: نا السري بن يحيى⁽³⁾ عن الحسن قال: حدث الأسود بن سريع⁽⁴⁾ - وكان أول من قص في هذا المسجد - قال: غزوت مع رسول الله ﷺ أربع غزوات؛ فتناول أصحابه الذرية بعدما قتلوا المقاتلة، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فاشتد ذلك عليه فقال: «ألا ما بال أقوام قتلوا المقاتلة، ثم تناولوا الذرية، فقال رجل: يا رسول الله أليسوا أبناء المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ: إن خياركم أولاد المشركين، ألا إنه ليست تولد نسمة إلا ولدت على الفطرة، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها، فأبواها يهودانها أو ينصرانها»⁽⁵⁾.

قال: ونا يونس: أنا ابن وهب⁽⁶⁾ عن السري بن يحيى، ثم ذكره مثله.

قال أبو جعفر: وقد حدثنا محمد بن عبد الرحيم الهروي نا آدم بن أبي إياس⁽⁷⁾ نا سنان عن قتادة عن الحسن عن الأسود عن رسول الله ﷺ.

(1) يزيد بن سنان بن يزيد بن ديال، أبو خالد القزاز البصري، مولى قريش، نزيل مصر، مات سنة 264 هـ. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (11 / 335).

(2) عمرو بن الربيع بن طارق الكوفي، ثقة، من كبار العاشرة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1 / 421). الكاشف (2 / 76). الجرح والتعديل (6 / 233).

(3) السري بن يحيى بن إياس بن حرملة الشيباني البصري، ثقة، من السابعة، مات سنة سبع وستين. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (3 / 175). تهذيب الكمال (10 / 232).

(4) الأسود بن سريع؛ بفتح السين، التميمي السعدي، صحابي، نزل البصرة، مات سنة 42 هـ. انظر ترجمته في الإصابة (1 / 74). تهذيب الكمال (3 / 222). الكاشف (1 / 250). تقريب التهذيب (1 / 111).

(5) رواه البخاري في التاريخ الكبير (1 / 445)، والصغير (1 / 89)، وأحمد في المسند (4 / 24)، والهيثمي في مجمع الزوائد (5 / 316)، وانظر شرح مشكل الآثار (4 / 13).

(6) وهب بن زمعة بن الأسود بن عبد المطلب، ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5 / 188). تهذيب الكمال (2 / 751).

(7) آدم بن أبي إياس ناهيه، أبو الحسن الخراساني، مات سنة 220 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7 / 490). تذكرة الحفاظ (1 / 409).

قال أبو جعفر الطحاوي: «وقد صح سماع الحسن من الأسود هذا الحديث بما ذكره أبو عبد الرحمن النسائي أخبرنا زياد بن أيوب⁽¹⁾ نا هشيم⁽²⁾ أنا يونس عن الحسن قال: نا الأسود بن سريع قال: كنا في غزاة فأصبنا وقتلنا في المشركين؛ حتى بلغ بهم القتل أن قتلوا الذرية، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: «ما بال أقوام بلغ بهم القتل أن قتلوا الذرية؟ ألا لا تقتلن ذرية، ألا لا تقتلن ذرية، قيل: لم يا رسول الله، أليسوا أولاد المشركين؟ قال: أو ليس خياركم أولاد المشركين»⁽³⁾.

فتأولنا بذلك أن الحسن حدثنا به عن الأسود بن سريع؛ إذ ليس في الحديث الأول إلا قول الحسن: حدث الأسود بن سريع، وكان أول من قص في هذا المسجد»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فبان بهذا الحديث أنه كان في غزوة من غزوات رسول الله ﷺ التي هي الجهاد المفترض.

قال المؤلف:

وظاهر الأمر أنها ليست من الغزوات كبدر وأحد؛ إذ لم تكن هنالك ذرية. قال أبو عمر بن عبد البر - وذكر جواب محمد بن الحسن رَحِمَهُ اللهُ -: «أظن محمد ابن الحسن حاد عن الجواب فيه، إما لإشكاله عليه، أو لجهله، أو لكرهية الخوض فيه»⁽⁵⁾.

(1) زياد بن أيوب زياد البغدادي، أبو هاشم الطوسي، ثقة، مات سنة 252 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (3/ 525). طبقات الحنابلة (1/ 156). تهذيب التهذيب (3/ 355).

(2) هشيم بن بشير بن أبي خازم، قاسم بن دينار، أبو معاوية السلمي الواسطي. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/ 148-149).

(3) أخرجه ابن حبان في الصحيح (1/ 341)، والنسائي في الكبرى (5/ 184)، والطبراني في الكبير (1/ 285).

(4) شرح مشكل الآثار (4/ 14).

(5) التمهيد (18/ 67).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب رحمه الله ⁽¹⁾: «معنى هذا الحديث يظهره الوقوف على معنى الفطرة؛ وقد اختلف في معناها، وأنا أذكر ما بلغني فيها من الأقوال، ثم قال: قال ابن قتيبة: معنى الفطرة الخلقة؛ من قوله: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ﴾ ⁽²⁾؛ وهي الحنيفية التي / وقعت لأول الخلق، وجرت في فطر العقول؛ يعني التوحيد» ⁽³⁾. [92/أ]

قال ابن قتيبة: «الفطرة الإقرار بالله والمعرفة به، لا الإسلام» ⁽³⁾.

وهذا قول حماد بن سلمة ⁽⁴⁾.

وذكر داود بن علي ⁽⁵⁾ أن بعض أهل العلم قال: «على الفطرة؛ على خلقته وهيئته التي خلقه الله عليها، لا معرفة له بإيمان، ولا بكفر، ثم تحدث له معرفة بالإيمان أو بالكفر على ما علم الله منه، لا أنهما يجبرانه على ذلك؛ ودليل ذلك أنه إذا عقل ربما اختار غير دين أبويه.

قال داود: وقال قوم: الفطرة أن الله فطر كل شيء على معرفته والإذعان له، كما أخبر أن الجبال تسبح بحمده والطير وغيرها، وأن جميع خلقه له مطيع».

قال: وقد ذكرنا قول ابن بكير ⁽⁶⁾ في معنى — فِطْرَتَ الله —.

(1) مكي بن أبي طالب، حموش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي القيرواني، العلامة المقرئ، صاحب التصانيف؛ منها الإيضاح في ناسخ القرآن ومنسوخه، توفي سنة 437 هـ. انظر ترجمته في غاية النهاية (2/ 309-310). سير أعلام النبلاء (17/ 591).

(2) فاطر: 1.

(3) تأويل مختلف الحديث (ص 129-130).

(4) سبقت ترجمته في (ص: 531).

(5) داود بن علي بن خلف، أبو سليمان البغدادي الأصبهاني الظاهري، الحافظ العلامة، مات سنة 170 هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (2/ 255-257). سير أعلام النبلاء (13/ 97). تاريخ أصبهان (1/ 312). تاريخ بغداد (8/ 369). تذكرة الحفاظ (2/ 136).

(6) أحمد بن محمد بن بكير صاحب كتاب الأحكام، توفي 303 هـ. انظر فهرست ابن خير الإشبيلي، (ص 53).

وقال جماعة: الفطرة؛ الإسلام.

وهذا قول بعيد؛ لأن الإسلام شرائع وإقرار، فلو كان ذلك كل مولود يفهم شرائع الإسلام، ويعرف الإقرار بالله، ولوجب أن يحكم لأطفال المشركين بالإسلام، ولبطل معنى قول النبي ﷺ «الله أعلم بما كانوا عاملين».

قال أبو محمد⁽¹⁾: «والفطرة تتصرف في كلام العرب على وجوه منها الخلقة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿بَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؛ وهو كثير؛ ومنها الفطرة الابتداء، وعلى ذلك حمل جماعة معنى قول الله ﷻ: ﴿بَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وقوله سبحانه: ﴿الَّذِي بَطَرَهُنَّ﴾⁽²⁾؛ أي ابتدأهن بالخلق، وسئل أعرابي عن بئر فقال: أنا فطرته؛ أي ابتدأتها، ومنها أن الفطرة الخيفية، ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَفْئِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيباً فِطْرَتَ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

وقد ذكرنا قول من قال: الفطرة ما يقرب الله عليه قلوب الخلق من كفر أو إيمان، ومنها أن السنن تسمى فطرة، ومنه قوله عليه السلام: «خمس من الفطرة»⁽⁴⁾، وروي عنه: «الفطرة خمس»⁽⁵⁾، وتسمى الزكاة عن الإفطار في العيد فطرة، ولها تصارييف غير هذا تتقارب معانيها⁽⁶⁾.

(1) مكي بن محمد بن مختار الفقيه المقرئ الأديب له رسوخ في علوم القرآن أخذ عن أبي زيد والقاسبي، ولقي أبا القاسم المالكي وابن فارس.. ولي الخطبة والشورى في قرطبة، صنف الإيجاز واللمع في الإعراب والإيضاح في الناسخ والمنسوخ، والتيسير توفي 437 هـ. انظر بغية الملتبس (ص 455). إنباه الرواة (31/3). الصلة (2/631).

(2) الأنبياء: 56.

(3) الروم: 29.

(4) أخرجه البخاري في الصحيح مع الفتح (10/334)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة (1/153)، وأبو داود في سننه (4/84)، وابن ماجه في سننه (1/107)، والترمذي سننه (5/91)، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد في المسند (2/229، 283، 410، 489).

(5) أخرجه البخاري في الصحيح (5/2209-2320)، ومسلم في صحيحه (1/221-222)، وابن حبان في صحيحه (12/292-293)، وأبو عوانة في مسنده (1/162)، والنسائي في الصغرى (1/78)، والبيهقي في الكبرى (1/149، 3/224)، وأبو داود في سننه (4/84).

(6) انظر المحرر الوجيز (13/153)، وراجع التعارييف للفطرة في كتاب النهاية في غريب الحديث (3/457-458).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال الأخفش⁽¹⁾: «الفطرة والملة والصبغة؛ عهد الإسلام في الميثاق»⁽²⁾.

وقال الخليل: «الفطرة الإبداع، والملة الامتحان؛ الصبغة العلامة»⁽³⁾.

وقال الغزنوي: «فطرة الله هي الأهلية الصالحة والممكنة للإسلام»⁽⁴⁾.

ثم قال عَلَيْهِ السَّلَام: «كل مولود يولد على الفطرة، ثم أبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه حتى يُعَرَّبَ عنه لسانه، إما شاكرا وإما كفورا».

وقال أبو بكر الوراق⁽⁵⁾: «فطرة الله؛ الفقر والفاقة».

قال المؤلف عفا الله عنه:

اختلف علماء الإسلام في تأويل هذا الحديث فيما انتهى إلينا على خمسة عشر قولاً، وما تقدم عن ابن الحسن يوفي ستة عشر.

[92/ب] فقالت طائفة لم يرد النبي ﷺ بقوله: «كل مولود يولد / على الفطرة»؛ كفرا ولا إيماناً، ولا معرفة ولا إنكاراً، وإنما أراد أن كل مولود يولد على خلقة الله طبعاً وبنية ليس معها كفر ولا إيمان، حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه؛ كما تنتج البهيمة من بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»⁽⁶⁾.

(1) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء أبو الحسين المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي عالم بالقراءات، صنف تفسير معاني القرآن وشرح أبيات المعاني والاشتقاق ومعاني الشعر وكتاب الملوك، وزاد في عروض الشعر بحراً توفي 215هـ. انظر الفهرس (ص 58) وفيات الأعيان (2/ 380). إنباه الرواة (2/ 36). بغية الوعاة (1/ 58).

(2) معاني القرآن للأخفش الأوسط (2/ 474).

(3) انظر العين للخليل بن أحمد (7/ 418).

(4) عين المعاني لوحة 567.

(5) محمد بن عبد الله الوراق أبو بكر، توفي سنة 249هـ. انظر ترجمته في صفوة الصفوة (4/ 165). معجم

المؤلفين (3/ 461). كشف الظنون (1/ 93). وراجع قوله في عين المعاني لوحة 567.

(6) ساق الأزهرى في تهذيب اللغة عدة تفسيرات للفراء حول مادة فطر (13/ 326).

« القول الثاني:

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «قالت جماعة من أهل الفقه والنظر: أريد بالفطرة المذكورة في هذا الحديث الخلقة التي خلق الله عليها المولود في المعرفة بربه؛ فكأنه قال: كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة؛ يريد خلقة مخالفة لخلقة البهائم التي لا تصل بخلقها لمعرفة ذلك»⁽¹⁾.

وقال أبو الحسن بن بطلال⁽²⁾: «قال جماعة من العلماء وأهل اللغة: الفطرة في هذا الحديث الخلقة التي خلق الله عليها المولود المضطرة إلى الإقرار بربه، وهذا يكاد أن يكون قولاً آخر؛ ولكن المعنى واحد، والعبارات مختلفة، ولو عد سبع عشر للأقوال لم يبعد عادة، والله أعلم»⁽³⁾.

واحتجوا على أن الفطرة الخلقة، والفاطر الخالق بقول الله ﷻ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁴⁾؛ يعني خالقهن، وبقوله سبحانه: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾⁽⁵⁾؛ يعني خلقتني، وبقوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الَّذِي فَطَرَهُنَّ﴾⁽⁶⁾؛ أي خلقهن، وأنكر هؤلاء أن يكون المولود يولد على كفر أو إيمان أو معرفة أو إنكار، قالوا وإنما يولد المولود على السلامة في الأغلب خلقة وطبعاً وبنية؛ ليس معها إيمان ولا كفر، ولا إنكار ولا معرفة، ثم يعتقدون الكفر والإيمان بعد البلوغ إذا ميزوا، واحتجوا بقوله في الحديث: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء»؛ يعني سالمة، هل تحسون فيها من جدعاء؟ يعني مقطوعة الأذن؛ فمثل قلوب بني آدم بالبهائم؛ لأنها تولد كاملة الخلق ليس فيها نقصان، ثم تقطع آذانها بعد، وأنوفها؛ فيقال: هذه بحائر، قال: فكذلك

(1) التمهيد (18/ 68-69).

(2) علي بن خلف بن بطلال البكري البلنسي بن اللحام، شارح صحيح البخاري، توفي سنة 449 هـ. انظر ترجمته في شذرات الذهب (2/ 283).

(3) راجع هذا النص بلفظه في شرح صحيح البخاري لابن بطلال (3/ 370-371).

(4) فاطر: 1.

(5) يس: 21.

(6) الأنبياء: 56.

قلوب الأطفال في حين ولادتهم، ليس لهم حيثئذ كفر ولا إيمان، ولا معرفة ولا إنكار؛ كالبهائم السالمة، فلما بلغوا استهوتهم الشياطين؛ فكفر أكثرهم، وعصم الله أقلهم، قالوا: ولو كان الأطفال قد فطروا على شيء؛ على الكفر أو الإيمان في أول أمرهم ما انتقلوا عنه أبداً، فقد نجدهم مؤمنين ثم يكفرون، قالوا: ويستحيل في العقول أن يكون الطفل في حال ولادته يعقل كفراً أو إيماناً؛ ولأن الله قد أخبر أنه أخرجهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئاً ولا يفقهون؛ كما قال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾⁽¹⁾، فمن لا يعلم شيئاً استحال منه الكفر والإيمان، والمعرفة / أو الإنكار. [93/أ]

قال أبو عمر: «وهذا القول أصح ما قيل في معنى الفطرة التي يولد الناس عليها، والله أعلم؛ وذلك أن الفطرة السلامة والاستقامة؛ بدليل حديث عياض بن حمار⁽²⁾ عن النبي ﷺ حاكياً عن ربه ﷻ: «إني خلقت عبادي حنفاء»⁽³⁾؛ يعني على استقامة وسلامة؛ والحنيف في كلام العرب المستقيم السالم؛ وإنما قيل للأعرج أحنف على جهة التفاؤل، كما قيل للقفز مفازة؛ فكأنه - والله أعلم - أراد الذين خلصوا من الآفات كلها والزيادات، ومن المعاصي والطاعات، فلا طاعة منهم ولا معصية إذ لم يعملوا بواحدة منها، ألا ترى إلى قول موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في الغلام الذي قتله الخضر: ﴿أَفْتَلَتْ نَفْسًا رَاكِيَةً﴾⁽⁴⁾، لما كان عنده ممن لم يبلغ العمل فيكسب الذنوب، ومن الحجة أيضاً في ذلك قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽⁵⁾، وقوله

(1) النحل: 78.

(2) عياض بن حمار بن عياض؛ بكسر أوله وتخفيف التحتانية، وآخره معجمة؛ ابن حمار؛ بكسر المهملة وتخفيف الميم؛ التميمي المجاشعي، صحابي، سكن البصرة، وعاش إلى حدود الخمسين. انظر ترجمته في الإصابة (752/4). تهذيب الكمال (565/22). الكاشف (107/2).

(3) أخرجه مسلم (2197/4)، والطيالسي في مسنده (ص145)، والطبراني في الأوسط (206/3)، والنسائي في فضائل القرآن (ص95)، ومن طريقه أحمد في المسند (266/4)، (162/4)، والنسائي في الكبرى (26/5)، والبزار في المسند (419/8)، والطبراني في الكبير (360/17)، (361، 362)، وابن حبان في الصحيح (465/2)، وانظر في معنى الحنيف مشارق الأنوار (203/1).

(4) الكهف: 73.

(5) الطور: 14.

سبحانه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾⁽¹⁾، ومن لم يبلغ وقت العمل لم يرتهن بشيء، وقال الله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾⁽²⁾، ولما أجمعوا على رفع القود والقصاص والحدود والآثام عنهم في دار الدنيا؛ كانت الآخرة بذلك أولى، والله أعلم.

وأما قوله: «كما تنتائج الإبل من بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟» فالبهيمة الجمعاء: المجتمعة الخلق، التامة غير الناقصة، الصحيحة غير السقيمة، ليس فيها قطع ولا شق، ولا نقص شيء منها، يقول: فهل ترى فيها جدعاء؟ يعني: هل تحس من جدع أو نقصان حين تنتج لتمام؟ يقول ثم الجدع والآفات تدخلها بعد ذلك، فكذلك المولود يولد سالماً، ثم يحدث فيه بعد الكفر والإيمان، والله أعلم⁽³⁾.

«القول الثالث:

إن معنى قوله: على الفطرة، على البدأة التي ابتدأهم عليها، أي على ما فطر الله عليه خلقه من أنه ابتدأهم للحياة والموت، والشقاء والسعادة، وإلى ما يصيرون إليه عند البلوغ من قبولهم عن آبائهم واعتقادهم، وذلك مما فطرهم الله عليه، مما لا بد من مصيرهم إليه، قالوا: والفطرة في كلام العرب؛ البدأة، والفاطر والمبدئ والمبتدأ؛ فكانه قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: كل مولود يولد على ما ابتدأه الله عليه من الشقاء والسعادة مما يصير إليه⁽⁴⁾.

وروي ذلك عن علي وابن عباس وعن ابن المبارك⁽⁵⁾، وعن أحمد بن حنبل ثم تركه، وروي نحوه عن مالك بن أنس، واحتجوا بما نقله مجاهد عن ابن عباس

(1) المدثر: 38.

(2) الإسراء: 15.

(3) التمهيد (18/70-72).

(4) المرجع نفسه (18/78).

(5) عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة، مات سنة 181 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/1789). ترتيب المدارك (1/300). تهذيب الكمال

(2/73). الديباج المذهب (1/407).

[93/ب] قال: «لم أكن أدري ما فاطر السماوات والأرض، حتى اختصم إلي أعرابيان/ في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها؛ أي ابتدأت حفرها، قالوا فالفطرة؛ البداية، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ قَرِيفاً هَبْدَى وَقَرِيفاً حَوْ عَلَيْنَهُمُ الضَّلَلَةُ﴾⁽¹⁾»⁽²⁾.

وذكروا ما يروى عن علي عليه السلام في بعض دعائه: «اللهم جبار القلوب على فطرتها، وشقيها، وسعيدها»⁽³⁾.

قال العالم أبو عبد الله المازري: «وهذا التأويل إنما يليق بما في بعض الطرق؛ وهو قوله: «على الفطرة» مطلقاً، فأما على رواية من رواه: «على هذه الفطرة»، وفي الرواية الأخرى: «على هذه الملة»، فإن هذه الإشارة فيها إلى معنى، وقد يتعلق هؤلاء بحديث الغلام الذي طبع كافراً، وظاهره يمنع أن كل مولود يولد على الفطرة، وقد ينفصل الآخرون عنهم بأن المراد به حالة ثانية طرأت عليه من التهيؤ للكفر، وقوله غير الفطرة التي ولد عليها»⁽⁴⁾.

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي⁽⁵⁾: «هذا القول شبيه بما حكاه أبو عبيد عن عبد الله ابن المبارك، وقد تقدم».

قال أبو عمر بن عبد البر: «ما رسمه مالك في (الموطأ)، وذكره في أبواب القدر؛ فيه ما يدل على أن مذهبه في ذلك نحو هذا»⁽⁶⁾.

وقال محمد بن كعب القرظي⁽⁷⁾ في قوله سبحانه: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ قَرِيفاً هَبْدَى وَقَرِيفاً حَوْ عَلَيْنَهُمُ الضَّلَلَةُ﴾، قال: «من ابتدأ الله خلقه للضلالة، صيره

(1) الأعراف: 28.

(2) جامع البيان (7/159)، والبيهقي في شعب الإيمان (2/258)، والقرطبي في الجامع (14/25).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (6/66). التمهيد (18/79).

(4) المعلم بفوائد مسلم (3/180).

(5) محمد بن نصر النيسابوري الفقيه توفي سنة 291 هـ. مترجم في تاريخ بغداد (3/315)، تذكرة الحفاظ (2/650).

(6) التمهيد (18/79).

(7) محمد بن كعب بن سليم، أبو حمزة، وقيل أبو عبد الله، من حلفاء الأوس، مات سنة 108 هـ. انظر ترجمته في طبقات خليفة (ص264). البداية والنهاية (9/257).

للضلالة - وإن عمل بأعمال الهدى -، ومن ابتدأ خلقه على الهدى، صيره الله إلى الهدى - وإن عمل بأعمال الضلالة -؛ ابتدأ الله خلق إبليس على الضلالة، وعمل بأعمال السعادة مع الملائكة، ثم رده الله إلى ما ابتدأه عليه خلقه من الضلالة، وابتدأ خلق السحرة على الهدى، وعملوا بأعمال الضلالة، ثم هداهم الله تعالى إلى ما ابتدأهم عليه من الهدى والسعادة، وتوفاهم مسلمين»⁽¹⁾.

وقال سعيد بن جبير: «كما بدأكم تعودون؛ كما كتب عليكم تكونون»⁽²⁾.
وعن مجاهد: «شقيا وسعيدا»⁽³⁾.

وعن مجاهد قال: «يبعث المسلم مسلما، والكافر كافرا».

وعن أبي العالية: «عادوا إلى علمه؛ فريقا هدى، وفريقا حق عليهم الضلالة»⁽⁴⁾.

واحتجوا بما روى عمار بن عمير⁽⁵⁾ عن أبي محمد⁽⁶⁾ - رجل من أهل المدينة - قال: «سألت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن قوله وَأَذَّأ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِمَّ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ⁽⁷⁾ الآية، قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني، فقال: خلق الله آدم، ونفخ فيه من روحه، ثم أجلسه ومسح ظهره؛ فأخرج منه ذرا /، فقال: ذرء [94/أ] ذرأتهم للجنة؛ يعملون بما شئت من عمل، ثم أختم لهم بأحسن أعمالهم فأدخلهم الجنة، ثم مسح ظهره، فأخرج منه ذرا فقال: ذرء ذرأتهم للنار؛ يعملون بما شئت من عمل، ثم أختم لهم بسوء فأدخلهم النار»⁽⁸⁾.

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (7/ 188).

(2) جامع البيان (8/ 157)، وتفسير ابن كثير (2/ 210).

(3) تفسير الطبري (8/ 157).

(4) جامع البيان للطبري (8/ 156).

(5) عمار بن عمير التيمي الكوفي، ثقة ثبت، من الرابعة، مات بعد المائة. انظر ترجمته في معرفة الثقات (2/ 163). تقريب التهذيب (1/ 409). رجال مسلم (2/ 92).

(6) لم أقف على ترجمته.

(7) الأعراف: 172.

(8) أخرجه الحاكم في المستدرک (1/ 628)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/ 451)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 82).

وفي حديث عن زيد بن أبي أنيسة⁽¹⁾ عن عبد الحميد بن عبد الرحمن⁽²⁾ عن مسلم ابن يسار⁽³⁾ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن هذه الآية، فذكر الحديث مرفوعاً بمعنى حديث مالك⁽⁴⁾.

قال الفقيه أبو عمر: «وليس في قوله سبحانه: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، ولا في أن يختتم للعبد بما قضاه الله تعالى، وقدره عليه حين أخرج ذرية آدم من ظهره؛ دليل على أن الطفل يولد مؤمناً أو كافراً؛ لما شهدت له العقول من أنه في ذلك الوقت لا يعقل إيماناً ولا كفراً.

وفي الحديث الذي جاء فيه: «إن الناس خلقوا طبقات شتى؛ فمنهم من يولد مؤمناً، ومنهم من يولد كافراً»، ليس من الأحاديث التي لا مطعن فيها؛ لأن علي بن زيد بن جذعان⁽⁵⁾ انفرد به، وقد كان شعبة بن الحجاج يتكلم فيه؛ على أنه يحتمل أن يكون معنى «يولد مؤمناً»؛ أي يولد ليكون مؤمناً ويولد ليكون كافراً على سابق علم الله فيه، وليس في قوله في الحديث: «خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون»⁽⁶⁾، أكثر من مراعاة ما يختتم به لهم، لا أنهم في طفولتهم ممن يستحق جنة أو ناراً، أو يعقل كفراً أو إيماناً»⁽⁷⁾.

(1) زيد بن أبي أنيسة، أبو أسامة الجزري الرهاوي، الإمام الحافظ الثبت، توفي سنة 125 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (4/ 481). تذكرة الحفاظ (1/ 139).

(2) عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي، أبو عمر المدني، ثقة، من الرابعة. راجع التاريخ الكبير (6/ 45). ميزان الاعتدال (8/ 124). تقريب التهذيب (1/ 334). تهذيب الكمال (16/ 449).

(3) مسلم بن يسار الجهني البصري، وهو راوي حديث الدرية عن عمر، وقيل عن نعيم بن ربيعة، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (10/ 141).

(4) جامع البيان (9/ 113). المستدرک (2/ 354). مسند أحمد (1/ 44). اعتقاد أهل السنة (3/ 358-359).

(5) علي بن زيد جذعان، أبو الحسن القرشي التيمي البصري الأعمى، كان سعى الحفظ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/ 275). تذكرة الحفاظ (1/ 140). شذرات الذهب (1/ 76).

(6) أخرجه مالك في الموطأ (2/ 898)، وأحمد في المسند (1/ 44)، وأبو داود في السنن (4/ 226)، والترمذي في السنن (5/ 266)، وابن أبي عاصم في السنة (ص 196)، والحاكم في المستدرک (1/ 27)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص 325)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (10/ 24-25)، وابن حبان في الصحيح (14/ 38).

(7) التمهيد (18/ 82-83).

« القول الرابع:

إن معنى قوله على الفطرة في المولودين؛ ما أخذ الله من ذرية آدم من الميثاق قبل أن يخرجوا إلى الدنيا؛ يوم استخرج ذرية آدم من ظهره، فخطبهم أألسنت بربكم؟ قالوا: بلى، فأقروا جميعا بالربوبية عن معرفة، ثم أخرجهم من أصلاب آبائهم مخلوقين مطبوعين على تلك المعرفة وذلك الإقرار.

زاد العالم أبو عبد الله المازري في هذه المقالة: «وإن الولادة تقع عليها حتى يقع التغير بالأبوين»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ومطابقة هذا التأويل للفظ الحديث بهذه الزيادة أوضح، والله أعلم.

قالوا: وليست تلك المعرفة بدين، ولا ذلك الإقرار بإيمان؛ ولكنه إقرار من الطبيعة للرب؛ فطرة ألزمها قلوبهم.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قد عادوا بهذه الزيادة إلى معنى القول الثاني، ثم أرسل إليهم الرسل فدعواهم إلى الاعتراف بالربوبية والخضوع؛ تصديقا بما جاءت به الرسل؛ فمنهم من أنكر وجحد بعد المعرفة، وهو به عارف؛ لأنه لم يكن الله ليدعو خلقه إلى الإيمان، وهو لم يعرفهم نفسه؛ لثلاث يكلفهم الإيمان بما لا يعرفون، قالوا: وتصديق ذلك من قول الله ﷻ / : ﴿وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾⁽²⁾.

[94/ب]

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا كلام غير معقول، ولا محقق؛ وحسبك من فساده صحة عكسه؛ فيقول: ولم يكن الله ليدعو خلقه إلى الإيمان بما عرفوه؛ إذ الإيمان التصديق، ومن عرف شيئا، فمن ضرورته أن يصدق به، وهو الإيمان، وقوله: لثلاث يكلفهم الإيمان بما لا يعرفون، وهذا كذلك؛ إلا أنه أضيف إليه، ولم يجعل له سبيل إلى معرفته، ويكون هذا

(1) المعلم (4/180).

(2) الزخرف: 87.

سديدا في معرفة الله تعالى، إذا أدركت بالنظر وبالرسل، وبما جاءت به الرسل على الإطلاق، ويشبه قوله: لثلا يكلفهم الإيمان بما لا يعرفون.

وذكروا ما ذكره السدي عن أصحابه.

وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة⁽¹⁾ عن ابن مسعود على حسب ما ذكرنا قبل هذا في قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، إلى قوله: ﴿يَمَّا بَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾، قال: «جمعهم جميعا، فجعلهم أزواجا، ثم صورهم، ثم استنطقهم، فقال: ألسنت بربكم؟ قالوا: بلى، شهدنا أن تقولوا يوم القيامة: لم نعلم هذا، قالوا: إنك ربنا، لا رب لنا غيرك، وإلهنا لا إله لنا سواك، قال: فإني أرسل إليكم رسلي، وأنزل عليكم كتبي، فلا تكذبوا رسلي، وصدقوا وعدي، وإني سأنتقم ممن أشرك، ولم يؤمن بي، قال: فأخذ عهدهم وميثاقهم، قال: ورفع أباهم آدم، فنظر إليهم، فرأى منهم الغني والفقير، وحسن الصورة، وغير ذلك، فقال: يا رب لو سويت بين عبادك، فقال: أحببت أن أشكر، قال: والأنبياء يومئذ مثل السرج، قال: وخصوا بميثاق أخذ الرسالة أن يبلغوها.

قال: فهو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾⁽²⁾، قال: وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، قال: وذلك قوله: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَافْسِقِينَ﴾⁽³⁾، وكذلك قوله: ﴿بِمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾⁽⁴⁾، قال: فكان في علم الله من يكذب، ومن يصدق، قال: وكان روح عيسى عليه السلام من تلك الأرواح التي أخذ عهدها وميثاقها في زمن آدم عليه السلام⁽⁵⁾، وحكى تمام الحديث.

(1) مرة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي، ثقة، مات سنة 76 هـ. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (88/10).

(2) الأحزاب: 7.

(3) الأعراف: 101.

(4) الأعراف: 100.

(5) التمهيد (92/18)، وأخرج الحديث بتمامه الحاكم في المستدرک (2/353)، والهيثمي في مجمع الزوائد، وأحمد في مسنده (5/135).

«القول الخامس:

إن معنى قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «على الفطرة»، المعروف عند العامة أن الفطرة الإسلام؛ فقوله: على الفطرة؛ يعني على الإسلام؛ والدليل على ذلك أنهم قوم أخذ الله عليهم الميثاق فأقروا بالربوبية؛ فأقرارهم به بذلك إسلام منهم، وحكى ذلك عن ابن عباس.

وروى عياض بن حمار المجاشعي عن النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال: «خلق الله آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وبنه جميعا مسلمين»⁽¹⁾، الحديث.

زاد بعضهم مع قوله: «إن كل مولود يولد على الفطرة»؛ معناه يحكم له بحكمهما، [95/أ] وإن كان قد ولد على الفطرة، وهو لفظ حديث أبي هريرة من رواية جعفر بن ربيعة⁽²⁾ عن عبد الرحمن ابن هرمز عن أبي هريرة، ولفظ رواية عبد الرحمن بن إسحاق⁽³⁾ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وهو لفظ حديث ابن وهب والليث⁽⁴⁾ عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ورواية من روى: «وما من مولود إلا وهو يولد على الفطرة»، قالوا: وحق هذا الكلام أن يحمل على عمومه.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قد تقدم لنا في ألفاظ طرق حديث مسلم والبخاري ما يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء من ألفاظ العموم، بل ما ذكرناه أجلى في ذلك، وأولى أن يكون حجة على ما ذهب إليه أولئك؛ مثل قوله: «ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة»، وكقوله: «من يولد يولد على هذه الفطرة، وكقوله: «كل إنسان تلده أمه على الفطرة؛ أبواه يهودانه،

(1) فتح الباري (3/ 248). التمهيد (18/ 73)، وأصل الحديث في صحيح مسلم كما تقدم.

(2) جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة، أبو شرحبيل الكندي، الفقيه، مات سنة 132 هـ. وقيل 136 هـ. انظر ترجمته في شذرات الذهب (1/ 192).

(3) عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة، ويقال له: عباد، صدوق، رمي بالفدر، من السادسة. مترجم في تهذيب التهذيب (6/ 125). تقريب التهذيب (1/ 336). تهذيب الكمال (16/ 519).

(4) الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث الفهمي، مات سنة 175 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 517). التاريخ الكبير (7/ 246). الجرح والتعديل (7/ 179).

وكقوله: كل مولود يولد إلا وهو على الفطرة، وفي لفظ آخر في هذا: «إلا وهو على هذه الفطرة، حتى يبين عنه لسانه».

قال أبو عمر: «وهو المعروف عند عامة السلف، وقد أجمعوا في قول الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، على أن قالوا فطرة الله؛ دين الإسلام.

واحتجوا بقول أبي هريرة في هذا الحديث: «اقرأوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾»، وذكروا عن عكرمة ومجاهد والحسن وإبراهيم والضحاك وقتادة في قوله سبحانه: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، قالوا: «دين الإسلام، ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وذكر أيضا عن أبي هريرة، وعن الزهري، وقد تقدم عن ابن عباس.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وذكر الغزنوي: «لا تبديل لخلق الله؛ لا تغيير للقضاء بسعادتهم أو بشقاوتهم»⁽²⁾.

ابن عباس ومجاهد: «لا تبديل للدين الذي ارتضاه لهم».

ابن بجير⁽³⁾: «لا يقدر غيره على تبديل صورهم، فكذلك سيرهم».

وقيل: «إنه نفى بمعنى النهي؛ أي لا تبدلوا»؛ واحتجوا بحديث عياض المتقدم عن الله سبحانه: «إني خلقت عبادي حنفاء مسلمين».

قال أبو عمر: «روى هذا الحديث عن قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير»⁽⁴⁾ عن

(1) التمهيد (72/18).

(2) عين المعاني لوحة 567.

(3) ابن بجير عمر بن محمد، أبو حفص الهمداني السمرقندي، الإمام الحافظ الثبت الجوال، توفي سنة 311 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/719-720)، وانظر قوله هذا في عين المعاني لوحة 567.

(4) مطرف بن عبد الله بن الشخير، أبو عبد الله الحرشي العامري البصري، مات سنة 86 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/141). العبر (1/113).

عياض بن حمار؛ ولم يسمعه قتادة عن مطرف، ولكن حدثه به عقبة بن عبد الغافر⁽¹⁾ ويزيد بن عبد الله بن الشخير⁽²⁾ والعلاء بن زياد⁽³⁾، وكلهم يقول: حدثني مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار، قال فيه: في روايتهم ثلاثهم:

«إني خلقت عبادي حنفاء كلهم /»، لم يقل: مسلمين، وكذلك عوف الأعرابي⁽⁴⁾ عن [95/ب] حكيم الأثرم⁽⁵⁾ عن الحسن عن مطرف عن عياض بن حمار، قال فيه: «إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، فأنتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم»⁽⁶⁾، ولم يقل «مسلمين»، وإنما قال: «حنفاء فقط».

وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عمن لا يتهم عنده عن قتادة فقال فيه: «ألا وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم»، وساق الحديث، فدل هذا على حفظ ابن إسحاق وإتقانه وضبطه؛ لأنه ذكر المسلمين في روايته عن ثور بن يزيد⁽⁷⁾ لهذا الحديث، وأسقطه من رواية قتادة، وكذلك رواه شعبة وهشام ومعمر عن قتادة؛ لم يقولوا فيه عن قتادة مسلمين، وهو في حديث ثور بن يزيد بإسناده.

- (1) عقبة بن عبد الغافر، شيخ قتادة الأزدي العودي، أبو نهار البصري، ثقة، من الرابعة، مات قبل المائة سنة 83 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (432/6). تهذيب التهذيب (284/12). تقريب التهذيب (395/1). الكاشف (29/2). التهذيب (177/1). تهذيب الكمال (207/7).
- (2) يزيد بن عبد الله بن الشخير، أبو العلاء العامري البصري، أحد الأئمة، مات سنة 108 هـ، وقيل 111 هـ. انظر ترجمته طبقات ابن سعد (155/7). أسد الغابة (116/5).
- (3) العلاء بن زياد بن مطرف بن شريح، أبو نصر العدوي البصري، ثقة، توفي سنة 94 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (217/7). البداية والنهاية (26/9).
- (4) عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري، أبو سهل البصري، المعروف بالأعرابي، ثقة، رمي بالقدر والتشيع، مات سنة 146 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (15/7). تهذيب الكمال (1065/2). ميزان الاعتدال (305/3).
- (5) حكيم الأثرم البصري، فيه لين، من السادسة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (16/3). تهذيب التهذيب (388/2). تقريب التهذيب (177/1). تهذيب الكمال (207/7).
- (6) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2197)، وابن حبان (2/422)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/26)، وأحمد (4/162)، والطبراني في الكبير (17/358)، والجامع لمعمر (11/120).
- (7) ثور بن يزيد، أبو يزيد الكلاعي الحمصي، حافظ متقن. انظر ترجمته في تاريخ البخاري (2/181). الجرح والتعديل (2/468 - 469). تذكرة الحفاظ (1/175).

وقد اختلف العلماء في معنى قوله سبحانه: ﴿حُنَفَاءَ﴾⁽¹⁾؛ فروي عن الضحاك والسدي: «حجاجا»، وعن الحسن: «الحنيفية؛ حج البيت»، وعن مجاهد: «حنفاء: مسلمين»، وهذا كله يدل على أن الحنيفية الإسلام، ويشهد لذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾⁽²⁾، وقال: ﴿هُوَ سَمِيْعُ الْمُسْلِمِيْنَ﴾⁽³⁾، فلا وجه لإنكار من أنكر رواية من روى حنفاء مسلمين، وقد قال الشاعر - وهو الراعي -:

[أَخْلِيفَةُ الرَّحْمَانِ] إِنَّمَا مَعَشَرٌ حُنَفَاءُ نَسْجُدُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً
عَرَبٌ نَرَى لِلَّهِ فِي أُمُورِنَا حَقَّ الزَّكَاةِ مُنْزَلاً تَنْزِيلاً⁽⁴⁾

فهذا قد وصف الحنيفية بالإسلام، وهو أمر واضح لا خفاء به.

وقيل: «الحنيف من كان على دين إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثم سمي من كان يختن ويحج البيت حنيفاً؛ والحنيف اليوم المسلم، ويقال إنما سمي إبراهيم حنيفاً؛ لأنه حنف عما كان يعبد أبوه وقومه من الآلهة إلى عبادة الرحمان؛ أي عدل عن ذلك ومال؛ وأصل الحنف الميل من إبهامي القدم من كل واحدة على صاحبته»، ومما احتج به من ذهب إلى أن الفطرة الإسلام قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خمس من الفطرة»، وممن ذهب إلى أن الفطرة الإسلام أبو هريرة وابن شهاب.

قال الأوزاعي⁽⁵⁾: «سألت الزهري عن رجل عليه رقبة مؤمنة، أيجزئ عنها الصبي الرضيع أن يعتقه؟ قال: نعم؛ لأنه ولد على الفطرة؛ يعني الإسلام»⁽⁶⁾.

(1) راجع في المسألة النهاية في غريب الحديث (1/ 451). لسان العرب (9/ 58)، (مادة حنف)، وتفسير الطبري (1/ 565-566).

(2) آل عمران: 66.

(3) الحج: 76.

(4) في الديوان للراعي [أولي أمر الله] (ص 229).

(5) عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، أبو عمرو الشامي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، مات سنة 151 هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (3/ 127-128). عبر الذهبي (1/ 226-227).

(6) التمهيد (18/ 74-77). أحكام القرآن للجصاص (2/ 276). موسوعة فقه الأوزاعي (2/ 298-299).

قال أبو عمر: «ويكون المعنى على هذا في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «من بهيمة جمعاء، هل تحس من جدعاء»، يقول: خلق الطفل سليماً من الكفر مؤمناً مسلماً على الميثاق الذي أخذه الله على ذرية آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ حين أخرجهم من صلبه وأشهدهم / على أنفسهم».

[أ/96]

قال أبو عمر: «يستحيل أن تكون الفطرة في هذا الحديث الإسلام؛ لأن الإسلام والإيمان قول باللسان، وعمل بالجوارح، واعتقاد بالقلب، وهذا معدوم من الطفل، لا يجهل ذلك ذو عقل، والفطرة لها معاني ووجوه في كلام العرب»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا حسن سهل قريب في رد هذا، إلا أنه ينكسر على قائله بأن الإسلام قد يطلق على ما يطلق عليه الإيمان، وأصل الإيمان التصديق، والذرية قد صدقوا بقلوبهم حين سأهم سبحانه عن ربوبيته لهم فأجاب جميعهم، وقول القائل: أن بعضهم أقر كرها، لا معنى له؛ لأنه لم يكن مقام إكراه، وإنما كان مقام عهد يوثق، واعتراف يحقق، ولو كان على حكم الإكراه ما قامت به الحجة، ولا انقطعت به المذرة؛ إذ لمن طولب بالعهد أن يقول: إنما انقذت مكرها، وأقررت به خيفة.

وقد ينكسر أيضاً بأن يقول: الإسلام؛ أصله الانقياد والخضوع والاستسلام؛ كقوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾⁽²⁾، وكقوله: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَلْبٌ﴾⁽³⁾، فسر بمطيعين، وهو في معنى الإسلام، ويدخل قوله: ﴿وَلَكِنْ فُؤُوءٌ أَسْلَمْنَا﴾⁽⁴⁾، وقد وجد من الذرية هذا الإسلام، إلا أنه لا ينفي هذا الوجه الإكراه؛ كما انتفى في الوجه الأول، وعليه المعول، وإنما أجزأ الطفل الموضع عند من أجاز عتقه في الرقاب الواجبة؛ لأن حكمه حكم أبويه، وخالفهم آخرون فقالوا: لا تجزئ في الرقاب الواجبة إلا من صلى وصام.

(1) التمهيد (18/77).

(2) آل عمران: 82.

(3) الروم: 25.

(4) الحجرات: 14.

«القول السادس:

إن معنى ذلك أن الله فطرهم على الإنكار والمعرفة والإيمان والكفر؛ فأخذ من ذرية آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ الميثاق حين خلقه فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، قالوا جميعاً: ﴿بلى﴾، فأما أهل السعادة فقالوا: بلى عن معرفة؛ طوعاً من قلوبهم، وأما أهل الشقاء فقالوا: بلى؛ كرها من غير طوع، قالوا: وتصديق ذلك قوله: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً﴾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قد تقدم الإيماء إلى رد من قال أخذ عليهم العهد بالإكراه، ولا أدري من أين أخذه قائله، ولا من به أدراه؟

فإن قال سبحانه: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ﴾ الآية، فمن أعلمه أن بني آدم ممن في السماوات، وهم الذين أسلموا، أو بعضهم كرها، ولعلمهم من أسلم طوعاً أو من أسلم طوعاً ممن فيهما، وذهب إسحاق بن راهويه⁽¹⁾ إلى / هذا المعنى، وذكر أنه مذهب أبي هريرة.

قال إسحاق: «أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد استنطقها الباري سبحانه، وأشهدهم كما جاء في القرآن»⁽²⁾.

قال أبو عمر: «واحتج إسحاق بقول أبي هريرة: «اقرأوا إن شئتم: ﴿فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾»، قال إسحاق: «يقول لا تبديل لخلقته التي جبل عليها ولد آدم كلهم؛ يعني من الكفر والإيمان، واحتج إسحاق بحديث الغلام الذي قتله الخضر».

قال إسحاق: «وكان الظاهر ما قال موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَفْتَلَتَ نَفْساً رَاقِيَةً﴾، فعلم الخضر ما كان الغلام عليه في الفطرة التي فطره الله عليها؛ لأنه طبع يوم طبع كافراً.

(1) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم، أبو يعقوب الخنضلي المروزي، ثقة حافظ، مات سنة 238 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/ 209). طبقات الحنابلة (1/ 109). تهذيب الكمال (1/ 78).

(2) التمهيد (18/ 84).

قال إسحاق: «وأخبرنا سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ: «وأما الغلام فكان كافراً، وكان أبواه مؤمنين».

قال إسحاق: «فلو ترك النبي ﷺ الناس، ولم يبين لهم حكم الأطفال، لم يعرفوا المؤمنين منهم من الكافرين؛ لأنهم لا يدرون ما جبل كل واحد منهم عليه حين أخرج من ظهر آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فبين النبي ﷺ حكم الطفل في الدنيا فقال: «أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»، يقول أنتم لا تعرفون حكم ما طبع عليه من الفطرة الأولى؛ ولكن حكم الطفل في الدنيا حكم أبويه، فمن كان بين أبويه كافرين، فله حكمهما، وله حكم الإسلام إن كانا مسلمين، وأما إيمان أو كفر مما يصير إليه، فعلم ذلك إلى الله، ويعلم ذلك فضل الخضر موسى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، مما أطلعه الله في ذلك الغلام، وخصه بذلك العلم»⁽¹⁾.

قال الفقيه الحافظ أبو عمر: «ما بين رسول الله ﷺ لأُمته حكم الأطفال الذين يموتون وهم صغار بياناً يقطع مجيئه العذر، بل اختلفت الآثار عنه، واحتج إسحاق أيضاً بحديث عائشة في قولها: «عصفور من عصافير الجنة»، فقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وما يدريك يا عائشة إن الله خلق الجنة، وخلق لها أهلاً وهم في أصلاب آبائهم»، الحديث.

قال إسحاق: «فهذا الأصل الذي يعتمد عليه أهل العلم»⁽²⁾.

قال أبو عمر: «قول إسحاق ومن قال بقوله في تأويل الحديث في الفطرة التي فطر الله عليها من يولد من بني آدم أنها المعرفة والإنكار والكفر والإيمان، فإن مرادهم بهذا القول لا يخلو أن يكون أن الله خلقهم وأخرجهم من بطون أمهاتهم ليعرف/ منهم [97/أ] العارف، ويعترف فيؤمن، ولينكر منهم المنكر ما يعرف فيكفر، وذلك كله ما سبق فيه منهم قضاء الله، وتقدم فيه علمه، ثم يصير إليه، في حين تصح منهم المعرفة والإيمان والجحود والكفر، وذلك عند التمييز والإدراك، فذلك ما قلنا.

(1) أخرجه أبو عوانة في مسنده (3/ 430-433)، والحميدي في مسنده (1/ 183)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 86-87).

(2) التمهيد (18/ 88).

أو يكونوا أرادوا بقولهم ذلك أن الطفل يولد عارفا مؤمنا مقرا، أو عارفا جاحدا منكرا كافرا في حين ولادته، فهذا ما يكذبه العيان والعقل، ولا علم أصح من ذلك؛ لأنه شواهد الأصول ودلائل العقول.

وليس في قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾⁽¹⁾ الآية، دليل يشهد بصحة ما ادعوه، ولا فيه رد لما قلنا؛ وإنما فيه أن الخلق يجزون، ويصيرون إلى ما سبق لهم في علمه، وهذا ما لا يختلف أهل الحق فيه.

ومعنى الآية والحديث أنه أخرجهم من ظهره كيف شاء، وألهمهم أنه ربهم، فقالوا: بلى؛ لثلاثا يقولوا يوم القيامة ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾⁽¹⁾، ثم تابعهم بحجة العقل عند التمييز، وبالرسل بعد ذلك استظهارا على ما في عقولهم من المنازعة إلى خالق مدبر حكيم يدبرهم بما لا يتهاى لهم إنكاره، ولا يمكنهم جحده، وهذا إجماع أهل السنة، والحمد لله⁽²⁾.

قال أبو عمر: «وأما الغلام الذي قتله الخضر فأبواه مؤمنان، ولا شك في ذلك، فإن كان طفلا، ولم يكن كما قال بعض العلماء رجلا قاطعا للسبل؛ فالمعلوم من شريعتنا أن كل أبوين مؤمنين، بينهما طفل صغير لا يحكم له بالكفر، ولا يحل قتله بإجماع، وكفا هذا حجة في تخصيص غلام الخضر عليه السلام».

وقد أجمع المسلمون من أهل السنة وغيرهم إلا المجبرة⁽³⁾ أن أولاد المؤمنين في الجنة، فكيف يسوغ الاحتجاج بقصة الغلام الذي قتله الخضر اليوم في هذا الباب؟

(1) الأعراف: 172.

(2) التمهيد (18/ 88-89).

(3) هو مذهب الجهم بن صفوان الذي قال بأن الأفعال مقدورة للرب، وليس للعبد، والمؤثر فيها قدرة الرب، وليس العبد، وقد تسمى الجبرية قدرية؛ لأنهم غلوا في إثبات القدرة. انظر الملل والنحل (98/ 1). مقالات الإسلاميين (ص 227-228).

وأما حديث عائشة الذي احتج به إسحاق؛ فإنه ضعيف انفرد به طلحة بن يحيى⁽¹⁾،
فأنكروه عليه وضعفوه من أجله، وقول إسحاق هذا لم يرضه الفقهاء من علماء السنة؛
وإنما هو قول المجبرة⁽²⁾.

«القول السابع:

إن معنى الفطرة؛ ما يقرب الله إليه قلوب الخلق مما يريد؛ فقد يكفر العبد، ثم
يؤمن فيموت مؤمناً، وقد يؤمن ثم يكفر فيموت كافراً، وقد يكفر فلا يزال على كفره
حتى يموت عليه، وقد يؤمن ثم لا يزال على إيمانه حتى يموت عليه، وكل ذلك
تقدير الله وفطرته، واحتجوا بحديث علي بن زيد بن جدعان، وسيأتي الكلام عليه،
وأن شعبة تكلم فيه؛ وهو قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ بَنِي آدَمَ خَلَقُوا عَلَى طَبَقَاتٍ شَتَّى؛ فَمِنْهُمْ
مَنْ يُولَدُ مُؤْمِنًا»، والفطرة عندهم لازمة قضاء الله وقدره لعباده من أول أحوالهم إلى
آخرها، كل ذلك عندهم فطرة؛ سواء كانت / حالة واحدة أو حالات؛ حالا بعد حال؛ [97/ب]
كقوله عز وجل: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾⁽³⁾، فسرت حالا بعد حال؛ على ما
سبق لهم في علم الله ﷻ.

وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه فهو أضعف الأقوال من جهة اللغة؛ لأن
معنى الفطرة في اللغة ليس من هذا في شيء.

«القول الثامن:

معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل مولود يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه» الحديث؛ أن
حكم الأطفال حكم الآباء في الإسلام والكفر؛ في الدنيا والآخرة، وإن لم يكن منهم
كفر ظاهر، ولا إيمان ظاهر؛ فهم كفار بكفر آبائهم، ومؤمنون بإيمان آبائهم، هذا
حكمهم في الدنيا والآخرة.

(1) طلحة بن يحيى بن عبيد الله القرشي الكوفي المدني. انظر ترجمته في الجمع بين رجال الصحيحين
(234/1). الخلاصة (ص 180).

(2) التمهيد (18/89-90).

(3) الانشقاق: 19.

واحتجوا في أطفال المشركين بقوله سبحانه في قصة نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ إِذْ عَرَفُوا قَاءَ دُخْلُوا نَارًا ۖ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾⁽¹⁾، فأخبر أنه أغرق الآباء والأبناء معاً؛ فأدخلهم النار، وكذلك دعا نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ فقال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾⁽¹⁾، إلى قوله: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَقَرَارٍ﴾⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا ينكسر على قائله بقوله سبحانه: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ إِذْ عَرَفُوا قَاءَ دُخْلُوا نَارًا﴾، وأبناءؤهم لا خطيئة لهم؛ فعمومه فيمن له خطيئة، فإن قال: كما أغرقوا معهم أدخلوا النار معهم، فمن أين يلزم ذلك مع اليأس في أن يجري في مثله قياس؟ ولعله كما قال في جيش البداء⁽²⁾: «ثم يحشرون على نياتهم»⁽³⁾، وكقوله: «أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم، إذا كثرت الخبث»⁽⁴⁾.

وقال في أولاد المؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

(1) نوح: 25-29.

(2) البداء: اسم لأرض بين مكة والمدينة. انظر مراصد الأطلاع (1/239).

(3) أخرجه بنحو البخاري في الصحيح (2/746)، وأبو يعلى في المسند (10/61)، والبيهقي في شعب الإيمان (6/98)، والزيدي في تحاف السادة المتقيد (10/9).

(4) أخرجه مالك في الموطأ (2/590/2835)، كتاب الجامع، باب ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة، وقال ابن عبد البر: «هذا الحديث لا يعرف لأم سلمة بهذا اللفظ عن النبي ﷺ، إلا من وجه ليس بالقوي، وأما هذا اللفظ فإنما هو معروف لزَيْنَب بنت جحش عن النبي ﷺ، وهو مشهور محفوظ من حديث ابن شهاب، وقد اختلف عليه في بعض إسناده». انظر التمهيد (24/304)، وحديث زينب أخرجه البخاري في الصحيح (4/168، 240، 9/60-76)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن (8/165-166).

(5) قرأ أبو عمرو (وأتبعناهم) بالنون والألف (ذرياتهم)؛ جمعاً في الموضعين بكسر التاء، وقرأ نافع (واتبعتم) بالتاء والتشديد (ذرياتهم)، بغير ألف، ورفع التاء (ألحقنا بهم ذرياتهم) بالألف وكسر التاء، وقرأ ابن عامر (واتبعتم) بالتشديد (ذرياتهم) بالألف ورفع التاء (ألحقنا بهم ذرياتهم) جماعاً وكسر التاء، وقرأ أهل الكوفة وأهل مكة: (واتبعتم) بالتشديد (ذرياتهم) على واحد، وارتفعت الذرية بفعلها (ألحقنا بهم ذرياتهم)، على التوحيد أيضاً، وهي مفعوله، وانظر الكشف (2/290)، وحجة القراءات (ص 681-682)، وزاد المسير (2/50).

(6) الطور: 19.

قال المؤلف عفا الله عنه:

سئل قائل هذا عن قوله سبحانه: ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، هل معناه أنهم أدركوا التكليف، والتزموا الدين الحنيف؟ فهذا ليس مما قال، على أنه قول ضعيف، وإن كان بأن عبر عنه لسانه، وإن لم يبلغ التكليف، فهذا ليس مما قال، لكنه منزع من التأويل لطيف، وإن كان الاتباع على حكم التجوز والاتساع أنهم ولدوا بين المسلمين، فكأنهم لهم لتأخر ولادتهم عن ولادة الآباء من البالغين، فهو الذي أشار إليه في قوله.

وقد جاءت أخبار كثيرة بأن أولاد المسلمين في الجنة؛ يجري هذا المجرى في المسلمين بأنهم مع آبائهم في الجنة، وهم من آبائهم في الدنيا والآخرة، فمن ادعى أن ذرية الكفار مع آبائهم في النار، فلا بد له من إثبات ذلك من الآي والآثار، والله أعلم.

«القول التاسع:

المعنى في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل مولود يولد على الفطرة»، أن كل / مولود يولد [98/أ] على الفطرة؛ فكان له أبوان على غير الإسلام؛ يهوديان أو نصرانيان أو مجوسيان؛ هوداه أو نصره أو مجساه.

قالوا: وليس المعنى أن جميع المولودين من بني آدم أجمعين يولدون على الفطرة، بل المعنى أن المولود على الفطرة بين الأبوين الكافرين، حكم له بحكمهما في كفرهما، حتى يعبر عنه لسانه، ويبلغ مبلغ من يكسب على نفسه، وكذلك من لم يولد على الفطرة وكان أبواه مؤمنين؛ حكم له بحكمهما في صغره ما دام لم يحتلم، حتى يعبر عنه لسانه، ويبلغ الحنث؛ فيكون له حكم نفسه حينئذ، لا حكم أبويه.

واحتج هؤلاء بحديث أبي بن كعب في الغلام الذي قتله الخضر، وبحديث أبي سعيد: «ألا إن بني آدم خلقوا طبقات شتى؛ فمنهم من يولد مؤمناً، ويحيى مؤمناً، ويموت مؤمناً»، الحديث.

فدلت هذه الأحاديث على أن قوله: «كل مولود»، ليس على العموم، بل المعنى فيه أن كل مولود يولد على الفطرة، وأبواه يهودان أو نصرانيان؛ فإنهما يهودانه وينصرانه، ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه.

قالوا: وألفاظ الحفاظ على نحو حديث مالك هذا، ودفعوا رواية من روى: «كل بني آدم يولد على الفطرة».

قالوا: ولو صح هذا اللفظ لما كان فيه أيضا حجة؛ لأن الخصوص جائز دخوله على هذا اللفظ وأشباهه من العموم في كلام العرب، ألا ترى إلى قول الله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾⁽¹⁾، ولم تدمر نفسها، ولا السماء، ولا الأرض، وقوله: ﴿فَتَحْنًا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾⁽²⁾، ولم تفتح عليهم أبواب التوبة أو الرحمة.

وذكروا لفظ رواية الأوزاعي عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، وفيه زيادة: «أو يمجسانه»، قال الأوزاعي: «وذلك بقضاء وقدر»، وكذلك لفظ حديث معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أيضا وفيه: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون من جدعاء»، ثم بقول الزهري: «إقرؤوا إن شئتم» ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ إِلَٰهَ بَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ «ذكره عبد الرزاق»⁽³⁾ هكذا، ولم يختلف في هذا اللفظ عن معمر فيما علمت، وكذلك رواه ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة كلفظ حديث معمر، إلا قول أبي هريرة، وكذلك حديث أبي رجاء العطاردي⁽⁴⁾ عن سمرة في حديث الرؤيا، قال فيه: «وأما الولدان حوله فكل مولود يولد على الفطرة».

«القول العاشر:

سئل ابن المبارك عن تأويل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل مولود يولد على الفطرة، الحديث، فقال: تأويله الحديث الآخر قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد قيل له: أرايت الذي يموت وهو صغير، قال: الله أعلم بما كانوا عاملين».

(1) الأحقاف: 25.

(2) الأنعام: 45.

(3) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مات سنة 211 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (38/6). الكامل لابن عدي (2/1948). طبقات الحنابلة (1/209). تهذيب الكمال (2/829). تقريب التهذيب (1/505). وراجع قول الزهري في فتح الباري (3/248).

(4) عمران بن ملحان؛ بكسر الميم وسكون اللام بعدها مهملة، ويقال ابن تميم، أبو رجاء العطاردي، مخضرم، ثقة معمر، من الثانية، مات سنة 105 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/410). الجرح والتعديل (6/303). تذكرة الحفاظ (1/66). تقريب التهذيب (1/430).

قال أبو عبيد: «يعني ابن المبارك / أنهم يولدون على ما يصيرون إليه من كفر أو [98/ب] إيمان، فمن علم الله منه أنه يصير كافراً؛ فإنه يولد على فطرة الكفر».

قال غيره: «يشبه هذين الحديثين الحديث الآخر، رواه محمد بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن [عائد] ⁽¹⁾ الأزدي، - وكان عبد الرحمن يطلب العلم من أصحاب النبي ﷺ، وأصحاب أصحابه - أنه حدثه عن عياض بن حمار المجاشعي أن رسول الله ﷺ قال للناس يوماً: «ألا أحدثكم بما حدثني الله تعالى، إن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين، وأعطاهم المال حلالاً، لا حرام فيه، فجعلوا مما أعطاهم الله حلالاً وحراماً» ⁽²⁾، وذكر الحديث، قال: «يعني ما حرموا من البحائر، والسوائب» ⁽³⁾، والحوامي ⁽⁴⁾، والوصائل ⁽⁵⁾، وغير ذلك مما لم يأذن به الله».

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب: «وهو قول حسن، موافق للسنة، وللحديثين المتقدمين، ولم يرضه ابن قتيبة، وهو منه غلط».

قال أبو عمر: «وما روى أبو عبيد عن ابن المبارك جواباً حين سأل، فقد روي عن مالك، وليس فيه مقنع من التأويل، ولا شرح يوجب في أمر الأطفال؛ ولكنه جملة تؤدي إلى الوقوف على القطع فيهم بكفر أو إيمان، أو جنة أو نار، ما لم يبلغوا فيتدينوا لأنفسهم، وتعتبر عنهم ألسنتهم» ⁽⁶⁾.

(1) في الأصل [عابد]، والصواب ما أثبتناه، وهو عبد الرحمن بن عائد الأزدي الشمالي الحمصي، من كبار علماء التابعين، كان ثقة. انظر ترجمته في أسد الغابة (3/303). الإصابة (5/104).

(2) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (17/363)، وابن عبد البر التمهيد (18/73-75).

(3) السوائب جمع سائبة؛ وهي البعير الذي يسببه الرجل منهم بنذر ينذره في مرض، أو بلوغ منزل، أو شبه ذلك. انظر معاني القرآن للفراء (1/322)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (2/213).

(4) الحامي: الفحل إذا ركب ولد ولده، وقد قيل إنه الفحل الذي تنج من ظهره عشرة أبطن، فيقولون قد حمي ظهره، فلا يركب، ولا يمنع من مرعى، ولا من ماء. انظر مجاز القرآن (1/179). معاني القرآن وإعرابه للفراء (ص213).

(5) الوصائل جمع وصيلة؛ وهي الشاة إذا ولدت ستة أبطن عناقين عناقين، ولدت في السابعة عناقاً وجدياً، قالوا: وصلت أخاها فأحلوا لبنها للرجال وحرموه على النساء، فإذا ولدت في السابع ذكراً ذبحوه فأكله الرجال دون النساء. انظر مشارق الأنوار (2/288).

(6) التمهيد (18/67).

«القول الحادي عشر:

إن معنى قوله سبحانه: ﴿وِطَّرْتَ اللَّهُ إِلْتِ بِطَرِ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، على أن يأمرهم بالفطرة التي هي الإسلام ﴿لَا تَبْدِيلَ لِحَلْوِ اللَّهِ﴾؛ أي لدين الله الذي هو الإسلام.

قال المؤلف رحمته الله:

هذا حسن في تفسير الآية لقوله سبحانه: ﴿فَأَفِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيباً وَِطَّرْتَ اللَّهُ إِلْتِ بِطَرِ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، وليس هذا بتفسير لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كل مولود يولد على الفطرة»؛ لأنه إن يرجع إلى من قال: يولد على الإسلام، فيرجع هذا القول إليه، فلا يعد، ويكون قوله فيه على أن يأمرهم بالفطرة شرعا للحديث؛ فيكون معناه معنى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽¹⁾، ومعنى قوله: ﴿أَيَحْسِبُ الْإِنْسُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾⁽²⁾، فيكون معدودا لا مردودا، والله أعلم.

«القول الثاني عشر:

وقال حماد بن سلمة - في معنى هذا الحديث -: إن معناه «حيث أخذ الله العهد على بني آدم، إذ مسح ظهر آدم فأخرج منه ذرية إلى يوم القيامة أمثال الدر، ثم أشهدهم على أنفسهم ألسنتهم بربكم، قالوا بلى».

قال حماد: فلست أرى أحد إلا وهو مقر بأن له صانعا ومدبرا، وإن سماه بغير اسمه، وعبد شيئا دونه، قال الله تعالى - مخبرا عن الكفار -: ﴿وَلَيْسَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُوا اللَّهُ﴾⁽³⁾، فأراد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن كل مولود يولد، فعلى ذلك العهد والإقرار يولد؛ وهي / الفطرة⁽⁴⁾، وهذا القول مروى عن الأوزاعي أيضا، واختار أبو محمد بن قتيبة قول حماد، واستحسنه في معنى هذا الحديث.

(1) الذاريات: 56.

(2) القيامة: 36.

(3) الزخرف: 87.

(4) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص 129).

قال المؤلف عفا الله عنه:

كأن حماداً رحمه الله فسر العهد بما فطر الله العقول عليه من أن كل فعل فلا بد له من فاعل، وقد قال هذا بعض المتكلمين، ولكنه في تفسير الآية بالنظر إلى نظمها، وبالنظر إلى التفسير المسند فيها تفسير من أنزلت عليه، وقيل له: ﴿قَاتَّبِعْ فُرْعَانَهُ﴾ رحمه الله ثم إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ رحمه الله ⁽¹⁾، وقيل له: ﴿لَتَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ رحمه الله ⁽²⁾، بعيد من قصدها وأمرها.

وقد يحمل قول حماد على منهج هو أولى بمقامه من السنة واتخاذها من البدع جنة، أن الله سبحانه مع أخذ الذرية من ظهر آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإشهادهم على أنفسهم فشهدوا، ظاهر ذلك بأن جبل القلوب، واضطر العقول أن يعلم ويقول بأنه لا بد من فاعل لكل مفعول، وقد يكون من رأيه أن يعلم بالضرورة وجود الباري سبحانه، وهذا أولى بمنهج حماد من الأول، والله أعلم.

وذكر أبو عمر بن عبد البر مقالة حماد مختصرة، وعدّها مقالة، وقد نقل قبلها عن آخرين من العلماء نحوها، وعدّها أخرى، وأطال النفس فيها، وقال عند ذكره مقالة حماد بن سلمة: «القول الذي تقدم - نعني في مقالة هؤلاء - يغني عن الإعادة هاهنا» ⁽³⁾.

«القول الثالث عشر:

وقال ابن بكير في معنى هذا الحديث: «كل مولود يولد على الفطرة التي يصل بها إلى ما دعي إليه من الآلات التي خلقت ليطاع الله تعالى بها؛ فأبواه يهودانه وينصرانه؛ يلحقونه اليهودية والنصرانية؛ فهما يؤثران فيه اليهودية، كما يؤثر الجذع في البهيمة». وقال في قوله: - ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ - «أمر الله العباد أن يستعملوا خلقهم في طاعة الله».

وقال: «معنى ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾؛ يعني الخلقة؛ أي استعمل خلقه في طاعته، «هذا معنى قوله في (كتاب الأحكام).

(1) القيامة: 18 - 19.

(2) النحل: 44.

(3) التمهيد (18/93-94).

قال المؤلف عفا الله عنه:

يحتمل أن يرجع هذا القول إلى القول الثاني في عدد الأقوال، وهو أن كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه، إذا بلغ مبلغ المعرفة، يريد خلقة الله سبحانه؛ تخالف خلقة البهائم التي لا تصل بخلقتها إلى معرفة ذلك؛ فقوله من الآلات التي خلقت ليطاع الله بها، أولى ما فسر به العقول التي بها فارق البهيمة، وعقل الخطاب، وتهيأ للقبول، وإن جمع إلى ذلك السمع والبصر المنتفع بهما، كان في معنى غير ما آية من كتاب الله تعالى.

«القول الرابع عشر:

[99/ب] وقال / بعض العلماء: «معناه «كل مولود يولد على الفطرة»، قال: يولد على السلامة والنقاء من أدناس المشركين، لا شيء يلحقه من أعمالهم، حتى يكون هو الذي يحدث اتباع والديه على اليهودية والنصرانية أو غير ذلك، فيفارق الحنيفية».

قال المؤلف عفا الله عنه:

إن عني ما ابتدأ الله سبحانه خلق آدمي عليه طاهرا من الأدناس في المعتقدات، وكذلك أيضا يكون عاريا من زينة التقوين وهو خير لباس، فإن كان هذا فيكون في معنى القول الأول، ويكون تفسير الحنيفية في قوله السلامة، والله أعلم.

«القول الخامس عشر:

وقال بعض العلماء: «يحتمل أن يريد بالفطرة ما هيئ له آدمي، وكان مناسبا لما وضع في العقول، وفطرة الإسلام صوابها؛ كالموضوع في العقل والمفطور عليه العاقل، وإنما يدفع العقل عن إدراكها آفة، وتغيير من قبل الأبوين وغيرهما».

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا يشبه التأويل الثاني فيما عددنا، وإن كان هذا الخص، ومن الشوائب أخلص، والله أعلم.

قال المؤلف عفا الله عنه:

روينا من طريق إسحاق بن منصور⁽¹⁾ عن أبي رجاء العطاردي، سمعت ابن عباس يقول: «لا يزال أمر هذه الأمة مواتياً، أو متقارباً، أو كلمة تشبه هاتين حتى يتكلموا، أو ينظروا في أمر الأطفال والقدر»⁽²⁾.

قال يحيى بن آدم⁽³⁾ - وهو من رواه -: «فذكرته لابن المبارك فقال: أيسكت الإنسان على الجهل؟ قلت فتأمر بالكلام؟ فسكت»⁽⁴⁾.

ومن طريق المروزي عن أبي رجاء، سمعت ابن عباس وهو يخاطب الناس، وهو يقول: «إن هذه الأمة لا يزال أمرها مقارباً أو مواتياً، أو كلمة تشبهها ما لم يتكلموا في الولدان والقدر»⁽⁵⁾.

قال أبو عمر: «الشك فيها من المحدث عن ابن عباس، ولا يسوغ أن يكون من ابن عباس، وهكذا ما تجده من مثل هذا في الأحاديث المرفوعة وغيرها، إنما هو من الناقلين، فاعرف ذلك، وقل ما يكون هذا إلا من ورع المحدث وتثبت»⁽⁶⁾.

وأسند المروزي عن أبي عون⁽⁷⁾: «كنت عند القاسم بن محمد إذ جاءه رجل فقال: ما

(1) إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب الكوسج المروزي، توفي سنة 251 هـ. انظر العبر (2/1).

تقريب التهذيب (1/103). الكاشف (1/239).

(2) أخرجه ابن كثير في التفسير (4/294)، ورفع.

(3) يحيى بن آدم بن سليمان الأموي، أو زكرياء الكوفي الفقيه، ثقة، مات سنة 203 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/129). طبقات الحنابلة (1/399). تهذيب التهذيب (11/175).

(4) أخرجه الطبراني في الكبير (12/162)، والأوسط (4/241/4086)، والحاكم في المستدرک (1/88)، وقال: «هذا الحديث على شرط الشيخين، ولا نعلم له علة، ولم يخرجاه»، وروي موقوفاً على ابن عباس. انظر السنة لعبد الله بن أحمد (2/400-401/870).

(5) أخرجه ابن حبان في الصحيح (15/119)، والحاكم في المستدرک (1/88)، والهيتمي في مجمع الزوائد (7/202)، والطبراني في الكبير (12/162)، وابن عبد البر في التمهيد (18/131).

(6) التمهيد (18/132).

(7) محمد بن عبيد الله بن سعيد، أبو عون الثقفي الكوفي، مات سنة 116 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/1). تهذيب الكمال (3/1237).

كان بين قتادة وحفص بن عمر⁽¹⁾ في أولاد المشركين؟ قال: وتكلم ربعية الرأي في ذلك، فقال القاسم: إذا الله نهى عن شيء فانتهاوا وقفوا عنده، قال: فكأنما كانت ناراً فأطفأت⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقد رأينا من تكلم من العلماء فيهم أكثر ممن سكت، ولولا الكلام ما ظهرت الفوائد، ولا برزت النكت، ولولا جلالة النقلة عن ابن عباس لقلنا: / من رأيهم جاء هذا البأس، وهو من رواية إسحاق بن منصور عن إسحاق بن راهويه عن يحيى بن آدم عن جرير بن حازم⁽³⁾ عن أبي رجاء.

وقد صح عن ابن عباس كلامه في الأطفال ما لا يجاوز الاحتفال، ولعل ما نهى عنه هو الكلام فيهم بمقتضى العقول، لا بالشرع المنقول، وبالجملية فمن تكلم فيهم أكثر ممن سكت، ولولا الكلام ما وضحت الفوائد، ولا برزت النكت، فنستعين بالله، وما توفيقنا إلا به.

فنقول: اختلف العلماء في الأطفال:

× فقال طائفة: «أولاد الناس كلهم في الجنة، المؤمنون منهم والكافرون إذا ماتوا أطفالاً صغاراً، وقالت طائفة: أولاد الناس كلهم مؤمنهم وكافرهم إذا ماتوا صغاراً في المشيئة، يصيرهم سبحانه إلى ما شاء من رحمة أو عذاب، وهو عدل منه سبحانه، وهو أعلم بما كانوا عاملين».

× وقالت طائفة - وهم أكثر -: «أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال المشركين في المشيئة».

(1) عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العبيسي توفي سنة 117 هـ، انظر ترجمته في الضعفاء الكبير للعقيلي (1/272). الجرح والتعديل (3/183). تهذيب الكمال (1/304). ميزان الاعتدال (1/566).

تقريب التهذيب (2/187).

(2) التمهيد (18/132).

(3) جرير بن حازم بن يزيد بن عبد الله، أبو النضر الأزدي، حافظ ثقة، مات سنة 170 هـ. انظر ترجمته في

تهذيب التهذيب (2/69-72). تذكرة الحفاظ (1/199-200).

× وقالت طائفة: «حكم الأطفال كلهم كحكم آبائهم في الدنيا والآخرة، هم مؤمنون بإيمان آبائهم، كافرون بكفرهم، فأطفال المسلمين في الجنة، وأطفال المشركين في النار».

× وقالت طائفة: «أولاد المشركين خدم أهل الجنة».

× وقالت طائفة: «يمتحنون في الآخرة».



ذكر ما احتج به أهل المقالة الأولى، أنهم في المشيئة

قالوا: قال رسول الله ﷺ في الصحيح المتفق عليه: - وقيل له: يا رسول الله أ رأيت الذي يموت صغيرا - قال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»⁽¹⁾.

وهذا بظاهر عمومه يقتضي كل مولود لمسلم ولكافر جاء في حديث الفطرة مقرونا بها من حديث مالك وغيره، وقد تقدم، وجاء مفردا من طريق أبي هريرة أيضا في (صحيح) مسلم، وقد كتبناه، ولفظه: «سئل النبي ﷺ عن الأطفال»، ولم يخص طفل كافر، ولا مؤمن.

وبحديث ابن مسعود وأبي سريجة⁽²⁾ وأنس، ولقظ ابن مسعود: «حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: «إن خلق ابن آدم يمكث في بطن أمه أربعين ليلة، ثم يصير علقة أربعين يوما، ثم يصير مضغة أربعين يوما، ثم يبعث الله إليه ملكا فيقول: يا رب أذكر أم أنثى؟ أشقي أم سعيد؟ ما الأجل، وما الأثر؟ فيوحي الله، ويكتب الملك، حتى إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع، أو قيد ذراع فيغلب عليه الكتاب الذي سبق، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، أو قيد ذراع، فيغلب عليه الكتاب الذي سبق، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة»⁽³⁾، / وفي لفظ آخر: «ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: رزقه، وأجله،

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2048)، والحكيم الترمذي في نوارد الأصول (1/308)، وابن عبد البر في التمهيد (18/64).

(2) أبو سريجة، حذيفة بن أسيد الغفاري؛ بفتح الهمزة، صحابي من أصحاب الشجرة، مات سنة 42هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3/96). تقريب التهذيب (1/154). تهذيب التهذيب (12/116). الكاشف (2/428).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (7/210)، ومسلم في صحيحه (4/2036)، وابن ماجه في سننه (1/29)، والترمذي في سننه (4/446-449)، وقال فيه: «حسن صحيح»، وأحمد في المسند (1/382)، والهيثمي في مجمع الزوائد (7/189، 211)، والطبراني في الأوسط (7/326).

وعمله، وشقي أو سعيد⁽¹⁾، وفي لفظ آخر: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين ليلة، ثم يكون علقه مثل ذلك»، رواه عنه ابن وهب⁽²⁾، وروى عنه الطفيل⁽³⁾.

قال ابن مسعود: «إن الشقي من شقي في بطن أمه، وإن السعيد من وعظ بغيره»⁽⁴⁾، «فخرجت من عنده أعجب من قوله حتى دخلت على أبي سريجة حذيفة بن أسيد فسألني مم أعجب؟ فأخبرته، وقلت: أيشقى أحد بغير عمل؟ فأهوى إلى أذنيه، وقال: سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول: «إن النطفة تمكث في الرحم أربعين ليلة، ثم يتصور عليها الملك»⁽⁵⁾، قال زهير⁽⁶⁾: «حسبت أنه قال: «الموكل بخلقها»، فيقول: «يا رب أذكر أم أنثى؟ ثم يقول: يا رب سوي أو غير سوي، ثم يقول: ما رزقه؟ ما أجله؟ ما خلقه؟ ثم يجعله الله شقياً أو سعيداً»⁽⁷⁾.

وفي لفظ آخر: «يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين ليلة، أو

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 2036)، والترمذي في سننه (4/ 446)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 421)، وأحمد في مسنده (1/ 382)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/ 207)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 101)، وابن حجر في فتح الباري (11/ 486).

(2) زاد أبو عوانة كما في الفتح (11/ 479). «نطفة»، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 1174)، (1212)، ومسلم في الصحيح (4/ 2036)، وأبو داود في سننه (4/ 228)، والترمذي في سننه (4/ 464)، وابن ماجه في سننه (1/ 29)، وأحمد في المسند (1/ 382)، والطبراني في الأوسط (2/ 201).

(3) كذا في الأصل والذي في صحيح مسلم (4/ 236) أبو الطفيل عامر بن واثلة، وهو الراوي عن أبي سريجة الطفيل بن عمرو الدوسي، روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر وعمر... وعنه الزهري وأبو الزبير وقتادة، توفي 100هـ، وهو آخر من مات من أصحاب النبي ﷺ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/ 446)، تهذيب التهذيب (5/ 82).

(4) أخرجه ابن حبان في الصحيح (14/ 52)، والهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 193)، ومعمر في الجامع (11/ 116)، والبزار في المسند (4/ 280)، والطبراني في المعجم الكبير (3/ 178).

(5) انظر التمهيد (18/ 102).

(6) زهير بن حرب، أبو خيثمة بن شداد الحرشي، مولاهم، الحافظ. انظر ترجمته في الجمع بين رجال الصحيحين (1/ 153). الخلاصة (ص 123).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب القدر باب كيفية خلق آدمي (4/ 2038) رقم 2643. والطبراني في الكبير (3/ 174)، والتمهيد (18/ 102).

لخمس وأربعين ليلة، فيقول: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقول الله تعالى ويكتب، ثم يكتب عمله، ورزقه، وأجله، وأثره، ثم تطوى الصحيفة، فلا يزداد على ما فيها، ولا ينقص⁽¹⁾.

ولفظ حديث أنس من طريق عبد الله بن أبي بكر⁽²⁾ قال رسول الله ﷺ: «إن الله وكل بالرحم ملكا يقول: يا رب نطفة، يا رب علقة، يا رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقه قال: ذكر أو أنثى، أشقي أم سعيد؟ فما الرزق، فما الأجل؟ فيكتب، وهو في بطن أمه»⁽³⁾.

وبحديث عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله أن يخلق النسمة، قال ملك الأرحام - معرضا -: يا رب ذكر، أم أنثى؟ فيقضي الله أمره، فذكر الحديث، قال: ثم يكتب بين عينيه ما هو لاق، حتى النكبة ينكبه»⁽⁴⁾.

واحتج بعضهم بحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أتى النبي ﷺ بصبي من صبيان الأنصار ليصلى عليه، فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل سوءا، فلم يدركه، فقال النبي ﷺ: أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلها، وخلقهم وهم في أصلاب آبائهم، وخلق النار وخلق لها أهلها، وخلقهم وهم في أصلاب آبائهم»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه أحمد في المسند (4/ 6)، والطبراني في الكبير (3/ 176)، وأورده ابن حجر في الفتح (11/ 483)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 103).

(2) عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو محمد الأنصاري المدني، توفي سنة 135 هـ. انظر ترجمته في طبقات خليفة (ص 264).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 121)، ومسلم في صحيحه (4/ 2038)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 421)، وأحمد في المسند (3/ 116، 3/ 148)، وابن أبي عاصم في السنة (1/ 82)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 99)، وابن حجر في فتح الباري (11/ 483).

(4) أخرجه ابن حبان في الصحيح (14/ 54)، والهيثمي في موارد الظمان (1/ 448)، ومجمع الزوائد (7/ 193)، ومعمر في الجامع (11/ 112)، وأبو يعلى في المسند (10/ 154)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 111)، وانظر كتاب القدر (ص 137).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (4/ 2050)، وابن حبان في الصحيح (1/ 348)، والبيهقي في الكبرى (1/ 633)، وابن ماجه في سننه (1/ 32)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 507)، والطبراني في المعجم الأوسط (5/ 6)، وأحمد في المسند (6/ 41).

واحتج آخرون بحديث أبي بن كعب في الغلام الذي قتله الخضر.

وقد تقدم في الصحيح على أن بعضهم قد قال: «انفرد به رقبة بن مصقلة»⁽¹⁾، وغيره من أصحاب أبي إسحاق يوقفه، ورقبة بن مصقلة ثقة فصح عاقل؛ كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يثنيان عليه، وليس بمنفرد برفعه كما قالوا، بل تابعه/ عبد الجبار بن عباس⁽²⁾ على رفعه، وعبد الجبار بن عباس كوفي؛ روى عنه جماعة من جلة أهل الكوفة أحمد بن صالح⁽³⁾ ووكيع⁽⁴⁾ وأبو نعيم، وقال أحمد ويحيى: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم الرازي: «هو ثقة»، قيل له: «لا بأس به»، قال: «هو ثقة»⁽⁵⁾.

وفي كتاب ابن عباس إلى نجدة الحروري⁽⁶⁾: «وأما الصبيان، فإن كنت أنت الخضر، تعلم الكافر من المؤمن، فاقتلهم»⁽⁷⁾، وفي لفظ آخر: «إن كنت تعلم من الولدان ما علمه [العالم] صاحب موسى فاقتلهم»⁽⁸⁾، وفي هذا من قول ابن عباس مع صحته رد

(1) رقبة بن مصقلة، أبو عبد الله العبدي الكوفي، الإمام الثبت العالم. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (1/227).

(2) عبد الجبار بن عباس الشامي؛ بكسر المعجمة ثم موحدة خفيفة، نزل الكوفة، صدوق، يتشيع، من السابعة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/108). تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص192). جامع التحصيل (ص219).

(3) الذي يروي عنه رقبة هو الحسن بن صالح وليس أحمد بن صالح كذا في التمهيد (18/106) وهو الحسن بن صالح بن حي بن رافع الهمداني أبو عبد الله روى عن أبيه وعن أبي إسحاق وعمرو بن دينار وعاصم الأحوال.. وعنه ابن المبارك والأسود بن عامر وحميد بن عبد الرحمن الواسطي ثقة عابد رمي بالتشيع توفي 169هـ. انظر التاريخ الكبير (2/295). الجرح والتعجيل (3/18).

(4) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ، مات سنة 196هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/37). أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص149). تاريخ بغداد (13/466). طبقات الحنابلة (1/391). تهذيب التهذيب (11/123).

(5) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (6/31)، وفيه عبد الجبار بن العباس (ت162هـ).

(6) نجدة بن عامر الحروري الحنفي، من رأس الفرقة النجدية، ومن كبار أصحاب الثورات في صدر الإسلام، انفرد عن سائر الخوارج بآراء، توفي سنة 69هـ. مترجم في الكامل للمبرد (2/129). الكامل في التاريخ لابن الأثير (4/78-80). لسان الميزان (6/148). شذرات الذهب (1/76).

(7) التمهيد (18/107).

(8) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (6/484)، وأحمد في المسند (1/352)، وأبو يعلى في المسند (4/423، 424).

قول من قال: «إن الغلام كان رجلاً قاطع طريق»⁽¹⁾، رواه قتادة عن عكرمة، وقال قتادة: «لعمرى ما قتله إلا على كفر»⁽²⁾.

وقال غيره أيضاً: «لم يقتله الخضر إلا أنه قد كفر بعد إدراكه وبلوغه، وعمل ما استوجب به القتل»⁽²⁾.

واحتجوا في ذلك بقول عبد المطلب بن ربيعة⁽³⁾ قال: «اجتمعت أنا والفضل بن عباس ونحن غلامان شابان؛ قد بلغنا في حديث كراهية الصدقة لبني هاشم»⁽⁴⁾، قال غيره: «لعله كلام خرج على القرب والمجاز يبينه قوله: قد بلغنا، وقول هذا القائل في الغلام أنه بلغ وعمل عملاً استوجب به القتل، فتخرص لم يصح في خبر، ولا جاء به أثر، ولا يعرفه أهل العلم باللغة، وقد سمى الله الإنسان الذي قتله الخضر غلاماً، والغلام عند أهل اللغة الصغير، يقع عليه عند بعضهم من حين يقطع إلى سبع سنين، ثم يصير يافعاً ويافعاً إلى عشر سنين، ثم يصير حَزَوْرًا⁽⁵⁾ إلى خمس عشرة سنة».

قال أبو عمر: «على هذا جمهور أهل اللغة في الغلام ما دام رضيعاً فهو طفل، وغلام إلى سبعة أعوام، وأما اختلافهم في الكهل والشيخ، فقال بعضهم: الكهل من أربعين إلى خمسين، والشيخ من خمسين إلى ثمانين، ثم يصير عما فانياً.

وقال جماعة من العلماء في قوله: ﴿نَفْسًا رَآكِيَةً﴾⁽⁶⁾، قالوا: لم يذنب قط⁽⁷⁾.

(1) أخرجه أحمد في المسند (1/224، 352)، وأبو يعلى في المسند (4/423-424)، والطبراني في المعجم الكبير (10/335)، والمروزي في السنة (ص48)، وعبد الرزاق في المصنف (5/228)، والحميدي (1/244).

(2) التمهيد (18/108).

(3) عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي، الصحابي، توفي سنة 61هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (4/57). الاستيعاب (3/1402). أسد الغابة (3/331). التاريخ الكبير (6/131). سير أعلام النبلاء (3/112).

(4) أخرجه أبو داود في السنن (3/147)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/7، 3/300)، والطبراني في المعجم الكبير (5/45)، وابن خزيمة في الصحيح (4/59)، وراجع التمهيد لابن عبد البر (8/109)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/429).

(5) هو الغلام الذي شب وقوي. راجع لسان العرب (4/186).

(6) الكهف: 74.

(7) التمهيد (18/109-110).

قال المؤلف عفا الله عنه:

بهذا احتج من توقف في الشهادة [لأطفال المسلمين أو المشركين]⁽¹⁾ كلهم؛ فلم يقض فيهم بجنة ولا نار، وإليه ذهب الحمادان وابن المبارك وإسحاق، ويشبه ما رسمه مالك في أبواب القدر في (موطئه)⁽²⁾، وعلى ذلك أكثر أصحابه، وليس عن مالك شيء مخصوص، إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطفال المشركين هم الذين في المشيئة⁽³⁾.



(1) هذه الزيادة من التمهيد، وغير موجودة في المخطوط، وأضيفت لأن السياق يقتضي ذلك.

(2) الموطأ (2/478/2617)، كتاب الجامع، باب النهي عن القول بالقدر.

(3) التمهيد (18/111-112)، وانظر كذلك في الموضوع مسائل أبي الوليد ابن رشد (1/573-589).

ذكر ما احتج به من شهد لأطفال المسلمين بالجنة

احتجوا بحديث أبي هريرة الصحيح عن النبي ﷺ قال: «ما من المسلمين يموت له ولد / ثلاثة لم يبلغوا الحنث، إلا أدخله الله وإياهم الجنة بفضل رحمته؛ يجاء بهم يوم القيامة، فيقال لهم: أدخلوا الجنة، فيقولون: لا حتى يدخل آبائنا، فيقال لهم: ادخلوا الجنة أنتم وآباؤكم بفضل رحمتي»⁽¹⁾.

وبحديث معاوية بن قرة⁽²⁾ الصحيح أيضا: «أن رجلا جاء بابنه إلى النبي ﷺ، فقال: أحبه؟ قال: أحبك الله يا رسول الله كما أحبه، فتوفي الصبي، ففقدته النبي فقال: أين فلان؟ قالوا يا رسول الله: توفي ابنه، فقال له رسول الله ﷺ أما ترضى أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا جاء يسعى يفتحه لك، قالوا يا رسول الله: أله وحده؟ قال: بل لكم كلكم»⁽³⁾، رواه علي بن الجعد⁽⁴⁾ وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان⁽⁵⁾ ومحمد بن جعفر غندر⁽⁶⁾ عن شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه⁽⁷⁾ عن النبي ﷺ.

(1) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الجنائز، باب الحسبة في المصيبة (39/235/1)، والبخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب هل يجعل للنساء يوما على حدة في العلم (30/1)، وفي كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب (217/1)، وفي كتاب الاعتصام، باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله، وليس برأي ولا تمثيل (263/4)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد (2633/1028/4)، والنسائي في الكبرى، كتاب العلم، وابن حبان في الصحيح (261/4)، وأحمد في المسند (378/2)، والحميدي في المسند (444-443/2)، وابن أبي شيبة (352/3).

(2) معاوية بن قرة بن إلياس، أبو إياس المزني البصري، الإمام العالم الثبت، مات سنة 113 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (221/7).

(3) أخرجه ابن حجر في فتح الباري (243/11)، وانظر تهذيب الكمال (184/8). مسند ابن الجعد (ص166).

(4) علي بن الجعد بن عبيد، أبو الحسن البغدادي، الإمام الحافظ الحجة، مسند بغداد، مولى بني هاشم، توفي سنة 230 هـ. انظر طبقات ابن سعد (448/7). التاريخ الكبير (265/6).

(5) يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي، أبو سعيد البصري الأحول، الحافظ، مات سنة 198 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (150/9). تاريخ بغداد (135/14). تهذيب التهذيب (216/11).

(6) محمد بن جعفر الهذلي، أبو عبد الله البصري، المعروف بغندر، صاحب الكرايسي، ثقة، مات سنة 193 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (221/7). تهذيب الكمال (1183/3). الكاشف (29/3).

(7) قرة بن إلياس بن هلال بن رثاب المزني، أبو معاوية البصري، له صحبة، مات سنة 64 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (252/3). تهذيب الكمال (1127/2). الإصابة (232/3).

وبحديث البراء عن النبي ﷺ أنه قال في - ابنه إبراهيم -: «إن له مرضعا في الجنة»⁽¹⁾، وبحديث خالد بن [غلاق]⁽²⁾ قال: «مات ابن لي، فوجدت عليه وجدا عزيزا، فقلت يا أبا هريرة: هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئا يسخي⁽³⁾ أنفسنا عن موتانا؟ فقال: سمعته يقول: صغاركم دعاميص الجنة»⁽⁴⁾.

وبحديث أبي هريرة قال: «أولاد المسلمين في جبل تكفلهم سارة وإبراهيم، فإذا كان يوم القيامة دفعوهم إلى آبائهم»⁽⁵⁾، وبحديث ابن زاذان⁽⁶⁾ عن علي قال في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ ٢٠٠ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ﴿٧٧﴾، قال: هم أطفال المسلمين»⁽⁸⁾، وله عنه طريقان حسنان.



- (1) أخرجه البخاري في الصحيح (1/465، 5/2290)، وابن حبان في صحيحه (15/400)، والحاكم في المستدرک (4/41)، والهيثمي في مجمع الزوائد (9/162)، وابن ماجه في سننه (1/484)، وابن أبي شيبة في المصنف (3/54)، والطائلي في مسنده (ص 99)، وأحمد في مسنده (4/300-302).
- (2) كان في الأصل بن عملاق، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم؛ بالغين المعجمة على الصحيح، القيسي بالقاف المهملة، أو بالعين المهملة، مقبول، من الثالثة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (8/148). تهذيب التهذيب (3/111). تقريب التهذيب (1/190). التاريخ الكبير (3/166).
- (3) يسخي: كذا في التمهيد (18/114). والأدب المفرد (1/63). وروي بلفظ تطيب أنفسنا.
- (4) دعاميص الجنة؛ واحدها دعموص؛ وهي دويبة تكون في الماء. انظر مشارق الأنوار (1/259)، والحديث أخرجه أحمد في المسند (2/488)، والبخاري في الأدب المفرد (ص 145)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة (8/40).
- (5) التمهيد (18/115).
- (6) زاذان أبو عبد الله الكوفي روى عن علي بن أبي طالب، روى عن أنس وأبي العالية، مرسل، قال العجلي: «رجل صالح متعبد»، وكان ثقة، توفي سنة 129 هـ. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (10/272). زاذان أبو عبد الله الكوفي روى عن علي بن أبي طالب.
- (7) المدثر: 38 - 39.

- (8) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (7/102)، وابن عبد البر في التمهيد (18/115). يسخي: كذا في التمهيد (18/114). والأدب المفرد (1/63) وروي بلفظ تطيب أنفسنا.

ذكر ما احتج به من شهد لأطفال المشركين بالجنة

احتجوا بحديث خنساء⁽¹⁾ امرأة من بني صريم⁽²⁾.

قال المؤلف رحمه الله:

هي خنساء بنت معاوية عن عمها⁽³⁾، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «النبى في الجنة، والشهيد في الجنة، والمولود في الجنة، والوئيد في الجنة»⁽⁴⁾.

وبحديث عائشة [قالت]: سألت خديجة النبى ﷺ عن أولاد المشركين فقال: «هم مع آبائهم»⁽⁵⁾، ثم سألته بعد ذلك، فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، ثم سألته بعدما استحکم الإيمان، فنزلت: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾⁽⁶⁾، فقال: «هم على الفطرة»، أو قال: «في الجنة»⁽⁷⁾.

وبحديث يزيد الرقاشي⁽⁸⁾ عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت

(1) خنساء بنت معاوية بن سليم الصريمية، ويقال حسناء، قال الدارقطني: «حديثها عند البصريين، مقبولة، من الرابعة». انظر ترجمتها في ميزان الاعتدال (7/ 467). تقريب التهذيب (1/ 746). تهذيب الكمال (151/ 35). التذكرة (4/ 2325).

(2) الصريمي؛ بفتح الصاد المهملة، والراء المكسورة، ثم الياء آخر الحروف، وفي آخرها الميم. انظر كتاب الأنساب (3/ 538).

(3) اسمه أسلم بن سليم المكي، عم خنساء. ذكره ابن حبان في الثقات (4/ 46)، وابن حجر في تهذيب التهذيب (12/ 439)، وفي التقريب (1/ 740)، وانظر تهذيب الكمال (151/ 35).

(4) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (9/ 163)، والهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 219)، والطبراني في المعجم الكبير (1/ 263)، (19/ 140).

(5) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (5/ 315)، وأحمد في المسند (6/ 84)، والطبراني في الكبير (8/ 103)، (17/ 11)، وانظر العلل المتناهية (2/ 924).

(6) الزمر: 8.

(7) مصباح الزجاجاة (4/ 58)، وشرح الزرقاني (2/ 123)، والتمهيد (18/ 117).

(8) يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمر البصري، الزاهد، ضعيف، مات سنة 120 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء الكبير (4/ 373). الجرح والتعديل (9/ 251). ميزان الاعتدال (4/ 418).

ربي عن اللاهين⁽¹⁾ من ذرية البشر أن لا يعذبهم، فأعطانيهم⁽²⁾؛ وإنما قيل للأطفال: اللاهين؛ لأن أعمالهم كاللهو واللعب؛ من غير عقد ولا عزم؛ من قولهم: لهيت عن الشيء أي لم أعتدده؛ كقوله: ﴿لَهَيْتَهُمْ﴾⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وروى الحجاج / ابن نصير عن مبارك بن فضالة⁽⁴⁾ عن علي بن زيد عن أنس عن [102/أ] النبي ﷺ قال: «أولاد المشركين خدم أهل الجنة»⁽⁵⁾، ورواه وكيع عن الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس أيضا قال فيه: «الولدان، أو قال الأطفال خدم أهل الجنة»⁽⁶⁾، وروى قتادة عن أبي مراية العجلي⁽⁷⁾ عن سليمان قال: «أطفال المشركين خدم أهل الجنة»⁽⁸⁾، وربما في حديث سمرة بن جندب الطويل حديث الرؤيا فيه: «وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأما الولدان حوله؛ فكل مولود يولد على الفطرة»⁽⁹⁾.

قال عقيل يا رسول الله: وأولاد المشركين؟ قال: «وأولاد المشركين».

(1) هم البله الغافلون، وقيل الذين لم يتعمدوا الذنب، وإنما فرط منهم سهوا وغفلة، وقيل هم الأطفال الذين لم يقتربوا ذنبا. انظر الفائق في غريب الحديث (3/ 336)، والنهاية في غريب الحديث (4/ 283).

(2) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 219)، والطبراني في الأوسط (16/ 111)، وأبو يعلى في المسند (1/ 203)، وابن حجر في فتح الباري (3/ 246)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 117).

(3) الأنبياء: 3.

(4) مبارك بن فضالة بن أبي أمية، أبو فضالة القرشي العدوي، الحافظ المحدث، مولى عمر بن الخطاب، توفي سنة 165 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 277). تذكرة الحفاظ (1/ 200-201).

(5) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 219)، والطبراني في الأوسط (3/ 220)، والطيالسي في المسند (ص 282)، وأبو يعلى في المسند (7/ 130)، والطبراني في الكبير (7/ 244).

(6) أخرجه أبو يعلى في المسند (7/ 130)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 118).

(7) أبو مراية عبد الله بن عمرو العجلي روي عنه قتادة وأسلم العجلي. راجع التاريخ الكبير (5/ 57). الجرح والتعديل (5/ 118).

(8) ذكره البخاري في التاريخ الكبير (6/ 407)، والعجلوني في كشف الخفا (1/ 151).

(9) أخرجه المنذري في الترغيب والترهيب (1/ 389).

وللبخاري في هذا الحديث لفظ آخر من رواية له أخرى عن أبي رجاء العطاردي قال: «والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم، والصبيان حوله أولاد الناس»⁽¹⁾.
ويقتضي ظاهر عموم هذا جميع الناس؛ مؤمنهم وكافرهم، والله أعلم.



(1) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (1/466)، وابن عبد البر في التمهيد (18/65، 118).

٥ ذكر ما احتج به من شهد لأولاد المشركين بالنار

احتجوا بحديث سلمة بن يزيد الجعفي⁽¹⁾ قال: «أتيت النبي ﷺ أنا وأخي فقلنا: يا رسول الله إن أمنا ماتت في الجاهلية؛ وكانت تقرري الضيف، وتصل الرحم، وتفعل وتفعل، فهل ينفعها من عملها ذلك شيء؟ قال: لا، قال: قلنا إن أمنا وارت أختنا لنا في الجاهلية، فماتت قبل أن تبلغ الحنث، فهل ينفع ذلك أختنا؟ فقال رسول الله ﷺ: أرايتم الوائدة والموودة فإنهما في النار، إلا أن تدرك الوائدة الإسلام، فيغفر الله لها»⁽²⁾.

قال أبو عمر: «ليس لهذا الحديث إسناد أصح من إسناد حديث حدثناه عبد الوارث ابن سفيان⁽³⁾ عن قاسم بن أصبغ⁽⁴⁾ حدثنا بكر بن حماد⁽⁵⁾ نا مسدد⁽⁶⁾

(1) سلمة بن يزيد الجعفي، ويقال يزيد بن سلمة، وهو مقلوب، صحابي، نزل الكوفة. انظر ترجمته في تسمية من أخرج لهم البخاري ومسلم (ص 45). الإصابة (3/ 157). الطبقات الكبرى (6/ 30). تهذيب الكمال (11/ 329).

(2) أخرجه النسائي في الكبرى (6/ 507)، وأحمد في المسند (3/ 478)، قال ابن كثير في تفسيره (4/ 293) عن هذا الحديث: «إسناده حسن»، وأخرجه ابن كثير في موضع آخر من تفسيره (7/ 225)، عن خنساء الصريمية عن عمها، راجع الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 119)، والطبراني في الكبير (7/ 39)؛ والوَاد في اللغة هو القتل؛ كما كانت تفعل العرب في الجاهلية غيرة وأنفة. انظر مشارق الأنوار (2/ 277).

(3) ابن جبرون؛ بضم الجيم، المحدث الثقة العالم الزاهد، أبو القاسم القرطبي؛ الملقب بالحبيب، توفي سنة 395 هـ. انظر ترجمته في جذوة المقتبس (ص 295-296). الصلة (2/ 382-383). بغية الملتبس (ص 399-400). سير أعلام النبلاء (17/ 84). شذرات الذهب (3/ 145). العبر (3/ 59).

(4) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء، مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو محمد؛ ويعرف بالبياني القرطبي، توفي سنة 340 هـ. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (15/ 472). طبقات الحفاظ (ص 354).

(5) بكر بن حماد بن سمك الزناني، أبو عبد الرحمن التاهرتي، عالم بالحديث ورجاله، فقيه من أفاضل المغرب، مات سنة 296 هـ. انظر ترجمته في البيان المغرب (1/ 153). أزهار الرياض (2/ 70-75).

(6) مسدد بن مسرهد بن مسريل، أبو الحسن الأسدي البصري، المحدث، صدوق. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 307). الجمع بين الرجال الصحيحين (2/ 522). تهذيب التهذيب (10/ 107).

نا المعتمر بن سليمان⁽¹⁾ نا داود⁽²⁾ عن الشعبي⁽³⁾ عن علقمة بن قيس⁽⁴⁾ عن سلمة ابن يزيد المذكور.

«ورواه أبو إسحاق عن علقمة كما رواه الشعبي؛ وهو حديث صحيح إلا أنه يحتمل أن يكون خرج على جواب سائل في عين مقصودة، فكانت الإشارة إليها، والله أعلم»⁽⁵⁾.

وهذا أولى ما حمل عليه لئلا يعارض الآثار التي هي أكثر وأصح منه، وبحديث الصعب بن جثامة⁽⁶⁾: «أنه سأل النبي ﷺ عن أهل الدار من المشركين يبيتون من ذراريهم ونسائهم، فقال رسول الله ﷺ: هم منهم»⁽⁷⁾، وكان عمرو بن دينار⁽⁸⁾ يقول في هذا الحديث: «هم من آبائهم»⁽⁹⁾.

(1) معتمر بن سليمان بن طرخان، أبو محمد التيمي البصري، الإمام الحافظ القدوة، توفي سنة 187 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (245/1).

(2) داود بن أبي هند دينار بن عذافر، الإمام الحافظ الثقة، أبو محمد الخراساني، ثم البصري، أبو بكر، حدث عن سعيد بن المسيب، وعنه سفيان وشعبة. مترجم في تاريخ البخاري (231/3)، والجرح والتعديل (411/3).

(3) عامر بن شراحيل بين عبد، وقيل عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي الحيمري، أبو عمر الكوفي، الفقيه، ثقة، مات سنة 103 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (322/6). تهذيب الكمال (643/2). تذكرة الحفاظ (79/1).

(4) علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، أبو شبل النخعي الكوفي، ثقة، مات سنة (61 هـ)، وقيل بعد ذلك. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (41/7). الجرح والتعديل (404/6). تهذيب الكمال (951/2). (5) التمهيد (120/18).

(6) الصعب بن جثامة الليثي الحجازي، صحابي، توفي في خلافة أبي بكر رضي الله عنه. انظر ترجمته في أسد الغابة (19/3). الخلاصة (ص173).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح (1364/3)، وابن حبان في الصحيح (345/1)، وأبو عوانة في المسند (223/4)، والبيهقي في الكبرى (78/9)، والشافعي في المسند (ص238، 314)، وأبو داود في السنن (54/3)، وابن ماجه في السنن (947/2)، وابن أبي شيبة في المصنف (485/6)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (222/3)، وأحمد في المسند (37/4، 71-72)، والسنة لابن أبي عاصم (91/1)، وابن عبد البر في التمهيد (145/16، 120/18).

(8) سبقت ترجمته في (ص: 649).

(9) سنن أبي داود (50/2).

قال الزهري: «ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا الحديث ليس في أحكام الولدان في الآخرة، ولكنه / من أحكامهم في الدنيا، كذا [102/ب] تلقاه أهل العلم بالشرعية، قالوا فليس على من قتلهم قود ولا دية؛ لأنهم أولاد من لا قود في قتله ولا دية؛ لمحاربتة وكفره⁽²⁾، فلا حجة فيه.

واحتجوا أيضا بما رواه بقية بن الوليد⁽³⁾ عن محمد بن زياد الألهاني⁽⁴⁾ قال: «سمعت عبد الله بن أبي قيس⁽⁵⁾ يقول: سمعت عائشة تقول: سألت النبي ﷺ عن دراري المؤمنين قال: هم مع آبائهم، قلت بلا عمل، قال: الله أعلم بما كانوا عاملين، وسألته عن دراري المشركين فقال: هم مع آبائهم، قلت: بلا عمل قال: الله أعلم بما كانوا عاملين»⁽⁶⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وعبد الله بن أبي قيس شامي تابعي ثقة، وروى عنه محمد بن زياد هذا ومعاوية بن صالح وراشد بن سعيد⁽⁷⁾، وأما بقية بن الوليد فضعيف، وقال الترمذي: «ضعفه من

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (3/ 1097، 4/ 1695)، ومسلم (3/ 1364-1365)، وابن حبان في صحيحه (1/ 345-347)، وأبو عوانة في المسند (4/ 222-223)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 78)، والشافعي في المسند (ص 314)، وأبو داود في سننه (3/ 54)، وعبد الرزاق في المصنف (5/ 202)، وابن أبي شيبه (6/ 485)، وأحمد (4/ 37-38)، وانظر التمهيد (18/ 120)، وشرح معاني الآثار (3/ 222).

(2) راجع في المسألة أحكام أهل الذمة (2/ 1109).

(3) بقية بن الوليد بن صائد، أبو محمد الحميري الحمصي، الحافظ العالم المحدث، مات سنة 197 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/ 266).

(4) محمد بن زياد الألهاني، محدث حمص، توفي نحو الأربعين. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (9/ 170).

(5) عبد الله بن أبي قيس، ويقال ابن أبي موسى، أبو الأسود النصري الحمصي، ثقة مخضرم، من الثانية. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (5/ 172). معرفة الثقات (2/ 52). تهذيب الكمال (15/ 460).

(6) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 217)، وأبو داود في سننه (4/ 229)، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 16)، وابن عبد البر في التمهيد (18/ 121).

(7) راشد بن سعيد بن راشد القرشي، أبو بكر الرمي، صدوق، من العاشرة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 204). تهذيب التهذيب (3/ 196). تهذيب الكمال (9/ 12).

قبل حفظه»⁽¹⁾، ولربما أطلق الحسن على حديثه، والله أعلم.

وقال أبو عمر بن عبد البر: «أكثر أحاديثه مناكير، ولكن هذا الحديث قد روي من غير طريقه عن عائشة، وهو يحتمل أن يكون الجواب عن أحكامهم في الدنيا؛ كالحديث الذي قبله عن الصعب بن جثامة».

واحتجوا بحديث بهية⁽²⁾ عن عائشة قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين أين هم؟ فقال: في الجنة يا عائشة، وسألت عن أولاد المشركين أين هم؟ فقال: في النار، فقلت مجيبة له: يا رسول الله لم يدركوا الأعمال، ولم تجر عليهم الأحكام، قال: ربك أعلم بما كانوا يفعلون، والذي نفسي بيده لو شئت أسمعك تضاعفهم⁽³⁾ في النار»⁽⁴⁾.

قال أبو عمر: «رواه عن بهية أبو عقيل⁽⁵⁾ صاحب بهية، ولا يحتج بمثله عند أهل العلم»⁽⁶⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقد ضعفه غير واحد من أئمة الحديث، ولو صح لاحتمل من الخصوص ما احتمل حديث سلمة بن يزيد الجعفي وغيره، ومما احتج به من اعتمد ظاهر أحاديث هذا الباب قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَلْتَنَلُهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّسْ شَعْرَةٍ﴾⁽⁷⁾، وقوله

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ص 333).
 (2) بهية بالتصغير؛ مولاة عائشة، لا تعرف، من الثالثة. انظر ترجمتها في تقريب التهذيب (1/ 744).
 الكاشف (2/ 504). تهذيب الكمال (35/ 139). الاستيعاب (4/ 1798). الإصابة (7/ 540).
 (3) تضاعفهم: صياحهم وبكاءهم؛ يقال: ضغأ، يضغو، ضغوا. انظر النهاية في غريب الحديث (3/ 92).
 (4) أخرجه أحمد في المسند (6/ 208)، والهيثم في مجمع الزوائد (7/ 217)، وابن أبي عاصم في السنة (1/ 95)، وانظر فتح الباري (3/ 246)، والتمهيد (18/ 122)، وميزان الاعتدال (7/ 215)،
 والكمال في ضعفاء الرجال (7/ 205).
 (5) أبو عقيل؛ يحيى بن المتوكل الضرير المدني، ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبع وستين. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 596). الكاشف (2/ 374). تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص 347).
 لسان الميزان (7/ 436).

(6) التمهيد (18/ 122).

(7) الطور: 19.

لنوح على نبينا وعليه السلام: ﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾⁽¹⁾،
 فلما قيل لنوح ذلك علم أنهم لا يؤمنون، وأنهم على كفرهم يموتون، دعا عليهم
 فقال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَاذِبِينَ دَيَّارًا﴾، إلى قوله: ﴿بَاجِرًا
 كَبَّارًا﴾، فأخبر أنهم بكفرهم لا يلدون إلا كافرا.



ذكر ما احتج به من وقف عن الشهادة لأطفال المشركين بجنة أو نار

[103/أ] احتجوا بحديث ابن عباس وأبي هريرة - وقد كفيناه - أن النبي ﷺ / سئل عن أولاد المشركين فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين» [وبهم]، وإذا كان الحديث واحدا فهو من باب المطلق والمقيد، فيرجع إلى أطفال المشركين، والله أعلم، أو يكون من زيادة الحافظ؛ وهي مقبولة.

وقال عمار مولى بني هاشم⁽¹⁾ عن ابن عباس: «كنت أقول في أولاد المشركين هم مع آبائهم حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: ربهم أعلم بهم، وبما كانوا عاملين»⁽²⁾.

قال أبو عمر: «هذا الباب صحيح الإسناد»⁽³⁾.



(1) أبو عمرو عمار بن أبي عمار، مولى بني هاشم، سمع أبا قتادة وأبا هريرة، وعنه عطاء وعوف. مترجم في الأسماء والكنى (1/ 564).

(2) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 218)، وأحمد في المسند (5/ 410).

(3) التمهيد (18/ 126).

ج ذكر ما احتج به من أوجب امتحانهم، واختبارهم في الآخرة

حدثنا الفقيه أبو محمد بن عبيد الله الحجري قراءة عليه قال: نا الفقيه الراوية المفسر أبو الحسن بن موهب.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ونا الفقيه القاضي أبو عبيد محمد بن سعيد⁽¹⁾ نا القاضي أبو عمران موسى ابن أبي تليد⁽²⁾ قالاً: نا الفقيه الحافظ أبو عمر بن عبد البر النمري نا محمد بن عبد الملك⁽³⁾ وعبيد بن محمد⁽⁴⁾ قالاً: نا عبد الله بن مسرور⁽⁵⁾ قال: نا عيسى بن مسكين⁽⁶⁾ قال: نا محمد بن سنجر⁽⁷⁾ نا سعيد بن

(1) محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد بن زرقون، أبو عبد الله الأندلسي الإشبيلي، مات سنة 586 هـ. انظر ترجمته في العبر (4/258).

(2) موسى بن عبد الرحمن بن خلف بن موسى بن أبي تليد الشاطبي، من أصحاب ابن عبد البر، المكثرين عنه، كان فقيهاً مفتياً شاعراً، توفي 517 هـ. انظر ترجمته في بغية الملتبس (ص223). الغنية (ص195)، الصلة (2/576)، أزهار الرياض (3/159).

(3) محمد بن عبد الملك بن مروان القرطبي أبو عبد الله، سمع عبد الله بن يوسف وأحمد بن زياد وقاسم بن أصبغ، رحل إلى المشرق، كان رجلاً صالحاً، حدث عنه الناس، اضطرب توفي 394 هـ. انظر تاريخ ابن الفرضي (2/110). الشذرات (3/144).

(4) عبيد بن محمد أبو عبد الله الزاهد، قرطبي سمع الحسن بن سلمة بن المعلى صاحب عبد الله بن الجارود وعبد الله بن مسرور صاحب عيسى بن مسكين، قال بن عبد البر: قرأت على عبيد بن محمد الزاهد مسنداً أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سنجر نزيل مصر، وأنبأني به عن عبد الله بن مسرور عن عيسى ابن مسكين عن بن سنجر. انظر بغية الملتبس (ص387). جدوة المقتبس (ص292).

(5) عبد الله بن مسرور أبو محمد التوجيبي الإفريقي ابن الحجاج، شيخ المالكية بالقيروان توفي سنة 346 هـ. انظر ترتيب المدارك (3/340-343). طبقات علماء إفريقيا (ص193).

(6) عيسى بن مسكين، أبو محمد الإفريقي المغربي، شيخ المالكية، صاحب سحنون، توفي سنة 295 هـ. انظر ترجمته في العبر (2/102-103). سير أعلام النبلاء (13/573)، ترتيب المدارك (4/331).

(7) محمد بن سنجر بن عبد الله أبو عبد الله الجرجاني الحافظ الكبير المسند سمع يزيد بن هارون والفريابي وأبا نعيم... وعنه عيسى بن مسكين وأحمد بن عمرو والضحاك، قال بن أبي حاتم: ابن سنجر ثقة توفي سنة 258 هـ. التذكرة (2/258).

سليمان⁽¹⁾ عن فضيل بن مرزوق⁽²⁾ عن عطية⁽³⁾ عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ - في الهالك في الفترة والمعتوه والمولود - قال: «يقول الهالك في الفترة: لم يأتني كتاب، ولا رسول، ثم تلا: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾⁽⁴⁾، إلى آخر الآية، ويقول المعتوه: رب لم تجعل لي عقلا أعقل به خيرا، ولا شرا.

قال: ويقول المولود: رب لم أدرك العقل، قال فترفع لهم نار فيقال لهم: ردوها، أو ادخلوها، قال: فيردها أو يدخلها من كان في علم الله سعيدا لو أدرك العمل، ويمسك عنها من كان في علم الله شقيا لو أدرك العمل، قال: يقول الله ﷻ: إياي عصيتم، فكيف رسلي لو أتتكم؟⁽⁵⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

من الناس من يوقف هذا الحديث على أبي سعيد ولا يرفعه؛ منهم أبو نعيم [الملائي]⁽⁶⁾.

(1) سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي روى عن سليمان بن كثير محمد بن سلمة وعباد بن العوام وعنه البخاري وأبو داود والزعفراني. ثقة. توفي 225هـ. انظر التاريخ الكبير (3/181). الجرح والتعديل (4/57). تهذيب التهذيب (4/43).

(2) فضيل بن مرزوق الرقاشي الكوفي أبو محمد مولى بني عنترة روى عن عطية العوفي وأبي إسحاق السبيعي والأعمش.. وعنه زهير بن معاوية ووكيع وأبو أسامة ومحمد بن فضيل.. صدوق رمي بالتشيع توفي 160هـ. انظر التاريخ الكبير (7/122). الجرح والتعديل (7/75). تهذيب التهذيب (8/298). التقريب (2/113).

(3) عطية بن سعيد بن جنادة العوفي القيسي أبو الحسن روى عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر.. وعنه ابنه الحسن وعمرو والأعمش والحجاج وابن أرتاة.. صدوق يخطئ كثيرا كان شيعيا مدلسا توفي سنة 111هـ. انظر التاريخ الكبير (7/286). الجرح والتعديل (6/382). تهذيب التهذيب (7/224). التقريب (2/23).

(4) طه: 134.

(5) أخرجه الطبراني في الأوسط (8/57)، والكبير (20/83)، وأبو نعيم في الحلية (5/127)، وانظر التمهيد (18/129)، والعلل المنتهية (2/923).

(6) هو الفضل بن دكين الكوفي، مولا هم الأحوال؛ بضم الميم، مشهور بكنيته، ثقة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/679). تهذيب الكمال (34/352). تهذيب التهذيب (12/283).

وذكر المروزي محمد بن نصر نا أبو بكر بن زنجوية⁽¹⁾ نا محمد بن المبارك الصوري⁽²⁾ نا عمرو بن واقد⁽³⁾ عن يونس بن حبيب⁽⁴⁾ عن أبي إدريس⁽⁵⁾ عن معاذ ابن جبل عن نبي الله ﷺ قال: «يؤتى يوم القيامة بالمسوخ، أو المسوخ عقلا، وبالهالك في الفترة، وبالهالك صغيرا، فيقول المسوخ عقلا: يارب لو آتيتني عقلا ما كان من آتيت عقلا بأسعد بعقله مني، ويقول الهالك في الفترة: يارب: / لو أتانا منك عهد ما كان من أتاها منك عهد بأسعد بعهدك مني، ويقول الهالك صغيرا: يارب: لو آتيتني عمرا ما كان من آتيته عمرا بأسعد بعمره مني، فيقول الرب سبحانه: إني آمركم بأمر أفتطيعونني؟ فيقولون: نعم، وعزتك يا رب، فيقول لهم: إذهبوا فادخلوا النار، قال: ولو دخلوها ما ضرهم، فتخرج عليهم فرائض⁽⁶⁾ يظنون أنها قد أهلكت ما خلق الله من شيء، فيرجعون سراعا فيقولون: يا رب خرجنا وعزتك، نريد دخولها،

(1) محمد بن عبد الملك بن زنجوية البغدادي، أبو بكر الغزال، ثقة، من الحادية عشرة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 494)، الكاشف (2/ 196). تهذيب الكمال (18/ 56). ميزان الاعتدال (8/ 183).

(2) محمد بن المبارك بن يعلى، أبو عبد الله القرشي الصوري، مفتي دمشق، توفي سنة 215 هـ. انظر ترجمته في العبر (1/ 367). سير أعلام النبلاء (10/ 309).

(3) عمرو بن واقد الدمشقي، أبو حفص، مولى قریش، متروك، من السادسة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (22/ 286). تقريب التهذيب (1/ 428). الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 117). لسان الميزان (7/ 328). ميزان الاعتدال (5/ 349).

(4) يونس بن ميسرة بن حليس أبو عبيد الدمشقي الأعمى روى عن وائلة بن الأسقع وعبد الله بن بسر وابن عمر وأبي إدريس الخولاني... وعنه عمر بن واقد وخالد بن يزيد بن صبيح وسليمان بن عتبة.. ثقة عابد معمر قتل سنة 132 هـ. انظر التاريخ الكبير (8/ 402). الجرح والتعديل (9/ 236). تهذيب التهذيب (11/ 448).

(5) أبو إدريس الخولاني عائد بن عبد الله، قاضي دمشق وعالمها، توفي سنة 80 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 448). أسد الغابة (5/ 134).

(6) ورد في بعض الأحاديث قوائص وهي جمع قانصة أي قطعا من النار تقتنصهم كما تقتنص الجارحة الصيد من القنص، والقانص الصاد وقيل: قوائص الطير أي حواصلها. انظر الصحاح (قنص) (4/ 1054). النهاية (3/ 313). اللسان (7/ 83).

فخرجت علينا فرائض، ويظنون أنها قد أهلكت، ما خلق الله من شيء، ثم يأمرهم الثانية فيرجعون كذلك، ويقولون مثل قولهم، فيقول الله ﷻ: قبل أن أخلقكم علمت ما أنتم عاملون، وعلى علمي خلقتكم، وإلى علمي تصيرون، فتأخذهم للنار»⁽¹⁾.

وبإسنادنا الأول إلى أبي عمر: «حدثنا عبد الوارث قال: نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زيد⁽²⁾ نا موسى بن معاوية⁽³⁾ وأحمد بن زهير⁽⁴⁾ قال: نا أبي⁽⁵⁾ قال: نا جرير⁽⁶⁾ عن ليث⁽⁷⁾ عن عبد الوارث عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤتى يوم القيامة بأربعة؛ بالمولود والمعنوه، وبمن مات في الفترة، وبالشيخ الهرم الفاني، كلهم يتكلم بحجته، فيقول الرب تبارك وتعالى لعنق من جهنم: أبرزي، ويقول إني كنت أبعث إلى عبادي رسلا من أنفسهم، وإني رسول نفسي إليكم، قال: فيقول لهم ادخلوا هذه، فيقول من كتب عليه بالشقاء: يا رب أنى تدخلناها، ومنها كنا نفر،

(1) انظر أحكام أهل الذمة (2/ 652-653)، والعلل المتناهية (2/ 441)، والكامل في الضعفاء (5/ 1770)، وكنز العمال (14/ 539)، والتمهيد (18/ 129).

(2) أحمد بن زيد القزويني، أبو سعيد، تفقه بالأبهرى، وهو من كبار أصحابه، وغيرهم. مترجم في الديباج المذهب (1/ 35).

(3) موسى بن معاوية، أبو جعفر الصمادحي المغربي، الإمام المفتي. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (12/ 108).

(4) أحمد بن زهير بن أبي خيثمة بن حرب بن شداد النسائي، ثم البغدادي، أبو بكر، عالم بالحديث ومن حفاظه، توفي سنة 279 هـ. مترجم في تذكرة الحفاظ (2/ 156). النجوم الزاهرة (2/ 83). تاريخ بغداد (4/ 162). شذرات الذهب (2/ 174).

(5) سبقت ترجمته في (ص: 799).

(6) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، أبو عبد الله الرازي، القاضي الكوفي، توفي سنة 188 هـ. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (3/ 357). تقريب التهذيب (1/ 139). التاريخ الكبير (2/ 214). طبقات الحفاظ (ص: 122). الكواكب النيرات (ص: 22).

(7) ليث بن أبي سليم بن زينم القرشي، أبو بكر، ويقال أبو بكر الكوفي، مولى عتبة بن أبي سفيان، توفي سنة 143 هـ. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (15/ 449-454).

قال: وأما من كتبت له السعادة فيمضي فيقتحم فيها، فيقول الرب تبارك وتعالى: قد عايئتموني فعصيتموني، فأنتم لرسلي أشد تكذيباً ومعصية، فيدخل هؤلاء الجنة، وهؤلاء النار»⁽¹⁾.

وفي الباب عن الأسود بن سريع وأبي هريرة وثوبان⁽²⁾ قال أبو عمر: «بأسانيد صالحة من أسانيد الشيوخ إلا ما ذكره عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس⁽³⁾ عن أبيه⁽⁴⁾ عن أبي هريرة موقوفاً، وفيه ذكر «أربعة كلهم يدلي بحجته، رجل أصم أبكم، ورجل أحمق، ورجل مات في الفترة، ورجل هرم»⁽⁵⁾ وليس فيه ذكر المولود، فلذلك لم نذكرها في هذا الباب، وجملة الأمر في أحاديث هذا الباب ما ذكرت منها، وما لم أذكر أنها من أحاديث الشيوخ، وفيها علل الشيوخ، وليست من أحاديث الفقهاء، وهو أصل عظيم، والقطع فيه بمثل هذه الأحاديث ضعف في العلم والنظر، مع أنه قد عارضها ما هو أقوى إسناداً منها»⁽⁶⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

/ [بعد معرفة] لآراء العلماء فيهم في الآخرة، ويكمل ما يسر لنا من هذه النعمة [104/أ] /
الفاخرة بذكر مذاهب علماء الإسلام فيهم في الدنيا.

(1) انظر أحكام أهل الذمة (2/ 652-653)، والحديث أخرجه البيهقي في الاعتقاد (ص 62)، وانظر التمهيد (18/ 128).

(2) ثوبان بن جحدر، أبو عبد الله أبو عبد الرحمن، الصحابي، مولى رسول الله ﷺ، مات سنة 54 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 218). الخلاصة (ص 58). الإصابة (1/ 967). طبقات ابن سعد (7/ 400).

(3) عبد الله بن طاووس بن كيسان اليميني، أبو محمد الأبنائوي (4/ 365) روى عن أبيه وعمرو بن شعيب والمطلب بن عبد الله عن حنطب وعنه ابنه طاووس ومحمد، ووهيب بن خالد ثقة توفي 132 هـ. الجرح والتعديل (5/ 88). تهذيب الكمال (2/ 696).

(4) كيسان بن جرير الأموي، أبو عبد الرحمن المدني، له صحبة ورواية. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/ 63). تهذيب الكمال (24/ 238). التذكرة (3/ 1426).

(5) أحكام أهل الذمة (2/ 650)، والحديث رواه أحمد في المسند (4/ 24)، وابن حبان في صحيحه (16/ 356)، والهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 215)، والطبراني في الكبير (1/ 264)، والبيهقي في الاعتقاد (ص 92)، وابن كثير في تفسيره (3/ 29)، وابن أبي عاصم في السنة (1/ 176).

(6) التمهيد (18/ 130).

ذكر المروزي محمد بن نصر وغيره من أهل العلم: «أن أهل العلم بأجمعهم اتفقوا على أن حكم الأطفال في الدنيا حكم آبائهم، فإذا بلغوا فحكمهم حكم أنفسهم»⁽¹⁾.

قال أبو عمر بن عبد البر: «أما أطفال المسلمين فحكمهم حكم آبائهم أبدا ما لم يبلغوا؛ لأنهم لا يلحقهم سبأ من قبل مسلم يغير حكمهم، فهم كأبائهم في المواريث، والنكاح، والصلاة عليهم، ودفنهم في مقابر المسلمين، وسائر أحكامهم، وكذلك أطفال أهل الذمة، وكذلك أطفال أهل الحرب، إلا ما خصت السنة منهم، ومن نسائهم ألا يقتلوا، إلا أن يقتلوا؛ لأنهم لا يقاتلون في الأغلب من أحوالهم، قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُفْتِنُونَكُمْ﴾⁽²⁾، فما دام أطفال أهل الحرب لم يسبوا، فحكمهم حكم آبائهم أبدا، لا يختلف العلماء في ذلك.

واختلف العلماء قديما وحديثا في الطفل الحربي يسبي ومعه أبواه أو أحدهما، أو يسبي وحده، ما حكمه حيا وميتا؛ في الصلاة عليه، ودفنه، وسائر أحكامه.

فذهب مالك بن أنس في المشهور من مذهبه أن الطفل من أولاد الحربين، وسائر الكفار لا يصلى عليهم، سواء كان معه أبواه أو لم يكونا؛ حتى يعقل الإسلام فيسلم، وهو عنده على دين أبويه حتى يبلغ، ويعبر عنه لسانه، فإن اختلف دين أبويه فهو على دين أبيه دون أمه، ومن الحجة له إجماع العلماء أنه ما دام مع أبويه، ولم يلحقه سبأ؛ فحكمه حكم أبويه أبدا حتى يبلغ، وكذلك إذا سبي وحده، لا يغير السبأ حكمه، ويكون على حكم أبويه حتى يبلغ فيعبر عنه لسانه، وهو قول الشعبي وابن عون⁽³⁾.

وقال الأوزاعي: - وهو قول فقهاء الشام إذا صار الصبي في ملك المسلمين، فحكمه حكم أهل الإسلام؛ لأن الملك أولى به من النسب⁽⁴⁾.

(1) انظر أقوال المروزي في المسألة، في كتاب (الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها) لموسم بن منير بن مبارك النفيعي (2/ 553-615)، والتمهيد (18/ 134).

(2) البقرة: 189.

(3) التمهيد (18/ 135).

(4) المرجع نفسه.

وذكر المروزي بسنده عن تمام بن نجيح⁽¹⁾ قال: «كنت مع سليمان بن موسى بأرض الروم وهو على السبي، فكانوا يموتون صغارا فلا يصلى عليهم، فقلت له: أليس كان يقال ما أحرز المسلمون يصلى عليهم؟ فقال: ذلك إذا اشتراهم رجل فصاروا في خاصة نفسه، وذكر عن صفوان كان مستختنا، وأصحابنا يقولون: ما ملك المسلمون من صبيان العدو فماتوا، فليصل عليهم، فإن كانوا لم يباعوا، لم يصل عليهم»⁽²⁾.

قال ابن الطباع⁽³⁾: «على هذا أفتيا أهل الثغر على قول سليمان بن موسى، ورواية الحارث عن الأوزاعي».

وروى محمد بن حسين⁽⁴⁾ عن الأوزاعي / قال: سألته عن الطفل يسبي، قال: إن [104/ب] كان معه أبواه خلي بينهما وبينه، وإن لم يكونا معه فليصل عليه، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأصحابهم، وقول الثوري في رواية، وروى عنه ابن المبارك أنه قال: «يصلى عليه، وإن كان معه أبواه؛ لأن الملك أغلب عليه وأملك به»، وهذا كمذهب الأوزاعي.

وعن أبي إسحاق الفزاري⁽⁵⁾ قال سفيان: «إذا دخلوا قبة المسلمين، صلي عليهم»، وعنه عن الأوزاعي: «إذا مات صغيرا وهو في جماعة الفيء أو الخمس، أو في نفل

(1) تمام بن نجيح الأسدي الدمشقي، نزيل حلب، ضعيف، من السابعة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2/ 157). الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 27). ميزان الاعتدال (2/ 77). تقريب التهذيب (1/ 130). المغني في الضعفاء (ص 118).

(2) التمهيد (18/ 137).

(3) إسحاق بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب بن الطباع، صدوق، من التاسعة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (1/ 399). الجرح والتعديل (2/ 230). الثقات (8/ 114). لسان الميزان (1/ 368). الكاشف (1/ 238).

(4) كذا في الأصل محمد بن حسين، والذي يروي عن الأوزاعي مغلط بن محمد بن حسين كما في التمهيد (18/ 137).

(5) إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحاق الفزاري، مات سنة 186 هـ. انظر ترجمته في طبقات الحفاظ (ص 117). العبر (1/ 290). سير أعلام النبلاء (8/ 539).

قوم، وهم في بلاد العدو لم يصل عليهم، ما لم يقسم، فإذا قسموا فصاروا في ملك مسلم أو اشتراهم قوم بينهم، فاشتركوا فيهم أو في واحد منهم، ثم مات صلي عليه، وإن كان في بلاد العدو وكان معه أبواه؛ لأن المسلم أولى به من أبويه؛ ولأن أحدهم لو أعتق نصيبه منه كلف خلاصه من شركائه، ويجزئ في العتق⁽¹⁾.

وروى عنه أبو عبيد في ولد المشرك؛ لأن المسلم إذا اشتراه دخل الإسلام.

قال أبو عبيد: «وقال أهل العراق: وإن كان معه أحدهما من سبي فهو على دينه، ولا يجزئ في الرقبة المؤمنة، وإن لم يكن معه واحد منهما، فهو مسلم، ويجزئ».

قال أبو عبيد: «والذي يختار من قول الأوزاعي؛ لأن دين سيده أحق به من أبويه؛ فالإسلام يعلو ولا يعلى عليه، فلما لم يكن على دين أبويه إذا كانا ميتين أو غائبين، فكذلك إذا كانا حيين أو مقيمين»⁽²⁾.

وذكر عبد الملك بن الماجشون عن أبيه، ومالك والمخزومي⁽³⁾ وابن دينار⁽⁴⁾ وغيرهم أن الصبي إذا كان معه أبواه فهو على دينه؛ إن أسلم أبوه صار مسلماً بإسلامه، وإن ثبت على الكفر فهو على دينه، لا يعتد فيهم بدين الأم على حال؛ لأنهم لا ينسبون إليها، وإنما ينسبون إلى أبيهم، وبه يعرفون.

قال عبد الملك: «هذا ما لم يفرق بينهم السباء، فيقعون في ملك مسلم، وقسمه بالبيع أو القسم؛ فأحكامهم حيث أخذ أحكام المسلمين في القصاص، والقود، والصلاة عليهم، والدفن في مقابر المسلمين، والوراثة، وغيرها».

(1) التمهيد (18/138-139).

(2) التمهيد (18/140). الأموال (1/166).

(3) المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي روى عن أبيه وهشام بن عروة وعبد الله بن سعيد بن أبي هند... وعنه ابنه عبد الرحمن وعياش، كان فقيه المدينة ومدار الفتوى في زمان مالك توفي في خلافة يزيد. انظر التاريخ الكبير (7/32). الجرح والتعديل (8/225). ترتيب المدارك (3/2).

(4) لم يتبين هل هو عبد الله أم عيسى فكلاهما فقيه، محمد بن دينار فقيه مالكي قال بن عبد البر: كان مدار الفتوى في زمان مالك وبعده على المغيرة ومحمد بن دينار توفي سنة 182 هـ. انظر ترتيب المدارك (3/18-20).

وقال عبد الملك بن عبد الحميد⁽¹⁾ - من ولد ميمون بن مهران -⁽²⁾: «سألت أحمد بن حنبل عن الصغير يخرج من أرض الروم ليس معه أبواه؟ قال: إذا مات صلي عليه: قلت: يكره على الإسلام؟ قال: نعم، فإن كان معه أبواه أو أحدهما لم يكره وهو على دينهما، واحتج بقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «وأبواه يهودانه أو ينصرانه»، قلت: وإن كان مع أحدهما؟ قال: وإن كان مع أحدهما، قلت: فيفدى بالصغير إذا لم يكن معه أبواه؟ قال: لا ينبغي إلا أن يكون معه أبواه، فذكرت له أن عمر بن عبد العزيز⁽³⁾ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه [105/أ] فادى بصغير، وقال: «نرده إليهم صغيرا، ويرده الله فتضرب عنقه»، فقال أحمد: «لا شك كان معه أبواه، أو أحدهما»، ويعجب أبو عبد الله من أهل الثغور إذا أخذوا الصغير ومعه أبواه؛ كان حكمه عندهم حكم الإسلام، ولم يلتفتوا إلى أبيه، فقلت: فأى شيء تقول أنت؟ فاحتج بقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «فأبواه يهودانه أو ينصرانه»⁽⁴⁾.



(1) عبد الملك بن مهران، أبو الحسن الميموني الرقي، الحافظ، توفي سنة 274 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/ 603 - 604). سير أعلام النبلاء (13/ 89).

(2) ميمون بن مهران الجزري، أبو أيوب الرقي، الفقيه، ثقة، مات سنة 116 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 233). تهذيب التهذيب (10/ 390).

(3) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أبو حفص القرشي الأموي الخليفة، مات سنة 101 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5/ 330). تذكرة الحفاظ (1/ 8). الخلاصة (ص 285). سير أعلام النبلاء (5/ 114).

(4) التمهيد (18/ 140 - 141).

[الحديث الرابع]

☑ ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: - حين جاءه رجل فقال -: «يا خير البرية، فقال: ذلك إبراهيم»⁽¹⁾.

وأشبه ذلك من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في الحديث الصحيح، واللفظ لمسلم: «لا تفضلوا بين أنبياء الله»⁽²⁾، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا تفضلوني على موسى»⁽³⁾، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ولا أقول إن أحدا أفضل من يونس بن متى»⁽⁴⁾، وفي الحديث الآخر فيما يخبر به النبي ﷺ عن الله سبحانه: «لا ينبغي لعبدي أن يقول أنا خير من يونس بن متى»⁽⁵⁾، وفي حديث آخر من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى».

(1) أخرجه البخاري في الصحيح مع الفتح كتاب الأنبياء (519/6) رقم 3412 وبألفاظ متقاربة رقم (3416 / 3413 / 3415). أخرجه الترمذي (446/5)، وأحمد في المسند (178/3)، وابن أبي شيبة (518/11)، والبيهقي في شعب الإيمان (183/2)، والنسائي في الكبرى (520/6)، والبيهقي في دلائل النبوة (497/5)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (315/4)، وشرح مشكل الآثار (48/3 - 49)، وأبو يعلى في المسند (39 - 40).

(2) رواه البخاري في الصحيح (1254/3)، ومسلم في الصحيح (1843/4)، والنسائي في الكبرى (211/10)، والطحاوي في شرح المعاني (315/4)، وشرح مشكل الآثار (57/3)، والطيالسي في المسند (ص312).

(3) أخرجه بهذا اللفظ الطحاوي في شرح معاني الآثار (315/4)، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص116)، وابن حجر في فتح الباري (413/6)، وعند مسلم (1844/4)، بلفظ: «لا تخيروني»، وهو نفس لفظ البخاري (849/2، 1251/3، 2389/5، 2717/6)، وأبو داود في سننه (217/4)، والنسائي في الكبرى (418/4).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح (1254/3)، ومسلم في الصحيح (1843/4)، والنسائي في الكبرى (448/6)، وأحمد في المسند (106/1).

(5) أخرجه البخاري في الصحيح (1244/3)، ومسلم في الصحيح (1846/4)، وابن حبان في الصحيح (132/14)، وأحمد (242/1)، وابن أبي شيبة (541/11)، والبيهقي في الدلائل (495/5)، وابن منده في الإيمان (ص720)، والطحاوي في شرح المعاني (316/4)، وفي شرح مشكل الآثار (46-47)، والطيالسي في المسند (ص330، 346).

* الناسخ:

قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا تفضلوا بين أنبياء الله»، يحتمل أن يكون ذلك قبل أن يوحى إليه بالفضل، فيكون هذا نسخاً بإباحة التفضيل، وكان بعض العلماء يقول: «يحتمل أن يريد لا تفضلوا بين أنبياء الله تفضيلاً يؤدي إلى نقص بعضهم والغرض ممن يفضل عليه منهم».

قال: وقد خرج الحديث على سبب، وهو لطم الأنصاري وجه اليهودي، فقد يكون خوف عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يفهم من هذه الفعلة انتقاص موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فنهى عن التفضيل المؤدي إلى نقص الحقوق.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا السبب إذا حصل لا أثر له في التنقص وأثره الظاهر عند التحصيل في التفضيل، إذ قال الأنصاري: «أقول هذا ومحمد بين أظهرنا»⁽¹⁾، وإنما كان يكون التنقص لو ذكر لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ذنباً، أو فعلة يظهر فضل محمد ﷺ عليه بها، كلا، بل اقتصر على التفضيل إنكاراً على محمد، وليس بين فيه ولا بجلي تفضيل محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه، إنما الجلي فيه إنكار تفضيل موسى على محمد عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فلو فسر ذلك بعد الإنكار للتفضيل عليه بالمساواة لم أبعد.

وقد قيل: «إن هذا كان منه عَلَيْهِ السَّلَامُ على طريق التواضع، ومنهاج الأدب ومهيح البر بغيره من الأنبياء، مع علمه بتفضيله عليهم، وإعلامه / أمته بأنه سيد ولد آدم، لكن [105/ب] اقتضت المصلحة المحافظة على توقير مقامهم وتعزيز جميعهم، وملء القلوب من هيبتهم وإجلالهم، فقد يطيش لب سامع التفضيل عليهم، فيعتقد مساواتهم للناس، فتسقط هيبتهم وإجلالهم من قلوب الناس، وتتقاضى الإيالة النبوية النهي عن الخوض في تفضيلهم والمجادلة في منازلهم، إذ قد يكون ذلك ذريعة إلى ذكر ما لا يجب من

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2054)، والبخاري في الصحيح (4/1929، 6/2680)، وسعيد بن منصور في سننه (2/487)، والنسائي في الكبرى (5/34)، وأحمد في مسنده (4/313)، والطبراني في الكبير (2/164)، والبيهقي في شعب الإيمان (2/418)، وأبو نعيم في الحلية (8/291)، وابن أبي الحاتم في العلل (2/63)، وابن حجر في تغليق التعليق (5/329).

أمورهم، والبحث والتنقيب عما ليس من تعزيرهم ولا توقيهم، وداعية إلى ذكر الأشياء التي تقصر بالمفضول عن درجة الفاضل، أو ينطلق اللسان عند ضيق الصدر بالجدال وضجر النفوس بالمرء، ولولا ضيق الصدر وضجر النفوس لما اجترأ عليه مجترئ، ولا نطق به قائل، وهذا نوع من نهيه عَلَيْهِ السَّلَامُ عن المرء في الكتاب العزيز، لما يعرض من الغضب من بعضه والتقصير به عن سائره، قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا»، وشدد في ذلك حتى قال: «المرء في القرآن كفر»⁽¹⁾.

وقال بعض العلماء: «إنما نهى أن يفضل بينهم في حق النبوة والرسالة؛ فإن الأنبياء فيها على حد واحد؛ إذ لا يتفاضل في ذاتها، وإنما التفاضل بينهم في زيادة الأحوال، وخصوص الكرامات والرتب العالية».

قال: «فلذلك منهم رسل، ومنهم أولوا عزم، ومنهم من رفع مكانا عليا، ومنهم من أوتي الحكم صبيا، وأوتي بعضهم الزبر، وبعضه الكتب، ومنهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات».

«ويحتمل أيضا قوله في يونس بن متى، أن يكون قبل أن يوحى إليه بأن غير يونس بن متى أفضل منه، فلهذا امتنع أن يقول بالفضل، ولم يوح إليه، وهو عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يقل هنا أن يونس أفضل من سائر المرسلين حتى يكون ذلك معارضا في ظاهره لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أنا سيد ولد آدم»⁽²⁾ فيفتقر إلى التأويل، ولكنه إذا قال: «لا أقول أن أحدا

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، في كتاب فضائل القرآن (6/ 244 - 9/ 136)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم (8/ 57)، والدارمي في سننه (2/ 441 - 442)، وابن حبان في صحيحه (2/ 69)، والديلمي في مسنده (ص 315)، والزيدي في إتحاف السادة المتقين (4/ 520).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (4/ 1782)، بزيادة [يوم القيامة]، وابن حبان في الصحيح (14/ 135)، (392)، والحاكم في المستدرک (2/ 660)، والهيتمي في موارد الظمان (ص 523)، وفي مجمع الزوائد (8/ 254)، والطبراني في الأوسط (2/ 127، 5/ 203)، وفي الكبير (3/ 88)، وأخرجه أحمد في المسند (2/ 3، 1/ 281 - 282، 3/ 144)، والترمذي في سننه (5/ 308)، وابن ماجه في سننه (2/ 1440)، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (7/ 257، 270، 482)، وأبو يعلى في المسند (7/ 281)، والبيهقي في شعب الإيمان (2/ 179).

أفضل من يونس بن متى»، وحملناه على ذلك قبل أن يوحى إليه بالتفضيل، ثم أوحى إليه بالتفضيل.

فيقال له: لم يكن في ذلك من التعارض ما يغمض، فيفتقر إلى التأويل، والله أعلم.

قال: «ويدخل في هذا من التأويلات ما دخل في قصة موسى، ويحتمل أن يكون قوله: «أنا»، راجعا إلى قائل ذلك، ويعني نفسه، أي لا يظن أحد ولو بلغ من الزكاء والفضل ما بلغ أن يكون خيرا من يونس بن متى، لأجل ما حكى / الله عنه؛ لأن درجة [106/أ] النبوة لا تلحق، وما دار في قصة يونس من الأقدار، لم يحط من رتبة النبوة خردلة».

وأما قوله - حين نودي يا خير البرية -: «ذلك إبراهيم»، مع أنه قد ثبت أنه خير العالمين وأفضل المرسلين، يحتمل أن يكون هذا منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جهة التواضع، واستثقالا لأن ينادى بهذا.

وقد كان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ من آبائه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويكره إظهار المطاولة على الآباء، وقد يكون فهم من مناديه هذا المعنى وأخبر في موضع آخر أنه سيد ولد آدم، غير قاصد للتعظيم والتطاول على من تقدمه، بل ليس ما أمره الله تعالى ببيانه، ولهذا عقب كلامه بأن قال: «ولا فخر»، ليزيل ما قد يظن بمطلق هذا الكلام إذا أطلقه غيره من الناس في نفسه.

وقد يحتمل أن يكون ذلك قبل أن يوحى إليه بأنه هو خير منه.

فإن قيل هذا خبر، ولا يقع إلا صدقا، والنسخ لا يصح فيه، فلا وجه فيه لعذرهم هذا.

قلنا: قد يريد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ خير البرية فيما يدل عليه ظاهر حاله عنده، وقد يقال: فلان خير قومه وأصلح أهل بلده؛ والمراد فيما يقتضيه ظاهر حاله.

وقد مال إلى هذه الطريقة بعض العلماء في تفضيل الصحابة، أنه تفضيل على الظاهر، لا على القطع على الباطن، وقد يكون لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ فضيلة يتميز بها على سائر الرسل، ولكن لبنينا عَلَيْهِ السَّلَامُ من مجموع الفضائل ما يربى عليه حتى يكون أفضل

على الإطلاق، ولا يكون المراد بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خير البرية»، على الإطلاق، ولكن في معنى اختص به.

وقال: «هذا وإن كان خيرا فهو من النوع الذي يدخله النسخ؛ لأن أمر الفضائل والمنازل مما يمنحه الله عباده ويعطيه لمن يشاء من خلقه، فأخبر عَلَيْهِ السَّلَامُ أولا بما اعتقده وظهر له من منزلة إبراهيم، ثم إن الله تعالى أعلمه بمنزلته وأنه خير البرية، فلزمه اعتقاد هذا، وتعبدنا الله بهذا ونسخ ما كان أمرنا به قبل عَلَيْهِ السَّلَامُ من ترك التفضيل بين الأنبياء، واعتقاد ما لزمنا اتباع النبي فيه في اعتقاده في تفضيل إبراهيم، فقد تعلق بهذا الخبر عبادتان إحداها ناسخة للأخرى».

قال أبو جعفر الطحاوي: «يحتمل أن يكون هذا من رسول الله ﷺ كان قبل أن يتخذ الله تعالى خليلا، ولم يكن لله خليل حينئذ غير إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، فكان إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ / يفضله بالخلقة» [106/ب].

قال: «والخلقة المحبة التي لا محبة فوقها، فلما قال له ذلك الرجل: «يا خير البرية»، واستحال أن يكون الله سبحانه يختص بمحبته من عباده من هو فوقه، قال له: «ذاك أبي إبراهيم»⁽¹⁾.

فلما جعله الله تعالى له خليلا عاد بالخلقة من الله إلى المعنى الذي كان استحق به إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أن يكون خير البرية، [ثم صار النبي ﷺ لله عز وجل كما كان إبراهيم خليلا له، فصارا جميعا متساويين]⁽²⁾ في أمر الخلقة، واختص الله رسوله عَلَيْهِ السَّلَامُ، وآتاه من الخصائص بما لم يؤتها إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ولا غيره، كذكره في الأذان للصلوات والإقامات، فجعله مذكورا فيها بعقب ذكره فيها، فكانت هذه منزلة فضل بها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سائر النبيين في الدنيا، وأعطاه في الآخرة المقام المحمود

(1) أخرجه الطبراني في الأوسط (2/100)، والخلال في السنة (1/192)، وأبو نعيم في الحلية (7/247)، ورواه ابن أبي شيبه في المصنف (11/518)، والبيهقي في دلائل النبوة (5/497)، والطحاوي في شرح المعاني (4/315)، وشرح مشكل الآثار (3/48/1014).

(2) باهت في الأصل، وما أثبتته اعتمادا على شرح مشكل الآثار (3/48).

الذي لم يؤت به غيره»⁽¹⁾.

وذكر مسنداً حديث كعب بن مالك⁽²⁾ أن النبي ﷺ قال: «أحشر أنا وأمتي على تل، فيكسوني ربي بحلة خضراء، ثم يؤذن لي فأقول ما شاء الله أن أقول، فذلك المقام المحمود»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وفيه بقية إلا أنه روي عن الزيري، وهو ثقة.

وأسند حديث أبي هريرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول في قول الله سبحانه: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾⁽⁴⁾ قال: «هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي»⁽⁵⁾.

وأسند عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ اتخذ إبراهيم خليلاً، وإن صاحبكم خليل الله، ثم قرأ: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾»⁽⁶⁾.

(1) شرح مشكل الآثار (3/ 49 - 50).

(2) كعب بن مالك بن أبي كعب عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي السلمي، الصحابي، أبو عبد الله، الشاعر. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/ 1323). الإصابة (8/ 304). سير أعلام النبلاء (2/ 523).

(3) انظر شرح مشكل الآثار (3/ 50)، والحديث أخرجه ابن جرير الطبري (15/ 146)، والطبراني في الكبير (19/ 142).

(4) الإسراء: 79.

(5) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (15/ 145 - 146)، وأحمد في المسند (2/ 441، 528)، وابن أبي شيبه في المصنف (11/ 484)، وابن المبارك في الزهد (ص 463)، والبيهقي في الدلائل (5/ 484)، وأورده السيوطي في الدر المنثور (5/ 324)، وابن عبد البر في التمهيد (19/ 63)، والمباركفوري في تحفة الأحوذى (8/ 454).

(6) أخرجه الطبراني في الأوسط (1/ 236، 8/ 185)، وفي الكبير (3/ 246، 10/ 105، 142، 224)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/ 51)، ومسلم في الصحيح (4/ 1855 - 1856)، والترمذي في سننه (5/ 606)، والهيتمي في مجمع الزوائد (8/ 255)، والنسائي في الكبرى (5/ 36)، وابن ماجه في سننه (1/ 36)، وابن أبي شيبه في المصنف (6/ 310)، والبخاري في المسند (5/ 420)، وأحمد في المسند (1/ 377، 389، 408، 410).

«فكان ذلك المقام المحمود مما اختصه به ربه سبحانه في الآخرة، فلم يؤته أحدا سواه من أنبيائه عَلَيْهِ السَّلَامُ، حتى غبطه به الأولون والآخرون»⁽¹⁾.

وذكر مسندا عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ: «ما يزال الرجل يسأل الناس، حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة⁽²⁾ لحم»⁽³⁾.

وقال: «إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، فيقول: لست صاحب ذاك، ثم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيقول كذلك، ثم بمحمد ﷺ فيشفع ليقضى بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة الجنة، فيومئذ يبعثه الله مقاما محمودا، يحمده أهل الجمع كلهم»⁽⁴⁾.

وذكر المزني⁽⁵⁾ عن الشافعي عن سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، ونصرت بالعرب، وأحللت لي الغنائم، وأرسلت إلى الأحمر والأسود، وأعطيت الشفاعة»⁽⁶⁾.

(1) شرح مشكل الآثار (52/3).

(2) مزعة؛ بضم الميم وسكون الزاي؛ أي قطعة، حملة أكثرهم على ظاهره، وقيل هو عبارة عن سقوط جاهه ومزله. انظر مشارق الأنوار (378/1).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (536/2)، ومسلم في الصحيح (720/2)، والهيثمي في مجمع الزوائد (371/10)، والبيهقي في الكبرى (50/2)، وابن أبي شيبة في المصنف (424/2)، والطبراني في الأوسط (104/1)، وأحمد في المسند (88، 15/2)، والبيهقي في شعب الإيمان (269/3).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح (536/2)، والهيثمي في مجمع الزوائد (371/10)، والطبراني في الأوسط (311/8)، والنسائي في سننه (94/5)، وابن منده في الإيمان (ص 844)، وابن حجر في التعليل (28-29)، والطحاوي في شرح المشكل (52/3)، وأحمد (15/2)، وابن أبي شيبة في المصنف (208/3)، والبيهقي في السنن (196/4).

(5) إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، أبو إبراهيم المصري، الشافعي، صاحب التصانيف؛ منها المختصر وغيره، صدوق، مات سنة 264هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (204/2). وفيات الأعيان (217/1). طبقات الشافعية للسبكي (238/1).

(6) أخرجه البخاري في الصحيح (335/119)، ومسلم في صحيحه كتاب المساجد (370/1)، والنسائي في سننه (209-211)، والدارمي في سننه (322-323)، وأحمد في مسنده (412/2)=

قال الشافعي: «ثم / جلست إلى سفيان، فقال الزهري عن أبي سلمة، أو عن سعيد [107/أ] عن أبي هريرة، وذكر حديث حذيفة: «فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وتراها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء، وأوتيت هؤلاء الكلمات من بيت من كنز تحت العرش، خواتيم سورة البقرة، لم يعطها أحد قبلي، ولا يعطاها أحد بعدي»⁽¹⁾.

قال أبو جعفر: «وفيما ذكرنا من هذا وفيما روينا من طريق ابن مسعود وابن المعلی⁽²⁾ أنه قال: «ولكن صاحبكم خليل الله»، ما قد دل أن قول رسول الله ﷺ: «ذاك أبي إبراهيم»، وما روينا من قوله: «لا تخيروني على موسى»، ومنه قوله: «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»، إنما كان ذلك قبل أن أعطاه الله تعالى ما ذكرنا من الخلعة والخصائص التي جمع الله له فيها الشرف كله، ففضله بها على جميع خلقه أولهم وآخرهم»⁽³⁾.

وذكر عن أبي هريرة مسنداً: «فضلت على الأنبياء بستة، أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبؤون»⁽⁴⁾.

قال: «وفي هذا ذكر تفضيله على النبيئين، وفيهم إبراهيم صلوات الله عليهم أجمعين»⁽⁵⁾.

= وأبو عوانة في المسند (1/395)، وأحمد (1/145، 148)، وانظر الحديث في فتح الباري (1/436 - 440)، وابن حبان في الصحيح (14/308)، والطبراني في الكبير (11/73، 12/413). والبيهقي في شعب الإيمان (1/283، 2/177)، والطيالسي في المسند (ص 64).

(1) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/54)، والطبراني في الأوسط (7/278).
(2) أبو سعيد بن المعلی الأنصاري المدني، يقال اسمه رافع بن أوس، وقيل الحارث، ويقال ابن نقيع، صحابي، مات سنة 93هـ. انظر ترجمته في الكنى للبخاري (ص 33). تقريب التهذيب (1/644).
الكاشف (2/428).

(3) شرح مشكل الآثار (3/54 - 55).

(4) أخرجه ابن حبان في الصحيح (6/87، 14/311-312)، ومسلم في الصحيح (1/371)، وأبو عوانة في المسند (1/330)، والترمذي في سننه (4/123)، والبيهقي في الكبرى (2/433، 9/5)، وأحمد في المسند (2/411).

(5) شرح مشكل الآثار (3/55).

قال الطحاوي: «نا يوسف بن يزيد⁽¹⁾ نا حجاج بن إبراهيم⁽²⁾ نا إسماعيل بن جعفر⁽³⁾ عن العلاء بن عبد الرحمن⁽⁴⁾ عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «فضلت على الأنبياء بست»⁽⁵⁾، فذكره.



-
- (1) يوسف بن يزيد بن كامل بن حكيم، أبو يزيد الأموي المصري القراطيبي، الإمام الثقة المسند، مات سنة 287 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/ 680). سير أعلام النبلاء (13/ 455).
- (2) حجاج بن إبراهيم الأزرق، أبو محمد أو أبو إبراهيم البغدادي، ثقة فاضل، من العاشرة. انظر ترجمته في الثقات (8/ 203)، تقريب التهذيب (1/ 152). الكاشف (1/ 310). التاريخ الكبير (2/ 380). تهذيب الكمال (5/ 418).
- (3) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، أبو إسحاق الأنصاري، الإمام الحافظ الثقة، توفي 180 هـ. انظر ترجمته في البداية والنهاية (10/ 275). العبر (1/ 175). سير أعلام النبلاء (8/ 228).
- (4) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أبو شبل المدني، الإمام المحدث الصدوق، مولى الحرقة، توفي سنة 138 هـ. انظر ترجمته في طبقات خليفة (ص 266). سير أعلام النبلاء (6/ 186).
- (5) انظر شرح مشكل الآثار (3/ 55)، وراجع في المسألة كتاب مباحث المفاضلة في العقيدة للدكتور محمد الشطيبي (ص 124، 166، 239، 244).

[الحديث الخامس]

✑ ذكر ما جاء في قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله»⁽¹⁾.

مسلم عن أبي هريرة قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله».

* النسخ:

البخاري عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله».

الترمذي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا / عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، ويأكلوا ذبيحتنا، [107/ب] ويصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين»، قال: «هذا حديث حسن صحيح».

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (1/153، 6/2682)، ومسلم في الصحيح (1/52 - 53/1871)، وابن حبان في الصحيح (1/400، 453، 15/379)، وابن منده في الإيمان (ص25)، والنسائي في السنن (5/14)، وأبو داود في السنن (3/44)، وأحمد (1/19، 47، 48، 2/314)، والشافعي في المسند (ص11 - 12)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/213)، والدارقطني في السنن (2/89)، وأبو نعيم في الحلية (2/159)، والترمذي في السنن (5/439). وابن ماجه في السنن (2/1295)، والدارمي في سننه (2/218)، والطيالسي في مسنده (ص320)، والحاكم في المستدرک (2/522)، والطبراني في الكبير (2/183)، والهيثمي في مجمع الزوائد (1/24، 25، 6/152)، والبيهقي في الكبرى (2/3، 3/92، 6/336، 7/388، 8/19، 176، 196، 201، 9/182)، وأبو يعلى في المسند (1/69، 4/189، 10/516).

البخاري عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله»، وصله البخاري في بعض الروايات.

قال المؤلف عفا الله عنه:

يقضي على الحديث الأول بالنسخ من أصل أن الزيادة على النص نسخ؛ لأن قوله في حديث عمر وأبي هريرة: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها»؛ لأنه مد الأمر بالمقاتلة إلى غاية، وهو قول لا إله إلا الله، وحكم بعصمة الدم والمال عند ذلك، أما في حديث عمر، فبلا إله إلا الله فحسب.

وفي حديث أبي هريرة بها، وبالإيمان به، وبما جاء به، فحديث عمر منسوخ بحديث أبي هريرة، لما زاد فيه شرط آخر في عصمته الدم والمال وهو الإيمان به عَلَيْهِ السَّلَامُ وبما جاء به، فإن ساعد المخالف، وسامح المعارض بأنه حديث واحد، حفظه من حفظه وقصر عنه من قصر، ففي حديث أبي هريرة: «ويؤمنوا بي، وبما جئت به»، وفي حديث ابن عمر وأنس: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله»، إلى غير ذلك من صحيح الحديث، وإلا احتج عليه بالإتفاق والإصفاق، على أن رسول الله ﷺ لأول دعوته لم يدع أحدا إلى أن يؤمن بالله، فينفعه إيمانه ما لم يؤمن به عَلَيْهِ السَّلَامُ، فكيف بعد الأمر بالقتال، وذلك بعد الهجرة، فأما إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، اللذان في حديث ابن عمر، واستقبال القبلة، وأكل الذبيحة؛ فزيادات على النص الأول، مع إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة في حديث أنس، وشروط مستجدة في عصمة الدم والمال، رفعت حكم العصمة المستقر في مبادئ الشريعة بحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي هريرة، فحقيقة النسخ في ذلك ثابتة؛ إذ هو رفع حكم ثابت بخطاب متقدم، ويدخل حديث النجدي في هذا الباب وبيانه إلى بيان هذه الأحاديث من أقوى الأسباب.

مالك عن عمه أبي / سهيل بن مالك⁽¹⁾ عن أبيه⁽²⁾ أنه سمع طلحة بن عبيد الله⁽³⁾ [108/أ] يقول: جاء رجل⁽⁴⁾ إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد، نائر الرأس، يسمع دوي صوته، ولا يفقه ما يقول حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: خمس صلوات في اليوم والليلة، قال: هل علي غيرهن؟ قال: لا، إلا أن تطوع، قال: رسول الله ﷺ: وصيام شهر رمضان، قال: هل علي غيره؟ قال: لا، إلا أن تطوع، قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة، فقال: هل علي غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع، قال: فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه، فقال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق⁽⁵⁾.

وذكره مسلم عن مالك أيضا عن قتيبة بن سعيد⁽⁶⁾ ويحيى بن أيوب⁽⁷⁾ عن إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل في حديث مالك وزاد فيه: «أفلح وأبيه إن صدق،

(1) نافع بن مالك بن أبي عامر التيمي المدني، روى عن أبيه وابن عمر وسهل بن سعد، وعنه مالك بن أنس ومحمد بن مسلم الزهري، ثقة. انظر الجرح والتعديل (53/8). تهذيب التهذيب (10/409).

(2) مالك بن أبي عامر الأصبحي، ويقال أبو محمد، جد مالك بن أنس، الفقيه، ثقة، مات سنة 74 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/214). تهذيب التهذيب (10/19).

(3) طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب التيمي القرشي، أبو محمد المدني، قتل يوم الجمل سنة 36 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/344). الاستيعاب (2/219). تهذيب الكمال (2/628). الإصابة (2/229).

(4) الرجل هو ضمام بن ثعلبة السعدي. انظر الغوامض والمبهمات لابن بشكوال (1/64)، والمستفاد من مبهمات المتن والإسناد للعراقي (1/97).

(5) أخرجه مالك في الموطأ (1/248-249/485)، كتاب الصلاة، باب جامع الترغيب في الصلاة، والبخاري في الصحيح (1/18، 3/235)، ومسلم في الصحيح (1/31، 148-149)، وابن خزيمة في الصحيح (1/158)، وأبو داود في السنن (1/106)، والبيهقي في السنن (2/466)، والنسائي في السنن (8/118)، وأحمد في المسند (1/162)، والشافعي في المسند (ص 12)، وانظر التمهيد (16/157)، والبزاز في المسند (3/149).

(6) سبقت ترجمته في (ص: 648).

(7) يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، صدوق، ربما أخطأ، مات سنة 168 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين (ص 108). الجرح والتعديل (9/127). تهذيب الكمال (3/1490). الكاشف (3/250). تقريب التهذيب (2/343).

أو دخل الجنة وأبيه إن صدق»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وخرجه أيضا البخاري عن إسماعيل بن جعفر فقال آخر الحديث: «فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد ولا أنقص مما فرض الله علي شيئا»⁽²⁾.

ونحوه في حديث محمد بن إسحاق، فعلى عموم قوله بشرائع الإسلام، يزيح كل إشكال، ويسقط كل اعتراض.

وكذلك ما خرجه مسلم أيضا عن جابر من قوله في حديث السائل - وهو النعمان ابن قوقل⁽³⁾ -: «وأحللت الحلال وحرمت الحرام»⁽⁴⁾، وإنما يتوجه دعوى النسخ في ذكر فلاحه ودخوله الجنة، وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة، فليُنظر إلى هذا»⁽⁵⁾، مع قوله: «والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه»⁽⁶⁾، في حديث مالك.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (41/1)، وأبو داود في السنن الكبرى (273/1)، والنسائي في سننه (228-226/1).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (669/2، 2551/6)، والبيهقي في الكبرى (201/4)، وابن ماجه في الكبرى (61/2)، والمجتبى (120/4)، وابن منده في الإيمان (280/1).

(3) النعمان بن قوقل، ويقال النعمان بن ثعلبة، كوفي، له صحبة. مترجم في الاستيعاب (4/1503-1504). تجريد أسماء الصحابة (2/109).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح (44/1)، والحاكم في المستدرک (680/3)، وأبو عوانة في المسند (17/1)، والبيهقي في الكبرى (9/10)، والطبراني في الأوسط (28/8)، وأحمد في المسند (348/3)، وأبو يعلى في المسند (445/3).

(5) أخرجه ابن حبان في الصحيح (123/16)، والحاكم في المستدرک (498/1)، والطبراني في الكبير (143/6، 155/6).

(6) أخرجه مالك في الموطأ (175/1)، وأخرجه مسلم في الصحيح (44، 40/1)، وابن حبان في الصحيح (53/8)، وأبو عوانة في المسند (17/1)، والبيهقي في الكبرى (361/1، 466/2)، والشافعي في مسنده (ص 234)، والنسائي في الكبرى (141/1، 536/6)، وابن أبي شيبة في المصنف (159/6)، وأحمد في المسند (342/2).

وقوله في حديث إسماعيل بن جعفر: «والله لا أزيد ولا أنقص مما فرض الله علي شيئا»، ولا شك أن الرجل واحد، لم يسمه مالك ولا مسلم، وسماه البخاري من طريق الليث بن سعد، المصري (المهري)، وسماه ابن إسحاق المطلبي، فقال فيه: «وأنا وافد قومي، وأنا ضمّام بن ثعلبة⁽¹⁾، أخو بني سعد⁽²⁾ بن بكر»، ولم يذكر فيه لا الإيمان، ولا الإسلام من طريق واحد، ولا ذكر فيه الحج من رواية طلحة بن عبيد الله، ولا من طريق أبي هريرة في حديث الأعراي، لا في حديث مالك، ولا في حديث البخاري، ولا في حديث مسلم عن النجدي، ولا عن أبي هريرة.

وذكر أبو عمر الحج في رواية ثابت⁽³⁾ عن أنس في حديث الأعراي عند مسلم، ولم يأت من رواية شريك عن أنس / عند البخاري، وكذلك لم يذكر جابر في حديث [108/ب] الأعراي السائل الحج، ولا ذكر الزكاة في حديث جابر، في رواية أبي الزبير عنه، ولم يذكر الصوم في حديث إلا عن عنه، وهذا ما يقضي بأن الأعراي في حديث جابر ليس بضمّام بن ثعلبة، وليس بالنجدي؛ لأنه لم يأت مثل هذا من إسقاط الصوم والزكاة في حديث النجدي، ولا في حديث ضمّام من طريق أحد، وكذلك لم يرد في حديث أبي أيوب رضي الله عنه في هذا الباب ذكر الحج، ولا صوم رمضان، وورد فيه ذكر صلة الرحم، وكذلك حديث وفد عبد القيس⁽⁴⁾، لم يرد فيه ذكر الحج جملة، ولا ورد فيه الصوم من

(1) ضمّام بن ثعلبة، ذو العقيصتين، صحابي جليل. انظر ترجمته في الاستيعاب (751/2)، وتجريد أسماء الصحابة (272/1)، والتاريخ لابن الأثير (57/3)، والحديث بطوله أخرجه البخاري في الصحيح (35/1)، وابن حبان في الصحيح (367/1)، والبيهقي في الكبرى (9/7)، وابن ماجه في السنن (449/1)، وأحمد في المسند (168/3) وابن منده في الإيمان (ص 272).

(2) بطن من هوازن من قيس بن غيلان من العدنانية. انظر معجم قبائل العرب (513/2).

(3) ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة، مات سنة 127 هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (449/2). تهذيب التهذيب (2/2).

(4) كانوا أربعة عشر راكبا، كبيرهم الأشج، وهم من ربيعة، قدموا إلى النبي ﷺ، فأحسن وفادتهم، انظر كتاب أخبار المدينة النبوية (2/165-168)، وفتح الباري (1/130)، وجزم ابن إسحاق أن ذلك كان سنة تسع. انظر خبره في سيرة ابن هشام (22/573-575)، وابن سعد في الطبقات (1/299)، والحاكم في المستدرک (3/54)، وابن القيم في زاد المعاد (3/605-609)، وابن إسحاق في السيرة (ص 271).

رواية حماد بن زيد عند مسلم، وهو في روايته عند البخاري، وفيه ذكر أداء الخمس من المغنم والنهي عن الدباء⁽¹⁾، والحتم⁽²⁾، والنقير⁽³⁾، والمزفت⁽⁴⁾، وليس في حديث معاذ ذكر الصوم ولا الحج، وكذلك لم يرد في حديث جبريل ذكر الحج من طريق أبي هريرة، وجاء فيه ذكر الحج من حديث ابن عمر، على أنه اختلف في وقت فرض الحج، فقليل سنة تسع، وقليل سنة خمس، والأول أصح.

وذكر الواقدي أن وفادة [عبد القيس]⁽⁵⁾ كانت سنة خمس، فدعوى النسخ في هذه الأحاديث طويل عريض، والقلب من صحته مريض، وذكر في ذلك بعض العلماء، وقد أورد بعض هذا أو أكثره، قال: «فمعنى هذه الآثار وتهذيب هذه الأخبار كلها وزيادة بعضها على بعض في أعداد الوظائف التي وعد النبي ﷺ بنجاة من اقتصر عليها وفلاحه ودخوله الجنة، أن تضم هذه الزيادات التي زادها الثقات ويحكم بصحتها، ويحمل إسقاط من أسقطها على الوهم والسيان، إلا ما لم تختلف الرواية في إسقاطه، فيحمل على أنه حديث آخر إن تمكن ذلك، وهو ممكن في أكثرها، وما علمنا أن النجاة ودخول الجنة لا يكون دونه، فيحمل على حفظ من حفظ، وتقصير من قصر، أو على أن فرض ذلك كان بعد ذلك كما تقدم في الحج».

ومن الأمر المعلوم الذي أصفق عليه ذوو النهى والحلوم، أن شرائع المرسلين وفرائض الدين والسنن المكرم بها سيد العالمين، لم تأت دفعة، ولم تقع وجبة، فدعا إلى

= والحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ (1/48-49/18)، والبخاري في الصحيح، كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان (1/20)، وأبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب في الأوعية (3/330/3692)، والترمذي في سننه، كتاب الإيمان، باب ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان (7/350-353)، والنسائي في سننه، كتاب الإيمان وشرائعه، باب أداء الخمس (8/120)، وابن حبان في الصحيح (1/187)، وأحمد في المسند (3/23).

(1) الدباء هو القرع إذا يبس وقسع قشره؛ كانوا ينتبدون فيه، وربما دفنوه. انظر مشارق الأنوار (1/252).

(2) جرار تعمل من طين تحمل فيها الخمر. انظر مشارق الأنوار (1/202-203).

(3) النقير: النخلة تحفر في جوفها أو جنبها، ويلقى فيه الماء والتمر للإنتباز. انظر مشارق الأنوار (2/24).

(4) هو المطلي داخله بالزفت من الأواني. انظر مشارق الأنوار (1/312).

(5) بياض في الأصل، والمثبت من المصادر.

الإيمان والتوحيد والإسلام المخصوص لأول ما بعثه الله تعالى، ثم فرضت الصلاة بمكة بلا خلاف، ثم فرض صيام رمضان بالمدينة في سنة بلا خلاف، ثم فرضت الزكاة بالمدينة بلا خلاف في سنة، ثم فرض الحج في سنة خمس أو سنة تسع على / الخلاف، [109/أ] فخذ هذا على حكم المثال⁽¹⁾، واعلم أن فرائض شرائع الدين لم تكن كالغيث المثال⁽²⁾، وكذلك نزل الكتاب العزيز بلا خلاف بين لأولي الأبواب وذوي التمييز، مواعظ ووصايا وحكم وأمثال، وقصص القرون البائدة والأمم السالفة، وقصص الأنبياء مع أممهم في إجاباتهم وتسليمهم وتعزيزهم وتوقيعهم ورعي حرمهم وعصيانهم وتمردهم وتجرمهم وإهلاكهم بخطاياهم وبإثمهم، وتنزيل آيات الأحكام على الوقائع والأسباب، وغزواته عَلَيْهِ السَّلَامُ كبدر وأحد والأحزاب والفتح وهوازن وتبوك، وعمره، وحجته؛ كالحديبية والجعرانة⁽³⁾، وحجة الوداع، فمن أصغى إلى هذا بسمعه، وشهده بقلبه، فألقى للحق قياده، لم يرد لنص من نصوص هذا الباب نسخا بزيادة.



(1) انظر في المسألة مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الإصطلاح (ص 654 - 655).

(2) انثال عليه القول تتابع، وانثال الغيث؛ أي أنصب. راجع لسان العرب (1/387).

(3) الجعرانة؛ بكسر أوله وتشديد رائه: مكان بين الطائف ومكة. انظر معجم البلدان (2/142). مشارق الأنوار (1/168).

[الحديث السادس]

❏ ذكر ما جاء في سنة النبي ﷺ من ذلك في تعليق الخيط في الأصبع

ابن شاهين عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «من حرك عمامته أو خاتمته، أو علق خيطا في أصبعه ليذكره، فقد أشرك بالله ﷻ، إن الله تعالى يذكر الحاجات»⁽¹⁾.

× الناسخ:

ابن شاهين عن ابن عمر قال: «جعل النبي ﷺ في أصبعه خيطا ليذكر به حاجته»⁽²⁾، وفي لفظ آخر: «كان النبي ﷺ إذا أشفق من الحاجة أن ينساها ربط في خنصره، أو في خاتمته الخيط ليذكر به»⁽³⁾، رواه من طريقين.

قال أبو حفص عمر بن شاهين: «هذه الأحاديث المختلفة المعاني أسانيد جميعها منكورة، ولا أعلم أنه يصح منها رواية، والله أعلم»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وذكر الموصلي⁽⁵⁾ في باب بشر. بشر بن إبراهيم، أبو عمرو الأنصاري، ثم قال:

(1) انظر الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين (ص 383)، والحديث من مفاريد ابن شاهين، وانظر الموضوعات الكبرى (3/ 74).

(2) هذا الحديث إسناده ضعيف؛ لأن به سعيد بن زكرياء، ولم يكن بالحافظ. انظر التقريب (1/ 295)، كما أن به سالم بن عبد الأعلى، أبو الفيض، وهو متروك الحديث. انظر الجرح والتعديل (9/ 425). كشف الخفا (1/ 509). فيض القدير (5/ 103). الجامع الصغير (1/ 88).

(3) هذا الحديث في إسناده سعيد الوراق، وهو ضعيف. انظر التقريب (1/ 304)، وفيه أيضا سالم، أبو الفيض، وهو متروك الحديث كما تقدم.

(4) كلا الطريقين ضعيفين، ولم أعثر على تخريج لهذا الحديث فيما أعلم من كتب الحديث، ولعله من مفاريد ابن شاهين، وانظر الجامع الصغير (1/ 88). فيض القدير (5/ 103). الطبقات الكبرى (1/ 386). كشف الخفا (1/ 509). الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص 384)، وقد حكم على أسانيد بالإنكار وقال: «ولا أعلم أنه يصح منها رواية، والله أعلم».

(5) أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الأزدي الموصلي، صاحب كتاب الضعفاء، توفي سنة 374 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (3/ 963 - 968). ميزان الاعتدال (3/ 523). لسان الميزان (5/ 139). سير أعلام النبلاء (16/ 347).

«هو ضعيف»⁽¹⁾.

وروى عن الأوزاعي عن مكحول⁽²⁾ عن وائلة بن الأسقع⁽³⁾، قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد حاجة، أوثق في خاتمه خيطاً»⁽⁴⁾.

وذكره ابن أبي حاتم⁽⁵⁾، فقال: «بشر بن إبراهيم البصري الأنصاري، روى عن الأوزاعي وثور بن يزيد»، روى عنه مهدي بن عيسى الواسطي⁽⁶⁾، سألت أبي عنه فقال: «شيخ كان يكون بالبصرة ضعيف الحديث»⁽⁷⁾.

وذكر الجرجاني⁽⁸⁾ في (الكامل في ذكر الضعفاء): «بشر بن إبراهيم الأنصاري عن الأوزاعي»، ولم يكنه بأبي عمرو⁽⁹⁾، وذكر له حديث: «الأرواح جنود مجندة»⁽¹⁰⁾ /.

[109/ب]

(1) انظر تضعيف الراوي في الكامل في ضعفاء الرجال (13/2)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (140/1)، والمغني في الضعفاء (104/1)، وهو بشر بن إبراهيم الفلوج.

(2) مكحول الشامي، أبو عبد الله، ويقال أبو أيوب، ويقال أبو مسلم، الفقيه الدمشقي، ثقة، كثير الإرسال، مات سنة 113هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (407/8). تهذيب الكمال (1369/3). ميزان الاعتدال (177/4). تقريب التهذيب (273/2).

(3) وائلة بن الأسقع الليثي، كان من أهل الصفة، أسلم قبل تبوك، مات سنة 85هـ. لانظر ترجمته في الاستيعاب (643/3). الإصابة (626/3). تهذيب التهذيب (101/11).

(4) الجامع الصغير (88/1-89). فيض القدير (105/5). ميزان الاعتدال (21/2). لسان الميزان (18/2). الكامل في ضعفاء الرجال (13/2). كشف الخفا (509/1). نصب الراية (238/4).

(5) أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، العلامة الحافظ، صاحب كتاب الجرح والتعديل، توفي سنة 327هـ. انظر ترجمته في طبقات الحنابلة (55/2). ميزان الاعتدال (587/2-588). سير أعلام النبلاء (263/13).

(6) مهدي بن عيسى الواسطي، أبو الحسن، صدوق، وقال ابن القطان: «مجهول الحال». انظر ترجمته في الجرح والتعديل (337/8). بيان الوهم والإيهام (230-231/3). لسان الميزان (124/6).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (351/2).

(8) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (428-429/10). سير أعلام النبلاء (541/14).

(9) الكامل في الضعفاء (13/2).

(10) أخرجه البخاري في الصحيح (3/1213-3158)، كتاب الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة، ومسلم في الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب الأرواح جنود مجندة (4/2031-2638).

قال المؤلف عفا الله عنه:

فيه شرط من شروط النسخ وهو التعارض عند من رآه، وليس فيه الشرط المتفق عليه، وهو سبق المنسوخ وتراخي الناسخ، وقد تقدم في اللاحقة الأولى في أصول النسخ، والجمع ممكن، ومهما أمكن الجمع، ولو حققنا التاريخ لم نتزحزح عنه؛ لأن فيه استعمال الخبرين، واستعمالهما جميعاً خير من استعمال أحدهما، أو تعطيل الآخر، ما لم يحق النسخ على ما تقدم من حقيقته، فوجه الجمع أن نقول:

إن حديث أنس لمن اعتمد على تحريك عمامته أو خاتمته، أو تعليق الخيط في أصبعه، ولم يعتقد ذلك من خلق الله الذكر مرتباً على هذه الأسباب؛ لأن صنع الله ﷻ وخلقته منه ما رتبته على سبب، ومنه ما يبتدعه سبحانه على غير سبب، وحديث ابن عمر لمن اعتقد خلق الذكرى من الله، مرتباً على أسباب قرن الله خلق الذكر بها عادة، والأول شرط باعتبار كون الذكر ثابتاً منسوباً إلى غير الله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَائِلٌ تَوْفِيقُونَ﴾⁽¹⁾ ﴿فَلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَ كُمْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ﴾⁽²⁾ ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْفِهِمْ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ فُلِ اللَّهِ خَلْقٌ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾⁽³⁾، وهذا أشبه شيء بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا عدوى، ولا هامة، ولا صفر»، مع قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا يوردن ممرض على مصح»، مع قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فمن أعدى الأول»، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشؤم في ثلاثة: في المرأة، والدار، والفرس»، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ - لمن قال له عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «دار سكنها والعدد كثير، والمال وافر؛ فقل العدد، وذهب المال: دعوها ذميمة»، وهذا من باب التوكل، وهو ركن من أركان الدين، وقاعدة من قواعد العقائد.

(1) فاطر: 3.

(2) فاطر: 40.

(3) الرعد: 18.

قال ابن عباس: «التوكل نظام التوحيد وجماع الأمر»⁽¹⁾، وحسبك بمحبة الله للمتوكلين، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾⁽²⁾، وهو ثمرة صحة الإيمان ونتيجة صدق اليقين. وقال الله ﷻ: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾، وهو غاية الصبر، فرفع المتوكلين إليه وجعل من يدهم فيه، فقال: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾⁽⁵⁾.

روينا عن النبي ﷺ أنه قرأ هذه الآية، قال: «يا أبا ذر»⁽⁶⁾، لو أن الناس أخذوا بهذه الآية لكفّتهم»⁽⁷⁾ ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾⁽⁸⁾، / فحسبه من الله حسبه أن [110/1] ينزاح عنه كدحه وكسبه، ومن كان الله حسبه فهو كافيه، وهو شافيه ومعافيه، فلا تسأل عما فيه.

قال سهل بن عبد الله التستري⁽⁹⁾: «من طعن في التوكل طعن في التوحيد، ومن طعن في الكسب طعن في السنة»، وقال - ولي هذه الطريقة وحامل لوائها بالحقيقة - إبراهيم الخواص⁽¹⁰⁾: «التوكل سكون بلا اضطراب، واضطراب بلا سكون»⁽¹¹⁾.

(1) راجع ما يشبه هذا النص في اعتقاد أهل السنة للالكائي (4/ 670 / 1224)، والسنة لأحمد بن حنبل (2/ 422 - 925 / 928)، ومجمع الزوائد للهيتمي (7/ 197).

(2) آل عمران: 159.

(3) المائدة: 25.

(4) المائدة: 12.

(5) الطلاق: 3.

(6) جندب بن جنادة بن قيس، أبو ذر الغفاري، من كبار الصحابة، مات سنة 31 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (4/ 61)، الإصابة (4/ 62).

(7) أخرجه أحمد في المسند (5/ 178)، وانظر كتاب الزهد لابن أبي عاصم (1/ 45).

(8) الطلاق: 2 - 3.

(9) أبو يونس، شيخ العارفين، أبو محمد التستري، الصوفي الزاهد، توفي سنة 283 هـ. انظر ترجمته في طبقات الصوفية (ص 206 - 211)، حلية الأولياء (10/ 189، 212)، وفيات الأعيان (2/ 429).

(10) إبراهيم بن أحمد الخواص؛ المشهور بين العام والخاص، من أقران العارف الجنيد. انظر ترجمته في الكواكب الذرية (1/ 328). حلية الأولياء (1/ 325). صفة الصفوة (4/ 80).

(11) إحياء علوم الدين (5/ 148، 472، 476). جامع العلوم والحكم (ص 472).

أشار بقوله: سكون بلا اضطراب، إلى طمأنينة القلب بوعد الله، وثلج اليقين بصدقه من غير شك في ذلك ولا ارتياب.

واضطراب بلا سكون يعني في طلب الكسب، وابتغاء فضل الله بأنواع الحرف والتجارات والصنائع، من غير سكون إليها ولا تعويل عليها، وإنما ذكره الشيخ الأستاذ أبو القاسم بن هوازن⁽¹⁾ عن أبي سعيد الخراز⁽²⁾.

وسئل ابن عطاء⁽³⁾ عن حقيقة التوكل فقال: «أن لا يظهر فيك انزعاج إلى الأسباب مع شدة فافتك إليها، وأن لا تزاوّل عن حقيقة السكون إلى الحق مع وقوفك عليها»⁽⁴⁾.

وسئل حمدون⁽⁵⁾ عن التوكل، فقال: «لك عشرة آلاف درهم، وعليك دانتق⁽⁶⁾ دين، لم تأمن أن يموت ويبقى ذلك في عنقك، ولو كان عليك عشرة آلاف درهم دين، من غير أن تترك لها وفاء، لا تئسّن من الله أن يقضيه عنك»⁽⁷⁾.

ورأى أبو سليمان الداراني⁽⁸⁾ رجلاً بمكة لا يتناول شيئاً إلا شربة من زمزم، فمضى

(1) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد القشيري، الفقيه الشافعي المتصوف، مات سنة 465 هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (3/ 205). تاريخ بغداد (12/ 83). إنباء الرواة (2/ 193). العبر (3/ 259).

(2) أحمد بن عيسى أبو سعيد البغدادي الخراز، شيخ الصوفية، توفي سنة 287 هـ. انظر ترجمته في حلية الأولياء (10/ 246-247)، وراجع الإحياء (5/ 142).

(3) أحمد بن محمد بن سهل أبو العباس صاحب الجنيد، له لسان في فهم القرآن، كان أبو سعيد الخراز يعظم شأنه واختص به، توفي 369 هـ. انظر حلية الأولياء (10/ 302). طبقات الصوفية (ص 265). الرسالة (ص 30). صفوة الصفوة (2/ 250).

(4) إحياء علوم الدين (5/ 146).

(5) حمدون بن أحمد بن عمارة، أبو صالح النيسابوري القصار، شيخ الصوفية، مات سنة 271 هـ. انظر ترجمته في حلية الأولياء (10/ 231-232). الرسالة (ص 18). صفوة الصفوة (4/ 410). الطبقات الصوفية (ص 183).

(6) الدانتق: من الأوزان، يساوي سدس الدرهم، ويقال دانتق، ويجمع على دوانق.

(7) إحياء علوم الدين (5/ 146).

(8) عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العبيسي - وداريا قرية من قرى دمشق، توفي 411 هـ. قال رحمته الله: إذا بلغ العبد درجة من الزهد أخرجه ذلك من التوكل. انظر حلية الأولياء (9/ 254). طبقات الصوفية (ص 75)، صفوة الصفوة (4/ 91).

عليه أيام، فقال له أبو سليمان: «أرأيت لو غارت زمزم أي شيء كنت تشرب، فقام وقبل رأسه، وقال: جزاك الله خيرا حيث أرشدتني، فإني كنت أعبد زمزم».

قال المؤلف عفا الله عنه:

والمقال في التوكل عريض وهو عند المحققين بداية، واسطته التسليم ونهايته التفويض، وإنما أوردنا من كلام مشايخ الصوفية هاهنا ما يشهد لهذا الجمع بأنه صحيح، ويقضي له على غيره بالترجيح، على أنه ما يهيم الإنسان ويغنيه، يكاد يحجبه عن غيره ويعميه، قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حبك الشيء يعمي ويصم»⁽¹⁾، فقل ما يغفل عنه أو ينساه، بل يعقل عليه بشهوته، ويوثقه عليه هواه، بل ربما أيقظه من نومه ولم يقض منه مناه، ألم تر الأصاغر مع غلبة النوم عليهم إذا ناموا وقد وعدوا بما يلهيهم ويسرهم من خروج إلى منتزه، أو بروز لعيد، أو قدوم أمير، لا يكادون ينامون، وإن غلبهم النوم استيقظوا، وقد كانوا بالأمس يوقظون فلا يستيقظون، وينادون فلا يسمعون، ويرقدون فلا يهبون، كما قال: /

[110/ب]

[الطويل]

[و] ⁽²⁾ «أَخِرُ شَيْءٍ أَنْتَ فِي كُلِّ هَجْعَةٍ وَأَوَّلُ شَيْءٍ أَنْتَ عِنْدَ هُبُوبِي

وبالحقيقة فليس في قدرة الإنسان أن يذكر ما نسيه ولا في فطرته أن يرعى ما غاب عنه، وإن تظاهرت الأسباب، وسمت الدواعي والبواعث سمو الجباب⁽³⁾، إلا أن يخلق له الذكرى من قلبه بين أصبعيه، ويأخذ إلى الحضور بعد الغيبة بضيفه، وقد أنشد أبو محمد عبد الدائم⁽⁴⁾ في كتاب (حلى العلى) لبعض الأعراب:

(1) أخرجه أحمد في مسنده (5/ 194، 6/ 450)، وأبو داود في سننه (4/ 334) والديلمي في مسنده، والعجلوني في كشف الخفاء (1/ 395)، وعون المعبود (14/ 28)، ونوادر الأصول في أحاديث الرسول (4/ 216)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/ 368، 379)، ومسند الشهاب (1/ 157)، والطبراني في الأوسط (4/ 334)، وفي مسند الشاميين (2/ 340، 346).

(2) في الأصل بدون واو، وأضفناها لضرورة الوزن، وانظر البيت في ديوان الحماسة (2/ 114).

(3) الجباب؛ يقال لشبه الزيد يعلو فوق اللبن. راجع لسان العرب (1/ 252).

(4) عبد الدائم بن عبد المحسن بن إبراهيم بن عبد الله الدجاجة. مترجم في تكملة الإكمال لابن نقطة

[الطويل]

إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجِتُنَا فِي صُدُورِنَا لِأَخْوَانِنَا لَمْ يُغْنِ مَا فِي الرَّتَائِمِ
أَرَى أَلْفَ بَانٍ لَا يَقُومُ بِهَادِمٍ فَكَيْفَ بَيَانٍ خَلْفَهُ أَلْفُ هَادِمٍ

وقال: «الرتايم: جمع رتيمة؛ وهي ما يشد في الأصبع من خيط، أو شيء يستذكر به».



[الحديث السابع]

☐ ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وما كان مثله.

مسلم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من حمل علينا السلاح فليس منا»⁽¹⁾، ورفع أيضاً من حديث أبي موسى، مسلم عن سلمة بن الأكوع⁽²⁾ عن النبي ﷺ قال: «من سل علينا السيف فليس منا»⁽³⁾، تفرد مسلم بهذا عن سلمة بن الأكوع.

مسلم عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً، فقال: «ما هذا يا صاحب الطعام؟ قال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس، من غش فليس مني»⁽⁴⁾، لم يخرج البخاري هذا الحديث.

مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا»⁽⁵⁾، لم يخرج البخاري، إنما خرج ما تقدم.

البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس منا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا دعوى الجاهلية»⁽⁶⁾، ولمسلم فيه «أو» بدلاً من الواو.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (22/1، 98-99)، والبخاري في الصحيح (6/2520، 2591، 2592)، وابن حبان في الصحيح (7/466، 10/448، 450)، والهيثمي في مجمع الزوائد (7/291)، والدارمي في سننه (2/315)، وابن ماجه في سننه (2/860)، والترمذي في سننه (4/59)، وأحمد في مسنده (2/3، 16، 224/2، 53، 142، 150، 183، 185، 2176)، والطبراني في الأوسط (6/75)، وفي الكبير (7/16، 20).

(2) سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، أبو مسلم، صحابي جليل، مات سنة 74 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/87). تهذيب الكمال (1/526). الإصابة (2/66).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (1/98/162)، وأحمد في المسند (4/64).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه (1/99)، وأبو عوانة في المسند (1/60)، وابن منده في الإيمان (2/616-617).

(5) سبق تخريجه.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز (3/1287، 1296)، وابن حجر في الفتح (3/163)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (1/99/165)، وأحمد في المسند (1/386)، والنسائي في الكبرى =

البخاري ومسلم عن أبي موسى عن النبي ﷺ: «ليس منا من حلق»⁽¹⁾،
وسلق»⁽²⁾، وخرق»⁽³⁾.
وفي رواية «أنا بريء ممن»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

أمثال هذا من صحيح الحديث وحسنه كثير، كقوله: «ومن غشي أبوابهم / فصدقهم
بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني ولست منه، ولا يرد علي الحوض»⁽⁵⁾،
وكقوله: «من رمانا بالنبل فليس منا»⁽⁶⁾، وكقوله: «ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم
صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»⁽⁷⁾، وكقوله في الحيات: «ما سالمناهن منذ حاربناهن،
فمن تركهن خيفتهن فليس منا»⁽⁸⁾، وكقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لكني أصوم وأفطر،
وأقوم وأنام، وأنكح النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»⁽⁹⁾.

= (5/ 271، 6/ 243)، والخلال في السنة (3/ 576)، والطبراني في الكبير (3/ 286)، وأحمد في المسند
(2/ 262، 3/ 385، 5/ 344).

(1) أي حلق الشعر في المصائب. انظر مشارق الأنوار (1/ 97).

(2) أي رفع صوته عند المصيبة. انظر المشارق (2/ 219).

(3) خرق أي شق الثوب عند المصيبة. انظر المشارق (1/ 233)، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح
(1/ 100)، وأحمد في المسند (4/ 396)، والبزار في المسند (8/ 172)، والطيالسي في المسند (ص 69)،
والنسائي في السنن (1/ 612)، والبيهقي في الكبرى (4/ 64)، وابن ماجة في سننه (1/ 505)، وابن
أبي شيبة في المصنف (2/ 486)، وابن منده في الإيمان (2/ 645 - 646).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (1/ 100/ 167)، وانظر فتح الباري (10/ 348).

(5) أخرجه ابن حبان في الصحيح (1/ 517 - 119)، والحاكم في المستدرک (4/ 141)، والترمذي في سننه
(2/ 512)، والهيتمي في مجمع الزوائد (10/ 230).

(6) أخرجه أحمد في المسند (2/ 321)، وقال الهيتمي في مجمع الزوائد: «فيه يحيى بن أبي سليمان، وثقة ابن
حبان، وضعفه آخرون، وبقية رجاله رجال الصحيح» (7/ 292)، وأورده ابن حجر في الفتح (13/ 24).

(7) أخرجه أحمد في المسند (2/ 185، 207)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب (5/ 232 - 233 /
4943)، والترمذي في سننه (4/ 284 / 1920)، وله شاهد من طريق ابن عباس، وأخرجه أحمد في
المسند (1/ 257)، والطبراني في الكبير (11/ 449)، وانظر جامع بيان العلم وفضله (1/ 235).

(8) أخرجه أحمد (2/ 520)، وأبو داود في سننه (5/ 409 / 5248)، وابن الخلال في السنة (4/ 126)،
وإسناده ضعيف.

(9) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (5/ 1949 / 4776)، ومسلم في
الصحيح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه (2/ 120 / 1401).

وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ في حديث بريدة: «من حلف بالأمانة فليس منا»⁽¹⁾، وكقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا»⁽²⁾، وكقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ليس منا من وطئ حبل»⁽³⁾، وكقوله: «من لم يأخذ من شاربته، فليس منا»⁽⁴⁾.

× الناسخ:

مسلم عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده، وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء»⁽⁵⁾، وفي رواية: «أدخله الله الجنة على ما كان من عمل»⁽⁶⁾.

وقال البخاري: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، وزاد: «وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته»⁽⁷⁾.

مسلم عن الصنابحي⁽⁸⁾ عن عبادة بن الصامت أنه قال: «ودخلت عليه وهو في الموت فبكيت، فقال: مهلا لم تبكي؟ فوالله لئن استشهدت لأشهدن لك، ولئن شفعت

(1) أخرجه أحمد في المسند (5/ 352)، وأبو داود الجزء الأول منه في كتاب الأيمان والنذور من سننه (3/ 571 / 3253)، وابن الخلال في السنة (5/ 1457).

(2) أخرجه أحمد في المسند (1/ 256)، والطبراني في الأوسط (11/ 309)، وانظر مجمع الزوائد (5/ 169)، وشرح مشكل الآثار (2/ 138).

(3) أخرجه أحمد في المسند (4/ 368، 336)، والترمذي في سننه، كتاب الأدب (5/ 87 / 2761)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في سننه (7/ 112)، وابن الخلال في السنة (5/ 3 / 1451).

(4) أخرجه أحمد في المسند (4/ 336).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 57)، والبخاري في الصحيح (3/ 1267)، بلفظ عبد الله ورسوله، وابن حبان في الصحيح (1/ 437)، وأبو عوانة في المسند (1/ 18)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 277)، وابن منده في الإيمان (ص 510)، والبزار في المسند (7/ 131).

(6) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط 5/ 358، وابن عبد البر في التمهيد (6/ 347).

(7) أخرجه البخاري في الصحيح (6/ 474 / 3435)، ومسلم في الصحيح (1/ 57)، والترمذي في السنن (5/ 2638 / 23)، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

(8) صنابح؛ بضم أوله، ثم نون موحدة ومهملة، ابن الأعرس الأحمسي البجلي، ويقال الصنابحي، له صحبة. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (9/ 139). تقريب التهذيب (1/ 346). الإصابة (4/ 271). تهذيب التهذيب (6/ 208).

لأشفعن لك، ولئن استطعت لأنفعنك، ثم قال: والله ما من حديث سمعته من رسول الله ﷺ لكم فيه خير إلا حدثكموه، إلا حديثاً واحداً، وسوف أحدثكموه اليوم وقد أحيط بنفسي، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، حرم الله عليه النار⁽¹⁾، ولم يخرج البخاري حديث عبادة بهذا اللفظ، بل بما تقدم.

مسلم عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ - ومعاذ رديفه على الرحل - قال: «يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، إلا حرمه الله على النار، قال: يا رسول الله أفلا أحدثه للناس فيستبشروا، قال: إذا يتكلموا، فأخبر بها معاذ عند موته تأثماً⁽²⁾، وخرجه البخاري في (صحيحه) قال: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله صدقاً من قلبه، إلا حرمه الله على النار»⁽³⁾، وخرجه في باب من خصص بالعلم / قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا من كتاب العلم من (جامعه).

مسلم عن جابر بن عبد الله قال: «أتى رسول الله ﷺ رجل فقال: يا رسول الله ما الموجدتان؟ قال: من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه أبو عوانة في المسند (26/1)، ومسلم في الصحيح (57/1)، وابن حبان في الصحيح (431/1)، والترمذي في السنن (23/5)، وأحمد في المسند (318/5)، وابن منده في الإيمان (ص191).

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (57/1 - 58)، والبخاري في الصحيح (59/1، 2384/5)، وابن حبان في الصحيح (82/2)، والهيثمي في مجمع الزوائد (272/5)، وأحمد في المسند (260/3)، وأبو يعلى في مسنده (9/7).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (128/59/1)، والهيثمي في مجمع الزوائد (20/1)، والطيالسي في مسنده (ص182)، وأبو يعلى في المسند (10/6)، وانظر حلية الأولياء (286/6).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح 94/1، وأبو عوانة في المسند (27/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (44/7)، وأحمد في المسند (391/3)، وأبو يعلى في المسند (188/4)، وانظر فتح الباري (112/3).

مسلم عن أبي ذر عن النبي ﷺ: «أنه قال: أتاني جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت وإن زنا وإن سرق، قال: وإن زنا وإن سرق»⁽¹⁾، وذكر عنه من طريق أخرى: «ما من عبد»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هيئات النسخ من هذا الذي أوردته من السنة هيهات، والإنصاف أن الأحاديث التي قيل إنها ناسخة، أن يقال هي من المحكمات الأمهات، وتلك الأحاديث التي زعم أنها منسوخة من البنات المتشابهات، من جملة أحاديث الوعيد؛ وهي أخبار؛ والنسخ لا يدخل الأخبار حسبما تقدم بيانه، وما ذلك ببعيد وقد أمكن الجمع، وعدم التاريخ، فحي هلا.

قال الطحاوي: «كان الله اختار لنبيه الأمور المحموده، ونفى عنه المذمومه، فمن عمل المحموده منه، ومن عمل المذمومه ليس منه، كما قال تعالى عن إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿بِمَسِّ تَبِعْنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا في الإثبات، والباب للنفي، وهو محمول على الإيجاب، فمن النفي: ﴿بِمَسِّ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾⁽⁴⁾، وهذا يشبه ما قالته الجماعة أن معناه: «ليس ممن اهتدى بهدينا، ولا ممن اقتدى بعملنا».

قال العالم أبو عبد الله المازري: «ليس فيه حجة لمن يقول إن العاصي خرج من الإيمان؛ لأنه يحتمل أن يريد من فعل ذلك مستحلاً، أو ليس منا؛ ليس على هدينا وستتنا، كما يقول الرجل لولده: لست مني، إذا سلك غير أسلوبه»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (13/461/7487)، وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم (3/73)، والبار في المسند (9/392، 403). والترمذي في السنن (5/2644/27)، وقال: «هذا

حديث حسن صحيح».

(2) أخرجه مسلم في الصحيح (1/61-95)، وعبد الرزاق في المصنف (1/521).

(3) إبراهيم: 38.

(4) البقرة: 247.

(5) المعلم بفوائد مسلم (1/205).

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وسلم تسليماً

كتاب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر

ذكر ما جاء في كتاب الله ﷻ من ناسخ ذلك ومنسوخه [الآية الأولى]

❑ قوله عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾⁽¹⁾.

زعم بعضهم أن هذه الآية منسوخة بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر⁽²⁾، وقال آخرون: «لم يأت زمان / هذه الآية بعد»⁽³⁾.

[112/أ]

وقد قيل: «إن الآية محكمة، مسقطه لفرض الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر». وقيل: «المعنى عليكم أنفسكم إذا أمرتم بالمعروف، ونهيتم عن المنكر، فلم يقبل منكم»⁽⁴⁾.

وقيل: «ليس على الإنسان ضلال غيره؛ من يهودي أو نصراني إذا اهتدى»⁽⁵⁾.

قال أبو عبيد: «أما هذا الباب فلم نجد في القرآن كله آية واحدة جمعت الناسخ والمنسوخ غيرها، وهي قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، فإن تأويلها جاء في بعض الأثر: «إن الآية كانت مرجاة، غير معمول بها في أول الدهر، إلى أوقات من الأزمان موصوفة، فإذا بلغها الناس أتاها حينئذ أو ان استعمالها، والأخذ بها»، ثم جاءت أحاديث أخر بأن الآية محكمة، يجب على الناس استعمالها أبدا، إلا أنها على خلاف ما تتناولها العامة».

(1) المائدة: 107.

(2) الإيضاح لمكي بن أبي طالب (ص 237).

(3) تفسير ابن أبي حاتم (4/ 1227 / 6923)، وتفسير عبد الرزاق (1/ 199).

(4) أخرجه الطبري في تفسيره (7/ 94).

(5) تفسير ابن أبي حاتم (4/ 1228 / 6928).

«فأما الوجه الأول: فإن هشام بن عمار حدثنا عن صدقة بن خالد⁽¹⁾ عن عتبة بن أبي حكيم⁽²⁾ نا عمرو بن [جارية]⁽³⁾ عن أبي أمية الشعباني⁽⁴⁾ قال: أتيت أبا ثعلبة الخشني⁽⁵⁾ فقلت: كيف أصنع بهذه الآية؟ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾، فقال: سألت عنها رسول الله ﷺ فقال: «اتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحا مطاعا، وهوى متبعا، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، وأنت امرؤ لا يدين لك، أو قال: لا يد لك به، فعليك بنفسك، ودع العوام، فإن من ورائكم أياما صبر الصابر فيهن مثل قبض على الجمر؛ للعامل منهم أجر خمسين رجلا، يعملون مثل عمله»⁽⁶⁾.

وذكره أيضا أبو عيسى الترمذي عن أبي أمية الشعباني عن أبي ثعلبة الخشني، وقال فيه: «حسن غريب»⁽⁷⁾، وزاد فيه: «أبو ثعلبة: أما والله لقد سألت عنها خيرا»⁽⁸⁾، وزاد: «للعامل فيهن مثل أجر خمسين؛ يعملون مثل عملكم»، ثم قال عبد الله بن

(1) سبقت ترجمته في (ص: 650).

(2) عتبة بن أبي حكيم الهمداني؛ بسكون الميم، أبو العباس الأردني؛ بضم الهمزة، والبدال بينهما راء ساكنة، وتشديد النون، صدوق، يخطئ كثيرا، من السادسة، مات سنة 147 هـ. انظر ترجمته في التقريب (4/2).

(3) تصحف في الأصل إلى [حارثة]، والصواب، والله أعلم [جارية]؛ وهو عمرو بن جارية اللخمي. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/319).

(4) أبو أمية الشعباني الدمشقي، اسمه محمد؛ بضم التحتانية، وسكون المهملة، وكسر الميم، وقيل اسمه عبدالله، مقبول من الثانية. انظر ترجمته في الإصابة (7/28، 4/1318).

(5) أبو ثعلبة الخشني، صحابي جليل، مختلف في اسمه، توفي سنة 75 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/416). الاستيعاب (4/1618). الإصابة (11/54).

(6) انظر تفسير ابن أبي حاتم (4/1225/6915)، والحديث رواه ابن ماجه (2/1330)، وابن حبان في الصحيح (2/109)، وانظر شرح مشكل الآثار (3/212)، وأخرجه البيهقي في الكبرى (10/91) والهيثمي في موارد الظمان (ص458)، وأبو داود في السنن (4/123)، والبيهقي في شعب الإيمان (7/127).

(7) جامع الترمذي كتاب التفسير (5/241).

(8) تفسير ابن أبي حاتم (4/1225/6915).

المبارك: «وزادني غير عتبة، قيل: يا رسول الله: أجز خمسين منا أو منهم؟ قال: بل أجز خمسين منكم»⁽¹⁾.

قال أبو عبيد: «ونا أبو مسهر»⁽²⁾ عن عباد الخواص نا يحيى بن أبي عمرو [السياني]⁽³⁾ أن أبا الدرداء وكعبا كانا جالسين بالجابية، فقال: «لقد رأيت اليوم شيئا منكرا، إن كان لحقا على من رآه أن يغيره، فقال رجل: إن الله تعالى يقول ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْهِمْ أَنْفُسُكُمْ﴾، فقال كعب: إن هذا لا يقول شيئا، ذب عن محارم الله كما تذود عن عينك حتى يأتي تأويلها، فانتبه لها / أبو الدرداء فقال: متى تأويلها؟ [112/ب] فقال: إذا هدمت كنيسة دمشق، وبنى مكانها مسجد فذلك تأويلها، وإذا رأيت الكاسيات العاريات فذلك تأويلها»⁽⁴⁾، وذكر خصلة ثلاثة لا أحفظها، فقال أبو مسهر: «فكان هدم الكنيسة بعهد الوليد بن عبد الملك»⁽⁵⁾؛ أدخلها في مسجد دمشق، وزاد في سعته بها»، قال أبو عبيد: «قد أروني مكانها هناك في الناحية التي كانت قبل الهدم»⁽⁶⁾.

قال أبو عبيد: «نا حجاج»⁽⁷⁾ عن أبي جعفر الرازي⁽⁸⁾ عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن عبد الله بن مسعود أنه ذكرت عنده الآية ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾، فقال:

- (1) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 286-287).
- (2) أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، أبو ذرامة، الفقيه الغساني الدمشقي، توفي سنة 180 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/381). طبقات ابن سعد (7/473).
- (3) كان في الأصل [السياني]، والصواب ما أثبتناه [السياني]؛ بالسین المهملة، كما في التهذيب والتقريب لابن حجر؛ وهو يحيى بن أبي عمرو السياني؛ بفتح المهملة، وسكون التحتانية، بعدها موحدة، أبو زرعة الحمصي، ثقة، من السادسة، مات سنة 148 هـ انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (11/260). تقريب التهذيب (2/355).
- (4) تفسير ابن أبي حاتم (4/1227/6924).
- (5) الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الخليفة، أبو العباس الأموي، مات سنة 96 هـ. انظر ترجمته في البداية والنهاية (9/70-161). سير أعلام النبلاء (4/347).
- (6) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 287).
- (7) حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، مولى سليمان بن مجالد، ثقة، مات سنة 206 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2/380). الجرح والتعديل (3/166). تهذيب الكمال (1/234).
- (8) عيسى بن أبي عيسى بن مهان، وقيل عبد الله بن مهان أبو جعفر مولا هم التيمي، روى عن الربيع بن أنس وحמיד الطويل وابن أبي النجود، وعنه ابنه عبد الله وشعبة وأبو عوانة، صدوق سيء الحفظ من كبار السابعة. انظر التاريخ الكبير (6/403). تهذيب التهذيب (8/226). التقريب (2/101).

«لم يجيء تأويلها بعد، إن القرآن أنزل حيث أنزل، ومنه آي قد مضى تأويلهن قبل أن ينزل، وكان منه آي قد وقع تأويلهن على عهد النبي ﷺ، وكان منه آي قد وقع تأويلهن بعد النبي ﷺ يسير، ومنه آي يقع تأويلهن بعد اليوم، ومنه آي يقع تأويلهن عند الساعة، ومنه آي يقع تأويلهن يوم الحساب من الجنة والنار، فما دامت قلوبكم واحدة، وأهواؤكم واحدة، ولم تلبسوا شيئا، ولم يذق بعضكم بأس بعض، فأمرؤا بالمعروف، وانها عن المنكر، وإذا اختلفت القلوب والأهواء، ولبستم شيئا، وذاق بعضكم بأس بعض، فعند ذلك فامرؤ ونفسه، عند ذلك جاء تأويل هذه الآية»⁽¹⁾.

وذكر أبو عبيد: «عن ابن مسعود في هذه الآية: «قولوها ما قبلت منكم، فإذا ردت عليكم، فعليكم أنفسكم»، فهذا تأويل من جعل للآية وقتين»⁽²⁾.
وأما الوجه الآخر:

قال أبو عبيد: «نا محمد بن يزيد الواسطي»⁽³⁾ عن إسماعيل بن أبي خالد⁽⁴⁾ عن قيس ابن أبي حازم⁽⁵⁾ قال: سمعت أبا بكر الصديق رضي الله عنه على المنبر يقول: «يا أيها الناس أراكم تؤولون هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلٍّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنز الناس إذا عمل فيهم بالمعاصي، ولم يغيروا أو شك الله ﷻ أن يعمهم بعقابه»⁽⁶⁾.

(1) انظر تفسير ابن أبي حاتم (4/ 1227 / 6922)، والناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 288-289).
(2) أخرجه الطبري في تفسيره (7/ 94)، والهيثمي في مجمع الزوائد (7/ 19)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (3/ 645).

(3) محمد بن يزيد الكلاعي الواسطي، ثقة، مات سنة 190هـ، أو قبلها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 126). الكاشف (3/ 109). تهذيب التهذيب (9/ 527).

(4) إسماعيل بن أبي خالد، أبو عبد الله البجلي الأحسي الكوفي، مولا، ثقة، مات سنة 146هـ، وقيل بعدها. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (1/ 99). تذكرة الحفاظ (1/ 153). طبقات الحفاظ (ص 66).

(5) قيس بن أبي حازم، واسمه حصين بن عوف، ويقال عوف بن الحارث، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، مات سنة 98هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 102). الاستيعاب (3/ 247). تهذيب الكمال (2/ 1132). الإصابة (3/ 271).

(6) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 289)، وتفسير ابن أبي حاتم (4/ 1227 / 6919)، والحديث رواه أحمد في مسنده (1/ 9)، والطبراني في الكبير (2/ 332)، وأبو عمرو في السنن الواردة في الفتن (3/ 701)، وابن حبان في الصحيح (1/ 536 - 537)، وأبو داود في سننه (4/ 122)، والبيهقي في الكبرى (10/ 91)، وراجع سنن سعيد بن منصور (4/ 1636)، وابن ماجه في سننه (2/ 1329).

ذكره الترمذي أيضا ولفظه: «إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيَّكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، وإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا ظالما، فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب»⁽¹⁾، وقال: «حديث صحيح»⁽²⁾.

قال أبو عبيد: «لم يذهب أبو بكر في احتجاجه بالحديث مع ذكر الآية، إلا أن تعارض القرآن بشيء يكون حجة على التنزيل، هذا ما لا يظن مثله بالصدیق / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكننا [أ/113] نراه خاف أن يتأول الناس الآية غير متأولها، فيدعوهم ذلك إلى ترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فأراد أن يعلمهم أنها ليست كذلك، وأنه لو كان وجهها هذا الذي ذهبوا إليه، ما تكلم رسول الله ﷺ بخلافها.

ورويانا عن سعيد بن جبير ومجاهد ما كأنه مفسر لحديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»⁽³⁾.

نا هشام عن أبي بشر عن سعيد بن جبير: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾؛ يعني من أهل الكتاب»، ونا حجاج عن ابن جريج عن مجاهد في هذه الآية: «من ضل من اليهود والنصارى، ومن ضل من غيرهم».

قال أبو عبيد: «أحسبهما أرادوا والله أعلم، أن الذي أذن الله ﷻ في إقراره والإمساك في تغييره من المنكر إنما هو الشرك الذي ينطق به المعاهدون؛ من أجل أنهم أهل ملل يدينون بها، قد صولحوا على أن شرط لهم ذلك الإقرار شرطا مؤكدا، وبه حلت جزيتهم للمسلمين، فأما الفسوق والعصيان والريب من أهل الإسلام فلا يدخل في هذه الآية، فهذا الذي نرى سعيدا ومجاهدا عنيا بتفسيرهما، ولا ينبغي أن يكون وجه حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا على هذا المذهب؛ لأنه ليس في حديثه وقت من

(1) رواه أحمد في المسند (7/1)، والترمذي في سننه (5256)، وأبو يعلى في المسند (118/1-119)، وابن حبان في الصحيح (540/1)، والقرطبي في الجامع (3/17، 6/237، 9/114)، والطبراني في الأوسط (3/70)، وفي الكبير (24/23)، والبيهقي في شعب الإيمان (6/82)، والحميدي في المسند (3/1)، وأبو داود في سننه (4/122)، والبيهقي في الكبرى (10/91).

(2) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب التفسير (5/240/2168).

(3) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص290).

الزمان يمكن فيه الرخصة لترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر كالأحاديث الأولى، فصار الآن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أهل المعاصي من المسلمين واجبا على الأبد، كذلك وجدنا أكثر الحديث بلا توقيت⁽¹⁾.

قال أبو عبيد: «نا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو⁽²⁾ عن عبد الله بن عبد الرحمن الأشهلي⁽³⁾ عن حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف، ولتنهون عن المنكر، أو ليعمنكم الله ﷻ بعقاب من عنده، ثم لتدعنه فلا يستجيب لكم»⁽⁴⁾.

وحدثنا يزيد⁽⁵⁾ عن شريك⁽⁶⁾ عن أبي إسحاق⁽⁷⁾ عن المنذر بن جرير⁽⁸⁾ عن أبيه جرير ابن عبد الله⁽⁹⁾ قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من قوم يكون بين ظهريهم من يعمل بالمعاصي، هم أعز منه وأمنع، فلم يغيروا إلا أصابهم الله بعقاب»⁽¹⁰⁾.

(1) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 290).

(2) عمرو بن أبي عمرو، واسم أبي عمرو ميسرة، مولى المطلب بن عبد الله المخزومي، أبو عثمان المدني، ثقة، ربما وهم، مات سنة 150 هـ، وقيل 144 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/ 252). تهذيب الكمال (2/ 1045). الكاشف (2/ 337). ميزان الاعتدال (3/ 281). تقريب التهذيب (2/ 75).

(3) عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الأشهلي، حجازي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في التقريب: «مقبول من الثالثة»، انظر ترجمته في التهذيب (5/ 300). التقريب (1/ 429).

(4) أخرجه أحمد في مسنده (5/ 388)، والشهاب القضاعي في الفردوس (4/ 367).

(5) هو يزيد بن هارون.

(6) سبقت ترجمته في (ص: 532).

(7) هو أبو إسحاق الهمداني.

(8) المنذر بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي، مقبول، من الثالثة. انظر التقريب (2/ 274).

(9) هو جرير بن عبد الله بن جابر البجلي، صحابي مشهور، مات سنة 51 هـ. انظر ترجمته في التقريب (1/ 127). الاستيعاب (1/ 232). تهذيب الكمال (1/ 188). الإصابة (1/ 232).

(10) روى نحوه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/ 214)، والبيهقي في سننه (10/ 91)، وأحمد في مسنده (4/ 364)، وراجع السنن الواردة في الفتن (3/ 694).

حدثنا يحيى بن سعيد عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان⁽¹⁾ قال: «إن للإسلام صُوى⁽²⁾ ومنارا كمنار الطريق؛ فمنها أن تؤمن بالله، ولا تشرك به شيئا، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأن تسلم على أهلِكَ إذا دخلت عليهم أو آويت/ إليهم، وأن تسلم على القوم إذا مررت، [113/ب] فمن ترك من ذلك شيئا، فقد ترك سهما من الإسلام، ومن تركهن فقد ولى الإسلام ظهره»⁽³⁾، قال يحيى: قال ثور: «حدثني رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فقال رجل ليحيى: إن عيسى بن يونس⁽⁴⁾ يحدثه عن ثور بن يزيد عن خالد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فأنكر ذلك يحيى، ورده»⁽⁵⁾.

حدثنا حجاج عن حمزة الزيات⁽⁶⁾ عن أبي سفيان⁽⁷⁾ عن أبي نضرة⁽⁸⁾ قال: «[جاء] رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: إني لأعمل بأعمال البر كلها إلا خصلتين،

(1) خالد بن معدان؛ بفتح، فسكون، الكلاعي؛ بفتح أوله وثانيه، الحمصي، أبو عبد الله، ثقة، كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة الأعلام 103 هـ. انظر ترجمته في التقريب (1/218).

(2) الأعلام من الحجارة الواحدة في المغارة يستدل بها على الطريق ومنها قيل للقبور أصواء، وهنا أراد أن للإسلام طرائق وأعلاما يهتدى بها. انظر الصحاح (صوى) (6/2404). النهاية (3/17).

(3) انظر مسند الشاميين (1/241). جامع العلوم والحكم (ص25). تعظيم قدر الصلاة (1/411)، والحاكم في المستدرک (1/70)، والهيتمي في مجمع الزوائد (1/38، 56)، وابن أبي شيبه في المصنف (6/128).

(4) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي؛ بفتح المهملة، وكسر الموحدة، كوفي، نزل الشام، ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة 87 هـ. انظر ترجمته في التقريب (2/103).

(5) رواه أبو عبيد في كتاب الإيمان (ص59-60)، والحاكم في المستدرک (1/21).

(6) حمزة الزيات؛ هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات؛ بالزاي، وتشديد الياء، أبو عمارة الكوفي التيمي، مولا هم، مات سنة 158 هـ، صدوق، ربما وهم. انظر ترجمته في التهذيب (2/27). التقريب (1/199).

(7) أبو سفيان طارق بن شهاب، أو ابن سعد السعدي البصري الأشل، ضعيف، من السادسة. انظر التقريب (1/377).

(8) المنذر بن مالك بن قطعة؛ بضم القاف، وفتح المهملة، العبدى العوفي؛ بفتح المهملة والواو، ثم قاف، البصري، أبو نضرة؛ بنون معجمة ساكنة، ثقة، من الثالثة، مات سنة 109 هـ. انظر ترجمته في التقريب (2/275).

قال: وما هما، قال: لا أمر بالمعروف، ولا أنهي عن المنكر، قال: لقد طمست سهمين من سهام الإسلام، إن شاء الله غفر لك، وإن شاء عذبك»⁽¹⁾.

حدثنا محمد بن يزيد عن جوير عن الضحاك قال: «الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فريضتان من فرائض الله ﷻ، كتبهما الله»⁽²⁾.

قال أبو عبيد: «أرى الضحاك إنما تأول بالفرض في هذه الآية: ﴿وَلْيَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽³⁾، فصار قوله: ولتكن منكم أمة تفعل ذلك غريبا، وقد تأول مجاهد في توكيدها وجهها آخر من اشتراطهما.

نا حجاج عن ابن جريح عن مجاهد في قول الله ﷻ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾⁽⁴⁾، فقال: «على هذا الشرط على أن تأمروا بالمعروف، وتنهوا عن المنكر، وتؤمنوا بالله»⁽⁵⁾.

قال أبو عبيد: «كان ابن شبرمة⁽⁶⁾ يحد في العدد الذي يوجب الأمر بالمعروف، والنهي حدا».

أخبروني عن سفيان أنه قال: حدثت ابن شبرمة بحديث ابن عباس: «من فر من اثنين، فقد فر، ومن فر من ثلاثة، فلم يفر»، فقال: «أما أنا فأرى الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر مثل هذا لا يعجز الرجل عن اثنين أن يأمرهما وينهاهما»⁽⁷⁾.

(1) أحكام القرآن للجصاص (4/ 158).

(2) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 293).

(3) آل عمران: 104.

(4) آل عمران: 110.

(5) روى نحوه الطبري (7/ 102-103/ 7615)، وانظر الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 293).

(6) عبد الله بن شبرمة الضبي، أبو شبرمة الكوفي، القاضي الفقيه المحدث، تابعي، توفي سنة 144 هـ.

انظر ترجمته في الخلاصة (ص 200). شذرات الذهب (1/ 215). الشعر والشعراء (2/ 629).

(7) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 294)، وروى نحوه السيوطي في الدر (4/ 38)، والجصاص في

أحكام القرآن (4/ 158)، والشافعي في أحكام القرآن (2/ 41).

قال القاضي العالم أبو بكر بن العربي: «وذكر قول من قال: إن هذه الآية نسخ أولها، وهو قوله: ﴿إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾، نسخ ﴿عَلَيْكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ﴾، ولا يكون الاهتداء إلا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فإذا امتثل أمر ربه، واجتنب نهيه، ووفى بعهد الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، من جملة ما وُظف عليه، فقد اهتدى، فلا عليه ممن ضل إذا لم يقبله منه، ومعاني الآية منتظمة، وآخرها يعضد أولها»⁽³⁾.

«وهكذا فسرهما الصديق رحمته الله حسبما تقدم، وكذلك روي عن حذيفة في تفسيرها: «لا يضركم من ضل إذا اهتديتم»، وقد يكون من معناها حديث أبي ثعلبة الخشني: «فإن الباطل إذا غلب، والحق إذا أدبر، وخاف الأمر بالمعروف على نفسه وماله، جاز له السكوت»، وقيل له: اهتديت في نفسك، ودع غيرك إلى ربك»، فتكون الآية عامة، بمعنى هو الأول في حديث أبي بكر، وتكون خاصة في زمان دون زمان؛ بالمعنى الثاني في حديث أبي ثعلبة»⁽⁴⁾.



(4) المرجع نفسه.

[الآية الثانية]

❑ قوله عز وجل ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَئِنْ ذُكِّرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾⁽¹⁾.

روى جوير عن الضحاك عن ابن عباس: «هذه الآية مكية نسخت بالمدينة بقوله ﷺ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾⁽²⁾، فنسخ هذا ما قبله، وأمر المؤمنين أن لا يقعدوا مع من يكفر بالقرآن، ويستهزئ به»⁽³⁾.

قال أبو جعفر: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَئِنْ ذُكِّرُوا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ خبر؛ ومحال نسخه؛ والمعنى فيه بين؛ ليس على من اتقى الله إذا نهى إنسانا عن منكر من حسابه شيء، الله مطالبه ومعاقبه، وعليه أن ينهاهم، ولا يقعد معهم راضيا بقولهم وفعلهم، وإلا كان مثلهم، والله أعلم»⁽⁴⁾.



(1) الأنعام: 69.

(2) النساء: 139.

(3) تفسير الطبري (11/ 439-441). الإيضاح لمكي (ص 243). نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص 325)، وذكره السيوطي في الدر (3/ 21)، ونسبه لأبي جعفر النحاس.

(4) تفسير الطبري (11/ 439-441). الإيضاح لمكي (ص 243). نواسخ القرآن لابن الجوزي (ص 325). الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (2/ 319).

[الآية الثالثة]

☐ **قوله عز وجل:** ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾⁽¹⁾.

قال عروة والسدي: «العرف؛ المعروف»⁽²⁾، وذلك معروف في اللغة؛ يقال: أولاني فلان عرفاً ومعروفاً وعارفة، وفي الحديث: «العرف؛ أن تغفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك»⁽³⁾، وهذا من كلام العرب، ومن اختصار القرآن المعجز؛ لأنه قد اجتمع في قوله: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾، هذه الخصال كلها، ويدخل الأمر بالمعروف، والقبول له عن الله ﷻ ما أمر الله به، وندب إليه؛ هذا كله من العرف»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فإذا دخل فيه الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، توجه أن يقال إنه ناسخ لقوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، وكقوله: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾⁽⁵⁾، وقد تقدم البيان في الآيتين، وتقدم شرح أول هذه الآية في قوله سبحانه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾، في الزكاة، والله أعلم.



(1) الأعراف: 199.

(2) تفسير عبد الرزاق (2/ 245)، وتفسير ابن أبي حاتم (5/ 1638/ 8684).

(3) أخرجه الطبري في تفسيره (13/ 330) ح رقم: 15548، وابن أبي حاتم بنحوه (5/ 1638/ 8682)،

والسيوطي في الدر (3/ 153).

(4) تفسير الطبري (13/ 331).

(5) الأنعام: 69.

[114 / ب]

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم /

كتاب التكليف

ذكر ما جاء في كتاب الله ﷻ من ناسخه ومنسوخه

[الآية الأولى]

☑ قوله سبحانه: ﴿لَا إِكْرَآةَ فِي الدِّينِ﴾⁽¹⁾.

فمن العلماء من قال هي منسوخة؛ لأن رسول الله ﷺ قد أكره العرب على دين الإسلام، وقتلهم، ولم يرض منهم إلا الإسلام⁽²⁾، قاله سليمان بن موسى⁽³⁾ من فقهاء الشام، وقال: نسخها ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وقال زيد بن أسلم⁽⁶⁾: «أقام النبي ﷺ بمكة عشر سنين يدعو الناس إلى الإسلام، ولا يقاتل أحدا، فأبى المشركون إلا قتاله، فاستأذن الله ﷻ في قتالهم، فأذن له»⁽⁷⁾.

وقال بعض العلماء: ليست منسوخة، ولكن ﴿لَا إِكْرَآةَ فِي الدِّينِ﴾، نزلت في أهل الكتاب لا يكرهون على الإسلام إذا أرادوا الجزية، والذين يكرهون أهل الأوثان؛ فهم الذين نزلت فيهم: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾.

ومما احتج به بعض العلماء لهذا القول ما رواه سفيان بن عيينة عن زيد بن

(1) البقرة: 256.

(2) هذا الأثر أخرجه أبو عبيد (ص 281/515)، وابن أبي حاتم (2/494/2616)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 220).

(3) سليمان بن موسى الأموي، مولاهم الدمشقي الأشدق، الفقيه، من كبار أصحاب مكحول، في حديثه بعض لين، مات سنة 115، أو 119 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين (ص 50). الجرح والتعديل (4/141). تهذيب الكمال (1/547). ميزان الاعتدال (2/225). تقريب التهذيب (1/331).

(4) التوبة: 73، التحريم: 9.

(5) أخرجه الطبري (5/415/5833)، وذكره ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 219).

(6) زيد بن أسلم العدوي أبو أسامة، ويقال أبو عبد الله المدني، الفقيه، ثقة، مات سنة 136 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3/387). الجرح والتعديل (3/555). تهذيب الكمال (1/448).

(7) الناسخ والمنسوخ للنحاس (1/259)، والجامع لأحكام القرآن (3/280).

أسلم عن أبيه⁽¹⁾ قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لعجوز نصرانية: «أسلمي أيتها العجوز تسلمي، إن الله ﷻ بعث أحمد ﷺ بالحق، قالت: أنا عجوز كبيرة، وأموت إلى قريب، فقال عمر: اللهم اشهد، ثم تلى: ﴿لَا إِكْرَآةَ فِي الدِّينِ﴾».

ذكر أبو عبيد: «نا عبد الرحمن عن شريك عن أبي هلال الطائي⁽²⁾ عن وشق الرومي⁽³⁾ قال: «كنت مملوكا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال لي: يا وشق أسلم؛ فإنك إن أسلمت استعنت بك على أمانة المسلمين؛ فإني لا أستعين عليهم بمن ليس منهم، قال: فأبيت، فقال: ﴿لَا إِكْرَآةَ فِي الدِّينِ﴾، ثم أعتقني، فقال لي: اذهب حيث شئت»⁽⁴⁾.

ومن العلماء من قال: «هي مخصوصة»⁽⁵⁾.

قال حبر الأمة، وترجمان القرآن - عبد الله بن عباس - قال: «كانت امرأة تجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده، فلما أجليت بنو النضير كان منهم من أبناء الأنصار، فقال الأنصار: لا ندع أبناءنا، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَا إِكْرَآةَ فِي الدِّينِ﴾ قد تبين الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ»⁽⁶⁾.

(1) أسلم العدوي، مولاهم، أدرك زمن النبي ﷺ، ثقة، مات سنة 80 هـ، وقيل قبل ذلك. انظر الجرح والتعديل (2/ 306). تهذيب التهذيب (1/ 266).

(2) يحيى بن حيان، أبو هلال الطائي. مترجم في التاريخ الكبير (8/ 267). تهذيب الكمال (3/ 1204). تهذيب التهذيب (9/ 159).

(3) ترجم له ابن سعد في طبقاته، وسماه أسق، فقال: «أسق مولى عمر بن الخطاب». انظر الطبقات الكبرى (6/ 158)، أما السيوطي فقد ذكره باسم وسق بالمهمله. راجع الدر المنثور (2/ 22).

(4) أورد نحوه السيوطي في الدر المنثور (2/ 22)، وابن أبي حاتم في تفسيره (2/ 493/ 2610)، وابن كثير في تفسيره (1/ 311)، وأبي عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 282).

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 100).

(6) أخرجه أبو داود في سننه، في الجهاد، باب في الأسير يكره على الإسلام (3/ 132/ 2682)، والطبري (5/ 407 - 408/ 5812)، والنسائي في الكبرى (6/ 304)، وأبو داود في سننه (3/ 58)، والبيهقي في سننه، كتاب الجزية، باب من لحق بأهل الكتاب قبل نزول الفرقان (9/ 186)، وذكره النحاس في معاني القرآن من طريق الطحاوي، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 281/ 516)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (1/ 266)، والقرطبي (3/ 280)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/ 99 - 100).

وذكره أبو عبيد عن محمد بن أبي عدي⁽¹⁾ عن داود بن أبي هند عن الشعبي: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، قال: «كانت المرأة في الجاهلية تنذر إن عاش لها ولد أن تجعله على دين يهود، فأدرك طوائف من الأنصار الإسلام/ وهم على دين يهود، فقالوا: لنكرههم على الإسلام، فإنا جعلناهم مع اليهود، ونحن لا نعلم ديناً أفضل منه، فقد جاء الله بالإسلام؛ فنزلت: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، إلى قوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾»⁽²⁾.

قال أبو جعفر: «هذا أولى الأقوال بهذه الآية لصحة إسناده، وإن مثله لا يؤخذ بالرأي، فلما أخبر أن الآية نزلت في هذا، وجب أن تكون أولى، وأن تكون الآية مخصوصة، نزلت في هذا، وحكم أهل الكتاب كحكمهم»⁽³⁾، فأما دخول الألف واللام في الدين فللتعريف؛ لأن المعنى لا إكراه في الإسلام؛ والألف واللام عوض من المضاف إليه⁽⁴⁾؛ مثل ﴿يُضْهِرُّ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾⁽⁵⁾؛ أي وجلودهم، والله أعلم»⁽⁶⁾.

قال أبو عبيد: «هذا وجه هذه الآية إن شاء الله أن تكون في أهل الذمة لأدائهم الجزية، أو يكونوا ممالك، فأما أهل الحرب فلا يكون لهم»⁽⁷⁾.



(1) ابن أبي عدي محمد بن إبراهيم، أبو عمرو البصري، ثقة، من التاسعة، مات سنة 194 هـ. انظر التقريب (141/2).

(2) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 281/516). وأورد نحوه الطبري في جامع البيان (3/281). وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 266). والسيوطي في الدر النثور (1/329).

(3) تفسير الطبري (5/414-415)، والإيضاح لمكي (ص 163)، وأحكام القرآن لابن العربي (1/233).

(4) تجد نحواً من هذا في تفسير الطبري (5/415-416).

(5) الحج: 20.

(6) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/101).

(7) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 282/517)، وجامع البيان للطبري (5/415).

[الآية الثانية]

☑ قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽¹⁾.

فيها للعلماء ستة أقوال⁽²⁾:

«الأول: روى ابن عباس أنها منسوخة، وروى سفيان بن حسين⁽³⁾ عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه تلا: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، فدمعت عيناه، فبلغ صنيعة ابن عباس فقال:

«يرحم الله أبا عبد الرحمن، صنع كما صنع أصحاب محمد ﷺ حين أنزلت، ونسختها الآية التي بعدها: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾»⁽⁴⁾، قال: «ما اكتسبت من خير، وما كسبت من شر»⁽⁵⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

كذا في كتاب أبي عبيد⁽⁶⁾، فأراه ما كسبت من خير، وما اكتسبت من شر.

(1) البقرة: 283.

(2) انظر هذه الأقوال في الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 118-124).

(3) سفيان بن حسين بن الحسن السلمي المعلم، أبو محمد، ويقال أبو الحسن الواسطي، ثقة. انظر ترجمته في تاريخ الثقة (ص 189). الجرح والتعديل (4/ 227). ميزان الاعتدال (2/ 165).

(4) البقرة: 285.

(5) هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 14)، والطبري (6/ 108/ 6462)، والحاكم في المستدرک، كتاب التفسير (2/ 287)، وقال: «حديث صحيح الإسناد» ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي على تصحيحه، وابن الجوزي (ص 229)، وأبو عبيد (ص 276/ 507)، والشافعي في أحكام القرآن (1/ 42)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/ 244-246)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب: بيان أنه سبحانه لم يكلف مالا يطاق (1/ 116/ 126)، وأحمد في مسنده (1/ 233).

(6) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 275-276/ 506)، وروى نحوه الطبري في تفسيره، ولم يذكر في روايته تفسيراً لكسبت واكتسبت. انظر جامع البيان (6/ 112/ 6478).

« الثاني: «إنها محكمة، وإن كان كل أحد يحاسب بما أبدى، وبما أخفى؛ فيغفر للمؤمنين، ويعاقب الكفار والمنافقين»⁽¹⁾ عن ابن عباس رضي الله عنه، وعن الضحاك والربيع ابن أنس.

« الثالث: «إنها محكمة على العموم أيضا مما أضمره المكلف يؤاخذ بما شاء الله تعالى، ويغفر له ما شاء الله تعالى»، عن ابن عمر⁽²⁾.

« الرابع: إنها محكمة على العموم فيما يلحق الإنسان في الدنيا من نكبة أو مصيبة أو مرض، روي عن عائشة رضي الله عنها⁽³⁾ أنها سألت عن هذه الآية، وعن قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سَوْءًا آيُجْزَ بِهِ﴾⁽⁴⁾، فقالت: «ما سألتني عنها أحد منذ سألت عنها رسول الله ﷺ: هذه / معاتبة الله العبد فيما يصيبه من الحمى والنكبة، حتى البضاعة [115/ب] يضعها في كم قميصه، فيفقدوها فيفزع لها، حتى إن العبد ليخرج من ذنوبه كما يخرج التبر⁽⁵⁾ الأحمر من الكير»⁽⁶⁾.

وقال عطاء الخراساني⁽⁷⁾: «قالت عائشة في هذه الآية: أما ما أعلنت فإن الله محاسبك به، وأما ما أخفيت فما عجل لك من العقوبة في دار الدنيا»⁽⁸⁾.

(1) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 278 / 512)، والطبري (6 / 113-114 / 6481-6482)، وابن أبي حاتم في التفسير (2 / 572 / 3057)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 232).
(2) انظر جامع البيان (6 / 119 / 6496)، وابن أبي حاتم في تفسيره (2 / 574-575 / 3065).
(3) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 279 / 514)، والطبري في جامع البيان (6 / 116-117 / 6492، 6494)، والسيوطي في الدر المنثور (1 / 375).

(4) النساء: 123.

(5) التبر: هو الذهب والفضة قبل أن يضربا دنائير ودراهم. انظر النهاية في غريب الحديث (1 / 179).
(6) الكير: كير الحداد، وهو المبنى من الطين. راجع النهاية في غريب الحديث (4 / 217)، والحديث أخرجه الترمذي في سننه (5 / 221).

(7) عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو أيوب، ويقال أبو عثمان، روى عن الصحابة مراسلا، صدوق، يسم كثيرا، ويرسل، ويدلس. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير (ص 89). الجرح والتعديل (6 / 334). تهذيب الكمال (2 / 936). ميزان الاعتدال (3 / 73). تقريب التهذيب (2 / 23).

(8) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 279 / 514)، وتفسير ابن أبي حاتم (2 / 574 / 3062)، وأخرج الطبري نحوه (6 / 117 / 6495)، وأحمد في المسند (6 / 218)، والترمذي في السنن (5 / 221 / 2991)، وقال: «حسن وغريب».

«الخامس: إنها مخصصة، «وأن في كتمان الشهادة الواجبة، أو إظهار ما لم يكن منها»⁽¹⁾، روي هذا أيضا عن ابن عباس وعكرمة والشعبي، ولفظ ابن عباس عند أبي عبيد: «نزلت في كتمان الشهادة وإقامتها»⁽²⁾.

«السادس: «إنها في الشك واليقين»⁽³⁾، روي هذا عن مجاهد.

ذكر أبو عبيد قال: «وروي عن مجاهد أيضا: «لما نزلت هذه الآية شق على المسلمين، فأنزل الله عز وجل: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾»⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

وعن الحسن في هذه الآية قال: «نسختها آمن الرسول»⁽⁶⁾.

وعن إبراهيم النخعي قال: «نسختها: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾»⁽⁷⁾.

قال أبو جعفر أحمد بن محمد: «ومن أحسن ما قيل في الآية، وأشبهه بالظاهر قول ابن عباس: «إنها عامة»⁽⁸⁾؛ يدل على ذلك حديث قتادة عن صفوان

(1) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 274 / 502)، والطبري (6 / 102-103 / 6450-6454)، وابن الجوزي (ص 234)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2 / 247).

(2) الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد (ص 274 / 502).

(3) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 274 / 501)، والطبري في التفسير (6 / 115 / 6489-6491)، وابن أبي حاتم في التفسير (2 / 573)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 234)، وذكره السيوطي في الدر (1 / 375)، وزاد نسبه لعبد بن حميد، وأبو داود في الناسخ والمنسوخ، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2 / 119 / 293).

(4) البقرة: 284.

(5) أخرجه ابن جرير في التفسير (6 / 107-108 / 6461)، وابن أبي حاتم في التفسير (2 / 573 / 3060)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 234)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 277 / 509)، وذكره أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ (2 / 122-123 / 296)، وابن كثير في تفسيره (2 / 81)، وابن حجر في الفتح (8 / 154)، والسيوطي في الدر (1 / 374)، وزاد نسبه لعبد الرزاق وابن المنذر.

(6) روى نحوه الطبري في جامع البيان (6 / 111 / 6474)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 277 / 510).

(7) روى نحوه الطبري عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد (6 / 111 / 6472)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 277 / 511).

(8) تفسير القرطبي (3 / 423).

ابن محرز⁽¹⁾ قال: قال رجل لابن عمر: «كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى؟ قال: سمعته يقول: «يدني العبد من ربه ﷻ حتى يضع عليه كنفه»⁽²⁾، فيقرره بذنوبه، فيقول هل تعرف؟ فيقول: رب أعرف، قال: فإني سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطى صحيفة حسناته، وأما الكافرون والمنافقون فينادى بهم على رؤوس الخلائق، وهؤلاء الذين كذبوا على الله»⁽³⁾، قال: «ففي هذا الحديث حقيقة معنى الآية، وأنه لا نسخ فيها، وإسناده لا يدخل القلب منه لبس، وهو من أحاديث أهل السنة والجماعة»⁽⁴⁾.

والقول المروي عن ابن عباس أيضا «أنها مخصوصة في كتمان الشهادة»⁽⁵⁾؛ يشهد له قوله تعالى في الشهادة من قبل: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عِندَ رَبِّهِ قُلُوبُهُ﴾، ثم قال: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾.

وقول عائشة رضي الله عنها - إن صح نقله - حسن، وفيه ضرب من الخصوص لما دل عليه التفسير من أنه: «في المؤمنين»، وظاهر الآية العموم، ولم يجز للكفار في هذا التفسير ذكر، كما ذكروا في حديث النجوى.

(1) صفوان بن محرز بن زياد المازني، وقيل الباهلي، وقيل الأصمعي، ثقة، مات سنة 74 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/305). الجرح والتعديل (4/423). تهذيب التهذيب (4/430).

(2) قال في النهاية: «الكنف بالتحريك؛ الجانب والناحية» (4/205).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، في التفسير، باب ﴿وَيَقُولُ لَا شَهِدَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَيَّ رَبِّيهِمْ﴾ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ (8/353/4685)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (4/212/2468)، وابن ماجه في سننه، في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (1/65/183)، وأحمد في المسند (2/74)، والطبري (6/119-120/6496-6497).

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/123-124)؛ لأن فيه إثبات صفة الكلام لله كما يليق بجلالته وعظمته، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافا للجهمية والمعتلة الذين ينكرون صفات الله - تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا -.

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/273)، والمصنف من علم الناسخ والمنسوخ (ص21)، والعجاب في بيان الأسباب (1/644)، والطبري في التفسير (3/143).

(6) البقرة: 283.

وقول مجاهد في الشك واليقين؛ محمول على أن ذلك في الإيمان، فمن أبدى الشك وأخفاه سواء، والمؤاخذه بحالتيه ليس عليها / خفاء، واليقين ما خفي منه، وما بدا توفيق من الله، وهدى وثوابه الكريم دائم أبدا.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «قول ابن عباس في النسخ هو الصحيح؛ لما ثبت: «أن هذه الآية لما نزلت جاء أصحاب رسول الله ﷺ إلى النبي ﷺ، فجثوا بين يديه للركب⁽¹⁾، وقالوا: يا رسول الله: «إن كنا نؤاخذ بما أبدينا وما أخفينا لقد هلكنا»، فقال رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كما قال من قبلكم: سمعنا وعصينا؟»⁽²⁾ قولوا: «سمعنا وأطعنا»، فلما اقترأوها، وذلت بها ألسنتهم، أنزل الله تعالى: ﴿أَمَرَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾، إلى قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، قال: قد فعلت ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾، قال: قد فعلت ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾، قال: قد فعلت، وفي رواية: نعم⁽³⁾، وهذا نص صريح⁽⁴⁾.

قال أبو عبيد: «نا حجاج عن ابن جريج، وعثمان بن عطاء⁽⁵⁾ عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال: «لما نزلت هذه الآية، جاء أبو بكر وعمر وعبد الرحمن بن عوف

(1) أخرجه أحمد في المسند (541/2).

(2) إشارة إلى مقالة موسى كما وردت في القرآن: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾ قالوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَبُوا فِي فَلْوِهِمْ أَلْجَلْ بِكُفْرِهِمْ فُلْ بِسَمًا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 93].

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان (1/115)، وأحمد في المسند (2/412)، وأبو عوانة في المسند (1/76)، وابن جرير في جامع البيان (3/95)، والسيوطي في الدر (1/374)، والواحدي في أسباب النزول (ص97)، وابن كثير في تفسيره (1/501)، وانظر تفسير القرطبي (3/421).

(4) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/34)، تفسير القرطبي (3/160)، صحيح مسلم (1/116)، صحيح ابن حبان (11/458).

(5) عثمان بن عطاء، أبو مسلم الخراساني، أبو مسعود المقدسي، ضعيف، مات سنة 155 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/162). تهذيب الكمال (1/915). الكاشف (2/254). تقريب التهذيب (2/12).

ومعاذ بن جبل، وناس من الأنصار، فقالوا: يا رسول الله ما نزلت آية أشد علينا من هذه الآية، إن أحدنا ليحدث نفسه بأشياء ما يحب أن تثبت في قلبه، وإن له الدنيا وما عليها، قال: «فنسخ الله ﷻ الآية، وأنزل ﴿مَنْ أُرْسِلْ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، إلى آخر السورة»⁽¹⁾.

فإن قيل: فكيف يدخل النسخ في الأخبار؟

فالجواب - والله الموفق للصواب - أن نقول: إن كان الخبر عن الشرع فيدخل فيه النسخ لدخوله في المخبر عنه؛ فالخبر إنما يكون على وفق المخبر عنه، وإن كان الخبر في الوعد والوعيد، فلا يدخل فيه النسخ بحال؛ لأنه لا يحتمل التبديل؛ إذ التبديل فيه كذب؛ ولا يجوز ذلك على الله تعالى، على أن هذه الآية خارجة عن ذلك؛ لأنه أخبر في تلك الآية أنه يحاسب العبد بما أبدى، وبما أخفى، وهذا خبر واقع لا محالة، ثم أخبر أنه يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، ثم رفع من ذلك عن الأمة ما لا طاقة لها به بسؤالها ذلك منه، وكان هذا تخصيصاً، لولا أن النبي ﷺ أقرها على إرادة العموم، حين قال لهم: «أتريدون أن تقولوا كما قال من قبلكم: «سمعنا وعصينا؟ قولوا سمعنا وأطعنا»، فقالوها، وهي مربوطة بمشيئة / المغفرة، فأنبأ الله بمغفرة البعض، وهو مما [116/ب] لا يمكن العبد دفعه ذلك عن قلبه من حديث النفس.

وفي الصحيح: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ فيقول له: الله، حتى يقول له: من خلق الله؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليقل لا إله إلا الله»⁽²⁾، فأمر ﷺ بدفع حديث النفس باعتقاد التوحيد.

(1) روى نحوه الطبري في جامع البيان (6/107-108/6461-6462)، والحاكم في المستدرک (2/287)، وقال فيه: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه أبو عبيد (ص505/275)، وابن حبان في الصحيح (1/361)، والطبراني في الأوسط (8/249)، وابن منده في الإيمان (1/472)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/303).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان (3/1194)، ومسلم في الصحيح (1/120)، وابن حبان في الصحيح (6/401)، وأبو عوانة في المسند (1/80)، وأحمد في المسند (2/161، 205)، والقرطبي في التفسير (7/348، 17/116)، والبيهقي في الكبرى (2/339)، وأبو يعلى في المسند (10/368).

وفي الصحيح أيضا أن الصحابة رضوان الله عليهم قالوا للنبي ﷺ: «إنا لنجد في أنفسنا شيئا لأن نخر من السماء فتخطفنا الطير أحب إلينا من أن نجده، فقال لهم النبي ﷺ: وقد وجدتموه؟ قالوا نعم، قال: فذلك محض الإيمان⁽¹⁾؛ يعني دفعه عن النفس وكرهيته، إذ لا يمكن دفع تردادته؛ لأنه قضاء الله في قلوب عباده.

وفي الصحيح أيضا: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمان»⁽²⁾، ثم زادنا من فضله تعالى جده، ففي الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا هم العبد بحسنة كتبت له حسنة، وإذا هم بسيئة، لم تكتب عليه»⁽³⁾، وفي معارضه: «إذا التقى المسلمان بسيفهما؛ فالقاتل والمقتول في النار، قالوا يا رسول الله: فهذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: لأنه كان حريصا على قتل صاحبه»⁽⁴⁾، وفي رواية: «لأنه أراد قتل صاحبه»⁽⁵⁾، فأخبر بأن العبد يؤاخذ بالإرادة؛ وهي فعل القلب دون الجوارح.

وقد أجاب بعضهم عنه بأن الذي برز للقتال فعَلْ إشهار السلاح، ومُحَاوَلَةُ القتل بالدفع والضرب، وقد وقع منه الفعل، فيؤاخذ بما وقع من فعله، لا بما أخفى في اعتقاده، وهذا يرد تعليقه عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ «لأنه كان حريصا على قتل صاحبه»، فعلق العقوبة على الإرادة؛ وهي من أفعال القلوب، لا من أفعال الجوارح⁽⁶⁾.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1/119/132)، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة، وأحمد في المسند (2/397)، وأبو داود في السنن (4/501/511)، كتاب الأدب، باب في رد الوسوسة، وأبو عبيد في الإيمان (ص64)، وابن أبي عاصم في السنة (1/295).

(2) صحيح مسلم كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء (4/2045) رقم 17.

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (5/2380)، والدارمي في السنن (2/413)، ومسلم في الصحيح (1/117)، وابن حبان في الصحيح (14/45)، والهيثمي في موارد الظمان (ص38)، وابن أبي شيبة في المصنف (3/268)، وأحمد في المسند (1/227، 2/234)، والطيالسي في المسند (ص62).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان (1/20)، وكتاب الفتن (6/2520)، والنسائي في السنن، كتاب التحريم (2/315)، وأحمد في مسنده (4/401، 403، 410، 418)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/190).

(5) أخرجه البخاري في الصحيح (6/2594)، ومسلم في الصحيح (4/2213)، وأبو داود في السنن (4/103)، وابن ماجه في السنن (2/1311)، والبيهقي في الكبرى (2/315-316)، وابن أبي شيبة في المصنف (7/460)، وأحمد في المسند (4/401، 410، 418).

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/34-36).

قال المؤلف عفا الله عنه:

ويجاء عن ذلك بأنه أخبر بالمؤاخذة بالإرادة لمقارنتها للمراد، إذ من هم بسيئة فعملها أخذ بهمه وبعمله، ولم يذكر مؤاخذته بالعمل، وهو المقاتلة لعلم المخاطبين بها، وإنما أخبر بما يمكن أن يجمله المخاطب، أو يخاف عليه جهله، أو يجوز بالحرص أو بالإرادة للمقاتلة عنها؛ إذ هي السبيل إلى إدراكها؛ إذ أعمال الجوارح شهادة على عزائم القلوب، ومعتقدات النفوس.

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمته الله: «والصحيح في الاعتقاد من ذلك كله أن للخواطر على القلب، وهي الوسوسة.

قال الشاعر: /

[117/ب]

[البسيط]

تَسْمَعُ لِلْحَلِيِّ وَسَوَاساً إِذَا انْصَرَفَتْ كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٍ رَجُلٌ⁽¹⁾

فهذه حالة أولى لا بد للقلب منها، ثم تطرأ عليه حالة ثانية، وهي ارتياح يعرض للخطر من بين جملتها إن كان خيراً، أو هجومة في حالة واحدة إن كان شراً، فذلك المهم يكتب له الأول، ولا يكتب له الثاني بفضل الله ورحمته، وبه فلتفرحوا؛ فذلك خير لكم مما تظنون⁽²⁾، ثم تطرأ على القلب حالة ثالثة، وهي حذف جميع الخواطر إلا واحداً، وتلك الإرادة فإنه إن انقطعت عوارضها جملة، صارت نية مأخوذة من النوى؛ وهو البعد، وذلك هو الإخلاص لتجردها عن عوارضها، وبعدها عن

(1) البيت للأعشى البكري، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير؛ المعروف بأعشى قيس؛ أحد شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، توفي في السنة السابعة للهجرة. انظر ترجمته في: نشوة الطرب (ص 611). طبقات فحول الشعراء (52/1). معجم الشعراء (ص 401).

والبيت من معلقته (ودع هريرة إن الركب مرتحل)، ورواية الديوان (ص 112) كما هنا، ومثلها في الصحاح، مادة وسوس، وفي الصاهل والشاحج (ص 447)، والعشيق: نبات له ورق إذا يبس أطارته الريح فأسمعت له صوتاً، والوسواس صوت الحلي، والزجل ذو الذيل. راجع الأغاني (9/177)، (182). وفي معنى الوسواس، راجع لسان العرب (6/254-255). وفي معنى عشيق، راجع لسان العرب (2/785).

(2) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَلْ يَبْضُلِ إِلَهُهُ وَيَرْحَمْتِهِ بَيْدَالِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: 58].

عوائقها، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ خُنْبَاءَ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿قَادُغُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾⁽²⁾، ولا يمتنع أن يغفر الله لعبده بعض ذلك من اعتقاده بمقاساة من الهموم والأوصاب، كما تقدم في حديث عائشة، أو بفضل مبتدأ، كما ورد في الصحيح من حديث ابن عمر في النجوى.

قال بعض الناس: نسخ قوله ﷺ: ﴿وَإِنْ تُبْذَوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْا﴾ بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾؛ لا يصح؛ لأن أهل القبلة مجمعون على أن الله لم يكلف أحدا إلا ما يطيق، ثم زاد فقال: والقول بذلك تجويز للباري، والله أحكم وأرحم من أن يكلف أحدا فوق وسعه، ثم ينسخ ذلك بالخفيف، فيكون ذلك قبل النسخ جورا، وليس في شي من الروايات أن الله نسخها.

الجواب:

أما قوله: إن الله لم يكلف أحدا إلا ما يطيق، فإنما علم ذلك بخبره في هذه الآية، وجائز في حكم الإلهية أن يكلف الخلق ما لا طاقة لهم به، وذلك عدل منه، لكنه أخبر أنه لا يفعله بفضله، فعرف ذلك بخبره.

وليس في القول بذلك تجويز، بل هو توحيد، وفي القول بأن ذلك لا يجوز حجر على الله في فعله، وتحكم عليه في حكمه، وإلزام له ما لا يلزمه، وللباري سبحانه أن يمتحن الخلق بما لا طاقة لهم به من البلاء، ويكلفهم ما لا يطيقون من الأعمال، ويكون ذلك عدلا منه، ثم ينسخه، ويكون ذلك فضلا منه، وقد كلف خمسين صلاة في كل يوم وليلة، وذلك مما لا يطيقه الخلق، وقد بينا حديث ابن عباس في الصحيح أن الله كلف ذلك، ثم نسخ⁽³⁾.



(1) البينة: 5.

(2) غافر: 13.

(3) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 35-37).

[الآية الثالثة]

❑ قوله عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ حَقَّ تَبَاتُّهِ﴾⁽¹⁾.

روى شيان⁽²⁾ / عن قتادة، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ حَقَّ تَبَاتُّهِ﴾، قال: «أن يطاع فلا يعصى»، ثم أنزل الله ﷻ التخفيف ﴿بَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾⁽³⁾، نسخت هذه التي في آل عمران⁽⁴⁾، وقال بنسخها السدي وابن زيد والربيع بن أنس.

قال أبو جعفر أحمد بن محمد: «من أجل ما روى في تفسيرها وأصحها، ما ذكره أبو عبيد، حدثنا عبد الرحمن⁽⁵⁾ عن زيد الأيامي⁽⁶⁾ عن مرة الهمداني⁽⁷⁾ عن عبد الله بن مسعود قال: ﴿حَقَّ تَبَاتُّهِ﴾؛ «أن يطاع فلا يعصى، وأن يذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر»⁽⁸⁾.

(1) آل عمران: 102.

(2) شيان بن عبد الرحمن التميمي، مولا هم، النحوي، أبو معاوية المؤدب، البصري، ثقة، مات سنة 164 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/254). الجرح والتعديل (4/355). تهذيب التهذيب (4/373).

(3) التغابن: 16.

(4) أخرجه الطبري (7/68-69/7556-7557)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص142)، وذكره ابن كثير في التفسير (2/72)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/129).

(5) عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي، صدوق، اختلط في آخر عمره، مات سنة 160 هـ، وقيل 165 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/250). تقريب التهذيب (1/487). تهذيب الكمال (2/798).

(6) زيد الأيامي بموحدة مصغرا، ابن الحارث بن عمرو بن كعب اليامي، أو الأيامي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت عابد، من السادسة، مات سنة 122 هـ، وقيل بعدها. انظر ترجمته في التقريب (1/257).

(7) سبقت ترجمته في (ص: 778).

(8) هذا الأثر أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص260/475)، والطبري في التفسير (7/65 - 66/7536-7543)، والحاكم في المستدرک، كتاب التفسير (2/294)، دون قوله: «أن يشكر فلا يكفر»، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وابن الجوزي (ص243)، وذكره القرطبي في الجامع (4/154)، والهيثمي في مجمع الزوائد (6/326)، وراجع كتاب الزهد لابن المبارك (ص8)، والمصنف لابن أبي شيبة (7/106).

وحدثنا عبد الرحمن عن شعبة عن زبيد عن مرة مثله، قال عبد الرحمن: قال شعبة: فذكرت ذلك لعمر بن مرة⁽¹⁾ فقال: «يرحم الله زبيدا، إنما كان مرة يذكره عن الربيع ابن خثيم»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

يحتمل أن يكون حمله من كلام الربيع، فأنكر رفعه إلى ابن مسعود، أو يكون رأى أن [الربيع بن مرة]⁽³⁾ وابن مسعود.

قال أبو جعفر: «محال أن يقع في مثل هذا نسخ، ولا سيما مع قول رسول الله ﷺ مما فيه بيان للآية - لمعاذ بن جبل - : «يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: أن يعبدوه، ولا يشركوا به شيئا»⁽⁴⁾، من المحال أن يكون في هذا نسخ»⁽⁵⁾.

قال: «والذي قلناه هو قول ابن عباس روى عنه علي بن أبي طلحة أنه قال في قوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾، قال: لم تنسخ، ولكن:

(1) عمرو بن مرة بن عبد الله الجملي المرادي، أبو عبد الله الكوفي الأعشى، ثقة، رُمي بالإرجاء، مات سنة 118 هـ، وقيل قبلها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (257/6). تهذيب الكمال (2/1050). ميزان الاعتدال (3/288).

(2) الربيع بن خثيم كطفيل؛ هكذا في تذكره الحفاظ أيضا، وضبطه الخزرجي في الخلاصة بن خثيم؛ بفتح المعجمة، والمثلثة بينهما تحتانية ساكنة، أبو يزيد الكوفي الثوري، مخضرم، توفي سنة 67 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/57)، والخلاصة (ص 115)، والأثر أخرجه الطبري في جامع البيان (7/66/7546)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 260/476)، وانظر الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/36-37).

(3) كذا في الأصل، والصواب والله أعلم [الربيع بن سبرة]؛ بإسكان الباء الموحدة، ابن معبد، ويقال ابن عوسجة الجهني المدني، ثقة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (2/145).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى 13/347/7373، وفي كتاب اللباس والاستئذان من صحيحه، وفي الرقاق الأحاديث 6500، 6267، 5967، ومسلم في الصحيح، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا (1/30/58)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ما يرجي من رحمة الله يوم القيامة (2/1435/4269)، وأحمد في المسند (5/228، 230، 234، 236، 238، 242).

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/129).

﴿حَقَّ ثُبَاتِيهِ﴾؛ أن تجاهدوا في الله حق جهاده، ولا تأخذكم في الله لومة لائم، وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم وآبائكم وأبنائكم»⁽¹⁾.

وذكره القاضي ابن العربي في كتابه عن قتادة.

وكل هذا واجب على المسلمين أن يستعملوه ويدنوا به، وهو معنى قول رسول الله ﷺ: «أن تعبدوه، ولا تشرکوا به شيئاً»، كما على المسلمين ما قال ابن مسعود: «أن تطيعوا الله فلا تعصوه، وتذكروه فلا تنسوه، وأن تشكروه فلا تكفروه، وأن تجاهدوا في الله حق جهاده».

قال أبو جعفر: «وأما قول قتادة مع محله من العلم: «نسخت»؛ فيجوز أن يكون معناه نزلت ﴿بَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، بنسخة ﴿بَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ ثُبَاتِيهِ﴾، وأنها مثلها؛ لأن الله لا يكلف أحداً إلا طاقته»⁽²⁾.

قال بعضهم: «معنى قوله ﷺ: ﴿بَاتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ ثُبَاتِيهِ﴾؛ اتقوه بغاية الطاقة؛ فهو بعينه ما استطعتم؛ إذ لا يجوز أن يكلف الله أحداً / إلا ما يطيقه، وتقاة الله [أ/118] واجبة، فلا يجوز نسخها؛ فإن ذلك إجازة التقصير من الطاعة؛ وهو لا يجوز».

قال القاضي أبو بكر بن العربي رحمه الله: «قد بينا في غير موضع حقيقة التوقي؛ وأنه من وقى يقي؛ أي جعل بين نفسه وبين المعاصي حاجزاً، وهي الوقاية، وذلك مثل ما تقدم عن ابن مسعود رحمه الله: «أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر»، وأسند بعضهم إلى النبي ﷺ، ولم يصح»⁽³⁾.

(1) هذا الأثر أخرجه أبو عبيد (ص 260/474)، والطبري في جامع البيان (7/67 - 68/7552 - 7553)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 244).

(2) يعني أنهما في موضوع واحد، وهو الأمر بتقوى الله حسب الوسع والطاقة. انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/130 - 131).

(3) زاد المسير (1/431)، والدر المنثور (2/59)، وتفسير ابن كثير (2/72)، ومجمع الزوائد (6/326)، والناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/126)، مع تصرف يسير.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وأصل التقوى الوقوى، فأبدلت واوه تاء، كما أبدلت في تراث، وتخمة، وتكاة؛ وكأنه من باب قلق، وسلس؛ مما فاءه ولامه حرف واحد، وقوله: «ولم يصح عن النبي ﷺ» صحيح، بل وقد قال بعضهم: «لا يصح عن ابن مسعود، إنما هو عن الربيع بن خثيم من كبار التابعين، وأئمة المتعبدين».

قال القاضي ابن العربي: «وقد استبعد ذلك قوم، وظنوا أنه لا يقوم به أحد، ورأوا أن قوله سبحانه: ﴿قَاتِلُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، ملائم في الظاهر لكل أحد، فحملوا الأمر عليه، ونسبوا النسخ إليه، وحقيقته أن الله أمر بأشياء، فلزم امتثال ما أمر به، واجتناب ما نهى عنه، وجعل الامتثال في الأوامر وقاية، دون العقاب على الترك، والاجتناب في النهي وقاية، دون العقاب على الفعل، وذلك هو تقوى الله حق تقاته، وتقواه بما استطاع، لأنه أخبر أنه لا يكلف أحدا ما لا طاقة له به، فإذا امتثل ما أمر به في كل شيء إلا في واحد، واجتنب كل ما نهى عنه إلا واحدا لم يتقه حق تقاته، وإلى هذا المعنى مرجع الآيتين، وهو تَفْسِيرُ أَنْ يُطَاعَ فَلَا يُعْصَى، وَأَنْ يُذْكَرَ فَلَا يُنْسَى عند الأمر والنهي، وأن يشكر باستعمال النعم في الطاعة، ولا يكفر النعمة بتصرفها في المعصية.

ومن قال من الناس إنها منسوخة؛ فإنما جعل نزولها كنزول ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوْهُ يُخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾، ثم رفع بقوله: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وما ذكرنا عن ابن عباس في تفسير حق الثقة متمكن، فلا وجه لدفعه، فإن الآية تناولت ذلك كله، والله أعلم.

وأما من قال إن ثقة الله واجبة، فلا يجوز نسخها؛ فقول جاهل، ولا إشكال في أن [118/ب] ثقة الله عما نهى عنه واجبة، ويجوز أن يأمر بما نهى عنه/ بعد النهي، وينهى عما أمر به، ويكون ذلك نسخا عن المتقي، فينسخ بذلك التقوى.

وقال بعض من تكلم في علم ليس له نصيب به: «هذه الآية ليست بمنسوخة للدلائل الدالة على ذلك»، ثم قال: «إذ غير جائز في حكمة الله وعدله ورأفته أن يتعبد خلقه بما لا تبلغه قدرتهم؛ لأن هذا جور، لا عدل، - تعالى الله عن ذلك - إذ قد أخبر أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها؛ فالآيتان متفقتان، ثم أتبع السيئة السيئة فقال: وكيف يأمره أن يطيعه فلا يعصيه، والنبي المعبر عن الله ﷺ يقول: «استقيموا، ولن تحصوا»⁽¹⁾؛ أي لن تحيطوا بالاستقامة على جميع الطاعات، ثم أتى بالطامة الكبرى، والداهية العظمى، فقال: وكان هو لا يطيق أن يتقي الله، حتى لا يعصيه، فمن ذا الذي كان يقدر على ذلك، وقد أخبر الله تعالى أنه كانت له ذنوب متقدمة ومتأخرة بقوله: ﴿لَيَعْمَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذُنُوبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، والله يتعالى بفضله عن تكليف ما لا يطاق لخلقه.

أما قوله: «الآية ليست بمنسوخة»، فقد قال حقاً، أو قال ما لا ملامة على قائله، فليته لم يستدل، فيضل، ويضل، فقوله: «غير جائز في حكمة الله وعدله ورأفته وفضله أن يتعبد خلقه بما لا تبلغه قدرتهم»، وهذا باطل، بل جائز أن يكلف الله عباده ما لا يطيقون، وذلك عين الحكمة وحقيقة العدل، وجمعه بين الحكمة والعدل، والرأفة والفضل في الدليل تضليل، فإن من اقتفى آثارهم من المعتزلة والقدرية إنما أسندوا هذا وأشباهه إلى الحكمة والعدل، فلا بهم اقتدى، ولا على آثار أهل السنة اهتدى، وأحكام هذه الصفات مختلفة متغايرة، والحكمة؛ هي علم الله بما حكم؛ والعدل فعله لما يشاء، والرأفة هي إرادة الإنعام، والفضل هو جلال الصفات، أو منح الهبات،

(1) أخرجه مالك في الموطأ (1/73/72)، كتاب الصلاة، باب جامع الوضوء بلاغاً، وروي متصلاً من حديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الوضوء، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»، ورواه ابن ماجه في السنن (1/101-102/277)، والطائلي في المسند (ص 134/996)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/5-6)، وصححه الحاكم في المستدرک (1/130) على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

والحديث فيه انقطاع. انظر التهذيب لابن حجر (3/432-433)، والحديث أخرجه أحمد كذلك في مسنده (5/276، 280، 282)، وابن عبد البر في التمهيد (24/318).

فكيف تجمع هذه الأحكام منع تكليف ما لا يطاق مع تغايرها؟! وكيف يعلق حكم واحد بمعان متغايرة.

وقوله: «لأن هذا جور»، فهذا فساد في الاعتقاد، وجهل في العلم بالله ﷻ؛ لأن الله ﷻ لو خلق جميع الخلق للنار لكان عدلا، كما لو خلق جميعهم كلهم للجنة لكان فضلا، وإذا قسمهم فريقين فهي حكمة وعدل، ولا تبالي بالأحوال كلها، إنما الجائر من فعل ما لم يؤمر به، وليس فوق ربنا سبحانه أمر يخالفه، فيكون بذلك جائرا، وخارجا عن العدل بفعله ما لم يجز له.

وقوله: «قد أخبر الله تعالى أنه لا يكلف نفسا إلا وسعها» حق، ولكن علمنا ذلك بخبره، وحكم بذلك/ بفضله، وقد كان تكليفهم ما لا يطاق بعدله، ولم يأت في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ما يدل على إحالة ذلك، كما جاء في نفي الشركاء، وفي نفي صاحبة والولد، وفي نفي الخلق عمن دونه، ونفي الاختلاق عن نبيه ﷺ، فهو جائز في حكمه، ثم رفعه فضلا من عنده، وكان ذلك أوقع في المنة، وأعظم في النعمة، وقد كلف بني إسرائيل أن تقتل أنفسهم عند التوبة⁽¹⁾، ولم يكن ذلك جورا، وهو أعظم من هذا التكليف الذي هو امتثال جميع أمره، واجتناب جميع نهيه، وقوله: وقد قال النبي ﷺ: «استقيموا، ولن تحصوا»، فيه فائدة عظيمة لا يعقلها إلا العالمون، وكـ ﴿وَكَايَ مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾⁽²⁾، وهي إخبار الله ﷻ بأن العباد أمروا بالاستقامة وهم لا يملكون القدرة عليها إلا أن يخلقها لهم، فالباري تعالى يأمر العبد بالفعل، ويخلق له القدرة عليه، فيوجد الفعل، وقد يأمره، ولا يخلق له القدرة عليه، فلا يوجد الفعل أبدا، كما أنه ينهى عن الفعل، ويخلق له القدرة على الاجتناب، فتكون التقوى، وقد يخلق الله القدرة على اقتحام المنهي، فتكون المعصية؛ ألا ترى أنه أمر إبليس بالسجود لأدم، ولم

(1) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوَّمُ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ يَتَّبِعُوا إِلٰهِي بَارِئِكُمْ قَاتِلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 53].

(2) يوسف: 105.

يخلق له القدرة عليه، فلم يوجد منه، ونهى آدم عن أكل الشجرة، وخلق له القدرة على المنهي عنه، وهو الأكل فوجد، وإنما يأمر العبد بالفعل لتقوم الحجة عليه، ولا يخلق له القدرة؛ لينفذ فيه القدر، ويكون ممن يسر للعسرى، والباري سبحانه خالق القدرة، وخالق المقدور، وإليه تصير الأمور، وقد قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني، وأنا عبدك، وأنا على وعدك وعهدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء بذنبي؛ فاغفر لي؛ فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»⁽¹⁾، وسمي هذا سيد الاستغفار ﷺ.

وأما قوله: «إذا كان ﷺ لا يطيق أن يتقي الله حتى لا يعصيه؛ من ذا الذي يقدر على ذلك؟» فصمى صمام، كبرت كلمة دونها الحمام، لو كان هذا حقاً - وحاش لله، ومعاذ الله - لم يكن فيه تعزيز، ولا توقير، ولا إجلال، ولا تعظيم، تنسب إليه المعصية، ويسلب عنه التقوى، وما نسبها الله سبحانه إليه، ولا سلبه تقواه، كيف وقد قال عَلَيْهِ السَّلَام: «إني لأرجو أن أكون أتقاكم لله، وأعلمكم بحدوده»⁽²⁾، والأنبياء عبيد الله، فإذا قال عن أحد منهم أنه عصى، لا نقوله/ نحن إلا إذا تأولناه أو ذكرنا عن [ب/119] النبي ﷺ أثراً، فأما أن نصرح بذلك في كلامنا، أو نطلق به ألسنتنا، ونخبر به في تماريننا، فذلك لا يحل لنا، ولا يعد من الأدب أن يخبر الرجل بذلك عن أبيه أو عن شيخه، بل لا يعد من الإجلال المأمور به لهما، فكيف عن النبي ﷺ، مع تحريم أذيته، ووجوب تعزيزه وتوقيره!

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (5/2323، 2330)، والترمذي في السنن (5/467)، والنسائي في السنن الكبرى (4/465، 6/121، 120، 149، 150)، وابن حجر في فتح الباري (11/97-98)، وأحمد في المسند (4/122-125)، وابن حبان في الصحيح (3/212، 213، 308)، والحاكم في المستدرک (1/696، 2/497)، والهيتمي في موارد الظمان (ص585)، وابن ماجه في سننه (2/1274)، وابن أبي شيبة في المصنف (6/56)، والطبراني في الأوسط (1/302، 306)، وفي الكبير (7/292، 295، 296، 297)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/447).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/289)، كتاب الصيام، والهيتمي في مجمع الزوائد (3/166)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/94)، والطبراني في الأوسط (2/261)، وابن عبد البر في التمهيد (5/108، 118).

نعم كان النبي ﷺ يدعو فيقول: «اللهم اغفر لي خطاياي وعمدي، وكل ذلك عندي»⁽¹⁾، وكان يقول: «إنه ليغان»⁽²⁾ على قلبي؛ فاستغفر الله سبعين مرة»⁽³⁾، وقال: «إني لأتوب إلى الله تعالى في اليوم مائة مرة»⁽⁴⁾، وهذا لم يكن فيما أُشرك فيه معنا من الأوامر والنواهي، وساوانا فيه من الأفعال، وانتظم معنا فيه من التكليف، إنما كان ذلك فيما يختص به مما يقتضيه شرف مقامه، ويوجهه رفيع درجته، ولا يعد في ذنوب الأنبياء إلا ما هو من حسناتنا، ألا ترى إلى ذنب نوح عَلَيْهِ السَّلَام الذي عده على نفسه دعاؤه على قومه من قوله: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَاذِبِينَ دَيَّارًا﴾⁽⁵⁾، ودعاء الإنسان على الكفار غضبا لربه، وتغيرا لمنكرهم؛ من أعظم حسناتنا، وإلى ما عده إبراهيم على نفسه، وشهد له النبي ﷺ أنه كان ينافح عن الله سبحانه، وعد موسى عَلَيْهِ السَّلَام قتل النفس التي لم يؤمر بقتلها، ولم يذكر لعيسى عَلَيْهِ السَّلَام ذنبا، فكيف يجوز لمسلم بعد هذا أن يعد لمحمد ﷺ ذنبا، وهو معصيته، وهو أفضل من هؤلاء.

وقد قال في قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَفَدَّمْ مِنْ ذُنُوبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾؛ يعني أمته عبر عنهم به لقربه منهم، وكونه بينهم، كما قالوا ذلك في قوله: ﴿يَأْتِيهَا النَّجِيُّ﴾⁽⁶⁾، فيكون معنى الآية ليغفر لك الله ذنب من سلف قبلك من الناس، وذنب من يأتي بعدك من الأمة؛ حرمة لك.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (8/105)، وأحمد في المسند (4/417)، والهيثمي في مجمع الزوائد (10/173).

(2) يعني يتغشى القلب ما يلبسه. انظر غريب الحديث لأبي عبيد (3/154-155).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (4/2702/2075)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الاستغفار (2/1515/177)، وأحمد في المسند (4/211، 260).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح (4/2075)، وابن حبان في الصحيح (3/205)، والحاكم في المستدرک (2/496)، وانظر موارد الظمان (ص 609)، وسنن الترمذي (5/383).

(5) نوح: 28.

(6) الأحزاب: 1.

وقال غلاة الصوفية إن ذنب آدم إنما غفر له بحرمة محمد⁽¹⁾، فأين هؤلاء في التعظيم لحرمة النبي ﷺ من هؤلاء؟ وإنما تأدب رسول الله ﷺ مع ربه، والتزم حكم العبودية، ونسب الذنب إلى نفسه جعل هذا المخدوع ذلك إذنا في ذكره بذلك، والاستظهار به على رد النسخ هنالك، وإنما يعد في ذنوب النبي ﷺ، مثل ميله يوم بدر إلى الفداء، ومخالفته رأي من رأى القتل، وهذا إلى الحسنات ببادي الرأي أقرب منه إلى السيئات عند أولي الأحلام الراجحات، والبصائر النافذات، فإن كان لم ينزل إليه فيه شيء، وما سكت عنه فهو مما عفا الله تعالى عنه⁽²⁾، فلا ملام في ذلك، وإن كان [120/أ] متعبدا بالاجتهاد، وكل مجتهد مصيب فكذا ذلك، وإن كان غير ذلك على زعمه، فهو معذور مأجور، وما مال إليه النبي ﷺ فهو متردد بين شيئين: بين جبر أحوال أصحابه الأكرمين من المهاجرين والأنصار المتخيرين بالفداء، وقد شهد الله أنهم ﴿أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾⁽³⁾، كما شهد في الأنصار الذين تبوءوا الدار والإيمان أنهم ﴿يُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾⁽⁴⁾، وفي جبرهم صلاح أحوالهم، وحدة شوكتهم على عدوهم بعافيتهم في أبدانهم، وتأثلهم للأسلحة، وإعداد ما استطاعوا من القوة، ومن رباط الخيل، والشيء الآخر استبقاء أمة بعث إليها، والإبقاء عليها رجاء أن يستبصروا في الإسلام؛ فينجيهم الدخول فيه من النار، أو يخرج من أصلاهم من السادة الخيار، والفضلاء الأبرار من يكون قذى في عين الكفر، وشجى في حلق الكفار محملا بمعنى قوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾، إلى قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽⁵⁾، وقد شهد الله عليه، وأشار

(1) راجع في المسألة الفتوحات المكية لابن عربي (2/86 - 90).

(2) قارن مع الناسخ والنسوخ لابن العربي (2/126 - 132)، وحديث موقفه من أسرى بدر أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الجهاد، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم (3/1383)، وأحمد في مسنده (1/30، 32)، وتفسير الطبري (10/44)، وابن حبان في الصحيح (11/114)، وأبو عوانة في مسنده (4/254).

(3) الحشر: 8.

(4) الحشر: 9.

(5) الفتح: 25.

لذلك بالثناء إليه بأنه ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾⁽²⁾، وقال سبحانه: ﴿لَعَلَّكَ بَلِخَغٌ نَفْسُكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽³⁾، وقد أخبر عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الأمة التي فعلت بنبيها ما فعلت، وهو يدعوا إلى الله ويقول: «اللهم اهد قومي؛ فإنهم لا يعملون»⁽⁴⁾.

لا جرم أن الذي دعاه ربه إليه بضرب من العتاب عليه أولى بمقام الأنبياء من ربههم، وما يقتضيه الفناء به عن من دونه باصطفائهم، وقربهم من إيثان أعدائه، وجذ أصل الباطل، وحسم دائه، غُنيَّةً بالغضب لله عن من دون الله، واعتمادا بخبر حالهم على الله؛ فهو الرزاق من حيث لا يحتسب، ومقامهم من التوكل يرقهم عن الالتفات إلى المكتسب، وأيضا فإنه سبحانه، وقد قال له في عظيم من عظماء الكفار المشركين شغل النبي ﷺ بدعوته لما في إجابته من إجابة اتباعه ﷺ، سعى من خشية الله إلى رسوله ليهديه سبيل نجاته، فقال له: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى﴾⁽⁵⁾.

وقد قال بعض العلماء من المحققين: «إنما قيل للنبي ﷺ: ﴿لِيَغْمِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾؛ ليلقى الله تعالى طيب النفس، رفيع القدر، سليما من الخجل، مذلا في المسألة، مجيرا للأمة.

وقول هذا المتكلم فيما لا يحسنه «تعالى الله عن تكليف عباده ما لا يطيقونه»؛ فكلام/ باطل مكرر، وهو مذهب المعتزلة والقدرية⁽⁶⁾. [120/ب]

وأهل الحق يقولون إن الله سبحانه يكلف عباده ما لا يطيقون، ويعذبهم كما يريد، وبتبليهم كما يشاء، ويقضي عليهم من القضاء السيئ بما أراد؛ لأن الكل ملكه،

(1) التوبة: 129.

(2) فاطر: 8.

(3) الشعراء: 2.

(4) صحيح ابن حبان (536/14)، والترمذي في السنن (227-226/5)، وأحمد في المسند (99/3-201)، وأبو يعلى في المسند (391/6)، وفتح الباري (227/8)، وتحاف السادة المتقين (258/8)، والدر المنثور (298/2)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (189/3).

(5) عبس: 7.

(6) راجع في المسألة شرح الأصول الخمسة (ص134).

والعالم بجملته خلقه، لا يتضرر بضرهم، ولا يتألم بألمهم، ولا يتلذذ بمنفعتهم، ولا يسر بسرورهم، وليس فوقه من يأمره ويحجر عليه، ولو شاء لم يخلقهم؛ كما ترك خلق ما لا يتناهى، من أمثالهم، وإذا خلقهم فلو شاء لم يكلفهم؛ كما لم يكلف البهائم، وإذا كلفهم، فلو شاء لحملهم ما لا طاقة لهم به.

وقال بعض علمائنا: «ما كلف الله عباده إلا ما لا يطيقون، فإذا خلق لهم القدرة أطاقوا ما كلفوا، وقد كلف الله الملائكة إنباءهم إياه بأسماء هؤلاء؛ مما لا علم لهم به من المسميات، وأمر أبألهب أن يجمع بين الإيمان، والعلم بأنه لا يؤمن».

وقد قال القاضي أبو بكر: «إذا قيل لنا هل كلف الله عباده ما لا يطيقون؟

قيل له: سؤالك هذا محتمل، فإن أردت بعدم الطاقة عدم القدرة على الفعل؛ فذلك جائز، وإن أردت بها وجود ضدها من العجز؛ فهذا لا وجه له»⁽¹⁾.

وقال الأستاذ أبو بكر بن فورك رحمته الله⁽²⁾: «قد كلف الله العدل بين النساء، ثم أخبر أنه لا يستطيع، فقال سبحانه: ﴿وَلَسْتَ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾⁽³⁾، والله الحجة البالغة، والحكمة البالغة، والنعمة السابغة، ولولا حسن تكليف ما لا يطاق وجوازه، ما حسن دعاء الباري سبحانه ألا يفعله، وإنما سئل في صرف ما امتحن به، أو ماله الامتحان به، وهذا كله قاطع بين في معرفة المسألة، واستيفاءه في كتب الأصول»⁽⁴⁾.



(1) انظر الناسخ والمنسوخ لابن العربي، حيث نسب النص إلى القاضي أبي بكر الباقلاني (2/ 126 - 132).

(2) محمد بن الحسن الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر بن فورك، من فقهاء الشافعية، وعالم بالأصول والكلام، توفي سنة 406 هـ. انظر ترجمته في العبر (3/ 95).

(3) النساء: 129.

(4) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 132).

[الآية الرابعة]

☑ قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾⁽¹⁾

من جعلها منسوخة قال فيها مثل قوله تعالى: ﴿إِتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾، فنسخها عنده: ﴿إِتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وهذا لا نسخ فيه، وقد تبين ذلك في الآية التي مثل بها آل عمران، والله أعلم⁽²⁾.



(1) الحج: 76.

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 543-129)، والإيضاح لمكي (ص 309-310)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص 401).

[الآية الخامسة]

❑ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾⁽¹⁾.

فيها للعلماء خمسة أقوال:

قال الحسن: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، نسخها قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ إِلَّا لِيَعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾⁽²⁾.

وسائر العلماء قالوا هي محكمة، وقالوا فيها أربعة أقوال:

«[الأول]: أسند أبو جعفر إلى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ / ، قال: «يقول سبحانه ما كان الله [121/أ] ليعذب قوما وأنبياءهم بين أظهرهم حتى يخرجهم»⁽³⁾، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، قال: «يقول: وفيهم من سبق له الدخول في الإيمان، وهو الاستغفار».

«وما لهم ألا يعذبهم الله يوم بدر بالسيف»⁽⁴⁾، وشرح هذا ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ﴾؛ «يعني الكفار جميعا، وقد علم أن فيهم من يسلم من المؤمنين، وهم يراد به البعض؛ مثل قول العرب: «قتلنا بني فلان»، وإنما قتلوا بعضهم، ﴿وَمَا لَهُمْ إِلَّا لِيُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾، إذا سلم منهم من سبق في علمه أنه يسلم»⁽⁵⁾.

(1) الأنفال: 33.

(2) الأنفال: 34.

(3) أخرجه السيوطي في الدر المنثور (4/ 59)، وابن كثير في تفسيره (2/ 306)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/ 464).

(4) هذا الأثر أخرجه الطبري (13/ 516 / 16012)، وابن أبي حاتم (5/ 1693 / 9026)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/ 381 / 534).

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 382).

قال المؤلف رحمه الله:

رأيت مثل هذا الشرح منقولاً عن ابن عباس، فهذا القول يجوز؛ إلا أن فيه هذا التعسف⁽¹⁾.

وقال مجاهد: ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾؛ أي يسلمون، وهذا كالأول⁽²⁾.

«الثاني: روى أبو زميل⁽³⁾ عن ابن عباس: «وما كان الله ليعذبهم في الدنيا، وهم يستغفرون؛ كانوا يقولون: غفرانك، غفرانك، ﴿وَمَا لَهُمْ﴾ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾، في الآخرة»⁽⁴⁾.

وظاهر هذا القول حسن؛ إلا أن فيه أنهم استعجلوا عذاب الدنيا، لا عذاب الآخرة إن ماتوا على الكفر⁽⁵⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا الذي قال في استعجال عذاب الدنيا هو ظاهر ما طلبوه بقوله: ﴿بِأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ إِنِّي تَنَا بَعْدَآبٍ أَيْمٍ﴾⁽⁶⁾، فإن لم يكن في هذا القول ما يعاب به إلا هذا، فلا عيب فيه لما ذكرناه.

«القول الثالث: قال الضحاك: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، قال: «المؤمنون من أهل مكة»، ﴿وَمَا لَهُمْ﴾ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾، قال: «الكفار من

(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (382/2).

(2) أخرجه بن أبي حاتم (9021/1692/5)، عن مجاهد بلفظ: «وهم يستغفرون يصلون»، وفي رواية: «وهم يستغفرون مسلمون»، والطبري (13/516-16014-16015)، بلفظ ابن أبي حاتم الأول، وذكره السيوطي (3/181)، بلفظ المؤلف، ونسبه لعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ.

(3) أبو زميل؛ هو سماك بن الوليد، أخرج له مسلم، وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على توثيقه»، وقال ابن حجر: «ليس به بأس». انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/173). الجرح والتعديل (4/280). تهذيب الكمال (1/550). تقريب التهذيب (1/332).

(4) أخرجه الطبري (13/511-512/16000)، والبيهقي في السنن، كتاب الحج، باب ما كان المشركون يقولون في التلبية (5/45-46).

(5) أخرجه الطبري في التفسير (13/517-518).

(6) الأنفال: 32.

أهل مكة»⁽¹⁾، جعل الضميرين مختلفين، وهو قول حسن.

وقال ابن أبزي مثله، ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾؛ يعني: «الفئة المسلمة التي كانت بمكة»، فلما خرجوا قال الله ﷻ: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾؛ «يعني الكفار»⁽²⁾، وإن كان محمد بن جرير قد أنكره، لأنه زعم أنه لم يتقدم للمؤمنين ذكر، فيكني عنهم⁽³⁾.

وهذا غلط بين؛ لأنه قد تقدم ذكر المؤمنين في غير موضع من السورة.

فإن قيل: لم يتقدم ذكرهم في هذا الموضع، فالجواب: أن في المعنى دليلاً على ذكرهم فيه، وذلك أن من قال من الكفار: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾، إنما قال ذلك متعتاً أو مستهزئاً، ولو قصد الحق لقال: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فاهدنا له، ولكنه كفر، وأنكر أن يكون الله ﷻ يبعث رسولا يوحى إليه من السماء؛ أي إن كان هذا هو الحق من عندك فأهلك الجماعة من الكفار والمسلمين/، [121/ب] فهذا معنى ذكر المؤمنين، فقليل لهم: كيف يهلك الله ﷻ المسلمين وهم يستغفرون؟

«القول الرابع: قال قتادة والسدي وابن زيد، قال أبو جعفر: «وهذا أبين ما قيل في الآية، وهو لا تعسف فيه؛ كما تقول: لا أسيء إليك، وأنت تحسن؛ أي لو أحسنت إلي ما أسأت إليك، فيكون المعنى «وما كان الله ليعذبهم وهذه حالهم، أي لو استغفروا من الكفر وتابوا، ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾؛ أي وما شأنهم، وما يمنعهم أن يعذبهم الله، وهم مصرون على الكفر والمعاصي، فقد استحقوا العذاب»⁽⁴⁾.

قال القاضي أبو بكر، - وذكر قول الحسن - : «نسختها الآية بعدها»، وهم في النقل، والقول منه.

(1) أخرجه الطبري (13/ 511 / 15995-15996)، وذكره ابن أبي حاتم (5/ 1692 / 9024)، والسيوطي في الدر (3/ 182)، ونسبه لعبد بن حميد، وأبي الشيخ.

(2) أخرجه ابن أبي حاتم (5/ 1693 / 9027)، والطبري (13/ 509-510 / 15990-15993).

(3) تفسير الطبري (13/ 518).

(4) أخرجه الطبري في التفسير (13/ 517)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/ 384).

روى البخاري عن أنس بن مالك أن أبا جهل قال: «اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك، فأمطر علينا حجارة، أو إيتنا بعذاب أليم»، فنزلت الآية: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾، إلى قوله سبحانه: ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽¹⁾⁽²⁾، فأخبر أنس أن الآيتين نزلتا معا، وما نزل في فور واحد، لا يصح أن يضاف النسخ من بعضه إلى بعض.

وقد روى المفسرون أن النضر بن الحارث⁽³⁾ قال هذا فنزلت: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَاذِبِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾⁽⁴⁾، والأول أصح⁽⁵⁾.

قال القاضي رحمته الله - وذكر بعض هذه الأقوال - : «أوجب هذا الاختلاف في التفسير عدم فهم الآية ومعناها على التحقيق ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾؛ بتمنيهم العذاب كما فعل بسائر الأمم قبلهم مراعاة لك، فإننا أرسلناك رحمة للعالمين، فرفع العذاب عن كفار هذه الأمة في سؤالها إياه حرمة محمد صلوات الله عليه وإذا راعيناهم في حرمتك، فإننا نراعيهم في استغفارهم، فإذا استغفروا لم يعذبهم؛ يريد به الاستغفار الصحيح، الصادر عن الاعتقاد الصريح، الذي ينتفع به المستغفر.

قال: أنشدني بعض علمائنا: [البسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ
مِنْ لَفْظَةٍ صَدَرَتْ خَالَفَتْ مَعْنَاهَا
وَكَيْفَ أَرْجُو إِجَابَاتِ الدُّعَاءِ وَقَدْ
سَدَدْتُ بِالذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ مَجْرَاهَا

(1) الأنفال: 34.

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، في تفسير سورة الأنفال (5/ 78).

(3) النضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة بن عبد مناف القرشي، من شياطين قريش، وممن كان يؤذي رسول الله صلوات الله عليه. انظر ترجمته في سيرة ابن هشام (1/ 358).

(4) المعارج: 1 - 2.

(5) راجع أسباب النزول للواحدي (ص 466)، وأخرجه النسائي في سننه، كتاب التفسير (6/ 498)، وانظر النص في الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 229 - 230)، وراجع تفسير القرطبي (10/ 225)، وسنن سعيد بن منصور (5/ 211).

وقد روي عن أبي موسى الأشعري نحو هذا، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل الله علي أمانين لأمتي: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾⁽¹⁾، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾⁽²⁾؛ فإذا مضيت تركت فيهم الاستغفار إلى يوم القيامة»⁽³⁾، وهذا معنى صحيح / في سند ضعيف، يحققه الحديث الصحيح: «لو لم تذنبوا، لجاء الله بقوم يذنبون، فيستغفرون، فيغفر لهم»⁽⁴⁾؛ فوعدنا المغفرة مع الاستغفار، ومن غفر له لم يعاقب؛ ثم قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلًا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؛ المعنى أنهم يستحقون العذاب لصدهم عن المسجد الحرام، ولكنه صرفناه عنهم بكونك فيهم؛ فعندهم سبب موجب للعذاب؛ وهو صدهم عن المسجد الحرام؛ أي أنهم يستحقون العذاب بذلك؛ وفيهم وسيلة مقتضية لصرفه؛ وهي كونك فيهم؛ وهذا ما يدل على أن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة⁽⁵⁾؛ لأن الصد عن المسجد الحرام معصية تبين منه أن الكفار معذبون على المعاصي، وهذا نص فيه، والله بغيبه أحكم وأعلم»⁽⁶⁾.



(1) الأنفال: 33.

(2) الأنفال: 33.

(3) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب التفسير (5/ 270)؛ وقال: «حديث غريب»، وراجع تفسير ابن كثير (2/ 306)، وتمام الرازي في الفوائد (ص 221).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب التوبة (11/ 9)، والترمذي في سننه، كتاب الدعوات (4/ 672)؛ وقال فيه: «حديث حسن وغريب»، وأحمد في المسند (1/ 289، 2/ 305، 5/ 414، 309)، وابن حبان في الصحيح (16/ 396)؛ والهيثمي في مجمع الزوائد (10/ 215)، وفي موارد الظمان (ص 652)، وابن أبي شيبة في المصنف (7/ 60)، والطبراني في الأوسط (3/ 31)، وفي الكبير (4/ 12، 156/ 172)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/ 489، 5/ 410).

(5) وهو ظاهر مذهب الشافعي رحمه الله، في حين ذهب بعض أصحاب أبي حنيفة إلى أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، وفصل فاصلون من العلماء بين المأمورات والمنهيات، وقالوا هم معاقبون على ارتكاب المنهيات، غير معاقبين على ترك المأمورات. انظر البرهان (1/ 92/ 33).

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 230 - 231).

[الآية السادسة]

❑ قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَئِي إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ الآية (1).

للعلماء في هذه الآية ثلاثة أقوال:

منهم من قال: «هي منسوخة، واحتج بقوله: ﴿يَتَأَبَّىٰ إِفْعَلُ مَا تُمَرُّ﴾، وإن بعده ﴿وَقَدْ يَنْتَلُهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾⁽²⁾»، وأجاز قائل هذا أن ينسخ الشيء قبل أن يعمل به، واحتج بأن رسول الله ﷺ قال: «فرضت عليكم خمسون صلاة، نقلت إلى خمس»⁽³⁾، واحتج بقوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ نَجْوِيَكُمْ صَدَقَةٌ﴾⁽⁴⁾، وأن بعده ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁴⁾، وبقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِ خَقَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضُغْبًا﴾⁽⁵⁾ الآية، واحتج بقول الشافعي أن الله ﷻ إذا فرض شيئاً استعمل عباده بما أحب منه، ثم نقلهم إذا شاء.

والقول الثاني: إن هذا مما لا يجوز فيه نسخ لأنه أمر بشيء غير ممتد، ولا يجوز النسخ في مثل هذا، لو قال قائل لرجل: قم، ثم قال: لا تقم، لكان هذا بداء، ولا يجوز

(1) الصفات: 102.

(2) الصفات: 107.

(3) جاء هذا في حديث الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماء، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات الخمس في الإسراء (1/ 458/ 349)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (1/ 145/ 162، 163، 164)، والنسائي في سننه، في فرض الصلاة (1/ 217)، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء كم فرض الله على عباده (1/ 417/ 213)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فرض الصلوات، والمحافظة عليها (1/ 448/ 1399)، وأحمد في المسند (3/ 148-149)، في مسند أنس بن مالك و (5/ 144)، في مسند أبي بن كعب.

(4) المجادلة: 12-13.

(5) الأنفال: 67.

أن يكون هذا من صفات الله ﷻ أن يقول: اذبح، ثم يقول: لا تذبح، وهذا عظيم من القول، لا ناسخ فيه، ولا منسوخ.

وقال قائل منهم: الذبح في اللغة القطع⁽¹⁾، وقد فعل هذا إبراهيم عليه السلام⁽²⁾، وكان كلما قطع جزء التأم، ففعل ما أمر به، وفعل ربه ما شاء رفقا بهما، ورحمة لهما.

والقول الثالث: إن هذا أيضا لا يكون فيه نسخ، وإنما أمر إبراهيم بالذبح، والذبح فعله، وقد فعل بما يتهيأ له، وليس منعه من ذلك بمنسوب إليه أنه لم يفعل ما أمر به، وهذا قول صحيح حسن عليه أهل التأويل.

قال مجاهد: «لما أمر الله إبراهيم بذبح ابنه إسحاق⁽³⁾ عليهما السلام، قال له: يا [122/ب] أبت أفعَل ما تومر، خذ بناصيتي، واجلس بين كتفي، فلا أؤذيكَ إذا وجدت حر السكين، فلما وضع السكين على حلقة، وفي بعض الأخبار: «فلما أمر السكين على حلقة»، انقلبت، فقال له: يا أبت مالك، قال: انقلبت، قال: فاطعن طعنا، قال: ففعل فانثنت، فعلم الله ﷻ الصدق، ففداه بذبح عظيم⁽⁴⁾، فقد فعل إبراهيم صلى الله على نبينا، وعليه وسلم ما أمر به، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَنَذَيْنَهُ أَنْ يَتَّخِذَ إِبرَاهِيمُ ۖ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾⁽⁵⁾، وهذا مما يجب أن يقف عليه المسلمون؛ لئلا ينسب إلى الله ﷻ البداء، على قول القائل الأول.

(1) انظر النهاية في غريب الحديث (2/ 153)، ولسان العرب (2/ 436).

(2) ذكر القاضي أبو يعلى وغيره أنه قيل: إن إبراهيم عليه السلام كلما قطع جزء من موضع الذبح ألحمه الله تعالى، وأعادته إلى حاله، فكان الفداء واقعا من الذبح الذي لا تبطل الحياة عنده، ثم قال القاضي أبو يعلى بعد أن ذكر هذا القول: «قيل إن القرآن يقتضي أن يكون الذي فعله تله للجبين، ثم جاء النداء والفداء، فلم يجوز أن يقال إنه ذبحه؛ ولأنه لو ذبحه لذكره، وكان ذكره أولى من ذكر تله للجبين؛ ولأن ذلك معجزة عظيمة وآية كبيرة، وإنما يكون الذبح فداء إذا لم يكن فعل الذبح». انظر العدة في أصول الفقه (3/ 811). المعتمد (1/ 411). البرهان (2/ 1306). المحصول (3/ 313). روضة الناظر (ص 40). الإحكام في أصول الأحكام (3/ 182-184). الإبهاج في شرح المنهاج (2/ 259).

(3) الراجح الذي تؤيده الأدلة، وعليه جمهور العلماء أن الذبيح هو إسماعيل عليه السلام. انظر في ذكر الخلاف، والأدلة والتحقيق في هذه المسألة تفسير ابن كثير (7/ 27).

(4) ذكره السيوطي في الدر بنحوه (5/ 283)، ونسبه لعبد بن حميد وابن المنذر، وأخرجه الطبري في جامع البيان (23/ 80).

(5) الصفات: 104 - 105.

قوله: ﴿وَقَدَّيْنَتَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾؛ لأنه جهل معناه، ولم يدر من المفدي على الحقيقة، وإنما المفدي ابنه⁽¹⁾، وإبراهيم قد فعل ما أمر به.

فأما القول الثاني، فلو صح من أهل التأويل لما امتنع القول به، والقول الأول عظيم من القول⁽²⁾، احتجاج صاحبه بحديث النبي ﷺ في فرض خمسين، ثم نقلت إلى خمس، لا حجة فيه، لأنه ليس فيه نسخ، ولا نعلم أحدا من العلماء قال نسخ الشيء قبل أن ينزل من السماء جائز؛ إلا القاشاني⁽³⁾ فإنه خرج عن قول الجماعة ليصح له قوله: أن البيان لا يتأخر إلى وقت الحاجة⁽⁴⁾، وإنما أمر النبي ﷺ أن يأمر أمته

(1) أخرجه الطبري في التفسير (81/23).

(2) يظهر من قول المؤلف هذا، ومن قوله في تعقيبه على القول الثالث فيما تقدم: «فهذا مما يجب أن يقف عليه المسلمون لثلاث ينسب إلى الله ﷻ البدء»، أنه يرى أن القول بأن هذا نسخ يستلزم نسبة البدء إلى الله تعالى، وجمهور المفسرين والأصوليين، وأهل السنة والجماعة على أن الذبح نسخ بالفداء، وأنه يجوز نسخ الأمر قبل فعله، بل وقبل التمكن من فعله، ولا يلزم من ذلك نسبة البدء إلى الله تعالى؛ لأن الله تعالى جل وعز علم أنه سينسخ هذا الحكم قبل فعله، أو قبل التمكن من فعله، وإنما فرضه ابتلاء واختبارا للمكلف، هل يظهر منه العزم والقصد إلى فعله والتسليم، فيثاب على ذلك أو لا؟ وقد خالف المعتزلة في هذا، وبعض الفقهاء فقالوا: «لا يجوز نسخ الأمر قبل فعله». انظر الإيضاح لمكي (ص 100، 399). المعتمد (1/407). الإحكام لابن حزم (4/610). العدة (1/3/807). الفقيه والمتفقه (1/123). البرهان (2/1305). المستصفى (1/218). الوصول إلى الأصول (2/31). أحكام القرآن لابن العربي (4/1618). تفسير ابن عطية (1/318). المحصول (3/311). روضة الناظر (ص 39). الإحكام للأمدي (3/179). مختصر المنتهى (2/190). تفسير القرطبي (15/102). شرح تنقيح الفصول (ص 306). منهاج الوصول (ص 38). المسودة (ص 187). كشف الأسرار (3/169). تفسير ابن كثير (7/26). البرهان للزركشي (2/41). غاية الوصول (ص 87). شرح الكوكب المنير (3/532). إرشاد الفحول (ص 186).

(3) محمد بن إسحاق، أبو بكر القاشاني، كان على مذهب داود الظاهري، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، له عدة مؤلفات؛ منها إثبات القياس. انظر ترجمته في الفهرست لابن النديم (ص 300).

(4) أجمع العلماء على أنه لا يجوز تأخر البيان عن وقت الحاجة، واختلفوا في تأخره عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة، فالجمهور على جوازه مطلقا، ومن العلماء من فصل؛ فأجازه في بعض أنواع البيان دون بعض، وذهبت المعتزلة إلى أنه لا يجوز مطلقا، وإليه ذهب الظاهرية وبعض الفقهاء. انظر تحقيق هذه المسألة في المعتمد (1/342 - 358). الإحكام لابن حزم (1/94). العدة (3/724). روضة الناظر (ص 96 - 97). الإحكام للأمدي (3/28). مختصر المنتهى (2/164 - 167). منهاج الوصول (ص 38). المسودة (ص 160 - 163). إرشاد الفحول (ص 173 - 175).

بخمسين صلاة، فمن قبل أن يأمرهم راجع، وإنما مثل هذا أن يأمر الله ﷻ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ بشيء، فيراجع فيه، فينقص منه أو يزال، فلا يقال فيه نسخ⁽¹⁾.

وأما آية القتال ﴿أَلَسَ خَبَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾؛ فمن أين له أن الآية لم يعمل بها، وأما آية المناجاة، فقد عمل بها علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واحتجاه بقول الشافعي لا معنى له، فلو احتج به على أن الشيء لا ينسخ حتى يستعمل، أو يستعمل بعضه كان أولى بالصواب.

وقال العلماء محتجين لذلك: إن معنى قول الأمر: افعل كذا وكذا؛ معناه إلى وقت كذا أو بشرط كذا، فإذا نسخ فإنما أظهر ذلك الذي كان مضمرا، فإذا قيل: صلوا إلى بيت المقدس فمعناه إلى أن يزيل ذلك عنكم أو إلى وقت كذا، وقد علم الله حقيقة ذلك، ولا يجوز أن يقال: صل الظهر بعد الزوال على أني أزيلها عنك مع الزوال، قال: «فهذا بين»⁽²⁾.

(1) ما علل به المؤلف هنا، وما مثل به لتعليقه فيه نظر - أما تعليقه بقوله: «وإنما أمر النبي ﷺ أن يأمر بخمسين صلاة، فمن قبل أن يأمرهم راجع؛ بمعنى أنه لم يبلغهم الأمر والتكليف بذلك، فكيف يقال لهذا نسخ، والجواب على هذا كما تقدم بيانه قريبا أن الرسول ﷺ، وهو أحد أفراد المكلفين قد بلغه الأمر بذلك، وأمکن منه حصول القصد والعزم والتسليم لذلك، فنسخ الأمر بعد أن تبلغ به أحد أفراد الأمة ممكن وجائز، وليس ذلك بمثابة نسخ الأمر قبل العلم به.

أما ما مثل به المؤلف من قوله: «وإنما مثل هذا أن يأمر الله تعالى جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ»، فيراجع فيه فينقص منه أو يزال، فلا يقال لهذا نسخ، فإن فرق ما بين الأمرين أن ما أمر به الرسول ﷺ وبلغه، سواء به بواسطة أو غيرها، فهذا قد تبلغ به بعض المكلفين، بخلاف ما أمر به الله جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فراجع فيه فنقص منه أو أزيل قبل أن يبلغ به جبريل الرسول أو النبي، فإن هذا لم يتبلغ به أحد من المكلفين.

(2) ليس فيما ذكره المؤلف دليل على أن الشيء لا ينسخ قبل أن يستعمل، وذلك أن الله ﷻ قد يأمر الخلق بالأمر ابتلاء واختبارا منه لهم، هل سيستسلمون وينقادون أو لا، ثم ينسخه قبل أن يستعمله، فيكون قوله: افعلوا هذا الأمر في معناه أن يظهر منكم التسليم والانقياد والقصد والعزم على فعل ذلك، ثم أنسخه عنكم قبل فعله، والفرق واضح بين هذا، وبين أن يقال كما ذكر المؤلف: صل الظهر بعد الزوال، على أني أزيلها عنك مع الزوال، فهذا قطعاً لا يجوز، بخلاف الأول. انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 594 - 602).

قال أبو جعفر: «وخالف هذا الفقهاء في قولهم: إن البيان يجوز أن يتأخر إلى وقت الحاجة، وجعله نسخاً⁽¹⁾، ولو جاز أن يقال لهذا نسخ، لجاز أن يقال في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ / يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾⁽²⁾، ثم بين ما هي أنه نسخ⁽³⁾، وهو مخالف في احتجاجة بقول الشافعي؛ لأن حذاق أصحابه لا نعلم بينهم خلافاً أن البيان يتأخر، ومن احتج منهم لتأخره ابن سريج بقول الله ﷻ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَبِغْ فُرْءَانَهُ﴾⁽⁴⁾، ثم إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ⁽⁵⁾؛ وثم في اللغة تدل على أن الثاني بعد الأول؛ والدليل على أن البيان خلاف النسخ؛ أن البيان يكون في الأخبار، والنسخ لا يكون في الأخبار، وأيضاً فإن البيان يكون معه دليل يدل على الخصوص إذا كان اللفظ عاماً، أو كان خاصاً يراد به العام؛ كما قال جل وعز: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُسْرٍ﴾⁽⁶⁾، فلما قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁷⁾، دل على أن الإنسان بمعنى الناس، وقد قال سبحانه: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾⁽⁸⁾، فلما قال: ﴿عَلَى أَرْجَائِهَا﴾، علم أن الملك بمعنى الملائكة، فهذا الخصوص والعموم، وهكذا التخصيص في الاستثناء لا يسمى نسخاً، وهذا الباب من اللغة يحتاج إليه كل من نظر في العلم⁽⁹⁾».

(1) يظهر واضحاً من كلام المؤلف هنا، ومما تقدم في تعقيبه على قول القاشاني أنه عد ما جاء في قصة الذبيح من باب تأخير البيان، والصحيح أنه من باب النسخ، كما تقدم بيانه.

(2) البقرة: 66.

(3) حقيقة أن ما ذكر الله تعالى من أوصاف البقرة، لا يقال إنه نسخ لقوله تعالى في أول القصة؛ لكنه أيضاً لا يعد من باب تأخير البيان كما يفهم ذلك من كلام المؤلف، وكما ذهب إليه كثير من الأصوليين كالغزالي والرازي وغيرهما، لأن الصحيح من أقوال المفسرين في معنى الآية إن إسرائيل لو بادروا إلى امتثال الأمر كانت أجزأتهم، فلما شددوا على أنفسهم، شدد الله عليهم. انظر تفسير الطبري (2/ 189-190). تفسير ابن كثير (1/ 157-159). المنحول (ص 69). الإحكام للآمدي (3/ 46-47). منهاج الوصول (ص 38).

(4) القيامة: 17 - 18.

(5) العصر: 1.

(6) العصر: 2.

(7) الحاقة: 17.

(8) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 602 - 604)، والإيضاح لمكي (ص 74-75).

قال القاضي أبو بكر: «من العجب اتفاق جمهور العلماء على مساعدة القدرية ومن قال بقولهم في مسألة نسخ العبادة بعد الأمر بها، وقبل فعله ومناظرتهم لهم واحتجاجهم عليهم، فلا علماؤنا أحسنوا الاستدلال، ولا المبتدعة أحسنت الاعتراض والرد».

قال علماؤنا: إن نسخ العبادة بعد الأمر وقبل الفعل جائز، فإن الله ﷻ أمر إبراهيم بذبح ولده، ثم نسخه قبل أن يذبحه، وجعل له فداء عظيما.

وقالت المبتدعة: ما نسخ الله ﷻ ذبحه، بل ذبحه إبراهيم، ولكنه كان كلما قطع من عنقه التأم، حتى كمل القطع، وكمل الالتأم، ولما كمل الأمر وقع الجبر.

وقال قوم منهم: لما أخذ في الذبح جعل الله خلق الذبيح نحاسا حتى لم تجر فيه الشفرة، وكثر الخطب، وعظم الخطب، وشنع الاعتراض، وسمعت الأجوبة، وسودت الأوراق، وقد بينا في غير موضع أن الله ﷻ ما أمر إبراهيم بذبح ولده نصا، ولا كلفه ذلك، وإنما أراه في النوم أنه يذبحه، وعلم إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أن رؤيا الأنبياء وحي⁽¹⁾، وأن الشيطان ليس له عليهم سلطان في يقظة ولا منام، وتحقق أنه ليس بحديث نفس؛ فإن أحدا لا يحدث نفسه بذبح ولده، فلم يبق إلا أنه وحي من الله، وتحقق أن للرؤيا أسماء وكنى، وأنها تحمل على الأسماء / حتى يدل الدليل على الكنى، كما تحمل [ب/123] الأحكام على ظاهر الأمر والنهي حتى يدل الدليل، قال النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ لعائشة: «أرايك الملك في سرقة من حرير⁽²⁾، فقال لي الملك: هذه امرأتك، فأكشف عنك فإذا أنت هي، فقلت: إن يك هذا من عند الله يمضه»⁽³⁾، وقد علم أنه من عند الله؛ لأنه

(1) انظر الإحكام (4/1606)، والحديث أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (7/176)، وانظر فتح الباري (239/1).

(2) سرقة من حرير؛ بفتح السين والراء، قيل هو الأبيض منه، وجمعه سرق، وقيل هي شقيقه البيض، وقيل الجيد منه، قال أبو عبيد: «وأحسب الكلمة فارسية». انظر مشارق الأنوار (2/213).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب النكاح (5/1969)، وكتاب مناقب الأنصار (3/1415)، وكتاب التعبير (5/1953)، ومسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة (4/1889)، وأحمد في المسند (6/41، 122، 161)، والطبراني في الكبير (23/19 - 20)، والبيهقي في الكبرى (7/85)، وأبو يعلى في المسند (7/471، 8/47)، وأبو عوانة في المسند (3/81، 82).

قال: «فقال لي الملك»، والملك لا يقول إلا من عند الله؛ لأنه رسول الله، هذه حقيقة اسمه، وصفة فعله، ولكن النبي ﷺ أراد إن يك هذا اسماً صريحاً، لا كنية كنى بها عن سميتها، أو جارتها، أو قرينتها، أو شبهها، فسيظهر ذلك بعينه واسمه، وكذلك فعل إبراهيم عليه السلام لما رأى في المنام أنه يذبح ولده، بادر إلى الأخذ بالظاهر، وشرع في امتثال هذا الأمر مع سائر الأوامر، فلما جاء بطاعته، وبادر إلى المشروع في امتثاله، قيل له: قد صدقت الرؤيا، بالمقدمات من إعداد الآلات، وتوطين النفس على التقرب بامتثال الأمر في الأمور، وهذا هو المأمور، وهو كنية عن الولد، فامتثل ذلك بفعله، وتقرب به، وأبقاه في عقبه، وهم المسلمون كلهم من ذريته وغيرهم، تبعوا لهم في ملته، ولذلك امتثل الذبح بنو إسماعيل عليه السلام من لدنه إلى زمن النبي ﷺ، حتى أقره النبي ﷺ في شريعته، ولا يعرف اليهود هذا، ولو كان الذبيح إسحاق ما ذبح اليهود في يوم النحر إلا أبناءهم بدلاً من ماشيتهم، لا بتداع رهبانيتهم، والله أعلم وأحكم»⁽¹⁾.



(1) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/ 340-342)، وقد ذهب ابن جرير الطبري إلى أن الذبيح هو إسحاق. انظر في المسألة جامع البيان (23/ 54).

[الآية السابعة]

❑ قوله عز وجل: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽¹⁾.

اختلف علماؤنا في هذه الآية؛ فمنهم من قال هي منسوخة، ومنهم من قال هي محكمة، ولا ينفع أحدا أن يصدق عنه أحد، ولا أن يجعل له ثواب شيء من عمله، قالوا: وليس للإنسان إلا ما سعى، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، وقالوا قد جاءت أحاديث في السنة لها تأويل، وليس على الحقيقة لابن آدم إلا ما سعى، فممن تأول عليه أن الآية منسوخة ابن عباس⁽²⁾.

روى عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «نزل قوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، فأنزل الله ﷻ بعد ذلك: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَفْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾⁽³⁾، فأدخل الله الجنة الأبناء بصلاح / الآباء»⁽⁴⁾.

[أ/124]

قال المؤلف عفا الله عنه:

كذا صوابه، ونص ما ذكره أبو جعفر النحاس على عكس ذلك: «فأدخل الله ﷻ الآباء بصلاح الأبناء»⁽⁵⁾، وقال: «كذا عندي الحديث، وكان يجب، فأدخل الله ﷻ الآباء الجنة بصلاح الأبناء»، قال: «فيجوز أن تكون الرواية كذلك؛ أي أن الآباء يلحقون بالأبناء، كما يلحق الأبناء بالآباء»⁽⁶⁾.

(1) النجم: 38.

(2) الناسخ والمنسوخ للكرمي (ص 198).

(3) الطور، الآية: 19. هذه قراءة أهل المدينة. انظر تفسير الطبري (26 / 27). معاني القرآن للفراء (92 / 3). النشر في القراءات العشر (2 / 273).

(4) هذا الأثر أخرجه الطبري في التفسير (74 / 27)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 476)، وذكره السيوطي في الدر (130 / 6)، وزاد نسبته لأبي داود في ناسخه، وابن المنذر، وابن مردويه.

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (37 / 3).

(6) الدليل على أن الآباء يلحقون أيضا بالأبناء قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَرْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [غافر: 7]، وانظر النص في الناسخ والمنسوخ للنحاس (37 / 3).

قال أبو جعفر أحمد بن محمد: «كان محمد بن جرير يذهب إلى أنها منسوخة»⁽¹⁾.

وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: «إن الله ﷻ يرفع ذرية المؤمن معه في درجة الجنة وإن كانوا دونه في العمل، وتلا: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَفْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، ألتناهم: نقصناهم»⁽²⁾.

روينا عن أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس: «نا أحمد بن محمد الأزدي»⁽³⁾ نا إبراهيم ابن أبي داود قال: نا أحمد بن شبيب الكوفي نا محمد بن بشر العبدي»⁽⁴⁾ نا سفيان الثوري عن سماعة⁽⁵⁾ عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ﷻ يرفع ذرية المؤمن معه في درجته وإن كان لم يبلغها بعمله ليقر بهم عينه، ثم قرأ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَفْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية»⁽⁶⁾، فصار الحديث مرفوعاً عن رسول الله ﷺ.

(1) انظر تفسير الطبري (74/27)، قال مكي (ص365): «والبين في هذا الذي يوجه النظر، وعليه أكثر العلماء أنه ليس بمنسوخ، وأنه محكم؛ لا يحمل أحد عن أحد صلاة، ولا جهاد، إلا ما خصصته السنة وبينته»، وقال ابن الجوزي (ص476): «قول من قال إن هذا نسخ غلط، لأن الآيتين خبر؛ والأخبار لا يدخلها النسخ». انظر تفسير القرطبي (114/17)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (37/3).

(2) هذا الأثر أخرجه الطبري (27/24، 25، 27)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (14-15)، والحاكم في المستدرک في التفسير (2/468)، وذكره ابن كثير (7/408)، والسيوطي في الدرر (6/119)، وزاد نسبه لسعيد بن منصور، وهناد وابن المنذر وابن أبي حاتم، والبيهقي في سننه.

(3) هو أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، يروي عنه أبو جعفر النحاس.

(4) محمد بن بشر بن الفرافصة العبدي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، مات سنة 203 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/210). تهذيب التهذيب (9/73).

(5) سماعة؛ شيخ كوفي، قال أبو حاتم: «أرى حديثه مستقيماً». انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/324).

(6) أخرجه الطحاوي (2/15، 446، 3/6-8)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (7/114)، ونسبه ابن حجر في تخريج أحاديث الكشف (2/160) لابن عدي في الكامل (6/42)، وأخرجه البيهقي في الكبرى (10/268)، والحاكم في المستدرک (2/509)، والبيهقي في الاعتقاد (ص166)، وابن أبي حاتم في العلل (2/62).

قال أبو جعفر النحاس: «وكذا يجب أن يكون؛ لأن ابن عباس لا يقول هذا إلا عن رسول الله ﷺ؛ لأنه إخبار عن الله ﷻ بما يفعله يوم القيامة، وبمعنى أنه أنزلها عز وجل»⁽¹⁾، وأما قول من قال: لا ينفع أحدا أن يصدق عنه أحد، وتأول الأحاديث على غير ظاهرها، فقول مرغوب عنه، لأن ما صح عن النبي ﷺ لا يسع أحدا رده؛ قال تعالى: ﴿وَمَا آتَايَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁽²⁾، وقد صحت عن النبي ﷺ أحاديث سنذكر ما تيسر منها إن شاء الله.

خرج الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار⁽³⁾ عن عبد الله بن عباس قال: «كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خثعم⁽⁴⁾ تستفتيه، فجعل الفضل بن عباس ينظر إليها، وت نظر إليه، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت يا رسول الله: إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة /، [ب/124] أفأحج عنه؟ قال: نعم»، وذلك في حجة الوداع، ورواه ابن عيينة عن عمرو⁽⁵⁾ عن

(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (1/ 159).

(2) الحشر: 7.

(3) سليمان بن يسار الهلالي، مولى ميمونة، المدني الفقيه، ثقة، مات سنة 100 هـ، وقيل قبلها، وقيل بعدها. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 41). الجرح والتعديل (4/ 149). تهذيب التهذيب (4/ 228).

(4) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحج، باب الحج عمن لم يحج (1/ 483/ 1039)، والبخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب وجوب الحج وفضله (3/ 378/ 1513)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب العاجز عن الحج لزمانة وهرم ونحوه، أو للموت (2/ 973/ 1334)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره (2/ 400/ 1809)، والنسائي في سننه، كتاب المناسك، باب الحج عن الحي الذي لا يستمسك على الرحل، وباب حج المرأة عن الرجل (5/ 117-119)، وابن ماجه مختصرا في المناسك، باب الحج عن الحي إذا لم يستطع (2/ 970/ 2907)، وأحمد في مسنده (1/ 359)، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الحج، باب النيابة في الحج عن المعصوب والميت (5/ 179).

(5) هو ابن دينار المكي، وهو ومن ذكر معه من رجال هذا الإسناد ثقات. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/ 231). تهذيب الكمال (2/ 1031).

الزهري عن سليمان عن ابن عباس، فزاد فيه «أن النبي ﷺ قال لها: رأيت لو كان على أبيك دين، أكنت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أولى»⁽¹⁾.

وقال قوم: «لا يحج أحد عن أحد، واحتج له بعض أصحابه، فقال: «في الحج صلاة»، وقد أجمع العلماء على أن لا يصلي أحد عن أحد»، قيل له: فالحج مخالف للصلاة، مع ثبات السنة وصحة النقل لها.

وقد روى شعبة عن جعفر بن أبي وحشية⁽²⁾ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس «أن رجلاً قال: يا رسول الله إن أمي توفيت وعليها صيام، قال: فصم عنها»⁽³⁾، وقد قال من يقتدى به من العلماء: «لا يصوم أحد عن أحد»⁽⁴⁾، فقال من يحتج له: «هذا الحديث وإن كان مستقيم الإسناد؛ فسعيد بن جبير وإن كان له المحل الجليل، فقد وقع في أحاديثه غلط»⁽⁵⁾، وقد خالفه عبيد الله بن عبد الله، ومع عبيد الله من الإتقان ما لا خفاء به.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، بنحوه (7315/296/13). والبيهقي في الموضع السابق، وابن عبد البر في التمهيد (123/9).

(2) إياس الشكري البصري، ثم الواسطي، أحد الأئمة الحفاظ، وثقه أبو حاتم الرازي، مات سنة 124هـ. مترجم في التاريخ الكبير (2/186). السير (5/465). الجرح والتعديل (2/473). تهذيب التهذيب (2/83).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (4/192/1953)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب قضاء الصوم عن الميت (2/804/1148)، وأخرجه بنحوه؛ والسائل فيه امرأة، وفي أكثر الروايات أنه صوم نذر، أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب قضاء النذر عن الميت (3/603/3308)، وأحمد في مسنده (1/216)، والنسائي في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب نذر أن يصوم ثم مات قبل أن يصوم (7/20)، وأبو داود في الموضع السابق (ح3310)، والترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم عن الميت (3/95/716-717)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب من مات وعليه صيام نذر (1/559/1758).

وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب من مات وعليه نذر (11/584/6699)، وأحمد في مسنده (1/239-240)، وانظر ما ذكره الحافظ ابن حجر في الإجابة عن اختلاف روايات هذا الحديث في فتح الباري (4/195/65).

(4) يعني المؤلف بهذا فيما يظهر الإمام الشافعي؛ فهذا هو المعروف من قوله. انظر اختلاف الحديث (ص561)، والمهذب (1/194).

(5) سعيد بن جبير، ثقة عند الأئمة ولم يوجد أحد منهم تكلم فيه بشيء، وأيضاً فإن الحديث كما مر في تخريجه أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، كما أخرجه أيضاً بنحوه من طريق عطاء ومجاهد وعكرمة عن ابن عباس، ولم ينفرد بذلك سعيد بن جبير.

مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي⁽¹⁾ عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عباد⁽²⁾ استفتى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله: «إن أُمِّي⁽³⁾ ماتت وعليها نذر، ولم تقضه، قال: فاقضه عنها»⁽⁴⁾.

وروى الزهري عن أبي عبد الله الأغر⁽⁵⁾ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «يلحق المسلم، أو ينفع المسلم ثلاث: ولد صالح يدعو له، وعلم نشره، وصدقة جارية»⁽⁶⁾.

وهذا في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «إن العبد إذا مات انقطع عمله، إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»⁽⁷⁾.

(1) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، ثقة، مات سنة 94هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 319). تهذيب الكمال (2/ 880).

(2) سعد بن عباد بن دليم بن حارثة الخزرجي الأنصاري، أبو ثابت، ويقال أبو قيس المدني، مات سنة 15هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/ 35). تهذيب الكمال (1/ 471). الإصابة (2/ 30).

(3) هي عمرة بنت مسعود بن قيس بن عمرو بن بني النجار، أم سعد بن عباد، وكانت من المبيعات، توفيت سنة 5هـ. انظر ترجمتها في الاستيعاب (4/ 362). الإصابة (4/ 367).

(4) أخرجه مالك في الموطأ، في كتاب النذور والأيمان (1/ 314/ 1015)، والبخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب ما يستحب لمن توفي فجأة أن يتصدقوا عنه، وقضاء النذور عن الميت (5/ 389/ 2761)، ومسلم في صحيحه، كتاب في النذور، باب الأمر بقضاء النذر (3/ 1260/ 1638)، وأبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب قضاء النذر عن الميت (3/ 603-604/ 3307)، والنسائي في سننه، كتاب الوصايا، باب فضل الصدقة على الميت (6/ 253-255)، والترمذي في سننه، كتاب النذور، باب قضاء النذر عن الميت (4/ 117/ 1546)، وابن ماجه في سننه، كتاب الكفارات، باب من مات وعليه نذر (1/ 688/ 2132)، وأحمد في مسنده (7/ 6)، وانظر فتح الباري (5/ 390، 11/ 585).

(5) سلمان الأغر، أبو عبد الله المدني، مولى جهينة، أصله من أصبهان، ثقة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 137). الجرح والتعديل (4/ 297). تهذيب التهذيب (4/ 139).

(6) أخرجه مسلم في الصحيح في الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (3/ 1255/ 1631)، وأبو داود بنحوه في كتاب الوصايا، باب ما جاء في الصدقة عن الميت (3/ 300/ 2888)، والنسائي في الوصايا، باب فضل الصدقة عن الميت (6/ 251)، والترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب في الوقت (3/ 660/ 1376)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/ 95)، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/ 40 - 43).

(7) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الوصية باب ما يلحق المسلم من الثواب بعد وفاته (3/ 1255) رقم 1631 ونحوه في سنن أبي داود كتاب الوصايا باب ما جاء في الصدقة عن الميت (3/ 117) رقم 2888، أخرجه ابن حبان في الصحيح (7/ 285).

قال أبو جعفر: «وفي هذه الأحاديث أقوال للعلماء وتأويلات؛ فمن العلماء من قال بهذه الأحاديث كلها، فقال: يحج الإنسان عن الإنسان⁽¹⁾، ويتصدق الإنسان عن الإنسان⁽²⁾، كما قال رسول الله ﷺ قال: «ومن مات وعليه صيام شهر رمضان أطعم عنه لكل يوم»⁽³⁾، «ومن مات وعليه صيام نذر صام عنه وليه»⁽⁴⁾، كما أمر رسول الله ﷺ، قال ذلك أحمد بن حنبل، وقال الشافعي⁽⁶⁾: «يحج الإنسان عن الإنسان، ولا يصوم عنه، ولا يصلي»، وقال مالك رحمته الله⁽⁷⁾: «لا يجوز في عمل الأبدان أن يعملها أحد عن أحد».

ومنهم من قال: «الأحاديث الصحيحة، وهي محمولة على الآية، وإنما يحج الإنسان عن الإنسان إذا أمر، أو أوصى بذلك، وكان له فيه سعي حتى يكون موافقا لقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾»⁽⁸⁾.

-
- (1) مسائل الإمام أحمد (ص 236)، والمغني (3/ 227).
 - (2) مسائل الإمام أحمد؛ تأليف أبي داود السجستاني (ص 86)، وتفسير القرطبي (17/ 114).
 - (3) مسائل الإمام أحمد؛ رواية ابنه عبد الله (ص 186). مسائل الإمام أحمد؛ تأليف أبي داود (ص 96). المغني (3/ 142-143).
 - (4) مسائل الإمام أحمد؛ رواية ابنه عبد الله (ص 186). المغني (9/ 30-31).
 - (5) مما احتج به الإمام أحمد على أن من مات وعليه صيام رمضان أطعم عنه، ومن مات وعليه صيام نذر صام عنه وليه، ما أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب من مات وعليه صوم (2/ 315، 3/ 237)، والبيهقي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الكفارة (4/ 255، 6/ 279)، والدارقطني في سننه، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صيام رمضان قد فرط فيه (2/ 194-195، 1757)، وما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، صام عنه وليه (2/ 690، 1952)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب قضاء الصوم عن الميت (2/ 803، 1147)، وابن حبان في الصحيح (8/ 334)، وانظر المغني (3/ 9، 143، 31)، والنسائي في الكبرى (2/ 175)، والطبراني في الأوسط (4/ 253).
 - (6) انظر الأم (2/ 107-115). اختلاف الحديث (ص 561). المهذب (1/ 194، 206). شرح النووي على مسلم (9/ 98).
 - (7) المدونة (1/ 491). التمهيد (9/ 134). تفسير القرطبي (17/ 114). معالم السنن (2/ 332).
 - (8) معالم السنن (2/ 332). تفسير القرطبي (17/ 114).

وقال: «في الأحاديث سبيل الأنبياء أن لا يمنعوا أحدا من فعل الخير»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

/ إنما يكون فعل خير إذا كان مشروعا فإما لعامله أو للمعمول عنه أو لهما. [1/125]

قال أبو جعفر: «وقول أحمد في هذا الباب بين حسن، وهو أصل مذهب الشافعي».

فإن قال قائل: كيف يرد هذا إلى الآية؟ فعنه جوابان:

أحدهما: ما قاله الرسول ﷺ مضموم إلى القرآن، كما روى ابن عيينة عن ابن المنكدر وأبي النذر⁽²⁾ عن عبيد الله بن أبي رافع⁽³⁾ عن أبيه أو غيره عن النبي ﷺ: «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته»⁽⁴⁾، يأتيه الأمر من أمري فيما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله ﷻ اتبعناه»⁽⁵⁾.

قال أبو جعفر: «وهذا جواب جماعة من الفقهاء، أن يضم الحديث إلى القرآن، كما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ الآية⁽⁶⁾، ثم قال رسول الله ﷺ: «أَكُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلْ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ

(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/ 44-45).

(2) سالم بن أبي أمية التيمي، أبو النذر المدني، مولى عمر بن عبيد الله، ثقة، مات 129 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 111). الجرح والتعديل (4/ 179). تهذيب التهذيب (3/ 439).

(3) عبيد الله بن أبي رافع المدني، مولى النبي ﷺ، ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 307). تهذيب التهذيب (7/ 10).

(4) قال في النهاية (1/ 40): الأريكة السرير في الحجلة من دونه ستر، وقيل هو ما اتكئ من سرير أو فراش أو منصة. انظر لسان العرب (10/ 389).

(5) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 209)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب لزوم السنة (5/ 12/ 4605)، والترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ (5/ 37/ 2663)، وقال فيه: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ، والتعليق على من عارضه (1/ 6/ 13)، وانظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/ 46).

(6) الأنعام: 146.

حرام»⁽¹⁾ كان مضموما إلى الآية»⁽²⁾.

وكان أحمد رحمه الله من أكثر الناس اتباعا لهذا حتى قال: «من احتجم وهو صائم فقد أفطر هو وحاجمه»⁽³⁾، كما قال رسول الله ﷺ»⁽⁴⁾.

وفي الأحاديث تأويل آخر فيه لطف ورقة، وهو أن الله ﻻ قال: وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، ولا م الخفض معناها في العريية الملك والإيجاب⁽⁵⁾، فليس يجب للإنسان إلا ما سعى، فإذا تصدق عنه غيره فليس يجب له شيء إلا أن

(1) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير (3/ 1533/ 1932)، وأخرجه بنحو لفظ مسلم ابن ماجه في سننه، كتاب الصيد، باب أكل كل ذي ناب من السباع (2/ 1077/ 3232)، وأخرجه بدون ذكر مقالة الزهري البخاري في صحيحه، كتاب الذبائح، باب أكل كل ذي ناب من السباع (9/ 657/ 5530)، وأبو داود في سننه كتاب الأطعمة، باب النهي عن أكل السباع (4/ 159/ 3802)، والنسائي في سننه، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل السباع (7/ 200-201)، والترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في كراهة كل ذي ناب، وكل ذي مخلب (4/ 73/ 1477)، ومالك في الموطأ، كتاب الصيد، باب تحريم أكل ذي ناب من السباع (1/ 333/ 1069)، وأحمد في مسنده (4/ 193-194).

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 338).

(3) مسائل الإمام أحمد؛ رواية ابن عبد الله (ص 181-182)، ومسائل الإمام أحمد، تأليف أبي داود السجستاني (ص 90-91). المغني (3/ 102-104).

(4) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب في الصائم يحتجم (2/ 770/ 2367-2371)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (1/ 537/ 1680)، وأحمد في المسند (5/ 276، 277، 280)، وأبو داود في سننه ح 2368، 2369، وابن ماجه ح 1381، وأحمد (4/ 123، 125)، والترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب كراهية الحجامة للصائم (3/ 144/ 774)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم (4/ 210/ 7523)، وأحمد في مسنده (3/ 465)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب الحديث الذي روي في الإفطار بالحجامة (4/ 265)، وانظر: نصب الراية (2/ 473)، والاعتبار للحازمي (1/ 505-507)، والتلخيص الحبير (2/ 193)، وفتح الباري (4/ 176)، وإرواء الغليل (4/ 65/ 931).

(5) الجنى الداني في حروف المعاني (ص 96).

الله تعالى يتفضل عليه بما لم يجب له، كما يتفضل على الأطفال بإدخالهم الجنة بغير عمل⁽¹⁾، فيكون تأويل هذه الأحاديث على هذا.

وقد روى هشام بن عروة⁽²⁾ عن أبيه⁽³⁾ عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال: «يا رسول الله إن أُمِّي افتلّنت نفسها فماتت، ولم توص، أفأتصدق عنها؟ قال نعم»⁽⁴⁾، فيكون في هذا الحديث أيضاً ما ذكرنا من التأويلات، وفيه من الغريب: أفتلّنت نفسها؛ ومعناه ماتت فجأة⁽⁵⁾، وفي هذا المعنى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرها»⁽⁶⁾؛ أي فجأة.

في هذا من المعنى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه توعد من فعل ذلك، وذلك أن أبا بكر كانت له من الفضائل الباهرة التي لا تدفع ما يستوجب به الخلافة، وأن يبائع فجأة، وليس هذا لغیره، وكان له استخلاف رسول الله صلی الله علیه و آله إياه على الصلاة.

(1) تفسير القرطبي (17/ 114)، وهذا بالنسبة لأطفال المؤمنين، أما أطفال المشركين فقد اختلف فيهم. انظر الخلاف في المسألة في مبحث سابق من الكتاب، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية (4/ 281-303، 10/ 431).

(2) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو المنذر الفقيه، ثقة، مات سنة 145 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/ 63). تهذيب التهذيب (11/ 48).

(3) عروة بن الزبير بن العوام الفقيه، روى عن أبيه وأخيه وعبد الله وأمه أسماء، وخالته عائشة، وعنه أولاده: عبد الله وعثمان وهشام وسليمان بن يسار، ثقة، توفي 44 هـ. انظر الطبقات (5/ 178)، الجرح والتعديل (6/ 356).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب موت الفجأة البغثة (3/ 254/ 1388)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه (2/ 696/ 1004)، والنسائي في سننه، كتاب الوصايا، باب إذا مات الفجأة، هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه (6/ 250)، وابن ماجه في سننه، كتاب الوصايا، باب من مات ولم يوص، هل يتصدق عنه (2/ 906/ 2717)، وأبو داود في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في من مات من غير وصية يتصدق عنه (3/ 301/ 2881)، بنحوه، إلا أنه قال: «إن امرأة قالت: يا رسول الله».

(5) النهاية (3/ 467)، ولسان العرب (2/ 67)، وفتح الباري (12/ 149-150)، ومشارك الأنوار (2/ 157).

(6) أخرجه البخاري في الصحيح (12/ 144/ 6830)، وبنحوه أحمد في المسند (1/ 55).

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: «استخلافه إياه على الصلاة؛ بمعنى استخلافه إياه على إمامة المسلمين والنظر في أمورهم؛ لأنه استخلفه على الصلاة التي لا يقيمها إلا به من الجمع والأعياد، وروجع في ذلك فقال: «يأبى الله ورسوله والمسلمون إلا أبا بكر»⁽¹⁾.

[125/ب] وقال غيره: «روى شعبة والثوري عن الأعمش ومنصور / عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»⁽²⁾، فلما استخلف رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه على خير أعمالنا كان ما دونه تابعا له»⁽³⁾.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: «من قال إن الآية منسوخة بقوله ﷺ: ﴿الْحَفَنَّا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، فهي غفلة عظيمة، فإن الله تعالى تفضل على العبد بنعم لا تحصى، منها أنه لم يؤاخذه بذنب غيره، ومنها أنه جازاه على عمله، والعمل منة عليه هو هداة إليه، وخلق له، ومن عمله الذي يؤجر عليه أن يتبعه سواه، أو يقتدي به غيره، ويتذكر برؤيته أو سماعه، وإن نسي ذكره به، كما أن من عمله الذي يؤاخذه أنه لم يؤثم على معصية كان أصلها من عنده، وكان هو المعلم لها والمنبه عليها، قال الله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَفْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، وقال النبي ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (4/ 857/ 2387)، وأبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه (5/ 47/ 4660-4661)، وأحمد في مسنده (4/ 332) بنحوه.

(2) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك (1/ 220-222)، والدارمي في سننه (1/ 174)، والبيهقي في سننه الكبرى (1/ 82/ 457)، وابن ماجه في سننه (1/ 101-102)، ومالك في الموطأ (1/ 34)، وأحمد في مسنده (5/ 276، 282)، والطيالسي في مسنده (ص 134)، والطبراني في الكبير (2/ 101، 25/ 7)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/ 4، 37).

(3) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/ 50-51).

(4) سبق تخريجه.

قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ سَنَّ سَنَةً حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ، كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ سَنَةً سَيِّئَةً فِي الْإِسْلَامِ، كَانَ عَلَيْهِ وَزَرُهَا وَوَزَرَ مَنْ عَمَلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا»⁽¹⁾، عَلَى أَنْ قَوْلَهُ: ﴿لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا﴾، لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِلْحَاقَ ذُرِّيَّاتِهِمْ بِهِمْ لَهُمْ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنَّهُ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِالذَّرِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ لَهُمْ؛ لَكَانَ مِنْ بَابِ قَوْلِكَ: لَيْسَ لَكَ إِلَّا دَرَاهِمٌ، ثُمَّ لَهُ أَنْ يَبْتَدِيَ عَطَاءُكَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَفْعَلَهُ لَكَ، وَكَذَلِكَ مِنْ وَهَبِ شَيْئًا مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ لغيره نَفَذَ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَنَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَجْزِي فَعَلَ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ فِي فَرْضِهِ إِلَّا مَا قَالَهُ الْحَسَنُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ، وَكَذَلِكَ مِنْ بَابِ عَطَاءِ الْغَيْرِ، وَلَا يَنْاقِضُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا سَعْيُهُ عَلَى مَا بَيْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.⁽²⁾



(1) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب العلم (4/2059)، والبخاري في الصحيح (6/2669)، وابن خزيمة في الصحيح (4/112)، وابن حبان في الصحيح (8/102)، والنسائي في السنن (4/74-75)، والترمذي في سننه (5/43)، وأحمد في المسند (4/357)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/93)، والدارمي في سننه (1/140-141)، والهيثمي في مجمع الزوائد (1/167-168)، والبيهقي في سننه (4/176)، وابن ماجه في سننه (1/74-75)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/350)، وعبد الرزاق في المصنف (10/207)، والطبراني في الأوسط (4/94، 8/384)، وفي الكبير (2/315، 330، 344، 346)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/201، 5/374، 376).

(2) راجع الخلاف في المسألة عند الشاطبي في الموافقات (2/173-174)، وانظر هذا النص في الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/378-379).

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما

كتاب الطهارة

ذكر ما وقع فيه من الناسخ والمنسوخ في كتاب الله العزيز

[الآية الأولى]

❑ قال الله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فُتِّمُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾⁽¹⁾.

اختلف العلماء فيها على قولين:

[126/أ]

أحدهما أنها محكمة، والثاني أنها منسوخة / .

والذين قالوا بأنها محكمة اختلفوا، فمنهم من قال بأنها ناسخة، ومنهم من لم يرها نسخت شيئاً، فالذين قالوا إنها ناسخة انقسموا فرقتين، واختلفوا على قولين:

« أحدهما: إنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَفْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁽²⁾.

« الثاني: إنها ناسخة لما كانوا عليه من أن أحدهم إذا أحدث لم يكلم أحداً حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، قالوا: وكذلك كان يفعل النبي ﷺ، إذ قد ثبت في الصحيح: «أن رجلاً⁽³⁾ سلم عليه وهو يبول، فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار فضربه ﷺ بيده، ثم مسح بهما وجهه وكفيه، وقال: إذا رأيتني هكذا فلا تسلم علي؛ لأنني لا أرد عليك⁽⁴⁾»، وفي لفظ آخر: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»⁽⁵⁾.

(1) المائة: 7.

(2) النساء: 43.

(3) الرجل هو المهاجر بن قنفذ كما سيأتي.

(4) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب أيرد السلام وهو يبول (1/ 32/ 17)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول (1/ 126/ 350)، والدارمي في سننه، كتاب الاستئذان، باب إذا سلم على الرجل وهو يبول (2/ 278)، وأحمد في المسند (4/ 169)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب رد السلام بعد الوضوء (1/ 37)، والبيهقي في شعب الإيمان (2/ 536)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/ 247).

(5) أخرجه الحاكم في المستدرک (1/ 272)، وابن حبان في الصحيح (3/ 82، 83، 86)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 103-104)، وأبو داود في سننه (1/ 5)، وأورده الهيثمي في موارد الظمان (ص 74).

والذين قالوا إنها محكمة ولم تنسخ شيئاً اختلفوا على أربعة أقوال:

« فمنهم من قال بظاهرها وحمله على الندب لا على الإيجاب، روي ذلك عن علي ابن أبي طالب عليه السلام وغيره.

« ومنهم من قال: الآية مخصوصة بمن قام من النوم، عن زيد بن أسلم ومالك وغيرهما⁽¹⁾.

« ومنهم من قال: المراد بالآية المحدثون⁽²⁾ عن جماعة.

« ومنهم من قال بظاهرها وحملها على الوجوب، ورأى أن من توضأ قبل وقت الصلاة لم يجزه حتى يتوضأ بعد دخول وقتها⁽³⁾.

فأما من قال بأنها ناسخة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَفْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾، فسيأتي الكلام عليه في كتاب الصلاة إن شاء الله.

وأما من قال إنها ناسخة لما كانوا عليه من أن أحدهم إذا أحدث لا يتكلم حتى يتوضأ⁽⁴⁾، فدعوى منكرة لا تعرف في الدين ولا نقلت عن مشاهير علمائنا المهتدين، بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم إنكاره على من دعاه إلى الوضوء لغير صلاة، بل ظاهره أنه دعاه إلى الوضوء للطعام⁽⁵⁾.

(1) تفسير الطبري (6/ 111 - 112). المحرر الوجيز (5/ 40).

(2) الإحكام (2/ 555 - 582).

(3) وهو قول عكرمة وابن سيرين، والحديث أخرجه عن ابن سيرين بن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، باب من كان يتوضأ إذا صلى (1/ 29)، والطبري (10/ 13 / 11324)، وذكره مكّي (ص 228)، وابن الجوزي (ص 306).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، باب من كان يتوضأ إذا صلى (1/ 29)، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة والطهارات، باب ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (1/ 168)، والطبري في جامع البيان (10/ 12 / 11322 - 11322).

(5) من ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب جواز أكل المحدث الطعام (1/ 282 - 283 / 118)، وأبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب غسل اليدين عند الطعام (4/ 136 / 3760)، والترمذي في سننه، كتاب الأطعمة، باب في ترك الوضوء قبل الطعام (4/ 282 / 1847)، والنسائي في المجتبى من السنن، مع شرح السيوطي (1/ 85 - 86)، كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة والسنن (2/ 1085)، كتاب الأطعمة، باب الوضوء عند الطعام ح 3261، والبيهقي في الكبرى =

كما خرج مسلم في (صحيحه) عن ابن عباس قال: «كنا عند النبي ﷺ فجاء من الغائط فأتي بطعام فقيل له: ألا تتوضأ؟ فقال لم، أصلي فأتوضأ».

وفي الصحيح أيضاً عن علي عليه السلام: «ولم يكن يحجزه؛ يعني النبي ﷺ عن القرآن شيء ليس الجنابة»⁽¹⁾.

وفي الصحيح عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ أنكر عليه انخاسه»⁽²⁾ منه حين كان جنباً، فقال له أبو هريرة: كنت جنباً، فكرهت مجالستك، فقال: سبحان الله! إن المسلم لا ينجس»⁽³⁾.

وإن تعلقوا بما روي عن علقمة بن الفغواء⁽⁴⁾ أنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد البول، فنكلمه، لا يكلمنا، ونسلم عليه فلا يرد علينا، حتى يأتي منزله / فيتوضأ كوضوئه للصلاة»، حتى نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾⁽⁵⁾ الآية،

= (42/1)، كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء للصلاة، والدارمي في سننه، كتاب الأطعمة، باب في الأكل والشرب على غير وضوء (2/108)، وأحمد في المسند (1/281-283)، والطبراني في المسند (361/2765) وفي بعض رواياته فقيل له: «ألا تتوضأ؟ فقال: ما أردت الصلاة فأتوضأ».

(1) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (1/104)، وابن الجارود في المتقى (ص34)، والحاكم في المستدرک (1/253)، والمقدسي في الأحاديث المختارة (2/214-215-216)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/88)، وأبو داود في سننه (1/59)، والبزار في مسنده (2/286)، وأحمد في المسند (1/41)، (8/107)، والنسائي في السنن الصغرى (1/563)، وأبو يعلى في المسند (1/326-327)، والطبراني في مسنده (ص17)، وانظر فتح الباري (1/408).

(2) أي انقبض وتأخر. انظر النهاية في غريب الحديث (2/83).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (1/518/283)، ومسلم في الصحيح (4/57/371)، وأبو داود في سننه (1/386-387/228)، والترمذي في سننه (1/382-383/121)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في سننه (1/145-146)، وابن ماجه في سننه (1/178/534)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/173)، وأحمد في السند (2/235).

(4) عبد الله بن عمرو بن مازن الخزاعي له صحبة كان دليل رسول الله ﷺ إلى تبوك روى عن عمر وعنه ابنه عبد الله وهو أخو عمرو بن الفغواء. انظر التاريخ الكبير (7/39)، والجرح والتعديل (6/404)، الاستيعاب (3/125)، الإصابة (2/505).

(5) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب الطهارة، باب في كراهة رد المتوضئ (1/150) رقم 90، قال: وفي الباب عن المهاجر بن قنفذ وعبد الله بن حنضلة، وعلقمة بن الفغواء، وجابر والبراء، وكما أخرجه في باب كراهية التسليم على من يبول (5/71) رقم 2720.

فإن صح هذا - ولا نعلمه يصح - فمعناه أن النبي ﷺ كان مبادرا للعبادة ومسابقا للطاعة، لا يجب ذكر الله الدائم منه إلا على طهارة كما تقدم.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وعلى قبوله لا قائل بموجب دليله، فإن لفظه: «إذا أراد أن يبول»، وإذا لم يكن إلا إرادة الحدث ولما يقع، فلا قائل بأن مريد الحدث له حكم الحدث الذي ذهبوا إليه، مع القول برفض الطهارة والعمل بقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من حديث زيد بن أرقم⁽¹⁾ الصحيح: «إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة»⁽²⁾، بل لا قائل بأن من [هديه]⁽³⁾ أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يرد السلام على من أراد الحدث ولما يحل ولا يجيب، فمن كلمه وهو محسوب إن شاء الله.

خرج مسلم عن أبي جهم بن الحارث⁽⁴⁾: «أقبل النبي ﷺ نحو بير جمل⁽⁵⁾ فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام»⁽⁶⁾، زاد أبو داود: «من حديث المهاجر بن قنفذ، ثم اعتذر

(1) زيد بن أرقم بن زيد الأنصاري الخزرجي، مات سنة 66 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 556). تهذيب الكمال (1/ 447). الإصابة (1/ 560).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/ 439/226)، والنسائي السنن (2/ 110-111)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (2/ 403-404)، وابن حبان في صحيحه مع الإحسان (5/ 427/2071)، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 72)، وأحمد في المسند (3/ 483)، وأبو داود في السنن (1/ 158/88)، والترمذي في سننه (1/ 435/142)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في السنن (1/ 202/616)، والدارمي في السنن (1/ 332)، وصححه الحاكم على شرط الشيخين في المستدرک (1/ 68)، ووافقه الذهبي في تلخيصه، وانظر التمهيد (22/ 203-204).

(3) بياض في الأصل، كما أن العبارة غير مستقيمة، وما أثبتته قراءة تقديرية.

(4) أبو جهم بن الحارث بن الصمة بن عمرو بن عتيك بن عمرو بن مبدول بن عامر بن مالك ابن النجار الأنصاري. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (12/ 64). رجال الصحيحين (2/ 831).

(5) بئر جمل: موضع قرب المدينة؛ بفتح الجيم والميم. انظر مشارق الأنوار للقاضي عياض (1/ 117)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (1/ 299)، ومعجم ما استعجم للبكري (4/ 1153).

(6) أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 129)، ومسلم في الصحيح (1/ 281/525)، والدارمي في السنن (2/ 278)، وأحمد في المسند (4/ 169)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 85)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 139)، وابن حبان في الصحيح (3/ 85)، وأبو عوانة في المسند (1/ 307، 257)، والبيهقي في الكبرى (1/ 205)، والدارقطني في السنن (1/ 176)، والنسائي في الكبرى (1/ 135)، والشافعي في المسند (ص 12).

إليه، وقال: كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»⁽¹⁾، أو قال: «على طهارة».

وفي (صحيح) البخاري أيضا أن أبا موسى قال: قال - يعني أبا عامر الأشعري⁽²⁾ - حين قتل يوم أوطاس⁽³⁾ «يا ابن أخي: إقرأ على النبي ﷺ السلام وقل له: استغفر لي، قال: فجئت النبي ﷺ فأخبرته، فدعا بماء فتوضأ، ثم رفع يديه إلى السماء فقال: اللهم اغفر لعبيد أبي عامر» الحديث⁽⁴⁾.

فكل ذلك مفسر بما تقدم من قوله ﷺ: إني كرهت أن أذكر الله على غير طهر»⁽⁵⁾.

واختلف الذين قالوا إن الآية محكمة غير ناسخة على ثلاثة أوجه:

« منها اثنان مخصوصان: أحدهما: في من قام من النوم وذلك الذي اختاره مالك ﷺ ورواه في (موطئه) عن زيد بن أسلم أنه كان يقول في تفسير هذه الآية: إن معنى قول الله سبحانه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ من المضاجع؛ يعني النوم⁽⁶⁾، ويعتضد هذا ويترجح على غيره بأنه من التفسير المسند، وإن مثله لا يقال بالرأي، ولا يدرك بالقياس، وأن القيام بعد صرف الآية عن ظاهرها من القيام الذي هو ضد القعود، بالإجماع كما حكوه، فالقيام من النوم أظهر غسلهما، وترجح أيضا بتضمن الآية إلا من فسر الإحداث بالقيام من النوم سبب يكون منبهة على غيره من

(1) أخرجه أحمد في المسند (4/ 345).

(2) أبو عامر الأشعري عبيد بن سليم بن حضار بن حرب، من كبار الصحابة. انظر ترجمته في الاستيعاب (4/ 1704)، طبقات ابن سعد (4/ 357).

(3) واد في ديار هوازن، فيه كانت وقعة حنين. انظر المراصد (2/ 132). معجم البلدان (1/ 281). معجم ما استعجم (1/ 212).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح (4/ 41، 2884، 5/ 198، 6383)، ومسلم في الصحيح (8/ 2498)، وانظر فتح الباري (11/ 135-137، 187)، وابن حبان في الصحيح (16/ 171)، وأبو يعلى في مسنده (13/ 299).

(5) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح بمعناه (1/ 103)، وأبو داود في السنن، كتاب الاستئذان (1/ 5)، والبيهقي في الكبرى (1/ 90).

(6) أخرجه مالك في الموطأ (1/ 21)، والدارقطني في سننه، كتاب الطهارة، باب تأويل: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (1/ 39)، والطبري في التفسير (10/ 11، 11319، 11320، 11321)، والبيهقي في سننه (1/ 117)، والقرطبي في تفسيره (6/ 82).

[127/أ] الأسباب الموجبة للوضوء، كزوال العقل بالسكر والجنون والإغماء /، ثم ذكرت الأحداث بعده بقوله سبحانه: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِطِ﴾، فنه بها على ما سواها من الأحداث، ثم ذكرت الملامسة بمعنى المباشرة، وهي أحد قسمي الأشياء الناقضة للوضوء، إذ منها مكتسب وغير مكتسب، فجمعت الآية جميع الأسباب والأحداث ضمنا وتصريحا وتنصيحا وتلويحا، ولا مغمز على هذا القول، ولا مطعن في هذا التفسير إلا بما تضمن من التقديم والتأخير، وهو من التشبيح⁽¹⁾ الذي ينزه عنه كلام الله العزيز.

«الثاني من المخصصين: إن معنى الآية: إذا قمتم محدثين⁽²⁾ كما روي، واختاره الشافعي⁽³⁾، ويتأيد هذا بما ذكروا من الإجماع على سقوط وجوب الوضوء عمن قام إلى الصلاة وهو طاهر، وبقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصحيح واللفظ لمسلم عن أنس: «لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ»⁽⁴⁾، وبقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا قَاطِئِينَ﴾، فكأنه ذكر الحدث الأكبر لندوره بعد ذكر الحدث الأصغر لعودته وكروره، ويكون إعادة ذكر الأحداث بقوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِطِ﴾، لتغير الأحكام بالبدل الذي هو التيمم عند تعذر استعمال الماء وعند عدمه بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا قَاطِئِينَ﴾، وإن كنتم مَرَضِيٍّ أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَايِطِ﴾، وتكون أو بمعنى الواو؛ واللامسة بمعنى الجماع، ولم يعد ذكر الأسباب للاستغناء عنها بذكرها مع المبدل منه، وللاختصار عند التكرار؛ ولأن موجب الوضوء الإحداث، وإنما وجب بالأسباب لتضمنها الإحداث غالبا، فأقيم الغالب مقام اليقين، والله أعلم.

(1) التشبيح: التخليط في الكلام. انظر لسان العرب (2/220).

(2) هذا هو قول جمهور العلماء وهو الصحيح، والله أعلم. انظر تفسير الطبري (10/20). الإيضاح (ص228). تفسير ابن عطية (5/43). زاد المسير (2/298). تفسير القرطبي (6/82). شرح النووي على مسلم (3/177). تفسير ابن كثير (3/40).

(3) الذي اختاره الشافعي في مواضع عدة من الأم حل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾، الآية، على القيام من النوم. انظر الأم (1/12، 15، 21، 24).

(4) أخرجه أبو عوانة في المسند (1/235، 425)، وابن عبد البر في التمهيد (1/180).

وحكمة قوله: ﴿قَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾، بعد ذكر تعذر استعماله أو بعدم وجوده بمظنة ذلك وهو السفر، أنه يرجع إلى الملامسة أفردا بالذكر في التيمم، كما أفردا في الوضوء بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾، لتلا يظن ظان أن حكم التيمم مقصور على الحدث الأصغر.

وحكمة أخرى وهو أن يعيد التيمم في الحضر؛ لأن المرض في الأغلب قاطع عن النكاح، والسفر قريب منه، فنبه على الحضر بما يتمكن فيه، وأفرد في التيمم بالذكر كما أفرد في الوضوء، وهذا ضعيف من وجوه:

* منها أن قوله فيه معناه محدثين فاسد؛ لأن أحدا من أهل الإسلام لا يقوم إلى الصلاة محدثا بعد أن عرف أنه لا يقبل الله صلاة بغير طهور، فإن قال معناه إذا أردتم القيام وأنتم محدثون⁽¹⁾، كثر الحذف والإضمار، وذلك إخلال لا يليق بكلام ذي الجلال.

* ومنها جعل، أو، بمعنى الواو، وذلك قليل عند الكوفيين، عدم / عند البصريين. [127/ب]

* ومنها حمل الملامسة على النكاح كما ذهب إليه ابن عباس⁽²⁾، وذلك مع قوته مذهب منازع فيه لا يصفو له من السداد لبيان المراد إلا بعد خرط ما دون عُلَيَّانٍ من القتاد⁽³⁾، ومع هذا لا بد أن يكون من تخصيص العام، وإن لم يكن من ذلك، كان من النسخ، وسيأتي بيان فساده إن شاء الله تعالى.

«الثالث: إن ذلك على جهة النذب، وهذا يبادي الرأي أسدها قصدا وأشدها عضدا، إلا أن قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا قَاطِئِينَ﴾، وما بعده يضعفه، ويضعفه أيضا حمل الفقهاء لمجرد صيغة الأمر على الوجوب كذلك، إلا أنهم يتعذرون عنه بما ثبت في السنة من عمله يوم فتح مكة ﷺ، وعمل أصحابه الكرام بمرأى منه ومسمع قبل ذلك، والله أعلم.

(1) أحكام القرآن لابن العربي (2/ 555-582).

(2) تفسير ابن أبي حاتم (3/ 961).

(3) خرط القتاد: خرط الشجرة يخروطها خرطا؛ انتزع الورق واللحاء عنها اجتذبا، وخرط الورق حشته؛ وهو أن تقبض من أعلاه، ثم تمر يدك عليه إلى أسفله، وفي المثل دونه خرط القتاد، والقتاد شجر له شوك أمثال الإبر. انظر لسان العرب (2/ 1135-4/ 3525).

ويجعلون تلك القرينة التي انصرفوا لها عن الوجوب الذي يقتضيه مطلق الأمر عندهم، وقد جاء في منشور الأحاديث: «الوضوء على الوضوء نور على نور»⁽¹⁾.

وفي كتاب أبي داود عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «من توضأ على طهر، كتب له عشر حسنات»⁽²⁾.

والآية على هذا الوجه الذي فصلناه آنفا كالمفسرة لهذه الأحاديث، فمن توضأ فصلي بذلك الوضوء فرضاً أو نفلاً، ثم قام إلى صلاة أخرى فرض أو نفل توضأ إن شاء فصلي، فله عشر حسنات، وذلك الوضوء ﴿تَوَضَّأَ عَلَى نَوْرِ يُهْلِسُ إِلَهَ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾⁽³⁾، فأما أن يتوضأ على وضوء تقدمه، أو يتطهر على طهر سبق منه، من غير أن يصلى بالأول، فذلك من البدع، فليأخذ به من شاء أو يدع.

وأما من قال هي منسوخة، وذلك مروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام وعن عكرمة وابن سيرين⁽⁴⁾، واحتجوا لذلك بأنها لو لم تنسخ لوجب على كل قائم إلى الصلاة أن يتوضأ طاهراً كان أو محدثاً، وهذا يلزم من يقول بالعموم، إذ الشرط الزماني في سلك الألفاظ العمومية منظوم، ويتأيد هذا بما رواه بريدة في الصحيح واللفظ لمسلم من: «أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان عام الفتح صلى الصلوات كلها

(1) فتح الباري (1/234). تحفة الأحوذى (1/132-146). كشف الخفا (2/447). فيض القدير (2/184)، (6/110). تفسير القرطبي (6/82).

(2) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يحدد الوضوء من غير حدث (1/50/62)، والترمذي في سننه، كتاب الوضوء، باب ما في الوضوء لكل صلاة (1/87/59)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء على الطهارة (1/170-171/512)، والبيهقي في سننه، كتاب الطهارة، باب تجديد الوضوء (1/162)، والطبري في التفسير (10/21/11337-11338)، وقال الترمذي: «إسناده ضعيف»، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، باب في المحافظة على الوضوء وفضله (1/8)، موقوفاً على ابن عمر.

(3) النور: 35.

(4) أخرجه عن ابن سيرين ابن أبي شيبة في الطهارات، باب من كان يتوضأ إذا صلى (1/29)، والطبري في التفسير (10/13/11324)، وذكره مكى (ص228)، وابن الجوزي (ص306)، وابن عطية في المحرر الوجيز (5/42).

بوضوء واحد، فقال له عمر: إنك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، فقال: عمدا فعلته يا عمر⁽¹⁾، وهذا القول ضعيف من وجهين:

«أحدهما: احتمال أن النبي ﷺ لم يكن يتوضأ لكل صلاة على حكم الإيجاب، بل على حكم الندب، بدليل ما فعله يوم الفتح، وبأن أصحابه الكرام بمرأى منه ومسمع عَلَيْهِ السَّلَامُ، كان يجرىء أحدهم الوضوء ما لم يحدث، كما روى أنس في الصحيح واللفظ لمسلم قال: «كان النبي ﷺ / يتوضأ لكل صلاة، قلت لأنس: فكيف كنتم تصنعون أنتم؟ قال: كان يجرىء أحدهم الوضوء ما لم يحدث»⁽²⁾، وما وجب له عَلَيْهِ السَّلَامُ وجب على أصحابه الكرام، بل على جميع أهل الإسلام، اللهم إلا أن يقول قائل: إنه بذلك مخصوص، وهذا يقتدر إلى إثباته بالظواهر أو بالنصوص.

«الثاني: الجهل بالتاريخ، فإن الذي ظن القائل بأنه يشهد بتأخر الناسخ، وهو حديث بريدة يوم الفتح، فلعل نزول المائدة بعده.

«ووجه ثالث أن من حكم الناسخ أن يساوي المنسوخ في نقله، أو يزيد عليه إن كان مقطوعاً به، نسخه مقطوع به، فإن كان مظنوناً نسخه المقطوع به والمظنون، والآية مقطوع بها، وهذه الأخبار مظنونة.

* الترجيح:

إن الآية محكمة، وإن الأمر بها على الوجوب بما أفسره، وذلك أن الوضوء كان مفروضاً بالسنة، يعمل به ويروى ويتعبد به ويصلى، فأراد الله أن يتم علينا النعم كلاً

(1) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الصلوات كلها بوضوء واحد (1/232/277)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد (1/120/172)، وليس عندهما قوله: «كان يتوضأ وضوءه لكل صلاة»، وأخرجه النسائي في الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة (1/86)، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد (1/89/61)، وأحمد في مسنده (1/350-351، 358)، كلهم بنحو لفظ المؤلف، وانظر شرح معاني الآثار (1/41).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (1/87)، وانظر سنن الدارمي (1/198)، وسنن البيهقي الكبرى (1/162)، وعبد الرزاق في المصنف (1/56).

فجعلله قرآنا يتلى، فذكر في الآية الوضوء والغسل والبذل منهما عند تعذرهما وهو التيمم، وشرع فيهما التيمم وحده، إذ قد كان الوضوء والغسل مشروعين، فلما كان الوضوء في الآية حديثا معادا، أورد على حكم الاختصار إيرادا، ووقع موقع حكايات الأحوال مفيدا مفادا، فتلك الحكمة في أن قيل: ﴿إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾؛ لأن الأمر بالصلاة يتقدم في حكم الرتبة على الأمر بالوضوء؛ إذ لا يجب إجماعا وضوء لصلاة قبل حضور وقتها وقبل توجه الخطاب بها، ومع حال الصحة والسواء التي هي كالأصل للآدميين، فأول أفعال المصلي قيامه، ثم استقبله القبلة، ثم توجيهه، ثم رفعه ليدنيه، ثم تكبيره إلى آخر صلاته، فإذا قام إلى صلاته توضأ قبل شروعه فيها، وعلى هذا لا يحتاج إلى أن يفسر القيام بالقيام من المضاجع، ولا يحذف من الكلام إذا أردتم القيام؛ لأن القيام يجب عليه بخطاب الصلاة، وبالقيام للصلاة الذي هو أول أعمالها يجب عليه الوضوء.

فإن قيل: يجزئ الوضوء لمن فعله قبل القيام ممن يريد القيام. قلنا: يجزئ، ولكن الآية لا تدل عليه للاختصار الذي اقتضاه حكم التكرار.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فكان حكاية فرض الوضوء ذكرت لأول فرضه، فالوضوء يجب على كل قائم، والغسل إن كان جنبا؛ لأنه لا ينفك المخاطبون عند أول المواجهة بهذا الأمر عن موجب الوضوء تقدم منهم، ثم قد يكون جنبا وقد لا يكون، ولا يجب الغسل، وإن كان لأول ما قد فوَّح المكلفون بالخطاب، إلا على من أجنب منهم، والأمر بالوضوء [128/ب] / لو لم تذكر أعضاؤه، لم تتوجه إفادة لا على حكم الاختصار، ولا على حكم [البسط والإكثار]، [فسرت منه] أعضاء وجوبه وذكر غيرها، لما تقدم من الاختصار لأجل التكرار والإطهار والاعتسال لما كانا يفيدان لعدم اختصاصهما بعضو أطلقا وأرجيا بخلاف الوضوء.

فإن قيل: العموم مع القدرة عليه واجب باتفاق، ولا يدل عليه المساق.

قيل: صدقت، كما لا يدل الأمر بالوضوء على بعض ما وجب فيه، ولكن للاختصار كما تقدم جيء به؛ كما قيل: «البلاغة لمحة دالة».

والذي شرع في الآية وهو التيمم، كان به التهمم، فذكرت الدواعي إليه من مرض يمنع من استعمال الماء أو سفر يعدم معه الماء، فذكر المجيء من الغائط وهو عبارة عن الأحداث الغالبة المتكررة المعتادة، ثم انعطف بذكر الجناية على النحو الذي تقدم في الوضوء، ويظهر هذا على قراءة: ﴿لَمْسْتُمْ﴾، ويقوى في: ﴿لَمْسْتُمْ﴾، قول ابن عباس - وهو لسان الإسلام وترجمان القرآن - قال: «إن ربنا حيي كريم، يكتفي ويعف، كنى باللمس والرفث والمباشرة عن الجماع»⁽¹⁾، ولم تذكر الأسباب، إذ لما شرع الوضوء منها لأجل الأحداث التي لا تنفك تلك الأسباب عن تضمينها غالباً، فأقيم غالبها مقام يقينهما، والأسباب محكمة بالسنة في شأن الوضوء والغسل والتيمم بعد معرفة أعضائه، وفهم موجباته محال به على الأصل الذي هو بدل منه وضوء وغسل، ويدل على هذا الذي اخترناه تسمية هذه الآية من الصحابة، ثم ممن بعدهم من حملة الإسلام ورواة الأحكام: آية التيمم، لا آية الوضوء⁽²⁾.

وقد قال في (الصحيح) في (الموطأ) والبخاري ومسلم وغيرها فنزلت آية التيمم، وهذا أسد محاملها وأرشد دلائلها؛ لأنه ينهض إلى سواء طريقتها ويرخص الاعتراضات عن حقيقتها، إذ منه التزحزح والخروج عن التقديم والتأخير وغيره من أنواع التشبيح.

ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، قال قوم: هي ناسخة للمسح على الخفين، وقال آخرون: هي ناسخة لمسح الأرجل، وقال آخرون: قراءة الخفض منسوخة بفعل النبي ﷺ⁽³⁾ وقوله.

(1) تفسير الطبري (2/ 161-168)، سنن سعيد بن منصور (5/ 219). تغليق التعليق لابن حجر (4/ 203، 406).

(2) تفسير القرطبي (5/ 214-216).

(3) ذكره مكي في الإيضاح (ص 229)، وفي مشكل إعراب القرآن (1/ 220)، وهذا القول مبني على القول بأن الأرجل في قراءة من قرأ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، بالخفض معطوفة على الرؤوس، وأن حكمها المسح كالرؤوس، وقد أجمعت الأمة على أن فرض الرجلين هو الغسل؛ بدليل الكتاب والسنة، وشذت الشيعة، فقالوا: فرضهما المسح؛ مستدلين بقراءة الخفض، وللعلماء في توجيه هذه القراءة ومعناها أقوال عدة.

قال بعض المتأخرين: «هي بعض آية، ولكن عظم منه القدر وامتلأ عنها الصدر، وسقى أرض حقيقتها الراسخون حتى بلغ الجذر، فلذلك أفرد القول فيها عن سائر أجزاء الآية، وإنما هي بعض آية، وفيها ثلاث قراءات: الرفع والنصب⁽¹⁾ والخفض، فالرفع قراءة مروية عن نافع بن أبي نعيم المدني، وبالفتح أشهر القراءات وأصح

= فذهب كثير من العلماء إلى أن قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض معطوفة على قوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾، كما في قراءة النصب، وإنما جاءت مخفوضة لفظاً على المجاورة والإتباع للرؤوس، وعلى هذا فحكم الأرجل هو الغسل كالوجه والأيدي، ولا يكفي فيها مجرد المسح. قال أبو عبيدة في مجاز القرآن (1/ 155): ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾، مجرور بالمجرورة التي قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجوار، والمعنى على الأول؛ فكانه موضعها وعلفها وأرجلكم. وقال الأخفش في معاني القرآن (2/ 266)، في معرض كلامه على هذه الآية: «يجوز الجر على الإتباع، وهو في معنى الغسل؛ نحو جحر ضب خرب».

ومن ذهب إلى أن الخفض في هذه القراءة إنما هو على المجاورة ابن الأنباري فيما ذكره القرطبي، وإليه ذهب البيهقي وابن قدامة، وقد رجح هذا الشنكيطي في أضواء البيان، ورد على الزجاج في قوله إن الخفض بالمجاورة معدود من اللحن، واستدل الشنكيطي على أن الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية بشواهد من كلام العرب، وبأمثلة من القرآن، وأطال في ذلك.

وذهب بعض العلماء كالطبري والزجاج وغيرهما إلى أن قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، بالخفض معطوف على الرؤوس، لكن المراد بالمسح بالنسبة للأرجل إنما هو الغسل، ومن العلماء من حمل المسح بالنسبة للأرجل على المسح على الخفين منهم الشافعي فيما ذكره ابن كثير.

وعلى هذه الأقوال الثلاثة القول بأن الخفض في هذه القراءة إنما هو على المجاورة، والقول بأنه عطف على الرؤوس، لكن المراد بالمسح بالنسبة للأرجل الغسل، أو المسح على الخفين، وعلى هذه الأقوال لا تعارض بين هذه الآية على هذه القراءة، وبين ما جاء في السنة من غسل الرجلين قولاً وفعلاً. انظر تفسير الطبري (10/ 62-63). معاني القرآن وإعرابه للزجاج (2/ 167). تفسير القرطبي (6/ 92). تفسير ابن كثير (3/ 49). أضواء البيان (2/ 8-10). مجمع البيان للطبرسي (2/ 38). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي (1/ 406).

(1) من قرأ بالنصب عبد الله بن مسعود، والأثر أخرجه الطبري (10/ 55/ 11461)، وأخرجه بمعناه الفراء في معاني القرآن (1/ 302)، والبيهقي في سننه، كتاب الطهارة، باب قراءة من قرأ وأرجلكم نصبا، وأن الأمر رجع إلى الغسل، وأن من قرأها خفضاً فإنما هو للمجاورة (1/ 70)، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطهارة، باب غسل الرجلين أيضاً (1/ 20/ 59)، من طريق قتادة عن ابن مسعود.

الروايات، وبالكسر عن أنس⁽¹⁾ وأبي جعفر⁽²⁾ والأعمش⁽³⁾ وعاصم⁽⁴⁾ وحزمة⁽⁵⁾، ورويت عن ابن عمر⁽⁶⁾، فوجه قراءة الرفع القطع عن جميع / ما تقدم، وأبقى [أ/129] حكمها محتاجا إلى البيان، لأنه مبهم والله أعلم، فبين الشارع أنه مغسول بقول سبحانه: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، في قراءة من قرأ بالفتح، وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصحيح: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»، الحديث.

وأما من قرأها بالنصب فقد عطفها على الوجه واليدين، وحصل الرأس بينهما، فجاء بالترتيب في نظام الكلام، ذكرا للترتيب مجملا في الأحكام، ولكل عضو سنته. وأما من قرأها بالكسر فاختلفت أقاويلهم وتفاوت تأويلهم.

قال الطبري: «القراءتان كالخبرين يعمل بهما جميعا»، وتلاه على ذلك هذا الأندلسي أبو محمد بن حزم⁽⁷⁾، وسبقهما إليه الشيع⁽⁸⁾.

- (1) أخرجه عن أنس بن مالك الطبري (10/58/11475-11477)، والبيهقي في سننه (1/71/7).
- (2) أبو جعفر المخزومي، مولا هم، يزيد بن القعقاع، المدني التابعي، أحد القراء العشرة، توفي سنة 130 هـ. انظر ترجمته في غاية النهاية رقم 3882، وأخرجها عنه الطبري (10/61/11492)، وذكرها ابن كثير (3/48)، نقلا عن الطبري بإسناده، وقال: «إسناد صحيح».
- (3) أخرجه عن الأعمش الطبري (10/5760/11489)، كما أخرج عنه أنه قرأ بالنصب (1/57/11471).
- (4) سبقت ترجمته في (ص: 654).

- (5) حمزة بن حبيب بن عمار التيمي، مولى تيم الله، أبو عمار الزيات الكوفي، أحد القراء السبعة، توفي سنة 158 هـ. انظر ترجمته في غاية النهاية رقم 1190، وذكرها عنه الجصاص في أحكام القرآن (2/345)، وابن عطية في المحرر الوجيز (5/47)، وابن الجوزي في زاد المسير (2/301)، والقرطبي في الجامع (6/91)، وانظر النشر في القراءات العشر (2/254).
- (6) كتاب السبعة في القراءات (1/242-243).

- (7) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب، أبو محمد الأندلسي القرطبي، توفي سنة 456 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (3/1146). العبر (3/239). سير أعلام النبلاء (18/184).
- (8) قال ابن كثير: «من نقل عن ابن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث، وأوجب مسحهما للآية، فلم يحقق مذهبه في ذلك، فإن كلامه في تفسيره إنما يدل على أنه أراد أنه يجب ذلك في الرجلين، دون سائر أعضاء الوضوء؛ لأنهما يريان الأرض والطين، ولكنه عبر عن المسح بذلك، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما، ولهذا يستشكله كثير من الفقهاء». انظر جامع البيان (6/83-87). تفسير ابن كثير (2/27). المحلى لابن حزم (2/56).

قال بعض العلماء: «وهذا إنما يصح إذا تساوى، وقراءة الخفض ليست مساوية للنصب، فإنها محتملة، وقراءة النصب ظاهرة، وأحاديث النبي ﷺ نص في موضع الخلاف، رأى النبي ﷺ قوما يتوضؤون عند العصر وهم عجال وعراقيهم تلوح، فقال: «ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»، خرجه مسلم وغيره، اللهم إلا لو كان التخيير بين شيئين: أحدهما غسلهما مكشوفتين، والآخر مسحهما إذا كانتا في الخفين، وإنهما إحدى حالتي الرجلين.

فهذا من المحامل الحسان ملائم للشرعية موافق للبيان، والآية على هذا السبب لا ناسخة ولا منسوخة، وتحتمل قراءة الكسر أن يكون العطف لفظاً لا معنى، وذلك في لغة العرب شهير غير نكير، قال الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽¹⁾. وإنما الإجماع على المعاني، والجمع لها وللأشخاص، وقال سبحانه: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِّنْ بَّارٍ ۖ وَنَحَّاسٌ﴾⁽²⁾، على قراءة من قرأ بالكسر، ثم قال الشاعر:

شَرَّابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٌ وَأَقِطٌ⁽³⁾.

والتمر والأقط لا يشربان.

وقال آخر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا⁽⁴⁾

وإنما يقال: سقيت الماء، لا علفته.

(1) يونس: 71.

(2) الرحمن: 33-34.

(3) هو اللبن المجفف. انظر مشارق الأنوار (1/48)، وراجع شطر البيت في لسان العرب (11/402).

(4) البيت لعبد الله الزبلي. انظر ديوانه (ص 22). علفتها تبناً وماء بارداً حتى غدت همالة عينها، وبعضهم جعله له صدرا، وجعل المذكور هكذا:

لما حططت الرحل عنها وارداً علفتها تبناً وماء بارداً.

انظر اللسان (11/402). الجامع لأحكام القرآن (5/92).

وقال آخر:

[الكامل]

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ فِي الْوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا⁽¹⁾

والرمح لا يقلد، ولكن يعتقل.

وقال آخر:

[مجزوء الكامل]

[...] وَأَطْفَلَكَ⁽²⁾ بِالْجُلْهَتَيْنِ⁽³⁾ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا⁽⁴⁾

والمطفل الطيبة⁽⁵⁾، لا النعامة، ولكن حمل الآخر على الأول لفظاً، والمعنى عند المخاطبين مفهوم، وحمل الآخر في الآية على الأول لفظاً، واعتمد على بيان المبلغ المحفوظ عليه حفظاً /

[ب/129]

قال المؤلف عفا الله عنه:

وحمل ذلك قوم على الخفض على الجوار، وشواهد في العربية فيها إكثار، منها في كتاب الله سبحانه، وفي أشعار الجاهلية، وأمثالها وأنواع كلامها، وذلك موجود في كتب اللغة والأصول.

(1) البيت نسبه الأخفش في تعليقه على الكامل لعبد الله الزبيري (3/ 243). وانظره في معاني القرآن له (2/ 466). جامع البيان (1/ 48)، مشكل القرآن (ص 214)، معاني القرآن للفراء (1/ 121). مجاز القرآن (2/ 68)، اللسان (3/ 367). البحر المحيط (2/ 422)، ونسبه القرطبي في جامع الأحكام (15/ 117) لأبي دؤاد والرواية فيه: ورأيت بعلك بدل زوجك.

(2) أطفلت صارت ذات أطفال؛ يقال أطفلت المرأة والطيبة إذا كان معها ولد طفل. انظر لسان العرب (11/ 402).

(3) الجلهتان مثني جلته؛ وهي ما استقبلك من حروف الوادي، وهما بمنزلة الشطين. لسان العرب (13/ 485).

(4) البيت للبيد، وصدره [فعلاً فروع الأيقان وأطفلت]. انظر الشواهد الثلاثة في شرح شواهد الكشف (4/ 364). وهو للبيد الديوان (ص 298).

(5) أنثى حيوان معروف، انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 155).

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

تأويل الكتاب العزيز الذي له أنواع كلام العرب الإبراز والتبريز باطل؛ إذ الخفض على الجوار من وشي البلاغة وحلي البراعة عاطل، إذ الأليق ببيان القرآن مراعاة المعنى دون النظم، وخفض الجوار يحدو عليه مراعاة النظم دون المعنى، وهذا ربما اضطر إليه الشاعر والساجع ليكر على موافقة قافيته وسجعه ويراجع، فمتى اعترفنا بأن حكم الأرجل في المسح مخالف حكم الرأس لم يجوز الجر اعتمادا على حكم المجاورة في النظم مع الاختلاف في المعنى، وقد قال سيبويه رحمته الله - حيث تكلم على الخفض على الجوار في الكلام السيار هذا جُحِرُ ضَبِّ خَرِبٍ - قال: «واعلم أن العرب يَغْلِطُونَ»⁽¹⁾، فجعله - وإن كان له بكلام الفصحاء اختلاط - من الأغلاط، وهذا كاف محسب، وقد نسب إليه من نسب.

فإن قيل: معناهما متقارب، فإن الغسل والمسح يرجعان إلى إمساس العضو الماء.

فالجواب أن الآية فرقت بين الغسل فيما يغسل، والمسح فيما يمسخ، فلاح قصد الفرق في الشرع بقوله: ﴿بَاغْسِلُوا﴾، ثم قال: ﴿وَامْسَحُوا﴾، واعترض على الأول الذي هو العطف على اللفظ دون المعنى: علفتها تبنا وماء باردا، وشبهه بأن جميع ما استشهد به لفظ واحد أطلق على المعنيين، ثم العلم بافتراقهما، أغنى عن التعرض لوجه الافتراق، وهاهنا ما أطلق اللفظ الواحد عليهما بل خُصَّ كُلُّ بِمَا يُشَاكِلُهُ الغسل بالمغسولات، ثم انعطف على المسح في الممسوحات، فلئن أطلق لفظ المسح على الغسل لتقارب ما بينهما، فليطلق لفظ الغسل على المسح في المساق أولى؛ لأن له التقدم والسباق.

فإن قيل: ذكر المسح لإبانة حكم آخر لا بد من إباتته.

قيل: فلنذكر الغسل لإبانة حكم آخر في الرجلين لا بد من إباتته وهو الغسل، إلا أنا نقول: نحن وإن سلمنا لكم أن لفظ المسح ظاهر في المسح مع أن أبا زيد حكى عن

(1) انظر الكتاب لسيبويه (1/ 67)، قال: وقد حملهم الجوار على أن جروا هذا جحر ضب خرب ونحوه.

العرب العاربة⁽¹⁾: تمسحت للصلاة في معنى توضأت، وأنهم يطلقون المسح على الغسل لما تضمنته الآية من الفرق في الأمر في الأعضاء بالغسل والمسح، فاحتمال المسح قائم⁽²⁾، / والذي يتصل به من القرائن يعينه ويبينه، فمنها قوله سبحانه: ﴿إِلَى الْأَنْكَبِيِّنَ﴾، والبلل الذي يخرج من الماء في حق الماسح كيف يمتد إلى الكعبين، ولا يمكنهم أن يقولوا إنه لا يجب مر الماء إليه، فإنه خلاف الإجماع، وثبت «أنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ» رأى قوما تلوح أعقابهم لم يصبها الماء، فقال: ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء⁽³⁾.

ونقول قراءة الكسر محتملة، وقراءة الفتح تحكم على احتمالها؛ إذ هي ظاهرة في الغسل، تكاد أن تكون نصا، وعمل النبي ﷺ مدى حياته الكريمة وعمره المبارك في ظعنه وإقامته وحربه ومسالته، روى ذلك عنه الجمل الغفير والعدد الكثير الذين هم الحجة على من خالفهم.

ذكره مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر، فتوضؤوا وهم عجال، فانتبهنا إلى القوم وأعقابهم تلوح لم يمسها الماء، فقال رسول الله ﷺ: ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء».

-
- (1) الجامع لأحكام القرآن (6/ 92). الكشف عن وجوه القراءات (1/ 406-407). زاد المسير (2/ 401).
- (2) ذهب إلى القول بأن فرض الرجلين هو المسح الشيعة. انظر تفسير ابن كثير (3/ 48-49). فتح الباري (1/ 266). تفسير ابن عطية (5/ 48-49). زاد المسير (2/ 301-302).
- (3) أخرجه الأئمة هذا الحديث بهذا اللفظ وبلغه: «ويل للعراقيب من النار»، بنحوهما من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة وجابر وعبد الله بن الحارث وأبو أمامة ومعيقب وغيرهم؛ فأخرجه من حديث أبي هريرة البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب (1/ 267/ 165) به، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكماهما (1/ 214/ 242)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب إيجاب غسل الرجلين (1/ 77)، بلفظ: «ويل للعقب من النار»، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء ويل للأعقاب من النار (1/ 58/ 41)، بلفظ البخاري، وكذا ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب غسل العراقيب (1/ 154/ 453)، وأحمد في مسنده (2/ 282-284)، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطهارة، باب غسل الرجلين (1/ 21/ 62-63).

وقال في حديث ابن عباس: «إذا توضأت، فخلل بين أصابع يديك ورجليك»⁽¹⁾، وقال فيه الترمذي: «حسن غريب».

وفي حديث لقيط بن صبرة⁽²⁾: «إذا توضأت، فأسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع»⁽³⁾، أخرجه النسائي.

وفي حديث المستورد⁽⁴⁾: «رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يدلك أصابع رجله بخنصره»⁽⁵⁾، ولفظ الحارث بن أبي أسامة⁽⁶⁾: «يخلل أصابع رجله»، وحديث

(1) أخرجه الترمذي في سننه (57/1)، وانظر الهيثمي في مجمع الزوائد (30/2)، والزيلعي في نصب الراية (27/1).

(2) لقيط بن عامر بن المتفق بن عامر بن عقيل، أبو رزين العقيلي. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (248/7). الاستيعاب (324/3). تهذيب الكمال (1152/3). الإصابة (330/3). تهذيب التهذيب (456/8).

(3) الأمر بتخليل الأصابع أخرجه الأئمة من حديث لقيط بن صبرة أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الاستنثار، مطولا (142/97/1)، وفيه: «أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع، وبالغ في الاستنثار إلا أن تكون صائما»، والنسائي في الطهارة، باب الأمر بتخليل الأصابع مختصرا (97/1)، وكذا الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في تخليل الأصابع (38/56/1)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب تحليل الأصابع (448/153/1)، وأحمد في المسند (33/4)، والحاكم في المستدرک (147-148)، والبيهقي في سننه (76/1)، وأخرجه من حديث المستورد بن شداد أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب غسل الرجلين ح 148، والترمذي ح 40، وابن ماجه ح 446، وأحمد (229/4)، وقال الترمذي: «حديث حسن وغريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة»، وأخرجه من حديث أبي أيوب ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الطهارات، باب تحليل الأصابع في الوضوء (12/1).

(4) المستورد بن شداد بن عمرو القرشي الفهري، حجازي، نزل الكوفة، له ولأبيه صحة، مات سنة 45 هـ. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (527/1). الكاشف (255/2). تهذيب الكمال (437/27).

(5) أخرجه أحمد في مسنده (229/4)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب غسل الرجلين (148/103/1)، والترمذي في سننه (40/75/1)، كتاب الطهارة، باب في تحليل الأصابع، وابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة، باب تحليل الأصابع (446/152/1)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب كيفية التخليل (76-77).

(6) الحارث بن محمد بن أبي أسامة ضاهر، الحافظ الصدوق، أبو محمد التميمي، مولا هم البغدادي، صاحب المسند المشهور، توفي سنة 282 هـ. انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (443-442/1). العبر (68/2). طبقات الحفاظ (ص 272-273).

الصنابحي، وفيه: «إذا غسل رجله، خرجت من رجله كل خطيئة»، وفي بعض الطرق «من قدميه»⁽¹⁾.

وفي حديث عبد الله بن زيد: «وغسل رجله حتى أنقاهما»⁽²⁾، إلى من نقل صفة وضوئه من الجهم الغفير، فرواه ابن زيد، وعثمان، وابن عباس، والربيع بنت معوذ⁽³⁾.

واعلم أن إضافة الغسل إلى الرجل بظاهاها تمنع مسح الخف، إلا أن مسح الخف ورد في الأخبار واستفاض في الآثار، وهو إن كان كذلك فليس نسخا لما في الكتاب، بل هو تخصيص، ويعترض على هذا بأن التخصيص إنما يكون في المسميات التي يمكن تخصيص بعضها، وبقاء الباقي تحت دلالة التسمية على موجب الأصل، فإذا جوزتم المسح مطلقا فأين وجوب غسل الرجل، وعندكم أنه يتخير بين المسح والغسل أبدا، فأين وجوب الغسل للرجل على هذا الوجه حتى يقال خرج منه البعض وبقي البعض؟

(1) أخرجه الأئمة من حديث أبي هريرة وعمرو بن عنبسة وعلي بن أبي طالب وأبو أمامة وكعب بن مرة وعبد الله الصنابحي وغيرهم؛ فأخرجه من حديث أبي هريرة مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب خروج الخطايا مع الوضوء (1/ 215 / 244)، ومالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء (1/ 80)، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطهارة، باب غسل الرجلين (1/ 53 / 155)، والطبري في جامع البيان (10/ 89 / 11548)، والبيهقي في سننه، كتاب الطهارة، باب فضيلة الوضوء (1/ 81). وأخرجه من حديث عمرو بن عنبسة مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافر، باب إسلام عمرو بن عنبسة (1/ 569 / 832)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب ثواب الطهور (1/ 104 / 283)، وعبد الرزاق في الموضع السابق ح 154، وأحمد في مسنده (4/ 112)، والطبري (10/ 88 / 11547)، والبيهقي في سننه، كتاب الطهارة، باب قراءة من قرأ ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾، نصبا (1/ 71)، وأخرجه من حديث علي وأبي أمامة عبد الرزاق في الموضع السابق ح 152-153، وأخرجه من حديث كعب بن مرة أحمد في مسنده (4/ 235-321)، والطبري (10/ 87 / 11546)، وأخرجه من حديث عبد الله الصنابحي النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين مع الرأس (1/ 47 / 75)، وابن ماجه في الموضع السابق ح 282، ومالك في الباب السابق (1/ 80)، والحاكم في المستدرک (1/ 129)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(2) أخرجه أبو عوانة في المسند (1/ 249)، وأحمد في المسند (4/ 41).

(3) الربيع بنت معوذ بن عفراء الأنصارية الصحابية، من بني النجار. انظر ترجمتها في طبقات ابن سعد (8/ 447). الإصابة (4/ 300). سير أعلام النبلاء (3/ 198).

الجواب أن معنى التخصيص فيه ظاهر بأن غسل الرجل ثابت في حق الأكثر، والذي [130/ب] يمسح إن ما يمسح في حال / لبس الخف، وليس كل الناس لابسها، ولا على كل حال تلبس، ولا بد أيضا من نزعهما فيتعين الغسل.

وإن قلنا بالتوقيت في المسح كان آيين، ولا بد في المسح على الخف من تقديم الطهارة وفيها غسل للرجل وضوءا كان أو غسلا، فوجوب غسل الرجل حاصل في حق كثير من المسميات، فصح معنى التخصيص، وهذا بين ظاهر، ثم المسح عند من قال بالتوقيت فيه: ثلاث للمسافر ويوم وليلة للمقيم على ما ثبت في الصحيح⁽¹⁾، والنص لمسلم عن شريح بن هانئ⁽²⁾، عن علي وفيما سوى ذلك وجب الرجوع إلى الأصل وهو الغسل.



(1) من ذلك ما أخرجه مالك في الموطأ (84 / 1)، والبخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين (62 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (98 / 1)، والبيهقي في السنن (118 / 1)، والدارقطني في السنن (49 / 1)، وابن ماجه في السنن (81 / 1)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين (233 / 1)، عن جمع من الصحابة كعمر وعلي وسعد بن أبي وقاص وجريز، وأجمعت الأمة عليه إلا الرافضة؛ بألفاظ مختلفة، ولفظة: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فأمرنا أن لا ننزع خفافنا من غائط أو بول أو نوم، ولا ننزعها إلا من جنابة».

(2) شريح بن هانئ بن يزيد الحارثي المدحجي، أبو المقدام، الكوفي، أدرك النبي ﷺ، ولم يره، ثقة، مات سنة 78هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4 / 229). الجرح والتعديل (4 / 333). تهذيب التهذيب (4 / 330).

ذكر ما في سنة النبي ﷺ من الناسخ والمنسوخ من كتاب الطهارة

[الحديث الأول]:

✗ ذكر ما جاء من ذلك في أن الماء من الماء منسوخ

مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: «خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء، حتى إذا كنا في بني سالم⁽¹⁾ وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان⁽²⁾، فصرخ به فخرج يجر إزاره، فقال رسول الله ﷺ: أعجلنا الرجل، فقال عتبان: يا رسول الله أرأيت الرجل يُعجلُ عن امرأته، ولم يمن ماذا عليه؟ قال رسول الله ﷺ: إنما الماء من الماء»⁽³⁾.

وخرج عنه في لفظ آخر: «إذا أعجلت أو أقحطت⁽⁴⁾، فلا غسل عليك، وعليك الوضوء»⁽⁵⁾، وخرجه عن أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ أنه قال في الرجل يأتي أهله

(1) بطن من الخزرج من العدنانية وهم بنو سالم بن عوف بن الخزرج. انظر جمهرة أنساب العرب (ص 359).

(2) عتبان بن مالك بن عمر بن العجلان الأنصاري الخزرجي السالمي، صحابي من البدرين توفي في خلافة معاوية سنة 50 هـ. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (7/ 93).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (1/ 56)، ولم يذكر: «الماء من الماء»، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء (1/ 269)، وأبو داود في سننه (1/ 148)، وابن خزيمة في صحيحه (1/ 117)، وابن ماجه في سننه (1/ 199).

(4) أقحطت؛ أي فترت ولم تنزل، وهو مثل الإكسال. انظر مشارق الأنوار 2/ 172. النهاية في غريب الحديث (4/ 17).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر (1/ 39)، وانظر فتح الباري (1/ 284)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب إنما الماء من الماء (1/ 269 - 270 / 345)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الإكسال (1/ 148 / 217)، مختصر ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء (1/ 199 / 606)، وأحمد في المسند (3/ 21 - 26)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 165)، كلهم عن أبي سعيد الخدري.

ثم لا ينزل، قال: «يغسل ذكره، ويتوضأ»⁽¹⁾.

وخرجه البخاري في (صحيحه)، وقال فيه: «يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ، ويصلي»⁽²⁾، وزاد عن زيد بن خالد الجهني⁽³⁾: «فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك»⁽⁴⁾.

وخرجه مسلم عن زيد بن خالد الجهني أنه سأل عثمان بن عفان قال: «قلت أرأيت إذا جامع الرجل أهله ولم يمن، قال عثمان بن عفان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره»⁽⁵⁾، قال عثمان: «سمعت من رسول الله ﷺ».

الترمذي عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل»⁽⁶⁾، وقال فيه: «حديث حسن صحيح»⁽⁷⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب ما يصيب من فرج المرأة (55 / 1)، انظر الفتح (398 / 1)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض (346 / 270 / 1)، وابن ماجه في سننه (609 / 250 / 1)، وأحمد في مسنده (114 - 113 / 5)، والشافعي في المسند (ص 158 - 159)، والبيهقي في السنن الكبرى (146 / 1)، وانظر الاعتبار (181 - 190)، ونصب الراية (81 / 1)، كلهم عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(2) هذه الرواية للبخاري أيضاً، ساقها بعد الرواية الأولى عن أبي أيوب عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

(3) زيد بن خالد الجهني، أبو عبد الرحمن، ويقال أبو طلحة المدني، توفي سنة 68 هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الاستيعاب (1 / 558). الإصابة (1 / 565). تهذيب الكمال (1 / 453).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح (1 / 77، 111)، والبيهقي في الكبرى (1 / 164)، وأحمد في المسند (63 - 64 / 1).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطهارة، باب غسل ما يصيب من فرج المرأة (55 / 1)، وانظر الفتح (1 / 396)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض (1 / 270 / 247)، والبيهقي في سننه الكبرى (1 / 164)، من طريق زيد بن خالد.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، في الباب السابق (1 / 271 - 272 / 349)، والترمذي في سننه (1 / 363 - 364 / 109) بلفظ «إذا جاوز»، وهو لفظ المصنف، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وأخرجه ابن ماجه في سننه (1 / 199 / 608)، والشافعي في الأم (1 / 31)، وفي المسند (ص 159 - 160)، والبيهقي في السنن الكبرى (1 / 163) ومالك في الموطأ (1 / 46 / 71)، والحايمي في الاعتبار (181 - 190)، وانظر: الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة (ص 69 - 70)، ونصب الراية (1 / 82)، والتلخيص الخبير (1 / 134)، كلهم عن عائشة.

(7) الترمذي في سننه (1 / 363 - 364).

ورواه من حديث الوليد بن مسلم⁽¹⁾ عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة، وقال في كتاب العلل: «قال البخاري: هذا الحديث / إنما يرويه الأوزاعي عن [1/131] عبد الرحمن بن القاسم مرسلًا»⁽²⁾، وقال: «قال أبو الزناد: سألت القاسم بن محمد: سمعت في هذا الباب شيئاً؟ فقال: لا»⁽²⁾.

وخرجه من طريق آخر فيها علي بن زيد، وصححه، ولم يقل في علي شيئاً، وأكثر الناس يضعفه.

وفي (مدونة سحنون) عن ابن وهب عن الحارث بن نبهان⁽³⁾ عن محمد بن عبيد الله⁽⁴⁾ عن عمرو بن شعيب⁽⁵⁾ عن أبيه⁽⁶⁾ عن جده عن رسول الله ﷺ «أنه سئل ما يوجب الغسل، فقال: إذا التقى الختانان، وغابت الحشفة، وجب الغسل، أنزل أو لم ينزل»⁽⁷⁾، وهو إسناد ضعيف جداً، والحارث بن نبهان متروك.

(1) الوليد بن مسلم القرشي أبو العباس، ثقة، كثير التدليس، مات سنة 194 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (16/9). تهذيب الكمال (3/1474). تعريف أهل التقديس (ص 134).

(2) العلل الكبير للترمذي (ص 57).

(3) الحارث بن نبهان الجرمي؛ بفتح الجيم أبو محمد البصري، متروك، من الثامنة. انظر ترجمته في تقريب التهذيب (1/148). تهذيب الكمال (5/288). الكاشف (1/305). المغني في الضعفاء (1/143).

(4) محمد بن عبد الله بن أبي سليمان العزمي، يروي عن عمرو بن شعيب، وأبي عبد الرحمن، روى عن ابن أبي رباح ومكحول، وعنه ابنه عبد الرحمن وشعبة والثوري، قال الدارقطني: ضعيف الحديث توفي 155 هـ. انظر التاريخ الكبير (1/171)، الضعفاء والمتروكين (ص 211)، الجرح والتعديل (6/324).

(5) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد البر بن عمرو بن العاص القرشي السهمي، أبو إبراهيم المدني الطائفي، ضعفه أناس، ووثقه آخرون، مات سنة 118 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/342). الجرح والتعديل (6/238). تهذيب الكمال (2/1036).

(6) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، وقد ينسب إلى جده، صدوق، ثبت. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/351). تهذيب الكمال (2/586). تقريب التهذيب (1/353).

(7) المدونة (1/30)، والهداية (1/49)، ونصب الراية (1/84)، والاستذكار (1/93).

قال أبو عمر: وذكر حديث يحيى بن أبي كثير⁽¹⁾ هذا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عطاء بن يسار⁽²⁾ أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان: «هذا حديث منكر لا يعرف من حديث عثمان، ولا مذهب علي، ولا عن أحد من المهاجرين، انفرد به يحيى بن أبي كثير وهو ثقة، إلا أنه جاء بما شذ فيه، وأنكر عليه؛ ونكارتة أنه محال أن يكون عثمان سمع من رسول الله ﷺ ما يسقط الغسل من التقاء الختانين، ثم يفتي بإيجاب الغسل، ولا أعلم أن أحدا قال بأن الغسل من التقاء الختانين منسوخ، بل قال الجمهور إن الوضوء منه منسوخ بالغسل، ومن قال بالوضوء منه أجاز الغسل، ولم ينكره»⁽³⁾.

قال أبو عمر: «وقد تدبرت حديث عثمان الذي انفرد به يحيى بن أبي كثير فلم أجد فيه تصريحاً بمجاوزة الختان الختان، وإنما فيه: «جامع، ولم يمن»، وقد يكون مجامعة لا يمس فيها الختان الختان؛ لأنه لفظ مأخوذ من الاجتماع؛ يكنى به عن الوطء، وإذا كان ذلك كذلك، فلا خلاف فيما قال عثمان أنه يتوضأ، وجائز أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ، ولا يكون معارضا لإيجاب الغسل بشرط التقاء الختانين».

وصح عن الأثرم قلت لأحمد بن حنبل: «حديث جاء من حسين [المعلم]⁽⁴⁾ عن يحيى بن أبي كثير فيه علة تدفعه بها؟ قال: نعم ما يروى من خلافه عنهم، قلت: عن علي وعثمان وأبي، قال: نعم».

(1) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي واسم أبيه صالح بن المتوكل، وقيل يسار، ثقة، بدلس ويرسل، مات سنة 132هـ، وقيل سنة 129هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/141). تهذيب الكمال (3/1515). الكاشف (3/366).

(2) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني القاضي، مولى ميمونة، ثقة، مات سنة 94هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/338). تهذيب الكمال (2/938). ميزان الاعتدال (3/77).

(3) التمهيد (23/109-110).

(4) في الأصل [المعلم]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم، وهو ابن محمد المرورودي البغدادي، أبو أحمد. مترجم في الجرح والتعديل (3/64).

وقال يعقوب بن شيبه⁽¹⁾: سمعت علي بن المديني⁽²⁾ - وذكر هذا الحديث - فقال: «إسناد حسن، ولكنه حديث شاذ غير معروف»، قال علي: «وقد روى عثمان وعلي وأبي بن كعب بأسانيد جيد أنهم أفتوا بخلافه»⁽³⁾.

× الناسخ:

خرج أبو داود عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا قعد بين شعبها الأربع»⁽⁴⁾، وألزم⁽⁵⁾ الختان بالختان، فقد وجب الغسل»⁽⁶⁾، /، وزاد فيه مسلم بن الحجاج: «ثم [ب/131] جهدها، فقد وجب عليه الغسل، وإن لم ينزل»⁽⁷⁾، قال أبو عيسى الترمذي: «إنما كان

(1) يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف السدوسي البصري، صاحب المسند الكبير، توفي سنة 262 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/ 577-578). سير أعلام النبلاء (12/ 476).

(2) الشيخ الإمام، أمير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع بن بكر، مولاهم؛ المعروف بابن المديني، له عدة مؤلفات؛ منها الأسماء والكنى، مات سنة 234 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/ 284). الجرح والتعديل (6/ 193). سير أعلام النبلاء (11/ 41).

(3) التمهيد (23/ 109-110).

(4) قيل ما بين يديها ورجليها، وقيل ما بين رجلها وشفرها، والشعب النواحي. انظر مشارق الأنوار (2/ 254). النهاية في غريب الحديث (2/ 223).

(5) لزق: لصق به لصوقاً، وهي لغة تميم وقيس، تقول لسق وربيعة تقول لزق وهي أقبحها ويقال فلان لزقي ولزقي أي بجني. راجع الصحاح (4/ 1549)، اللسان (10/ 329).

(6) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء وجوب الغسل بالتقاء الختانين (1/ 171 - 172 / 349)، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء إذا التقى الختانان وجب الغسل (1/ 182 - 108 / 109)، وقال: «حسن صحيح»، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في الإكسال (1/ 148 / 216)، وأحمد في المسند (6/ 47)، في مسند عائشة، وهو الصواب، وليس كما أثبت المصنف من حديث أبي هريرة، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 56)، كتاب الطهارة، باب الذي يجامع ولم ينزل، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء (1/ 200 / 609)، والدارقطني في السنن، كتاب الطهارة، باب نسخ قوله الماء من الماء (1/ 126 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل بالتقاء الختانين (1/ 165).

(7) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان (1/ 55)، وفتح الباري (1/ 395 / 291)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء (2/ 271 / 348)، والزيادة له أيضاً، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الإكسال (1/ 148 / 216)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 110 - 111)، وابن ماجه في السنن (1/ 200 / 610)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 163)، والحازمي في الاعتبار (1/ 181 - 190)، وانظر نصب الراية (1/ 82).

الماء من الماء في أول الإسلام، ثم نسخ بعد ذلك»⁽¹⁾. قال يعقوب بن شيبه: «هو حديث منسوخ»، كانت هذه الفتوى في أول الإسلام، ثم جاءت السنة بعد ذلك من رسول الله ﷺ: «إذا مس الختان الختان وجب الغسل»⁽²⁾، ذكر ذلك أبو داود.

نا أحمد بن صالح⁽³⁾ نا ابن وهب قال: أخبرني عمرو⁽⁴⁾ بن الحارث عن ابن شهاب قال: حدثني بعض من أَرْضَى أن سهل بن سعد أخبره أن أبي بن كعب أخبره «أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك رخصة في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل، ونهى عن ذلك»⁽⁵⁾، قال أبو داود: «يعني الماء من الماء».

- (1) جامع الترمذي مع عارضة الأحوذى (166 / 1).
- (2) أخرجه مالك في الموطأ (45 / 1)، والبيهقي في الكبرى (166 / 1)، ومسلم في الصحيح (88 / 36 / 4)، والترمذي في الجامع (109 / 363 / 1)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في السنن (608 / 199 / 1)، وأبو عوانة في المسند (289 / 1)، والبغوي في شرح السنة (243 / 25 / 2)، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد في المسند (97 / 6).
- (3) أحمد بن صالح أبو جعفر المصري المعروف بابن الطبري، روى عن سفيان بن عيينة وعبد الرزاق بن همام وعبد الله بن وهب، وعنه البخاري وأبو داود، ثقة توفي سنة 248 هـ. انظر الجرح والتعديل (56 / 1). ترتيب المدارك (58 / 1). طبقات الشافعية (86 / 1).
- (4) عمرو بن الحارث أبو أمية المصري توفي 148 هـ. راجع الطبقات (515 / 7). الجرح والتعديل (225 / 6). تهذيب التهذيب (127 / 6).
- (5) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب الإكسال (214 / 146 / 1)، من طريق الزهري عن سهل بن سعد الساعدي، ثم ساقه عن سهل من طريق أخرى غير طريق الزهري برقم 215، وأشار إليها الحافظ في الفتح (397 / 1)، وقال: «أعلها بن أبي حاتم»، وأخرجه الترمذي في جامعهم، كتاب الطهارة، باب الماء من الماء (110، 111 / 366 - 365 / 1)، عن الزهري من رواية معمر ويونس عنه، وقال الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وابن ماجه في السنن (609 / 200 / 1)، وفي حديث الترمذي وابن ماجه لم يصرح الزهري بسماعه من سهل، وأخرجه البيهقي في الكبرى (165 / 1)، وقال الزهري: «لم يسمع من سهل هذا الحديث، وإنما سمعه من بعض أصحاب سهل، وقد رويناه بإسناد آخر موصولاً صحيحاً»، وأخرجه الدارمي في السنن (159 / 1) والدارقطني في السنن (126 / 1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (57 / 1)، وابن خزيمة في الصحيح (112 / 1)، وابن حبان في الصحيح مع الإحسان (350 / 2)، وفي موارد الظمان (ص 80 / 228)، وانظر اختلاف الحديث للشافعي (ص 89 - 90)، والعلل لابن أبي حاتم (49 / 1)، وإعلام العالم لابن الجوزي (ص 64 - 65)، والاعتبار (181 - 190)، وصححه النووي في المجموع (2 / 139)، فقال: «إسناده صحيح»، وفي نصب الراية (82 - 83)، قال: «أعله ابن دقيق العيد بالإنقطاع»، وانظر التلخيص الحبير (139 / 1).

قال موسى بن هارون⁽¹⁾: «وقد روى هذا الحديث أبو حازم عن سهل، وأظن ابن شهاب منه سمع، وأبو حازم ثقة رضا».

وخرج أبو داود حدثنا محمد بن مهران الرازي⁽²⁾ نا مبشر الحلبي⁽³⁾ عن محمد بن مطرف أبي غسان⁽⁴⁾ عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: «حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يفتون: الماء من الماء، كانت رخصة رخصها رسول الله ﷺ في أول الإسلام، ثم أمر بالاغتسال بعد».

فهذا حديث أبي حازم عن سهل الذي أشار إليه موسى بن هارون.

ذكر مسلم عن أبي العلاء بن الشخير نسخته، وقال فيه: «كان رسول الله ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضا»⁽⁵⁾، استشهد به وإن كان مرسلا؛ فإن أبا العلاء لا نعلم له صحة.

أبو محمد بن [حبان]⁽⁶⁾ في (صحيحه) عن الزهري، سألت عروة عن الذي يجامع ولا ينزل، قال: «على الناس أن يأخذوا بالآخر؛ فالآخر من أمر رسول الله ﷺ ما حدثني عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ولا يغتسل، وذلك قبل فتح مكة، ثم اغتسل بعد ذلك، وأمر الناس بالغسل»⁽⁷⁾.

(1) موسى بن هارون بن عمرو، أبو عيسى؛ المعروف بالطوسي، ثقة، مات سنة 281 هـ. انظر ترجمته في سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 156). تاريخ بغداد (48 / 13).

(2) محمد بن مهران الجمال، أبو جعفر الرازي، الحافظ الثقة، توفي سنة 239 هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (413 / 3). العبر (1 / 430).

(3) مبشر بن إسماعيل، أبو إسماعيل الحلبي، مولى بني كلب، ثقة، مات سنة 200 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (471 / 7). التاريخ الكبير (11 / 8). الجرح والتعديل (343 / 8).

(4) محمد بن مطرف بن داود، أبو غسان المدني، المحدث الحجة، توفي سنة بضع وستين ومائة. انظر ترجمته في طبقات الحفاظ (ص 102). تهذيب التهذيب (9 / 461 - 462).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (1 / 269).

(6) في الأصل كان [حيان]، وهو أبو الحاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي، صاحب الصحيح، ثقة، مات سنة 354 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (3 / 920 - 924). ميزان الاعتدال (3 / 506 - 508).

(7) 508. شذرات الذهب (3 / 16).

(7) قول الزهري هذا ساقه ابن حبان في صحيحه، وابن شاهين (ص 3 - 4)، والدارقطني في السنن (1 / 127)، والحازمي في الاعتبار (1 / 181 - 190)، وانظر نصب الراية (1 / 783)، والشافعي في

مسنده (ص 157).

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا ما اقتضته الأحاديث، وقد استوفينا عيونها، وأبدينا خافيتها ومكنونها، فأما اختلاف الناس فنورده ليقع لك به إيناس، ويحصل لك بما ذكر عن اتفاقهم استثناس.

قال أبو الحسن بن القصار⁽¹⁾: «أجمع التابعون ومن بعدهم على القول بحديث الغسل من التقاء الختانين، بعد خلاف تقدم فيه من بعض الصحابة، ثم أجمع التابعون ومن بعدهم على وجوب الغسل من التقاء الختانين، وإذا كان في المسألة قولان قبل انقراض الصحابة، ثم أجمع أهل العصر بعدهم على أحد القولين كان ذلك مسقطا للخلاف قبله/، [132/أ] ويصير ذلك إجماعاً وإجماع الأعصار عندنا حجة كإجماع الصحابة»⁽²⁾.

قال القاضي رحمته الله: «ما نعلم من قال به بعد خلاف الصحابة إلا شيئاً حكي عن الأعمش، ثم بعده عن داود الأصبهاني⁽³⁾، وخالفه كثير من أصحابه، وقالوا بمذهب الجماعة»⁽⁴⁾.

وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إنما الماء من الماء»، قال الفقيه أبو عبد الله المازري: «يحتج به من لا يوجب الغسل من التقاء الختانين، والحجة به من جهة دليل الخطاب، وقد اختلف أرباب الأصول في القول به، فمن لم يره لم يكن عنده في الحديث حجة، ومن أثبته صح له الانفصال عن الحديث بوجوه:

«أحدهما: أن ذلك كان في أول الإسلام، ثم نسخ.

«والثاني: أن يكون محمولا على المنام؛ لأنه لا يجب الاغتسال فيه إلا من الماء.

(1) هو علي بن أحمد البغدادي، أبو الحسن؛ المعروف بابن القصار، له كتاب المسائل. انظر ترجمته في كطبقات الفقهاء للشيرازي (ص 168). الديباج المذهب (2/ 100). شجرة النور الزكية (1/ 92)، وفيه أنه توفي سنة 398 هـ.

(2) انظر عيون الأدلة (2/ 662). إكمال المعلم للقاضي عياض (1/ 195).

(3) سبقت ترجمته في (ص: 768).

(4) إكمال المعلم للقاضي عياض (1/ 196).

وأما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ للذي خرج إليه ورأسه يقطر: «لعله أعجلناك»⁽¹⁾، فإن لم يحمل على الوطء في غير الفرج، فيحمل على أنه منسوخ.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ابن عباس رضي الله عنه ممن تأوله على الاحتلام، ومعظم الصحابة إنما حملوه على النسخ.

قال المؤلف رحمته الله:

إن الصحابة المهاجرين والأنصار وغيرهم، اتفقوا قبل أن ينقض عصرهم على ذلك، ومن مارس الآثار، ولم يقنع منها إلا بالإكثار، عرف رجوع الأنصار إلى ما أسفق عليه المهاجرون الأولون الكبار، عند جمع عمر رضي الله عنه أهل بدر الأخيار، وإرساله إلى أمهات المؤمنين برأي علي المختار، ثم حملة الكافة على واضحة المنار، وبالتواعد والإنكار، وهذا جلاء واستبصار؛ لأن نسخه ليس عليه غبار.



[الحديث الثاني]:

✗ ذكر ما جاء من ذلك في استقبال القبلة لبول أو غائط

مالك عن أبي أيوب قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تستقبل القبلة بغائط أو بول، فقدما الشام، فوجدنا مراحض قد بنيت قبل القبلة، فنحرف عنها، ونستغفر الله»⁽¹⁾.

أبو داود وابن شاهين عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «إنما أنا لكم بمنزلة الوالد، أعلمكم إذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها»⁽²⁾.

وقال أبو داود: «إذا أتى أحدكم الغائط»، وزاد: «ولا يستطب»⁽³⁾ يمينه، وكان يأمر بثلاثة أحجار، وينهى عن الروث والرمة»⁽⁴⁾.

مسلم عن سلمان الفارسي - وقيل له -: «قد علمكم / نبيكم كل شيء حتى الخراءة، فقال: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول»⁽⁵⁾. [132/ب]

(1) مراده أن نستغفر الله بعد الخروج من المرحاض؛ إذ ذكر الله تعالى منهى عنه في المرحاض. والحديث أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب لا تستقبل القبلة بغائط ولا بول (34/1)، وفي كتاب الصلاة (73/1)، وانظر فتح الباري (1/245، 497)، وأخرجه مسلم في صحيحه (1/224، 264)، وأبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة ببول أو غائط (1/19/9)، والترمذي في جامعه، باب النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول (1/52/8)، وقال: «حديث أبي أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح»، وأخرجه النسائي في السنن الصغرى (1/22) به أيضا، وابن ماجه في السنن (1/115/318)، وابن خزيمة في الصحيح (1/33)، والبيهقي في السنن (1/91)، وأحمد في المسند (5/414).

(2) الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص 87)، والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة بلفظ قريب منه (1/2-3)، وأحمد في مسنده (1/250)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الإستطابة مختصرا (1/224/265)، وأبو داود في سننه (1/18)، والنسائي (1/38)، وابن ماجه (1/114)، وابن خزيمة في الصحيح (1/33)، وابن حبان في الصحيح مع الإحسان (2/518)، وأبو عوانة في المسند (1/200)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/91)، والطحاوي في شرح المعاني (4/233)، وانظر الاعتبار (1/200-215).

(3) الاستطابة: الاستنجاء. انظر غريب الحديث لابن سلام (1/180).

(4) الرمة والرميم: العظم البالي. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (2/267).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الاستطابة (1/223)، وأبو داود في سننه (1/17)، والترمذي في جامعه (1/24)، وأحمد في المسند مع الفتح الرباني (2/272)، وابن خزيمة في الصحيح (1/41)، وابن ماجه في السنن (1/115)، والنسائي في الكبرى (1/38-39)، وابن أبي =

وخرج مسلم عن أبي أيوب أن النبي ﷺ قال: «لا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها لبول ولا لغائط، ولكن شرقوا أو غربوا».

× الناسخ لذلك:

مسلم عن ابن عمر قال: «رقيت على بيت أختي حفصة، فرأيت رسول الله ﷺ قاعدا لحاجته مستقبل الشام، مستدبر القبلة»⁽¹⁾، وفي رواية: «مستقبلا بيت المقدس»⁽²⁾.

وخرج الترمذي عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تستقبل القبلة لبول، فرأيته قبل أن يموت بعام يستقبلها»⁽³⁾ وقال فيه: «حديث حسن غريب»⁽⁴⁾، وقال في (كتاب العلل): «سألت محمدا؛ يعني البخاري عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث صحيح»⁽⁵⁾.

= شعبة (1/150)، وأبو عوانة في المسند (1/217)، والدارقطني في السنن (1/54)، والبيهقي في سننه (1/91)، والطبراني في مسنده (ص 91)، والطبراني في الكبير (6/234).

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (1/68)، (3/1130)، ومسلم في صحيحه (1/225)، وأبو عوانة في المسند (1/171)، والنسائي في السنن الصغرى (1/62)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/92)، وأحمد في مسنده (2/12).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب من تبرز على لبنتين (1/48-49)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الاستطابة (1/224-225)، ومالك في الموطأ (1/269/521)، والشافعي في الرسالة (ص 512)، وأبو داود في السنن (1/21)، والترمذي في الجامع (1/16)، والنسائي في السنن (1/23-24)، وأحمد في مسنده مع الفتح الرباني (1/274)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/233)، والشافعي في المسند (ص 29)، وابن عبد البر في التمهيد (23/302).

(3) أخرجه الترمذي في الجامع (1/15)، وقال: «حسن غريب»، وأبو داود في السنن (1/21)، وابن ماجه في سننه (1/117)، وأحمد في المسند مع الفتح الرباني (1/273-274)، وابن خزيمة في الصحيح (1/34)، والهيثمي في موارد الظمان (ص 63)، والحاكم في المستدرک (1/154)، وقال الذهبي: «هو على شرط مسلم»، ورواه الدارقطني في السنن (1/58-59)، وقال الحافظ في التلخيص (1/114): «صححه البخاري فيما نقله عنه الترمذي، وحسنه هو والبزار، وصححه أيضا ابن السكن، وتوقف فيه النووي لعننة ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وغيره، وضعفه ابن عبد البر بأبان بن صالح. انظر التمهيد (1/312)، وهم في ذلك فإنه ثقة باتفاق، وادعى ابن حزم أنه مجهول فغلط.

(4) الجامع للإمام الترمذي (1/15).

(5) العلل الكبير (ص 24).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال فيه أبو عمر بن عبد البر: «ليس حديث جابر بصحيح عنه فيعرج عليه؛ لأن أبان ابن صالح⁽¹⁾ الذي يرويه ضعيف»⁽²⁾، كذا قال في (التمهيد).

قال أحمد بن حنبل: «حديث ابن عمر ناسخ للنهي عن استقبال بيت المقدس واستدباره بالغائط والبول».

قال العالم أبو عبد الله المارزي: «اتفق المذهب على النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند الغائط والبول في الفلوات، واختلف في جواز ذلك في القرى والمدائن إذا لم تكن مراحيض مبنية على ذلك، وظاهر المذهب أن المراحيض إذا كانت مبنية على شكل يقتضي استقبال القبلة واستدبارها، أنه لا يتكلف الانحراف.

وقول أبي أيوب في الحديث: «ونحن ننحرف ونستغفر الله»؛ يدل على أنه يرى الانحراف ولو كانت مبنية، ووجه الخلاف الذي قدمناه عندنا في استقبال القبلة في المدائن معارضة قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «لا تستقبل القبلة»، بفعله حين رآه ابن عمر على لبنتين، فمن أنزل فعله منزلة قوله خصص عموم قوله بفعله، ومن رأى أن الأقوال تقدم على الأفعال لم يخص، ومنع ذلك في المدائن⁽³⁾، وقد يتأول أيضا حديث ابن عمر أن اللبنتين كانتا مبنيتين، وذلك من القسم الذي أشرنا إلى الاتفاق عليه من أصحابنا، ويصح أن يبنى الخلاف من جهة المعنى على اختلافهم في تعليل منع استقبال القبلة للبول في الفلوات، هل هو حرمة القبلة، أو للمصلين إليها من الملائكة؟ فمن جعله حرمة القبلة منعه في المدائن على السطوح وفي الشوارع، وإن كان مستترا بالحيطان؛ لأن قبلته إلى الحيطان، ومن علله بالمصلين لم يمنع؛ لوجود السواتر، واختلف عندنا في كشف الفرج عند الجماع مستقبل القبلة، هل ذلك مثل استقبالها بالبول والغائط؟ وسبب

[133/أ]

(1) أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي مولاهم، اختلف في توثيقه، توفي سنة 110 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6/336). التاريخ الكبير (1/451). معرفة الثقات (1/198). الجرح والتعديل (2/297)، تهذيب التهذيب (1/63).

(2) التمهيد (1/312).

(3) راجع في المسألة كتاب أفعال الرسول ودلالاتها على الأحكام الشرعية لعمر سليمان الأشقر (2/187-188).

الخلافا هل ذلك لأجل العورة أو لأجل الحدث؟ فمن جعل العلة الحدث، جعل الجماع بخلاف البول في الاستقبال.

وفي بعض روايات الحديث: «ولكن شرقوا أو غربوا»⁽¹⁾، وهذا محمول على أنه إنما خاطب به قوما لا تكون الكعبة في شرق بلادهم ولا غربها، ولعله كذلك الأمر في مدينة الرسول عَلَيْهِ السَّلَام⁽²⁾.

قال القاضي: «قد قيل هذا الحديث لأهل المدينة ومن وراءها من الشام والمغرب؛ لأنهم إذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة أو يستدبروها»⁽³⁾، وإلى هذا نحا البخاري في كتابه⁽⁴⁾، وإلى ما ذهب إليه مالك من التفريق بين القرى والصحاري ذهب الشافعي، تعويلا على تخصيص حديث ابن عمر، وما جاء من الحديث بمعناه.

ولمالك قول آخر المنع فيهما، إلا في الكنف؛ للمشقة في الانحراف فيها، واختلف على أبي حنيفة؛ فمشهور مذهبه المنع فيهما، وهو قول أحمد وأبي ثور⁽⁵⁾؛ أخذوا بظاهر مجرد النهي، والأمر بالتشريق والتغريب.

وذهب ربيعة⁽⁶⁾ وداود إلى جواز ذلك فيهما اعتمادا على حديث ابن عمر، وأنه ناسخ لكونه متأخرا، مع ما ورد بمثله، وروي عن أبي حنيفة أيضا جواز الاستدبار فيهما، وإنما يمنع فيهما الاستقبال، وأما الاستدبار فبحكم أن المدينة ما بين بيت المقدس ومكة، فاستقبال أحدهما استدبار للآخر للحديث الوارد في النهي عن

(1) أخرجه أبو عوانة في المسند (1/170)، والطبراني في المعجم الأوسط (5/133)، وفي الكبير (4/137-143).

(2) المعلم (1/240-241). إكمال المعلم (1/66-67).

(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (1/521).

(4) صحيح البخاري (1/66، 154).

(5) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان، أبو الثور الكلبي، الفقيه الشافعي البغدادي، ثقة، مات سنة 240 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/97). تاريخ بغداد (6/65). طبقات الشافعية للسبكي (1/277).

(6) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي، مولاهم، أبو عثمان المدني، الفقيه؛ المعروف بريبعة الرأي، ثقة، مات سنة 136 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3/286). الجرح والتعديل (3/475). تهذيب التهذيب (3/258).

استقبال القبليتين، ولحديث ابن عمر من: «أنه رأى النبي ﷺ مستقبل بيت المقدس»، ولحديث جابر: «أنه رآه قبل موته مستقبل القبلة لذلك»⁽¹⁾، ونحوه عن أبي قتادة⁽²⁾.

وذهب النخعي وابن سيرين إلى منع استقبال القبليتين واستدبارهما، وذهب بعض شيوخوا إلى أن ظاهر المذهب جواز استقبالها في القرى والمدائن، واستدبارها، من غير ضرورة إلى ذلك، واستدل بلفظ محتمل وقع له في (المدونة).

وقيل في اطلاع ابن عمر ليس من التجسس، ولعله عن غير قصد، ويحتمل أنه قصد ذلك للتعلم، والأمن من الاطلاع على ما لا يجب الاطلاع عليه؛ إذ مقصده الاطلاع على توجه وجهه حين جلوسه ورؤية ظاهره، لا غير ذلك؛ ليستدل منه على مراده، وقول أبي أيوب: «فنحرف عنها ونستغفر الله»، قيل: لعله لم يبلغه حديث ابن عمر، وقوله آخر الحديث: «قال نعم»، هو جواب سفيان ليحيى بن يحيى عن قوله: سمعت الزهري يذكر عن عطاء، على مذهب من يرى التقرير في العرض والقراءة على المحدث، وفي قول أبي / أيوب أخذه بالعموم والقول به»⁽³⁾. [133/ب]

قال المؤلف عفا الله عنه:

بوب البخاري على حديث أبي أيوب: باب لا تستقبل القبلة بغائط ولا بول إلا عند البناء ونحوه، ثم أورد حديث أبي أيوب خاصة، وليس فيه هذا الاستقبال؛ لما علمه في حديث ابن عمر، وبوب به بعد هذا الباب: باب من تبرز على لبنتين، وما ذكره القاضي رحمته الله عن البخاري، لم يأت به كاملاً؛ فإنه ذكر الشام والمغرب مع المدينة، ولم يذكر المشرق، وقد بوب في كتاب الصلاة: قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، ليس في المشرق ولا في المغرب؛ لقول النبي ﷺ: «لا تستقبلوا القبلة لغائط أو بول، ولكن شرقوا أو غربوا».

(1) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (34/1)، والهيتمي في موارد الظمان (ص 63)، وفي مجمع الزوائد (205/1)، والترمذي في سننه (13-15)، والطحاوي في شرح معني الآثار (235/4)، والقاضي عياض في إكمال المعلم (67/1).

(2) الحارث بن ريع بن بلدمة، أبو قتادة الأنصاري، صحابي مشهور بكنيته، مات سنة 54 هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الاستيعاب (294/1). الإصابة (158/4).

(3) إكمال المعلم (68/1).

وذكر حديث أبي أيوب، فقال أبو الحسن: «يعني وقبلة مشرق الأرض كلها، إلا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق إلى المغرب، فحكم مشرق الأرض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف عند الغائط؛ لأنهم إذا شرفوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة، ولم يستدبروها، وهؤلاء أمروا بالتشريق والتغريب، واستعمال هذا الحديث.

وأما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من مشرقها إلى مغربها، فلا يجوز لهم استعمال هذا الحديث؛ لأنهم إذا شرفوا وإذا غربوا استقبلوها، وكذلك من كان موازيا لمغرب مكة، إن غرب استدبر القبلة، وإن شرف استقبلها، وإنما ينحرف الفريقان إلى الجنوب والشمال؛ فهو تشريقه وتغريبه، ولم يذكر البخاري مغرب الأرض؛ إذ العلة فيه واحدة مشتركة، واكتفى بذكر المشرق عن المغرب؛ لأن المشرق أكثر الأرض المعمورة، وبلاد الإسلام في جهة مغرب الشمس قليل».

قال المؤلف عفا الله عنه:

وإذا لم يكن من الاختصار بد، فالاقتداء بالكتاب العزيز سيان، لو أن له في البلاغة تبريز، قال سبحانه: ﴿وَرَبُّ الْمَشْرِقِ﴾⁽¹⁾، وظهر أن مذهب البخاري كمذهب مالك والشافعي وسلفهما من الصحابة ابن عمر، ومن التابعين الشعبي.

قال المؤلف عفا الله عنه:

الصحيح في هذا الباب عند التمهيص أن هذا ليس من النسخ، بل هو من التخصيص؛ لأن حديث أبي أيوب عام، وحديث ابن عمر خاص، ولا يبالي بتقديم الخاص أو تأخره.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وليس فيه من شرطي النسخ واحد، لا التاريخ، ولا التعارض؛ إذ يمكن الجمع حسبما سبق، وليس في حديث ابن عمر تاريخ بين، وحديث جابر وإن كان فيه

(1) الصفات: 5.

[134/أ] التاريخ فهو محتمل؛ إذ قد يجوز / أن يكون رأى ما رأى ابن عمر من الاستقبال بين البيوت، أو يكون حديث أبي أيوب وأبي هريرة وسلمان وغيرهم قبل موته بشهر، كما قيل في حديث ابن عكيم في النهي عن الانتفاع بإهاب الميتة، أو عصبها قبل موته بشهر، قالوا: فلعل الإذن في الانتفاع قبل موته بجمعة، أو نحو ذلك، هذا إذا لم نعتد ما قاله أبو عمر في تضعيفه الحديث، والله أعلم.



[الحديث الثالث]:

❑ ذكر ما جاء من ذلك في مس الذكر

خرج النسائي عن طلق بن علي قال: «خرجنا وفدا حتى قدمنا على رسول الله ﷺ، فبايعناه وصلينا معه، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة؟ فقال: وهل هو إلا مضغة⁽¹⁾ منك أو بضعة؟»⁽²⁾.

وخرجه أيضا أبو عيسى الترمذي قال: «وفي الباب عن أبي أمامة⁽³⁾، وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب⁽⁴⁾، وقال: «وحدِيث ملازم⁽⁵⁾ عن عبد الله بن بدر⁽⁶⁾ أصح وأحسن⁽⁷⁾؛ يعني أصح مما رواه أيوب بن عتبة⁽⁸⁾ ومحمد بن جابر⁽⁹⁾».

(1) المضغة هي القطعة من اللحم قدر ما يمضغ، وجمعها مضغ انظر النهاية في غريب الحديث (98/4).

(2) البضعة؛ بالفتح القطعة من اللحم. انظر النهاية في غريب الحديث (82/1). وهذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة من سننه، باب الرخصة في ترك الوضوء من مس الذكر، بلفظ مغاير (41/1)، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مس الذكر (131/1)، والنسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من مس الذكر، وأحمد في مسنده (23-22/4)، وابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الوضوء من مس الذكر (163/1).

(3) صدي بن عجلان بن وهب، ويقال ابن عمرو، أبو أمامة الباهلي، الصحابي، مات سنة 86هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (326/4). الاستيعاب (5/4). تهذيب الكمال (606/2).

(4) أخرجه الترمذي في السنن كتاب الطهارة باب الوضوء من مس الذكر.

(5) ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر السحيمي أبو عمرو اليمامي، وثقه يحيى وأورده العقيلي في الضعفاء. انظر الضعفاء الكبير (252/7). التمهيد (197/17). تهذيب التهذيب (138/4).

(6) عبد الله بن بدر بن عميرة بن الحارث اليمامي، جد ملازم، ثقة، من الرابعة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (50/5). تهذيب الكمال (324/14). الكاشف (540/1). تقريب التهذيب (296/1).

(7) السنن كتاب الطهارة باب الوضوء من مس الذكر.

(8) أيوب بن عتبة، أبو يحيى اليمامي، الفقيه، قاضي اليمامة، فيه لين من قبل حفظه، توفي سنة 160هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (556/5). سير أعلام النبلاء (309/7).

(9) محمد بن جابر بن عبد الله الأنصاري السلمي المدني صدوق. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (219/7). تهذيب الكمال (1181/3). تقريب (150/2)، وانظر الحديث في جامع الترمذي على هامش عارضة الأحوذ (116/1).

* الناسخ:

خرج مالك رحمه الله عن بسرة بنت صفوان⁽¹⁾ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره، فليتوضأ وضوءه للصلاة»⁽²⁾، وقد صح سماع عروة من بسرة هذا الحديث، بين ذلك أبو الحسن الدارقطني⁽³⁾، على أن الحافظ أبا عمر بن عبد البر قال: «لا يصح عن النبي ﷺ في حديث بسرة إلا في (الموطأ) من رواية مالك عن عبد الله ابن أبي بكر، سمع عروة، سمع مروان⁽⁴⁾، سمع بسرة، سمعت النبي ﷺ، ووهم ابن وهب في قوله عن مالك وغيره عن عروة عن بسرة، والله أعلم»⁽⁵⁾.

وقدوم طلق بن علي على النبي ﷺ كان في أول الهجرة، فقد ثبت من طريق حسنة أنه قدم على النبي ﷺ وهو بيني مسجده، وبسرة بنت صفوان من مسلمة الفتح، وحديثها كان في أول الفتح، قال ابن السكن وذكر حديث بسرة وصححه، ثم قال: «يقال إنه ناسخ لحديث طلق؛ لأن طلق بن علي قدم على النبي ﷺ⁽⁶⁾ وهو بيني المسجد، ثم رجع إلى بلاده، وإسلام بسرة كان يوم الفتح، وحفظها متأخر عن تاريخ طلق بن علي»⁽⁷⁾.

(1) بسرة بنت صفوان الأسدية، صحابية جلييلة. انظر ترجمتها في طبقات ابن سعد (8/ 245). الإصابة (4/ 252). الثقات لابن حبان (3/ 37).

(2) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب الوضوء من مس الفرج (1/ 85/ 100)، والنسائي في سننه (1/ 100)، والحازمي في الاعتبار (1/ 222)، والبيهقي في الكبرى (1/ 128)، وابن حبان في صحيحه مع الإحسان (3/ 396/ 1112)، وأحمد في المسند (6/ 406-407)، والترمذي في الجامع (1/ 270/ 82)، وابن ماجه في السنن (1/ 161/ 479)، والطيالسي في مسنده (ص 230)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 22)، والحاكم في المستدرک (1/ 136).

(3) الدارقطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن البغدادي، شيخ الإسلام، صاحب السنن، توفي سنة 385هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (3/ 991). طبقات الشافعية للسبكي (3/ 462).

(4) مروان بن الحكم بن أبي العاص، أبو عبد الملك الأموي، صحابي، مات سنة 65هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (7/ 368). الاستيعاب (3/ 425). تهذيب الكمال (3/ 1316).

(5) التمهيد (17/ 184-185).

(6) قصة قدوم طلق على النبي ﷺ أثناء بناء المسجد وعمله معهم رواها الدارقطني في سننه (1/ 149)، باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر، والحكم في ذلك.

(7) عارضة الأحوذى (1/ 118).

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقد استدل بعضهم على نسخه بأن إيجاب الوضوء من قبل الشرع، وقوله: «هل هو إلا بضعة منك»، حجة عقلية، فجاز أن ينسخ ما في العقل بالشرع، ولا يصح أن ينسخ الشرع بالعقل / .

[134/ب]

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذه مسامحة في العبارة إنما تعني البراءة الأصلية، وما كنا قبل ورود الشرع، وأما العقل فلا ينسخ، ولا ينسخ به.

ومنهم من تأول حديث طلق فقال: «ليس فيه نص بإسقاط الوضوء، فيحتمل أن يكون المراد به إجازة مسه، وإسقاط غسل اليد من مسه كسائر الأعضاء».

قال المؤلف عفا الله عنه:

قد خرج الترمذي حديث بسرة عن إسحاق بن منصور⁽¹⁾ عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي عن بسرة أن النبي ﷺ قال: «من مس ذكره، فلا يصل حتى يتوضأ»، وقال فيه: «حديث حسن صحيح»⁽²⁾، وقال: «هكذا روي عن غير واحد عن هشام عن أبيه عن بسرة»⁽³⁾، ثم قال: «قال محمد؛ يعني البخاري: أصح شيء في الباب حديث بسرة»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وأحسن أسانيد حديث طلق ما رواه مسدد وغيره عن ملازم بن عمرو⁽⁵⁾ عن عبدالله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي قال: «قدمنا على رسول الله ﷺ، وهو حديث انفرد به أهل الإمامة».

(1) إسحاق بن منصور السلولي؛ بفتح المهملة واللامين، مولا هم، أبو عبد الرحمن، صدوق، تكلم فيه بالثبوت، من التاسعة، مات سنة 204 هـ، وقيل بعدها. انظر ترجمته في تهذيب الكمال (2/478). تهذيب التهذيب (1/219). التاريخ الكبير (1/403).

(2) جامع الترمذي على هامش عارضة الأحوذ (1/114-115).

(3) المرجع نفسه (1/115).

(4) علل الترمذي الكبير (ص48).

(5) سبقت ترجمته في (ص:955).

قال المؤلف عفا الله عنه:

أما التاريخ فين، إلا أن غناه هين، والنسخ به غير متعين، وجمعهما والقول بهما هين لين، فلقائق أن يقول: إن كانت بسرة من مسلمة الفتح، فأم حبيبة من مهاجرة الحبشة، وقد صحح حديثها أبو زرعة⁽¹⁾ وأحمد بن حنبل؛ وأبو هريرة أسلم عام خيبر سنة ست⁽²⁾، وقد صحح حديثه ابن السكن⁽³⁾، وكما يحتمل أن يكون ذلك السماع لأول إسلامها، يحتمل أن يكونا سمعاه بعد سماعهما عام حجة الوداع، وإذا تحقق هذا الاحتمال، خف ميزان ترجيح النسخ فشال⁽⁴⁾، ورجح به ميزان الجمع فمال، ولذكر مذاهب الفقهاء من السلف والخلف في هذا الباب إكمال، فإن أكثرها جمع بين الحديثين واستعمال.

فممن أوجب الوضوء فيه عمر بن الخطاب وابنه، وزيد بن خالد والبراء بن عازب وجابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وأبو هريرة، على اختلاف عنهما، ومن التابعين عطاء بن أبي رباح⁽⁵⁾ وطاووس وعروة بن الزبير وسليمان بن يسار وأبان بن عثمان⁽⁶⁾ وابن شهاب ومجاهد ومكحول والشعبي وجابر بن زيد وعكرمة وسعيد بن المسيب، على اختلاف عنه، وأكثر أهل الشام والمغرب، وأكثر أصحاب الحديث، وبه قال الأوزاعي والشافعي والليث بن سعد وأحمد وإسحاق والطبري وداود، والمشهور من قول مالك، والذي تقرر عليه / مذهبه إيجاب الوضوء، وقد اختلف عنه. [135/أ]

(1) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي، إمام حافظ ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (325/5). الثقات (407/8). تقريب التهذيب (373/1). الكاشف (683/1). تهذيب الكمال (361/8).

(2) خيبر بينها وبين المدينة ثمانية برد. أي حوالي 170 كلم. انظر معجم ما استعجم للبكري (521/2)، وورد أن إسلامه كان سنة سبع. انظر الإصابة (63/2).

(3) نيل الأوطار للشوكاني (199/1)، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس القبل.

(4) شال الميزان ارتفعت إحدى كفتيه. انظر مختار الصحاح (148/1).

(5) عطاء بن أبي رباح القرشي، مولاهم، أبو محمد الجندي اليماني، من فقهاء التابعين وحفاظهم، مات سنة 115 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (386/2). تذكرة الحفاظ (99/1). سير أعلام النبلاء (78/5).

(6) أبان بن عثمان بن عفان الأموي، أبو سعيد، ويقال أبو عبيد الله، المدني، الفقيه، ثقة، مات سنة 105 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (450/1). الجرح والتعديل (295/2). تهذيب الكمال (47/1).

قال الفقيه الحافظ أبو عمر: «اضطرب قول مالك في إيجاب الوضوء منه، واختلف مذهبه فيه، والذي تقرر عليه المذهب عند أهل المغرب من أصحابه أنه من مس ذكره أمره بالوضوء ما لم يصل، فإن صلى أمره بالإعادة في الوقت، فإن خرج الوقت فلا إعادة عليه، فالوضوء عنده كما روى عنه ابن وهب على جهة النذب⁽¹⁾، وهؤلاء رضي الله عنهم بين قائل بنسخ حديث بسرة بحديث طلق، وبين مرجح له، وبين معرض عنه لضعفه عنده».

وممن قال لا وضوء فيه من الصحابة علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر⁽²⁾ وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وعمران بن حصين⁽³⁾ وأبو الدرداء، واختلف فيه عن سعد بن أبي وقاص وأبي هريرة رضي الله عنه.

ومن التابعين ربيعة بن أبي عبد الرحمن، واختلف فيه عن سعيد بن المسيب، وأن لا وضوء فيه أصح؛ لأنه من رواية قتادة عنه، وقاتدة حافظ مقدم على عبد الرحمن بن حرملة⁽⁴⁾ الذي روى الوجوب عنه، وقال به سفیان الثوري وشريك والحسن بن حي⁽⁵⁾ وأبو حنيفة وأصحابه وعبد الله بن الحسن⁽⁶⁾، وجمهور علماء أهل العراق من

(1) النواذر والزيادات (54 / 1)، والبيان والتحصيل (162 / 1).

(2) عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي؛ بنون ساكنة بين مهملتين، أبو اليقضان، مولى بني مخزوم، صحابي جليل مشهور، من السابقين الأولين، قتل سنة 37 هـ. انظر ترجمته في الطبقات الكبرى (15 / 6). تهذيب الكمال (215 / 21). الكاشف (52 / 2). تقريب التهذيب (408 / 1).

(3) عمران بن الحصين بن عبيد بن خلف الخزاعي الكعبي، أبو نجيد، أسلم عام خير، وكان من فضلاء الصحابة، مات سنة 52 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (3 / 1208). طبقات ابن سعد (4 / 287). الخلاصة (ص 295).

(4) عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة؛ بفتح المهملة وثقليل النون الأسلمي، أبو حرملة المدني، صدوق، ربما أخطأ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (5 / 270). تقريب التهذيب (1 / 339). تهذيب التهذيب (6 / 146). تهذيب الكمال (17 / 58).

(5) الحسن بن صالح بن حي، أبو عبد الله الهمداني الثوري، ثقة فقيه، رمي بالتشيع، مات سنة 169 هـ، وقيل قبلها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (3 / 18). تهذيب الكمال (1 / 264). ميزان الاعتدال (1 / 496).

(6) عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، أبو محمد، ثقة، جليل القدر، من الخامسة. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (23 / 106). تقريب التهذيب (1 / 300).

أهل الكوفة والبصرة سلفا وخلفا، وأبو بكر بن المنذر⁽¹⁾.

وروى يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب، سمعت مالكا يقول: «أستحسن الوضوء من مس الذكر، ولا أوجبه»، وإليه ذهب سحنون⁽²⁾ والعتبي⁽³⁾، وقالوا: «لا إعادة على من مسه لصلاته في وقت، ولا غيره»⁽⁴⁾.

وذكر أبو عمر أن الذي تقرر عليه مذهبه عند أهل المغرب من أصحابه وجوب الوضوء، وبهذا من قوله قال أصبغ بن الفرج وعيسى بن دينار⁽⁵⁾، وهو الذي رواه أبو زيد⁽⁶⁾ عن ابن القاسم أن الوضوء واجب على من مسه، ولا إعادة في الوقت وبعده⁽⁷⁾، على ما جاء من قول ابن عمر.

وهؤلاء رضي الله عنهم منهم من عول على البراءة الأصلية، ومنهم من عول على حديث طلق، وهو يعضد البراءة الأصلية، ولم يصحح حديث بسرة في وجوب الوضوء ولا غيره، تعلقا بما رواه أبو زرعة الرازي عن ابن معين أنه قال: «في إسناد حديث مالك عن بسرة، لولا أن قاتل طلحة في الطريق»؛ فكأنه لم يصحح سماع عروة من بسرة، ومنهم من قال: «مداره على حربي أو شرطي من شرط مروان»، وهذه المطاعن تعسف من الجهالة، وقد صحح حديث بسرة الإمامان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وصحح أحمد حديث / أم حبيبة. [ب/135]

(1) أبو بكر بن المنذر محمد بن إبراهيم النيسابوري، المجمع على إمامته في الفقه والحديث، صاحب كتاب الإجماع، توفي سنة 310 هـ. انظر ترجمته في تهذيب الأسماء (2/485).

(2) محمد بن عبد السلام سحنون التنوخي، أبو عبد الله، فقيه مالكي، من كتبه آداب المعلمين، والتاريخ والحجة، توفي سنة 265 هـ. انظر ترجمته في رياض النفوس (1/345). ترتيب المدارك (4/204).

(3) محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة، أبو عبد الله الأموي، فقيه الأندلس، مات سنة 255 هـ. انظر ترجمته في العبر (2/7). سير أعلام النبلاء (12/335).

(4) التمهيد (17/199-200).

(5) عيسى بن دينار بن واقد الغافقي، يكنى أبا محمد، توفي سنة 212 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (4/105).

(6) أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى بن زيد بن يزيد، مولى معاوية بن أبي سفيان، القرطبي، توفي سنة 258 هـ. انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس رقم 781.

(7) النوادر والزيادات (1/54). البيان والتحصيل (17/308).

واختلف أصحاب مالك عليه السلام كما اختلفت الروايات عنهم، وقد تقدم له ولهم قولان: إيجاب الوضوء، ونفي الإيجاب.

وقال أصحابه البغداديون كإسماعيل القاضي⁽¹⁾ وابن بكير وابن المتتاب⁽²⁾ وأبي الفرج والأبهري⁽³⁾، فإنهم اعتبروا في مسه وجود اللذة كملامسة النساء عندهم، فإن التذ الذي مس ذكره فقد وجب عليه الوضوء، وإن صلى وقد مسه قبل أن يتوضأ أعاد أبداً وإن خرج الوقت، وإن لم يلتذ بمسه، فلا شيء عليه، ومن ذهب إلى هذا سوى بين مسه بظاهر الكف وباطنها، وهذا نوع من الجمع.

وتأول بعضهم على هذا قوله في المدونة: «إن مسه بباطن كفه وأصابه انتقض وضوؤه، فيقول: تخصيصه بباطن الكف والأصابع من ظاهرها تنبيه منه على مراعاة اللذة»⁽⁴⁾.

وقال أكثر المالكيين من أهل المغرب: «إن مس ذكره بباطن الكف والراحة، أو باطن الأصابع دون حائل انتقض وضوؤه، التذ أو لم يلتذ؛ لأنه الموضع المقصود بمسه، فخرج الحديث عليه، ومن مسه لخلاف ذلك لم ينتقض، وإن التذ»، وهي رواية عن مالك، وهذا نوع آخر من الجمع.

ومنهم من راعى في مسه سائر أعضاء الوضوء، وقال مالك فيما روى عنه ابن وهب: «من مس ذكره ناسياً أو على ثوب، وإن كان خفيفاً فلا شيء عليه، وإن

(1) إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد، أبو إسحاق الأزدي القاضي، له عدة مؤلفات في أحكام القرآن والقراءات ومعالم القرآن، مات سنة 282 هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (6/ 284). تذكرة الحفاظ (2/ 625). البداية والنهاية (11/ 72).

(2) أبو الحسن عبيد الله بن المتتاب بن الفضل البغدادي، قاضي المدينة المنورة. انظر ترجمته في شجرة النور الزكية (ص 77).

(3) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي الأبهري المالكي، نزيل بغداد وعالمها، ثقة، توفي سنة 375 هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (5/ 462-463). ترتيب المدارك (4/ 466-473). شجرة النور الزكية (ص 91).

(4) المدونة (1/ 8-9).

أفضى إليه بباطن كفه انتقض وضوؤه»، ففرق في هذه الرواية بين العمد والنسيان، وليس هذا حكم الإحداث، وإلى هذا ذهب الليث بن سعد وداود بن علي، وهذا نوع من الجمع⁽¹⁾.

وقال القاضي أبو الوليد بن رشد⁽²⁾: «تحصيل مذهبه؛ يعني مالكا رحمه الله في ثلاثة أقوال:

«أن لا وضوء من مس الذكر، ناسيا كان أو متعمدا على حال، كمذهب أهل العراق، وهي رواية أشهب⁽³⁾ عن مالك؛ لأن الإعادة في الوقت استحباب، وهو قول سحنون، وروايته عن ابن القاسم في (العتبية).

«والثاني: إيجاب الوضوء على من مسه ناسيا أو متعمدا، قيل: إذا مسه بباطن الكف أو الأصابع، التذ أو لم يلتذ؛ لأنه الموضع المقصود بمسه، فخرج الحديث عليه، وإن مسه بظاهر الكف والذراع لم يجب عليه شيء، وإن التذ، وقيل: بل إذا التذ فعليه الوضوء، مسه بباطن الكف أو بظاهرة أو بذراعه أو بأي عضو كان، وهذان التأويلان تأولهما أصحابه على ما في (المدونة)⁽⁴⁾، وبعضهم تأوله على مذهب مالك، قياسا على ملازمة النساء.

«والثالث: إن كان ناسيا فلا وضوء عليه بحال، وإن كان متعمدا فعليه الوضوء على التأويلين/ المذكورين»⁽⁵⁾. [1/136]

(1) التمهيد (17/ 200-201). تهذيب المدونة (1/ 171). الاستذكار (2/ 314). صحيح ابن حبان (2/ 225). شرح معاني الآثار (1/ 71).

(2) محمد بن أحمد بن رشد القاضي المالكي القرطبي الفقيه الحافظ العارف بالفتوى على مذهب مالك صنف المقدمات والبيان والتحصيل واختصار المسبوبة واختصار مشكل الآثار توفي 520 هـ. انظر: بغية الملتمس (ص 41). الصلة (2/ 576). الإعلام بمن حل بمراكش وأغमत من الأعلام (4/ 52).

(3) أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري، أبو عمر الفقيه المصري، صاحب الإمام مالك، توفي سنة 204 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (3/ 262). الخلاصة (ص 45).

(4) المدونة (1/ 9). تهذيب المدونة (1/ 171).

(5) إحالة البيان والتحصيل (1/ 45).

قال المؤلف عفا الله عنه:

القول الأول مبني على أن ما رواه من حديث بسرة على النذب والاستحباب، لا على الإيجاب، وقوله الثاني على ظاهره غير متأول بالتأويلين الأولين على النسخ بحديث بسرة لحديث طلق، وعلى تضعيف حديث طلق، وقد تكلمنا على أسانيده، وبالتأويلين على صحة الحديثين، والجمع بينهما بالجمعين حسن.

وكذلك الثالث على أنه ضعيف في النظر؛ لأن من أوجب الوضوء جعله حدثاً؛ والأحداث سهوها وعمدها في إيجاب الوضوء سواء، وإلى مثل رواية ابن وهب عنه ذهب الليث بن سعد وداود بن علي.

هذا تحصيل أقوال مالك رحمه الله في مس الذكر، هذا إذا كان على غير حائل، فإن كان على حائل رقيق فاختلف قول مالك:

فروى عنه ابن وهب أنه لا وضوء عليه، وهو الأشهر، وروى عنه علي بن زياد⁽¹⁾ أن عليه الوضوء.

قال أبو الوليد: «فعلى ما حكيناه من الاختلاف، لا اختلاف في المذهب أن من مس ذكره ناسياً أو متعمدا بظاهر الكف والذراع، ولم يلتذ فلا وضوء عليه، وله في مس المرأة فرجها أربع روايات:

نفى الوضوء جملة، واستحبابه، وإيجابه، والفرقة بين أن تلطف، أو لا تلطف، وهي رواية ابن أبي أويس⁽²⁾ عنه، وذكر الأبهري إلى أن ذلك اختلاف أحوال، لا اختلاف روايات، فرواية ابن القاسم وأشهب في سقوط الوضوء إذا لم تلطف، ولا

(1) أبو الحسن، وقيل أصله من العجم، ولد بطرابلس، ثم انتقل إلى تونس، ثقة بارع في الفقه، توفي سنة 183 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (3/ 80-84).

(2) أبو عبد الله إسماعيل بن أبي أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، الحافظ، محدث المدينة، مات سنة 226 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (1/ 409). سير أعلام النبلاء (10/ 391). طبقات الحفاظ (ص178). تقريب التهذيب (1/ 106).

قبضت عليه، ورواية علي بن زياد إذا ألطفت⁽¹⁾، على ما بين في رواية ابن أبي أويس، ومن أصحاب مالك من حملها على روايتين: سقوط الوضوء جملة، وإيجابه إذا ألطفت أو التذت، فإذا مست ولم تلطف، ولا التذت فلا وضوء، ولم يختلف عنه في ذلك، وإن ألطفت والتذت وجب عليها الوضوء بلا خلاف عنه، وقيل عنه في ذلك روايتان⁽²⁾.



(1) ألطفت: ترفقت له. انظر لسان العرب (9/ 317).

(2) البيان والتحصيل (18/ 45).

[الحديث الرابع]

✑ ذكر ما جاء من ذلك في ترك الوضوء مما مست النار

× المنسوخ:

خرج مسلم عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «توضؤوا مما مست النار»⁽¹⁾، وهكذا رواه معمر وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن [أبي] سفيان بن المغيرة بن الأحنس⁽²⁾ عن أم حبيبة⁽³⁾، وابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبد الله بن أبي بكر عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت⁽⁴⁾.

× الناسخ:

مسلم عن عمرو بن أمية الضمري⁽⁵⁾ قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم [136/ب]

(1) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار (1/273/353)، وابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء مما غيرت النار (1/164/486)، وأحمد في مسنده (6/89)، في مسنده عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.

(2) أبو سفيان بن سعيد بن المغيرة بن الأحنس بن شريق، ابن أخت أم حبيبة. مترجم في تهذيب الكمال (33/361).

(3) رواية أم حبيبة رضي الله عنها أخرجه الطيالسي في المسند (ص 222-223)، في مسند أم حبيبة رضي الله عنها، وأخرجها أحمد في المسند (6/326-327)، وأبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب التشديد في الوضوء مما مست النار (1/134-135)، والنسائي في المجتبى من السنن بشرح السيوطي، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار (1/107)، والطبراني في المعجم الكبير (7/46-47).

(4) رواية زيد بن ثابت أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار (1/272/351)، والنسائي في المجتبى من السنن مع شرح السيوطي (1/107)، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار، وأحمد في المسند (5/184)، والدارمي في السنن، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما مست النار (1/185)، والطبراني في المعجم الكبير (5/139).

(5) عمرو بن أمية بن خويلد، أبو أمية الضمري، صحابي جليل، مات بالمدينة في خلافة معاوية. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/497). الإصابة (2/524). تهذيب التهذيب (8/6).

يحتز⁽¹⁾ من كتف شاة فأكل منها، فدعي إلى الصلاة، فقام وطرح السكين، وصلى ولم يتوضأ⁽²⁾.

وخرج أبو داود عن جابر بن عبد الله قال: «قرب للنبي ﷺ خبز ولحم فأكل، ثم دعا بوضوء فتوضأ، ثم صلى الظهر، ثم دعا بفضل طعامه فأكل، ثم قام إلى الصلاة، ولم يتوضأ⁽³⁾».

وخرج أبو داود عن جابر⁽⁴⁾ أيضاً: «كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار»⁽⁵⁾، وقال النسائي: «مما مست النار».

وقال الترمذي: «وهو آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ، وكأن هذا الحديث ناسخ للحديث الأول»⁽⁶⁾.

(1) احتز من الحز وهو القطع. انظر النهاية في غريب الحديث (1/377).

(2) رواه البخاري في الصحيح (5/2065، 2068، 2079)، ومسلم في الصحيح (1/274)، والترمذي في السنن (4/276)، وأحمد في المسند (4/139-179)، والدارمي في سننه (1/200)، والبيهقي في الكبرى (1/154، 3/74)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/52)، والطيالسي في المسند (ص177).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (1/293، 3/1069)، وأخرجه أحمد في المسند (1/375، 6/419، 307)، والطبراني في الكبير (25/127، 24/335)، وابن ماجه في السنن (1/164، 489)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/154)، ومسلم في الصحيح (1/273)، وعبد الرزاق في المصنف (1/165، 340)، وانظر مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/195)، وأبو يعلى في المسند (5/119)، وعبد الرزاق في المصنف (1/171).

(4) هو جابر بن سمرة.

(5) حديث جابر أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة (1/133، 191-192)، والنسائي في الصغرى (1/108)، وابن ماجه في السنن (1/164، 489)، والترمذي في سننه (1/116، 80)، مع تحفة الأحوذى، وابن خزيمة في الصحيح (1/28، 43)، والبخاري في شرح السنة (1/348)، والبيهقي في السنن (1/155)، والحازمي في الاعتبار (1/246)، وابن الجوزي في إعلام العالم (ص74/52).

(6) أي حديث الوضوء مما مست النار. انظر جامع الترمذي على هامش عارضة الأحوذى (1/112).

وفي الباب عن ابن عباس⁽¹⁾ وأبي هريرة⁽²⁾ وابن مسعود⁽³⁾ وأبي رافع⁽⁴⁾ وعمرو ابن أمية⁽⁵⁾ وسويد بن النعمان⁽⁶⁾ وأم سلمة⁽⁷⁾ [وأم

(1) رواية ابن عباس أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الطهارة، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق (44/1)، وانظر فتح الباري (1/310/207)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحيض، باب نسخ الوضوء مما مست النار (1/573/354-353)، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة (1/130/187)، والنسائي في السنن الصغرى (1/108)، وابن ماجه في سننه (1/165/488)، وأحمد في مسنده (1/365، 366، 266)، وابن خزيمة في الصحيح (1/27/41)، ومالك في الموطأ (1/50/54)، والبخاري في شرح السنة (1/347)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/153)، وابن الجوزي في إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه (ص 71/47)، والحازمي في الاعتبار (1/246).

(2) رواية أبي هريرة أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب الوضوء مما مست النار (1/272-273/352)، وأبو داود في السنن، كتاب الطهارة، باب التشديد في الوضوء مما مست النار (1/134/194)، والترمذي في جامعه، باب الوضوء مما غيرت النار (1/256/79)، مع تحفة الأحوذى، والنسائي في الصغرى (1/105-106)، باب الوضوء مما غيرت النار، وابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما مست النار (1/163/485)، وابن خزيمة في الصحيح (1/27/42)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/155)، والبخاري في شرح السنة (1/348)، والحازمي في الاعتبار (1/246).

(3) رواية ابن مسعود أخرجه أحمد في المسند (1/400)، والهيثمي في مجمع الزوائد (1/251).

(4) رواية أبي رافع أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (6/135)، ومسلم في صحيحه (1/274/357)، كتاب الحيض، باب نسخ مما مست النار، وأحمد في المسند (6/8)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/66)، باب أكل ما غيرت النار.

(5) رواية عمرو بن أمية الضمري أخرجه البخاري في صحيحه مع الفتح (1/311/208)، كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب نسخ الوضوء مما مست النار (1/273/355)، وأحمد في المسند (4/139)، والدارمي في السنن (1/185)، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك الوضوء مما مست النار، والشافعي في الأم (1/35/490)، كتاب الطهارة، باب لا وضوء مما يطعم أحد، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الرخصة بترك الوضوء مما مست النار.

(6) رواية سويد بن النعمان أخرجه مالك في الموطأ (1/61/55)، والبخاري في صحيحه، كتاب الطهارة، باب المضمضة في الأطعمة (1/44)، ومسلم في صحيحه (1/188)، وانظر فتح الباري (1/312-316/209-215)، والنسائي في السنن الصغرى (1/108-109)، وابن ماجه في سننه (1/165/492)، والبيهقي في الكبرى (1/160)، والبخاري في شرح السنة (1/352)، والحازمي في الاعتبار (1/246)، وسويد بن النعمان بن مالك الأنصاري، صحابي شهد أحدا وما بعدها. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/141). تقريب التهذيب (1/260). الكاشف (1/473). الاستيعاب (2/680). الإصابة (3/229).

(7) رواية أم سلمة أخرجه النسائي في الصغرى، باب الوضوء مما غيرت النار (1/106)، والكبرى (1/155)، والطبراني في الكبير (4/167/3929)، والبيهقي في الكبرى (1/198-199).

الحكم] ⁽¹⁾ وأم عامر ⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا الباب فيه عجب لأولي الأبواب؛ ففقيه الأزواج المطهرات المقدسات مما يعيب ويريب [النواج]، يعجز علمها المتلاطم الأمواج التي أربت على كثير من الصحابة بالحجاج، عائشة الصديقة بنت الصديق عليها السلام وعن أبيها، وإمام هذه الصناعة، ورئيس هذه الجماعة أبو بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري يقولان بالنسخ، وأن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ إيجاب الوضوء مما مست النار، فلا يستنكر سماع عائشة للأمر بالوضوء كما سمعته أم حبيبة وزيد بن ثابت، وإنما يستنكر من مثلها من بطانة النبوة، ودخلة الرسالة، وعمدة مهبط آيات الوحي المتلوة، أن يغيب عنها آخر الأمرين، وقد توفي بين سحرها ونحرها، وحاققتها ودافقتها ⁽³⁾، وفي يومها لم تظلم فيه أحدا، كما شهدت على نفسها فيما حقق متنا وصحح سندنا أن لا تعرف آخر الأمرين، مع مشاهدة مأكله ومشربه، وطهوره، وصلاته، وإقامته لوظائف دينه، وواجبات شريعته، في ليله ونهاره، وإقامته، وبعض أسفاره، وإن شاهد قرابته الكرام، وصحابته عليه وعليهم السلام ذلك، فيغيب عنهم كثير مما هنالك، وقد عرفه ابن عباس وعمرو بن أمية وجابر بن عبد الله، وإن كان ثقة حافظا وملقطا لما

(1) كذا في الأصل ولعل الصواب [أم حكيم]؛ بنت الزبير بن عبد المطلب، وقيل أم الحكم، اسمها صفية، وقيل عاتكة. انظر ترجمتها في الثقات (3/ 325). الإكمال للحسيني (ص 629). تهذيب الكمال (35/ 347). تهذيب التهذيب (12/ 491)، وروايتها أخرجه أحمد في المسند (6/ 419)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 65)، باب أكل ما غيرت النار، والهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 253)، باب ترك الوضوء مما مست النار.

(2) رواية أم عامر بنت يزيد بن السكن ذكرها الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 254)، باب ترك الوضوء مما مست النار، وقال: «رواه الطبراني في الكبير من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي خليفة عن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عنها»، وقد نبه محقق كتاب إكمال المعلم أنه لم يجد من ذكر هاذين، وهذا غريب منه من وجهين: أحدهما أنه لم يعز الحديث لأحمد (6/ 372-373) في مسند أم عامر عليها السلام، وهو في مسنده، وهكذا أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (8/ 319)، في ترجمة أم عامر الأشهلية، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 66)، باب أكل ما غيرت النار.

(3) ما تحت الذن، وقيل رأس الخلقوم، وفي الحديث عن عائشة عليها السلام: توفي رسول الله ﷺ بين سحري وحاقتي وذافتي. انظر الصحاح ذقن (5/ 2119). اللسان (13/ 173).

كان عليه النبي ﷺ، لا جرم أن قوله هو آخر الأمرين لم يتصل له إسناد، ولم يور بصحته زناد، فأما ابن شهاب وإن لم يكن عن إمامته في حديثه عَلَيْهِ السَّلَامُ وسيره ذهاب، وجاء عن أبي هريرة في هذا الباب نحو من مذهب ابن شهاب، فأين الغائب من الشاهد وملازم تلك المعاهد؟ وإن كان ابن شهاب قد قال: «لو كان آخر الأمرين ترك» / [137/أ]

الوضوء مما مست النار»، لما خفي عن أمي المؤمنين عائشة وأم حبيبة، ففي مقابلة ذلك، ولو كان آخر الأمرين إيجاب الوضوء مما مست النار، لما خفي عن الخلفتين الراشدين أبي بكر وعمر، وكانا يدعيان بالوزيرين، فإن كانتا ﷺ تتعرفان أموره في يومين من ثمانية، فلا يغيب عن الوزيرين حاله في الأيام كلها⁽¹⁾.

روى محمد بن الحسن أنه سمع مالك بن أنس رضي الله عنه يقول: «إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر، كان ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به».

وقال الأوزاعي: «كان مكحول يقول يتوضأ مما مست النار، حتى لقيه عطاء بن أبي رباح فأخبره عن جابر أن أبا بكر الصديق أكل ذراعاً أو كتفاً، ثم صلى ولو يتوضأ، فترك مكحول الوضوء، فقليل له: تركت الوضوء؟ فقال: لأن يقع أبو بكر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يخالف رسول الله ﷺ».

وقال حماد بن زيد: «سمعت أيوب يقول لعثمان البتي⁽²⁾: إذا سمعت أبدا خلافاً عن النبي ﷺ أو بلغك، فانظر ما كان عليه أبو بكر وعمر فشد به يدك».

قال حماد بن زيد: «سمعت خالد الحذاء⁽³⁾ يقول: كانوا يرون أن الناسخ من حديث النبي ﷺ ما كان عليه أبو بكر وعمر».

(1) انظر قول الزهري قول في الاعتبار (1/242)، وساق مذهبه وأدلته، ومنها أم سلمة وحديث أبي هريرة نحوه وعن عمر بن عبد العزيز عن خارجة بن زيد، وعن سعيد بن خالد وغيرهم، وساق حديث جابر الذي تقدم، وانظر إعلام العالم (ص 75)، وشرح مسلم للنووي (4/43) ما نقله عن جماعة من الصحابة وغيرهم.

(2) أبو عمر عثمان البتي الكوفي، مختلف في اسم أبيه. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/21). سير أعلام النبلاء (6/148).

(3) خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري، مولى قریش، ثقة، مات سنة 141 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3/173). الجرح والتعديل (3/352). تهذيب التهذيب (3/120).

وروى الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال: «كان أبو بكر وعمر أتبع الناس لهدي رسول الله ﷺ»⁽¹⁾.

وقال [عياش] بن عباس القتباني⁽²⁾: «كتبت إلى يحيى بن سعيد الأنصاري⁽³⁾ أسأله هل يتوضأ مما مست النار؟ فكتب إلي: هذا مما يختلف فيه، وقد بلغنا عن أبي بكر وعمر أنهما أكلا مما مست النار، ثم صليا، ولم يتوضئا».

وممن روي عنه إيجاب الوضوء مما مست النار زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، على اختلاف عنه، وأبو موسى الأشعري وأبو هريرة وعائشة، على اختلاف عنهما، وأم حبيبة وأبو طلحة⁽⁴⁾ وأنس، على اختلاف عنهما.

ومن التابعين خارجة بن زيد بن ثابت وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وابنه عبد الملك⁽⁵⁾ ومحمد بن المنكدر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب، فهؤلاء كلهم مدنيون، وقال به أهل العراق وأبو قلابة والحسن البصري ويحيى ابن يعمر⁽⁶⁾

(1) التمهيد (3/ 353).

(2) عباس بن عباس القتباني الحميري، كذا قال صاحب الإكمال، والصواب عياش؛ بتحتانية ومعجمة، أبو عبد الرحمن المصري، توفي 133 هـ، قال فيه النسائي: «ليس به بأس». انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (8/ 176). الطبقات الكبرى (7/ 516). الثقات (7/ 292). الجرح والتعديل (7/ 6).

(3) يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل الأنصاري البخاري، أبو سعيد المدني، القاضي، ثقة، مات سنة 144 هـ، وقيل 146 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/ 147). تهذيب الكمال (11/ 221).

(4) زيد بن سهل بن الأسود بن حرام، أبو طلحة الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته، مات سنة 34 هـ، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 549). تهذيب الكمال (1/ 545). الإصابة (1/ 566).

(5) عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني، ثقة، من الخامسة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (5/ 407). الثقات (2/ 1001). تقريب التهذيب (1/ 362). تهذيب التهذيب (6/ 344). الكاشف (1/ 663). تهذيب الكمال (18/ 289).

(6) يحيى بن يعمر البصري، أبو سليمان العدواني القيسي الجلي، قاضي مرو، ثقة، مات قبل المائة، وقيل بعدها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/ 196). طبقات النحويين (ص 27). تهذيب الكمال (3/ 1526).

وأبو مجلز⁽¹⁾، وكل هؤلاء بصريون، وما أعلم كوفياً قال به⁽²⁾.

ذكر عبد الرزاق: «كان معمريتوضاً مما غيرت النار، فقال له ابن جريج: أنت شهابي يا أبا عروة؟»، وقال همام⁽³⁾ عن قتادة / قال: «قال لي سليمان بن هشام⁽⁴⁾: إن [ب/137] هذا يعني الزهري لا يدعنا نأكل شيئاً إلا أمرنا أن نتوضاً منه؛ يعني مما مست النار، فقلت له: إني سألت سعيد بن المسيب عنه، وقال: إذا أكلته فهو طيب ليس عليك فيه وضوء، وإذا خرج فهو خبيث عليك فيه الوضوء».

وقال يونس: «قال لي ابن شهاب: أطعني وتوضاً مما [غيرت]⁽⁵⁾ النار، فقلت: لا أطيعك وأدع سعيد بن المسيب».

وقال شعيب بن أبي حمزة⁽⁶⁾: «مشيت بين الزهري ومحمد بن المنكدر في الوضوء مما مست النار، وكان الزهري يراه، ومحمد بن المنكدر لا يراه، فاحتج الزهري بأحاديث، فلم أزل أختلف بينهما حتى رجع ابن المنكدر إلى قول الزهري».

(1) لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري، أبو مجلز؛ بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي، مشهور بكنيته، ثقة، من كبار الطبقة الثالثة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/ 124). تهذيب الكمال (3/ 1484). الكاشف (3/ 247).

(2) انظر مذاهب العلماء في المصادر التالية: معالم السنن للخطابي (1/ 128). السنن الكبرى للبيهقي (155-159). معرفة السنن والآثار (1/ 402-404). شرح السنة للبغوي (1/ 348). الاعتبار (1/ 237-238)، وانظر المجموع للنووي (1/ 259)، وشرح معاني الآثار (1/ 62-71)، والاستذكار (2/ 147-153).

(3) همام بن يحيى الأزدي 161 هـ يروي عن قتاده: مترجم في التاريخ الكبير (8/ 236). الجرح والتعديل (9/ 107).

(4) سليمان بن هشام بن عبد الملك بن مروان، أحد أمراء بني أمية، توفي سنة 132 هـ. انظر ترجمته في تهذيب ابن عساكر (6/ 286). الكامل لابن الأثير (5/ 132).

(5) كان في الأصل [مست]، وصحح في الهامش بما أثبتناه.

(6) سبقت ترجمته في (ص: 536).

وقيل لابن شهاب «إن الوضوء مما مست النار كان في أول الإسلام ونسخ، فقال: أعياء الفقهاء أن يعرفوا الناسخ والمنسوخ من حديث رسول الله ﷺ، ولو كان منسوخاً ما خفي على أمير المؤمنين»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

حدثنا الشيخ الفقيه الفاضل أبو محمد بن عبيد الله، والأستاذ الخطيب أبو عبد الله محمد ابن حميد حدثنا الفقيه المفسر الراوية أبو الحسن علي بن موهب قال: «نا الحافظ أبو عمر نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا هارون بن معروف قال: نا ضمرة عن رجاء بن أبي سلمة عن أبي رزين قال: سمعت الزهري يقول: «أعياء الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»⁽²⁾.

وممن قال بإسقاط الوضوء مما مست النار، أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعامر بن ربيعة⁽³⁾، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أمامة، وعلى ذلك جماعة فقهاء الأمصار مالك بن أنس وأصحابه والثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وداود بن علي ومحمد ابن جرير الطبري، إلا أن أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث يستثنون لحم الجزور⁽⁴⁾، ويقولون من أكل شيئاً منه فعليه الوضوء، وقال أحمد: «فيه حديثان صحيحان: حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة⁽⁵⁾ عن النبي ﷺ»⁽⁶⁾.

(1) الاستذكار (2/ 147)، وأخرجه ابن عساكر عنه في ترجمته في تاريخ دمشق (1/ 620)، وسير أعلام النبلاء (5/ 346)، وانظر مقدمة ابن صلاح (ص 278)، والاعتبار (1/ 114)، وإعلام العالم (ص 5)، وفتح المغيث (3/ 61)، وتدريب الراوي (2/ 190).

(2) التمهيد (3/ 322). الاستذكار (2/ 148).

(3) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك، أبو عبد الله العنزي الصحابي، توفي سنة 35 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 391-93). الاستيعاب (4/ 1646).

(4) التمهيد (3/ 349).

(5) جابر بن سمرة بن جنداء، أبو عبد الله السوائي، له ولأبيه صحبة، مات سنة 73 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 224). تهذيب الكمال (1/ 178). الإصابة (1/ 212).

(6) طبقات الحنابلة (1/ 290).

وتابع أحمد وإسحاق على هذا في الوضوء من لحم الجوزور⁽¹⁾ أبو ثور ويحيى بن يحيى النيسابوري⁽²⁾ وأبو خيثمة زهير بن حرب⁽³⁾ ومحمد بن إسحاق.

فأما مالك والشافعي وأبو حنيفة والثوري والليث والأوزاعي فيسبون لحم الجوزور وغيره مما مست / النار، لا يرون في شيء من ذلك وضوءاً، قال بعضهم: [أ/138] لأن أكثر الأحاديث فيها أن رسول الله ﷺ أكل خبزاً ولحماً، وأكل كتفاً، ولم يخص لحم إبل من لحم غنم»، وقال آخرون: إنما ذلك على الندب لزفورة لحومها، وزهومة شحومها.

وروى القعنبي⁽⁴⁾ عن عبد العزيز بن مسلم القسملی⁽⁵⁾ عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم⁽⁶⁾ قال: «بيننا نحن عند ابن عباس إذ أتى بجفنة فيها ثريد فقال: خذوا بسم الله، وكلوا من نواحيها، وذروا الذروة؛ فإن في الذروة البركة، فأكلنا، ثم دعا بماء فشرب منه، ثم قام إلى الصلاة، فقلت له: يا ابن عباس إن الناس يقولون: إن فيما غيرت النار من الطعام الوضوء، فقال: لولا النار ما أكلنا، وما زادته النار إلا طيباً، وإنما الوضوء مما يخرج، وليس مما يدخل، وصلى بنا على بساط»⁽⁷⁾.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (1/ 155-159) ما نقله عن الخلفاء وبقيت الصحابة المذكورين والأئمة الأربعة، وشرح السنة للبغوي (1/ 347)، وإعلام العالم (ص 74)، والاعتبار (1/ 237-238)، والمجموع للنووي (2/ 59-60)، وشرح مسلم (4/ 42-43).

(2) يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن، أبو زكرياء التميمي المنقري النيسابوري، مات سنة 226 هـ. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (2/ 415-416). سير أعلام النبلاء (10/ 512).

(3) سبقت ترجمته في (ص: 799).

(4) عبد الله بن مسلمة بن قعنب، الإمام الثبت القدوة، أبو عبد الرحمن الحارثي القنبيعي المدني، توفي سنة 221 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 302). الجرح والتعديل (5/ 181). ترتيب المدارك (1/ 397-399). سير أعلام النبلاء (10/ 257).

(5) عبد العزيز بن مسلم، أبو زيد القسملی الخراساني البصري، مات سنة 167 هـ. انظر ترجمته في العبر (1/ 251). سير أعلام النبلاء (8/ 192).

(6) مقسم؛ بكسر أوله، بن بجرة؛ بضم الموحدة وسكون الجيم، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، كان يرسل، صدوق، من الرابعة، مات سنة 101 هـ. انظر ترجمته في الكنى والأسماء (1/ 687). الجرح والتعديل (8/ 414). معرفة الثقات (2/ 295).

(7) المسبوط لمحمد بن الحسن الشيباني (1/ 59).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال أبو عمر: «ليس في هذا الباب شيء يعتمد عليه أصح مما قد قدمنا ذكره من عمل الخلفاء الراشدين وجمهور علماء المسلمين، وأن ذلك عندهم عمل على الناسخ ترك الوضوء مما مست النار، وترك المنسوخ الوضوء مما مست النار»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وصرح الترمذي بأنه آخر الأمرين على نص حديث جابر عن رسول الله ﷺ، إلا أنه قاله بعد حديث جابر وقد قال بنصه وموجبه⁽²⁾، ثم قال: «وكان الحديث ناسخ للحديث الأول⁽²⁾، وهذا توهين لمن توضحاً، يقتضي أنه على يقين منه، فليس على قوله معول!



(1) التمهيد (3/ 352).

(2) جامع الترمذي مع عارضة الأحوذى (1/ 112).

[الحديث الخامس]:

✗ ذكر ما جاء من ذلك في تجديد الوضوء لكل صلاة

× المنسوخ:

خرج الترمذي عن أنس: «أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، طاهراً أو غير طاهر»، قال حميد⁽¹⁾: «قلت لأنس: وكيف كنتم أنتم تصنعون؟ قال: كنا نتوضأ وضوءاً واحداً»، وقال فيه: «حديث حسن صحيح»⁽²⁾.

× الناسخ:

خرج مسلم عن بريدة: «أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، قال: عمداً صنعته يا عمر»⁽³⁾.

وخرج أبو داود عن محمد بن يحيى بن حبان⁽⁴⁾ عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر⁽⁵⁾ قال: «قلت له أرايت توضؤ ابن عمر لكل صلاة، طاهراً كان أو غير طاهر؟

(1) أي حميد ابن أبي حميد الطويل يروي عن أنس.

(2) جامع الترمذي مع عارضة الأحوذى (1/ 86). تفسير القرطبي (2/ 82).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الصلوات كلها بوضوء واحد (1/ 233/ 277)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد (1/ 120/ 172)، وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء لكل صلاة (1/ 86)، والترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد (1/ 89/ 61)، وأحمد في مسنده (1/ 350، 351، 358).

(4) محمد بن يحيى، أبو عبد الله الأنصاري، الفقيه، توفي سنة 121 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/ 449). سير أعلام النبلاء (5/ 186).

(5) عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، أبو بكر، شقيق سالم، ثقة من الثالثة، مات سنة 106 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (5/ 387). تعجيل المنفعة (ص 544). تهذيب الكمال (19/ 77).

قال: حدثتني أسماء⁽¹⁾ بنت زيد بن الخطاب أن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر⁽²⁾ حدثها أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء / لكل صلاة، طاهرا كان أو غير طاهر⁽³⁾، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة، فكان ابن عمر يرى أن به قوة على ذلك، فكان لا يدع الوضوء لكل صلاة⁽⁴⁾ وهو حديث حسن.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قوله في حديث بريدة: «عمدا صنعتها يا عمر»؛ أي قصدا للتبيين للناس الإباحة والرخصة في ذلك؛ لئلا يقتدوا بفعلي في الوضوء لكل صلاة، ويظنوا ذلك فرضا.

قال القاضي رحمته الله: «ذهب بعض الناس إلى أن فعله هذا نسخ ما كان قبل من فرض الوضوء لكل صلاة»⁽⁵⁾.

قال بعض العلماء: «وهذا يردده حديث أنس المتقدم أن ذلك كان خاصا بالنبي ﷺ دون أمته، وأنه كان يفعله للفضيلة، ولحديث صلاته بالصهباء»⁽⁶⁾، وجمعه بين العصر والمغرب بوضوء واحد؛ والصهباء بخير؛ وذلك قبل الفتح».

(1) أسماء بنت زيد بن الخطاب العدوية، ويقال: له صحبة. انظر ترجمتها في تهذيب التهذيب (12/ 426). تقريب التهذيب (1/ 743). الكاشف (2/ 502). تهذيب الكمال (35/ 125).

(2) عبد الله بن حنظلة الغسيل بن أبي عامر الراهب، أبو عبد الرحمن الأنصاري، الصحابي. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (5/ 65). سير أعلام النبلاء (3/ 321).

(3) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (1/ 11، 71)، والحاكم في المستدرک (1/ 258)، والترمذي في السنن (1/ 86)، والدارمي في السنن (1/ 175)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 37)، وأبو داود في السنن (1/ 12)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 42-43)، وأحمد في المسند (5/ 225).

(4) أورده ابن العربي في عارضة الأحوذى (1/ 80)، وأحمد في المسند (5/ 225)، وابن حجر في فتح الباري (1/ 316)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (9/ 265).

(5) إكمال المعلم (2/ 11).

(6) الصهباء تأنيث أصهب، وهي أدنى من خيبر. معجم ما استعجم (3/ 844). مشارق الأنوار (2/ 54).

قال المؤلف عفا الله عنه:

التعلق بحديث أنس في أن ذلك كان خاصا بالنبي ﷺ واضح، وأنه كان يفعله للفضيلة، دعوى مجردة [مفتقرة] إلى برهان، فلعله كان مخصوصا بوجوبه عليه؛ كما قيل في قيام الليل، وكما جاء في السواك، والتعطر، والنكاح، وحديث صلاته بالصهباء⁽¹⁾ ﷺ؛ وهي من أدنى خير، وجمعه للعصر والمغرب؛ وذلك بالخذق⁽²⁾، فيه دليل على نسخ ذلك إن كان واجبا عليه قبل فتح مكة بسنين، وبقي صلوات الله عليه وسلامه يداوم عليه، ويحافظ على حكم الفضيلة كحكم أمته، ثم خشي أن يفرض عليهم كالسواك فتركه، أو أن يعتقد من يقتدي به ممن يتلقى الوجوب من فعله، فبينه كما بين شربه اللبن يوم عرفة⁽³⁾ أن فطره للحاج أفضل من صومه⁽⁴⁾، على عظيم الثواب في صومه، وكما بين بفطره في السفر أن الصوم ليس بواجب، إلا أن قوله في حديث ابن حنظلة: «أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة، طاهرا، أو غير طاهر»⁽⁵⁾، يقتضي بظاهره أن ذلك كان عليه واجبا أو عليه وعلى أمته، فلما شق عليه كما شق على أصحابه، أو عليه وعليهم، نسخ عنهم بوجوب دوام السواك لكل صلاة، أو نسخ الأشق بالمندوب، لا نفل إن لم يكن ظاهر الأمر على الوجوب أو اقترنت قرينة تقتضي الوجوب، على أن ظاهر القرآن شاهد للأول، قوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، فإنه على القول بالعموم والوجوب في الأمر شاهد لذلك، إلا في

(1) أفعال الرسول ودلائلها على الأحكام الشرعية (1/ 267).

(2) حديث جمعه للعصر والمغرب بخير أوردته الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 252) وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 313) والطبراني في المعجم الكبير (4/ 246) والقرطبي في تفسيره (6/ 81). إكمال المعلم (2/ 140).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح (3/ 1592)، والبخاري في الصحيح (5/ 2126-2129)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 29)، وابن حبان في الصحيح (3/ 434)، وأبو عوانة في المسند (1/ 171، 227).

(4) شرح الزرقاني على الموطأ (2/ 426).

(5) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (1/ 11، 71)، والحاكم في المستدرک (1/ 258)، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 49)، والمقدسي في المختارة (9/ 266)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 43)، وابن حجر في فتح الباري (1/ 232).

[139/أ] قوله: «طاهرا أو غير طاهر»، غير بين؛ لأنه إذا وجبت الطهارة لكل صلاة /، وجعلت غاية الطهارة للصلاة أن تنقضي الصلاة، أو ينقضي ما اتصل بها من نفل على نحو من حكم التيمم عند جمهور أهل العلم، فكيف يعبر عن ذلك بطاهر إلا على التجوز؛ كأنه قال: أحدث بعد صلاته أو لم يحدث، فجعل لم يحدث عبارة عن طاهر إذ ذاك كله عندنا النوم، وقوله عن ابن عمر: «فكان ابن عمر يرى أن به قوة»، يشهد أن اعتقاد ابن عمر في كل ما ينسخ للمشقة فوجد المرء عليه قوة، أن له أن يفعله، ويترك الأخف الناسخ، ولا يفعل ذلك حتى يعتقد استمرار الخطاب، وما رتب عليه من الثواب؛ وحقيقة النسخ حسبما تقدم يأبى ذلك، فقف عليه.



[الحديث السادس]:

❑ ذكر ما جاء من ذلك في جلود الميتة

× المنسوخ:

مسلم عن ابن عباس قال: «تصدق على مولاة ليمونة بشاة فماتت، فمر بها رسول الله ﷺ فقال: هلا أخذتم إهابها⁽¹⁾ فدبغتموه فانتفعتم به، فقالوا إنها ميتة، فقال: إنما حرم أكلها»⁽²⁾.

وعنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا دبغ الإهاب فقد طهر»⁽³⁾.

× الناسخ:

خرج أبو داود عن عبد الله بن عكيم: «أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ولا عصب»⁽⁴⁾.

(1) الإهاب: الجلد. انظر المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (609/1).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/642/1436)، كتاب الصيد، باب ما جاء في جلود الميتة، والنسائي في سننه (7/127)، والشافعي في المسند (ص 27)، وأبو عوانة في المسند (1/210)، والبخاري في الصحيح (2/543، 774)، (5/2103)، ومسلم في الصحيح (1/276)، وأحمد في المسند (1/327)، وأبو داود في السنن (4/65).

(3) أخرجه مالك في الموطأ (1/643/1437)، والبيهقي في الكبرى (1/20)، والدارقطني في السنن (1/46)، والطحاوي في شرح المعاني (1/469)، وفي شرح المشكل (8/287)، وابن عبد البر في التمهيد (4/152)، والدارمي في السنن (2/86)، والشافعي في المسند (ص 23)، ومسلم في الصحيح (1/277) وأبو داود في السنن (4/66).

(4) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (8/280)، وفي شرح المعاني (1/468)، وأحمد في المسند (4/310)، وابن حبان في الصحيح (4/93، 94، 96)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/14)، وأبو داود في السنن (4/67)، والنسائي في السنن (7/157)، والبخاري في التاريخ الكبير (7/167)، والترمذي في سننه (4/222)، والبيهقي في الكبرى (1/14-18)، والهيثمي في مجمع الزوائد (1/218)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/206)، والطبراني في الأوسط (1/251)، وعبد الرزاق في المصنف (1/65). وانظر تخريج الحديث في التلخيص الحبير (1/74).

قال النضر بن شميل⁽¹⁾: «إنما يسمى الإهاب ما لم يدبغ، فإذا دبغ يقال: شن أو قربة».

قال الترمذي: «اضطربوا في إسناده»؛ يعني في إسناد هذا الحديث.

وقد عكس هذا بعضهم، فجعل حديث ابن عكيم منسوخا، وإن ثبت التاريخ في حديث ابن عكيم، فعسى أن يكون في حديث ابن عباس، وحديث ابن عمر، وحديث سلمة بن المحبق⁽²⁾ وعائشة، وقالوا: إن كان حديث ابن عكيم قبل موته عَلَيْهِ السَّلَامُ بشهر، فعسى أن يكون حديث ابن عباس وما في معناه قبل موته بجمعة أو يوم، والله أعلم.

قال المؤلف رحمته الله:

ورد في جلد الميتة أحاديث مختلفة، وبحسب ذلك اختلف الناس في جلد الميتة؛ فقال أحمد بن حنبل: لا ينتفع به عملا بحديث ابن عكيم وبالأية، وأجاز ابن شهاب الانتفاع به عملا بحديث ابن عباس عن ميمونة، وأجاز مالك في بعض الروايات عنه الانتفاع به [في غير المائعات جمعا بين الأحاديث، ومنع الجمهور الانتفاع به قبل الدباغ عملا بظاهر القرآن، وحديث ابن عكيم، وجمعا بين الأحاديث، واختلفوا في / الجلد الذي [139/ب] يؤثر فيه الدباغ:

فعند أبي يوسف⁽³⁾ وداود يؤثر في سائر الجلود حتى الخنزير، واستثنى جماهير العلماء الخنزير، وألحق به الشافعي الكلب، وألحق الأوزاعي وأبو ثور بهما جلد ما لا يؤكل لحمه، واتفق كل من رأى الدباغ مؤثرا في جواز الانتفاع على أنه مؤثر في إثبات

(1) النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري، ثقة، مات سنة 204 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (477/8). طبقات النحويين (ص 55). تهذيب التهذيب (10/347).

(2) في الأصل كان [إسحاق]، والصواب سلمة بن المحبق، ويقال: سلمة بن ربيعة المحبق الهذلي، يعد في البصريين، له صحبة. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/642). تهذيب التهذيب (2/382). الجرح والتعديل (4/171). تقريب التهذيب (1/248). تهذيب الكمال (11/318). الكاشف (1/454).

(3) يعقوب بن إبراهيم القاضي، أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة النعمان، صدوق، كثير الغلط، مات سنة 182 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير (ص 123). الجرح والتعديل (9/201). طبقات الفقهاء للشيرازي (ص 134).

الطهارة الكاملة، سوى مالك في إحدى الروايتين عنه فإنه منع أن تؤثر الطهارة⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وهذا ينبغي أن ينظر في تحقيقه إلى قول الله تعالى: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ﴾⁽²⁾، فإن سلم لنا أن الجلد حي دخل في هذا الظاهر، وكان ما يورد من الأحاديث تخصيصاً لعمومه بأخبار الآحاد، وفيه اختلاف بين أرباب الأصول، والصواب جوازه، والخلاف المتقدم كله يدور على خبرين متعارضين، ما الذي يستعمل منهما مقتضاه؟ فأخذ ابن حنبل بقوله: «لا تتفَعُوا من الميتة بإهاب ولا عصب»، وأخذ الجمهور بقوله: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، وهذا الحديث خاص، والعام يرد إلى الخاص، ويكون بياناً له.

وقال بعض هؤلاء: «الحديث خرج على سبب وهو شاة ميمونة ﷺ، والعموم إذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض الأصوليين، وألحق بهذا التبويب البقرة والبعير وشبه ذلك؛ للاتفاق على أن حكم ذلك حكم الشاة».

وقال بعضهم: بل يتعدى ويعم بحكم مقتضى اللفظ، ويجب حمله على المعنى في كل شيء حتى الخنزير.

وقال بعضهم: العموم يخص بالعادة، ولم يكن من عادتهم اقتناء الخنزير حتى يموت فيدبغ جلده.

وقال بعضهم: ولا الكلب؛ لم يكن من عادتهم استعمال جلده.

وقال بعضهم: بل يخص هذا العموم بقوله: «دباغ الأديم ذكاته»⁽³⁾، فأحل الدباغ محل الذكاة، فوجب أن لا يؤثر الدباغ فيما لا يؤثر فيه الذكاة، والذكاة إنما تؤثر عند

(1) المفهم لأبي العباس القرطبي (1/309)، والمعلم للمازري (1/225).

(2) المائدة: 4.

(3) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في أهب الميتة (4/66) من طريق ثوبان، وابن ماجه في سننه (2/1194)، بنحوه في نفس الكتاب والباب.

هؤلاء فيما يباح لحمه؛ لأن قصد الشرع استباحة اللحم، فإذا لم يستبح اللحم لم تصح الذكاة، فإذا لم تصح الذكاة لم يصح الدباغ المستباحة بها.

وقد أشار بعض من انتصر لمالك إلى سلوك هذه الطريقة، فرأى أن التحريم يتأكد في الخنزير، واختص بنص القرآن عليه، فلهذا لم تعمل الذكاة فيه، فلما تقاصر عنه في التحريم ما سواه، لم يلحق به في تأثير الدباغ.

[140/أ] وقد سلك هذه الطريقة أيضا أصحاب الشافعي، ورأوا أن الكلب خص / في الشرع بتغليظ لم يرد في سواه من الحيوان، فألحق بالخنزير.

وأما الأولون الذين ذكرنا مخالفتهم لهؤلاء في الأخذ بالظاهر بأنهم أيضا يخالفونهم في المعنى، ويرون أن الدباغ أنزل في الشرع منزلة الحياة لما كان يحفظ الجلد من التغيير والاستحالة كما تحفظه الحياة.

وتعلق ابن شهاب بالحديث الذي لم يشترط فيه الدباغ، سائغ لو لم يره مقيدا، وقد جاء من روايته في الصحيح، فلعله نسي⁽¹⁾.



(1) المعلم بفوائد مسلم (1/ 255-256)، وإكمال المعلم للقاضي عياض (2/ 210-214).

[الحديث السابع]

☑ ذكر ما جاء من ذلك في وضوء الرجل بفضل ظهور المرأة

* [المنسوخ]

الترمذي عن الحكم بن عمرو الغفاري⁽¹⁾: «أن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة»⁽²⁾.

* [الناسخ]

مالك عن ابن عمر أنه قال: «كان الرجال والنساء في زمن رسول الله ﷺ يتوضؤون جميعاً»⁽³⁾.

الترمذي عن ابن عباس قال: «اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منه، فقالت: يا رسول الله إني كنت جنباً، فقال: إن الماء لا يجنب»⁽⁴⁾.

قال المؤلف رحمه الله: **قال المؤلف رحمه الله:**

الزوجة هاهنا ميمونة.

(1) الحكم بن عمرو الغفاري، الصحابي، أخو رافع بن عمرو، نزل البصرة، توفي سنة 50 هـ وقيل بعدها. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (28 / 7). الاستيعاب (1 / 356). أسد الغابة (2 / 40).

(2) أخرجه الترمذي في سننه (1 / 92-93)، والهيثمي في موارد الظمان (ص 80)، والطبراني في المعجم الكبير (3 / 210) بنحوه.

(3) أخرجه ابن الجارود في المستفي (ص 26)، وأبو داود في السنن (1 / 20)، والنسائي في الكبرى (1 / 78)، وفي المجتبى (1 / 179، 57)، وابن ماجه في سننه (1 / 134)، وابن الجعد في مسنده (ص 443)، وابن عبد البر في التمهيد (8 / 103)، وعبد الرزاق في المصنف (1 / 75)، وأحمد في المسند (2 / 113).

(4) أخرجه ابن حبان في الصحيح (4 / 56)، والترمذي في سننه (1 / 94)، والبيهقي في السنن الكبرى (1 / 189)، وأبو داود في سننه (1 / 18)، وابن أبي شيبة في المصنف (1 / 38)، وعبد الرزاق في المصنف (1 / 297)، وأحمد في المسند (6 / 129، 157)، والنسائي في الكبرى (1 / 173)، وابن ماجه (1 / 132)، والدارمي في سننه (1 / 187)، والطحاوي (1 / 26)، والحاكم في المستدرک (1 / 126)، وقال: «حديث صحيح»، ووافقه الذهبي (1 / 159)، والطبراني في الكبير (11 / 274-275)، جميعاً عن سماك بن حرب به.

قال المؤلف عفا الله عنه:

اتفق العلماء على جواز اغتسال الرجل والمرأة، وتوضئهما معا من إناء واحد؛ كحديث عائشة وميمونة وأم سلمة، إلا شيئا روي في كراهيته، والنهي عنه عن أبي هريرة، والأحاديث الصحيحة ترد ما روي عنه.

واختلف العلماء في الاغتسال والتوضؤ بفضل المرأة، والجنب، والحائض، أو غيرهما، وفي وضوء المرأة بفضل وضوء الرجل.

فجماهير السلف وأئمة الفتوى على جواز ذلك كله؛ كانا مجتمعين أو متفرقين، وروي عن الحسن وابن المسيب كراهية وضوء الرجل بفضل وضوء المرأة، وذهب أحمد إلى منع وضوء الرجل بفضل ما توضأت به المرأة واغتسلت منفردة، ووافق في جواز وضوء الرجل من فضل الرجل، والمرأة من فضل المرأة والرجل، وأن يتوضئا جميعا، وروي عن ابن عمر كراهية أن يتوضأ الرجل بفضل الحائض والجنب⁽¹⁾، وكان يبيح فضل غيرهما، وذهب الأوزاعي⁽²⁾ إلى جواز تطهر كل واحد منهما بفضل صاحبه ما لم يكن أحدهما جنبا، والمرأة حائضا، واتفق أكثر من خالف على جواز اغتسالهما معا من إناء واحد، ووضوءهما كما جاء/ في الأحاديث الصحيحة، وذلك يرد على من فرق بين الاجتماع والافتراق؛ إذ في بعض اغتسالهما ووضوءهما معا من إناء واحد، واختلاف أيديهما فيه استعمال كل واحد فضل غسل الآخر ووضوئه⁽³⁾.

قال القاضي رحمته الله: «ولم يصحح بعض أئمة الحديث حديث النهي عن ذلك، وتأوله بعضهم - إن صح - على فضل مائها المستعمل في الطهارة، إما على الحظر على من يراه، أو [على الكراهة]⁽⁴⁾، ويختص من فضل المرأة بالتأكيد؛ لأنه لا يسلم من إضافة من طيبها وخلوفها، ودهن شعرها أو عارضيتها، وقيل: هو منسوخ بما عارضه من الأحاديث المتقدمة كحديث ابن عمر وابن عباس وجابر وحديث ميمونة وعائشة، وليس ذلك بالبين»⁽⁵⁾.

(1) أخرج هذا الأثر عبد الرزاق في المصنف (1/ 109).

(2) انظر قول الأوزاعي في فقه الإمام الأوزاعي، جمعه الدكتور عبد الله محمد الجبوري (1/ 14)، والاستذكار (1/ 371).

(3) انظر المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (1/ 583).

(4) في إكمال المعلم [على الندب]. راجع (1/ 167).

(5) راجع إكمال المعلم (1/ 167)، مع تصرف يسير.

[الحديث الثامن:]

❑ ذكر ما جاء من ذلك في البول قائما

مسلم عن حذيفة قال: «لقد رأيته مع رسول الله ﷺ نتماشى، فأتى سباطة قوم خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم، قال: فانتبذت منه، فأشار إلي، فجئت، فقامت عند عقبه حتى فرغ»⁽¹⁾.

× الناسخ:

البزار عن عبد الله بن بريدة عن أبيه⁽²⁾ أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث من الجفاء: أن يبول الرجل قائما، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته، أو ينفخ في سجوده»⁽³⁾.

الترمذي عن عمر بن الخطاب قال: «رأى النبي ﷺ وأنا أبول قائما، فقال: يا عمر لا تبلى قائما، قال: فما بليت قائما بعد»⁽⁴⁾.

ابن شاهين عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل وهو قائم»⁽⁵⁾، وذكره من طريق أخرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ⁽⁶⁾.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب البول قائما وقاعدا (66 / 1)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة (228 / 1)، وأبو داود في سننه (27 / 1)، والترمذي في سننه (19 / 1)، والنسائي في سننه (25 / 1)، وابن ماجه في سننه (111 / 1)، والدارمي في سننه (171 / 1)، كلهم من حديث حذيفة.

(2) بريدة بن الحبيب بن عبد الله بن الحارث بن الأعرج الأسلمي، قال ابن السكن: «أسلم بعد منصرف النبي ﷺ من بدر، وسكن البصرة»، مات سنة 63 هـ. مترجم في الإصابة (286 / 1). الاستيعاب (185 / 1).

(3) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (83 / 2)، وانظر الفردوس بمأثور الخطاب (87 / 2)، وتحفة الأحوذني (55 / 1)، وفيض القدير (293 / 3).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (321 / 6)، والسيوطي في الجامع الصغير (69 / 1)، وعبد بن حميد في المسند (320 / 1)، والحاكم في المستدرک (295 / 1)، والترمذي في السنن (17 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (102 / 1)، وابن ماجه في سننه (112 / 1)، وأبو عوانة في المسند (25 / 1).

(5) راجع الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين (ص 83)، وقد أخرج الحديث عبد الرزاق في مصنفه (89 / 1)، وابن ماجه في سننه (112 / 1)، بنحوه، وإسناده ضعيف، انظر فيض القدير (348 / 6)، وتهذيب الكمال (541 / 19).

(6) راجع الناسخ والمنسوخ من الحديث لابن شاهين (ص 83)، والحديث أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في النهي عن البول قائما بنحوه عن عائشة (27 / 1)، والنسائي في سننه (27 / 1)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب البول قاعدا (112 / 1).

قال المؤلف عفا الله عنه:

اختلف العلماء في البول قائماً، كما اختلفوا في صحة أحاديث النهي عنه، واختلفوا مع تصحيحهم لحديث المغيرة فيما نقل عنه.

فقال بعضهم: «بال قائماً؛ لأنها حالة يؤمن معها خروج الحدث في الغالب، وقال بعضهم: إنما فعل ذلك لوجع كان به، وقيل: لعل تلك السبابة⁽¹⁾ كانت فيها نجاسات رطبة؛ وهي رخوة، يأمن إذا بال فيها قائماً أن يتطاير عليه، وعسى إن جلس ليبول أن ينال ثيابه النجاسة، ولذلك بال قائماً»⁽²⁾.

وقال القاضي رحمته الله: «الثابت عن النبي ﷺ أنه إذا أراد البراز أبعد في المذهب»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

[141/أ] هذا هو المعروف، بل قد روى عنه ابن عمر قال: «كان/ رسول الله ﷺ يذهب إلى حاجته إلى المغمس»⁽⁴⁾، قال نافع⁽⁵⁾ عن ابن عمر: «نحو ميلين من مكة»، ذكره الطبري في (تهذيب الآثار).

وقال أبو داود: «عن المغيرة بن شعبة: «أن رسول الله ﷺ كان إذا ذهب، أبعد»⁽⁶⁾.

(1) بضم السين وتخفيف الباء؛ وهي المزبلة، وأصلها الكناسة التي يلقي فيها. انظر مشارق الأنوار (204/2).

(2) المعلم بفوائد مسلم (1/238).

(3) أخرجه بن ماجة في السنن (1/121)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/101)، وأبو داود في السنن (1/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/93)، والدارمي في سننه (1/23)، وراجع إكمال المعلم للقاضي عياض (2/83).

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (15/143)، وأبو نعيم في الحلية (3/353)، والمغمس؛ بضم أوله وفتح ثانيه بعده ميم أخرى مشددة مكسورة وسين مهملة، موضع من طرف الحرم، وهو الموضع الذي ربض فيه الفيل حين جاء به أبرهة. انظر معجم ما استعجم (4/1248).

(5) نافع مولى ابن عمر، أبو عبد الله المدني، الفقيه، ثقة، مات سنة 117هـ، وقيل بعد ذلك. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/451). تهذيب الكمال (10/412).

(6) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/93)، وأحمد في المسند (4/248)، والطبراني في المعجم الكبير (20/436-437).

ولفظ حديث مسلم في حديث المغيرة: «انطلق النبي ﷺ حتى تواري عني في سواد الليل»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

من المعلوم عنه أنه كان يرتاد لبوله، وكان عَلَيْهِ السَّلَامُ من الشغل بأمور المسلمين، والنظر في مصالحهم؛ بحيث علم استحقاقه بذلك، وتقديمه على كثير من خوصاته، فقد يطول ذلك عليه، ويشغله ما هو فيه عن ذات نفسه حتى يحفره البول؛ فلو أبعد لتأذى بذلك، والله أعلم؛ فبال في هذه المرة قائماً [لحفزه] له، وارتاد لذلك السبابة لدمثها⁽²⁾، وقام لقربه من الناس، ومخافة لما يكون منه إذا جلس، ولذلك تنحى عنه حذيفة حتى استندانه، وكذلك قال عمر: «البول قائماً أحسن للدبر»⁽³⁾، وقد قال مجاهد: «ما بال قط قائماً، إلا مرة واحدة»⁽⁴⁾، وأنكرت عائشة أنه بال قائماً⁽⁵⁾، وإلا فمن المعلوم المستفيض أنه كان أكثر أحواله البعد ببوله وغيره، وبحسب هذا اختلف السلف في جوازهِ؛ فأجاز ذلك جماعة منهم، وكرهه آخرون، وقال ابن مسعود: «من الجفاء أن يبول قائماً»⁽⁶⁾، ورد [سعيد] بن إبراهيم⁽⁷⁾ شهادة من فعل ذلك.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1/229-230)، (2/687)، والبخاري في الصحيح (1/142)، (5/2367)، وأبو عوانة في المسند (1/166)، (1/216)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/162)، (1/101)، وأحمد في المسند (4/250)، والطبراني في الكبير (10/274)، (20/398).

(2) الدمث: المكان اللين والسهل. راجع الغريب لابن سلام (2/193).

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/102).

(4) فيض القدير (6/348)، وشرح سنن ابن ماجه (1/26)، وتحفة الأحوذى (1/56)، وعون المعبود (1/29).

(5) حديث عائشة أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1/68)، وفي المجتبى (1/26)، وابن ماجه في سننه (1/112)، وأحمد في المسند (6/136، 192)، والطيالسي في المسند (ص211)، وإسحاق بن راهوية في المسند (3/893).

(6) أخرجه الحاكم في المستدرك (1/290)، والترمذي في سننه (1/18)، والهيتمي في مجمع الزوائد (1/332)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/67)، ومعمر في الجامع (11/137)، وانظر مصباح الزجاجة (1/118).

(7) في الأصل كان [سعد]، وصحح بما أثبتناه، على حسب ما ذكر في المعلم وهو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق، ويقال أبو إبراهيم، ثقة، مات سنة 388 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/51). الجرح والتعديل (4/79). تهذيب التهذيب (4/463).

وقد ذكره الخطابي في (معالم السنن) حديثاً مسنداً عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ فعل ذلك لجرح كان بما بوضه»⁽¹⁾؛ يعني لعله لم يتمكن من أجله بالجلوس، وكانت العرب تستشفي من وجع الصلب بالبول قائماً، وقال بعضهم: «بوله في الحمام قائماً خير من فصده»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

أمر التخصيص أولى من التعميم، والترخص من العزائم، أولى به من النسخ، لا سيما مع عدم التاريخ، وعلى رأي بعض الفقهاء في تعرف التاريخ إذا جهل، وإن كنا قد بينا ضعفه لمن عقل، فحديث حذيفة هو المنسوخ إذ ذاك كان من عمل الناس قبل الشرع، والنهي عن ذلك هو الشرع الوارد والحكم الزائد، على أن حديث حذيفة قد رواه الأعمش فذكر في حديثه أنه كان بالمدينة، وقد أنكرت عائشة أن يكون النبي ﷺ بال قائماً قط.

[141/ب] خرج الترمذي عنها قالت: «من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً / فلا تصدقوه، وما كان يبول إلا قاعدا»⁽³⁾، قال: «وفي الباب عن عمرو بن مرة»، قال أبو عيسى: «وحدث عائشة أصح في هذا الباب وأحسن»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

يعني أبو عيسى رحمه الله في باب المنع، وإلا حديث حذيفة مجتمع على صحته، وحذيفة حدث بما رأى وشاهد، وفي الحقيقة الحجة لمن أثبت من الثقات على من نفى من الرواة، وقال أبو عيسى في حذيفة: «هو غير محفوظ»، وقال فيه البزار: «لا أعلم رواه عن عبد الله بن بريدة إلا سعيد بن عبيد الله»، ولم يقل في سعيد شيئاً.

(1) المابض: باطن الركبة. انظر النهاية في غريب الحديث (4/ 288)، والحديث أخرجه أبو داود في سننه (1/ 27)، والحاكم في المستدرک (1/ 290)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 101).

(2) إكمال المعلم (2/ 83-84).

(3) أخرجه ابن ماجه في السنن (1/ 112)، وفي المجتبى (1/ 26)، والبيهقي في الكبرى (1/ 68)، وأحمد في المسند (6/ 136، 192)، وابن راهوية في المسند (3/ 892)، والطيالسي (ص 211).

(4) جامع الترمذي مع عارضة الأحوذی (1/ 27).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال شيخنا أبو محمد: «وسعيد هذا ثقة بصري مشهور، ذكره أبو محمد بن أبي حاتم»⁽¹⁾.

وقال الترمذي في حديث عمر بن الخطاب: «إنما رفعه عبد الكريم بن أبي المخارق»⁽²⁾، إلا أنه يظهر من حديث عائشة أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ ما كان يفعله إلا نادراً أو لعذر، ليجمع بينه وبين حديث حذيفة.

وفي حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقه حسن، فمنه: التيمم في الحضر؛ لأن السبابة المذبذبة؛ والمعروف أنها إنما تكون في المدن والمحال، على أنه قد رواه الأعمش فقال فيه: «كنت مع النبي ﷺ بالمدينة»، ففيه حجة على أبي يوسف وزفر⁽³⁾ القائلين بأنه لا يجوز التيمم في الحضر لا لمرض، ولا لخوف.

وقال الشافعي: «وقوله لحذيفة: «أدنه، قال: فدنوت حتى كنت عند عقبه»⁽⁴⁾؛ كالمعارض لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تنح عني؛ فإن كل بائلة [تفيح]»⁽⁵⁾؛ فوجه الجمع أنه أمن في حديث حذيفة خروج الحدث، وأراد أن يستتر بالقائم خلفه عن الناس، وليتفقه بما يشاء هذه من آداب التخلي، والحديث الثاني على أن هذه الوجوه فيه مفقودة»⁽⁶⁾ أو أكثرها.

(1) أي سعيد بن عبيد الله بن جبير. راجع الجرح والتعديل (4/38). التمهيد (21/92).

(2) جامع الترمذي مع عارضة الأحوذ (1/28)، وعبد الكريم بن أبي المخارق قيس، أبو أمية، ضعيف الحديث. مترجم في التاريخ الكبير (6/89). تهذيب التهذيب (3/247).

(3) زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم، أبو هذيل العبدي، الفقيه الحنفي، ثقة، مات سنة 158 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (3/608). أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص 103). ميزان الاعتدال (71/2).

(4) أخرجه أبو داود في السنن (1/6)، وأحمد في المسند (5/382)، والحميدي في المسند (1/210)، والطبراني في المعجم الصغير (2/45).

(5) كذا في الأصل، والصواب كما ضبطناه اعتماداً على كتب الغريب والتصحيح [تفيح]، والحديث أورده ابن عدي في الكامل (4/107). راجع تصحيقات المحدثين (1/230). الغريب لابن سلام (271/1).

(6) إكمال المعلم (2/84).

قال القاضي: «قال المروزي: في هذا الحديث من السنة القرب من البائل إذا كان قائماً، فأما إذا كان قاعداً فالسنة البعد منه»⁽¹⁾، وقال غيره: فيه أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يتوارى لمثل هذا؛ لأنها حالة عورة وهيئة مكروهة، ألا تراه كيف قال: «أتى سباطة قوم خلف حائط»، وقال غيره «[استدباره]⁽²⁾ لحذيفة، وقيامه عند عقبه؛ أنه - والله أعلم - استقبل الحائط تسترا به، ولم يأمن من يمر به من أحد الجانبين فيكشفه، فأقام حذيفة من ذلك الجانب ساتراً له، إذ أمن الحدث لقيامه»؛ ومعنى انتبذت؛ بعدت وتنحيت في الحديث الآخر، وقيل: «لعل هذا الحائط كان غير متملك /؛ لإضرار البول بالحيطان، أو لعله لم يقرب منه قرباً يضره، والله أعلم»⁽³⁾.



(1) شرح النووي على صحيح مسلم (3/ 167).

(2) إكمال المعلم [استدناؤه].

(3) إكمال المعلم (2/ 84).

الحديث التاسع:

☑ ذكر ما جاء من ذلك في مسح الرجلين في الوضوء

أبو بكر بن أبي شيبة⁽¹⁾ عن عباد بن تميم المازني⁽²⁾ عن أبيه⁽³⁾ قال: «رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ، ويمسح بالماء على رجليه»⁽⁴⁾.

ابن شاهين عن عبد خير⁽⁵⁾ عن علي عليه السلام قال: «كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالغسل، حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما»⁽⁶⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

والمعروف عن علي في هذا قوله: «لو كان الدين بالرأي، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه»⁽⁷⁾، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه».

× الناسخ:

مسلم عن عبد الله بن زيد: «أن رسول الله ﷺ توضأ، فمضمض، ثم استنثر، ثم غسل وجهه ويده اليمنى ثلاثاً، والأخرى ثلاثاً، ومسح رأسه بماء غير فضل يديه،

(1) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي توفي 235 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 163). تهذيب الكمال (2/ 736). تقريب التهذيب (1/ 447).

(2) عباد بن تميم المازني المدني، ثقة، من الثالثة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (6/ 35). الجرح والتعديل (6/ 77). تهذيب التهذيب (5/ 79). تقريب التهذيب (1/ 289). الكاشف (1/ 529).

(3) تميم أو تمام المازني، والد عباد بن تميم، له صحبة. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/ 195).

(4) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 234)، وأحمد في مسنده (4/ 40)، وانظر الأحاد والمثاني (4/ 208).

(5) أبو عمارة عبد خير بن يزيد الحيواني. انظر ترجمته في الكنى والأسماء (1/ 508).

(6) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 25)، وأحمد في المسند (1/ 95)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص 114).

(7) أخرجه النسائي في السنن الصغرى (1/ 108)، والبيهقي في الكبرى (1/ 292)، والدارقطني في سننه (1/ 204)، وأبو داود في سننه (1/ 420)، وابن عبد البر في التمهيد (11/ 150).

وغسل رجله حتى أنقاهما»⁽¹⁾، وفي الباب عن عثمان ومعاوية ومعاذ ووائل⁽²⁾ وابن عباس والربيع وابن عمر.

مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «رجعنا مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، حتى إذا كنا بماء في الطريق تعجل قوم عند العصر فتوضؤوا وهم عجال، فأنتهينا إلى قوم وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء، فقال رسول الله ﷺ: ويل للأعقاب من النار، أسبغوا الوضوء»، خرجه البخاري وقال فيه: «فنادى بأعلى صوته: ويل للأعقاب من النار»⁽³⁾.

مسلم عن جابر قال: «أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ، فترك موضع ظفر على قدمه، فأبصره النبي ﷺ فقال: ارجع فأحسن وضوءك، فرجع، ثم صلى»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (211/1)، وابن خزيمة في الصحيح (79/1)، وابن حبان في الصحيح (366/3)، وأبو عوانة في المسند (210/1)، والبيهقي في الكبرى (236/1)، وأحمد في المسند (141/1).

(2) وائل بن حجر بضم المهملة وسكون الجيم بن سعد بن مسروق الحضرمي، أبو هنيذة، صحابي، مات في خلافة معاوية. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (8/175). الاستيعاب (4/1562). الإصابة (7/448). تهذيب الكمال (30/419). الكاشف (2/347).

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، مع الفتح، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم (1/60-267)، وفي كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين عنه أيضاً، ورواه مسلم في الصحيح، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين (1/213، 1/214-215)، والبخاري في الصحيح (1/33، 48، 72، 73)، وابن خزيمة في الصحيح (1/83-84، 86، 332)، وابن حبان في الصحيح (3/335، 368)، والترمذي في السنن (1/58-59)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/68-69-70، 84، 230)، (2/89)، والدارقطني في السنن (1/108، 95)، والشافعي في المسند (ص175)، وأبو داود في سننه (1/24)، والنسائي في السنن الكبرى (1/88-89)، (3/447)، وابن ماجه في سننه (1/154-155)، ومالك في الموطأ في الموطأ (1/19)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/32)، وعبد الرزاق في المصنف (1/20-22)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/38-39)، والطبراني في الأوسط (1/217، 5/278، 6/12)، وأحمد في المسند (2/193، 205، 211، 226، 228، 284، 389، 406).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح (1/215)، وأبو عوانة في المسند (1/212)، والبيهقي في الكبرى (1/70)، وأحمد في المسند (1/21).

ابن شاهين عن جابر قال: «أمرنا رسول الله ﷺ إذا توضأنا أن نغسل أرجلنا»⁽¹⁾، وذكر ابن شاهين عن هشيم: «أن ذلك يعني المسح كان في أول الإسلام».

قال الشيخ أبو العباس رحمته الله:

وأما المسح على النعلين فهو أولى أن يضاف إلى باب المسح على الخفين منه أن يضاف إلى مسح القدمين، وليس في هذا الباب حديث يعول عليه، أما حديث أبي داود المرفوع إلى ابن عباس قال: «دخل علي بن أبي طالب رحمته الله وقد أهرق الماء، فدعا بوضوء، فأثينا به بتور⁽²⁾ / فيه ماء حتى وضعناه بين يديه فقال: يا ابن عباس ألا أريك كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟ قلت بلى»، الحديث قال فيه: ثم أدخل يديه جميعاً، فأخذ حفنة من الماء ف ضرب بها على رجله - وفيها النعل - فقلبها بها الأخرى مثل ذلك، قلت: وفي النعلين، قال: وفي النعلين، قالها ثلاثاً⁽³⁾.

وأما حديث أبي داود المرفوع إلى ابن عباس: «وتوضأ وضوء رسول الله ﷺ»، الحديث، قال فيه: «ثم قبض قبضة أخرى من الماء فرش على رجله اليمنى - وفيها النعل - ثم مسحها بيده؛ يد فوق القدم، ويد تحت النعل، ثم صنع باليسرى مثل ذلك»⁽⁴⁾.

وفي إسناده هشام بن سعد⁽⁵⁾، وهو ضعيف عند يحيى بن سعيد ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي كلهم ضعفه، أو قال فيه كلاماً معناه

(1) راجع الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص 115-116)، وقد أخرج الحديث البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً، بلفظ مغاير عن عثمان (51/1)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله (1/114-115)، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ (1/24)، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الرجل يستعين على وضوئه فيصب عليه، بلفظ مغاير (1/138)، والدارقطني في سننه (1/107).

(2) التور: الآية المملوءة بالماء. راجع لسان العرب (4/94).

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/53)، وأبو داود في سننه (1/29).

(4) أخرجه أبو داود في السنن (1/34).

(5) هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد، صدوق، له أوهام، ورمي بالتشيع، من كبار السابعة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (9/61). ميزان الاعتدال (7/80). الكامل في ضعفاء الرجال (7/108).

تقريب التهذيب (1/572).

التضعيف، ثبت ذلك في كتاب ابن أبي حاتم وأبي أحمد بن عدي⁽¹⁾.

وترجم البخاري في (الصحيح) باب غسل الرجلين في النعلين، ولا يمسح على النعلين، وذكر حديث مالك في (موطئه)، رفعه إلى ابن جريح قال لابن عمر: «رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعهما، قال: ما هن يا ابن جريح؟ فذكر الحديث»، وفيه: «وأما النعال السبتية⁽²⁾، فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر، ويتوضأ فيها، فأنا أحب أن ألبسها، وذكر الحديث⁽³⁾»، وأراد البخاري ﷺ بهذا الحديث الرد لما روي عن النبي ﷺ: «أنه كان يمسح على النعلين في الوضوء»⁽⁴⁾، وروي أيضاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أجاز ذلك، وعن أبي مسعود الأنصاري⁽⁵⁾ والبراء مثله، وعن إبراهيم النخعي؛ وحجة هذا القول عند من ذهب إليه ما أخرجه أبو داود عن أوس بن أبي أوس الثقفي⁽⁶⁾: «أنه رأى رسول الله ﷺ أتى كظامة قوم⁽⁷⁾؛ يعني الميضاة⁽⁸⁾، فمسح على نعليه وقدميه»⁽⁹⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 61)، والكامل لابن عدي (7/ 108).

(2) هي نعال فيها شعر. انظر المعلم بفوائد مسلم (2/ 73-74).

(3) أخرجه مالك في الموطأ (1/ 248/ 935)، كتاب الحج، باب العمل في الإهلال، والبخاري في صحيحه (7/ 198)، ومسلم في صحيحه (4/ 9)، وأحمد في مسنده (2/ 110)، والنسائي في سننه (1/ 80)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 184)، والبيهقي (5/ 31)، وابن عبد البر في التمهيد (21/ 74).

(4) شرح معاني الآثار (1/ 96).

(5) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، أبو مسعود البصري، مشهور بكنيته، صحابي جليل، مات بالكوفة، وقيل بالمدينة سنة 40 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (4/ 172). تهذيب الكمال (2/ 946). الإصابة (2/ 490).

(6) أوس بن أبي أوس الثقفي، صحابي جليل. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2/ 15). تقريب التهذيب (1/ 115). الكاشف (1/ 257). تهذيب الكمال (20/ 435).

(7) الكظامة هي الكناساة. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (4/ 178)، وغريب الحديث لابن عبيد (1/ 339-340).

(8) الميضاة: المطهرة التي يتطهر منها. انظر مشارق الأنوار (2/ 289).

(9) أخرجه أبو داود في السنن (1/ 41)، وأحمد في المسند (4/ 8)، وابن حبان في الصحيح (4/ 169).

وقال عبد الرزاق في (مصنفه) عن معمر عن زيد بن أبي زياد⁽¹⁾ عن أبي ظبيان الجنبى⁽²⁾ قال: «رأيت علياً بال قائماً حتى أرغى»⁽³⁾، ثم توضأ ومسح على نعليه، ثم دخل المسجد، فخلع نعليه وجعلهما في كفه، ثم صلى»⁽⁴⁾، قال معمر: «وأخبرني زيد ابن أسلم⁽⁵⁾ عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي ﷺ بمثل صنيع علي هذا»⁽⁶⁾.

قال علي بن خلف أبو الحسن: «فأراد البخاري أن يعرفك من حديث ابن عمر / أن [143/أ] رواية من روى عن النبي ﷺ المسح على النعلين كان وهماً، وإنما كان عملاً بدليل هذا الحديث، ولم يصح عند البخاري في حديث المسح على النعلين، وأوس بن أبي أوس لا يوازى بعبيد بن جريح عن ابن عمر، وبترك المسح قال أئمة الفتوى بالأمصار، وفي غسل رسول الله ﷺ رجله في الوضوء رد على من قال بالمسح على النعلين.

فإن قال قائل: فقد روى الترمذي عن يحيى بن أبي حية⁽⁷⁾ عن أبي الجلاس⁽⁸⁾ عن ابن عمر: «أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه»⁽⁹⁾؛ فدل أن قوله في حديث ابن جريح: «أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ في النعل السبئية»؛ أنه كان يمسح رجله في نعليه في الوضوء، لا أنه كان يغسلهما.

(1) زيد بن أبي زياد الأزدي الجهضمي، مولاهم البصري، مقبول، من الخامسة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (3/355). تقريب التهذيب (1/223). تهذيب الكمال (10/67).

(2) حسين بن جندل بن عمرو الكوفي الجنبى، أبو ظبيان، توفي سنة 89 هـ. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (6/224). العبر (1/105). سير أعلام النبلاء (4/362).

(3) أرغى البائل؛ صار بوله رغوة. انظر لسان العرب (14/330).

(4) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/201).

(5) المرجع نفسه (1/201).

(6) مصنف عبد الرزاق (5/285).

(7) يحيى بن أبي حية بمهملة وتحتانية الكليب، أبو جناب، ضعفه من كثرة تدليسه، من السادسة. مترجم في التاريخ الكبير (8/267). سير أعلام النبلاء (4/599). الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص 109). ميزان الاعتدال (7/170). لسان الميزان (7/431).

(8) عقبة بن أبي زينب، أبو الجلاس، مقبول من الخامسة. مترجم في تقريب التهذيب (1/394). تهذيب الكمال (20/198).

(9) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/283)، وابن أبي شبة في المصنف (1/172)، وعبد الرزاق في المصنف (1/199)، والطبراني في المعجم الكبير (20/415).

قيل له: ليس كما توهمت، ولا يصح عن ابن عمر أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه؛ لأن يحيى بن أبي حية ضعيف لا حجة في نقله، والصحيح عن ابن عمر بنقل الأئمة أنه كان يغسل رجله ولا يمسح عليهما.

وروى أبو عوانة⁽¹⁾ عن أبي بشر عن مجاهد أنه ذكر له المسح على القدمين فقال: «كان ابن عمر يغسل رجله غسلا، وكنت أسكب عليه الماء سكبا»⁽²⁾.

وروى عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار⁽³⁾ عن ابن عمر مثله، وقال عطاء: «لم يبلغني أن أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ مسح على نعليه»⁽⁴⁾، فهذا يوهم ما روي عن ابن عمر أنه مسح على نعليه.

قال الطحاوي: «نظرنا في اختلاف هذه الآثار لنعلم صحيح الحكم في ذلك فرأينا الخفين اللذين جوز المسح عليهما إذا انخرقا حتى بدت القدمان منهما أو أكثرهما؛ فكل قد أجمع على أنه لا يمسح عليهما، فلما كان المسح إنما يجوز إذا غيبتا القدمين، ويبطل له إذا لم يغيبا القدمين، وكانت النعلان غير مغيبتين للقدمين ثبت أنهما كالخفين اللذين لا يغيبان القدمين، فلا يجوز المسح عليهما».

قال المؤلف عفا الله عنه:

مسند حديث ابن أبي شيبه نا أبو عبد الرحمن المقرئ⁽⁵⁾ عن سعيد بن أبي أيوب⁽⁶⁾ حدثني أبو الأسود عن عباد بن تميم المازني عن أبيه تميم قال: «رأيت رسول الله ﷺ

(1) الوضاح بن عبد الله البشكري، أبو عوانة الواسطي، ثقة، مات سنة 176 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (40/6). تاريخ أسماء الثقات (ص 247). تهذيب الكمال (3/1462).

(2) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (40/1).

(3) عبد الله بن دينار العدوي، أبو عبد الرحمن المدني، ثقة، مات سنة 127 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (46/5). تهذيب الكمال (2/679)، ميزان الاعتدال (2/417).

(4) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (97/1).

(5) عبد الله بن يزيد العدوي، مولى آل عمر، أبو عبد الرحمن المقرئ، ثقة، مات سنة 213 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/201)، تهذيب الكمال (2/957).

(6) سعيد بن أبي أيوب الخزازي، مولاها المصري، أبو يحيى بن مقلاص، ثقة ثبت، من السابعة. مترجم في تقريب التهذيب (1/233). الكاشف (1/432). تهذيب الكمال (10/342).

يتوضأ ويمسح بالماء على رجليه»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقد ورد من الطرق الصحاح المتظاهرة عن عبد الله بن زيد وغيره: «أن النبي ﷺ كان يغسل رجليه»⁽²⁾، وذكر الفقيه الحافظ أبو عمر بن عبد البر هذا الحديث /، وقال: [143/ب] «لا تقوم بإسناده حجة»⁽³⁾، وقال شيخنا المحدث الفاضل أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي⁽⁴⁾: «أبو الأسود هذا لا أدري من هو»⁽⁵⁾.

قال الشيخ أبو العباس رحمه الله:

أبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن الأسود بن نوفل بن خويلد بن أسد ابن عبد العزى القرشي الأموي المدني ثم البصري، ثقة كبير، روى عن عروة والقاسم وعكرمة، عظم روايته عن عروة وهو الذي يعرف بيتيم عروة⁽⁶⁾؛ لأنه كان في حجره، وهو شيخ مالك، روى عنه ابن إسحاق وأسامة بن زيد⁽⁷⁾ وأنس بن عياض⁽⁸⁾، ومن

(1) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (234/1)، والطبراني في الأوسط (9/132)، وأحمد في المسند (40/4)، وانظر الأحاد والمثاني (4/208).

(2) أخرجه أحمد في المسند (6/358)، والطبراني في الكبير (8/251)، وابن عبد البر في التمهيد (24/257).

(3) التمهيد (11/121).

(4) عبد الحق بن عبد الله بن الحسين بن سعيد، أبو محمد الأزدي الأندلسي الإشبيلي؛ المعروف بابن الخراط، له الأحكام الصغرى والوسطى. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (4/1350). سير أعلام النبلاء (21/198).

(5) الأحكام الوسطى (1/176)، وهو مترجم في الثقات (7/364).

(6) التمهيد (22/97)، وهو مترجم في التاريخ الكبير (1/145). سير أعلام النبلاء (6/150). الجرح والتعديل (7/321).

(7) أسامة بن زيد الليثي، مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق، يهم، مات سنة 153 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/284). تهذيب الكمال (1/76). ميزان الاعتدال (1/174).

(8) أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة الليثي المدني، ثقة، مات سنة 200 هـ، أو بعدها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/289). تهذيب التهذيب (1/375).

أهل مصر يحيى بن أيوب وسعيد بن أبي أيوب وسعيد بن أبي هلال⁽¹⁾ وحيوة⁽²⁾؛ فالحديث على هذا صحيح، ورواته ثقات، إلا أن الحافظ أبا عمر بن عبد البر قال: «تميم في صحبته نظر».

قال الطحاوي: «وقد ذهب قوم من السلف إلى هذا، وقالوا: الفرض في الرجلين هو المسح، لا الغسل، وقرأوا: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض، روي ذلك عن الحسن البصري ومجاهد وعكرمة والشعبي، وقال الشعبي: «نزل القرآن بالمسح، والسنة بالغسل»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وعن أنس وعلقمة وأبي جعفر، وعن ابن عباس وقتادة: «افترض الله مسحين وغسلين»، قال: واحتجوا من طريق النظر بالتييم، وقالوا: لما كان حكم الوجه واليدين في الوضوء الغسل، وحكم الرأس المسح بإجماع، وكان التيمم على الوجه واليدين المغسولين، وسقط الرأس الممسوح، كان حكم الرجلين بحكم الرأس أشبه، إذ سقط التيمم عنهما كما سقط عن الرأس، وقرأ آخرون ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب، وقالوا: «عاد إلى الغسل»⁽⁴⁾، وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس؛ والتقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وأرجلكم إلى الكعيين، وامسحوا برؤوسكم.

(1) سعيد بن أبي هلال اللبثي المصري، مولاهم، أبو العلاء، صدوق، مات سنة 158 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3/ 519). الجرح والتعديل (4/ 71). تهذيب الكمال (1/ 507).

(2) حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، أبو زرعة المصري، الفقيه الزاهد، ثقة، مات سنة 158 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (3/ 120). الجرح والتعديل (3/ 306)، تهذيب التهذيب (3/ 69).

(3) راجع الطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 40)، والقول نسب خطأ للشعبي، وإنما نسب لأنس حسب ما ورد في كتب التفسير. راجع تفسير القرطبي (6/ 92). تفسير ابن كثير (2/ 26). الدر المنثور (3/ 29). الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 376)، وهذا الأخير ينسبه للشعبي.

(4) الدر المنثور (3/ 28).

قال المؤلف عفا الله عنه:

وروي النصب أيضا عن علي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي حين أقرأ الحسين⁽¹⁾، فقرأ بالكسر، فرد عليه بالنصب، وقال غير الطحاوي القراءتان صحيحتان، وغير جائز أن تبطل إحدى القراءتين بالأخرى، فلم يبق إلا أن يكون المعنى الغسل، فسرّه بالوجهين بالخفض على الجوار، وبأن العرب تقول تمسحت للصلاة، وهذا قد تقدم مستوفي⁽²⁾.

قال الطحاوي: «وإلى هذا الباب ذهب أكثر أهل العلم، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي، واحتجوا بحديث هذا الباب / ؛ يعني حديث عبد الله [144/أ] ابن عمر، وقالوا: لما توعدهم النبي ﷺ على مسح أرجلهم، أن الوعيد لا يكون إلا في ترك مفروض عليهم، وأن المسح الذي كانوا يفعلونه لو كان هو المراد بالآية على ما قاله الشعبي، لكان منسوخا بقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ويل للأعقاب من النار»، ويدل على صحة هذا أن كل من روى عن النبي ﷺ صفة الوضوء ذكر أنه غسل رجله، لا أنه مسحها، وكذلك من روى ثواب أعضاء الوضوء؛ كحديث مالك عن سهيل بن أبي صالح⁽³⁾ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال فيه: «وإذا غسل رجله، خرجت كل خطيئة مشت رجلاه»⁽⁴⁾، قال: «فهذا يدل على أن فرض الرجلين الغسل؛ لأنه لو

(1) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني، سبط رسول الله ﷺ، استشهد سنة 61 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (1/378). تهذيب الكمال (1/286). الإصابة (1/332).

(2) راجع كتاب الطهارة من ناسخ القرآن ومنسوخه.

(3) سهيل بن أبي صالح، ذكوان السمان، أبو زيد المدني، صدوق، تغير حفظه بآخرة، من السادسة. مترجم في تذكرة الحفاظ (1/137). الكواكب النيرات (1/46). تهذيب التهذيب (4/231). تقريب التهذيب (1/259).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح (3/113-114/33)، وأخرجه مالك في الموطأ (1/67/70)، كتاب وقوت الصلاة، باب جامع الوضوء وأحمد في المسند (2/330) والدارمي في السنن (1/183/724)، وابن خزيمة في الصحيح (1/15/4)، وابن حبان في الصحيح (3/315)، والبيهقي في الكبرى (1/81)، والبخاري في شرح السنة (1/322)، وابن عبد البر في التمهيد (21/260)، وأبو عوانة في المسند (1/207، 246)، وعبد الرزاق في المصنف (1/53)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/37).

كان فرضهما المسح، لم يكن في غسلهما ثواب، كما أن الرأس لما كان فرضه المسح، لم يكن في غسله ثواب؛ والحجة على من قال بالمسح من طريق النظر أن يقال لهم: إذا رأينا أشياء يكون فرضها الغسل في حال وجود الماء، ثم يسقط ذلك الفرض في حال عدمه، لا إلى فرض؛ من ذلك أن الجنب عليه أن يغسل سائر جسده بالماء، فإن عدم الماء وجب عليه التيمم في وجهه ويديه، وسقط فرض حكم سائر بدنه بعد الوجه واليدين إلى بدل، فلم يدل ذلك أن ما سقط فرضه، كان فرضه في حال وجود الماء المسح، فبطلت علة المخالف؛ إذ قد لزمه في قوله مثل ما لزم خصمه، وهذه معارضة صحيحة»، قاله الطحاوي⁽¹⁾.



(1) شرح معاني الآثار (1/ 40-41).

[الحديث العاشر:]

❑ ذكر ما جاء من ذلك في الجنب يتوضأ وكيفيه من التيمم

الطحاوي: «نا يوسف بن يزيد نا أبو الأسود النضر بن عبد الجبار⁽¹⁾ نا ابن لهيعة⁽²⁾ عن ابن أبي حبيب⁽³⁾ عن عمران بن أبي أنس⁽⁴⁾ عن عبد الرحمن بن حبيب، قال أبو جعفر الطحاوي: «وهو مولى نافع بن عبد عمرو القرشي⁽⁵⁾ عن عمرو بن العاص: «أن رسول الله ﷺ أَمَرَهُ على جيش ذات السلاسل⁽⁶⁾، وفي الجيش نفر من المهاجرين والأنصار، وفيهم عمر بن الخطاب، فاحتلم عمرو بن العاص في ليلة شديدة البرد، فأشفق أن يموت إن اغتسل، فتوضأ وأم أصحابه، فلما قدم، تقدم عمر بن الخطاب فشكى عمرا، حتى قال: وأمنا جنبا، فأعرض رسول الله ﷺ عن عمر، فلما قدم عمرو بن العاص دخل على رسول الله ﷺ فجعل يخبره بما صنع في غزاته، فقال له رسول الله ﷺ: أصليت جنبا يا عمرو؟ فقال عمرو: نعم يا رسول الله أصابني احتلام

(1) النضر بن عبد الجبار بن نضير، أبو الأسود المرادي البصري، مات سنة 219 هـ. انظر ترجمته في العبر (378 / 1). سير أعلام النبلاء (567 / 10).

(2) عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري الفقيه، القاضي، صدوق، اختلط في آخره، مات سنة 174 هـ. انظر ترجمته في الضعفاء الصغير للبخاري (ص 66). الجرح والتعديل (145 / 5). تقريب التهذيب (444 / 1).

(3) يزيد بن أبي حبيب، واسم أبي حبيب سويد الأزدي، مولاهم، أبو رجاء المصري، ثقة، مات سنة 128 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (267 / 9). تذكرة الحفاظ (129 / 1). تهذيب التهذيب (318 / 11).

(4) عمران بن أبي أنس القرشي العامري المدني، ثقة، من الخامسة. مترجم في معرفة الثقات (2 / 188). ميزان الاعتدال (5 / 283). تقريب التهذيب (1 / 429). الكاشف (2 / 91). تهذيب الكمال (22 / 309).

(5) نافع بن عبد عمر القرشي بن فضلة ذكر الزبير أن ولده عبد الله توفي يوم الحرة ومقتضاه أن يكون أبوه من مسلمة الفتح الإصابة (3 / 540).

(6) ذات السلاسل؛ بفتح أوله؛ وهو ماء لجذام، وبه سميت تلك الغزوة ذات السلاسل. انظر معجم ما استعجم (3 / 744).

[144/ب] في ليلة باردة، لم يمر على وجهي قط مثلها، فخيرت نفسي بين أن أغتسل / فأموت، أو أقبل رخصة الله ﷻ، فقبلت رخصة الله، وعلمت أن الله أرحم بي، فتوضأت ثم صليت، فقال له رسول الله ﷺ: أحسنت، ما أحب أنك تركت شيئاً صنعته، لو كنت في القوم لصنعت كما صنعت»⁽¹⁾.

قال أبو جعفر الطحاوي: «فذهب بعض متحلي الحديث إلى ما في هذا الحديث من استعمال الوضوء مكان التيمم، وذهب إلى أنه في ذلك فوق التيمم، وممن ذهب إلى ذلك أحمد بن صالح».

قال الطحاوي: «فتأملنا هذا الحديث وقولهم فيه فألفيناه غير صحيح؛ لأن الله جعل الوضوء طهارة من الأحداث التي لم يوجب الاغتسال منها، وجعل الطهور من الجنابات الاغتسال، وجعل الله التيمم عند عدم الماء بدلا من الوضوء للصلوات عند الحاجة إلى ذلك، وبدلا من الاغتسال من الجنابات، فوقفنا بذلك على أن التيمم تكون به الطهارة من الجنابات، ويكون كالغسل لها، ويكون فوق الوضوء عند وجود الماء، ولما كان ذلك كذلك في الجنابات عند عدم الماء، استحال بذلك أن يكون الوضوء الذي يجعل طهارة من الأحداث التي دون الجنابات، [أن] يكون طهورا من الجنابات في حال من الأحوال؛ لأن الأشياء التي تكون أبداً من أشياء؛ إنما هي غيرها، لا جزء من أجزائها، ثم التمسنا الوضوء الذي كان من عمرو عند حاجته إلى الغسل من الجنابة عند إغواز الماء، لم كان ذلك؟ فوجدناه محتملاً أن يكون كان منه طهارة، ولا طهارة حينئذ عند عدم الماء بصعيد ولا ما سواه، فكان الحكم عند ذلك لمن نزل به ذلك، الصلاة بلا اغتسال؛ إذ كان في حكم من لا جنابة توجب عليه الاغتسال؛ إذ كان لا ماء معه يغتسل به، فسقط عنه بذلك فرض الاغتسال، وصار كمن لم يكن جنباً، فأجزأه الوضوء كما يعجزى المستيقظ من نومه بلا جنابة الوضوء، وكما يعجزى من لا سترة له عريانا أن يصلي؛ لسقوط فرض السترة عنه، وقد وجدنا من

(1) ذكره البخاري معلقاً في الجامع الصحيح (1/603)، ورواه موصولاً أحمد في المسند (4/203-204)، وأبو داود في السنن (1/330/530)، والدارقطني في السنن (1/178)، والحاكم في المستدرک (1/177)، وجزم بصحته على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في تلخيص المستدرک، ورواه الطبراني في المعجم الكبير (11/234/11593)، وانظر شرح مشكل الآثار (3/172).

أفعال أصحاب رسول الله ﷺ مع رسول الله ﷺ قبل فرض التيمم صلاتهم، وهم محدثون على غير وضوء».

ثم ذكر الطحاوي حديث العُقْدِ⁽¹⁾ الذي خرج به مالك رحمه الله وغيره، ثم قال: «فكان ما فعله المسلمون حينئذ قد فرض الله عليهم فيما يؤدون صلواتهم عليه؛ لأنه لما سقط عنهم فرض الوضوء بالماء لإعوازهم الماء، لم يسقط عنهم فرض الصلاة، فكان الفرض عليهم أن يصلوا على ما هم عليه من الحدث الذي هم فيه، وسدده وقوف رسول الله ﷺ على ما فعلوا من ذلك، / فلم ينكره عليهم، فكان مثل ذلك من عدم [145/أ] الماء وهو جنب، ولا بدل به يخرج به من الجنابة إلى الطهارة من صعيد أو غيره أن يصلي بلا اغتسال من الجنابة التي هو فيها، ومثل ذلك إذا كان في جنابة في حين بارد يخاف أن يموت إن اغتسل، سقط عنه حكم الاغتسال لها، وعاد بذلك حكمه إلى حكم من لا غسل عليه من الجنابة التي به، ووجب عليه أن يصلي بجنابته التي لا طهارة عليه لها كما يصلّيها إن اغتسل لها، فهذا هو المعنى الذي استعمله عمرو، وحسنه رسول الله ﷺ، وقد كان ظهوره ذلك ليس بطهور له من الجنابة، ولكنه طهور النوم الذي استيقظ منه، فأما الحكم فيما كان بعد الوقت الذي كان من عمرو، فيه ما كان مما حسنه رسول الله ﷺ له لما أنزل الرخصة بالتيمم بالصعيد، فهو التيمم الذي لا يجزئ معه وضوء من الغسل، ولا بد فيه من التيمم».

(1) حديث العقد أخرجه مسلم في الصحيح (1/279)، والبخاري في الصحيح (1/127)، (2/942)، (3/1342)، (4/1517)، (4/1683)، (4/1774)، وابن خزيمة في الصحيح (1/131)، وابن حبان في الصحيح (4/117، 146)، والبيهقي في سننه الكبرى (1/204، 223)، والشافعي في المسند (ص160)، والنسائي في الكبرى (1/132)، (5/296)، (6/323)، (6/416)، ومالك في الموطأ (1/53)، وعبد الرزاق في المصنف (5/411)، وأحمد في المسند (6/179)، وأبو يعلى في المسند (8/323، 340، 349)، والطبراني في الكبير (23/56، 62، 70، 75، 84، 88، 92، 98)، والبيهقي في شعب الإيمان (5/382)، ولفظه عند مالك كما روت عائشة: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء، أو بذات الجيش انقطع عقد لي، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر...»، الحديث حتى نزلت آية التيمم.

قال المؤلف عفا الله عنه:

من قال بأن حديث عمرو بن العاص منسوخ، قال: غزوة السلاسل كانت في سنة كذا، وآية العقود⁽¹⁾ نزلت قبيل موت النبي ﷺ بأربعين يوماً؛ فهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وقد جعل الوضوء في حديث عمرو في ذات السلاسل بدلاً من غسل الجنابة، وجعل في آية سورة العقود التيمم بدلاً منه.

والصحابا في تيمم الجنب على قولين: التيمم، وهو قول الكافة، والجمهور منهم، وأن لا طهارة له إلا الماء، والقول بحديث عمرو وإحداث قول ثالث، فمن رأى ذلك من قبيل الإجماع أبطل القول المحدث به، وربما ادعى الإجماع في أن فرض الجنب الذي لا يجد الماء التيمم، وقال: لم يثبت هذا القول عن أحد من الصحابة إلا عن عمر وابن مسعود، فقد تبين أنه قاله لسد الذريعة حين ناظره أبو موسى في ذلك، وقال له: «كيف تصنع بهذه الآية؟ فقال: لو أرخصنا لهم في ذلك لأوشك أحدهم إذا برد عليه الماء أن يتيمم»⁽²⁾ وأما عمر رضي الله عنه [...] ⁽³⁾، أو يقول: لا عبرة بخلاف الواحد، ولو صفا له هذا الاتفاق لحرم على الجنب الوضوء بالإصفاق⁽⁴⁾، ومدار الحديث الذي فيه الوضوء على ابن لهيعة، وكثير من المحدثين يجعل حديثه من أقسام الحسن؛ منهم أبو عيسى الترمذي، ومن ضعف حديثه، فلا معارضة ولا جرم/، فهو جليل المقدار، مستحق الأثرة لحسن الآثار، ومن ضعفه قال: احترقت كتبه فحدث من حفظه، وهو من علماء مصر وقضاها، عفا الله عنا وعنه.



(1) يريد قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1].

(2) أخرجه الشاشي في مسنده (2/ 424)، وأحمد في مسنده (4/ 265)، وابن كثير في تفسيره (1/ 506).

(3) بياض في الأصل.

(4) الإصفاق والصفق عقد البيع، وقوله أعطاه صفقة يده؛ أي عهده وميثاقه، وأصله من صفق اليد على

الأخرى عند عقد ذلك، والمعنى هنا الاتفاق. انظر مشارق الأنوار (1/ 50).

[الحديث الحادي عشر:]

✑ ذكر ما جاء من ذلك في الوضوء بعد الغسل

مسلم عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، يبدأ فيغسل يديه»، الحديث، وقالت فيه: «ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر» الحديث⁽¹⁾.

* الناسخ:

الترمذي عن عائشة: «أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل»⁽²⁾.

أبو داود عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ يغتسل، ويصلي ركعتين، وصلاة الغداة، ولا أراه يحدث وضوءاً بعد الغسل»⁽³⁾، وفي رواية: «من الجنابة»⁽⁴⁾، ذكره ابن بطال.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمه الله:

هذا الذي أوردناه من أحاديث الوضوء بعد الغسل لا معارضة بينهما ولا منافرة، بل هي ملتزمة ومتظافرة.

(1) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب العمل في غسل الجنابة (1/ 88 / 109)، عن عائشة، ومن طريقه الشافعي في مسنده (ص 19)، والنسائي في السنن (1/ 134)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 175، 194)، ومن طرق عن هشام بن عروة به أخرجه أحمد في المسند (6/ 101)، والبخاري في الجامع الصحيح (1/ 508 / 272)، ومسلم في الصحيح (3/ 195-196 / 316)، وأبو داود في السنن (1/ 411 / 239)، والنسائي في السنن (1/ 135)، والترمذي في الجامع (1/ 353 / 104)، والدارمي في السنن (1/ 191)، والطيالسي في مسنده (ص 207 / 1474)، وأبو عوانة في مسنده (1/ 298)، والبيهقي في السنن الكبرى ح 173، وابن عبد البر في التمهيد (22/ 92)، والشافعي في الأم (1/ 40).

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 69)، وأحمد في المسند (6/ 192)، والسيوطي في الجامع الصغير (1/ 241)، وابن عبد البر في التمهيد (22/ 93)، وانظر تحفة الأحوذ (1/ 304).

(3) أخرجه أبو داود في السنن (1/ 65).

(4) شرح البخاري لابن بطال (1/ 369).

أما حديث عائشة ففيه من محاسن الشريعة، ونظافتها الرفيعة ما تنقاد له النفوس الأبية؛ على ما بها من أنفة، ولها من عصبية، وتشهد له العقول السليمة الذكية وتبتهج له القرائح المؤيدة الذكية، بأنه من الحكمة الإلاهية والإيالة⁽¹⁾ النبوية؛ وذلك أنها قالت ﷺ: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه»، والحكمة في تقديم اليمنى منها بصب اليسرى عليها بإمالة الإناء عليها، ثم يدخل اليمنى في الإناء طاهرة نظيفة، فيفرغ بها على شماله، ثم يضرب بها الأرض أو الحائط فيدلكها دلكا شديدا، ثم يستأنف الوضوء فيبدأ بأعضاء الوضوء تشريفا وتنويها وأثرة لها على سائر أعضاء الجسم؛ لأنها مجاري العبادات، وغسلها شرط في أفضل القربات، ثم يفيض الماء بعد تخليل الشعر ليصل إلى ما تحته من الماء ما يصل إلى ما لا شعر عليه.

وفي حديث ميمونة ﷺ: «تأخيره رجله من أعضاء وضوئه»⁽²⁾، لما عسى أن يتعلق بها عند صب الماء، وتوالي رشاشه مما عسى يكون في الأرض من حصاء أو تراب أو رمل أو غير ذلك، أو يتيمن بالافتتاح بأعضاء الوضوء والاختتام بها، فأى حاجة بعد هذا إلى الوضوء كما قال في حديث / عائشة من طريق أبي عيسى: «أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل»، وكذلك ما في حديث أبي داود عنها: «ولا أراه يحدث وضوءا بعد الغسل».

فانظر أنار الله بصيرتك، وجعل الإنصاف سيرتك هل هذا من النسخ بسبيل؟ أو هل قبيل ما قررناه [في هذا]⁽³⁾ من ذلك القبيل؟ لا جرم أنه لو قيل فيما زعم أنه منسوخ أنه كان يتوضأ بعد تمام غسله، ثم جاء ما ذكره من حديث عائشة أنه قال: «لا يتوضأ بعد الغسل»، على أن هذا لو ثبت شرط النسخ من التاريخ بسبيل الجمع، ونفي المعارضة بضرب من التأويل، فكيف والتاريخ معدوم! والله يختص من يشاء بحقائق العلوم.

(1) الإيالة: السياسة. انظر لسان العرب (34 / 11).

(2) حديث ميمونة أخرجه مسلم في الصحيح (4 / 322)، والطبراني في المعجم الكبير (24 / 17 / 33).

(3) كلمة لا تقرأ.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

وذكر ابن أبي شيبة نا معتمر بن سليمان عن أبيه⁽¹⁾ عن عطاء بن السائب عن أبي البخري: «أن عليا كان يتوضأ بعد الغسل»⁽²⁾، والحديث عن علي رحمته الله وسئل، قال يحيى بن معين: «أبو البخري الطائي؛ اسمه سعيد بن عبيد»⁽³⁾، ثقة، ولم يسمع من علي ابن أبي طالب⁽⁴⁾، ويحتمل مع ذلك أنه فعله لانتقاض طهوره بحدث أو سبب، أو شك فيه؛ كما قال أبو عمر.



-
- (1) سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، مات سنة 143 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (20/4). الجرح والتعديل (125/4). تهذيب التهذيب (201/4).
- (2) مصنف ابن أبي شيبة (754/69/1).
- (3) وفي كتب التراجم سعيد بن فيروز، وهو الصواب. راجع الجرح والتعديل (54/4). ميزان الاعتدال (332/7).
- (4) قال يحيى بن معين: «لم يدرك أبو البخري عليا». انظر تاريخ ابن معين (554، 509/3).

[الحديث الثاني عشر:]

☑ ذكر ما جاء من ذلك في نوم الجنب وما مس ماء

الترمذي عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ ينام وهو جنب، لا يمس ماء»⁽¹⁾.

× الناسخ:

البخاري [عن] عائشة: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن [ينام]⁽²⁾ وهو جنب، غسل فرجه، وتوضأ وضوءه للصلاة»⁽²⁾.

مسلم عن عائشة قالت: «كان النبي ﷺ إذا كان جنباً، فأراد أن يأكل أو ينام، توضأ وضوءه للصلاة»⁽³⁾، زاد وكيع في مصنفه: «أو يشرب».

ابن شاهين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا أحب أن يبيت المسلم وهو جنب، أخاف أن يموت فلا تحضره الملائكة»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص 99/1397)، وأحمد في المسند (6/146)، وأبو داود في السنن (1/154/228)، كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل، والترمذي في السنن (1/202/118)، كتاب الطهارة، باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل، وابن ماجه في السنن، كتاب الطهارة، باب في الجنب ينام كهياته لا يمس ماء (1/192/581، 582، 583)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/124)، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل، والبيهقي في السنن الكبرى (1/201-202)، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل، وضعف الحديث ابن رشد في بداية المجتهد (1/42).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح مع الفتح (1/392/286)، كتاب الغسل، باب الجنب إذا توضأ قبل أن يغتسل ح 286، ومسلم في الصحيح (1/248/305)، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب، وأحمد في المسند (6/36)، وأبو داود في السنن (1/150-151/222)، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل، وابن ماجه في السنن (1/193/584)، كتاب الطهارة، باب من قال لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة، والنسائي في المجتبى (1/139)، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام، والدارمي في السنن (2/108)، كتاب الأطعمة، باب في الجنب يأكل.

(3) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب نوم الجنب (1/248/305)، وأبو داود في السنن (1/151-152/224)، كتاب الطهارة، باب من قال يتوضأ الجنب، والنسائي في المجتبى من السنن مع شرح السيوطي (1/138/591)، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل، وابن ماجه في السنن (1/194)، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل ويشرب.

(4) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (1/274)، وأحمد في المسند (2/392)، وابن عدي في الكامل (1/65)، والذهبي في ميزان الاعتدال (4/438).

قال المؤلف عفا الله عنه:

ذكر هذا الباب في الأحاديث التي يدعى عليها التعارض والتناقض، أحق به من قسم الناسخ والمنسوخ، مع عدم التاريخ، وأيضا فإن أحاديثهما أخبار محضة؛ ليس فيها أمر ولا نهى، وإن كان الأمر في غيرها، أحدها نفي مس الماء عنه قبل النوم، والآخر إثباته، وكلا الخبرين عن راو واحد يتابعه على الإثبات غيره، والراوي عائشة.

خرج أبو عيسى الترمذي حديث النفي وقال: «رواه أبو إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة، وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يتوضأ قبل أن ينام»⁽¹⁾ / ، قال: «وهذا أصح من حديث أبي إسحاق، وحديث أبي إسحاق عندهم غلط»⁽²⁾.

وقال الطحاوي: «هذا الحديث غلط؛ اختصره أبو إسحاق من حديث طويل فأخطأ فيه، وذلك ما حدثنا فهد⁽³⁾ نا أبو غسان⁽⁴⁾ نا زهير نا أبو إسحاق قال: أتيت الأسود بن يزيد⁽⁵⁾ فقلت: حدثني ما حدثتك عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ، قال: قالت: «كان ينام أول الليل، ويحيي آخره، ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته، ثم ينام قبل أن يمس ماء»⁽⁶⁾، فإذا كان عند النداء الأول أفاض عليه الماء، وإن نام جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة».

(1) جامع الترمذي (1/ 203).

(2) جامع الترمذي مع عارضة الأخوذي (1/ 182).

(3) فهد بن سليمان النحاس المصري، كان ثقة ثباتا، مات سنة 271 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (7/ 89). تراجم الأخبار (3/ 242).

(4) مالك بن إسماعيل بن درهم، أبو غسان النهدي، ثقة، مات سنة 217 هـ، وقيل 219 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 206). تهذيب الكمال (3/ 1295). تقريب التهذيب (2/ 223).

(5) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمر أو أبو عبد الرحمن، مخضرم، ثقة، مكث، فقيه، من الثانية. مترجم في التاريخ الكبير (1/ 449). سير أعلام النبلاء (4/ 50). تهذيب التهذيب (1/ 299). تقريب التهذيب (1/ 111). الكاشف (1/ 251). تهذيب الكمال (3/ 233).

(6) أخرجه الحاكم في المستدرک (1/ 254)، والترمذي في الجامع (5/ 183)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 200-201)، والنسائي في المجتبى (1/ 199)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 125)، ومسلم في الصحيح (1/ 510)، وأحمد في المسند (6/ 102).

فهذا الأسود بن يزيد قد بان في حديثه أنه كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، فأما أن قولها: «لم يمس ماء»؛ تعني الغسل، لا الوضوء؛ والدليل على ذلك ما رواه البخاري عن عمر وعائشة، وعلى هذا التأويل لا تتضاد الأخبار.

وقد روى قبيصة بن ذؤيب⁽¹⁾ عن زيد بن ثابت قال: «إذا توضأ قبل أن ينام كان كمن اغتسل في الثواب الذي يكتب لمن بات على طهر»⁽²⁾، وقالت: «لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة؛ فإنه لا يدري لعل نفسه»⁽³⁾ تصاب في [نومه]؛ فيكون قد أخذ بأقل الطهارتين.

وما روي عن ابن عمر: «أنه كان يتوضأ ولا يغسل قدميه»⁽⁴⁾؛ فيدل على أن يحمل الحديث عندهم على الندب، لا على الإيجاب؛ لأنه راوي الحديث عن أبيه عن النبي ﷺ: فلم يترك غسل قدميه، إلا أنهم تأولوا الحديث على أنه ليس على الوجوب.

قال المؤلف عفا الله عنه:

لولا ما ذكره الثوري عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «يغسل ذكره، ويتوضأ وضوءه للصلاة»⁽⁵⁾، لكان نفس الوضوء المحدث به عنه صلى الله عليه وسلم، أو المأمور به كفعل ابن عمر؛ إذ هو الراوي، وتأويله مقدم على تأويل غيره، أو مرجح به حديثه على ما عارضه من حديث غيره، فكما جاء هذا من حديث الثوري صريحاً، كان هذا التأويل صحيحاً إن شاء الله.

(1) قبيصة بن ذؤيب الخزاعي، أبو سعيد المدني، الصحابي، مات سنة 86 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (125/7). الاستيعاب (255/3). تقريب التهذيب (122/2).

(2) انظر شرح معاني الآثار (128/1).

(3) أخرجه ابن ماجه في السنن (193/1)، وابن عبد البر في التمهيد (34/17).

(4) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (290/1)، وابن أبي شيبة في المصنف (171/1).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (270/1)، والدارمي في السنن (212/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (115/1)، وابن أبي شيبة في المصنف (129/1)، وأبو عوانة في المسند (229/1)، والنسائي في السنن (32/1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (47/1)، وأحمد في المسند (80/1)، والطبراني في الكبير (86/6).

[الحديث الثالث عشر:]

✗ ذكر ما جاء في وضوء من جامع، ثم أراد أن يعاود

مسلم عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعاود فليتوضأ»⁽¹⁾، وفي رواية: «فليتوضأ بينهما وضوءاً»⁽²⁾.

✗ الناسخ:

مسلم عن أنس: «أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وذكر هذا الباب في النسخ أمر عجاب؛ فإنه مع عدم التاريخ، / لا معارضة [147/أ] فيه من وجهين:

«أحدهما أنه لعله كان يتوضأ في طوافه من كل نكاح.

«والثاني أنه لعل حكم المرأة الواحدة في المعاودة ليس حكم الاثنين فصاعداً، على جهة التبعد، لا على جهة القياس، وقد روى أبو رافع: «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طاف على نسائه فجعل يغتسل عند هذه وعند هذه، فقلت: لو جعلته غسلًا واحداً، فقال: «هذا أزكى وأطيب»⁽⁴⁾.

(1) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب جواز نوم جنب، واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل، أو يشرب، أو ينام، أو يجامع (1/249/308)، وأحمد في المسند (3/28)، وأبو داود في السنن (1/149-150/220)، كتاب الطهارة، باب الوضوء لمن أراد أن يعود، والترمذي في السنن (1/261/141)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في جنب إذا أراد أن يعود توضأ، وابن ماجه في السنن (1/193/587)، كتاب الطهارة، باب في جنب إذا أراد العود توضأ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/128-129)، كتاب الطهارة، باب جنب يريد النوم، أو الأكل، أو الشرب، أو الجماع، والحاكم في المستدرک (1/152)، كتاب الطهارة، والبيهقي في السنن الكبرى (1/203-204)، كتاب الطهارة، باب جنب يريد أن يعود.

(2) أخرجه الترمذي في الجامع (1/261)، وأبو داود في السنن (1/56)، وانظر فتح الباري (1/376).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب الحيض (1/249)، وابن خزيمة في الصحيح (1/115)، وابن حبان في الصحيح (4/7)، وأبو عوانة في المسند (1/235)، والترمذي في الجامع (1/259)، والدارمي في السنن (ص236)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/121)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/129).

(4) أخرجه البيهقي في السنن (1/129)، وأبو داود في السنن (1/56)، والهيثمي في مجمع الوائد (1/233)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/129).

[الحديث الرابع عشر:]

❑ ذكر ما جاء من ذلك في التيمم

× المنسوخ:

ومما رواه الشافعي عن الثقة عن معمر، رفعه إلى عمار بن ياسر قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلت آية التيمم، فتيمننا مع النبي ﷺ إلى المناكب»⁽¹⁾.

خرج أبو داود في كتابه عن ابن عباس عن عمار قال: «عرس⁽²⁾ رسول الله ﷺ بأولاة الجيش⁽³⁾ ومعه عائشة، فانقطع عقدها من جزع ظفار»⁽⁴⁾، الحديث، وقال فيه: «فأنزل الله تعالى رخصة التيمم بالصعيد»، قال: «فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فضربوا بأيديهم إلى الأرض، ثم رفعوا أيديهم، ولم ينفضوا من التراب شيئا، فمسحوا بها وجوههم وأيديهم إلى المناكب، ومن بطون أيديهم إلى الإباط»، هذا حديث حسن.

× الناسخ:

خرج مسلم عن عمار بن ياسر أنه قال لعمر بن الخطاب: «أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد الماء، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب فصليت، فقال النبي ﷺ: إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تنفخ،

(1) أخرجه الشافعي في المسند (ص 160)، وأحمد في المسند (4/ 432)، والطبراني في المعجم الكبير (151/ 18).

(2) التعريس النزول آخر الليل. انظر مشارق الأنوار (2/ 76-77).

(3) كذا في الأصل، وفي رواية عائشة ذات الجيش، أما رواية عمار ففيها أولات الجيش؛ وهي موضع بين مكة والمدينة على بريد من المدينة، بينهما وبين العقيق سبعة أميال. انظر معجم البلدان (1/ 372).

(4) أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 573/ 334)، ومسلم في الصحيح (4/ 49-50/ 108)، وأبو داود في السنن (1/ 508-509/ 313)، والنسائي في السنن (1/ 163-164)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 228/ 880)، والطبراني في المعجم الكبير (23/ 29)، وابن عبد البر في التمهيد (19/ 265)، وأبو عوانة في المسند (1/ 303)، وجزع أظفار: خرز فيه سواد وبياض وظفار مدينة باليمن. انظر معجم البلدان (3/ 112).

ثم تمسح بهما وجهك وكفيك»⁽¹⁾، وعنه في هذا الحديث: «إنما كان يكفيك أن تقول هكذا، وضرب بيده إلى الأرض، فقبض يديه فمسح وجهه وكفيه»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

من ذكر هذا الباب في النسخ والمنسوخ، فما حصل علمه ولا حقيقه، فإن صحت أحاديث عمار الأول، قامت الحجة فيما يصح منها ويوجب العمل، ولا يكون ذلك إلا بتمهيد وتقرير وتردد في إيجاد شرائط النسخ وتكرير، وهيئات منها الصحة؛ فحديث معمر مرسل أو منقطع، وحديث ابن عباس عري من هذا اللباس، فقد قال بعض العلماء: «لم يأت في حديث عمار أن النبي ﷺ أمرهم بهذا؛ يعني بالتيمم إلى المناكب، ولا يتبين فيه أنه صلى [الله] عليه وسلم فعله معهم، ولا أنه شاهد فعلهم، فإن سلمت صحتها، وما يقتضيه ظاهرها من أن تيممهم إلى الآباط واجب عليهم، وقد فعلوا بمحضر النبي ﷺ إما / بمرأى منه ومسمع، أو بحيث لا يخفى عنه، فأقره على [147/ب] ما في حديث عمار من طريق معمر، وإقراره شريعة، أو قد فعله صلى الله عليه وسلم، وفعلوه معه؛ لقوله في حديث عمار من طريق ابن عباس: «فقام المسلمون مع

(1) أخرجه البخاري في الصحيح مع فتح الباري (1/443/338)، كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفع فيهما، ومسلم في الصحيح، كتاب الحيض، باب التيمم (1/280/112)، والطيالسي في المسند (ص88-89)، وأحمد في المسند (4/265)، والدارمي في السنن (1/190)، كتاب الطهارة، باب التيمم مرة، وأبو داود في السنن (1/228-229/322)، كتاب الطهارة، باب التيمم، والترمذي في السنن (1/268-269/44)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التيمم، والنسائي في المجتبى مع شرح السيوطي (1/165-166/195)، كتاب التيمم، باب التيمم في الحضر، وابن ماجه في السنن (1/188/569)، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التيمم ضربة واحدة، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/122)، كتاب الطهارة، باب صفة التيمم كيف هي، والدارقطني في السنن (1/182/27)، كتاب الطهارة، باب التيمم، والبيهقي في السنن الكبرى (1/209-211)، كتاب الطهارة، باب ذكر الروايات في كيفية التيمم عن عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (1/129-133)، ومسلم في الصحيح (1/280)، وابن خزيمة في الصحيح (1/135-136)، وابن حبان في الصحيح (4/79)، وأبو عوانة في المسند (1/254-255)، والنسائي في السنن الصغرى (1/173)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/209-211)، والدارقطني في السنن (1/179)، وأبو داود في السنن (1/87-88).

رسول الله ﷺ فضربوا بأيديهم إلى الأرض»⁽¹⁾، فظاهر هذا فعله معهم حين شرعت هذه العبادة؛ ففعله بيان عمل الأمر بهذا الباب من التعبد، وفعله إذا وقع بيانا لمجمل ما وقع الإتفاق عليه؛ لأن حكم فعله كحكم المبين إلا ما فصله الدليل، فهذا تمهيد هذه الدعوى، ثم قال النبي ﷺ في أحاديث عمار المتأخرة: «إنما كان يجزئك»⁽²⁾، وقال في الحديث الآخر: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك»⁽³⁾.

فهذا بظاھرہ نسخ لذلك، وأحد شروط النسخ لبيان التاريخ، وتبقى المعارضة وافرة الحقيقة لرفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم، ويمنع هذا المقصد من الكلام ما لا مدفع له من الاحتمال، وهو أن أقل ما يجزئ ما ذكر في أحاديث عمار المتأخرة على اضطراب في متونها، وأسبغها وأبلغه ما في أحاديث عمار المتقدمة، وربما قوي ذلك بقوله: «إنما كان يجزئك، وإنما كان يكفيك»، وذلك حصر لأقل ما يجزئ ويكفي، وإلى الآباط والمناكب ما يبلغ نهاية ما شرع، وغاية ما كلف ويوفي.



(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/ 208)، وأبو داود في السنن (1/ 86)، والنسائي في الكبرى (1/ 132)، وفي المجتبى (1/ 167)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 111)، وأحمد في المسند (4/ 263)، وأبو يعلى في المسند (3/ 198-201).

(2) أخرجه أبو عوانة في المسند (1/ 304-306).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 280)، والبخاري في الصحيح (1/ 129-133)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 135-136)، وابن حبان في الصحيح (4/ 79)، وأبو عوانة في المسند (1/ 254)، والنسائي في الصغرى (1/ 173)، والبيهقي في الكبرى (1/ 209)، والدارقطني في السنن (1/ 179)، وأبو داود في السنن (1/ 87-88)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 112)، والطبراني في المعجم الأوسط (2/ 139)، وأحمد في المسند (4/ 263-265).

[الحديث الخامس عشر:]

✗ ذكر ما جاء من ذلك في أن المتيمم لا يؤم المتوضئين

الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤم المتيمم المتوضئين»⁽¹⁾.

✗ الناسخ:

أبو داود عن عبد الرحمن بن جبير المصري⁽²⁾ عن عمرو بن العاص قال: «احتلمت في ليلة باردة؛ في غزوة ذات السلاسل، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيمنت، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذي منعي من الاغتسال، وقلت له: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾⁽³⁾، فضحك نبي الله ﷺ، ولم يقل شيئاً»⁽⁴⁾، وذكره ابن شاهين⁽⁵⁾ من طريق فيها ابن لهيعة، فزاد فيه فقال رسول الله ﷺ: «أحسن»⁽⁶⁾.

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (234/1)، والدارقطني في السنن، كتاب الطهارة، باب في كراهية إمامة المتيمم المتوضئين بلفظه، من حديث بن منكر عن جابر، وقال: «إسناده ضعيف»، كما أخرجه موفقاً على علي بلفظ: «لا يؤم المقيدين المطلقين، ولا المتيمم المتوضئين» (185/1)، وعبد الرزاق في المصنف (352/2).

(2) عبد الرحمن بن جبير المصري المؤذن العامري، ثقة، عارف بالفرائض، من الثالثة. مترجم في لسان الميزان (278/7). تهذيب التهذيب (140/6). تقريب التهذيب (338/1).

(3) النساء: 29.

(4) أخرجه أبو داود في السنن (92/1)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (217/5).

(5) راجع الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص123)، والحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم، بلفظ قريب (81/1).

(6) أخرجه أحمد في المسند (203-204/4)، والدارقطني في السنن (179/1)، والحاكم موصولاً في المستدرک (177/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (226/1)، وعلقه البخاري في الصحيح (454/1)، وانظر تغليق التعليق (188-191)، وأخرجه أبو داود موصولاً في كتاب الطهارة، باب إذا خاف الجنب البرد أيتيمم، من طريق يحيى بن أيوب (81/1)، وانظر فتح الباري (278/2)، والتلخيص الحبير (150/1).

قال المؤلف عفا الله عنه:

حديث الدارقطني إسناده ضعيف، ولو كان صحيحاً لكان حمله على أنه نهى إرشاد، ودعاء إلى الأفضل؛ لما يطلب على الجملة من كمال حال الأئمة أولى من نسخه، وعدم التاريخ، ويعضد ذلك قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صليت بأصحابك / وأنت جنب».

[148/أ]

وفيه من الفقه أن التيمم لا يرفع الجنابة، ولكن تجوز صلاة الجنب بالتيمم لحال الضرورة، كما قال: «فإذا وجدت الماء، فأمسه جلدك»⁽¹⁾، خلافاً لأبي سلمة.

قال المؤلف عفا الله عنه:

أجمع أهل العلم أن من تطهر بالماء أن يؤم المتيممين، واختلفوا في إمامة المتيمم للمتوضئين؛ ففعله ابن عباس، وخالفه عمار بن ياسر في نفر من أصحاب النبي ﷺ، وبه قال ابن المسيب والحسن وعطاء والزهري وحماد بن أبي سليمان⁽²⁾ ومالك⁽³⁾ والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور والنعمان ويعقوب وابن المنذر، وكرهه علي ابن أبي طالب، وقال ربيعة: «إن كان جنباً أو جاء من الغائط لم يؤم أصحابه وإن كان إمامهم؛ إلا أن يكونوا في الجنابة مثله»، وهو قول يحيى الأنصاري، وكره النخعي أن يؤمهم، وقال أبو الحسن: «لا يؤمهم»⁽⁴⁾، وقال الأوزاعي قولاً ثالثاً: إلا أن يكونوا في التيمم مثله، وإلا أن يكون أميراً مؤمراً.

(1) أخرجه الطيالسي في مسنده (ص 66)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 156-157)، وأحمد في المسند (5/ 146-147)، وأبو داود في السنن (1/ 235-236 / 332)، كتاب الطهارة، باب الجنب يتيمم، والترمذي في السنن (1/ 211-212 / 124)، كتاب الطهارة، باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء، والنسائي في المجتبى من السنن (1/ 171)، كتاب الطهارة، باب الصلوات بتيمم واحد، وأخرج الحديث الحافظ الهيثمي في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان (ص 75)، وعزاه لابن حبان أيضاً الحافظ الزيلعي في نصب الراية (1/ 148)، وأخرجه الدارقطني في سننه (1/ 187 / 61)، كتاب الطهارة، باب في جواز التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة، والحاكم في المستدرک (1/ 176-177)، كتاب الطهارة، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 212)، كتاب الطهارة، باب التيمم بالصعيد الطيب.

(2) حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري، مولا هم، أبو سليمان الكوفي، وثقه الذهبي، مات سنة 120 هـ، وقيل قبلها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (3/ 146). تهذيب الكمال (1/ 327). تقريب التهذيب (1/ 197).

(3) انظر الموطأ (1/ 100 / 130)، كتاب الصلاة باب التيمم.

(4) عيون الأدلة لابن القصار لوحة 93.

[الحديث السادس عشر:]

✗ ذكر ما جاء من ذلك في أن النبي ﷺ لم يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء

الترمذي عن عائشة قالت: «كان للنبي ﷺ خرقه يتنشف بها بعد الوضوء»⁽¹⁾.

وعن معاذ بن جبل: «رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه»⁽²⁾.

✗ الناسخ:

مسلم عن ميمونة قالت: «أدنت للنبي ﷺ غسله من الجنابة، فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً» الحديث، قالت في آخره: «ثم تنحى من مقامه ذلك، فغسل رجله، ثم أتيته بمنديل فرده»⁽³⁾، وزاد أبو داود: «وجعل ينفذ الماء من جسده بيده»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال العالم أبو عبد الله محمد بن علي المازري: «لا خلاف أن تنشف الماء عن الأعضاء من الطهارة لا يحرم، ولا يستحب، ولكن هل يكره؟

(1) أخرجه الترمذي في الجامع (185/1)، والدارقطني في السنن (110/1)، وابن أبي شيبة في المصنف (137/1)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص147)، والسيوطي في الجامع الصغير (227/1).

(2) أخرجه الترمذي في الجامع (75/1)، والبيهقي في الكبرى (236/1)، والبزار في المسند (94/7)، والطبراني في الأوسط (274/4)، وفي الكبير (68/20)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص146)، والسيوطي في الجامع الصغير (114/1)، وانظر تحفة الأحوذى (145/1)، وفيض القدير (116/5)، وحلية الأولياء (178/5).

(3) أخرجه مسلم في الصحيح (254/1)، وابن خزيمة في الصحيح (120/1)، وابن حبان في الصحيح (463/3)، والبيهقي في الكبرى (173/1)، والنسائي في المجتبى (137/1)، والطبراني في الكبير (423/23).

(4) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (120/1)، وأبو عوانة في المسند (250-251/1)، والدارمي في المسند (208/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (176/1)، وأبو داود في السنن (64/1)، وابن ماجه في السنن (158/1)، والطبراني في الكبير (423/23)، وابن عبد البر في التمهيد (94/22).

للصحابه فيه ثلاثة أقوال:

يروى عن أنس بن مالك أنه قال: لا يكره في الوضوء، ولا في الغسل، وبه قال مالك والثوري؛ وحجتهم ما رواه قيس بن سعد بن عبادة⁽¹⁾: «دخل علينا رسول الله ﷺ فوضعنا له الغسل فاغتسل، فأتيته بملحفة فالتحف، فرأيت الماء والورس على كتفيه»⁽²⁾.

وروى معاذ أنه عليه السلام: «كان يمسح وجهه بطرف ثوبه»⁽³⁾، فدل ذلك على أنه لا يكره، وروى عن ابن عمر أنه كرهه، وبه قال ابن أبي ليل⁽⁴⁾، وإليه مال أصحاب الشافعي؛ وحجتهم ظاهر حديث ميمونة /؛ ولأنه أثر عبادة فكره كدم الشهيد وخلوف فم الصائم؛ على أصل من نهى عنه، وروى عن ابن عباس أنه يكرهه في الوضوء دون الغسل، وحجته ما روي: «أن أم سلمة ناولته الثوب لينشف به فلم يأخذه، وقال: إني أحب أن يبقى علي أثر وضوئي»⁽⁵⁾، ولم يثبت عنده في المغسل دليل على الكراهة.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقال القاضي رحمه الله: «يحتمل رده للمندبل أنه رأى فيه شيئاً؛ أو لاستعجاله للصلاة، أو تواضعا، أو مخالفة لذوي الرفاهة، ويكون الحديث الآخر في أنه كانت له خرقة يتنشف بها عند الضرورة وشدة البرد؛ ليزيل برد الماء عن أعضائه»⁽⁶⁾.

(1) قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الله المدني، مات بالمدينة في آخر خلافة معاوية. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/ 224). تهذيب الكمال (2/ 1143). الإصابة (3/ 249).

(2) أخرجه ابن ماجه في السنن (1/ 158)، والورس: نبت أصفر يصبغ به. راجع النهاية في غريب الحديث (5/ 172).

(3) أخرجه الترمذي في السنن (1/ 75)، والبيهقي في الكبرى (1/ 236)، والبزار في مسنده (7/ 94)، والطبراني في الأوسط (4/ 274)، وأبو يعلى في المسند (8/ 179)، والطبراني في الكبير (20/ 68)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص 146)، والسيوطي في الجامع الصغير (1/ 114، 370).

(4) عبد الرحمن بن محمد بن أبي ليلى الأنصاري المدني، ثم الكوفي، ثقة، مات سنة 66 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 301)، تهذيب الكمال (2/ 813).

(5) انظر المعلم بفوائد مسلم (1/ 375)، والحديث قريب منه ما أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 254)، وابن ماجه في السنن (1/ 158).

(6) إكمال المعلم للقاضي عياض (2/ 158).

قال المؤلف عفا الله عنه:

العلماء في أحاديث هذا الباب على منهاجين:

«أحدهما: النظر في الصحيح منه والسقيم، وهو المنهاج المستقيم، فرأوا أن الصحيح حديث ميمونة وحديث قيس بن سعد، وهؤلاء انقسموا قسمين: فمنهم من لم ير بينهما نسخاً، ولم ير بينهما معارضة، فالعمل عنده على حديث ميمونة؛ لأن حديث قيس من باب اللباس، لا من باب التنشف، واللباس وإن كان فيه تنشف فلا خلاف فيه، ولم يقل أحد لا يلبس المغتسل أو المتوضأ ثوبه لئلا يتنشف ماء طهوره؛ ولأن اللباس ليس قصده التنشف، إنما جاء التنشف تابعا للباس، مضمنا تحته، فقالوا: ليس معارضة، ولا تاريخ.

«والقسم الثاني: قضوا بالنسخ، وجعلوا النسخ حديث ميمونة، وجعلوا حديث قيس معارضا له؛ لأن الملحفة ثوب لم يكن النبي ﷺ لابسها، وإنما أتى به للتنشف، وتلطفوا في التاريخ بأن حديث ميمونة شرع وارد وحكم زائد، وحديث قيس هو ما كان الناس عليه قبل مجيء هذا الشرع، فصح أن حديث ميمونة هو المتأخر.

قال المؤلف عفا الله عنه:

كلام أهل هذا القسم كله ضعيف، وفيه مجازفة وتلفيف في ثبوت التاريخ وإثبات التنشيف، وفي الاحتمال أن يكون إعطاؤه الملحفة للباس، لا للتنشف؛ فتكون له هبة أو عارية؛ كما في حديث أم هانئ⁽¹⁾، واغتساله يوم الفتح، قالت أم هانئ: «وفاطمة ابنته تستره بثوب»⁽²⁾، وقال في طريق آخر: «فسترت عليه فاطمة، ثم أخذ ثوبه

(1) أم هانئ بنت أبي طالب الهاشمية، اسمها فاختة، وقيل هند، لها صحبة، ماتت في خلافة معاوية. مترجمة في الجرح والتعديل (9/ 467). تهذيب التهذيب (12/ 507). تقريب التهذيب (1/ 759). الكاشف (2/ 528). تهذيب الكمال (35/ 389).

(2) هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 265، 498)، وابن حبان في الصحيح (3/ 460)، والترمذي في سننه (5/ 78)، وأبو عوانة في المسند (2/ 269)، والدارمي في السنن (1/ 402)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 198، 9/ 94)، والنسائي في الكبرى (1/ 115)، وفي المجتبى (1/ 126)، =

فالتحف به»⁽¹⁾، والله أعلم، ويكون لصون ثوبه من البلة، أو لدفع ضررها عنه إذا استمر لها بلبته / بثوبه مع بلبته؛ ولأن الملحفة ثبيتها ألصق بجسد لابسها، وأدفاً من برد الماء من ثوبه عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعسى أن يكون ذو شك من ضررها بالبرد الماء عن جسده الطيب، فإن قيل: هذا من التنشف، فقد تقدم الجواب عنه، وجواب ثان: وهو أن كل ما يذهب بالماء من لبس الثوب أو نفوذ الماء عن الجسد ليس في معنى التنشف الذي رد المنديل من أجله، ألا ترى إلى قولها في هذا الحديث في كتاب أبي داود: «وأتيته بالمنديل فرده، وجعل ينفذ الماء عن جسده بيده».

والمنهاج الثاني: انقسم أهله إلى قائل بالنسخ، وقائل بالجمع؛ فبعض القائلين بالنسخ رأوا حديث ميمونة ناسخاً لتلك الأحاديث، وقائل بالجمع، ومنهم من رآه منسوخاً بحديث عائشة، وإلى ذلك ذهب أبو حفص عمر بن شاهين⁽²⁾، وهو من تقدمه بإثبات التاريخ رهن.

وأما القائلون بالجمع فقد اختلفوا فيه على سبعة أنحاء؛ فروي عن ابن عباس أنه كان يكره في الوضوء دون الغسل، وهذا نوع من الجمع، وعكسه أولى بصحة حديث ميمونة في المنع في الغسل، ولحديث عائشة: «كانت للنبي ﷺ خرقه يتنشف بها بعد الوضوء»، ولحديث معاذ: «كان النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه».

وقال آخرون: لعله رأى في الثوب شيئاً كرهه، أو كره مسح وجهه به.

وقال آخرون: لعله رده لاستعجاله للصلاة؛ كما قال: «فخرج ورأسه يقطر، أو على جلده أثر الماء».

= ومالك في الموطأ (1/152)، وعبد الرزاق في المصنف (3/76)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/323)، والطبراني في الأوسط (9/44)، وأحمد في المسند (6/343، 423، 425)، والطبراني في الكبير (24/418، 420، 421)، والبيهقي في شعب الإيمان (6/458).

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1/266)، وابن ماجه في السنن (1/158).

(2) الناسخ والمنسوخ من الحديث (ص 130-131).

وقال آخرون: لعله إنما رده للتواضع، ولمخالفة ذوي الرفاهية، ويكون استعماله ليعلم جوازه، أو عند الضرورة، وشدة البرد؛ ليزيل برد الماء عن أعضائه الشريفة، والله أعلم.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله عليه:

كان يغني عن هذه الجموع وحسنها المسجوع، النظر فيما يصح في البابين من حديث مرفوع، وقد قال الحافظ أبو عيسى الترمذي، وذكر حديث عائشة: «لا يصح في هذا الباب شيء»⁽¹⁾؛ يعني باب جواز استعمال التنشيف، فالخطب يسير، والأمر خفيف.



[الحديث السابع عشر]:

☑ ذكر ما جاء من ذلك في الوضوء على من نام ساجدا

ابن شاهين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «من نام ساجدا، فعليه الوضوء»⁽¹⁾.

*** الناسخ:**

أبو داود عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام، وينفخ، ثم يقوم فيصلي، ولا يتوضأ، قال: فقلت له: صليت ولم تتوضأ؟ / فقال: إنما الوضوء على من نام مضطجعا؛ فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله»⁽²⁾.

*** الإسناد:**

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

أما حديث ابن شاهين فعن عمرو بن شعيب [عن أبيه] عن جده، ومن تكلم فيه قال: «إنه يحدث عن صحيفة جده»، وكان ابن معين لا يعبأ بصحيفة عمرو بن شعيب، وذكر تضعيف هذه الصحيفة الترمذي⁽³⁾ وغيره، وهي من حديث أبيه عن جده، رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث كلها، إنما روى أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وقال يحيى بن معين: حديث عمرو بن شعيب عندنا واه، واحتج

(1) الناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص 158).

(2) عزاه لابن أبي شيبة في مصنفه الحافظ الزيلعي في نصب الراية (1/ 44 / 21)، كتاب الطهارة، فصل في نواقض الوضوء، وأحمد في المسند (1/ 256)، وأبو داود في السنن (1/ 139 / 202)، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، والترمذي في السنن (1/ 111 / 77)، أبواب الطهارة، باب الوضوء من النوم، والطبراني في الكبير (12/ 157 / 12748)، والدارقطني في السنن (1/ 159 - 160)، كتاب الطهارة، باب فيما روي فيمن نام قاعدا، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 121)، كتاب الطهارة، باب ما ورد في نوم الساجد.

(3) ضعف طائفة كبيرة من علماء الحديث ما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال ابن معين فيما يرويه الساجي عنه: «عمرو بن شعيب ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبل أنه مرسل»، وقيل لأبي داود: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة». انظر تهذيب التهذيب (8/ 53). ميزان الاعتدال (3/ 264).

بحديثه الإمام أمير المؤمنين في الحديث مالك بن أنس، وقال البخاري، وقال الدارقطني والحافظ أبو عمر: «يحتج بحديثه إذا كان من دونه ثقة»⁽¹⁾، وضعفه أبو داود وأحمد بن حنبل، وأما حديث أبي داود فحديث منكر لم يسمعه⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ما قاله يحيى بن معين، وما ذكره الترمذي وغيره في صحيفة عمرو بن شعيب؛ كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث، قال: «إنما روى أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

لا يخلو قوله: «فرواها»، من أحد ثلاثة أوجه:

«أن يكون رواها، وحدث بها وهو لم يسمعها، ولا عرضها، ولا رواها بوجه من وجوه الرواية، ولا تحملها بنوع من أنواع التحمل، ولا كانت عنده وعند أبيه محفوظة مصونة للعمل بها؛ كما تصان وتحفظ أصول مشاهير الرواة، فهذا كذب؛ والكذاب في حديث النبي ﷺ متروك بالاتفاق، ولم يطلق أحد على عمرو بن شعيب الضعف، بله الترك، وإنما أطلق الضعف إن أطلقه على حديث الصحيفة.

«أو يكون تحملها بضرب من ضروب الرواية كالإجازة والمناولة على شرطها، فهذا عند أئمة المحدثين مقبول معمول به غير ضعيف، وإن كان السماع والعرض لهما في فن الترجيح شفاف.

(1) التمهيد (62/23)، (384/24).

(2) قال أبو داود في السنن (1/139-140): «هذا حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة»، وقال شعبة: «إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث، فذكرها، وليس هذا منها»، قال أبو داود: «وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهرني استعظاما له، وقال: ما لزيد الدالاني يدخل في أصحاب قتادة؟ ولم يعبأ بالحديث».

(3) الجرح والتعديل (6/238)، سير أعلام النبلاء (5/169). ميزان الاعتدال (5/320). طبقات المدلسين (ص 35). تهذيب التهذيب (8/44). تهذيب الكمال (22/71).

«أو يكون أخبر عن الصحيفة لمن أنبأه أو حدثه لعلمه بصحتها وثقتة بسلامتها من التغيير؛ لأنها صحيفة جد أبيه عبد الله بن عمرو التي كتبها عن النبي ﷺ الذي قال أبو هريرة فيه: «ما أعلم أحدا أحفظ لحديث النبي ﷺ مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب، وأنا لا أكتب»⁽¹⁾؛ فهي لتحقق إيمانهم وأمانتهم، واقتنائهم لها، وعلمهم بها، وحمايتهم، تحت حرز حفظهم، وخزانة صيانتهم، فإذا أخبر/ عن ذلك على هذه الجهة حصلت الثقة، ووجب عند ذلك على المبلغ العمل، وإذا كان أرباب الأصول ومن له بالحقائق إلمام ووصول قد رأوا وجوب العمل بأصول مشاهير الرواة وجهاهير الحفاظ الثقات والوعاة، فما ظن أولي الأمر بكتاب عبد الله بن عمرو هذا على التفصيل والتبيين اللائق بكل صدوق مأمون؟ فإن ترك التبيين وأغفل التمييز لما رواه؛ والتعيين بذلك نوع يجب أن يعد من أنواع التدليس، فيكون لها السبيح أو السديس⁽²⁾؛ على أن هذا اللقب الخسيس لو استطعت لمحوته من كرام القراطيس، ولفديته بكل علق نفيس، حتى لا يضاف إلى سيد من سادات العلماء، ولا يناط برئيس، ويغفر الله لعلماء هذه الصنعة الشريفة، وأئمة هذا العلم المحروس، فقد كان لهم مندوحة عن التواضع على هذا اللقب الذي تنفر عنه النفوس.

- وأما حديث أبي داود فحديث منكر، لم يسمعه أبو العالية من ابن عباس، وكذلك حديث أبي داود عن علي: «وكاء السه العينان، فمن نام فليتوضأ»⁽³⁾، ليس بمتصل أيضا من حديثه، وقد خرجه الدارقطني، وفي إسناده أبو بكر بن عبد الرحمن بن أبي مريم⁽⁴⁾، وهو عندهم ضعيف.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (38/1)، وابن حجر في الفتح (217/1)، وانظر المحدث الفاضل (ص: 368)، وتقيد العلم للخطيب البغدادي (ص 82).

(2) جعله ستة أو سبعة. انظر لسان العرب (6/104)، ومختار الصحاح (1/120).

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (1/118)، والدارقطني في السنن (1/161)، وأبو داود في سننه (1/52)، وابن ماجه في سننه (1/161)، وأحمد في المسند (1/111). والوكاء: خيط الصرة، والسه: حلقة الدبر. راجع النهاية في غرب الحديث والأثر (2/429)، (5/221).

(4) أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، قيل اسمه بكير، وقيل عبد السلام، ضعيف، اختلط من السابعة. مترجم في ميزان الاعتدال (7/335). لسان الميزان (7/454). الكامل في ضعفاء الرجال (2/36). المجروحين (3/146).

وقال الحافظ أبو عمر: «هو منكر، لم يروه مرفوعاً إلى النبي ﷺ غير أبي خالد الدالاني⁽¹⁾ عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس، وذكر حديث علي بن الحسين ومعاوية بن وهب⁽²⁾، ثم قال: هما حديثان ضعيفان من جهة النقل»⁽³⁾، قاله في (الاستذكار).

وقال أحمد بن حنبل: «ما لأبي خالد الدالاني يدخل نفسه في أصحاب قتادة عنه ولم يلقه؟ وأيضا فإنه لم يروه أحد من أصحاب قتادة عنه، وقيل: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ذكر الأحاديث الضعيفة والآثار الواهية في النسخ والمنسوخ، أو في العموم والخصوص، والمقيد والمطلق، والمجمل والمبين، وغير ذلك في الأصول مما لا يني عليه علماء الإسلام فنون الأحكام، والشغل بها من تضييع الأعمار، وضلالة الأعمال؛ إذ لا يبلغ لها في وجوب عمل بامثال أمر، وابتغاء ثواب، واحتساب أجر الآمال، اللهم غفرا إلا لنقاد الآثار الموهنون لسلالك مناهجها الغمار؛ فالشغل بتعيينها، وتمييز تركها من ليتها⁽⁵⁾ من وكادات الدين، وعادات أئمتنا المهتدين.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ولو لم يكن بد من ذكر هذا الباب في قسم ناسخ السنة ومنسوخها /، لكان الأولى [150/ب] أن يذكر في المنسوخ حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إذا نعس أحدكم في

(1) يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي، صدوق، يخطئ كثيرا، وكان يدلّس، من السابعة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (83/12). المجروحين (105/3). ميزان الاعتدال (422/4). التاريخ الكبير (346/8).

(2) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب، أبو عبد الرحمن الأموي، أسلم يوم الفتح، مات سنة 60 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (395/3)، تهذيب الكمال (1344/3). الإصابة (443/3).

(3) الاستذكار (72/2).

(4) سنن أبي داود (139-140)، وشرح البخاري لابن بطال (320/1)، وعون المعبود (239/1).

(5) اللينة؛ بالفتح؛ كالمسورة متكأ من جلد أو توب كالرفادة، سميت لينة اللينة. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (286/4).

الصلاة، فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لعله يذهب يستغفر الله فيسب نفسه»⁽¹⁾، وكان الأولى أن يذكر في الناسخ حديث صفوان بن عسال⁽²⁾ «كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا، ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط أو بول، إلا من جنابة»⁽³⁾، على أن هذه الدعوى تنقلب، وشرط النسخ الأعظم وهو التاريخ معدوم، واستقراره غير معلوم، والجمع يمكن عند أولي الحلوم.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

لو لم يكن من ذكر هذا الباب في قسم الناسخ والمنسوخ بد، لكان الأولى أن يذكر في المنسوخ، ويعد حديث عائشة رضي الله عنها المخرج في (الصحيحين).

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال النبي ﷺ: «إذا نعت أحدكم وهو يصلي فليرقد حتى يذهب عنه النوم؛ فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لعله يذهب يستغفر الله فيسب نفسه»⁽⁴⁾، وقال فيه مسلم:

(1) أخرجه البخاري في الصحيح مع الفتح (313/1)، كتاب الوضوء من النوم ح 212، ومسلم في الصحيح (542/1-222/543)، كتاب صلاة المسافرين، باب أمر من نعت في صلاته أو استعجم عليه القرآن، أو الذكر بأن يرقد، ومالك في الموطأ (309/174/1)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الليل عن عائشة، وأخرجه أحمد في المسند (205-206)، وأبو داود في السنن (1296/195/4)، وأبو عوانة في المسند (297/2)، وابن حبان في الصحيح مع الإحسان (2583/320/6)، وابن ماجه في السنن (1370/436/1)، والبخاري في شرح السنة (940/57/4)، وابن عبد البر في التمهيد (117/22)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (355/4).

(2) صفوان بن عسال المرادي الجملي، صحابي جليل. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (304/4). الاستيعاب (188/2). تهذيب الكمال (610/2). الإصابة (189/2).

(3) أخرجه البيهقي في الكبرى (95/1)، والنسائي في المجتبى (83/1)، وانظر تحفة الأحوذى (268/1).

(4) أخرجه مالك في الموطأ (309/174/1)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الليل، والبخاري في الصحيح (418-419/212)، ومسلم في الصحيح (22/65/6)، وأبو داود في السنن (1296/195/4)، وأبو عوانة في المسند (297/2)، وابن حبان في الصحيح مع الإحسان (2583/320/6)، وابن ماجه في السنن (1370/436/1)، والبخاري في شرح السنة (940/57/4)، والنسائي في السنن (102/1)، وأحمد في المسند (202، 205)، وابن عبد البر في التمهيد (117/22).

«إذا نعس أحدكم وهو في الصلاة»⁽¹⁾.

وخرج البخاري رحمه الله عن أنس عن النبي ﷺ، ولفظه: «إذا نعس أحدكم في الصلاة فلينب حتى يعلم ما يقرأ»⁽²⁾، وكان الأولى أن يذكر في النسخ حديث صفوان ابن عسال: «كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا، ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط وبول، إلا من جنابة»، وما ناب منابه، وما قام مقامه، على أن هذه الدعوى تنقلب، ولا يسقط عنها النزاع والطلب، وتمهيد النسخ في الأول ببيان معانيه لمن يتأمل، وإن لم يكن لنا على هذا الرأي معول.

قال الفقيه أبو القاسم المهلب⁽³⁾: «قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فليرقد»، هو في صلاة الليل؛ لأن صلوات الفرض ليست من نهاية الطول، ولا في أوقات النوم فيحدث فيها مثل هذا، وقد ذكر عَلَيْهِ السَّلَامُ العلة الموجبة لقطع الصلاة، [وذكر] أنه خاف صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا غلبه النوم أن يخلط الاستغفار بالسب»⁽⁴⁾. قال: «ومن صار في مثل هذا الحال من ثقل النوم، فقد انتقض وضوءه بالإجماع»⁽⁵⁾، وأشبه من نهاه الله ﷻ عن مقاربة الصلاة في حال السكر بقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ / حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾، على أن الضحاك تأوله بالسكر من النوم⁽⁶⁾، وعامة العلماء على أن الآية في سكر الخمر، وبين من حديث عائشة وأنس المذكورين أن المعنى واحد؛ لأن من أراد أن يستغفر وسب نفسه، حصل من فقد العقل في منزلة من لا يعلم ما يقول من سكر الخمر التي نهى الله ﷻ عنها، وعن مقاربة الصلاة فيها، ومن كان كذلك لا تجوز صلاته؛ لأنه فقد العقل الذي خاطب الله أهله بالصلاة والفرائض،

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1/542).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (1/87)، وأحمد في المسند (3/150)، وانظر تحفة الأحوذى (2/83).

(3) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة محدث، حافظ فقيه، صاحب شرح صحيح البخاري، توفي سنة 435 هـ. انظر ترجمته في ترتيب المدارك (4/752). الصلاة رقم 1379. جذوة المقتبس رقم 827. بغية الملتبس (ص 1378).

(4) شرح البخاري لابن بطال (1/319).

(5) فتح الباري (1/314).

(6) تفسير بن أبي حاتم (3/959/5356).

ورفع الخطاب والتكليف عمن عدمه.

ودلت الآية على ما دل عليه الحديثان من أنه لا ينبغي للمصلي أن يقرب الصلاة مع شاغل له عنها، أو حائل بينه وبينها؛ لتكون همه، لا هم له غيرها، وأن من استثقل نومه فعليه الوضوء.

قال: «وهذا يدل على أن النوم اليسير بخلاف ذلك».

وأجمع الفقهاء على أن النوم القليل الذي لا يزيل العقل لا ينقض الوضوء، إلا المزني وحده فإنه جعل قليل النوم وكثيره حدثاً، وخرق الإجماع، كما أجمعوا على أن نوم المضطجع ينقض الوضوء، [واختلف الفقهاء في هيئات النائمين⁽¹⁾].

ولخص بعض المتأخرين من أصحاب مالك مذهب مالك، فقال: «النوم على ضرين: خفيف، وثقيل: الخفيف على ضرين: قصير، وطويل.

فالخفيف القصير الذي لا يعزب معه العقل، لا ينقض الوضوء بإجماع من الفقهاء، إلا ما كان من أبي إبراهيم المزني»، وقال المهلب: «إنه خرق الإجماع⁽²⁾»، وتلاه في ذلك أهل الظاهر».

والخفيف الطويل لا ينقض الوضوء عند مالك رحمه الله، ويستحب الوضوء منه.

والثقيل القصير اختلف فيه؛ فقليل لا ينتقض به الوضوء؛ لأن النوم ليس حدثاً، وإنما هو سبب، والغالب في القصر السلامة، وهو ظاهر مذهب مالك رحمه الله والله أعلم، وقيل: ينتقض؛ لأن النوم حدث⁽³⁾، حكاه أبو الفرج المالكي⁽⁴⁾ عن ابن القاسم. قال أبو الفرج: «وهو الصواب قياساً على المغمى عليه إن لم يشترطوا تصرف أحواله، وهو قول

(1) شرح البخاري لابن بطلال (1/ 318-320).

(2) شرح البخاري (1/ 120).

(3) البيان والتحصيل (1/ 301).

(4) عمرو وقيل: عمر بن محمد الليثي البغدادي، أبو الفرج، لغوي، وفقه أصولي، توفي سنة 330 هـ، وأورده الذهبي في وفيات 631 هـ في تاريخ الإسلام (14/ 63) وهو سهو منه رحمه الله، من مصنفاته الحاوي في مذهب مالك. انظر ترجمته في: طبقات الفقهاء (ص 166). الفهرست للنديم (ص 249). ترتيب المدارك (5/ 23). الديباج المذهب (ص 215-216).

أبي هريرة: «من استحق نوما فعليه الوضوء»، وقاله ربيعة وابن أبي سلمة.
قال القاضي أبو الحسن بن القصار: «من نام قائما، أو راكعا، أو ساجدا، أو مضطجعا فعليه الوضوء»⁽¹⁾.

قال أبو الحسن: «وهذا يصح على القول بأن النوم حدث؛ لأن القائم لا يصح منه اجتماع الاستئصال والطول، وليس للغالب أيضا في تلك تصرف ذلك»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قول أبي الفرج هو الصواب ليس بصواب، كيف يكون صوابا والنبي ﷺ نام حتى نفخ أو سمع غطيظه، ثم صلى ولم يتوضأ عن علم منه بذلك، وسؤال عائشة له، وجوابه/ عن [151/ب] سؤالها، ونوم أصحاب النبي ﷺ حتى تخفق رؤوسهم، ثم يصلون ولا يتوضؤون⁽³⁾، وظاهر هذه أنه دأبهم وعادتهم، وإذا كان كذلك لم يخف عن النبي ﷺ، وقال له عمر: «نام النساء والصبيان»⁽⁴⁾، ثم جاء فصلي بهم، ولم يذكر وضوء، وحكم النبي ﷺ في الإحداث، وحكم أمته واحد، وعلى القول بأن النوم ليس بحدث، بل سبب للحدث، فإن العلماء يراعون الحالة التي كان عليها النوم وهي ثمانية: قائم، راكع، ساجد، جالس غير مستند، وجالس مستند، ومحتب، ومضطجع، وراكب.

وقال ابن حبيب: «إن كان قائما، أو راكبا، أو راكعا، أو جالسا غير مستند، كان على طهارة، وإن كان ساجدا، أو جالسا مستندا، أو مضطجعا فعليه الوضوء إذا خالط النوم

(1) عيون الأدلة لابن القصار لوحة 42.

(2) نفس المصدر لوحة 42.

(3) أخرجه من حديث مسلم في الصحيح (1/284/125)، كتاب الحيض، باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، وعبد الرزاق في المصنف (1/130/483)، كتاب نواقض الوضوء، باب الوضوء من النوم، وابن أبي شيبة في المصنف (1/132)، كتاب الطهارات، باب من قال ليس على من نام ساجدا أو قاعدا وضوء، والشافعي في الأم (1/26-27)، وأحمد في المسند (3/286)، وأبو داود في السنن (1/137/200)، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من النوم، والترمذي في السنن (1/113/78)، كتاب الطهارة، باب الوضوء من النوم، والبيهقي في السنن الكبرى (1/119)، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من النوم قاعدا.

(4) أخرجه مسلم في الصحيح (1/441)، والبخاري في الصحيح (1/207-208)، وابن خزيمة في الصحيح (1/177).

قلبه، وذهب عقله، ولم يدر ما فعل.

وللمحتبي ثلاث حالات: إن استيقظ وجبته بحالها فهو على طهارته، إذ ذاك دليل على أنه لم يستغرقه النوم، وإن استيقظ لانحلالها كان على طهارته، إلا على القول بأن النوم حدث، وكذلك إذا انحلت جبوته ولم يشعر ولم يطل، ومثله إذا كانت بيده مروحة أو مذبة⁽¹⁾؛ فإن لم تسقط من يده كان على طهارته، وإن استيقظ لسقوطها، كان على القولين، إلا أن يطول وهو غير مستند، والمغمى عليه، والمجنون، قال مالك: «عليه الوضوء»⁽²⁾.

قال ابن القاسم: «لو جن قائماً، أو قاعداً، كان عليه الوضوء»⁽³⁾، وهذا موافق لما ذكر عنه أن النوم حدث.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب⁽⁴⁾ في الجنون، والإغماء «أنهما أسباب للحدث، فعلى هذا لا يجب على من خر نائماً وضوء، ولذلك إذا خنق قاعدا فحضره قوم ولم يظهر منه شيء»⁽⁵⁾.

وفي سماع ابن وهب قال مالك في الرجل يصاب في عقله: «وهو بمنزلة النائم لا يدري ما هو فيه، فعليه الوضوء»، والعجب ما قاله مالك في (مختصر مالك في المختصر) في من يصنع النوم ثم لم ينم «أنه يتوضأ، وعد هذا من الرفض»، وستكلم على الرفض في أولى المواضع به إن شاء الله⁽⁶⁾.

ولخص بعض المتأخرين مذهبه فقال: «النوم على وجهين: استئصال، وغير استئصال: فغير الاستئصال لا يوجب الوضوء، والاستئصال ينقسم إلى هيئة يتمكن معها

(1) المدبة ما يطرد ويدفع به الشيء. انظر مشارق الأنوار (1/268).

(2) النوادر والزيادات (1/50)، والحبوة من الاحتباء بأن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعها به مع ظهره ويشده عليها. راجع لسان العرب (14/161).

(3) البيان والتحصيل (1/302).

(4) أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن حسين بن هارون العراقي، الفقيه المالكي، صاحب كتاب التلقين، مات سنة 422 هـ. انظر ترجمته في بغداد (11/31-32). ترتيب المدارك (4/691-695). شجرة النور الزكية (1/103-104).

(5) التلقين في الفقه المالكي (ص 15).

(6) النوادر والزيادات (1/51).

النوم، ويتهياً الحدث؛ كالساجد، وعلى الجنب، ويتعذر معها الحدث كالجالس، وحالة يتهياً معها الحدث، ويتعذر الاستئصال كالراكن، وحالة يتعذر معها الاستئصال والحدث كالواقف».

وقال أبو حنيفة وأصحابه: «لا وضوء إلا على من نام مضطجعا أو متوركا»، إلا أبا يوسف فقال: «إن تعمد النوم في السجود فعليه الوضوء»⁽¹⁾، وقال الثوري والحسن [152/أ] ابن حي: «لا وضوء إلا على من اضطجع»، وهو قول حماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة وإبراهيم النخعي، وهو ظاهر ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: «إذا نام أحدكم مضطجعا، فليتوضأ»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وهو تفسير زيد بن أسلم لقوله سبحانه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾، من المضاجع؛ يعني النوم⁽³⁾، وقال الليث بن سعد: «إذا تصنع النوم جالسا فعليه الوضوء، ولا وضوء على القائم والجالس إذا غلبه النوم توضأ»⁽⁴⁾، وقال الشافعي: «على كل من نام الوضوء، إلا الجالس وحده، فكل من زال عن حد الاستواء ونام، فعليه الوضوء، وسواء نام قاعدا، أو ساجدا، أو قائما، أو راكعا، أو مضطجعا»⁽⁵⁾، وهو قول الطبري⁽⁶⁾ وداود بن علي، وروي عن علي وابن مسعود وابن عمر: «أن من نام جالسا فلا وضوء عليه»⁽⁷⁾، وروي عن الشافعي التفريق بين نومه في الصلاة وغيرها، فقال: «إن كان في الصلاة لا ينقض، كما لا ينقض نوم القاعد»، وله قول آخر كقول مالك

(1) التمهيد (18/243).

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/54/41)، كتاب الصلاة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، وابن أبي شيبة في المصنف (1/132)، وعبد الرزاق في المصنف (1/129)، والبيهقي في سننه الكبرى (1/119).

(3) أخرجه مالك في الموطأ (1/55/42)، كتاب الصلاة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، والطبري في تفسيره (6/72).

(4) الاستذكار (2/72).

(5) الأم (1/12-14).

(6) جامع البيان (6/72).

(7) أخرجه مالك في الموطأ (1/55/44)، كتاب الصلاة، باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، والبيهقي في سننه (1/120).

رحمهم الله⁽¹⁾، وقال عبد الله بن المبارك: «من نام ساجدا في صلاته فلا وضوء عليه، وإن نام ساجدا في غير صلاة فعليه الوضوء، وكذلك إن تعمد النوم جالسا وهو في صلاة فعليه الوضوء»، وروي عن أبي موسى ما يدل أن النوم ليس بحدث على أي حال كان، إلا أن يكون من النائم حدث غير النوم؛ لأنه كان ينام ويوكل من يحرسه، وروي: «أنه كان يوكل جواريه»، وروي نحو ذلك عن عبيدة السلماني⁽²⁾.

قال أبو عمر: «وهذا يشبه ما نزع له أصحاب مالك، إلا أنهم يوجبون الوضوء مع الاستئصال من أجل ما يداخله من الشك، وروي عن سعيد بن المسيب أنه كان ينام مرارا مضطجعا ينتظر الصلاة، ثم يصلي»⁽³⁾.

واختلف الفقهاء في هيئات النائمين، وتلخيص مذهب مالك للمتعلمين على حكم الاختصار، وجمع المعاني الطويلة تحت الألفاظ القصار أن نقول: النوم على ضربين: خفيف، وثقيل؛ وكلاهما على ضربين: قصير، وطويل؛ فالخفيف القصير لا يعزب معه العقل، لا ينقض الوضوء بإجماع، ونقل من عمل النبي ﷺ وأصحابه مستفيض السماع، إلا ما كان من أبي إبراهيم المزني صاحب الشافعي، وقال عنه المهلب: «إنه خرق الإجماع»⁽⁴⁾، وتلاه في ذلك أهل الظاهر فهم له أتباع، والخفيف الطويل عند مالك لا ينقض الوضوء، ويستحب الوضوء منه، والثقيل القصير يختلف فيه؛ فقليل لا ينقض الوضوء؛ لأن النوم ليس حدثا /، وإنما هو سبب، والغالب في القصر السلامة، وهو ظاهر مذهب مالك ﷺ، والله أعلم.

وقيل: ينتقض؛ لأن النوم حدث⁽⁵⁾، حكاه أبو الفرج عن ابن القاسم، قال أبو الفرج: «وهو الصواب قياسا على المغمى عليه، إن لم يشترطوا تصرف أحواله، قال:

(1) الأم (12/1-14).

(2) عبيدة بن عمرو، ويقال بن قيس بن عمرو السلماني المرادي، أبو عمرو الكوفي، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يلقه، ثقة، مات سنة 72 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/91). تاريخ بغداد (117/11). تهذيب الكمال (2/898).

(3) الاستذكار (2/74).

(4) فتح الباري (1/314).

(5) البيان والتحصيل (1/303).

وهو قول أبي هريرة: «من استحق نوما فعليه الوضوء»⁽¹⁾، وقاله ربيعة وابن أبي سلمة.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

قول أبي الفرج: «هو الصواب» في صدري منه حرج، وليس على نقله عن ابن القاسم ومن قرنه به معرج؛ إذ المستفيض عن ابن القاسم موافقته لإمامه في أن النوم سبب لا حدث، وقول أبي هريرة ومن تلاه من التابعين محمول على النوم المستثقل، وكذلك نقله غيره فيما نقل، وحسبك أنه قال فيه: «من استحق نوما»، فهل يسوغ أن يقال فيما هو حدث كذلك، مثاله أن يقول من استحق بولا، ومن استحق ريحا، وما أشبه ذلك، ويكفي من الحجة في ذلك أن النبي ﷺ نام حتى نفخ، ونام حتى سمع غطيته، ثم صلى، ولم يتوضأ، وهو عالم بمنامه، وقالت له عائشة، فأجاب بما يشهد لما قاله الجماهير من أحكامه، ونوم الصحابة حتى تحفق رؤوسهم، ثم يصلون ولا يتوضؤون، وظاهر هذه الأخبار المستفيضة أنه بمرأى منه ومسمع ما كانوا يعملون، ولو تطرق إليه تجويز لدفعه أن مثل هذا مما تعم به البلوى، ويراجع فيه أهل التقوى ويسألون.

والثقل الطويل يجب منه الوضوء بإجماع، وحكى أبو الحسن بن بطال: «أن نوم المضطجع ينقض الوضوء بإجماع»⁽²⁾.

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «هو أمر مجتمع عليه في النائم المضطجع إذا غلب النوم عليه واستثقل نوما أن الوضوء عليه واجب، وتما هذا التلخيص التفصيل لحال النائمين والتخصيص، وهو ينقسم إلى ثمانية أحوال: قائم، راكب، راکع، ساجد، جالس غير مستند، جالس مستند، محتب، مضطجع»⁽³⁾.

قال ابن حبيب⁽⁴⁾: «إن كان قائما، أو راكعا، أو راكبا، أو جالسا غير مستند، كان على طهارته، وإن كان ساجدا، أو جالسا مستندا، أو مضطجعا، فعليه الوضوء إذا

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (1/ 133)، والبيهقي في السنن (1/ 119)، والطحاوي في شرح المشكل (70/ 9).

(2) شرح البخاري لابن بطال (1/ 320)، كتاب الوضوء، باب الوضوء من النوم.

(3) الاستذكار (2/ 83). التمهيد (18/ 288).

(4) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان العباسي، الأندلسي، القرطبي، أبو مروان، فقيه على مذهب المدنيين. انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس (1/ 312). جذوة المقتبس (1/ 282). ترتيب المدارك (4/ 122).

خالط النوم قلبه، وذهب عقله، ولم يدر ما فعل⁽¹⁾، وأما المحتبي فله ثلاث حالات: إن استيقظ وجبوتة بحالها فهو على طهارته؛ إذ ذاك دليل على أنه لم تستغرقه آفة النوم، فإن استيقظ لانحلالها كان على طهارته، إلا على أن النوم حدث، وكذلك إذا انحلت [153/أ] ولم يشعر بانحلالها ولم يطل، ومثله إذا كانت بيده مروحة/ أو مدبة، فإن لم تسقط من يده كان على طهارته، وإن استيقظ لسقوطها كان على ما تقدم، إلا أن يطول وهو غير مستند، ومن تمام هذا القول في المغمى عليه والمجنون. قال مالك: «عليهما الوضوء»، وقال ابن القاسم: «لو خنق قائماً أو قاعدا فعليه الوضوء»⁽²⁾، وهذا موافق لما حكى أولاً أن النوم حدث.

وقال القاضي أبو محمد عبد الوهاب رحمته الله: «الجنون والإغماء أسباب للحدث؛ فعلى هذا لا يجب على من خنق قائماً وضوء، وكذلك إذا خنق قاعدا فحضره قوم لم يظهر لهم منه شيء»⁽³⁾.

وفي سماع ابن وهب في الرجل يصاب حتى يذهب عقله هو بمنزلة النائم لا يدرى ما هو فيه، فعليه الوضوء⁽⁴⁾.

والعجب مما نقل عن مالك رحمته الله في (مختصر ما ليس في المختصر) أن من تصنع للنوم ثم لم ينم أنه يتوضأ⁽⁵⁾، وهذا والله أعلم على حكم مسألة الرفض، وسيأتي شرحها في أولى المواضع بها في كتابنا هذا إن شاء الله.

وعارض بعضهم في القائم، والراكع، والساجد، فقال: يمكن خروج الريح منهم؛ ولانفراج موضع الحدث، وعضدوا ذلك بما روي عن القاضي أبي الحسن بن القصار: «من نام قائماً، أو راکعاً، أو ساجداً، أو مضطجعاً»⁽⁵⁾، فسوى بين هذه الوجوه، إلا أن بعضهم تجاهل فجعل ذلك على أن النوم حدث، وليس الأمر كذلك، وإنما ذلك على الاستئصال في كافة الأحوال، فهو المنصور من مذهب مالك عند العراقيين، قال: ولا

(1) النوار والزيادات (51/1).

(2) البيان والتحصيل (302/1).

(3) التلقين في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب البغدادي (ص 15).

(4) النوار والزيادات (50-51/1).

(5) عيون الأدلة لوحة 42 (558/2).

يشبه حالهم حال القاعد المنضم الأطراف، إلا أن يطول نومه جدا في حال قعوده فعليه الوضوء عند مالك والأوزاعي وأحمد، ولم يفرق أبو حنيفة والشافعي بين نوم الجالس في القلة والكثرة، وقال لا ينتقض وضوؤه وإن طال، ويرد قولهم أنه إذا طال نومه جدا في حال قعوده فهو شاك في الطهارة، قال: «وقد أخذ عليه أن يدخل في الصلاة بيقين طهارته، وهذا قد زال يقينه، فعليه الوضوء»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

يدفع في صدر معارضته على حكم الإنصاف في معارضته أن موضع الحدث وإن كان منفرجا فلا يضره إذا لم يتهياً منه الاستئصال، كما لا يضره في حال اليقظة؛ إذ يعقل ما يكون من التغير والانتقال.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فلنرجع إلى ما وعدناه من تقرير النسخ، ثم نصدع بما اعتمدناه إن شاء الله.

فقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إذا نعس أحدكم في الصلاة فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه»، / ثم علل [ب/153] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبين أن الناعس إنما أمر بالرقاد لما عرض له من الاختلاط في لسانه المسبب عن اضطراب جنانه بالانكسار وفقد النشاط، فبينما هو قد سدد قصده إلى الدعاء لنفسه، والرغبة في الرحمة والمغفرة لربه، إذا به قد خرج إلى الدعاء عليه وسبه، فلو كان ناعسه ينقض طهارته، ويبطل شرط صلاته فتبطل صلاته؛ لعل ذلك بأن ما تلبس به من الصلاة قد انسلخ منه، وقيل له: أنت في غير شيء، فأريح بما لا ينفعه، وأريحت ضلالة العمل عنه المشكورة قد تعطلت، ووسائله المبرورة في إجابة دعائه بقبول صلاته قد بطلت، فالناصح الأمين بهذا أعنى، وبيانه أهم، والمهم المقدم، فبيانه تمهيد لما بعث لبيانه من صحة أعمال الشرع وفساده، وما يمنع الإجابة، ويدفع أجر المكلف وثوابه كالفرع لمن يتبين الأمور على مرادها، فمحصول هذا أن النوم ليس من الإحداث بسبيل، ولا من ذلك القليل، وربما استقرأ من مناحي هذا الخطاب أولوا

(1) الفقرة المكتوبة بخط مائل والمحصورة بين معقوفتين كررها المؤلف ﷺ مع اختلاف بسيط في العبارات عن الفقرة السابقة.

الألباب أنه من الأسباب، والظاهر من هذا أنه الأمر الأول لمن تحقق ما يتأول، وحديث صفوان بن عسال شرع وارد، وحكم على ما كنا عليه زائد، فعلى هذا يثبت في باب النسخ، وبعد أن لم يكن من النسخ بد، والجمع ممكن؛ بأن يكون حديث أنس لمن لم يعرف عما يقع منه عمله، بل تشيخ نظمه، واضطرب فهمه، وحديث صفوان لمن فقد المعقول، ولم يعلم ما يقع منه، ولم يضبط ما يقول، والأئمة وكافة الفقهاء من هذه الأمة مجمعون على أن زوال العقل بأي وجه زال، حدث ينقض الطهارة، وإذا تمكن فيما يدعى عليه التناقض، أو تظهر فيه المعارضة الجمع، فذلك البصر عزة على الشرع والسمع، إذ فيه استعمال الأمرين المشروعين، وفي ذلك للديان بلوغ الأمل بحصول الأجرين وقرة العينين.



[الحديث الثامن عشر:]

✑ ذكر ما جاء من ذلك في المضمضة من اللبن

مسلم عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ شرب لبناً، ثم دعا بماء فتمضمض، وقال: إن له دسماً»⁽¹⁾.

× الناسخ:

أبو داود عن أنس: «أن رسول الله ﷺ شرب لبناً، ولم يتمضمض، ولم يتوضأ، وصلى»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ذكر هذا الباب في الناسخ والمنسوخ طريف، وستلطف للتبيين له والتعريف، ونعود إلى أنه منزع ضعيف، / ونبين ما نرتضيه من رأي سديد، ومعنى شريف بمعونة الله إن [أ/154] شاء الله تعالى.

قال بعض علمائنا في الأمر بالوضوء مما مست النار: إنما كان ذلك لما كان عليه أهل الجاهلية من قلة التنظيف، وسوء الآداب، فأراد النبي ﷺ تغيير ذلك، وعلقه بشريعة الوضوء، فلما رأى استقرار النظافة فيهم والتزامهم له، نسخ ذلك برفع الحرج وإلزامهم إياه»⁽³⁾.

وذهب بعضهم إلى تأويل الوضوء المأمور به بالوضوء اللغوي⁽⁴⁾، وهو غسل اليد والفم من دسمه؛ كما جاء عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه مضمض من اللبن، وقال: «إن له دسماً»، قال: «ويكون الأمر بذلك على الاستحباب، لا على الوجوب، ولئلا يشغله

(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1/274)، وابن حبان في الصحيح (3/433)، وأبو عوانة في المسند

(1/228)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/160)، والنسائي في السنن الكبرى (1/106).

(2) تحفة الأحوذى (1/250)، وشعب الإيمان للبيهقي (5/72)، وسنن أبي داود (1/197).

(3) شرح البخاري لابن بطال (1/318).

(4) الاستذكار (1/225).

ما بقي في فمه من طعمه، وإزالته عنه عن صلاته، أو يغيره ما تعلق من ذلك بأسنانه عن إقامة بعض حروف قراءته، ولما يحدث بقاءه في الفم من رائحة وبخر».

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

فعلى هذا المنوال نسج هذا القائل النسخ في هذا الباب، لا جرم أن الوضوء مما مست النار مأمور به من طرق عديدة، والأمر عند الفقهاء على الوجوب، وليس هاهنا لمن ارتقى لجمع ما في الباب من ألفاظ الأحاديث وسما، إلا فعله عليه السلام للمضمنة، وتعليله بأن له دسما، فالجمع هاهنا أيسر على ما يبين ويفسر، وهو أنه دعا بماء فتمضمض ليرشد إلى ما بعث له من تميم محاسن الأخلاق، وترك المضمنة ليبين أنه ليس من اللازم الحاق، والله أعلم.

قال المؤلف عفا الله عنه:

[...] ⁽¹⁾ وإنما شبه ذلك والمحافظة، ثم الصلاة حسبا اقتضاه التعليل السابق، وهو مستحب من محاسن الأخلاق لغيره، وكذلك من سائر الطعام، وهو من ناحية السواك، ولا سيما فيما له دسم وسهوك ⁽²⁾، أو لزوجة، أو له تعلق بالأسنان، أو بقية طعم يشغل المصلي ⁽³⁾.

وقد اختلف اختيار العلماء في غسل اليد قبل الطعام وبعده، وقد ذهب مالك رحمته الله إلى ترك ذلك، إلا أن يكون في اليد قدر، فكذلك رأيه إذا كان في الطعام رائحة كالسمك، وما فيه زفورة كالحوم الإبل، فكأن اليد عنده لا تغسل قبل، وتغسل بعد ذلك، والله أعلم.



(1) بياض يسير، كما نبه على ذلك الناسخ في الهامش.

(2) سهوك: ريح كريهة. انظر لسان العرب (10/445)، مادة سهك.

(3) المفهم (1/606-607).

[الحديث التاسع عشر]:

✗ ذكر ما جاء من ذلك في غسل الإناء من ولوغ الهر

الترمذي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «يغسل الإناء إذا / ولغ فيه الكلب [154/ب] سبع مرات؛ أولاهن»، أو قال: «أولهن بالتراب»، «وإذا ولغت فيه الهرة؛ غسل مرة»⁽¹⁾، قال: «هذا حديث صحيح»⁽²⁾، قال الدارقطني: «غسل الإناء من ولوغ الهر يروى موقوفا»⁽³⁾.

* الناسخ:

مالك عن كبشة بنت كعب⁽⁴⁾ أن أبا قتادة دخل عليها، فسكبت له وضوءا، فجاءت هرة لتشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إنها ليست بنجس؛ إنما هي من الطوافين عليكم، أو الطوافات»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه الترمذي في سننه (1/151)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/240)، وعبد الرزاق في المصنف (1/97)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (ص139)، وابن عبد البر في التمهيد (18/267)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/268).

(2) جامع الترمذي (1/133).

(3) أخرجه البيهقي في الكبرى (1/248)، وعبد الرزاق في المصنف (1/102)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/16)، وانظر تحفة الأحوزي (1/258).

(4) كبشة بنت مالك الأنصارية، زوج عبد الله بن أبي قتادة، لها صحبة. مترجمة في الطبقات الكبرى (8/418). الإصابة (8/92). تهذيب التهذيب (12/472).

(5) أخرجه مالك في الموطأ (1/56-57/46)، كتاب الصلاة، باب الطهور للوضوء، ومن طريقه أحمد في المسند (5/303)، وأبو داود في السنن (1/140-141/75)، والنسائي في السنن (1/178)، والترمذي في الجامع (307-308/92)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في السنن (1/131-136)، والدارمي في السنن (1/187-188)، وابن خزيمة في الصحيح (1/55-104)، والحاكم في المستدرک (1/160)، وجزم بصحة على شرطهما، وصححه الذهبي في التلخيص، والبغوي في شرح السنة (2/70)، والنووي في المجموع (1/171)، وانظر نصب الراية (1/133-134)، وابن حجر في تليخيص الحبير (1/41-42)، وأورده الشافعي في المسند (ص21-22)، وفي الأم (1/8)، وابن عبد البر في التمهيد (1/319)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/270).

قال المؤلف عفا الله عنه:

حديث أبي عيسى الترمذي في غسل الإناء من ولوغ الهرة لم يرفعه إلا قرّة بن خالد⁽¹⁾ عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وحده، وقرّة ثقة ثبت؛ إلا أنه خالفه غيره؛ فرووه عن ابن سيرين عن أبي هريرة قوله: «وشك فيه قرّة»، فقال: «يغسل مرة أو مرتين».

قال المؤلف عفا الله عنه:

ولعل الشك من أبي هريرة، أو يكون تخييراً في المرة أو المراتين في نص الحديث، ويغسل الإناء مرة أو مرتين، قال أبو هريرة، وروى عنه عطاء: «يغسل من ولوغ الهرة سبعا»، كالكلب، وإليه ذهب طاووس، وروى عنه أبو صالح السنور⁽²⁾ من أهل البيت، وهو راوي الحديث.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وجمهور العلماء على أن الهر ليس بنجس، ولا بأس بسؤره للوضوء والشرب⁽³⁾؛ منهم العباس بن عبد المطلب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر، واختلف عنه، وعائشة، وأبو قتادة، والحسن، والحسين، وعلقمة، والحسن، وعطاء بن يسار.

قال الحافظ أبو عمر: «ولا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ روى عنه في الهر أنه لا يتوضأ بسؤره إلا أبا هريرة، على اختلاف عنه»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ذكر ابن المنذر عن ابن عمر أنه كان يكره أن يتوضأ بسؤر الهر، وكره ذلك يحيى الأنصاري وابن أبي ليلى، وروينا عن سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين والحسن، على اختلاف عنه أنهم أمروا بإراقة ما ولغ فيه الهر، وغسل الإناء من ولوغه، ولم يذكر إراقة ما ولغ فيه عن الحسن.

(1) قرّة بن خالد السدوسي البصري، ثقة ضابط، من السادسة. مترجم في التاريخ الكبير (7/ 183). تذكّرة

الحفاظ (1/ 198). الثقات (7/ 342). تهذيب التهذيب (8/ 332). تقريب التهذيب (1/ 455).

(2) السنور: الهر، والأنثى سنورة، والجمع سنانير. انظر المصباح المنير (1/ 444).

(3) سؤر: بقية الماء في الخوض، وبقية الماء والطعام وكل شيء. انظر مشارق الأنوار (2/ 201).

(4) التمهيد (1/ 225).

قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: «الذي صار إليه أهل الفتوى من علماء الأمصار من أهل الأثر والرأي جميعاً أنه لا بأس بسؤر الهر⁽¹⁾ اتباعاً للحديث؛ يعني حديث أبي قتادة، وذهب إلى ذلك مالك بن أنس في أهل المدينة، والليث / بن سعد في [155/أ] أهل مصر والمغرب، والأوزاعي في أهل الشام، وسفيان فيمن وافقه من أهل العراق، وكذلك قول الشافعي وأصحابه، وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد»، وحكى المروزي ذلك عن أصحاب أبي حنيفة، وقال عنه إنه كان يكره سؤر الهر، وقال: إن توضأ به أجزأه، وحكى ابن المنذر ذلك عن أهل الرأي إلا أبا حنيفة⁽¹⁾، وخالفهما الحافظ أبو عمر بن عبد البر، وقال: «إنما خالف أبا حنيفة أبو يوسف وحده، وأما محمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسن بن زياد⁽²⁾ فإنهم يقولون بقوله، وأكثرهم يقولون لا يجزئ الوضوء بسؤر الهر، وهو قول ابن أبي ليلى، واختلف فيه عن الثوري، فقال الأشجعي⁽³⁾ عنه: لا بأس بسؤره، وفي (جامعه) أنه يكره سؤر مالا يؤكل لحمه؛ وهو ممن يكره أكل الهر⁽⁴⁾».

قال أبو عمر: «ولا أعلم لمن كرهه حجة، إلا القياس على الكلب، أو حديث قره بن خالد، ولعلهم لم يبلغهم حديث أبي قتادة⁽⁴⁾».

قال الشيخ الفقيه أبو العباس المؤلف رحمته الله:

المعارضة مفقودة؛ فلعله يغسل عبادة، لا للنجاسة، والتاريخ معدوم، فإن صح الحديث فالجمع ممكن، وإن لم يصح فلا مقال، والحمد لله على كل حال.



(1) التمهيد (1/ 223-224-225).

(2) الحسن بن زيد اللؤلؤي صاحب رأي روى عن سعيد بن عبيد الطائي وابن جريج ومالك بن مغول: وعنه علي بن هاشم بن مرزوق، قال ابن أبي حاتم: ضعيف الحديث وليس بثقة وقال يحيى بن آدم: ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد ولي القضاء توفي 204 هـ. انظر: الفهرست (ص 258)، الجرح والتعديل (15/9). طبقات الشيرازي، (ص 136).

(3) سعد بن طارق بن أشيم، أبو مالك الأشجعي الكوفي، ثقة، بقي إلى حدود الأربعين ومائة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 58). الجرح والتعديل (4/ 86). تهذيب التهذيب (3/ 472).

(4) التمهيد (1/ 325).

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وسلم تسليما

كتاب الصلاة

ذكر ما في كتاب الله تعالى من ناسخ الصلاة ومنسوخها

[الآية الأولى]

☑ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيْنَمَا تُوَلُّوا بَشَّمْ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (1).

روى المصنفون عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «فكان أول ما نسخ الله تعالى من القرآن القبلة، وذلك أن رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة - وكان أكثر أهلها اليهود - أمره الله عز وجل أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت اليهود بذلك، فاستقبلها رسول الله ﷺ بضعة عشر شهرا، فكان رسول الله ﷺ يحب قبلة إبراهيم عليه السلام، فكان يدعو الله عز وجل، وينظر إلى السماء، فأنزل الله سبحانه ﷻ قَدْ تَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» (2)، فارتاب من ذلك اليهود وقالوا: ﴿مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ (3)، فأنزل الله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (3)، وقال: ﴿بِأَيْنَمَا تُوَلُّوا بَشَّمْ وَجْهَ اللَّهِ﴾، وقال الله/ عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ﴾ (4).

قال ابن عباس: «لئيبين أهل اليقين من أهل الشك والريبة» (5)، وروى مجاهد عن

(1) البقرة: 114.

(2) البقرة: 143.

(3) البقرة: 141.

(4) البقرة: 142.

(5) هذا الحديث أخرجه من طريق علي بن أبي طلحة، الطبري مفرقا في عدة مواضع من تفسيره بنحوه (2/ 527)، (3/ 174، 168، 138، 2208، 2161، 1833، 2236)، والبيهقي في سننه، كتاب الصلاة، جماع أبواب استقبال القبلة، باب استبيان الخطأ بعد الاجتهاد (2/ 12-13)، وأخرجه أبو عبيد في النسخ والنسخ (ص 21/ 146)، والحاكم في المستدرک (2/ 267)، والبيهقي في السنن (2/ 13)، =

ابن عباس: قال: «صلى رسول الله ﷺ بمكة إلى بيت المقدس - والكعبة بين يديه، وبعدما هاجر - ستة عشر شهرا»⁽¹⁾، وفي طريق أخرى: «ثم صرف إلى الكعبة».

وخرج مسلم في (الصحيح) عن البراء بن عازب: «صليت مع النبي ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهرا حتى نزلت الآية التي في البقرة: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾»⁽²⁾، فنزلت بعدما صلى النبي ﷺ، فانطلق رجل من القوم، فمر بناس من الأنصار وهم يصلون، فحدثهم بالحديث فولوا وجوههم قبل البيت»⁽³⁾، فهذا يقتضي أن الأنصار أول من صلى إلى الكعبة، وأنهم صلوا إليها قبل النبي ﷺ، وتكون الصلاة التي صلوها إلى الكعبة الظهر، بعدما فرغ منها النبي ﷺ إلى بيت المقدس، ونحمل قول ابن إسحاق في كتاب (سيرة النبي ﷺ): «صرف إلى الكعبة في

= وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 144)، كلهم من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس بمعناه، إلا أن فيه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بَأْيْنَمَا تُولَوْنَ﴾ نسخ بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة»، وذكره الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (1/ 82)، والواحدي في أسباب النزول (ص 24)، وابن كثير في تفسيره (1/ 226، 227، 274، 278).

(1) أخرجه أحمد في المسند (1/ 325)، والطبراني في الكبير (11/ 67)، والبيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة (2/ 3)، وابن عبد البر في التمهيد (8/ 53-54)، كلاهما من طريق يحيى بن حماد، وذكره الهيثمي (2/ 12)، وزاد نسبه للبزاز، وقال: «رجال رجال الصحيح».

(2) البقرة: 143.

(3) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الصلاة، باب الصلاة من الإيمان (1/ 40/95)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة (1/ 374/525)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب فرض القبلة (1/ 242)، وفي كتاب القبلة، باب استقبال القبلة (2/ 6)، والترمذي في سننه، في أبواب الصلاة، باب ما جاء في ابتداء القبلة (2/ 169/340)، وفي التفسير، باب ومن سورة البقرة (5/ 207/2962)، وابن ماجه في سننه، في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب القبلة (1/ 322/1010)، وأحمد (4/ 283، 289)، وقد وفق الحافظ ابن حجر بين الروايات القائلة بأن مدة صلاته إلى بيت المقدس ستة عشر شهرا بالجزم، القائلة بأنها ستة عشر شهرا، أو سبعة عشر شهرا، كما بين شذوذ الروايات الأخرى المخالفة لقول الجمهور، منها رواية ابن ماجه السابقة، والتي جاء فيها أنه صلى ثمانية عشر شهرا، وغيرها من الروايات الشاذة، قال الحافظ ابن حجر بعد ذكره لها: «وأسانيد الجميع ضعيفة، والاعتماد على القول الأول». انظر فتح الباري (1/ 96-97).

صلاة الظهر على التوقيت للصرف؛ إذ صرف في وقتها، لكنه بعد أن فرغ منها كما اقتضاه حديث مسلم الصحيح⁽¹⁾.

قال الشيخ الفقيه أبو العباس رحمته الله:

ولا يسوغ هذا في رواية إسحاق الحربي⁽¹⁾، لقوله: «وكان أول صلاة صلاها؛ صلاة الظهر»، وهو ظاهر لعطف الراوي، فانطلق فمر فمالوا بالفاء، ويحتمل أن يكون العصر، لبعد ما بين المسجدين، مع اتصال المرور.

وقال البخاري في (الصحيح) أيضا: «وإنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر، وصلى معه قوم، فخرج رجل ممن صلى معه، فمر على أهل مسجد»، فذكره⁽²⁾.

وخرجه الترمذي من حديث البراء، وقال فيه: «لما قدم النبي ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهرا، أو سبعة عشر شهرا، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله تعالى: ﴿فَذَرْنِي يَنْفَلِبْ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾، الآية إلى قوله: ﴿الْحَرَامِ﴾، فوجه إلى الكعبة، وكان يحب ذلك، فصلى معه رجل العصر، ثم مر على قوم من الأنصار - وهم ركوع في صلاة العصر نحو بيت المقدس - فقال: هو يشهد أنه صلى مع رسول الله ﷺ، وأنه قد وجه إلى الكعبة فانحرفوا وهم ركوع⁽³⁾»، وقال فيه: «حسن صحيح».

ونجمع بين/ هذين الحديثين بأنهما رجلان وصلاتان، فتكون صلاة الأنصار في [156/أ] مسجدهم الظهر، وصلاة النبي ﷺ العصر حسبما تأولنا في حديث مسلم الصحيح،

(1) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشر، أبو إسحاق الحربي، الفقيه البغدادي، له عدة مصنفات؛ منها غريب الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، مات سنة 285 هـ. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (6/ 27). طبقات الحنابلة (1/ 86). طبقات الشافعية للسبكي (2/ 26).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾؛ يعني صلاتكم عند البيت (1/ 29).

(3) أخرجه ابن الجارود في المتقى (ص 51)، والبخاري في الصحيح (1/ 23)، وأبو عوانة في المسند (1/ 416)، والبيهقي في السنن (2/ 2)، وأحمد في المسند (4/ 283)، وابن منده في الإيمان (ص 328)، وأبو الجعد في مسنده (ص 374).

وصلاة من مر به الرجل الذي صلى مع النبي ﷺ العصر، على ما في حديث الترمذي، أو الصبح، إن سلكنا مسلك الترجيح بين أقسام الصحيح، وهو أظهر لما رواه مسلم عن أنس: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس، فنزلت: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فمر رجل من بني سلمة - وهم ركوع في صلاة الفجر، وقد صلوا ركعة - فنادى: ألا إن القبلة قد حولت، فمالوا كما هم نحو القبلة»⁽¹⁾.

ولما خرج مسلم أيضا عن ابن عمر: «بينما الناس في صلاة الصبح بقباء»⁽²⁾، إذ جاءهم آت بهذه القصة، فقد تظاهرت أحاديث الصحيح على أنها الصبح، أو يكون الرجال ثلاثة: رجل لمسجد الأنصار، وكون صلاتهم الظهر، ويجوز أن تكون العصر، ويكون الرجل الثاني إلى بني سلمة وإن كانوا من الأنصار، ويحتمل أن يكون هو الذي في حديث البخاري، ويكون الذي في قباء هو أو غيره، والله أعلم، وقد روي حديث البراء من طريق سفیان وأبي الأحوص⁽³⁾ عن أبي إسحاق: «وهم يصلون»، مطلقا.

قال المؤلف عفا الله عنه:

الرجل الذي صلى مع النبي ﷺ ومر بهم قيل: إنه عباد بن بشر⁽⁴⁾، وقيل عباد بن نهيك الخطمي⁽⁵⁾، ولعل ما تقدم يحتمل أن يكونا معا حسبما تقدم، والله أعلم.

(1) أخرجه أحمد في المسند (284/3)، ومسلم في الصحيح (1/375/527)، كتاب المساجد، باب تحويل القبلة، وأبو داود في السنن (1/633/1045)، كتاب الصلاة، باب من صلى لغير القبلة، ثم علم.

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/271/524)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، ومن طريقه البخاري في الجامع الصحيح، (2/65/403)، (9/27/4491)، ومسلم في الصحيح (5/10/526)، والنسائي في السنن (2/61)، وأبو عوانة في المسند (1/394)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/2)، وأحمد في المسند (2/16، 26)، والدارمي في السنن (1/281).

(3) سلام بن سليم الحنفي، مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة، مات سنة 179 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/135). الجرح والتعديل (4/259). تهذيب الكمال (1/562). تهذيب التهذيب (4/282).

(4) عباد بن بشر الأنصاري بن قبيضي من بني حارثة، من كبار الصحابة. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/801)، وتجريد أسماء الصحابة (1/291)، والإصابة (2/263).

(5) عباد بن نهيك الخطمي الأنصاري. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/806)، وتجريد أسماء الصحابة (1/293)، والإصابة (2/266).

وقد روى أبو بشر الدولابي⁽¹⁾ «أن النبي ﷺ زار أم مبشر⁽²⁾ في بني سلمة، وصلى الظهر في مسجد القبليتين وركعتين إلى الشام، ثم إنه أمر أن يستقبل الكعبة، فاستدار ودارت الصفوف، فصلى البقية إلى مكة»⁽³⁾، ولم يصح.

وروى مالك في (الموطأ) عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: «صلى رسول الله ﷺ بعد أن قدم المدينة ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس، ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين»⁽⁴⁾.

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «أجمع أهل السير على أن القبلة حولت سنة اثنين من الهجرة، وأصح ما روي في ذلك ما رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، والله أعلم»⁽⁵⁾.

وهم الذي ذكرنا عن البراء من طريق مسلم، إلا أنه اختلف فيه البراء، فبعضهم يقول: «ستة عشر شهرا أو سبعة / عشر شهرا»، على الشك.

[156/ب]

وروى سعيد بن أبي عروبة⁽⁶⁾ عن قتادة أنه قال: «حولت القبلة يوم الثلاثاء للنصف من شعبان، على رأس ثمانية عشر شهرا من مقدم رسول الله ﷺ». وفي هذه المسألة أقاويل شاذة أحدها:

(1) محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم، أبو بشر الرازي الوراق؛ المعروف بالدولابي، مات سنة 310 هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (4/352-353). سير أعلام النبلاء (14/309).

(2) أم مبشر بنت البراء بن معرور الأنصارية، امرأة زيد بن حارثة، صحابية جلييلة. وهي خليدة ابنة البراء ابن معرور ويقال لها أيضا أم بشر، انظر ترجمتها في تحريد أسماء الصحابة (2/344). تهذيب التهذيب (12/505). الإصابة (8/278-279)، ولم أجد هذا الأثر في الأسماء والكنى للدولابي.

(3) أورده ابن سعد في الطبقات (1/241-242)، وابن حجر في فتح الباري (1/503).

(4) أخرجه مالك في الموطأ (1/271/525)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في القبلة، والبيهقي في دلائل النبوة (2/289)، وانظر التمهيد (23/134).

(5) الاستذكار (7/219).

(6) سعيد بن أبي عروبة، مهران العدوي الشكري، أبو النضر البصري، ثقة، يدلّس، ويرسل، مات سنة 156 هـ، وقيل بعدها. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/65). تهذيب الكمال (1/499). ميزان الاعتدال (2/151). تقريب التهذيب (1/302)، والأثر ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (1/157).

« ما كان رواه أبو عاصم النبيل⁽¹⁾ عن عمرو بن سعد⁽²⁾ الكاتب عن أنس قال: «صرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس بعد تسعة أشهر أو عشرة».

«والثاني: ما رواه شعبة عن الحسن قال: «صلى نحو بيت المقدس ستين، ثم حولت القبلة».

«والثالث: «أنه صرف عن بيت المقدس بعد ثلاثة عشر شهرا»، روي عن إبراهيم الحربي.

وروى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك⁽³⁾ قال: «صرف النبي ﷺ إلى الكعبة في جمادى»⁽⁴⁾، وقال ابن إسحاق وابن شعبان⁽⁵⁾: «في رجب»⁽⁶⁾، وهو قول أكثر أهل العلم، وأنه في النصف من رجب في صلاة الظهر يوم الاثنين، كذلك قال معقل بن يسار⁽⁷⁾ والبراء بن عازب، وقال الواقدي: «في النصف من شعبان»⁽⁸⁾، وقاله قتادة.

(1) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلك الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، من التاسعة. مترجم في التاريخ الكبير (4/ 336). سير أعلام النبلاء (9/ 480). طبقات الحفاظ (ص 159). تهذيب التهذيب (4/ 395). تقريب التهذيب (1/ 280). والأثر أورده الطبري في تفسيره (2/ 3-4).

(2) كذا في الأصل عمرو وفوقها علامة التضييب، والذي يروي عن أبي عاصم النبيل هو عثمان بن سعد التميمي أبو بكر البصري المعلم الكاتب روى عن الحسن وابن سيرين وعنه عمرو بن النعمان الباهلي ويحيى بن كثير العنبري، قال بن علي هو أحسن الحديث مع ضعف، يكتب حديثه من الخامسة. انظر الجرح والتعديل (6/ 153). الكامل (5/ 1816). تهذيب التهذيب (7/ 117). التقريب (2/ 9).

(3) عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي، أبو الخطاب المدني، ثقة. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/ 249). تهذيب الكمال (2/ 800).

(4) ذكره ابن عبد البر في التمهيد (8/ 55)، من طريق موسى بن عقبة، وإبراهيم بن سعد عن ابن شهاب. (5) أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة بن داود؛ يعرف بابن القرطي، من فقهاء المالكية، توفي سنة 355 هـ. له عدة مؤلفات؛ منها (مختصر ما ليس في المختصر). انظر ترجمته في ترتيب المدارك (5/ 274). الديباج المذهب (2/ 194).

(6) ابن إسحاق هو محمد بن إسحاق، وانظر قوله في السيرة النبوية لابن هشام (2/ 198-199)، والقول بأن القبلة صرفت في رجب أخرجه الطبري (2/ 132)، الأثر (2149)، والبيهقي في دلائل النبوة (2/ 575)، والطبراني في المعجم الكبير (8/ 68). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (2/ 14): «ورجاله موثقون»، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (3/ 252)، عن قتادة وزيد بن أسلم.

(7) معقل بن يسار المزني، صحابي ممن بايع تحت الشجرة، وكنيته أبو علي. مترجم في الطبقات الكبرى (7/ 14). الاستيعاب (3/ 1432). تهذيب الكمال (28/ 279). الكاشف (2/ 281).

(8) التمهيد (8/ 55). البداية والنهاية (3/ 253).

قال أبو جعفر: «وأولى هذه الأقاويل بالصواب الأول: يعني ما روى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب؛ لأن الذي قال به أجل، ولأن النبي ﷺ قدم المدينة في شهر ربيع الأول، فإذا صرف في آخر جمادى الآخرة إلى الكعبة، صار ذلك ستة عشر شهرا، كما قال ابن عباس»⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

إنما تكون خمسة عشر.

قال القاضي أبو بكر المعافري: «كان دخول النبي ﷺ المدينة حين هاجر في العشر الأوسط من ربيع الأول، وصرف إلى الكعبة في رجب، في قول ابن شعبان»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

وقد تقدم أنه قول ابن إسحاق وعليه أكثر الناس، وقيل في شعبان يوم الثلاثاء منتصفه في قول الواقدي.

قال المؤلف:

وقد تقدم لنا ذكره عن قتادة.

قال القاضي أبو بكر: «فإذا أسقطت ربيعا الأول من العدد؛ لأنه دخل فيه ورجبا لأنه صرف فيه، بقيت أربعة عشر، فإذا أسقطت أحدهما بقي خمسة عشر، وإذا عدتهما جميعا كان ستة عشر، وليس لقول من قال سبعة عشر وجه، إلا لو روي أن الصرف وقع في رمضان أو بعده، وما رواه مالك في (الموطأ) عن سعيد بن المسيب «أن القبلة حولت قبل بدر بشهرين»؛ يعضد ما ذكره ابن إسحاق وابن شعبان، قال إبراهيم بن

(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (1/459)، وهو الصحيح الذي عليه جمهور العلماء من المفسرين والأصوليين والفقهاء، من أن التوجه إلى بيت المقدس كان بأمر من الله، ثم نسخه الله بالتوجه إلى الكعبة. انظر زاد المسير (1/135)، وتفسير الطبري (3/138-139)، والإيضاح لمكي (ص 109-111)، والعدة (3/805)، وتفسير ابن عطية (1/317)، ونواسخ القرآن لابن الجوزي (ص 176-179)، وروضة الناظر (ص 44)، وشرح النووي على مسلم (5/9)، وشرح تنقيح الفصول (ص 312-313)، والراجح من أقوال العلماء والذي عليه الجمهور أن تحويل القبلة كان في رجب.

(2) عارضة الأحوذى (2/138-139).

إسحاق: «أول أمر الصلاة أنها فرضت بمكة ركعتين في أول النهار، وركعتين في آخره، ثم كان الإسراء ليلة سبعة عشر / من شهر ربيع الأول قبل الهجرة بسنة، وفرضت الخمس، وأم فيها جبريل بالنبي ﷺ، وكانت أول صلاة صلاها صلاة الظهر، وتوجه بالنبي ﷺ إلى بيت المقدس إلى رجب من سنة اثنين»، وقيل: «إلى جمادى»، وقيل: «نصف شعبان»، والله أعلم.

فعلى قول ابن عباس أن الله أمره بالصلاة إلى بيت المقدس ثم نسخه، وقال غيره: «بل نسخ فعله، ولم يكن أمره بالصلاة إلى بيت المقدس، ولكن النبي ﷺ كان يتبع آثار الأنبياء قبله حتى يؤمر في ذلك أو يُنهى»⁽¹⁾.

وقال قتادة: قوله سبحانه: ﴿بِأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَجُوهُ اللَّهِ﴾، «هي منسوخة وذهب إلى أن المعنى: صلوا كيف شئتم، فإن المشرق والمغرب لله»، المعنى فإن الله قصدكم، وهو تلقاء وجوهكم لا يخلوا منه مكان، كما لا يشتمل عليه زمان، ولا يخلو منه بعلمه موضع ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾⁽²⁾⁽³⁾.

وقال ابن زيد: «كانوا أبيحوا أن يصلوا إلى أي قبلة شاءوا؛ لأن المشارق والمغارب لله، بقوله: ﴿بِأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَجُوهُ اللَّهِ﴾، فقال النبي ﷺ: «هذه يهود قد استقبلوا بيتا من بيوت الله»؛ يعني بيت المقدس، فصلوا إليه، فصلى رسول الله ﷺ إليه وأصحابه بضعة عشر شهرا، فقالت اليهود: ما اهتدى لقبلة حتى هديناه»، فكره النبي ﷺ قولهم، ورفع طرفه إلى السماء، فأنزل الله سبحانه: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽⁴⁾، والشرط: النحو والتلقاء في لغة الأنصار، والشرط في كلام العرب النصف.

(1) أخرج الطبري هذا القول عن عكرمة والحسن البصري وأبي العالية (3/ 138 / 2158-2159)، وقد ذكر ابن الجوزي (ص 147-149) قول هؤلاء الأئمة أن الرسول ﷺ صلى إلى بيت المقدس باختياره، ثم قال: «إذا ثبت أن رسول الله ﷺ اختار بيت المقدس، فقد وجب استقباله بالسنة، ثم نسخ ذلك بالقرآن».

(2) المجادلة: 7.

(3) الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص 36)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 76).

(4) أخرجه الطبري في تفسيره (2/ 529 / 1838)، وانظر الإيضاح لمكي (ص 110)، والناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 76).

قال المؤلف عفا الله عنه:

وهذا يقضي بنسخين في شأن القبلة لو صح التاريخ:

«أولهما: نسخ التولي إلى أي جهة شاء المكلف بالصلاة إلى بيت المقدس، كما صح نسخ الصلاة إلى بيت المقدس بالصلاة إلى الكعبة، لا جرم أن الصلاة إلى أي جهة شاء المكلف، لم يثبت بها خبر ولا نقل عن النبي ﷺ وأصحابه في الفرائض، على حكم الإخبار عمل، بل قد قال القاضي أبو بكر بن العربي: «ما أباح الله تعالى الصلاة لأحد قط إلى حيث شاء، ولا أوقف الاستقبال في الصلاة على إرادة بشر»⁽¹⁾، قال: «وهذا ممتنع عادة شرعية معدوم رواية، أما إن العبد إن قصد إلى جهة الكعبة، فليس الباري تعالى بحال في جهتها، ولا في جهة غيرها: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾⁽²⁾»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قد تقدمت رواية / ذلك عن قتادة وابن زيد، وهما من هما علما وثقة، وقد قال هو [157/ب] في المعارضة «أن القبلة نسخت مرتين»، فإن كانت الرواية معدومة لم يكن ما قاله صحيحا، والله أعلم.

وذكر هبة الله: «أن اليهود قالوا حين نسخ القبلة: إن كان على ضلالة فما ينبغي أن يكون عليها، وإن كان على حق فقد رجع عنه، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَبِمَا وَجَّهَ اللَّهُ﴾، ثم نسخت بقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾⁽⁴⁾.

وقيل: بل الآية منسوخة بهذه الآية قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾⁽⁵⁾، إذ أظهر التأويلات فيها أنها نزلت في الصلاة إلى بيت المقدس تارة، وإلى الكعبة أخرى.

(1) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/45).

(2) الشورى: 11.

(3) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/45).

(4) الناسخ والمنسوخ لهبة الله (ص 34-35).

(5) البقرة: 147.

قال المؤلف عفا الله عنه:

اختلف العلماء عليهم السلام في الصلاة إلى بيت المقدس المنسوخة، هل كانت مشروعة بالكتاب أو بالسنة؟ ونزع كل بشاهد على ما قاله، والظاهر أنها ثبتت بالسنة عن ابن حبيب قال: «أمر الله تعالى نبيه عليه السلام بأن يهتدي بمن كان قبله من الأنبياء فقال سبحانه: ﴿بِهَيْدِيَهُمْ بِفَتْدِهِ﴾⁽¹⁾، فلما قدم المدينة صلى نحو بيت المقدس، لأنها كانت قبلة لجماعة من الأنبياء قبله، ثم شق عليه قول اليهود في القبلة، فيكون على هذا من نسخ القرآن بالقرآن»⁽²⁾، إلا أن الفقيه الحافظ أبا عمر بن عبد البر قال: «أجمع العلماء على أن أول ما نسخ من القرآن شأن القبلة»⁽³⁾، وقد تقدم عن ابن عباس «أن أول ما نسخ الله تعالى من القرآن القبلة»⁽⁴⁾، فإن صح هذا الإجماع فعسى أن يكون ذكرها في القرآن مما نسخ رسمه وحكمه، فتكون الآية التي اقتضت استقبال بيت المقدس رفعت وأنساها الله عباده، وعلى صحة هذا الإجماع، وأن الناسخ والمنسوخ في القبلة من القرآن ذكرته في هذا الباب، وإلا فما نسخه القرآن من السنة عند أولي الألباب.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هذا كلام من اعتمد في الآية أنها منسوخة⁽⁵⁾، ومن العلماء من قال هي ناسخة⁽⁶⁾، والمعنى ﴿بِمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ أي جهة كعبته ونحو بيته الذي أمر باستقباله فاستقبلوه؛

(1) في الأصل كان [اهتداه]، والصواب ما أثبتناه، والله أعلم، [الأنعام: 91].

(2) الإيضاح لمكي (ص 111).

(3) التمهيد: (53/17).

(4) الناسخ والمنسوخ لقتادة (ص 32)، والناسخ والمنسوخ للزهري (ص 314-315)، وابن حزم في الناسخ والمنسوخ (ص 22)، وابن البارزي (ص 25)، وابن عطية في المحرر الوجيز (1/336)، وإسناده ضعيف بالإنقطاع، وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (ص 218)، والحافظ ابن كثير في تفسيره (1/276)، والبيهقي في سننه (2/12)، كتاب الصلاة، باب استبيان الخطأ بعد الاجتهاد، وأخرجه الطبري في تفسيره (1/502).

(5) وقد أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة (5/206/2958)، والطبري في تفسيره (2/529/183-1837)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 145-146)، وذكره السيوطي في الدر (1/109)، وزاد نسبه لعبد بن حميد.

(6) أي للتوجه إلى بيت المقدس، وحديث كونها ناسخة أخرجه الترمذي في الباب السابق، والطبري (2/534-536/1845-1846).

كأنها في معنى قوله سبحانه: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ بَوَّلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، فهذه ثلاثة أقاويل على أن للنسخ فيها مدخلا، وقال قوم إن الآية محكمة واختلفوا على أربعة أقوال:

- « أحدهما: إن الآية نزلت في ليلة مطر أظلمت على الناس، فصلى كل واحد إلى جهة أمها، فلما أصبحوا وجدوا أنفسهم إلى غير القبلة، فلما رجعوا من سفرهم / سألوا [158/أ] رسول الله ﷺ، فأنزل الله هذه الآية، عذرهم فيها وجوز لهم فعلهم، قاله النخعي⁽¹⁾.
- « الثاني: إنها نزلت في النجاشي⁽²⁾ حين صلى عليه النبي ﷺ، فقال الناس: كيف صلى عليه، وكان يصلي إلى غير قبلتنا؟⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

هكذا نقله غير واحد فيكون في معنى سؤال أصحاب محمد ﷺ عن حال من مات وهو يصلي إلى بيت المقدس، وقد أمر الله نبيه باستقبال الكعبة، ونقله الفقيه المقرئ أبو محمد مكي عن بعض أهل المعاني أنها مخصوصة في صلاة النبي ﷺ على النجاشي، حين صلى عليه واستقبل قبلته إلى غير مكة، قال: «فهذا خصوص بالنبي ﷺ»⁽⁴⁾.

« الثالث: إنها نزلت في الدعاء⁽⁵⁾؛ المعنى ادعوا كيف شئتم مستقبل القبلة أو غير مستقبلها، يستجب لكم.

« الرابع: إنها نزلت في الصلاة على الراحلة في السفر⁽⁶⁾.

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي مخطئا للقبلة 2 / 344، وابن أبي شيبه في المصنف، كتاب الصلوات، باب في الرجل يصلي بعض صلواته لغير القبلة من قال يعتد بها (1 / 335-336)، والطبري (2 / 532 / 1842)، وانظر موسوعة فقه إبراهيم النخعي (2 / 384).

(2) واسمه أصحمة ملك الحبشة، وكان معدودا في الصحابة، وممن أسلم، وحسن إسلامه، ولم يهاجر، ولا له رؤية، فهو تابعي من وجه، وصحابي من وجه، توفي في حياة النبي ﷺ. انظر ترجمته في أسد الغابة (1 / 119). العبر (1 / 10).

(3) أخرجه الطبري (2 / 532 / 1844) عن قتادة مرسلا، وذكره ابن كثير نقلا عن الطبري (1 / 229)، ثم قال: «هذا غريب»، وذكره السيوطي في لباب النقول (ص 27)، ثم قال: «هذا حديث غريب جدا»، وذكره الواحدي (ص 24)، وابن الجوزي (ص 141).

(4) الإيضاح لمكي (ص 113).

(5) أخرج الطبري هذا القول عن مجاهد (2 / 534 / 1847)، والقرطبي (2 / 83).

(6) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع على الدابة (2 / 577 / 4530).

قال المؤلف عفا الله عنه:

أما قول النخعي فذكره الترمذي عن عامر بن ربيعة⁽¹⁾، قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة، فصلى كل واحد منا على حياله، فلما أصبح ذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فنزل: ﴿بِأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾»، قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن»⁽²⁾.

وقد روي من حديث جابر بن عبد الله قال: «بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها، فأصابتنا ظلمة»⁽³⁾، فذكر مثله، وزاد: «فلم يأمرنا بالإعادة، وقال: قد أجزت صلاتكم»، وفي إسناده اختلاف وضعف ذكره الدارقطني.

وأما ما روي عن ابن عمر، فخرج النسائي عن محمد بن المثني⁽⁴⁾ وعمر بن علي⁽⁵⁾ عن يحيى بن سعيد عن عبد الملك قال: نا سعيد بن جبير عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو مقبل من مكة إلى المدينة على دابته، وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿بِأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾»⁽⁶⁾.

(1) سبقت ترجمته في (ص: 972).

(2) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة (5/ 206 / 2958).

(3) أخرجه الدارقطني في سننه (1/ 271)، باب الاجتهاد في القبلة وجواز التحري في ذلك، والبيهقي في سننه، كتاب الصلاة، باب استبيان الخطأ في الاجتهاد (2/ 11-12)، والواحدي في أسباب النزول (39-40)، والحاكم في المستدرک (1/ 206).

(4) محمد بن المثني بن عبيد بن قيس العنزي، أبو موسى البصري، ثقة، مات سنة 252 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (8/ 95). تهذيب التهذيب (9/ 425).

(5) عمرو بن علي بن بحر الباهلي، أبو حفص الصيرفي الفلاس، ثقة حافظ، مات سنة 279 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (6/ 249). تاريخ بغداد (12/ 207). تهذيب الكمال (2/ 1044).

(6) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب الحال التي يجوز فيها استقبال القبلة (1/ 244)، ومسلم بنحوه، كتاب في صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت (1/ 486 / 700)، والترمذي في جامعه، كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة (5/ 205 / 2958)، ومسلم بنحوه، كتاب في صلاة التفسير، باب ومن سورة البقرة (5/ 205 / 2958)، وأحمد في مسنده (2/ 20)، والطبري (2/ 530 / 1840)، والبيهقي في الصلاة، جماع أبواب استقبال القبلة، في باب الرخصة في ترك استقبالها في السفر إذا تطوع راكباً أو ماشياً، وفي باب استبيان الخطأ بعد الاجتهاد (2/ 4-14).

ذكر الدارقطني منقطعاً قال: قال عبيد بن الحسن العنبري⁽¹⁾ عن عبد الملك العرزمي⁽²⁾ عن سعيد بن جبير عن عبيد الله بن عمر: «أنها نزلت في التطوع خاصة، حيث توجه به بعيره»⁽³⁾، و «إسناده ضعيف».

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال القاضي أبو بكر المعافري: «نسخ الله القبلة مرتين حسبما ذكرنا، قال: ونسخ نكاح المتعة مرتين، وإباحة أكل لحوم الحمر الأهلية، قال: ولا أحفظ رابعاً»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ويكون رابعها - والله أعلم - الوضوء مما مست النار، على ما قاله ابن شهاب، وروي مثله عن عائشة، إذا جمع/ بين ذلك ما رواه جابر بن عبد الله، قال: «[كان] [ب/158] آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»⁽⁵⁾.



(1) عبيد الله بن الحسن بن حصين بن أبي مالك العنبري، الفقيه القاضي، ثقة، مات سنة 168 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/312). تهذيب الكمال (2/875). ميزان الاعتدال (3/4). تقريب التهذيب (1/531).

(2) عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي، صدوق، له أوهام، مات سنة 145 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (5/366). تهذيب الكمال (2/854). المغني في الضعفاء (2/406).

(3) أخرجه الدارقطني في سننه (1/271).

(4) عارضة الأحوذى (2/139).

(5) حديث جابر أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطهارة (1/133-191-192)، واللفظ له، والنسائي في الصغرى (1/108)، وابن ماجه في السنن (1/164-489)، والترمذي في الجامع (1/260-80)، وانظر صحيح ابن خزيمة (1/28-43)، وشرح السنة للبغوي (1/348)، والسنن الكبرى للبيهقي (1/155)، والاعتبار للحازمي (1/272-283)، والناسخ والمنسوخ لابن شاهين (ص 7)، وانظر تخریج الحديث في التلخیص الحیر (1/116).

[الآية الثانية]:

☑ قوله سبحانه: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾⁽¹⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ما ذكر في الحديث من إملال عائشة وحفصة المصحف عند كتب من نسخه لهما، حسبما ثبت في الصحيح من الموطأ وغيره: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ (وصلاة العصر)⁽²⁾، فقال بعض العلماء: «يقال إن هذا نسخ؛ أي رفع»⁽³⁾، ويقال إنها قراءة على التفسير؛ أي ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾⁽⁴⁾، وهي صلاة العصر⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾⁽⁶⁾، في العلماء من يفسر القنوت بالقيام⁽⁷⁾، ومنهم من يقول بحديث

(1) البقرة: 236.

(2) أخرجه مالك في الموطأ (1/200/367)، كتاب الصلاة، باب الصلاة الوسطى، ومن طريقه أخرجه مسلم في الصحيح (5/110-207)، وأبو داود في السنن (2/80/406)، والنسائي في السنن (1/236)، وعبد الرزاق في المصنف (1/578)، والبغوي في شرح السنة (2/232-233)، قال أبو بكر بن العربي: «الحديث لا حجة فيه؛ لاتفاق الأمة على أن القراءة الشاذة لا توجب علماً ولا عملاً». انظر القبس (1/319)، وانظر التمهيد (4/273)، وأحمد في المسند (6/178)، والبيهقي في السنن (1/462).

(3) أخرجه مسلم في الموضع السابق ح 630، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/173)، والطبري بنحوه (5/192/5437)، وانظر الإيضاح لمكي (ص 159-160).

(4) البقرة: 238.

(5) جزم النحاس باختيار هذا القول في كتابه إعراب القرآن (1/312)، وانظر الطبري (5/168-192/5380-5445)، وصحيح البخاري مع الفتح (11/194/6396)، كتاب الدعوات، باب الدعاء على المشركين، ومسلم في الصحيح (436-437/627، 628)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى صلاة العصر، وشرح معاني الآثار (1/172-175)، والإيضاح لمكي (ص 159)، والتمهيد (4/273).

(6) البقرة: 236.

(7) أخرجه الطبري (5/235/5532)، وذكره ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن (ص 91) بلا نسبة، وانظر تفسير البغوي (1/220-221)، ولسان العرب (2/73).

عمرو بن الحارث⁽¹⁾ عن دراج أبي السمح⁽²⁾ عن ابن الهيثم⁽³⁾ عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، قال: «كل قنوت في القرآن فهو طاعة»⁽⁴⁾، وقال قوم: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ فَنِّتِينَ﴾، ناسخ للكلام في الصلاة، وهذا أصح ما قيل فيه⁽⁵⁾، ولما خرج الأئمة في الصحيح عن زيد بن أرقم قال: «كنا نتكلم في الصلاة في عهد رسول الله ﷺ؛ يتكلم أحدنا بحاجته، حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ فَنِّتِينَ﴾، فأمرنا بالسكوت، ونهينا عن الكلام»⁽⁶⁾.



(1) سبقت ترجمته في (ص: 944).

(2) دراج بن سمعان، يقال اسمه عبد الرحمن، ودراج لقب، أبو السمح القرشي السهمي، مولا هم المصري، صدوق، مات سنة 126 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (3/ 441). سؤالات البرقاني للدارقطني (ص 29). تهذيب الكمال (1/ 392). تقريب التهذيب (1/ 235).

(3) سليمان بن عمرو بن عبد، ابن الهيثم الليثي، ثقة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 27). الجرح والتعديل (4/ 131). تهذيب التهذيب (4/ 212).

(4) أخرجه ابن حبان في التفسير، في سورة البقرة (ص 426)، وأحمد في المسند (3/ 75)، والطبري في التفسير (5/ 230 / 5518)، والبخاري في الصحيح مع الفتح (8/ 198)، والبغوي في التفسير (1/ 221).

(5) وهو الذي اختاره النحاس في الناسخ والمنسوخ (1/ 472).

(6) هذا الحديث أخرجه النسائي في السنن، كتاب الصلاة، باب في السهو والكلام في الصلاة (3/ 18)، والبخاري في الصحيح، كتاب العمل في الصلاة، باب ما ينهى من الكلام في الصلاة، وفي التفسير، باب وقوموا لله قانتين (3/ 72)، (8/ 198، 1200)، ومسلم في الصحيح، كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته (1/ 383 / 539)، وأبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب النهي عن الكلام في الصلاة (1/ 583 / 949)، والترمذي في الجامع، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الكلام في الصلاة (2/ 256 / 405)، وأحمد في المسند (4/ 368)، والطبري (232 / 5524)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 170)، والبيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب ما يجوز من الكلام في الصلاة (2/ 248)، وانظر فتح الباري (3/ 73)، والمحرم الوجيز (2/ 237).

[الآية الثالثة]

❑ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾⁽¹⁾.

زعم بعض الكوفيين أن هذه الآية ناسخة للقنوت الذي كان النبي ﷺ يفعله بعد الركوع في الركعة الأخيرة من صلاة الصبح⁽²⁾، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد بن حنبل، ورأى الشافعي القنوت سنة، وخفف مالك ﷺ الأمر فيه، وقد بينا أن القرآن ينسخ السنة، وأن السنة تنسخ القرآن، بما يغني عن الإعادة، ويهذب من جعل المهجوم على ما لا يحسن عادة.

واحتجوا بما خرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر «أن النبي ﷺ لعن في صلاة الفجر بعد الركوع في الركعة الأخيرة، فقال: اللهم العن فلانا وفلانا، ناسا من المنافقين، فأنزل الله عز وجل ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ الآية»⁽³⁾.

وبما رواه مسلم في (صحيحه) عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة، يكبر ويرفع رأسه، ويقول: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم يقول وهو قائم: اللهم انج الوليد بن الوليد⁽⁴⁾، وسلمة بن

(1) آل عمران: 128.

(2) شرح معاني الآثار (1/ 245)، ومختصر الطحاوي (ص 28)، والاعتبار للحازمي (1/ 349-380).
(3) المصنف (2/ 445). سنن النسائي كتاب الصلاة باب لعن المنافقين في القنوت (2/ 203) السنن الكبرى للبيهقي كتاب الصلاة باب القنوت من الصلوات عند نزول نازلة (2/ 298). مسند أحمد (2/ 147)، والنسائي في سننه، في الصلاة، باب لعن المنافقين في القنوت (2/ 203)، وأحمد في المسند (2/ 147)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 242)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات عند نزول نازلة (2/ 198). وعند البخاري في صحيحه كتاب التفسير باب «ليس لك من الأمر شيء» بغير زيادة ناسا من المنافقين، وهي جملة ذكرها غير البخاري، والرواية التي ليس فيها زيادة ناسا من المنافقين أصحابها.

(4) الوليد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله القرشي المخزومي، أخو خالد بن الوليد. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/ 628). الإصابة (3/ 639).

هشام⁽¹⁾، وعياش بن أبي ربيعة⁽²⁾، والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدّد وطأتك على مضر واجعلها سنين / كسني يوسف، اللهم العن رعلا وذكوان⁽³⁾ وعصية عصت الله [أ/159] ورسوله⁽⁴⁾، ثم إنه ترك ذلك لما أنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾، وفي رواية: «ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد، فقلت: أرى رسول الله ﷺ ترك الدعاء لهم، فقليل: أو ما تراهم قد قدموا»⁽⁵⁾، وفي رواية أن ذلك كان في صلاة العشاء⁽⁶⁾، وفي رواية في الظهر⁽⁷⁾.

وعن أنس: «كنت رسول الله ﷺ شهرا يدعو على رعل وذكوان، وعصية عصيت الله ورسوله»⁽⁸⁾، وذكره البخاري عن سالم عن أبيه «أنه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع

(1) سلمة بن هشام بن المغيرة بن عبد الله القرشي المخزومي، من مهاجرة الحبشة، قتل في خلافة عمر سنة 14 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (2/ 85). الإصابة (2/ 68).

(2) عياش بن أبي ربيعة، واسم أبي ربيعة عمرو بن المغيرة بن عبد الله القرشي المخزومي، كان أحد المستضعفين بمكة، استشهد باليمامة، وقيل مات سنة 15 هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (3/ 122). تهذيب الكمال (2/ 1075). الإصابة (3/ 47).

(3) قبيلتان من قبائل سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن غيلان. انظر مشارق الأنوار (1/ 275)، والفائق في غريب الحديث (3/ 227)، ومعجم البلدان (3/ 52).

(4) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، في تفسير سورة آل عمران، باب: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ (8/ 226/ 4560)، ومسلم في الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة (1/ 466/ 675)، وأبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب القنوت (2/ 142/ 1442)، والنسائي في السنن، باب القنوت في صلاة الصبح (2/ 201)، وأحمد في المسند (2/ 255)، والطبري في التفسير (7/ 202/ 7821).

(5) أخرجه مسلم في الصحيح (1/ 467)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 314-316)، وابن حبان في الصحيح (5/ 324)، وأبو عوانة في المسند (2/ 248)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 200)، وأبو داود في السنن (2/ 68)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 242، 248).

(6) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (1/ 312)، وأبو عوانة في المسند (2/ 155)، (2/ 248)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 253).

(7) أخرجه ابن حبان في الصحيح (5/ 319)، والنسائي في المجتبى من السنن (2/ 202)، وفي الكبرى (1/ 125)، وأبو عوانة في المسند (2/ 286).

(8) أخرجه البخاري في الصحيح (1/ 340)، وأبو عوانة في المسند (2/ 281)، والبيهقي في الكبرى (1/ 224)، والنسائي في المجتبى من السنن (2/ 200)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 244)، وأحمد في المسند (3/ 116)، والطيالسي في المسند (ص 267).

رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من صلاة الفجر، يقول: اللهم العن فلانا وفلانا، بعدما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد⁽¹⁾، فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾، وهذا أصح من قوله: «يدعو على ناس من المنافقين»⁽²⁾، فإنه لم يثبت.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «وهذا نص في أن النبي ﷺ دعا مرة على الكفرة في الصلاة، ثم تركه لقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فتركه لما كان يفعله بالنهاي، نسخ له شروطه كمالاً لما فيه من المعارضة وصحة التاريخ. فإن قيل: هو نسخ فعل، قلنا: ولما [...]»⁽³⁾، والفعل كان بأمر، وتركه بأمر، والنسخ ترك الفعل»⁽⁴⁾.

«إبراهيم بن سعد⁽⁵⁾ عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدعو لأحد، أو يدعو على أحد قنت بعد الركوع، فربما قال إذا قال: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد: اللهم انج الوليد بن الوليد» الحديث، فهذه الآية ناسخة من غير شك لما كان يفعله النبي ﷺ أيضاً في الصلاة من الدعاء بعد الركوع»⁽⁶⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال أبو جعفر: «لما اعتقد الكوفيون النسخ فيما ذكرنا من الأحاديث قالوا: لا يجوز

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (4/1493)، ومسلم (1/466-470)، وابن حبان في الصحيح (5/325)، وابن خزيمة في الصحيح (1/315)، والهيتمي في مجمع الزوائد (2/138)، والبيهقي في الكبرى (2/197-198)، وأحمد في المسند (2/147)، وعبد الرزاق في المصنف (2/445).
(2) أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (1/315)، والنسائي في سننه الكبرى (1/226)، (6/314)، وعبد الرزاق في المصنف (2/445)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/242)، وأحمد في المسند (2/147).
(3) في الأصل بياض.

(4) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/134).

(5) إبراهيم بن سعد بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق الزهري، ثقة، مات سنة 185 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (2/101). تهذيب الكمال (1/54).

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/134)، وأسباب النزول للواحدي (ص 124-126)، والحديث أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب المغازي، وفي كتاب التفسير، وفي كتاب الاعتصام، وأخرجه النسائي في السنن (2/203)، وابن جرير في تفسيره (4/58).

أن يدعى في الصلاة إلا بما كان من القرآن، أو ما أشبهه⁽¹⁾، وليس في القرآن من هذا شيء، فمن وافقهم على النسخ افتقر إلى دليل غير هذا، ومن خالفهم فيه فهو بحسبه إن كان التحقيق والإنصاف من كسبه، وقد جاء الدعاء في الصلاة بغير ما في القرآن عن الصحابة والتابعين⁽²⁾ وما كانت العرب تعرف الصلاة في كلامها إلا الدعاء⁽³⁾، ويكفي من ذلك قول الأعشى⁽⁴⁾:

[الطويل]

تَقُولُ بِتَيْيٍ وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلًا يَارَبِّ جَنَّبِ أَبِي الْأَوْصَابِ وَالْوَجَعَا / [159/ب]
عَلَيْكَ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتُ فَأَغْتَمِضِي عَيْنًا فَإِنَّ لِحْنَبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا⁽⁵⁾

قال المؤلف عفا الله عنه:

ومع تسليم النسخ، فمن تعلق به في نسخ القنوت مطلقا، فقد غفل وضيع سهمه من غنيمة الحقيقة والنقل، إنما الذي يحق تسليم نسخه دعاء لقوم معينين من المستضعفين، أو على كفره معينين.

- (1) فتح القدير لابن الهمام (1/ 318)، وتبيين الحقائق (1/ 123-124).
- (2) انظر تفصيل القول في حكم القنوت، وبيان أن جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء بعدهم على أنه مشروع عند النوازل، وبيان موضعه، والخلاف في ذلك كله في الاعتبار (1/ 349-380)، والسنن الكبرى للبيهقي (2/ 202)، وزاد المعاد (1/ 271)، وما بعدها.
- (3) جامع البيان (1/ 242)، والنهاية في غريب الحديث (3/ 50)، ولسان العرب (14/ 464)، وتاج العروس (1/ 313).
- (4) ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير؛ المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام، ولم يسلم. انظر ترجمته في معجم الشعراء (ص 12). خزائن الأدب (1/ 84). وانظر البيت في كتاب الأغاني (8/ 226).
- (5) هذان البيتان من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس، وهي ضمن القصيدة الثالثة عشرة في الديوان (ص 105)، وهذه القصيدة مدح بها هودة بن علي الحنفي، وهي آخر قصيدة مدح بها الأعشى هودة والأوصاب جمع وصب وهو الوجد والسقم والمرض، ويطلق الوصب على التعب والفتور في البدن، وقوله: عليك مثل الذي صليت؛ أي عليك مثل دعائك، فاغتمضي الغمض والإغتماض: النوم، وقوله: فإن لجنب المرء مضطجعا؛ أي موضعا يضطجع عليه إذا قبر مضطجعا على يمينه، والإضطجاع النوم. انظر لسان العرب، مادة وصب (1/ 797)، ومادة غمض (7/ 199)، ومادة ضجع (8/ 219).

والعلماء مختلفون في لعن الكفرة والفسقة من المؤمنين معينين وغير معينين، ومعتمد القائلين بنسخ القنوت والعاملين على تركه، حديث أنس الذي خرجه الأئمة في الصحيح: «قنت النبي ﷺ شهرا قبل الركوع يدعو على رعل»⁽¹⁾، الحديث، وفي رواية: «قبل الركوع، وبعد الركوع»⁽²⁾.

وفي كتاب أبي داود عن ابن عباس: «قنت رسول الله ﷺ شهرا متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح وفي دبر كل صلاة، إذا قال: سمع الله لمن حمده من الركعة الآخرة، يدعو على أحياء من سليم، على رعل وذكوان وعصية، ويؤمن من خلفه»⁽³⁾.

وذكر علي بن عمر الدارقطني عن أنس قال: «ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا»⁽⁴⁾، فبين أنس بهذين الحديثين أن الذي تركه النبي ﷺ الدعاء في لعن كفره معينين، أو الدعاء في لعن كفره غير معينين، وأما الدعاء بالمغفرة والعون والاستسلام والاعتراف لله تعالى، والذل والعبودية، وخلع الأنداد، وترك من يكفر بالله، فلم يزل النبي ﷺ يدعو به حتى فارق الدنيا.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (340/1)، ومسلم في الصحيح (468/1)، وابن حبان في الصحيح (508/10)، وأبو عوانة في المسند (286-281/2)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/199-244)، وابن أبي شيبه في المصنف (2/101)، وعبد الرزاق في المصنف (5/383)، والنسائي في السنن الكبرى (1/224)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/244)، وأحمد في المسند (3/116)، والطيالسي في المسند (1/267)، وأبو يعلى في المسند (7/253).

(2) أخرجه البخاري في الصحيح (340/1)، ومسلم في الصحيح (1/469)، والترمذي في سننه (2/328)، والدارمي في سننه (1/453-454)، والنسائي في الصغرى (1/275-276). والهيثمى في مجمع الزوائد (2/138)، والبيهقي في الكبرى (1/461)، والدارقطني في السنن (2/31)، وأبو داود في سننه (2/64)، والنسائي في الكبرى (6/184)، وفي المجتبى (3/235)، وابن ماجه في سننه (1/374)، وابن أبي شيبه في المصنف (2/90، 96).

(3) أخرجه ابن الجارود في المنتقى (ص 60)، وابن خزيمة في الصحيح (1/313)، والحاكم في المستدرک (1/348)، والنسائي في الصغرى (1/272)، والبيهقي في الكبرى (2/200، 212)، وأبو داود في سننه (2/68)، وأحمد في مسنده (1/301)، والبيهقي في شعب الإيمان (3/178)، وانظر مختصر كتاب الوتر (ص 149-150).

(4) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (1/244-247)، والدارقطني في السنن (2/41)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/201).

وقد بين ذلك أيضا ما ذكره أبو داود في (المراسل) عن خالد بن أبي عمران⁽¹⁾ قال: «بينما رسول الله ﷺ يدعو على مضر، إذ جاءه جبريل فأومأ إليه أن اسكت، فسكت، فقال: يا محمد إن الله لم يبعثك سبأ ولا لعانا، وإنما بعثك رحمة، ولم يبعثك عذابا: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ»، ثم علمه هذا القنوت: اللهم إنا نستعينك⁽²⁾، فذكر دعاء القنوت، الحديث، إلى وجوه من الاحتمالات؛ فمنها أنه تركه من الصلوات، إلا من صلاة الصبح، ومنها أنه تركه من صلاة الصبح بعد الركوع، وصار إلى القنوت قبل الركوع.

قال المؤلف عفا الله عنه:

قال أبو جعفر: «وقد روي في سبب نزول الآية غير هذا مما صح عن يزيد بن هارون عن حميد الطويل⁽³⁾ عن أنس قال: «شج النبي ﷺ في وجهه، وكسرت رباعيته، ورمي رمية على كتفه، / فجعل يمسح الدم عن وجهه ويقول: كيف تفلح أمة فعلوا [أ/160] هذا بنبيهم؟ فأنزل الله عز وجل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ»⁽⁴⁾، وليس بمناقض لما تقدم؛ إذ يجوز أن يكون الأمران كانا سبب نزول الآية، وقد روي مرسلا عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن

(1) خالد بن أبي عمران التجيبي، مولا هم، أبو عمر التونسي، الفقيه، قاضي إفريقية، صدوق، مات سنة 125 هـ، أو 129 هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (3/ 345)، تهذيب الكمال (1/ 361). الكاشف (1/ 272). تقريب التهذيب (1/ 217).

(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (2/ 210)، وأبو داود في المراسل (1/ 118)، وانظر تفسير القرطبي (4/ 201).

(3) حميد الطويل، أبو عبيدة الخزامي، مولا هم، البصري، ثقة، مدلس، مات سنة 142 هـ أو بعدها. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (2/ 348). الجرح والتعديل (3/ 219). تهذيب الكمال (1/ 337). تعريف أهل التقديس (ص 86).

(4) هذا الحديث أخرجه البخاري معلقا ومختصرا في المغازي، باب ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية (7/ 365)، وأخرجه موصولا بنحوه مسلم، في الجهاد والسير، باب غزوة أحد (3/ 1417/ 1791)، والترمذي في التفسير، باب ومن سورة البقرة (5/ 227/ 3003)، وابن ماجه في الفتن، باب الصبر على البلاء (2/ 1336/ 4027)، وأحمد في المسند (3/ 201)، والطبري في التفسير (7/ 195/ 7805، 7810، 8708)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 237)، وابن أبي حاتم في التفسير.

عتبة⁽¹⁾ عن سالم بن عبد الله قال: «جاء رجل من قريش إلى النبي ﷺ [...]»⁽²⁾ قال فيه: فحول فقاه إلى النبي ﷺ وكشف استه⁽³⁾، في وجه رسول الله ﷺ، فلعنه ودعا عليه، فأنزل الله سبحانه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية، ثم أسلم الرجل، فحسن إسلامه⁽⁴⁾.

على أنه قد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وعن عثمان الجزيري⁽⁵⁾ عن مقسم قال: «دعا رسول الله ﷺ على عتبة بن أبي وقاص⁽⁶⁾ حين كسر رباعيته ودمى وجهه، فقال: اللهم لا يبلغ الحول حتى يموت كافرا، قال: فما بلغ الحول حتى مات كافرا إلى النار»⁽⁷⁾.

والذي تقتضيه الآية أن النبي ﷺ نبه على أنه لا يعلم من الغيب شيئا، وأن الأمر كله لله يتوب على من يشاء ويجعل العقوبة لمن يشاء، والتقدير: ليس لك من الأمر شيء، والله ما في السماوات وما في الأرض، دونك ودونهم، يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء، ويتوب على من يشاء، ويقوى بهذا قول من يقول: «لا ناسخ في الآية ولا منسوخ»⁽⁸⁾.

(1) يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي المدني، ثقة، مات سنة 128 هـ. انظر الجرح والتعديل (211/9). تهذيب التهذيب (392/11).

(2) في الأصل بياض.

(3) أي كشف دبره وعجزه. انظر لسان العرب (495/13).

(4) أخرجه ابن إسحاق في المغازي والسير (ص 234)، في قصة النبي ﷺ لما عرض نفسه على العرب، والسيوطي في الدر (71/2)، ونسبه لابن إسحاق، وللنحاس في الناسخ والمنسوخ (2/135).

(5) عثمان الجزيري، ويقال عثمان المشاهد. انظر الجرح والتعديل (5/174)، قال أحمد: «روى أحاديث مناكير، زعموا أنه ذهب كتابه».

(6) عتبة بن أبي وقاص واسم أبي وقاص، مالك بن أهيب، ويقال وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب، مات في حياة الرسول ﷺ كافرا. انظر البداية والنهاية (4/29). تهذيب التهذيب (7/103).

(7) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/135-137)، والحديث أخرجه عبد الرزاق في الجهاد، باب من دعى وجه النبي ﷺ (5/290/9649)، والطبري (7/198-199/7816)، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (4/30).

(8) قال مكّي في الإيضاح (ص 172): «وقد كان حق هذا أن لا يذكر في الناسخ والمنسوخ؛ لأنه لم ينسخ قرآنا، وأيضا فإنه لو كان هذا منسوخا، لم يجز لنا اليوم أن ندعو على الكفار، ونلعنهم في صلاتنا، وذلك جائز بإجماع».

روى مسلم في (الصحيح) عن أبي هريرة أنه قال: «لأقربن لكم صلاة رسول الله ﷺ، فكان يقنت في الظهر، والعشاء الآخرة، والصبح، ويلعن الكفرة، ويدعو للمؤمنين»⁽¹⁾، فهذا عن أبي هريرة وهو أحد من روى ما ذكر نسخته، ثم قرب لهم بهذه الصلاة صلاة رسول الله ﷺ التي فارق الدنيا ملازماً لها، ومحافظة عليها.

وعن البراء بن عازب «أنه صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح والمغرب»⁽²⁾، فهذا تجويز للنعن الكفرة في الجملة، ودعاء للمؤمنين، وحجة للذين يميزون الدعاء في الصلاة بغير ما في القرآن، وبيان أن ما كان عن قوم معينين، وأن المتروك بالنهي حين نزوله، كان ذلك المعين المخصوص، والله أعلم.



(1) أخرجه مسلم في الصحيح (1/468)، والنسائي في الكبرى (1/225)، وفي المجتبى (2/202).

(2) أخرجه مسلم (1/470)، وابن خزيمة (2/154)، والدارمي في السنن (1/454)، والبيهقي في الكبرى (2/198، 205)، والنسائي في الكبرى (1/226)، وعبد الرزاق في المصنف (3/108، 112)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/242)، وأحمد في المسند (4/299)، والطيالسي في المسند (ص100).

[الآية الرابعة]

❑ **قوله سبحانه:** ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾.

وذلك أن من قال هي منسوخة⁽²⁾، قال: «اقتضت هذه الآية منعاً من قصر الصلاة إلا في الخوف»، ثم صح عن النبي ﷺ: «أنه قصر في غير الخوف آمن ما كان الناس»، فجعل فعل النبي ﷺ ناسخاً للآية.

[160/ب] قال بعض العلماء: «شرط في/ قصر الصلاة الخوف، ثم قصرت الصلاة في الأمن، وذلك نسخ لقصرها مع شرط الخوف»⁽³⁾.

قال أبو جعفر النحاس: «ولم يذكر أحد من المتقدمين فأورد قوله، ولا تخلو الآية من إحدى ثلاث ليس في واحدة منها نسخ:

«الواحدة: أن يكون القصر في حالة الخوف، من حدودها، من ركوعها، وسجودها، وأداؤها كيف تمكن مستقبل القبلة، أو مستدبرها، وماشياً، وراكباً، في حالة الحرب، وساعة الظعن»⁽⁴⁾، والضرب⁽⁵⁾، وهذا يروى عن ابن عباس⁽⁶⁾، واختاره أبو جعفر محمد ابن جرير الطبري، واستدل على ذلك بقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا إِطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁷⁾، قال: «فإقامتها إتمام ركوعها وسجودها وسائر فرائضها، وترك إقامتها في غير الطمانينة هو ترك إقامة هذه الأشياء»⁽⁸⁾.

(1) النساء: 101.

(2) أبو جعفر النحاس لا يقول بأن الآية ناسخة أو منسوخة. انظر الناسخ والمنسوخ (2/ 227).

(3) الإيضاح لمكي بن أبي طالب (ص 214).

(4) ومنه إذن للظن؛ بضم الظاء وسكون العين وضمها أيضاً، والظعن والظعينة؛ هم النساء، وأصله الهودج التي يكن فيها، ثم سمي النساء بذلك، وقيل لا يقال إلا للمرأة الراكبة، وكثر حتى استعمل في كل امرأة، وحتى سمي الحمل الذي تركب عليه ظعينة، ولا يقال ذلك إلا للإبل التي عليها الهودج، وقيل: إنما سميت ظعينة؛ لأنها يظعن بها ويرحل. انظر مشارق الأنوار (1/ 329).

(5) الضرب: السفر والسير في الأرض للتجارة. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 79).

(6) أخرجه الطبري (9/ 139 / 10343)، من طريق عطية العوفي عن ابن عباس، وهو طريق ضعيف.

(7) النساء: 102.

(8) تفسير الطبري (9/ 139-140).

« الثانية: أن يُقَصِّرَ حال الخوف إلى ركعة واحدة؛ لأن صلاة المسافر ركعتين ليس بقصر، وممن صح عنه أن فرض صلاة المسافر ركعتان عائشة رضي الله عنها، فقد ثبت عنها من صريح الصحيح: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر»⁽¹⁾.

وممن قال صلاة الخوف ركعة واحدة حذيفة⁽²⁾ وجابر بن عبد الله⁽³⁾ وسعيد بن جبير⁽⁴⁾، وهو قول ابن عباس، ويقال روايته عن النبي ﷺ، وقوله ذلك في الصحيح المتصل عن مجاهد عن ابن عباس قال: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة تمام غير قصر على لسان نبيكم، وقد خاب من افترى»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، في تقصير الصلاة، باب يقصر إذا خرج من موضعه (2/569/1090)، ومسلم في الصحيح، في صلاة المسافرين (1/478/685)، وأبو داود في سننه، في الصلاة، باب صلاة المسافر (2/5/1198) بنحوه، والنسائي في سننه، في الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة (1/225-226)، ومالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب قصر الصلاة في السفر (1/146)، وعبد الرزاق في المصنف، في الصلاة، باب الصلاة في السفر (1/354/4267)، وأحمد في المسند (6/234)، والبيهقي في سننه، في الصلاة، باب رخصة القصر في كل سفر، وإن كان مسافراً آمناً (3/135)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/422)، والهيتمي في مجمع الزوائد (2/156)، والطبراني في الأوسط (3/375)، (5/313)، وأبو عوانة في المسند (1/368)، (2/26).

(2) أخرجه عن حذيفة أبو داود في سننه، في الصلاة، باب صلاة الخوف من قال يصلي بكل طائفة ركعة (2/38/1246)، والنسائي في سننه في صلاة الخوف (3/167-168)، وأحمد في المسند (5/385-399)، والطبري في التفسير (9/135/10331)، والحاكم في المستدرک، في الصلاة (1/335)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخزجاه»، ووافقه الذهبي.

(3) أخرجه الطبري (9/134/10329) عن جابر قال: «صلاة الخوف ركعة»، وفي تهذيب الآثار، مسند عمر ابن الخطاب، الأثر (381)، وأخرجه عن جابر مرفوعاً مسلم في صحيحه، في صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الخوف (2/574/840)، والنسائي في سننه، في صلاة الخوف (3/174-175)، والطبري في التفسير، في الموضع السابق، الأثر: 10340-10341، والبيهقي في سننه، في صلاة الخوف، باب من قال: «صلى بكل طائفة ركعة، ولم يقضوا» (3/263).

(4) أخرجه عن سعيد بن جبير الطبري في التفسير (9/139/10328)، وفي تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب (1/236)، الأثر: 383.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه، في صلاة المسافرين وقصرها (1/479/687)، وأبو داود في سننه، في الصلاة، صلاة الخوف، باب من قال يصلي بكل طائفة، ركعة ولا يقضون (2/40/1247)، والنسائي في سننه، في صلاة الخوف (3/169)، وأحمد في المسند (1/237، 243، 254)، والطبري في التفسير (9/137/10336، 10339)، والبيهقي في السنن، في صلاة الخوف (3/263-264).

« الثالثة: وعليها أكثر الفقهاء، وذلك أن تكون صلاة الخوف ركعتين مقصورة من أربع بكتاب الله عز وجل، وصلاة السفر في الأمن ركعتين مقصورة بسنة رسول الله ﷺ لا بالقرآن ولا بنسخ القرآن⁽¹⁾، ويشهد له ما ثبت في صريح الصحيح عن عبد الله ابن بابيه⁽²⁾ عن يعلى بن أمية⁽³⁾ أنه قال: «سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قلت: أرايت قول الله عز وجل: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فقد زال الخوف فما بال القصر؟ قال عمر: عجت مما عجت منه، فسألت رسول الله ﷺ، فقال: «هي صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوها»⁽⁴⁾، فلم يقل نسخه الله، وإنما نسبه عليه السلام إلى الرخصة، فصحح ذلك قول من قال: «قصر الصلاة في الخوف بالقرآن»⁽⁵⁾، وقصر صلاة المسافر بالسنة»⁽⁶⁾.

قال القاضي أبو بكر المعافري: «دليل الخطاب لا يقبل نسخا لو أوجب حكما، وهو يوجهه عند أكثر العلماء، وذلك أن للصلاة حالتين / حالة أمن، وحالة خوف، فلما شرط الله في القصر حال الخوف، قال من يرى دليل الخطاب: «إن هذه تقتضي وجوب إتمامها مع الأمن».

(1) تهذيب الآثار للطبري، مسند عمر بن الخطاب (1/ 236)، وما بعدها. تفسير ابن عطية (4/ 235). تفسير القرطبي (5/ 352 - 353).

(2) عبد الله بن باباه، ويقال بابيه، وأبي المكي، مولى آل حجير بن أبي إهاب، ويقال مولى يعلى بن أمية، ثقة. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (5/ 152).

(3) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي، أبو خلف، ويقال أبو خالد، ويقال أبو صفوان المكي القرشي، وهو يعلى بن منية، وهي جدته، ويقال أمه، قتل في صفين سنة 37 هـ. انظر الإكمال (7/ 296). تهذيب الكمال (3/ 1555). الإصابة (3/ 668). تهذيب التهذيب (11/ 399).

(4) هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح، في صلاة المسافرين وقصرها (1/ 478/ 686)، وأبو داود في السنن، في الصلاة، صلاة المسافرين (2/ 7/ 1199 - 1200)، والنسائي في السنن، في تقصير الصلاة (3/ 116 - 117)، والترمذي في السنن، في تفسير سورة النساء (5/ 242/ 3034)، وابن ماجه في السنن، في إقامة الصلاة والسنة فيها، باب تقصير الصلاة في السفر (1/ 339/ 1065)، وأحمد في المسند (1/ 25، 36)، والطبري في تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب (1/ 236).

(5) الإيضاح لمكي (ص 214).

(6) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 227).

وقال من لا يرى دليل الخطاب: وجوب إتمامها مع حالة الأمن، مسكوت عنه، مطلوب حكمه من الدليل، فيحتمل أن يكون قوله: ﴿أَنْ تَفْضُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، عبارة عن قصر العدد أو عن قصر الصفة، فذكر بعض ما تقدم، وأحال على القول في الأحكام⁽¹⁾ وشرح الحديث⁽²⁾.



(1) أحكام القرآن لابن العربي (1/ 483 - 490).

(2) الإيضاح لمكي (ص 214 - 215).

[الآية الخامسة]

☑ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾⁽¹⁾.

أكثر العلماء على أنها منسوخة، غير أنهم يختلفون في الناسخ لها.

خرج النسائي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾، قال: «نسختها آية أخرى قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ الآية»⁽²⁾⁽³⁾.

قال أبو جعفر النحاس: «فيكون على هذا قد نهوا عن الصلاة إذا سكرُوا، ثم أمروا بالصلاة على كل حال إن كانوا يعقلون ما يقرؤون، وإن كانوا لا يعقلون ما يقرؤون وما يفعلون لم يتوجب عليهم التكليف، فإذا عقلوا أمروا بالإعادة، وهذا قبل التحريم، فأما بعد التحريم فما إلى شربها سبيل، ولا يختص شاربها بخطاب متضمن ما يعمل إذا شربها أو بما يدين به إذا سكر منها، هذا تحيله عادة الشريعة وينفيه قانون الدين، وحكمه وحكم من لم يشرب واحد في الخطاب بالصلاة»⁽⁴⁾ وغيرها، إلا في المضمنة من المسكر الحرام، والخمر نجس بالإجماع⁽⁵⁾،

(1) النساء: 43.

(2) المائدة: 7.

(3) أخرج هذا الأثر ابن أبي حاتم في تفسيره (2/139)، وذكره السيوطي في الدر (2/165)، وزاد نسبته لعبد ابن حميد، وقد أخرجه أبو داود في الأشربة، باب في تحريم الخمر (4/80/3672)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (8/285)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 279).

(4) يعني بهذا أن الصلاة حكمها واحد قبل تحريم السكر وبعده، فإن كان لا يعقل ما يقرأ وما يفعل فعليه الإعادة في الحالين قبل التحريم وبعده، وإن كان يعقل ما يقرأ وما يفعل، فليصل، ولا إعادة عليه في الحالين.

(5) هذا على قول جمهور العلماء أن الخمر نجس، انظر مختصر المزي (ص 8). التمهيد (1/245). أحكام القرآن لابن العربي (2/656). المغني (8/318). تفسير القرطبي (6/288). تبين الحقائق (6/44).

وما يسكر كثيره بالدلالة⁽¹⁾.

وعن قتادة في هذه الآية: «لما قيل لهم ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾، قال: فكانوا يجتنبون السكر عند حضور الصلوات، ثم نسخت في تحريم الخمر»⁽²⁾.
وقال قوم⁽³⁾: «هي محكمة غير منسوخة، ثم اختلفوا في التأويل، فقال الضحاك - وقد ذكر عن غيره - ﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾؛ يعني من النوم»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فيشبه هذا قوله عَلَيْهِ السَّلَام: «إذا نعس أحدكم فليرقد حتى يذهب عنه النوم، فلعله يذهب يستغفر الله فيسب نفسه»، لولا أن السبب يدفعه.

خرج الترمذي واللفظ له عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «صنع لنا عبد الرحمن ابن عوف طعاما، فدعانا وسقانا من الخمر، فأخذت الخمر فينا، وحضرت الصلاة فقدموني، فقرأت: قل يا أيها الكافرون، لا أعبد ما تعبدون، ونحن نعبد ما تعبدون، قال: فأنزل الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾»⁽⁵⁾، قال أبو عيسى: «هذا حديث صحيح غريب» /، [161/ب]

(1) ينبغي ألا يفهم من توجيه المؤلف قول ابن عباس أن الآية منسوخة لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، أنه يقرر هذا القول، كما قد يفهم من قوله: «فيكون على هذا قد نسخت الآية على الحقيقة»؛ لأنه ذكر هذا القول في كلامه على الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾، في سورة المائدة، ورده فقال: «ولا يبين في هذا نسخ، ويكون التقدير إذا قمتم إلى الصلاة غير سكارى». راجع الناسخ والمنسوخ للنحاس (250/2-252).

(2) أخرجه الطبري في التفسير (8/377/9531).

(3) هذا القول منسوب إلى الضحاك قال: «وأنتم سكارى من النوم». راجع الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/209)، وهذا الأثر أخرجه الطبري (8/378/9533-9534)، وابن أبي حاتم (2/139).

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/207-209)، وأسباب النزول للواحدي (ص157)، وابن جرير الطبري في التفسير (5/61)، وإسناده ضعيف.

(5) أخرجه أبو داود في الأشربة، باب في تحريم الخمر (4/80/3671)، والطبري في التفسير (8/376/9524)، والحاكم في الصحيح، في التفسير (2/307)، والترمذي في سننه (5/238)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (2/187)، وعبد بن حميد في مسنده (ص56).

وزاد غير أبي عيسى: «قبل تحريم الخمر، وفيه: دعانا رجل من الأنصار، وأن المقدم عبد الرحمن بن عوف، وقال: فقرأ ﴿فَلْيَتَأَتَّيْهَا الْكَاثِرُونَ﴾⁽¹⁾، فلبس عليه، فنزلت الآية»⁽²⁾، ولعلها كانت دعوتهم بسبب نزول الآية، وإلا فالصحيح ما أخرجه الترمذي، فهذا يرد تأويل الضحاك، وترده اللغة إلا على المجاز.

وقال بعضهم: «هو مجاز بعيد»، وليس عندي كما قال، فإنه مستعمل والله أعلم، والمعتمد في الرد عليه السبب المنقول، وفيه كفاية لذوي العقول.

قال القاضي الجليل أبو بكر المعافري: «أما هذه الآية فلا يصح نسخها بحال؛ لأن التكليف مقرون بصحة العقل، والصلاة من أجل فضائل الدين، فلا تمكن إقامتها إلا مع وجود العقل الذي ترتبط معه الأقوال والأفعال، وتنعقد معه النيات وتتصور المقاصد، ومن أصابه ثقل من ذلك مما يشغل البال، ولا يذهب التحصيل كالغثيان والقرقرة⁽³⁾ والحقنة⁽⁴⁾، لم تجز معه الصلاة، فكيف بما يذهب أصل التحصيل؟»⁽⁵⁾.

قال القاضي أبو بكر: «وقد خرج الترمذي في ذلك فذكر الحديث⁽⁶⁾ ثم قال: كان هذا إبان حلت الخمر فلما حرمت بقي النهي على حاله في هذه الآية، واشتد أصل النهي بما زاد من تحريم شربها في كل الأحوال، قال: «فالتحريم عضد النهي ولم ينسخه»، قال: «وأما من قال نسخها آية المائدة، فقول ضعيف؛ لأننا قد بينا أن أقوى شروط النسخ وأولها المعارضة، وهي معدومة بين الآيتين بكل حال، وهذا لا يخفى على يقظان، ولا يفتقر إلى بيان».

(1) الكافرون: 1.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک (2/336)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/82).

(3) القرقرة: صوت الأمعاء في البطن. انظر النهاية في غريب الحديث (3/443)، والغثيان: اضطراب النفس حتى تكاد تتقيأ. انظر لسان العرب (15/116).

(4) وجع البطن باحتباس البول. راجع النهاية في غريب الحديث (1/416).

(5) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/173).

(6) أخرجه الترمذي في سننه، في التفسير (5/238/3026).

وقد روي عن ابن عباس أن معنى الآية: «لا تقربوا مواضع الصلاة؛ يعني موضع المسجد»⁽¹⁾ واختاره أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وخالف ابن عباس طائفة من الصحابة.

قال القاضي أبو بكر: «ومع ذلك فلا مدخل للنسخ في هذه المسالك، كان المراد نفس الصلاة أو موضعها»⁽²⁾.



(1) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (2/139)، من طريق ابن جريح، وعثمان بن عطاء عن عطاء عن ابن عباس.

(2) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/17-174).

[الآية السادسة]

❑ **قوله سبحانه:** ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿⁽¹⁾﴾.

ذكر أبو جعفر أحمد بن محمد عن المعتمر عن خالد عن محمد بن سيرين قال: «كان النبي ﷺ ينظر إلى السماء في الصلاة، فأنزل الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾، فجعل النبي ﷺ وجهه حيث يسجد».

وفي رواية هشيم: «كان المسلمون يلتفتون في الصلاة وينظرون، حتى أنزل الله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿، فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم»⁽²⁾.

زاد بعضهم: «كانوا يلتفتون يمينا ويسرة، فنزلت هذه الآية⁽³⁾، فأمروا أن يكون بصر المصلي / حذاء قبلته، أو بين يديه، وفي الحرم إلى الكعبة»⁽⁴⁾. [162/أ]

قال المؤلف عفا الله عنه:

ذكره أبو داود في (المراسل) عن ابن شهاب عن ابن عون⁽⁵⁾ عن ابن سيرين قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة نظر هكذا وهكذا، فلما نزلت ﴿قَدْ أَفْلَحَ

(1) المؤمنون: 1 - 2.

(2) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/535-536)، وتمتة الحديث: «وكانوا يستحبون ألا يجاوز أحدهم بصره موضع سجوده»، والحديث أخرجه الطبري (2/17)، والبيهقي في سننه، في الصلاة، باب لا يجاوز بصره موضع سجوده (2/283)، والواحدي في أسباب النزول (ص 210)، والحاكم في المستدرک، في تفسير سورة المؤمنون، وقال: «صحيح على شرط الشيخين، لولا خلاف فيه على محمد، فقد قيل عنه مرسلًا، ولم يخرجاه»، قال الذهبي: قلت الصحيح مرسل.

(3) أخرجه الطبري (2/18)، والحاكم في المستدرک (2/393)، وعزاه السيوطي في الدر (3/5) لابن مردويه والحاكم، وأخرجه البيهقي في الموضع السابق (2/283).

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/536).

(5) عبد الله بن عون بن أبي عون بن يزيد الهلالي الخزاز، أبو محمد البغدادي، ثقة عابد، من العاشرة. مترجم في الجرح والتعديل (5/131). تهذيب التهذيب (12/357). الكاشف (1/588). تهذيب الكمال (15/402).

الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَلِشْعُونَ ﴿٢﴾، نظر هكذا، وقال أبو شهاب⁽¹⁾:
بيصره نحو الأرض⁽²⁾، وذكره الدارقطني وقال: رواه أبو حميد حبرة بن لحم
الأسكندري⁽³⁾ عن عبد الله عن جرير بن حازم⁽⁴⁾ عن ابن عون عن ابن سيرين عن أبي
هريرة فأسنده، وتابعه الكديمي⁽⁵⁾ عن أبي زيد النحوي عن ابن عون فرفعه، وهو
وهم، والصواب مرسل⁽⁶⁾.

وذكره الحافظ أبو عيسى الترمذي عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إياك
والإلتفات في الصلاة؛ فإن الإلتفات في الصلاة هلكة»⁽⁷⁾، قال: «رواه سعيد بن
المسيب عن أنس، وروايته عن أنس غير معروفة، وفيه علي بن زيد، وقد تكلم فيه
من قبل حفظه»⁽⁸⁾.

وذكر الدارقطني عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ: «لا صلاة للملتفت»⁽⁹⁾، وقال: «لا
يثبت».

-
- (1) كذا في المراسيل وهو عبد ربه ابن نافع الكتاني. راجع ترجمته في التاريخ الكبير (81/6). الجرح
والتعديل (42/6). تهذيب التهذيب (42/6).
- (2) المراسيل لأبي داود (ص 96/45).
- (3) حبرة بن لحم بن المهاجر الاسكندري أبو حميد؛ بكسر الحاء المهملة وفتح الباء المعجمة بواحدة والراء، أبو
حميد ثقة. انظر ترجمته في الإكمال لابن ماكولا (30/2).
- (4) سبقت ترجمته في (ص: 796).
- (5) أبو العباس محمد بن يونس بن كديم القرشي الشامي الكديمي البصري، اهتم بوضع الحديث، مات سنة
286هـ. انظر ترجمته في الجرح والتعديل (122/8). المجروحين والضعفاء (312/2-314). ميزان
الاعتدال (74-76/4).
- (6) المؤلف والمختلف (388/1).
- (7) أخرجه الترمذي في السنن (484/2)، والهيثمي في مجمع الزوائد (271/1)، والطبراني في المعجم
الأوسط (124/6)، وفي الصغير (101/2)، وأبو يعلى في المسند (308/6). السنة الكبرى (50/2)
رقم 586.
- (8) السنن الكبرى (50/2) رقم 586 أبواب العيدين باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة.
- (9) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (395/1)، والطبراني في الأوسط (294/2)، وأحمد في المسند
(442/6)، والطبراني في الكبير (303/4).

وذكر الحافظ أبو أحمد الجرجاني من حديث علي بن أبي علي القرشي قال: «قال حدثني ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة، نظر إلى موضع سجوده»، رواه عنه بقبية، فربما قال: حدثني [علي بن المهدي]⁽¹⁾، وربما قال: [علي القرشي]⁽²⁾ لا ينسب، قال أبو أحمد: وعلي بن أبي علي مجهول⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

مدح الله سبحانه من كان خاشعا في صلاته، مقبلا عليها بقلبه مشغولا بها عن سواها، فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، قال علي عليه السلام: «الخشوع في القلب، وأن لا تلتفت في صلاتك»⁽⁴⁾، وقال ابن عباس: «الخاشعون في صلاتهم؛ يعني خائفين ساكنين»⁽⁵⁾.

قال أبو الحسن علي بن خلف: «فإن قيل الخشوع فرض في الصلاة أم لا؟ قيل له: بحسب الإنسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته، ويريد بذلك وجه الله عز وجل، ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر.

وقد روي عن عمر: «إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة»⁽⁶⁾ وعن عروة بن الزبير عنه: «إني لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة»⁽⁷⁾.

(1) في الأصل [ابن المهدي]، وفي الكامل [علي الفهري]، وهو الصواب، والله أعلم (6/ 313)، وكذلك ورد في ميزان الاعتدال (3/ 147)، ولسان الميزان (4/ 282) [علي الفهري]، وفي الكامل [المقري].

(2) الكامل لابن عدي (6/ 313).

(3) المرجع نفسه.

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1/ 493)، وابن حجر في فتح الباري (2/ 225)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (1/ 375).

(5) تفسير الطبري (11/ 87).

(6) أخرجه البخاري في الصحيح معلقا، كتاب العمل في الصلاة (2/ 59)، وقال الحافظ بن حجر في الفتح (3/ 90): «وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء»، وهو صحيح كما نبه عليه الحافظ.

(7) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (2/ 349)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/ 186)، وابن حجر في فتح الباري (3/ 90)، وراجع نص ابن بطال في شرحه للبخاري (2/ 359).

قال المؤلف عفا الله عنه:

خرج البخاري في (جامعه الصحيح) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «هل ترون قبلتي هاهنا، فوالله ما يخفى علي ركوعكم ولا خشوعكم، وإنني لأراكم من وراء ظهري»⁽¹⁾ / .

[ب/162]

قال ابن المهلب: «فيه دليل أن الطمانينة والاعتدال من شأن الصلاة، وليس من فروضها؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر هؤلاء الذين قال لهم «لا يخفى علي ركوعكم ولا خشوعكم» بالإعادة ولو كان من فروض الصلاة، لما سكت عن إعلامهم؛ لأن البيان عليه فرض لأمته»⁽²⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

فظهر من قوله «أن الخشوع عنده ليس بفرض كالاعتدال والطمانينة في الركوع والسجود»، بالإعادة وهذا في الجميع ليس بسديد لمكان التهديد والوعيد وهي أمانة الوجوب، والأمر بالإعادة وإن لم يقترن بها الخطاب نقلاً، فلعله اقترن به وقوعاً فلم ينقل، لا جرم نقل الأمر بالإعادة في ترك الاعتدال والطمانينة في الركوع والسجود في حديث الأعرابي، قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إرجع فصل، فإنك لم تصل»⁽³⁾، وشأن الخشوع وإن لم ينص فيه على الإعادة ففي التهديد على تركه والأمر به حيث قال في (صحيح) مسلم: «أسكنوا في الصلاة»⁽⁴⁾، مع قوله في حديث البخاري عن

(1) أخرجه البخاري (1/259)، والحميدي في المسند (2/427).

(2) راجع النص في شرح البخاري لابن بطال (2/360).

(3) أخرجه الحاكم في المستدرک (1/241-242)، وأبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود (1/227-228) مقطوعاً، والنسائي في السنن، كتاب الأذان، باب الإقامة لمن يصلي وحده (2/20) مختصراً جداً، وفي كتاب التطبيق، باب الرخصة في ترك الذكر في الركوع (2/193)، وابن أبي شيبة في المصنف (14/219)، وابن خزيمة في الصحيح (1/274)، مقطوعاً فيهما، وابن حبان في الصحيح (3/138-139)، والطحاوي في شرح المعاني (1/232)، والطبراني في الأوسط (5/37-39)، والرجل المسيء صلته هو خلاد بن رافع بن مالك الخزرجي، أخو رفاعه ابن رافع، ذكره ابن الكلبي في شهداء البدرين. انظر ترجمته في الإصابة (2/139)، وأسد الغابة (2/120).

(4) أخرجه مسلم في الصحيح (1/322)، وابن حبان في الصحيح (5/197-198)، والبيهقي في الكبرى (2/280)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/231)، والطحاوي في شرح المعاني (1/458)، وأحمد في المسند (5/93)، والطيالسي في المسند (ص 106).

عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة، قال: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»⁽¹⁾، ويقوى هذا مع القول بأن النهي يقتضي فساد المنهي عنه كما ذهب إليه [...] ⁽²⁾، ويتأيد ذلك بقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في الصحيح: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»⁽³⁾.

قال أبو جعفر: «أكثر العلماء على أن الخشوع في الصلاة أن ينظر إلى موضع سجوده إذا كان قائماً»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

الخشوع في اللغة؛ التظامن وسكون الأعضاء والوقار، وهذا لا يكاد يظهر على الجوارح إلا ممن في قلبه خوف من ربه، واستكانة لخوف نظره، كما قال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن جبريل عن ربه سبحانه: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري في الصحيح (261/1)، وابن خزيمة في الصحيح (244/1)، وابن حبان في الصحيح (64/6)، والحاكم في المستدرک (362/1)، والترمذي في السنن (484/2)، والنسائي في الصغرى (494/1)، والبيهقي في الكبرى (281/2)، وعبد الرزاق في المصنف (258/2)، وأحمد في المسند (70/6)، وأبو يعلى في المسند (96/8).

(2) بياض في الأصل، كما نبه عليه الناسخ.

(3) أخرجه البخاري في الصحيح (2/753، 959)، ومسلم في الصحيح (3/1343)، وابن حبان في الصحيح (1/207-209)، وابن الجارود في المنتقى (ص 251)، وأبو عوانة في المسند (1/171)، والبيهقي في الكبرى (10/119)، والدارقطني في السنن (4/224)، وأبو داود في السنن (4/200)، وابن ماجه في السنن (1/7).

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/536)، قال السيوطي في الدر: «أخرج ابن مردويه عن ابن عمر في قوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ قال: «كانوا إذا قاموا في الصلاة أقبلوا على صلاتهم، وخفضوا أبصارهم إلى موضع سجودهم» (3/5)، وانظر المغني لابن قدامة (2/8)، وتفسير القرطبي (2/160)، ونيل الأوطار (2/212)، وأضواء البيان (5/756).

(5) أخرجه البخاري (1/27)، ومسلم (1/37)، وابن خزيمة (4/5)، وابن حبان (1/375)، والترمذي (6/5)، والبيهقي في الكبرى (10/203)، وأبو داود في السنن (4/223)، وانظر الهيثمي في مجمع الزوائد (2/40)، والطبراني في الأوسط (5/237).

روي عن بعض علماء السلف عليهم السلام - ورأى رجلا يعبت بلحيته في الصلاة - فقال: «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه»⁽¹⁾، وذكره بعضهم عن النبي صلى الله عليه وآله.
وقوله سبحانه: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَلَّا تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾⁽²⁾،
فخص خشوع القلب بالذكر؛ لأنه لا يظهر خشوع الجوارح إلا بعد خشوع القلب
بالذكر غالباً، وقلمما يخشع القلب فلا يظهر على الجوارح، وقال عليه السلام: «أول ما
يرفع من الناس الخشوع»⁽³⁾.

قال المؤلف رحمته الله:

خرجه النسائي عن جبير/ بن نفير⁽⁴⁾ عن عوف بن مالك⁽⁵⁾ أن رسول الله صلى الله عليه وآله نظر [163/أ]
إلى السماء يوماً فقال: «هذا أوان يُرْفَعُ العلم، فقال رجل من الأنصار - يقال له لبید
ابن زياد⁽⁶⁾ -: يا رسول الله أيرفع وقد أثبت ووعته القلوب؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله:
«إني لأحسبك من فقهاء المدينة»، وذكر ضلالة اليهود والنصارى على ما في أيديهم
من كتاب الله، قال: فلقيت شداد بن أوس⁽⁷⁾ فحدثته بحديث عوف بن مالك، فقال:

(1) أخرجه ابن أبي شيبة (86/2)، وابن ماجه (95/1)، وانظر الحلية (230/10)، ونوادر الأصول (210/3)، وتحفة الأحوذى (327/2).

(2) الحديد: 16.

(3) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (136/2)، والطبراني في الكبير (294/7)، وابن عدي في الكامل (434/2)، وانظر فيض القدير (88/3).

(4) جبير بن نفير بن مالك بن عامر الحضرمي، أبو عبد الرحمن، ويقال أبو عبد الله الحمصي، صحابي، ثقة، مات سنة 80هـ. مترجم في الاستيعاب (232/1). تهذيب الكمال (185/1).

(5) عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي، أبو عبد الرحمن الغطفاني، صحابي، مات سنة 73هـ. انظر ترجمته في الاستيعاب (131/3). تهذيب الكمال (1065/2). الإصابة (43/3).

(6) لبید بن زياد، استدركه بن الأمين على الاستيعاب، وعزاه لمسند الجوهري، وأنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله حديثاً في رفع العلم، وهو مقلوب، وإنما هو زياد بن لبید البياضي الأنصاري أبو محمد. مترجم في الإصابة (586/2). حلية الأولياء (138/5). التاريخ الكبير (344/3). المقتنى في سرد الكنى (1/348). الاستيعاب (2/533). معجم الصحابة (1/234). الكاشف (1/412). تقريب التهذيب (1/220). تهذيب التهذيب (3/329).

(7) شداد بن أوس بن ثابت بن المنذر بن حران، أبو يعلى الأنصاري الخزرجي. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد (7/401). الإصابة (5/52). أسد الغابة (2/507)، والأثر أخرجه الطبراني في الكبير (18/43)، وابن عبد البر في الاستيعاب (2/534).

صدق عوف، ألا أخبرك بأول ذلك يرفع، قلت: بلى، قال: «الخشوع حتى لا يرى خاشعاً» وفي رواية حتى تدخل مسجد جماعة فلا ترى خاشعاً⁽¹⁾.

وقال المحققون من علماء الباطن والمتخلقون من أرباب القلوب: «الخشوع جمود النفس، وهمود الطبائع لمعاطم أو مفزع؛ وهو على ثلاث درجات:

«الدرجة الأولى: التذلل للأمر والاستسلام للحكم والإتضاع لنظر الحق.

«الدرجة الثانية: ترقب آفات النفس من العمل، ورؤية فضل كل ذي فضل عليك، وتنسم تنسم الفناء.

«الدرجة الثالثة: حفظ الحرمة عند المكاشفة، وتصفية الوقت من غايات الخلق، وتجديد رؤية الفضل.

وذكر النسائي عن الفضل بن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة مثنى مثنى، تشهد في كل ركعتين وتضع وتخشع وتمسكن، وتفتح يديك تقول برفعهما إلى ربك مستقبلاً ببطونهما وجهك، فمن لم يفعل ذلك فهو خداج»⁽²⁾.



(1) أخرجه ابن حبان في الصحيح (433/10)، والطبراني في الكبير (43/18)، والترمذي في الجامع (31/5)، وانظر فيض القدير (88/3). وهو من أفراد النسائي في الكبرى (456/3) رقم: 5909 كتاب العلم. بتحقيق فاروق حمادة.

(2) أي ذات نقص، والخداج النقصان. انظر مشارق الأنوار (231/1)، والحديث أخرجه ابن خزيمة في الصحيح (221/2)، وأحمد في المسند (211/1)، وابن عبد البر في التمهيد (186/13)، وابن عدي في الكامل (224/4)، وانظر موارد الظمان (ص166).

[الآية السابعة]

❑ **قوله سبحانه:** ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ۖ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ الشُّجُودِ ۝﴾⁽¹⁾.

قيل في التسبيح إدبار السجود إنه ركعتان بعد المغرب⁽²⁾، وقيل بعد كل صلاة مكتوبة⁽³⁾، والأول عن علي عليه السلام وحسبك به، ومثله لا يقال بالرأي، والثاني أولى بالظاهر.

قال أبو جعفر: «وهذا أمر بما أجمع المسلمون أنه نافلة، قال: فهو أمر على حكم الندب، لا على حكم الإيجاب، وقرينته الشاهدة لصرفه عن الإيجاب الإجماع، وإن كان على حكم الإيجاب، فيجوز أن يكون منسوخاً بما نقلته الجماعة⁽⁴⁾ من تخصيص الصلوات الخمس بالوجوب»⁽⁵⁾.

قيل في التسبيح إدبار السجود إنه ركعتان بعد المغرب⁽⁶⁾، وقيل بعد كل صلاة

(1) ق: 39 - 40.

(2) أخرجه الطبري في تفسيره (26/180-181)، عن علي بن أبي طالب، وذكره الجصاص في أحكام القرآن (3/410)، عن عمر، وذكره ابن كثير في تفسيره (7/387)، عن عمر وأبي أمامة وعكرمة وقتادة.

(3) أخرجه الطبري في تفسيره (26/182)، عن ابن زيد في قوله: ﴿وَإِدْبَرَ الشُّجُودِ ۝﴾، قال: «النوافل»، وهناك قول ثالث في الآية أن المراد به التسبيح إدبار الصلوات المكتوبات، أخرجه الطبري في الموضع السابق، من طريق مجاهد عن ابن عباس.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام (1/106/46)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (1/40/11)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة (1/272/291)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب كم فرضت في اليوم والليلة (1/228-226)، ومالك في الموطأ، كتاب الصلاة، جامع الترغيب في الصلاة (1/121/424)، في حديث الأعرابي الذي جاء إلى رسول الله ﷺ فأخبره بأركان الإسلام ومنها: «خمس صلوات في اليوم والليلة...» الحديث.

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/24).

(6) أخرجه الطبري في تفسيره (26/180-181)، عن علي بن أبي طالب، وذكره الجصاص في أحكام القرآن (3/410)، عن عمر، وذكره ابن كثير في تفسيره (7/387)، عن عمر وأبي أمامة وعكرمة وقتادة.

مكتوبة⁽¹⁾، والأول عن علي عليه السلام وحسبك به، ومثله لا يقال بالرأي، والثاني أولى بالظاهر.

قال أبو جعفر: «وهذا أمر بما أجمع المسلمون أنه نافلة، قال: فهو أمر على حكم النذب، لا على حكم الإيجاب، وقرينته الشاهدة لصرفه عن الإيجاب الإجماع، وإن كان على حكم الإيجاب، فيجوز أن يكون منسوخاً بما نقلته الجماعة⁽²⁾ من تخصيص الصلوات الخمس بالوجوب»⁽³⁾.



(1) أخرجه الطبري في تفسيره (26 / 182)، عن ابن زيد في قوله: ﴿وَإِذْ بَلَغَ الشُّجُودَ﴾، قال: «النوافل»، وهناك قول ثالث في الآية أن المراد به التسييح إدبار الصلوات المكتوبات، أخرجه الطبري في الموضوع السابق، من طريق مجاهد عن ابن عباس.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام (1 / 106 / 46)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام (1 / 40 / 11)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب فرض الصلاة (1 / 272 / 291)، والنسائي في سننه، كتاب الصلاة، باب كم فرضت في اليوم واللييلة (1 / 226 - 228)، ومالك في الموطأ، كتاب الصلاة، جامع الترغيب في الصلاة (1 / 121 / 424)، في حديث الأعرابي الذي جاء إلى رسول الله ﷺ فأخبره بأركان الإسلام ومنها: «خمس صلوات في اليوم واللييلة...» الحديث.

(3) (الناسخ والمنسوخ للنحاس (3 / 24).

[الآية الثامنة]

☑ قوله سبحانه: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾⁽¹⁾.

عن محمد بن كعب القرظي⁽²⁾: «حين تقوم إلى الصلاة»⁽³⁾، وقال الضحاك: «حين تقوم إلى الصلاة، تكبر وتقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك»⁽⁴⁾، وهذا من قولهما يقتضي أن هذه الآية في افتتاح الصلاة، وهو مأمور به على قولهما، والأمر على الوجوب⁽⁵⁾، ورد عليهما هذا بعض العلماء فقال: «وقد أجمع المسلمون أنه من لم يفتح الصلاة بهذا فصلاته جائزة، فإن قيل: هو ندب. قلنا: لو كان / قوله: ﴿حِينَ تَقُومُ﴾، لا بد أن يكون معناه إلى الصلاة، كنا [ب/163] عندما ذكره أولئك من الإجماع نحيله على الندب، أو على النسخ فقد ذكر ذلك بعض العلماء، ولكن ليس الأمر كذلك».

وفيه قول ثان عن أبي الجوزاء⁽⁶⁾: «حين تقوم من الليل»⁽⁷⁾، واختاره محمد بن جرير،

(1) الطور: 46.

(2) محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي؛ أبو حمزة المدني، من حلفاء الأوس، ثقة، مات سنة 120 هـ.

انظر ترجمته في الجرح والتعديل (67/8). تهذيب التهذيب (9/420).

(3) انظر تفسير القرطبي (17/79). الدر المنثور (6/121). جامع البيان (27/38). عن ابن المسيب.

وعزاه إلى أبي عبيد وابن المنذر.

(4) أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الصلوات، باب ما يفتح به الصلوات (1/232)، والطبري

في تفسيره (27/38)، وابن كثير في تفسيره (7/414)، والسيوطي في الدر (6/120-121)،

والنسائي في سننه، في الافتتاح (2/132)، والترمذي في سننه، في الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح

الصلاة (2/242)، وابن ماجه في سننه، في الإقامة، باب افتتاح الصلاة (1/264/804)، وأحمد

في مسنده (3/50-69).

(5) انظر تفسير الطبري (27/38).

(6) أوس بن عبد الله الربيعي، أبو الجوزاء البصري، ثقة، كثير الإرسال، مات سنة 83 هـ. انظر ترجمته في

الجرح والتعديل (2/304). تهذيب الكمال (1/126). الكاشف (1/142).

(7) ذكره عن أبي الجوزاء الجصاص في أحكام القرآن (3/413)، والقرطبي في الجامع (17/79)، وابن

كثير في التفسير (7/414).

قال: «يكون هذا التسبيح فرضاً، ويكون النوم للقائلة، وذلك الفرض صلاة الظهر؛ لأن صلاة الصبح مذكورة في الآية»⁽¹⁾.

وفيها قول ثالث عن أبي الأحوص: «التسبيح المأمور به كلما قام من مجلس أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك»⁽²⁾، ويعضد هذا أنه روي صحيحاً عن عبد الله بن مسعود، وكلام صحابي في آية لا مخالف له منهم، لا تسع مخالفته؛ لأنهم أعلم بالتنزيل والتأويل، وعلى هذا يكون ندباً لجميع الناس، فقد صح عن رسول الله ﷺ، أنه رغب في أن يقول العبد كلما قام من مجلس: «سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك»⁽³⁾، وفي بعض طرقه: «يغفر له ما كان في ذلك المجلس»⁽⁴⁾، ويعارض أولئك بعموم حين تقوم، فمن خصصها بالنوم، أو إلى الصلاة من غير دلالة فهو رد.

وقوله سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ﴾، فيه ثلاثة أقوال:

يعني «صلاة المغرب والعشاء»⁽⁵⁾، والثاني يعني به «صلاة المغرب»⁽⁶⁾ عن ابن زيد، والثالث: «هو التسبيح في أعقاب الصلوات»⁽⁷⁾.

(1) تفسير الطبري (39-38/27).

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، في الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا قام من مجلسه (10/257)، والطبري في التفسير (38/27)، وابن كثير في التفسير (7/414).

(3) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كفارة المجلس (5/182/4859)، والحاكم في المستدرک، كتاب الدعاء، باب الاستغفار عند القيام من المجلس (1/537)، والترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا قام من المجلس (5/494/3433)، قال الترمذي: «حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه»، وأخرجه ابن حبان في الصحيح، كتاب الأذکار، باب كفارة المجلس (2/353/593)، والطبراني في الأوسط (6/346)، وأحمد في المسند (4/420)، (425)، وابن حجر في الفتح (13/544).

(4) جاء نحو من هذا في حديث أبي هريرة، وجاء بمعناه في حديث أبي برزة الأسلمي وجبير بن مطعم ورافع ابن خديج.

(5) قال بهذا الطبري في التفسير (39/27)، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير (8/60)، عن مقاتل.

(6) أخرجه الطبري في التفسير عن ابن زيد قال: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ﴾؛ صلاة العشاء، وفي رواية ثانية قال: «العمّة» (26/180، 27/39).

(7) أخرجه الطبري في التفسير (26/182).

وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ بَرَّ أَنتَجُومَ﴾⁽¹⁾، عن الضحاك وابن زيد: «هي صلاة الصبح»⁽²⁾، واختاره محمد بن جرير⁽³⁾، قال: «إن صلاة الصبح فرض، فالأولى حمل الآية عليها»⁽⁴⁾.

قال أبو جعفر: «وأولى من هذا القول قول علي، ولا يخالف له من الصحابة، ﴿وَإِذْ بَرَّ أَنتَجُومَ﴾: «الركعتان بعد الفجر»⁽⁵⁾، فإن قيل هذا التسبيح واجب، فكيف يفسر بركتي الفجر؟ ولا يعلم قائل بأنها فرض، بل أجمع العلماء قاطبة على أنهما ليستا بفرض، والأمر من الله فرض، إلا أن تدل دلالة على أنه ندب، قيل: يجوز أن يكون حتما، ثم نسخ بحصر وجوب الصلوات الخمس»⁽⁶⁾.



(1) الطور: 49.

(2) أخرجه الطبري في التفسير (39 / 27).

(3) أخرجه الطبري في التفسير (40 / 27).

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (32 / 3-34).

(5) الناسخ والمنسوخ للنحاس (35 / 3)، الذي ذكر أنهما ركعتان بعد الفجر، وقد أخرج الطبري من طريق الحسن عن علي قال: «الركعتان قبل صلاة الصبح»، ومن طريق عطاء عن علي قال: «الركعتان قبل الفجر»، فيحتمل أن إثبات لفظ «بعد» عند المؤلف سهو من الناسخ أو من المؤلف، ويحتمل أن المعنى الركعتان اللتان تصليان بعد طلوع الفجر، وقبل صلاة الفجر.

(6) الناسخ والمنسوخ للنحاس (32 / 3-34).

[الآية التاسعة]

☐ قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُرْمِلُ فَمِ الْبَلِّ إِلَّا قَلِيلًا﴾ الآية⁽¹⁾.

كثيرا ما يخص النبي ﷺ بالخطاب لفظا، وهو وأمته مرادون به معنى، وهذا منه، وهو مثل قوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّجِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَاعْلَظْ عَلَيْهِمْ﴾، إلى غير ذلك، ويعضد ذلك ويشهد له ما في هذه السورة، قوله سبحانه في آخرها: ﴿عَلِمَ أَنْ لَسْ تُخْصَوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾، إلى قوله: ﴿بَافِرًا وَمَا تَيْسَّرَ مِنْهُ﴾⁽²⁾، كما أنه يخص بالخطاب لفظا ومعنى، فأمر الله سبحانه عباده في هذه الآية بأن يقوموا الليل فرضا عليهم، وذلك مفسر في صريح الصحيح واللفظ لمسلم / أن سعد بن هشام⁽³⁾ قال: «قلت يا أم المؤمنين، يعني عائشة: أنبئني عن خلق رسول الله ﷺ»، الحديث، قال فيه: «فقلت: أنبئني عن قيام رسول الله ﷺ»، فقالت: ألسنت تقرأ يا أيها المزمّل؟ قلت بلى، فقالت: فإن الله⁽⁴⁾ افترض قيام الليل في أول هذه السورة فقام رسول الله ﷺ وأصحابه حولا⁽⁵⁾.

زاد النسائي: «حتى انتفخت أقدامهم، وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهرا في السماء، حتى أنزل الله عز وجل في آخر هذه السورة التخفيف، فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة».

(1) المزمّل: 1.

(2) المزمّل: 18.

(3) سعد بن هشام بن عامر الأنصاري المدني، ثقة. انظر ترجمته في التاريخ الكبير (4/ 66). الجرح والتعديل (4/ 96). تهذيب الكمال (1/ 474).

(4) زيادة متعينة، كذا في صحيح مسلم.

(5) أخرجه مسلم في الصحيح، في صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل (1/ 512 / 746)، وأبو داود في سننه، في الصلاة، باب صلاة الليل (2/ 87 / 1342)، وأحمد في مسنده (6/ 54)، والدارمي في سننه، في الصلاة، باب صفة صلاة رسول الله ﷺ (1/ 344-346)، والبيهقي في سننه، في الصلاة، باب قيام الليل (2/ 499-400)، وابن الجوزي في إعلام العالم (ص 498)، والطبري في التفسير (29/ 141)، وابن كثير في تفسيره (4/ 437)، وابن حبان في الصحيح (6/ 292)، وابن خزيمة في الصحيح (2/ 171)، وعبد الرزاق في المصنف (3/ 40).

فهذا نص في أن قيام الليل كان فرضاً في صدر الإسلام بأول سورة المزمل، ثم نسخه الله تعالى بآخرها، فصار منسوخاً عن الأمة بنص القرآن، بعد أن كان مفروضاً عليهم بمعنى القرآن الذي شهد له نص السنة.

ومن العلماء من رام تثبيت الفرض من الكتاب فقال: «قيام الليل مأمور به هاهنا، والأمر على الوجوب، فلا يحمل على الندب إلا بقرينة حسبما ذهب إليه الفقهاء، أو دلالة، والدلالة هاهنا شاهدة الوجوب، وذلك أن الندب والحض لا يقع على بعض الليل دون بعض؛ لأن قيامه ليس مخصوصاً به وقت دون وقت، وهل نسخ عن الرسول كما نسخ عن أمته أم لا؟».

الصحيح بقاؤه عليه لظاهر قوله سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾⁽¹⁾؛ تأويله: زيادة لك في الفرائض التي ترتبت عليك على وضعها اللغوي، ولو أريد به السبحة على عرفها الشرعي، لكان قوله لك عريا عن الفائدة، وجل الكلام العزيز عنه، بل لك هاهنا بمنزلتها في قوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنَ دُورِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾، ولا نقول إنه خطاب له، والمراد به هو المؤمنون، كبعض ما خوطب به حسبما تقدم؛ لأنه حمل على المجاز، ولا يكون إلا بدلالة، وبخصوص الثواب الموعود به على هذا التهجد وهو بعثه المقام المحمود، ولا شركة فيه للأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فكيف لأمة.

ولحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ثلاث علي فريضة ولكم تطوع: الوتر، والضحي، وركعتا الفجر»⁽³⁾، وذكره أبو أحمد بن عدي من حديث أبي جناب يحيى بن أبي حية، وقال في أبي جناب: «أكثر ما عيب عليه التذليس»⁽⁴⁾، ولم يقل في هذا الحديث: «سمعت أو حدثنا عكرمة، ولا ذكر ما يدل عليه».

(1) الإسراء: 79.

(2) الأحزاب: 50.

(3) أخرجه الحاكم في المستدرک (1/ 441)، بنحوه وفيه النحر، والبيهقي في الكبرى (9/ 264)، وعبد الرزاق في المصنف (3/ 5)، وابن عدي في الكامل (7/ 213).

(4) الكامل (7/ 212-213).

[164/ب] وحدثنا أبو بكر البزار وفي طريقه جابر بن زيد الجعفي⁽¹⁾، وقد / ضعف [...] غفرا؛ فأحاديث الرقائق يكفي فيها مثل هذه الأسانيد وتقبل فيها هذه الطرائق، فأما أحاديث الأحكام والحلال والحرام، فلا يعتمد فيها إلا على الثقات، رجال الحقائق.

وذكر أبو جعفر عن سماك الحنفي⁽²⁾ عن ابن عباس: سمعته يقول: «لما نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ فَمِ الْإِيلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽³⁾، كانوا يقومون نحواً من قيامهم في شهر رمضان، حتى نزل آخرها، وكان بين أولها وآخرها نحو من سنة»⁽⁴⁾.

وروى عنه عطاء الخراساني: «﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ فَمِ الْإِيلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فلما قدم النبي ﷺ المدينة نسختها هذه الآية ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي الْإِيلِ وَنِصْفِهِ﴾⁽⁵⁾، إلى آخرها»⁽⁶⁾.

وذكر عن الشافعي رحمه الله قال: «ومما نقل بعض من سمعت منه أهل العلم أن الله عز وجل أنزل فرضاً في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ﴾،

(1) الصواب هو جابر بن يزيد الجعفي، أبو عبد الله، ضعيف رافضي متروك، مات سنة 127 هـ. انظر ترجمته في التاريخ الصغير (ص 25). الضعفاء والمتروكين (ص 28). الجرح والتعديل (2/ 497). ميزان الاعتدال (1/ 379). تقريب التهذيب (1/ 123).

(2) سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل اليمامي، ثم الكوفي، قال ابن عبد البر: «أجمعوا على توثيقه». انظر ترجمته في الجرح والتعديل (4/ 280). تقريب التهذيب (1/ 322).

(3) المزمّل: 1 - 2.

(4) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، أبواب قيام الليل باب نسخ قيام الليل والتيسير فيه (2/ 1305/72)، وأبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (ص 528/469)، والطبري في تفسيره (29/ 124 - 126)، والبيهقي في الكبرى، كتاب الصلاة، باب قيام الليل (2/ 500)، والحاكم في المستدرک، في تفسير سورة المزمّل (2/ 505)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(5) المزمّل: 18.

(6) أخرجه من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس أبو عبيد (ص 527/467)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 498-499)، ومن طريق عكرمة عن ابن عباس بنحوه، وأبو داود في الصلاة، أبواب قيام الليل، باب نسخ قيام الليل والتيسير فيه (2/ 1304/71)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 498)، والبيهقي في سننه، في الصلاة، باب قيام الليل (2/ 500)، وأخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ، الأثر: 468، والطبري في التفسير (29/ 125)، من طريق علي بن طلحة عن ابن عباس بمعناه.

إلى قوله: ﴿وَرَتِّلِ الْفُرْعَانَ تَرْتِيلًا﴾⁽¹⁾، قال: ثم نسخ هذا في السورة معه فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثِيهِ وَطَوَائِفَهُ مِمَّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾، ثم خفف فقال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾، إلى قوله: ﴿قَافِرًا وَمَا تَيْسَّرَ مِنْهُ﴾، كان بينا في كتاب الله عز وجل له في نسخ قيام الليل ونصفه، والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله عز وجل: ﴿قَافِرًا وَمَا تَيْسَّرَ مِنْهُ﴾⁽²⁾، ثم احتمل قول الله تعالى: ﴿قَافِرًا وَمَا تَيْسَّرَ مِنْهُ﴾ معنيين: أحدهما: أن يكون فرضا ثابتا؛ لأنه أزيل به فرض غيره.

والآخر: أن يكون فرضا منسوخا أزيل بغيره، كما أزيل به غيره، قال: وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾⁽³⁾، أن يتعهد بغير الذي فرض عليه مما تيسر منه، قال الشافعي: «فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين، فوجدنا سنة رسول الله ﷺ تدل على أن لا واجب من الصلاة إلا الخمس»⁽⁴⁾.

وقال هبة الله بن الحسين رحمهما الله: «أمر رسول الله ﷺ بقيام الليل فرضا، فقام رسول الله ﷺ طاعة للأمر، وقامه أصحابه تطوعا، ثم قال: ﴿نِصْفَهُ﴾ فنسخ الجملة بالنصف، ثم قال: ﴿أَوْ نَفْصٌ مِنْهُ فَلْيَلَّا﴾؛ أي من النصف إلى الثلث، ثم شدد تعالى بالزيادة فقال: ﴿أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾، تعود الهاء على النصف، لا إلى الثلثين إلى هذا

(1) المزمّل: 3.

(2) عامة العلماء على هذا أن قيام الليل كان فرضا ثم نسخ، وهو الصحيح، وتعد هذه الواقعة من أصح وقائع النسخ في القرآن عند جمهور العلماء المفسرين والأصوليين والفقهاء؛ منهم الطبري ومكي والسيوطي والزرقاتي ومصطفى زيد، وغيرهم. انظر تفسير الطبري (29/141). الإيضاح لمكي (ص238). الإيقان (2/23). قلائد المرجان (ص459). مناهل العرفان (2/165). النسخ في القرآن (2/809).

(3) الاسراء: 79.

(4) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/129-130)، والرسالة للشافعي (ص113-116)، وأحكام القرآن للشافعي (1/54-56)، والأم (1/68).

(5) الصواب هبة الله بن نصر المفسر الضريع.

الموضع من الآية الثالث، فقام عَلَيْهِ السَّلَامُ حتى تورمت قدماءه، وكان يقوم على أطراف أنامله، فعطف له برحمته وقال: ﴿طَبَّ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْفُرْءَ أَنْ لِيَتَشَفَّى﴾⁽¹⁾، أي طاب الأرض بقدميك⁽²⁾، فبقي الفرض عليه وعلى أصحابه سنة حتى نسخه الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ/يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلَاثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَثُلَاثِيهِ﴾، إلى قوله: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾⁽³⁾.

وقال القاضي أبو بكر المعافري: «فأمر الله تعالى الخلق بأن يقوموا الليل فرضاً، ولم يقدر لهم الوقت منه، بل وكله إلى اجتهادهم، وقصره على نظرهم، فدل على أن القياس أصل في الشيء، رداً على المبتدعة في الذين ينكرونه على المسلمين، وقد بينا في غير موضع أن قوله: ﴿فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ۞ نِصْفُهُ أَوْ أَنْقَضُ مِنْهُ قَلِيلًا﴾، أبدل الأقل من الأكثر، وأن قوله: ﴿قَلِيلًا﴾، بدل من قوله: ﴿نِصْفُهُ﴾، ويكون [...]»⁽⁴⁾ قم نصف الليل⁽⁵⁾ أو زد عليه أو انقص منه، وهذا أصح، والله أعلم»⁽⁶⁾.



(1) طه: 1.

(2) هذا التفسير ذكره القرطبي في الجامع (11/167-168، 173)، والشوكاني في فتح القدير (3/356)، وابن منظور في لسان العرب (1/195).

(3) الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل لهبة الله (ص 186).

(4) في الأصل كلمة غير واضحة.

(5) في الناسخ والمنسوخ «قم الليل إلا نصفه»، أو أقل من نصفه أو أكثر من نصفه، فيكون الأكثر مستثنى من الأقل، أو يكون بدلاً من قوله: «[الليل]»، ويكون تقدير الكلام، ولعل هذا سقط لانتقال النظر.

(6) الناسخ والمنسوخ لابن العربي (2/401).

[الآية العاشرة]

☑ **قوله تعالى:** ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ، وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾⁽¹⁾.

قال ابن زيد: «كان هذا أول شيء فريضة، ثم خففها الله تعالى، فقال جل ثناؤه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ، نَافِلَةً لَّكَ﴾»⁽²⁾⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

السورتان مكيّتان، وكذلك الآيتان منهما، فرب سورة مكية وبعض آياتها مدنية، وكذلك سورة المزمل التي شهد النقل الصحيح عن عائشة: «أن بعضها نزل بالمدينة، وأن الله تعالى أمسك خواتمها في السماء حولا - إثني عشر شهرا -، وأن النبي ﷺ وأصحابه قاموا بها حتى [انتفخت]⁽⁴⁾ أقدامهم»، ذكره النسائي⁽⁵⁾.

وعن ابن عباس «يَتَأَيَّهَا الْمُزَّمِّلُ فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا»، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة، نسختها هذه الآية ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ﴾، إلى آخر السورة، قالت عائشة رضي الله عنها في حديثها - واللفظ لمسلم -: «فصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة»⁽⁶⁾، فلو قال ابن زيد: «إن آية ﴿هَلْ أَتَى﴾

(1) الإنسان: 26.

(2) الإسراء: 79.

(3) هذا الأثر أخرجه الطبري في تفسيره (29/ 225)، وانظر الإيضاح لمكي (ص 384)، وتفسير القرطبي (19/ 150).

(4) ما بين المعقوفين مخروم في الأصل، واستدركته من مصادر التخريج.

(5) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (1/ 168/ 425)، (1/ 409/ 1294)، (6/ 500/ 11627).

(6) أخرجه الطبري في تفسيره (29/ 141)، والقرطبي في الجامع (10/ 309، 19/ 34)، وعبد الرزاق في تفسيره (3/ 324)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 549)، والخصاص في أحكام القرآن (5/ 367)، ومسلم في الصحيح (1/ 513)، وابن خزيمة في الصحيح (2/ 171)، وابن حبان في الصحيح (6/ 292)، وأبو عوانة في المسند (2/ 322، 324)، والدارمي في السنن (1/ 411)، والبيهقي في الكبرى (1/ 358)، (2/ 499)، (3/ 29)، وأبو داود في سننه (2/ 40)، والنسائي في المجتبى (3/ 200)، وعبد الرزاق في المصنف (3/ 40).

منسوخة بآية المزمّل، كان وجهها لتحقيق التاريخ، وتحقيق نقل العمل بالمفترض من ذلك حولاً، ثم التخفيف، وشروط النسخ بين آية ﴿سُبْحٰنَ﴾ وآية ﴿هَلْ أَتٰى﴾ مفقودة، إلا قوله: ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾، اعتقاد أن المعارضة بحمله على الندب، أو بأن قوله: ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾، بحملها على وضعها في اللغة، لا على عرفها في الشريعة؛ أي زيادة لك في فرضك، وحمل الآيتين على أنهما محكمتان أولى.



[الآية الحادية عشرة]

☑ قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾⁽¹⁾.

عن قتادة: «فإذا فرغت من صلاتك، فانصب في الدعاء»⁽²⁾، وعن الحسن: «فإذا فرغت من غزوك وجهادك، فتعبد لله»⁽³⁾، وعن مجاهد: «فإذا فرغت من شغلك بأمور الدنيا، فصل، واجعل رغبتك إلى الله»⁽⁴⁾.

قال بعض العلماء: «وإنما أدخل هذا في الناسخ والمنسوخ؛ لأن عبد الله بن مسعود قال في معنى: «فانصب لقيام الليل»⁽⁵⁾، وفرض قيام الليل منسوخ»⁽⁶⁾، فدل على أن هذا غير واجب»⁽⁷⁾.

[ب/165]



(1) الشرح: 7.

(2) انظر تفسير عبد الرزاق (2/381)، والطبري في التفسير (30/237)، والسيوطي في الدر (6/365).

(3) أخرجه عن الحسن البصري الطبري في التفسير (30/237)، وذكره السيوطي في الدر (6/365)، وزاد نسبه لعبد بن حميد.

(4) أخرجه الطبري في تفسيره (30/237)، وذكره ابن كثير في تفسيره (8/455)، والسيوطي في الدر (6/365)، وزاد نسبه للفريابي وعبد بن حميد وابن نصر وابن أبي حاتم.

(5) ذكره ابن كثير في تفسيره (8/455)، والسيوطي في الدر (6/365)، ونسبه لابن المنذر وابن أبي حاتم.

(6) الناسخ والمنسوخ للنحاس (3/127-129).

(7) المرجع نفسه (3/150).

[الآية الثانية عشرة]

❑ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾⁽¹⁾.

روى الضحاك عن ابن عباس: «نسختها الآية التي في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾»⁽²⁾، وقال الضحاك: «﴿دُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾؛ دون العلانية من القراءة بالغدو والآصال؛ بالغداة والعشي، ولا تكن من الغافلين عن القراءة في الصلاة»⁽³⁾.

وفي رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ يجهر بالقرآن، فإذا جهر سب المشركون القرآن ومن جاء به، فخفض صوته حتى لا يسمعه أحد، فنزلت: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾، فتسمعهم بها القرآن حتى يأخذه عنك»⁽⁴⁾.

وروي عن علي وأبي هريرة وأبي موسى وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم والنخعي ومجاهد ومكحول: «أن ذلك في الدعاء، وأن الصلاة هاهنا الدعاء»⁽⁵⁾.

(1) الإسراء: 110.

(2) الأعراف: 205.

(3) من أخرجه من طريق الضحاك عن ابن عباس مطولا الطبري بمعناه (15/ 185)، وذكره ابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 393)، والسيوطي في الدر (4/ 207)، ونسبه لابن أبي حاتم وابن مردويه.

(4) أخرجه البخاري في الصحيح، في تفسير سورة بني إسرائيل، باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ (8/ 404/ 4722)، وأخرجه بنحوه مسلم في الصحيح، في الصلاة، باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة (1/ 329/ 446)، والنسائي في سننه، في الافتتاح، باب قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ (2/ 177-178)، والترمذي في جامعه، في تفسير سورة بني إسرائيل (5/ 306/ 3145-3146)، وأحمد في المسند (1/ 23، 215) والطبري في التفسير (15/ 185-186)، والواحدي في أسباب النزول (ص 303-304).

(5) ذكره عن أبي هريرة الجصاص في أحكام القرآن (3/ 211)، ومكي في الإيضاح (ص 297)، والسيوطي في الدر (4/ 207)، ونسبه لمحمد بن نصر وابن مردويه.

روى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت لي خالتي عائشة: يا ابن أختي هل تدري فيم أنزلت هذه الآية ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾؟ قلت: لا، قالت: «أنزلت في الدعاء»⁽¹⁾.

وذكر الثعلبي⁽²⁾ أن ذلك روي عن النبي ﷺ أنها نزلت في الدعاء، يقول: «لا ترفع صوتك عند استغفارك من ذنوبك، فتسمع منك فتعير بها»، والمخافتة خفض الصوت والسكون منه، قيل للميت إذا برد خفت.

وروي عن عائشة: «نزلت في التشهد، كان الأعرابي يجهر فيقول: التحيات لله والصلوات، فيرفع بها صوته»⁽³⁾، وهي قريب من قولها الأول. وقال الحسن: «لا تراء بصلاتك في العلانية، ولا تخفيها في السر»⁽⁴⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ومن شروط النسخ التاريخ، ومن شروطه التعارض، ولا تاريخ ولا معارضة، وأظهر هذه الأقاويل من حيث وضع اللغة حملها على الدعاء، ومن حيث عرف الشريعة على الصلاة المعروفة فيها، إلا أن الباء في قوله: ﴿بِصَلَاتِكَ﴾، تكون

(1) أخرجه البخاري في الصحيح، في تفسير سورة بني إسرائيل، باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ (8/405/4723)، ومسلم في الصحيح، في الصلاة، باب التوسط في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة (1/329/447)، وابن أبي شيبه في الصلوات قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ (2/440)، والطبري في التفسير (15-183)، والواحدي في أسباب النزول (ص 304).

(2) أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، المفسر، صاحب كتاب التفسير الكبير، توفي سنة 427 هـ. مترجم في إنباه الرواة (1/119). وفيات الأعيان (1/79-80). طبقات المفسرين للداودي (1/65).

(3) أورده الواحدي في أسباب النزول (ص 304)، بدون إسناد.

(4) الإيضاح لمكي (ص 297)، والطبري في تفسيره (15/182-188)، وابن كثير في تفسيره (4/359-362)، وابن الجوزي في نواسخ القرآن (ص 98-101).

بمعنى في، وهو كثير أصيل؛ كقولك: (وما بالربع من أحد)⁽¹⁾، وإن لم يحمل على ذلك كان فيه تجوز وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه التقدير بقراءة صلاتك، وتكون الآية على الوجهين محكمة، وتكون القراءة في قيام الليل؛ لأن النبي ﷺ قال لأبي بكر: «إرفع صوتك شيئا»⁽²⁾، وقال لعمر: «إخفض من صوتك شيئا»، خرجه بكماله أبو داود⁽³⁾.

[166/أ] وقال ابن عباس: «كانت قراءة رسول الله ﷺ على قدر / ما يسمعه من في البيت وهو في الحجرة»⁽⁴⁾، خرجه أبو داود عن أبي هريرة: «أنه كانت قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طورا، ويخفض طورا ينزل على هذا»⁽⁵⁾، فرفعه سبيل بين الجهر والمخافتة، وخفضه إسرار، وكل جائز، إلا ما نهي عنه.

وفي كتاب أبي داود أيضا أن عبد الله بن قيس سأل عائشة عن وتر رسول الله ﷺ قالت: «ربما أوتر أول الليل، وربما أوتر آخره، قلت: كيف كانت قراءته، كان يسر بالقراءة أم يجهر؟ قالت: كل ذلك كان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل، ربما أسر، وربما جهر»⁽⁶⁾، فيكون هذا إذا صلى لنفسه، فإذا كان يصلي لغيره فقد أدبه ربه أن لا يجهر، ولا يخافت، والله أعلم.

وهذا في هذا أولى مما قاله أبو جعفر النحاس، حيث قال: «حمل الآية على الدعاء أولى من حملها على الصلاة؛ ويعني بها القراءة؛ لأن القراءة لا يقال لها صلاة إلا على

(1) تتمته:

وقفت فيها أصيلا كي أسألهما رحمهم الله أعيت جوابا وما بالربع من أحد.

راجع الأغاني (33/11). المدهش (ص 243).

(2) سنن أبي داود كتاب الصلاة باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (51/1) رقم 1329.

(3) انظر سنن أبي داود كتاب الصلاة باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل (51/1) رقم 1329.

(4) أخرجه البيهقي في الكبرى (10/3)، وأحمد في المسند (271/1)، والطبراني في الكبير (218/11).

(5) أخرجه أبو داود في السنن (37/2)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (344/1)، والسيوطي في الجامع

الصغير (189/1)، والبيهقي في شعب الإيمان (384/2).

(6) أخرجه أبو عوانة في المسند (308/2)، وأحمد (73/6)، وانظر مختصر كتاب الوتر (91/1).

المجاز، والمعروف في كلام العرب أن الصلاة الدعاء، فإن المعنى إذا كان ولا تجهر في صلاتك، ولا تخافت بها، وابتغ بين ذلك سبيلا، لم يكن فيه تجوز، وحملنا الآية على عرف الشريعة تسمية الصلاة، وهذا من أحسن المحامل إن لم يكن من ألزمها في النظر، [لذا] حملناها على أنها في الدعاء، وهو ظاهر فيه من قبل نقل سبب نزول الآية، حسبما تقدم عن عائشة رضي الله عنها، ومن جهة صدرها ليشاكل عجزها»⁽¹⁾.



(1) الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/ 499).

[الآية الثالثة عشرة]

❑ قوله سبحانه: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا﴾⁽¹⁾.

نظرا إلى قوله سبحانه: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾⁽²⁾، وقال ابن جريج في قوله سبحانه: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽³⁾، قال: «ومن الاعتداء رفع الصوت بالدعاء، والنداء والصياح به»⁽⁴⁾، وإخباره سبحانه عن زكرياء: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ، نِدَاءً خَفِيًّا﴾⁽⁵⁾، ثم إجابته فيه، وعملا بقوله في الصحيح من حديث أبي موسى قال: «كنت مع النبي ﷺ في سفر، فنزلنا في وهدة»⁽⁶⁾ من الأرض، فرفع الناس أصواتهم بالتكبير، فقال رسول الله ﷺ: يا أيها الناس أربعوا⁽⁷⁾ على أنفسكم؛ إنكم لا تدعون أصم، ولا غائبا، إنكم تدعون سميعة قريبا» الحديث⁽⁸⁾.

وقال بعض العلماء: «كلا الآيتين مكى، وقد كان لقائل أن يقول: آية ﴿سُبْحَنَ﴾، نسختها آية الأعراف المضمنة أن يذكر ربه في نفسه، نسخت بآية سبحان، فأمر فيها أن

(1) الإسراء: 110.

(2) الأعراف: 54.

(3) الأعراف: 54.

(4) أخرجه الطبري (12/486/14781).

(5) مريم: 2.

(6) الوهدة من الأرض: المكان المنخفض والمطمئن. انظر لسان العرب (3/470-471).

(7) أربعوا: أي ارفعوا، ولا تجهدوا أنفسكم. انظر النهاية (2/187). لسان العرب (8/110). فتح الباري (11/188). مشارق الأنوار (1/279).

(8) راجع الناسخ والمنسوخ للنحاس (2/499-500)، وهذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، في الجهاد، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير (6/135/2992)، وفي المغازي، باب غزوة خيبر (7/470/6409)، وفي كتاب القدر، باب لا حول ولا قوة إلا بالله (11/500/6610)، ومسلم في الصحيح، في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر (4/2076/2704)، وأبو داود في سننه، في الصلاة، باب في الاستغفار (2/182/1526-1528) والترمذي في سننه، في الدعاء (5/457/3374)، وأحمد في المسند (2/417-418)، والطبري في التفسير (12/486/14778).

يتخذ بين الجهر والمخافتة سبيلاً، ونسخ عنه أن يذكر ربه في نفسه، قال: لولا أن سبب نزول الآية فيما نقله / سعيد بن جبير عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يجهر بالقراءة [166/ب] فيسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن جاء به»، وقد تقدم.

قال المؤلف عفا الله عنه:

ويبطل لدينا بأن أفضل الذكر الخفي، وقد قال سبحانه: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾⁽¹⁾، وبحديث أبي هريرة في صريح الصحيح: «وإن ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي»⁽²⁾، والله أعلم.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: «الكلام على قسمين: قسم في النفس؛ وهو الكلام الحقيقي، وقسم باللسان؛ وهو على ثلاثة أقسام:

«قسم في النفس: وهو ما يسمع الإنسان نفسه خاصة وهو السر، وقسم آخر يسمع به من يليه، وقسم عال وهو الجهر.

«والثاني من هذه الثلاث، وهو المخافتة المذكورة في سورة بني إسرائيل هذه، وقسم النفس؛ وهو المذكور في سورة الأعراف، ودون الجهر هو الذي يسمع به المرء نفسه ومن يليه، وهو الثاني المذكور في سورة بني إسرائيل»⁽³⁾.

قال المؤلف عفا الله عنه:

يعني به قوله: ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾، والآيتان واردتان مورداً واحداً، والله أعلم.

(1) مريم: 2.

(2) هذا جزء من حديث قدسي، لفظه قال النبي ﷺ: «يقول الله تعالى: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي»، الحديث، أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ أَنفُسَهُ﴾، وقوله جل ذكره: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (13/384/7403) مع الفتح، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على الذكر (4/1637)، وأحمد في المسند (13/254)، (15/266-267)، وابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، باب فضل العمل (4/258/3822).

(3) الناسخ والنسوخ لابن العربي (2/286).

وقال أبو محمد مكي بن أبي طالب: «ويجوز أن يكون هذا منسوخاً بزوال العلة التي من أجلها أمر أن لا يجهر بصلاته، فلما نال ذلك بالسجدة من بين ظهري المشركين، رجعت الصلاة إلى الجهر بالقراءة، وقد ثبت بالسنة أن ذلك في صلاة الليل خاصة، فتكون الآية كأنها آخر سورة، وقد مضى ذكرها»⁽¹⁾.



كمل السفر الأول من المنهاج بحمد الله وحسن عونه،
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً،

يتلوه إن شاء الله في أول السفر الثاني ذكر ما في سنة النبي ﷺ من ناسخ الصلاة
ومنسوخها، ما جاء في القبة /.

[167/أ]

(1) الإيضاح (ص 205).

فهرس المحتويات

المجلد الثاني

597

كتاب الوحي والإيمان من قسم التاسع والمفسر من أقسام علوم الإسلام

ذكر ما جاء من ذلك في كتاب الله العزيز:

- [الآية الأولى] ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ وَمَنْ أَمَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة، الآية: 61 599
- [الآية الثانية] ﴿وَقُلِ الْخَوْفُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ الكهف، الآية: 29 611
- [الآية الثالثة] ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ آل عمران، الآية: 85-88 617
- [الآية الرابعة] ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ الرعد، الآية: 7 625
- [الآية الخامسة] ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ الشورى، الآية: 20 628
- [الآية السادسة] ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ النساء، الآية: 18 636
- [الآية السابعة] ﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَتَّعِدًا بَفَجْرَاؤِهِ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ النساء، الآية: 93 642
- [الآية الثامنة] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْفَى الشَّيْطَانَ فَهُوَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفَى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الحج، الآية: 52 661
- [الآية التاسعة] ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ الشورى، الآية: 23 691

- [الآية العاشرة] ﴿فَلْ مَا كُنْتَ بِدُعَا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَىٰ مَا يُفْعَلُ بِهِ وَلَا بِكُمْ﴾ الأحقاف، الآية: 9..... 694
- [الآية الحادية عشرة] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ النساء، الآية: 63..... 708
- [الآية الثانية عشرة] ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿لَا وَاهٌ حَلِيمٌ﴾ التوبة، الآية: 114-115..... 712
- [الآية الثالثة عشرة] ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ الأنعام: 16، يونس: 15، الزمر: 13..... 714

ذكر ما جاء من ذلك من سنة النبي ﷺ :

- [الحديث الأول] «الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والفرس»..... 721
- [الحديث الثاني] ذكر ما جاء من ذلك في أن «لا يورد ممرض على مصح / وفي الفرار من المجذوم كما تفر من الأسد، ولا تكلمه إلا وبينك وبينه قيد رمح»..... 743
- [الحديث الثالث] ذكر ما جاء من ذلك في قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»..... 760
- ذكر ما احتج به أهل المقالة الأولى أنهم في المشيئة..... 798
- ذكر ما احتج به من شهد لأطفال المسلمين بالجنة..... 804
- ذكر ما احتج به من شهد لأطفال المشركين بالجنة..... 806
- ذكر ما احتج به من شهد لأولاد المشركين بالنار..... 809
- ذكر ما احتج به من وقف عن الشهادة لأطفال المشركين بجنة أو نار..... 814
- ذكر ما احتج به من أوجب امتحانهم، واختبارهم في الآخرة..... 815
- [الحديث الرابع] ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: - حين جاءه رجل فقال - «يا خير البرية، فقال: ذلك إبراهيم»..... 824
- [الحديث الخامس] ذكر ما جاء في قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله»..... 833
- [الحديث السادس] ذكر ما جاء في سنة النبي ﷺ من ذلك «في تعليق الخيط في الأصبع»..... 840
- [الحديث السابع] ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، وما كان مثله..... 847

853

كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ذكر ما جاء في كتاب الله ﷻ من ناسخ ذلك ومنسوخه:

855

[الآية الأولى] ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ المائدة، الآية: 107

864

[الآية الثانية] ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ وَلَيُّسْ ذِكْرُى لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ الأنعام، الآية: 69

865

[الآية الثالثة] ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ الأعراف: 199

867

كتاب التكليف

ذكر ما جاء في كتاب الله ﷻ من ناسخه ومنسوخه:

869

[الآية الأولى] ﴿لَا إِكْرَءَ لَى الَّذِينَ﴾ البقرة، الآية: 256

872

[الآية الثانية] ﴿وَإِن تَبَدُّوا مَا يَحْ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ البقرة، الآية: 283

881

[الآية الثالثة] ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾

892

آل عمران: 102

893

[الآية الرابعة] ﴿وَجَاهِدُوا لَى اللَّهِ حَقَّ جِهَادٍ﴾ الحج: 76

898

[الآية الخامسة] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال: 33

905

[الآية السادسة] ﴿قَلَمًا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَىىَ إِنِّىَ أَرِىْ لَى الْعَنَامِ أَتَى أَذْبَحُكَ﴾ الصافات، الآية: 102

917

كتاب الطهارة

ذكر ما وقع فيه من الناسخ والمنسوخ في كتاب الله العزيز:

919

[الآية الأولى] ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة: 7

939

ذكر ما في سنة النبي من الناسخ والمنسوخ من كتاب الطهارة:

[الحديث الأول] ذكر ما جاء من ذلك في أن الماء من الماء منسوخ

- 948 [الحديث الثاني] ذكر ما جاء من ذلك في استقبال القبلة لبول أو غائط.
- 955 [الحديث الثالث] ذكر ما جاء من ذلك في مس الذكر.
- 965 [الحديث الرابع] ذكر ما جاء من ذلك في ترك الوضوء مما مست النار.
- 975 [الحديث الخامس] ذكر ما جاء من ذلك في تجديد الوضوء لكل صلاة.
- 979 [الحديث السادس] ذكر ما جاء من ذلك في جلود الميتة.
- 983 [الحديث السابع] ذكر ما جاء من ذلك في وضوء الرجل بفضل ظهور المرأة.
- 985 [الحديث الثامن] ذكر ما جاء من ذلك في البول قائماً.
- 991 [الحديث التاسع] ذكر ما جاء من ذلك في مسح الرجلين في الوضوء.
- 1001 [الحديث العاشر] ذكر ما جاء من ذلك في الجنب يتوضأ ويكفيه من التيمم.
- 1005 [الحديث الحادي عشر] ذكر ما جاء من ذلك في الوضوء بعد الغسل.
- 1008 [الحديث الثاني عشر] ذكر ما جاء من ذلك في نوم الجنب وما مس ماء.
- 1011 [الحديث الثالث عشر] ذكر ما جاء في وضوء من جامع، ثم أراد أن يعاود.
- 1012 [الحديث الرابع عشر] ذكر ما جاء من ذلك في التيمم.
- 1015 [الحديث الخامس عشر] ذكر ما جاء من ذلك في أن المتيمم لا يؤم المتوضئين.
- 1017 [الحديث السادس عشر] ذكر ما جاء من ذلك في أن النبي ﷺ لم يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء.
- 1022 [الحديث السابع عشر] ذكر ما جاء من ذلك في الوضوء على من نام ساجداً.
- 1037 [الحديث الثامن عشر] ذكر ما جاء من ذلك في المضمضة من اللبن.
- 1039 [الحديث التاسع عشر] ذكر ما جاء من ذلك في غسل الإناء من ولوغ الهر.
- 1043 **كتاب الصلاة**

ذكر ما في كتاب الله تعالى من ناسخ الصلاة ومنسوخها:

[الآية الأولى] ﴿وَلَيْلَهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيْنَمَا تُولَّوْا بَشَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ البقرة،

- 1058 [الآية الثانية] ﴿حَمِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ البقرة، الآية: 236 ..
- 1060 [الآية الثالثة] ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ آل عمران: 128 ..
- 1068 [الآية الرابعة] ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ النساء، الآية: 101 ..
- 1072 [الآية الخامسة] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ النساء: 43 ..
- 1076 [الآية السادسة] ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ المؤمنون، الآية: 1 - 2 ..
- 1083 [الآية السابعة] ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ الشُّجُودِ﴾ ق، الآية: 39 - 40 ..
- 1085 [الآية الثامنة] ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ الطور: 46 ..
- 1088 [الآية التاسعة] ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمِلُ فَمِ الْبَيْتِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ المزمل، الآية: 1 ..
- 1093 [الآية العاشرة] ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ الإنسان، الآية: 26 ..
- 1095 [الآية الحادية عشرة] ﴿فَإِذَا بَرَأْتَ مِنَ النَّبْصِ﴾ الشرح: 7 ..
- 1096 [الآية الثانية عشرة] ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء: 110 ..
- 1100 [الآية الثالثة عشرة] ﴿فُلْ دَعُوا اللَّهَ أَوْ دَعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ الإسراء: 110

الفهارس العامة

× فهرس الآيات المدعى عليها النسخ:

أ- الآيات المنسوخة

ب- الآيات الناسخة

× فهرس الأحاديث المدعى عليها النسخ

أ- الأحاديث المنسوخة

ب- الأحاديث الناسخة

× فهرس الآيات القرآنية

× فهرس الأحاديث النبوية

× فهرس الآثار

× فهرس الأعلام

× فهرس الأشعار

× فهرس الكتب

× فهرس الأماكن والبلدان

× فهرس الفرق والطوائف

× فهرس المصطلحات

× فهرس المصادر والمراجع

1 - فهرس الآيات المدعى عليها النسخ

أ- الآيات المنسوخة:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
«كتاب الوحي والإيمان»			
﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ مِنَ الصَّابِرِينَ مِنَ - اَمَّنْ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلْ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾	61	البقرة	599
﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾	29	الكهف	611
﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾	85	آل عمران	617
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾	7	الرعد	625-381
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾	18	الشورى	628
﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَيْمًا﴾	18	النساء	636
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾	92	النساء	642-644-645-648
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَجِئُ إِلَّا إِذَا تَمَيَّيَّ الْأَفْئِدَةُ الشَّيْطَانُ الْمُتَّبِعِيهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانُ﴾	50	الحج	661-685

692-691	الشورى	21	﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْفُرْشَى﴾
695-694	الأحقاف	08	﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾
709-708	النساء	63	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا أَلَّهُ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾
712	التوبة	114	﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾
716-714	الأنعام يونس	16 15	﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾

«كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»

-857-856-855 859-858	المائدة	107	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾
865-864	الأنعام	69	﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾
865	الأعراف	199	﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

«كتاب التكليف»

871-870-869	البقرة	255	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
884-875-872	البقرة	283	﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِيهِ أَنْفُسُكُمْ أَوْ تُخْشَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾
882-881	آل عمران	102	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ حَتَّى تَفَايَهُ﴾
892	الحج	76	﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾
-896-894-893 897	الأنفال	33	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾
898	الصفات	102	﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَئِي إِنِّي أَبْرَأُ فِي الْإِمْنَامِ إِنِّي أَذْهَبُكَ﴾

912-910-905	النجم	38	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
«كتاب الطهارة»			
919	المائدة	7	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فُتِمَتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾
«كتاب الصلاة»			
1053-1045	البقرة	114	﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيِّمَا تُولُوا فَبَتَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾
1058	البقرة	236	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾
1061-1060-1065-1062	آل عمران	128	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾
1068	النساء	100	﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْضُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾
1073-1072	النساء	43	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾
1077-1076-1078	المومنون	2-1	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
1083	ق	40-39	﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ السُّجُودِ﴾
1090-1088	المزمل	1	﴿يَتَأْتِيهَا الْمُرْمَلُ فَمِ الْيَلِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
1093	الإنسان	26	﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾
1095	الشرح	7	﴿فَإِذَا بَرَغْتَ قَانَصَبْ﴾
1097-1096	الإسراء	109	﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾
1101-1100	الإسراء	109	﴿قُلْ «دَعُوا اللَّهَ أَوْ «دَعُوا الزَّيْحَمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا قَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾

ب- فهرس الآيات الناسخة:

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
«كتاب الوحي والإيمان»			
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾	84	آل عمران	599-606
﴿وَمَنْ لَّمْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾	13	الفتح	611
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾	88	آل عمران	617
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾	47	النساء	625
﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ﴾	18	الإسراء	628
﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَفْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾	68-70	الفرقان	643-645
﴿لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا قَلِيلًا﴾	74	الإسراء	663-664
﴿فُلْ مَا سَأَلْتَكُمْ مِنْ أَجْرِ قَوْلِهِ لَكُمْ؛ إِنْ أَجَرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾	47	سبأ	691
﴿إِنَّا بَنَيْنَا لَكَ بَنَاتًا مُبِينًا ۖ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾	1-2	الفتح	701-703-704
﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ؛ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ؛ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾	81	التوبة	708-709-710-711
﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾	56	القصص	712
﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾	2	الفتح	716-717

﴿ كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴾

864	النساء	139	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾
865	المائدة	107	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾

﴿ كتاب التكليف ﴾

874	البقرة	285	﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
884-883-881	التغابن	16	﴿بَاتُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾
895-894-893	الأنفال	34	﴿وَمَا لَهُمْ آلًا يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ﴾
900-898	الصفات	102 107	﴿يَتَأْتِي إِفْعُلَ مَا تَوَمَّرَ﴾، ﴿وَقَدَيْتَهُ يَذْبَحِ عَظِيم﴾
914-906	الطور	19	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾

﴿ كتاب الطهارة ﴾

919	النساء	43	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾
-----	--------	----	--

﴿ كتاب الصلاة ﴾

-1047-1045 1048	البقرة	143	﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
1059-1058	البقرة	236	﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾
1072	المائدة	7	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾

1091-1090- 1092	المزمل	18	﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثِيَهُ﴾
829	الإسراء	79	﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾
1096	الأعراف	205	﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾
1100	الأعراف	54	﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾

2- فهرس الأحاديث المدعى عليها النسخ

أ- الأحاديث المنسوخة:

الصفحة	الحديث
«كتاب الوحي والإيمان»	
721-725 731-732-735 736-741	«الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والفرس» [مالك-حمزة وسالم عن النبي ﷺ]
743	«لا يوردن ممرض على مصح» [مسلم-أبو هريرة]
737-744-747-751	«فر من المجذوم كما تفر من الأسد» [مسلم-أبو هريرة]
724	«لا عدوى» [مسلم-أبو هريرة]
762-770-779 787-789-790 792-794-807	«كل مولود يولد على الفطرة» [مالك-أبو هريرة]
824-825	«لا تفضلوا بين أنبياء الله» [مالك-أبو هريرة]
824	«لا تفضلوني على موسى» [مالك-أبو هريرة]
831	«لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى» [مالك-أبو هريرة]
824-827-828	«يا خير البرية- قال: «ذلك إبراهيم» [مالك-أبو هريرة]
833-834	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» [مسلم-أبو هريرة]
840	«من حرك عمامته أو خاتمه، أو علق خطا في أصبعه ليذكره فقد أشرك بالله عز وجل، إن الله تعالى يذكر الحاجات» [ابن شاهين- أنس]
847	«من حمل علينا السلاح فليس منا» [مسلم- ابن عمر]
«كتاب الطهارة»	
939-946	«إنما الماء من الماء» [مسلم عن أبي سعيد الخدري]
948-952	«نهى رسول الله ﷺ أن تستقبل القبلة بغائط أو بول» [مالك عن أبي أيوب]
955	«وهل هو إلا مضغة منك أو بضعة؟» [النسائي- طلق بن علي]

965	«توضئوا مما مست النار» [مسلم - عائشة]
975	«أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، طاهراً أو غير طاهر» [الترمذي - أنس ابن مالك]
979	«هلا أخذتم إهابها فدبغتموه، فانتفعتم به، فقالوا إنها ميتة، فقال: إنما حرم أكلها»
983	«نهى أن يتوضأ الرجل من فضل طهور المرأة»
990	«أتى سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم...»
991-996-997	«رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ويمسح بالماء على رجليه»
1015	«صليت بأصحابك وأنت جنب؟... أحسنت»
1005	«كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه...»
1008	«كان النبي ﷺ ينام وهو جنب لا يمس ماء»
1011	«إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ»
1012	«كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلت آية التيمم، فتيمننا مع النبي ﷺ إلى المناكب»
1015	«لا يؤم المتيمم المتوضئين»
1017-1018-1020	«كان للنبي ﷺ خرقة يتنشف بها بعد الوضوء»
1022	«من نام ساجدا فعليه الوضوء»
1037	«أن النبي ﷺ شرب لبنا ثم دعا بماء فتمضمض، وقال: إن له دسماً.»
1039	قال ﷺ: «يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات؛ أولاًهن»، أو قال: «أولهن بالتراب»

بـ الأحاديث الناسخة:

الصفحة	الحديث
«كتاب الوحي والإيمان»	
721	«لا طيرة، وخيرها الفأل»
746	«لا عدوى، ولا صفر، ولا هامة»
763	«إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافراً، فلو عاش لأرحق أبويه طغيانا وكفراً»
763	«توفي صبي فقلت له: طوبى له عصفور... أولاً تدري أن الله خلق الجنة»
825	«لا تفضلوا بين أنبياء الله»
833	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم وأمواهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»
840	«جعل النبي ﷺ في أصبعه خيطاً ليذكر به حاجته»
840	«كان النبي ﷺ إذا أشفق من الحاجة أن ينساها ربط في خنصره، أو في خاتمه الخيط ليذكر به»
849	«من قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، وأن الجنة حق أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء»
«كتاب الطهارة»	
943-938	«إذا جاوز الختان الختان، فقد وجب الغسل، أنزل أولم ينزل»، وفي معناه
943	«إذا قعد بين شعبها الأربع...»
949	«رقيت على بيت أختي حفصة، فرأيت رسول الله ﷺ قاعداً لحاجته، مستقبل الشام مستديراً القبلة».
956	«إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ وضوءاً للصلاة».
966	«رأيت رسول الله ﷺ يحتر من كثف شاة فأكل منها، فدعي إلى الصلاة، فقام وطرح السكين، وصلى، ولم يتوضأ».
975-927-926	«أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه، قال: عمداً صنعته يا عمر».

979	«أن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب».
983	«كان الرجال والنساء في زمن رسول الله ﷺ يتوضؤون جميعاً».
983	«اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ منها، فقالت: يا رسول الله إني كنت جنباً، فقال: إن الماء لا يجنب».
985	«ثلاث من الجفاء: أن يبول الرجل قائماً، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته، أو ينفخ في سجوده».
985	«نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل وهو قائم».
991	«أن رسول الله ﷺ توضأ فمضمض، ثم استنثر، ثم غسل وجهه ويده اليمنى ثلاثاً والأخرى ثلاثاً، ومسح رأسه بماء غير فضل يديه، وغسل رجله حتى أنقاهما».
1005	«أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل».
1005	«كان رسول الله ﷺ يغتسل ويصلي ركعتين وصلاة الغداة، ولا أراه يحدث وضوءاً بعد الغسل»، وفي رواية: «من الجنابة».
1008	«كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه، وتوضأ وضوءه للصلاة».
1008	«كان النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة».
1011	«أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد».
1013	قوله ﷺ: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك».
1012	«أنه قال لعمر بن الخطاب: أما تذكر يا أمير المؤمنين».
1015	«احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيمنت ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟».
1017	«أدنيت للنبي ﷺ غسله من الجنابة، فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً».
1017	«ثم تنحى من مقامه ذلك، فغسل رجله، ثم أتيته بمنديل فرده».
1017	«وجعل ينفذ الماء من جسده بيده».
1022	«أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ، ثم يقوم فيصلي ولا يتوضأ، قال: فقلت له: صليت ولم تتوضأ؟ فقال: إنما الوضوء على من نام مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله».
1037	«أن رسول الله ﷺ شرب لبناً ولم يتمضمض، ولم يتوضأ وصلى».
1039	«إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات».

3- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
﴿سورة البقرة﴾		
﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	2	577
﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾	25	671
﴿ءَاتُوا الزَّكَاةَ﴾	42	577
﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾	61	599-381
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾	66	902
﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾	77	665
﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	82	577
﴿قَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾	88	618
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾	97	609
﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾	105	-437-436-409 499-473-470
﴿نَاتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾	105	-470-436-411 499-473
﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	114	1045
﴿بَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	114	577
﴿وَلَنَّا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ﴾	138	577
﴿مَا وَلِيَهُمْ عَمَّا فَبَلَّتِهِمُ الْمَنِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾	141	1045
﴿فُلِ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾	141	1045
﴿وَمَا جَعَلْنَا الْفَيْلَةَ﴾	142	1045

1052-1047-1045	143	﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾
1052	143	﴿قَوْلٍ وَجْهِكَ﴾
577-502	143	﴿قَوْلٍ وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
1046	143	﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾
1053	147	﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾
622	161	﴿لَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾
500-491	179	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾
491	179	﴿أَلَوْصِيهِ لِلْوَالِدَيْنِ﴾
583	181	﴿بِمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنِبًا أَوْ إِثْمًا﴾
577	182	﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
581	183	﴿بِمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾
577-490	183	﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ، فِدْيَةٌ﴾
577	184	﴿بِمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾
473-472	184	﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾
503	186	﴿بِأَنَّ بَشِيرًا هُوَ﴾
491	186	﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾
-417-415-414 482	186	﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْلِ﴾
820	189	﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ﴾
578	189	﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾
578	190	﴿وَلَا تُفْتِلُوهُمْ﴾
578	191	﴿بَلْ إِنْ تَنْتَهُوا﴾
581	195	﴿وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ﴾
581	195	﴿بِمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا﴾

577	213	﴿قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ﴾
578	215	﴿قُلْ فِتْنَالِ فِيهِ كَبِيرٌ﴾
582	217	﴿وَمَتَّبِعْ لِلنَّاسِ﴾
577	217	﴿قُلْ اَلْعَفْوُ﴾
582	219	﴿وَلَا تَنْكِحُوا﴾
630	221	﴿نِسَاءُكُمْ حَزَّتْ لَكُمْ﴾
582	226	﴿أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ﴾
582	227	﴿الطَّلَنِ مَرَّتَيْنِ﴾
582	227	﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾
582	232	﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾
1058-540	236	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾
1059-1058	236	﴿وَقُومُوا لِلَّهِ فَنِيَتَيْنِ﴾
582	238	﴿مَتَّبِعًا إِلَى الْخَوْلِ﴾
851	247	﴿بِمَسِّ شَرْبٍ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾
869-578-382	255	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾
402	268	﴿وَمَنْ يُّوتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ﴾
464	281	﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
582	281	﴿وَأَشْهِدُوا﴾
582	282	﴿فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ﴾
875-872-382	283	﴿وَإِنْ تُبْذَرُوا مَا وَجَّ أَنْفُسُكُمْ﴾
875	283	﴿أَوْ تُخْفَوُ﴾
877-876-874	284	﴿-أَمْسِ الرَّسُولُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾
876	285	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾
876	285	﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾

876	285	﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾
874-872	285	﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
﴿سورة آل عمران﴾		
403	7	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾
656	7	﴿بِأَمْرِ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾
656-403	7	﴿وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
624	8	﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾
633	14	﴿رُزِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾
578	20	﴿بِإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾
578	28	﴿مِنْهُمْ تَفِيَةٌ﴾
603	51	﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾
782	66	﴿وَلَكِنَّ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا﴾
783	82	﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
606-599	84	﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾
617-582	85	﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ﴾
616-381	85	﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا﴾
617	86	﴿وَلَيْكَ جَزَاؤُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾
617	87	﴿وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾
618	88	﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾
582	97	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ﴾
582	97	﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
881-382	102	﴿إِتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾
881-582-382	102	﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾

862	104	﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ﴾
862-630	110	﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾
583	111	﴿أَذَى﴾
583	120	﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا﴾
1060	128	﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾
540	133	﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾
583	145	﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾
699	146	﴿وَكَأَيِّ مَنِ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ﴾
431	154	﴿يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ﴾
843	159	﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾
656	192	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مِمَّنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾
﴿سورة النساء﴾		
583	2	﴿وَلَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾
550	3	﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾
583	6	﴿فَلْيَاْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
583	7	﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾
583	8	﴿فَبَارِزُفُوهُمْ مِنْهُ﴾
583	9	﴿وَلِيَخْشَ﴾
583	11	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾
509	11	﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾
583	15	﴿بِأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾
500	15	﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾
584	16	﴿فَبَقَاذُوهُمَا﴾

637	17	﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾
-637-636-381 638	18	﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾
584	18	﴿ثَبَّتْ أَلْسَنَ﴾
585	19	﴿وَلَا تَعْضَلُوهُمْ﴾
550	23	﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾
584	24	﴿بِمَا اسْتَمْتَعْتُمْ﴾
473	28	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
594	28	﴿أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
1015	29	﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾
584	33	﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾
1072-919	43	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾
656-625-588	47	﴿لَا يَغْيِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾
-645-625-585 659-656	47	﴿وَيَغْيِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
578	80-62	﴿بِأَعْرَضَ عَنْهُمْ﴾
709-708-381	63	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾
584	63	﴿وَاسْتَعْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾
585	70	﴿بِقَانِهِرُوا ثُبَاتٍ﴾
578	79	﴿بِمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَمِيْظًا﴾
408	81	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا بِهِ إِخْتِلَافًا﴾
578	83	﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَهُ﴾
578	89	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾

642-585-381	92	﴿وَمَنْ يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَعِيدًا﴾
648-644		
648-644	92	﴿بَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ﴾
648	92	﴿وَعَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾
1068	100	﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَفْضُرُوا﴾
1068	102	﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
674	112	﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ﴾
636	115	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾
873	122	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾
615	130	﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ ءَاثَرُوا الْكِتَابَ﴾
696	137	﴿بَشِيرِ الْمُتَنَبِّهِينَ بِأَنْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
864	139	﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
585	144	﴿إِنَّ الْمُتَنَبِّهِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾
437-436	159	﴿بِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾
638	170	﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾
572	175	﴿يَسْتَفْتُونَكَ فَلِإِنَّ اللَّهَ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةِ﴾
﴿سورة المائدة﴾		
578	3	﴿وَلَا ءَامِينَ﴾
981	4	﴿خُرِمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾
572	4	﴿إِلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾
586	6	﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ ءَاثَرُوا الْكِتَابَ﴾
582	6	﴿وَالْمُحْصَنَاتِ مِنَ الَّذِينَ ءَاثَرُوا الْكِتَابَ﴾
1072-919-382	7	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا فُتِمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾

462	7	﴿بَاغِسلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾
843	12	﴿وَعَلَى اللَّهِ قَلَيْتَوَكَّلٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾
585	14	﴿بَاغْفُ عَنْهُمْ﴾
843	25	﴿وَعَلَى اللَّهِ قَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾
585	35	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾
585	44	﴿أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾
659	47	﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
585	51	﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾
605	71	﴿مَنْ -امْسَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾
643	74	﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾
588	93	﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾
578	101	﴿مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾
855-382	107	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ وَءَانْفُسَكُمْ﴾
578	107	﴿عَلَيْكُمْ وَءَانْفُسَكُمْ﴾
578	107	﴿إِذَا إِهْتَدَيْتُمْ﴾
585	108	﴿أَوْ -أَخْرَاجَ﴾
﴿سورة الأنعام﴾		
716-714-586-381	16	﴿إِنِّي أَخَافُ إِن عَصَيْتُ رَبِّي﴾
564	22	﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾
790	45	﴿فَتَحْنًا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾
578	67	﴿فَل لَّسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾

865-864-382	69	﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ﴾
586	70	﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾
675	78	﴿هَذَا رَيْبٌ﴾
614	83	﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾
391	90	﴿فَبِأَن يُكْفَرُ بِهَا هَتُولَاءٍ بَقَدَّ وَكَلْنَا﴾
564	92	﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾
713-699	91	﴿وَلِيكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ بِفِتْيَةٍ﴾
578	92	﴿ثُمَّ ذَرَهُمْ﴾
578	105	﴿عَلَيْكُمْ بِحَمِيظٍ﴾
578	107	﴿وَأَعْرِضْ﴾
578	108	﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَمِيظًا﴾
578	109	﴿وَلَا تَسُبُّوا﴾
586	122	﴿وَأَنَّهُ لَيْسَ﴾
578	136	﴿يَنْفَعُكُمْ إِعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾
911	146	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾
564	152	﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾
639	159	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾
578	159	﴿قُلْ أَنْتَظِرُوا﴾
578	160	﴿لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾
﴿سورة الأعراف﴾		
144-143	154	﴿وَفِي نُسخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾
774	28	﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ قَرِيفًا هَدًى﴾
1100-588	54	﴿تَضَرَّعًا وَخُفْيَةً﴾

1100	54	﴿إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْمُعْتَدِينَ﴾
778	100	﴿بِمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾
778	101	﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ﴾
599	156	﴿إِنَّا هَدَيْنَا إِلَيْكَ﴾
786-775	172	﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾
620	175	﴿وَاتَّلَ عَلَيْهِمْ نَبَأَ آلِ عَادِ أَتَيْنَهُ﴾
631	176	﴿وَلَمَّا كُنْتُمْ فِي الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾
579	183	﴿وَأَمَلَى﴾
595	188	﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾
577	199	﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾
865-382	199	﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾
579	199	﴿وَأَعْرِضْ﴾
1096	205	﴿وَإِذْ كُرِّرْتُكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعًا وَخِيفَةً﴾
﴿سورة الأنفال﴾		
697	17	﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾
894	32	﴿فَأَمْطَرْنَا عَلَيْنَا جِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾
-893-586-382 897	33	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾
897-893	33	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾
897-893-586	34	﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾
896	34	﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
643	38	﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾
469	41	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾

665	49	﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ أَعْمَالَهُمْ الشَّيْطَانُ﴾
586	62	﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾
636-586	66	﴿عِشْرُونَ صَبِيرُونَ﴾
898-586-473	67	﴿أَلَمْ حَقَّقَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ بِيَكُمْ ضَعْفًا﴾
863	67	﴿فَإِنْ تَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾
632	68	﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾
586	73	﴿مِنْ وَلِيِّتِهِمْ﴾
579	73	﴿وَإِنْ إِسْتَنْصَرَوْكُمْ﴾
586-584	76	﴿وَأَوْزِلُوا الْأَزْحَامَ﴾
﴿سورة التوبة﴾		
587	2	﴿بَسِّحُوا﴾
587	5	﴿بِقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾
587	5	﴿فَإِنْ تَابُوا﴾
579	7	﴿فَاسْتَغْفِرُوا لَهُمْ﴾
587	11	﴿فَإِنْ تَابُوا﴾
591-586-585	29	﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾
434	32	﴿وَيَا بَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾
577	34	﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالنِّصَّةَ﴾
587	39	﴿إِلَّا تَنْهَرُوا﴾
587	41	﴿إِنْهَرُوا خِفَابًا﴾
587	43	﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾
732	51	﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾
869	74	﴿يَتَأْتِيهَا النَّجِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ﴾
710-708	81	﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾

710	81	﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾
584	81	﴿قَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾
711	85	﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾
587	98	﴿الْأَغْرَابِ أَشَدَّ كُفْرًا﴾
587	99	﴿وَمِنَ الْأَغْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ﴾
587	100	﴿وَمِنَ الْأَغْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ﴾
612	106	﴿وَقُلْ إِعْمَلُوا بِسِرِّي اللَّهِ عَمَلَكُمْ﴾
712	114	﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾
588-381	114	﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾
715	114	﴿مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾
713	115	﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾
715	115	﴿قَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾
624	119	﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾
587-585	123	﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً﴾
890	129	﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾
﴿سورة يونس﴾		
714-587-381	15	﴿إِنِّي أَخَافُ﴾
498	15	﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾
579	20	﴿بِأَنْتَظِرُوا﴾
564	40	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ﴾
579	41	﴿بِقُلِّ لِي عَمَلِي﴾
579	46	﴿وَأَمَّا نُرِيَنَّكَ﴾
932	71	﴿بِأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾

693	72	﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾
624	96	﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
579	99	﴿أَبَآنَتْ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾
579	108	﴿بِمَيِّ إِهْتَبَدَى﴾
579	109	﴿وَاصْبِرْ﴾
﴿سورة هود﴾		
579	12	﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾
628	15	﴿تُؤْتِي إِلَيْهِمْ؛ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾
628	15	﴿وَهُمْ فِيهَا لَا يَبْخُسُونَ﴾
632-629	16	﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾
693	29	﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾
813	36	﴿أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾
579	93	﴿إِعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾
579	120	﴿وَانْتَظِرُوا﴾
﴿سورة يوسف﴾		
408	100	﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ﴾
886	105	﴿وَكَأَيَّ مَنِ - آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾
﴿سورة الرعد﴾		
626	6	﴿وَأُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَلُ﴾
626	7	﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾
626	7	﴿وَقَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُثَلَّثُ﴾

627-625-381	7	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ﴾
588	7	﴿عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾
625	7	﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾
390	19	﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾
564	32	﴿وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
433-386	40	﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيَنْبَغِي﴾
579	41	﴿عَلَيْكَ الْبَلْعُ﴾
564	44	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾
﴿سورة إبراهيم﴾		
611	9	﴿وَلَيْسَ كَقَبْرَتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾
564	30	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾
588	36	﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾
588	36	﴿إِنْ إِلَّا نَسَنَ كَقَارِ ظَلُومٍ﴾
851	38	﴿بِمَسِّ تَبِيعَ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾
390	47	﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
﴿سورة الحجر﴾		
580	3	﴿ذَرَهُمْ﴾
672	9	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
580	85	﴿بِاصْبَحَ﴾
580	88	﴿لَا تَمُدَّنَّ﴾
580	89	﴿أَنَا النَّذِيرُ﴾

580	94	﴿وَأَعْرِضْ﴾
﴿سورة النحل﴾		
146	36	﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾
580	35	﴿إِلَّا الْبَلْعُ﴾
564	41	﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾
793-553	44	﴿لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾
588	67	﴿سَكَرَ﴾
772	78	﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾
580	82	﴿عَلَيْكَ الْبَلْعُ﴾
437	101	﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾
496	101	﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾
588	106	﴿مَسْ كَبَرٍ﴾
564	110	﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ﴾
415	115	﴿بِمَسْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾
564	126	﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾
580	127	﴿وَأَصْبِرْ﴾
﴿سورة الإسراء﴾		
773	15	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾
628	18	﴿مَسْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ﴾
583	18	﴿عَجَّلْنَا لَهُ، فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ﴾

509	23	﴿قَلَّا تَقُلْ لَهُمَا اهْبِ﴾
588	24	﴿رَّبِّ إِزْحَمُهُمَا﴾
580	54	﴿رَّبُّكُمْ أَغْلَمَ﴾
673	73	﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾
664-663	74	﴿لَقَدْ كَدَّتْ تَرْكُنُ إِلَيْهِمْ﴾
672	75	﴿إِذَا لَأَذْنُكَ ضِعْفَ الْحَيَوَةِ﴾
589-564	76	﴿لَيْسْتَ بِزُورٍ﴾
1091	79	﴿وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدُ بِهِ﴾
1089-831	79	﴿عَبَسَى أَنْ يَبْعَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾
564	80	﴿وَقُلْ رَبِّ﴾
1100	109	﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾
1100-1097-1096	109	﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِ بِهَا﴾
1100-588	109	﴿وَلَا تُخَافِ بِهَا﴾
1096	109	﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾
﴿سورة الكهف﴾		
614	4	﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾
564	28	﴿وَاصْبِرْ﴾
611-381	29	﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾
589	29	﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾
612	29	﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سَرَادِقُهَا﴾
633	45	﴿الْمَالِ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾

802-772	73	﴿أَفْتَلَتْ نَفْسًا رَّكِيَّةً﴾
654	86	﴿قُلْهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾
634	99	﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾
﴿سورة مريم﴾		
1101-1100	2	﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ، يَدَآءَ حَقِيًّا﴾
630	28	﴿مَسْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾
580	38	﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾
713	47	﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ، كَانَ يَ حَقِيًّا﴾
589	59	﴿يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾
589	71	﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾
589	72	﴿ثُمَّ نُنَجِّي﴾
580	75	﴿قَلِيلٌ مَّدْدٌ﴾
580	85	﴿فَلَا تَعْجَلْ﴾
﴿سورة طه﴾		
1092	1	﴿طَهَّ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْفُرْعَانَ لِيَتَشَفَّى﴾
674	14	﴿أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾
391	15	﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾
391	49	﴿أَلَيْسَ أُعْطِيَ كُلُّ شَيْءٍ خَلْقُهُ، ثُمَّ هَدَى﴾
643-637-626	80	﴿وَإِنِّي لَعَبَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَرَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾
580	128	﴿بِاصْبِرْ﴾
816	133	﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ﴾

580	134	﴿قُلْ كُلٌّ مُتَرَبِّصٌ﴾
﴿سورة الأنبياء﴾		
807	3	﴿لَهُمْ فَلُوبُهُمْ﴾
615	25	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا يُوحِي إِلَيْهِ﴾
771-769	56	﴿إِلَىٰ بَطْرَحٍ﴾
675	63	﴿بَلْ بَعَلُّهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾
589	97	﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾
589	100	﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ﴾
﴿سورة الحج﴾		
564	11	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾
564	19	﴿هَٰؤُلَاءِ حَصْمَتِي﴾
871	19	﴿يُضْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾
467	27	﴿وَلِيَطَّوُّوْا بِالنَّبِيِّ﴾
662-661-381	50	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾
589-381	50	﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى﴾
677	50	﴿أَلْفَى الشَّيْطَانُ فِي مَنِيَّتِهِ﴾
661-143	50	﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانُ﴾
671	51	﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْفِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً﴾
580	66	﴿وَإِنْ جَدَلُوكَ﴾
564	75	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِرُكْعُوا وَاسْجُدُوا﴾
892-589-382	76	﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾

699	76	﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾
782	76	﴿هُوَ سَمِيُّكُمْ الْمُسْلِمِينَ﴾
﴿سورة المؤمنون﴾		
1076	2-1	﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾
﴿سورة النور﴾		
584	2	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾
459	2	﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾
590	3	﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ﴾
590	4	﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾
590	27	﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا﴾
590	29	﴿بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾
590	31	﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ﴾
590	32	﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾
924	35	﴿ثَوْرٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ﴾
674	42	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾
590	56	﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ﴾
590	57	﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ﴾
590	58	﴿وَالْفَوَاحِشَ مِنَ النِّسَاءِ﴾
587	60	﴿بَادِرَ لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾
﴿سورة الفرقان﴾		
633	23	﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ﴾

645-590	68	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ﴾
645-644	70	﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾
﴿سورة الشعراء﴾		
890	2	﴿لَعَلَّكَ بَلِغٌ نَفْسَكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾
590-564	223	﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾
﴿سورة القصص﴾		
712	56	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَئِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾
565	85	﴿إِنْ أُلْنِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾
﴿سورة العنكبوت﴾		
699	25	﴿بِقَامِ لَهُ لُوطٌ﴾
591	46	﴿وَلَا تُجَدِّلُوا﴾
﴿سورة الروم﴾		
783	25	﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ فَنِينُونَ﴾
769	29	﴿بِأَفْئِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾
761	29	﴿وَبِطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي قَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾
580	59	﴿بِأَصْبِرَ﴾
﴿سورة لقمان﴾		
621	3	﴿الَّذِينَ يُفِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾
580	11	﴿وَمَن كَفَرَ﴾
614	12	﴿يَبْتَنِي لَا تَشْرِكُ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾
565	26	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَفْئَمَ﴾

697	33	﴿وَمَا تَذَرُ نَفْسٌ يَأْيَ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾
﴿سورة السجدة﴾		
654	17	﴿جَزَاءً يَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾
565	18	﴿أَقَمَّ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَّ كَانَ قَاسِفًا﴾
580	30	﴿وَانْتَظِرْ﴾
﴿سورة الأحزاب﴾		
888	1	﴿يَتَأْتِيهَا النَّجِيُّ ابْنُ اللَّهِ﴾
586-584	6	﴿وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامَ﴾
695	47	﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا﴾
581	48	﴿وَدَعِ أَذْيَهُمْ﴾
591	50	﴿إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ﴾
1089	50	﴿خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾
591	52	﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ﴾
﴿سورة سبأ﴾		
581	25	﴿قُلْ لَا تَسْأَلُونَ﴾
691-592	47	﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾
﴿سورة فاطر﴾		
771-768	1	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ قَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
842	3	﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾
890	8	﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ﴾
581	23	﴿إِنْ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾

842	40	﴿فَلْآرَاتِيْتُمْ شُرَكَآءَ كُمْ اَلَّذِيْنَ تَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اِلٰهٍ﴾
﴿سورة يس﴾		
771	21	﴿وَمَا لِيْ لَا اَعْبُدُ الَّذِيْ فَطَرَنِيْ﴾
581	75	﴿فَلَا يُخْزِنُكَ﴾
﴿سورة الصافات﴾		
898-382	102	﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾
450	102	﴿اِنِّيْ اَبْرِئُ فِي الْمَنَامِ اَتٰى اَذْحَكُ﴾
450	102	﴿اِفْعَلْ مَا تُوْمَرُ﴾
899-451	105-104	﴿وَلَنَدِيْنَنَّهُ اَنْ يَّاٰ اِبْرٰهِيْمُ ﴿١٠٤﴾ فَذْ صَدَفْتَ الرَّءْيٰٓءَ﴾
900-898-448	107	﴿وَبَدِيْنَنَّهُ بِذَنْحٍ عَظِيْمٍ﴾
574	164	﴿وَمَا مِّنَّا اِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُوْمٌ﴾
581	174	﴿فَتَوَلَّ﴾
581	178	﴿وَتَوَلَّ﴾
﴿سورة الزمر﴾		
611	8	﴿وَلَا يَرْضٰى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾
806	8	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ اٰخَرٰى﴾
-714-591-381 716	13	﴿اِنِّيْ اَخَافُ﴾
431	44	﴿وَبَدَا لَهُمْ مِّنْ اِلٰهٍ مَا لَمْ يَكُوْنُوْا يَخْتَسِبُوْنَ﴾
431	45	﴿وَبَدَا لَهُمْ سَبِيْلَاتٌ مَّا كَسَبُوْا﴾
565	50	﴿فَلْ يَعْبَادِيْ الَّذِيْنَ اَسْرَفُوْا عَلٰى اَنْفُسِهِمْ﴾
615	62	﴿وَلَقَدْ اَوْحٰى اِلَيْكَ وَاِلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكَ﴾

﴿سورة غافر﴾		
654	1	﴿جَمَّ تَزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾
592	6	﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾
880	13	﴿بَادِعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾
﴿سورة فصلت﴾		
671	25	﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْعَوَا بِإِيهِ﴾
612	39	﴿إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾
﴿سورة الشورى﴾		
592	3	﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾
614	6	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾
1053	9	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
631-628-381	18	﴿مَنْ كَانَ يُرِيدْ حَرْثَ الْآخِرَةِ﴾
592	21	﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾
691-565-381	21	﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾
637	23	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾
592	37	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾
592	37	﴿بِمَنْ عَقَا﴾
592	38	﴿وَلَمْ يَنْتَصِرْ﴾
592	40	﴿وَلَمْ صَبَرَ﴾
﴿سورة الزخرف﴾		
391	4	﴿أَفَنْضِرَبَ عَنْكُمُ الذِّكْرُ﴾
391	7	﴿بِقَاهْلِكُنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾

615	44	﴿وَسْئَلٌ مِّنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُّسُلِنَا﴾
574	44	﴿أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِلَهَةً﴾
792-777	87	﴿وَلَيْسَ سَأَلَتْهُمْ مِّنْ خَلْقِهِمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾
﴿سورة الجاثية﴾		
143	28	﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾
﴿سورة الأحقاف﴾		
693-381	8	﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾
592	8	﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِهِ﴾
565	9	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾
790	24	﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾
﴿سورة محمد ﷺ﴾		
620	26	﴿إِنَّ الَّذِينَ إِزْتَدُوا عَلَىٰ أَذْبَارِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ﴾
620	33	﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَسَيُحِطُّ أَعْمَالَهُمْ﴾
﴿سورة الفتح﴾		
694	1	﴿إِنَّا بَتَّخْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾
591-587-586 694-592	2	﴿لَيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾
696	5	﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ﴾
696	6	﴿وَيُعَذِّبَ الْمُتَنَبِّهِينَ وَالْمُتَنَبِّهَاتِ﴾
696	7	﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
611	13	﴿وَمَنْ لَّمْ يُؤْمِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾

705	18	﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾
889	25	﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾
889	25	﴿لَوْ تَرَىٰلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
﴿سورة الحجرات﴾		
783	14	﴿وَلَيْكِ فُؤُوءٌ أَسْلَمْنَا﴾
﴿سورة ق﴾		
1083	39	﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ﴾
﴿سورة الذاريات﴾		
633	14	﴿ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ هَٰذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِءُ تَسْتَعْجِلُونَ﴾
792	56	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾
﴿سورة الطور﴾		
772-633	14	﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾
905-788-593	19	﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾
812	19	﴿وَمَا أَلْتَنَّهُمْ مِّنْ عَمَلِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ﴾
1087	47	﴿وَإِذْ بَرَأَ النَّجُومَ﴾
﴿سورة النجم﴾		
661	19	﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَ وَالْعُزَّىٰ﴾
671	21	﴿أَلَكُمُ الذِّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾
631	28	﴿بِأَعْرَضٍ عَنِ مَّسِّ تَوَلَّىٰ عَنِ ذِكْرِنَا﴾
-633-593-382 905	38	﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسِ إِلَّا مَا سَجَىٰ﴾

﴿سورة الرحمن﴾

622	24	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَارٍ﴾
932	34-33	﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّنْ بَارٍ ۖ وَنُحَاسٌ﴾
609	67	﴿فِيهِمَا فَكِهَّةٌ وَنَحْلٌ وَرَمَانٌ﴾

﴿سورة الواقعة﴾

593	16	﴿وَقَلِيلٌ مِّنَ الْآخِرِينَ﴾
630	67-66	﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ۚ ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ۚ﴾
565	85	﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ ۚ﴾

﴿سورة الحديد﴾

706	10	﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَّنْ أَنْقَضَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ﴾
1081	15	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾
734	21	﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي نَفْسٍ مِّنْكُمْ ۚ﴾

﴿سورة المجادلة﴾

469-465	3	﴿بِتَحْرِيرِ رَقَبَةٍ﴾
1052	7	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾
593	12	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ﴾
898	13	﴿فَبِأَذِّ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾
593	13	﴿-أَشَقَفْتُمْ ۚ﴾

﴿سورة الحشر﴾

907	7	﴿وَمَا ءَاتِيَكُمْ الرَّسُولَ فخذوه﴾
-----	---	--------------------------------------

989	8	﴿اُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ﴾
989	9	﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾
﴿سورة الممتحنة﴾		
593	8	﴿لَا يَنْهَيْكُمْ اللَّهُ﴾
503	10	﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُبَّارِ﴾
﴿سورة المنافقون﴾		
710-708	6	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾
﴿سورة التغابن﴾		
881-589-582	16	﴿بَاتَّفُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾
﴿سورة الطلاق﴾		
585	2	﴿ذُو عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾
843	2	﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾
843	3	﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾
﴿سورة التحريم﴾		
633	7	﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾
869	9	﴿يَتَأْتِيهَا النَّجَاءُ جَلِيدٍ الْكُبَّارِ﴾
﴿سورة الحاقة﴾		
902	16	﴿وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾
716-672	44	﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾
﴿سورة المعارج﴾		
896	2-1	﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۖ لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ﴾

577	24	﴿حَوْثٌ مَّعْلُومٌ﴾
﴿سورة نوح﴾		
788	26	﴿يَمَّا حَطَبَتْ إِيَّاهُمْ أَغْرِفُوا إِثْرَهُ فَأَدْخِلُوا نَارًا﴾
888-788	28	﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾
788	29	﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كُفَّارًا﴾
﴿سورة المزمل﴾		
1091-1088	1	﴿يَتَأْتِيَهَا الْمُرْسَلُ فَمِ الْبَيْتِ إِلَّا قَلِيلًا﴾
594	1	﴿فَمِ الْبَيْتِ﴾
594	1	﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾
594	2	﴿أَوْ أَنْفُصَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾
1091	3	﴿وَرَزَّلَ الْفُرْقَانَ تَرْجِيلاً﴾
594	4	﴿فَوَلَّا ثَاقِبًا﴾
594	17	﴿بِمَسْ شَاءَ﴾
1090	18	﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْبُكُ مِنْ ثُلُثِي الْبَيْتِ﴾
1088	18	﴿عَلِمَ أَنْ لَسْ تُخْضِعُ فِتْنًا عَلَيْكُمْ﴾
1088	18	﴿بِقَارِعَةٍ وَمَا تَيَسَّرَ مِنَ الْفُرْقَانِ﴾
﴿سورة المدثر﴾		
615	5	﴿وَالرَّجْزَ بَاهِجًا﴾
615	8	﴿بِقَادَا تَفْرِجِ الْتَافُورِ﴾
616	16	﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يَتَبَنَّا غَنِيْدَا﴾
616	24	﴿بِقَالَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾

612	37-36-35	﴿إِنَّهَا لِأَخَذَى الْكَبِيرِ ۖ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ۚ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ﴾
616	37-36	﴿نَذِيرًا لِلْبَشَرِ ۚ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ﴾
805-773-616	38	﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾
616	48	﴿بِمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾
616	52	﴿كَلاَّ بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾
612	54	﴿بِمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ﴾
﴿سورة القيامة﴾		
793	18-17	﴿بِإِذَا فَرَأَنَّهُ بَاتَّيَغٍ فُرْءَانَهُ ۚ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ﴾
792	35	﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾
﴿سورة الإنسان﴾		
570	1	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾
565	8	﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثِهِ﴾
594	8	﴿وَأَسِيرًا﴾
654	12	﴿وَجَزَلِيهِمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةٌ وَحَرِيرًا﴾
1093	26	﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ، وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾
594	29	﴿بِمَنْ شَاءَ﴾
594-590-589	30	﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾
﴿سورة المرسلات﴾		
612	46	﴿كُلُّوْا وَتَمَتَّعُوا فَلْيِلَّا إِنَّكُمْ مُّجْرِمُونَ﴾
565	48	﴿وَإِذَا فِيلٌ لَهُمْ بَرَزَكُوعُوا﴾

﴿ سورة النازعات ﴾		
622	44	﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَّخْشِيهَا ﴾
﴿ سورة عبس ﴾		
890	7	﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّى ﴾
﴿ سورة التكوير ﴾		
594-589	29	﴿ وَمَا تَشَاءُونَ ﴾
﴿ سورة الانشقاق ﴾		
787	19	﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾
﴿ سورة الشرح ﴾		
1095	7	﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴾
﴿ سورة العلق ﴾		
616	6	﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَإِطْفَئٍ ﴾
616	13	﴿ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴾
﴿ سورة البينة ﴾		
880	5	﴿ وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾
﴿ سورة الزلزلة ﴾		
509	8	﴿ بِمَنْ يَّعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾
﴿ سورة العصر ﴾		
902	1	﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُورٌ ﴾
902	2	﴿ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾

﴿سورة الكافرون﴾		
1074	1	﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾
595	6	﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾
﴿سورة النصر﴾		
570	1	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾

4 - فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الصحابي	الحديث
«حرف الألف»		
856	أبو ثعلب الخشني	«اتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر»
851	أبو ذر	«أتاني جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فبشرني أنه من مات من أمتي»
877-876	ابن عباس	«أتريدون أن تقولوا كما قال من قبلكم ﴿سَمِعْنَا وَاعْتَمَيْنَا﴾، قولوا ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾»
744	أبو هريرة	«اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد»
994	أوس بن أوس الثقفي	«أتى كظامة قوم؛ يعني الميظأة، فمسح على نعليه وقدميه»
630	ابن عمر	«أحرث لديناك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»
829	أبو هريرة	«أحشر أنا وأمتي على تل، فيكسوني ربي بحلة خضراء»
711	عمر بن الخطاب	«أخر عني يا عمر، إني خيرت فاخترت»
1098	أبو قتادة	«اخفض من صوتك شيئاً»
849		«أدخله الله الجنة على ما كان من عمل»
561	عائشة	«ادعوا الحدود بالشبهات»
1011	أبو سعيد الخدري	«إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعاود فليتوضأ»
922	زيد بن أرقم	«إذا أراد أحدكم الغائط، فليبدأ به قبل الصلاة»
800	عبد الملك بن عمر	«إذا أراد الله أن يخلق النسمة، قال ملك الأرحام معرضاً»
939	-	«إذا أعجلت أو أقحطت، فلا غسل عليك وعليك الوضوء»
650	أبو بكر	«إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار»

943	عبد الله بن عمر بن العاص	«إذا التقى الختانان، وغابت الحشفة، وجب الغسل، أنزل أولم ينزل»
736	أبو هريرة	«إذا تطيرتم فامضوا، وعلى الله فتوكلوا»
936	لقيط بن صبرة	«إذا توضأت فأسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع»
940	عائشة	«إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل»
979	ابن عباس	«إذا دبغ الإهاب فقد طهر»
919		«إذا رأيته هكذا فلا تسلم علي؛ لأنني لا أرد عليك»
531	أنس/علي بن أبي طالب	«إذا زادت على عشرين ومائة؛ ففي كل أربعين ابنة لبون»
746	عبد الرحمن بن عوف	«إذا سمعتم به في أرض، فلا تقدموا عليه، وإذا وقع»
415	ابن أبي أوفى	«إذا غربت الشمس من هاهنا، وأقبل الليل»
943	أبو هريرة	«إذا قعد بين شعبها الأربع، وألرق الختان بالختان، فقد وجب الغسل»
956	بسرة بنت صفوان	«إذا مس أحدكم ذكره، فليتوضأ وضوءه للصلاة»
1026	عائشة	«إذا نكس أحدكم في الصلاة فليرقد»
878		«إذا هم أحدكم بحسنة كتبت له حسنة، وإذا هم بسيئة»
903		«أرانيك الملك في سرقة من حرير»
908	ابن عباس	«أرأيت لو كان على أبيك دين، أكنت تقضيه»
809	أسلم بن سلمة	«أرأيتم الوائدة والمؤدة فإنهما في النار، إلا أن تدرك»
819	أبو هريرة	«أربعة كلهم يدلي بحجته؛ رجل أصم وأبكم ورجل أحمق ورجل مات في الفترة»
992	جابر	«ارجع فأحسن وضوءك»
1079	أبو هريرة	«ارجع فصل، فإنك لم تصل»
1098	أبو قتادة	«ارفع صوتك شيئاً»
992-935-932	مسلم وغيره	«أسبغوا الوضوء، وبل للأعقاب من النار»

948	أبو أيوب/ ابن عمر /أبو هريرة	«استقبال القبلة عند الحاجة»
886-885	ثوبان	«استقيموا ولن تحصوا»
914	ثوبان	«استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة»
1079	جابر بن سمرة	«اسكنوا في الصلاة»
635	حكيم بن حزام	«أسلمت على ما أسلفت من خير»
1001	عمرو بن العاص	«أصليت جنباً يا عمرو»
807	سمرة بن جندب	«أطفال المشركين خدم أهل الجنة»
830	أبو هريرة	«أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»
669	ابن عباس	«افتريت على الله، وقلت ما لم يقل لي»
630	أبو وهب الجشمي	«أفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارث وهمام»
716	عائشة	«أفلا أكون عبداً شكوراً»
836	أبو سهيل	«أفلح وأبيه إن صدق، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق»
922		«أقبل النبي ﷺ نحو بير جمل، فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه»
826	جندب بن عبد الله	«اقرأوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا»
912		«أكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير حرام»
791	عياض بن حمار	«ألا أحدثكم بما حدثني الله تعالى»
764	أبو سعيد الخدري	«ألا إن أمتي طبقات شتى؛ فمنهم من يولد مؤمناً ويحيى مؤمناً»
693	ابن عباس	«إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة»

979	عبد الله بن عكيم	«ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»
766	الأسود بن سريع	«ألا ما بال أقوام قتلوا المقاتلة، ثم تناولوا الذرية»
534	ابن عكيم	«ألا ننتفع من الميتة بإهاب ولا عصب»
781	قتادة	«ألا وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم»
841	بشر بن إبراهيم	«الأرواح جنود مجندة»
556	ابن عباس	«الأيام أحق بنفسها»
559	ابن عمر	«البائعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا»
500	عبادة بن الصامت	«البكر بالبكر، جلد مائة وتغريب عام، والشيء بالشيء»
985	حذيفة/ عمر	«البول قائما»
943-942-383	أبو هريرة/ عائشة	«التقاء الختانين»
723	عائشة	«الجاهلية كانوا يتطبرون من ذلك»
1001	عمرو بن العاص	«الجنب يتوضأ، ويكفيه من التيمم»
546	عبد الرحمن بن يعمر	«الحج عرفة»
737	ابن مسعود	«الرفق يمن، والخرق شؤم»
381	عبد الله بن عمر	«الشؤم في ثلاث»
-741-725-721 842	بريدة - أم سلمة	«الشؤم في ثلاث: في الدار، والفرس، والمرأة، (والسيف)»
1082	الفضل بن عباس	«الصلاة مثنى مثنى؛ تشهد في كل ركعتين، وتتضرع»
467	ابن عباس	«الطواف بالبيت صلاة»
865		«العرف؛ أن تغفو عن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك»
769	أبو هريرة	«الفطرة خمس»
811-806	عائشة	«الله أعلم بما كانوا عاملين»
-765-761-760 790-769	خديجة	«الله أعلم بما كانوا عاملين»
923	أبو موسى الأشعري	«اللَّهُمَّ اغفر لعبيد أبي عامر»
888	أبو موسى	«اللَّهُمَّ اغفر لي خطاياي وعمدي، وكل ذلك عندي»

1062	ابن عمر	«اللَّهُمَّ العن فلانا وفلانا، بعدما يقول»
887	شداد بن أوس	«اللَّهُمَّ أنت ربي لا اله إلا أنت خلقتني، وأنا عبدك وأنا على وعدك وعهدك»
890	-	«اللَّهُمَّ اهد قومي؛ فإنهم لا يعلمون»
826	أبو هريرة	«المراء في القرآن كفر»
806	أسلم بن سليم	«النبي في الجنة، والشهيد في الجنة والمولود في الجنة والوئيد في الجنة»
638	أنس بن مالك	«الندم توبة»
611	أبو أيوب الأنصاري	«الوتر حق؛ فمن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بواحدة»
849	أبو هريرة	«الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا»
1005	عائشة	«الوضوء بعد الغسل»
926		«الوضوء على الوضوء نور على نور»
807	أنس	«(الولدان) أو قال الأطفال (خدم أهل الجنة)»
715	علي بن أبي طالب	«أليس قد استغفر إبراهيم لأبيه»
833	أبو هريرة	«أمرت أن أقاتل الناس»
834-833	أنس/ابن عمر	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله»
834	أنس/أبو هريرة	«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله إلا الله، فإذا قالوها»
993	جابر	«أمرنا رسول الله ﷺ إذا توضأنا أن نغسل أرجلنا»
712	سعيد بن المسيب	«أن أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية»
799	ابن وهب	«إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين ليلة، ثم يكون علقه»
683	قتادة	«إن الآلهة التي تدعى أن شفاعتها لترتجى وأنها الغرانيق العلى»
633	خولة بنت حكيم	«إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون»

830		«إن الشمس تدنو حتى تبلغ العرق نصف الأذن، فبينما هم كذلك»
723	أبو هريرة	«إن الطيرة في المرأة، والدار، والفرس»
909		«إن العبد إذا مات انقطع عمله إلا من ثلاث»
763	أبي بن كعب	«إن الغلام الذي قتله الخضر طبع كافرا، فلو عاش لأرهب»
906	ابن عباس	«إن الله عز وجل يرفع ذرية المؤمن معه في درجته وإن كان لم»
484	أنس	«إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث»
829	ابن مسعود	«إن الله عز وجل اتخذ إبراهيم خليلا، وأن صاحبكم خليل الله ثم قرأ»
800	أنس بن مالك	«إن الله وكل بالرحم ملكا يقول يا رب نطفة، يا رب علقة»
584	الحسن	«إن الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغر»
983	ابن عباس	«إن الماء لا يجنب»
859	أبو بكر الصديق	«إن الناس إذا رأوا ظالما فلم يأخذوا على يديه أوشك الله...»
859	أبو بكر الصديق	«إن الناس إذا عمل فيهم بالمعاصي ولم يغيروا أوشك الله...»
776	أبو سعيد الخدري	«إن الناس خلقوا طبقات شتى؛ فمنهم من يولد مؤمنا...»
977	أسماء بنت زيد بن الخطاب	«أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة؛ طاهرا كان...»
1049		«أن النبي ﷺ زار أم مبشر في بني سلمة»
1037	ابن عباس	«أن النبي ﷺ شرب لبناء، ثم دعا بماء فتمضمض»
1037	أنس	«أن النبي ﷺ شرب لبناء، ولم يتمضمض»
975	بريدة	«إن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه»

668		«أن النبي ﷺ قرأ والنجم وهو بمكة، وسجد فسجد معه»
1005	عائشة	«أن النبي ﷺ كان لا يتوضأ بعد الغسل»
683	قتادة	«إن النبي ﷺ كان يتمنى أن يعيب الله آلهة المشركين»
975	أنس	«أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر»
1011	أنس	«أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد»
997	عبد الله بن زيد	«إن النبي ﷺ كان يغسل رجليه»
945	عائشة	«أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ولا يغتسل»
547	ابن عمر	«أن النبي ﷺ لعن في صلاة الفجر بعد الركوع»
266	ابن عمر	«أن النبي ﷺ لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله بن عبد الله فسأله»
983	الحكم بن عمرو الغفاري	«إن النبي ﷺ نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة»
129	ابن عمر	«أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد»
337	حذيفة بن أسيد	«إن النطفة تمكث في الرحم أربعين ليلة، ثم يتصور عليها الملك»
563	عمر بن الخطاب	«أن تعبد الله كأنك تراه»
255	عمر بن الخطاب	«أن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض أبداً»
336	ابن مسعود	«إن خلق ابن آدم يمكث في بطن أمه أربعين ليلة»
340	معاوية بن قرة	«أن رجلاً جاء بابنه إلى النبي ﷺ فقال: أتجبه قال: أحبك الله»
221	أبو سعيد الخدري	«أن رجلاً ممن كان قبلكم قتل تسعة وتسعين نفساً...»
294	جابر بن عبد الله	«إن رسول الله ﷺ أخذ بيد مجذوم ثم قال: كل باسم الله»
452	أبي بن كعب	«أن رسول الله ﷺ إنما جعل ذلك رخصة في أول الإسلام ثم أمر بالغسل»
490	عبد الله بن زيد	«أن رسول الله ﷺ توضأ فمضمض ثم استنثر ثم غسل وجهه ويده اليمنى»

765-764	أبو هريرة	«أن رسول الله ﷺ سئل عن أطفال المشركين عن من يموت منهم صغيراً»
988	أبو هريرة	«إن رسول الله ﷺ فعل ذلك لجرح كان بما بضعه»
486	المغيرة بن شعبة	«أن رسول الله ﷺ كان إذا ذهب أبعد»
243	قتادة	«أن رسول الله ﷺ كان قائماً يصلي عند المقابر»
518	ابن عباس	«أن رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ»
536	أنس	«أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت»
543	ابن عمر	«أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو مقبل من مكة»
274	سهل بن سعد	«إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة»
861	خالد بن معدان	«إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق، فمنها أن تؤمن بالله...»
734		«إن يكن من الشؤم شيء حقا ففي المرأة والفرس والدار»
848		«أنا بريء ممن»
826	عبد الله بن سلام	«أنا سيد ولد آدم»
744	الشريد بن سويد	«إننا قد بايعناك فارجع»
897		«أنزل الله علي أمانين لأمتي»
987	المغيرة بن شعبة	«انطلق النبي ﷺ حتى توارى عني في سواد الليل»
736		«إنما الشؤم في ثلاثة»
939-526	أبو سعيد الخدري	«إنما الماء من الماء»
948	أبو هريرة	«إنما أنا لكم بمنزلة الوالد، أعلمكم إذا ذهب أحدكم إلى الغائط»
711	عمر بن الخطاب	«إنما خيرني ربي»
683	أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث ابن هشام	«إنما ذلك من عمل الشيطان»
1014	عمار بن ياسر	«إنما كان يجزئك»

1013	عمار بن ياسر	«إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض، ثم تنفخ»
614	ابن مسعود	«إنما هو الشرك»
1067	البراء بن عازب	«أنه ﷺ كان يقنت في الصبح والمغرب»
749		«أنه أكل مع مجذوم»
952	ابن عمر	«إنه رأى النبي ﷺ مستقبل بيت المقدس»
810	الصعب بن جثامة	«أنه سأل النبي ﷺ عن أهل الدار من المشركين»
1068	عمر بن الخطاب	«أنه قصر في غير الخوف»
711	عمر بن الخطاب	«إنه قيل لي ﴿إِسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ؟»، فسأزید....»
994	أوس بن أبي أوس	«أنه كان يمسح على النعلين في الوضوء»
805	البراء بن عازب	«إن له مرضعا في الجنة»
664		«إنه ليغان على قلبي، فاستغفر الله سبعين مرة»
664	الأغر المزني	«إنه ليغان على قلبي فاستغفر الله في اليوم والليلة مائة مرة»
888	كبشة بنت كعب	«إنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم»
1018	أم سلمة	«إني أحب أن يبقى علي أثر وضوئي»
772	عباس بن حمار	«إني خلقت عبادي حنفاء»
919		«إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»
888		«إني لأتوب إلى الله تعالى في اليوم مائة مرة»
887		«إني لأرجو أن أكون أتقاكم وأعلمكم بمحدوده»
806	خديجة	«أو قال في الجنة»
1081	عوف بن مالك	«هذا أو أن يُرفع العلم»
1081	شداد بن أوس	«أول ما يرفع من الناس الخشوع»
763	عائشة	«أولا تدري أن الله خلق الجنة وخلق النار فخلق لهذه أهلا ولهذه أهل»
805		«أولاد المسلمين في جبل تكفلهم سارة وإبراهيم»
807	أنس بن مالك	«أولاد المشركين خدم أهل الجنة»

695		«آيات هي أحب إلي من حمر النعم»
1077	أنس	«إياك والالتفات في الصلاة»
540	عائشة	«أيمًا امرأة أنكحت نفسها بغير إذن ولي فنكاحها باطل»
557	ابن عباس	«أيمًا إهاب دبغ فقط طهر»
«حرف الباء»		
1056		«بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها»
1065	خالد بن أبي عمران	«بينما رسول الله ﷺ يدعو على مضر»
«حرف التاء»		
1006	ميمونة	«تأخيره رجليه عن أعضاء وضوءه»
975	أنس/بريدة/ابن عمر	«تجديد الوضوء لكل صلاة»
966-965	عائشة/جابر/ عمرو بن أمية	«ترك الوضوء مما مست النار»
840	أنس	«تعليق الحيط في الأصبع»
682		«تلك الغرائق العلى، منها الشفاعة لترتجى»
681	ابن عباس	«تلك الغرائق العلى وأن شفاعتهم لترتجى»
989	حذيفة	«تنح عني فإن كل بائلة تفيح»
965	عائشة	«توضئوا مما مست النار»
«حرف الشاء»		
640	أبو هريرة	«ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت»
1089	ابن عباس	«ثلاث علي فريضة ولكم تطوع، الوتر والضحي وركعتا الفجر»
736		«ثلاث لا ينجو منهن المؤمن»
985	بريدة	«ثلاث من الجفاء: أن يبول الرجل قائماً أو يمسه جبهته قبل أن»

1017	ميمونة	«ثم أتيته بمنديل فرده»
943	مطر الوراق	«ثم أجهدها فقد وجب عليه الغسل وإن لم ينزل»
1020	أم هانئ	«ثم أخذ ثوبه فالتحف به»
1061	أبو هريرة	«ثم رأيت رسول الله ﷺ ترك الدعاء بعد فقلت»
788	أم سلمة	«ثم يحشرون على نياتهم»

«حرف الجيم»

840	ابن عمر	«جعل النبي ﷺ في أصبعه خيطا ليذكر به حاجته»
979	ابن عباس / عبد الله ابن عكيم	«جلود الميتة»

«حرف الحاء»

845	أبو الدرداء	«حبك الشيء يعني ويصم»
640	أبو هريرة	«حتى تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»
503	عبد الله بن مسعود	«حشا الله بيوتهم وقبورهم نارا»

«حرف الخاء»

583	عبادة بن الصامت	«خذوا عني، الخيب بالخييب»
1056	عامر بن ربيعة	«أخرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر في ليلة مظلمة»
775	عمر بن الخطاب	«خلق الله آدم بيده ونفخ فيه من روحه ثم أجلسه ومسح»
779	عياض بن حمار	«خلق الله آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ وبنه جميعا مسلمين»
835	طلحة بن عبيد الله	«خمس صلوات في اليوم والليلة، قال: هل علي غيرهن»
769	أبو هريرة	«خمس من الفطرة»

«حرف الدال»

1066	أنس	«دعا رسول الله ﷺ على عتبة بن أبي وقاص»
842	أنس	«دعوها ذميمة»
763	عائشة	«دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار»

« حرف الذال »

831-828	أنس	«ذاك أبي إبراهيم»
745	أنس بن مالك	«ذروها ذميمة»
824		«ذلك إبراهيم»

« حرف الراء »

1017	معاذ بن جبل	«رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه»
936	المستورد بن شداد	«رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يدللك أصابع رجله بمخصره»
997-996-991	تميم المازني	«رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ويمسح بالماء على رجله»
966	عمرة بن أمية الضمري	«رأيت رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة فأكل منها فدعي»
994	ابن عمر	«رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي فيها شعر ويتوضأ فيها»
949	ابن عمر	«رقيت على بيت أخي حفصة فرأيت رسول الله ﷺ قاعدا...»
1098	عائشة	«ربما أوتر أول الليل وربما أوتر آخره»
814	ابن عباس	«ربهم أعلم بما كانوا عاملين»

« حرف السين »

764	ابن عباس	«سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين»
814	أبو هريرة/ابن عباس	«سئل عن أولاد المشركين»
811	عائشة	«سألت النبي ﷺ عن دراري المؤمنين»
807	أنس بن مالك	«سألت ربي عن اللاهين من ذرية البشر أن لا يعذبهم فأعطانيهم»
715	العباس بن عبد المطلب	«سألت له ربي»
651	ابن مسعود	«سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»

921	أبو هريرة	«سبحان الله أن المسلم لا ينجس»
1086	سهيل	«سبحانك اللهم وبحمدك لا اله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك»
735	سعد بن مالك	«سعادة لابن آدم في ثلاثة وشقوة لابن آدم في ثلاثة»
حرف الشين		
697	ابن عباس	«شاهت الوجوه»
1065	أنس	«شح النبي ﷺ في وجهه»
503	علي بن أبي طالب	«شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس»
735	معاوية بن الحكم	«شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم»
حرف الصاد		
1050	عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب بن مالك	«صرف النبي ﷺ إلى الكعبة في جمادى»
1050	أنس	«صرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس بعد تسعة أشهر»
805	خالد بن علاق	«صغاركم دعاميص الجنة»
764	أبو سعيد الخدري	«صلى رسول الله ﷺ العصر بنهار ثم قام خطيباً إلى مغرب الشمس»
1049	البراء بن عازب	«صلى رسول الله ﷺ بعد أن قدم المدينة ستة عشر شهراً»
1049	الحسن البصري	«صلى نحو بيت المقدس سنتين ثم حولت القبلة»
1046	البراء بن عازب	«صليت مع النبي ﷺ إلى بيت المقدس»
حرف العين		
1012	عمار بن ياسر	«عرس رسول الله ﷺ بأولاه الجيش ومعه عائشة»
492	عائشة	«عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات»
762-761	أبو هريرة	«على هذه الملة حتى يبين عنه لسانه»

386	أبو الدرداء	«على مثل المحجة البيضاء»
692	ابن عباس	«علي وفاطمة وولدهما»
811	أبو هريرة	«عن دراري المشركين»
«حرف الفاء»		
985	حذيفة	«فأتى سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم»
763	سمرة بن جندب	«فأتينا على روضة معتمة فيها من كل لون الربيع»
836		«فأخبره رسول الله ﷺ»
937	الصنابحي	«فإذا غسل رجله خرجت من رجله كل خطيئة»
1016	أبو ذر	«فإذا وجدت الماء فأمسه جلدك»
466	سلمة بن صخر البياضي	«فإعتاق رقبة»
1018	قيس بن سعد ابن عبادة	«فاغتسل فأتيته بملحفة فالتحف فرأيت الماء والورس على كتفيه»
909	ابن عباس	«فاقضه عنها»
1059	زيد بن أرقم	«فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام»
662	أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث ابن هشام	«فإن شفاعتهن ترتجى/ شفاعتهن»
705	عروة بن الزبير	«فتفل رسول الله ﷺ فيها فجاش الماء حتى عمهم»
1012	عمار بن ياسر	«فتممنا مع النبي ﷺ إلى المناكب»
1020	أبو سعيد الخدري	«فخرج ورأسه يقطر»
744	أبو هريرة	«فر من المجذوم فرارك من الأسد»
949	جابر بن عبد الله	«فرأيت قبل أن يموت بعام يستقبلها»
1069	ابن عباس	«فرض الله الصلاة على لسان نبيكم»
898	أبي بن كعب	«فرضت عليكم خمسون صلاة نقلت إلى خمسة»

908	ابن عباس	«فصم عنها»
832	أبو هريرة	«فضلت على الأنبياء بست»
831	أبو هريرة	«فضلت على الأنبياء بستة، أعطيت جوامع الكلم»
831	حذيفة	«فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا»
1017	ميمونة	«فغسل كفيه مرتين أو ثلاث»
985	عمر بن الخطاب	«فقال: يا عمر لا تبخل قائما»
1012	ابن عباس	«فقام المسلمون مع رسول الله ﷺ فضرخوا بأيديهم إلى الأرض»
1088	عائشة	«فقام رسول الله ﷺ وأصحابه حولاً»
735	معاوية بن الحكم	«فلا تأتوهم»
1066	سالم بن عبد الله بن عمر	«فلعنه ودعا عليه فأنزل الله سبحانه»
1010	عمر بن الخطاب	«فلم يترك غسل قدميه»
1011	أبو سعيد الخدري	«فليتوضأ بينهما وضوءاً»
992	عبد الله بن عمرو ابن العاص	«فنادى بأعلى صوته؛ ويل للأعقاب من النار»
634	أنس	«فيطعم بمحسنات ما عمل، حتى إذا أفضى إلى الآخرة»
555	بشر بن سعيد	«فيما سقت السماء العشر»
«حرف القاف»		
948	سلمان الفارسي	«قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة»
966	جابر بن عبد الله	«قرب للنبي ﷺ خبز ولحم فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ»
878		«قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»
1064	ابن عباس	«قنت رسول الله ﷺ شهرا متتابعاً في الظهر»
1061	أنس	«قنت رسول الله ﷺ شهرا يدعو على رعل»

« حرف الكاف »

966	جابر	«كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار/ مما مست النار»
1062	أبو هريرة	«كان النبي ﷺ إذا أراد أن يدعو لأحد»
1008	عائشة	«كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه»
841	واثلة بن الأسقع	«كان النبي ﷺ إذا أراد حاجة أوثق في خاتمه خيطا»
1078	ابن عباس	«كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة نظر إلى موضع سجوده»
1008	عائشة	«كان النبي ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة»
1026	صفوان بن عسال	«كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنا مسافرين»
927	أنس	«كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة»
1096	ابن عباس	«كان النبي ﷺ يجهر بالقرآن فإذا جهر سب المشركون القرآن»
1008	عائشة	«كان النبي ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء»
1076	محمد بن سيرين	«كان النبي ﷺ ينظر إلى السماء في الصلاة»
921	علقمة بن الفغواء	«كان رسول الله ﷺ إذا أراد البول فنكلمه، لا يكلمنا، ونسلم...»
1005	عائشة	«كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه»
1077	محمد بن سيرين	«كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة نظر هكذا»
762	سمرة بن جندب	«كان رسول الله ﷺ مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد...»
986	ابن عمر	«كان رسول الله ﷺ يذهب إلى حاجته إلى المغس»

1005	عائشة	«كان رسول الله ﷺ يغتسل ويصلي ركعتين وصلاة الغداة ولا أراه»
1060	أبو هريرة	«كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة
675	عائشة	«كان كلامه فصلا يفهمه كل من سمعه»
1017	عائشة	«كان للنبي ﷺ خرقه يتنشف بها بعد الوضوء»
557	صفوان بن عسال	«كان يأمرنا إذا كنا مسافرين ألا ننزع خفافنا»
1018	معاذ بن جبل	«كان يمسح وجهه بطرف ثوبه»
1009	عائشة	«كان ينام أول الليل ويحيي آخره، ثم إذا كانت له حاجة قضى حاجته»
1098	ابن عباس	«كانت قراءة رسول الله ﷺ على قدر ما يسمعه من في البيت»
919	-	«كرهت أن أذكر الله إلا على طهر»
762	أبو هريرة	«كل إنسان تلده أمه على الفطرة أبواه بعد يهودانه أو ينصرانه»
790		«كل بني آدم يولد على الفطرة»
749	جابر بن عبد الله	«كل ثقة بالله وتوكلا عليه»
649	أبو الدرداء	«كل ذنب عسى الله عز وجل أن يغفره إلا من بات مشركا»
1080	عائشة	«كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»
1059	أبو سعيد الخدري	«كل قنوت في القرآن فهو طاعة»
760	أبو هريرة	«كل مولود يولد على الفطرة»
760	أبو هريرة	«كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه»
630	-	«لكم حارث ولكم همام»
584	سبرة بن معبد	«كنت أحللت هذه المتعة»
518	بريدة	«كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث فكلوا ما بدا لكم»

518	ابن مسعود/جابر	«كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»
«حرف اللام»		
1008	أبو هريرة	«لا أحب أن يبيت المسلم وهو جنب، أخاف أن يموت فلا تحضره الملائكة»
692	ابن عباس	«لا أسألكم على ما جئتمكم به من البينات والهدى أجزا»
911	أبو رافع القطبي	«لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر»
754	عبد الله بن أبي أوفى	«لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية»
833	أبو هريرة	«لا تخيروني على موسى»
651	ابن عمر	«لا ترجعوا بعدي كفارا يقتل بعضكم رقاب بعض»
391	ثوبان	«لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم»
706	أبو سعيد الخدري	«لا تسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم ملء الأرض ما بلغ مد»
949	أبو أيوب	«لا تستقبلوا القبلة لغائط أو بول ولكن شرقوا»
824		«لا تفضلوا بين أنبياء الله»
824		«لا تفضلوني على موسى»
722	محمد بن معاوية	«لا شؤم، وقد يكون اليمين في المرأة، والفرس، والدابة»
1077	أبو الدرداء	«لا صلاة للملتفت»
731	أنس	«لا طيرة؛ والطيرة على من تطير»
721	أبو هريرة	«لا طيرة وخيرها الفأل. قالوا: وما الفأل؟»
728		«لا طيرة ولا شؤم»
728	أنس	«لا طيرة ولا عدوى»
743	أبو سلمة	«لا عدوى»
750	الطبري	«لا عدوى»

746	أبو هريرة	«لا عدوى، ولا سفر، ولا هامة»
746	أنس بن مالك	«لا عدوى ولا طيرة»
735	جابر	«لا عدوى ولا طيرة ولا صفر»
722	جابر	«لا غول ولا طيرة ولا شؤم»
540	أبو موسى	«لا نكاح إلا بولي»
519	جابر	«لا وضوء مما مسته النار»
1015	جابر بن عبد الله	«لا يؤم المتيمم المتوضئين»
629		«لا يقل أحدكم اللهم ارحمني إن شئت، اللهم اغفر لي إن شئت»
824		«لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»
824		«لا ينبغي لعبي أن يقول أنا خير من يونس ابن متى»
724	أبو هريرة	«لا يوردن ممرض على مصح»
708	عمر بن الخطاب	«لأزیدن على السبعين»
715	سعيد بن المسيب	«لأستغفرن لك ما لم أنه عنك»
710	ابن عباس	«لأستغفرن لهم أكثر من سبعين مرة»
1067	أبو هريرة	«لأقرين لكم صلاة رسول الله ﷺ»
878	أبو موسى	«لأنه أراد قتل صاحبه»
649	عبد الله بن عمرو	«لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»
947	أبو سعيد الخدري	«لعله أعجلناك»
695		«لقد أنزلت علي اليوم آية»
848		«لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأنكح النساء فمن رغب عن سنتي»
856	أبو ثعلبة الخشني	«للعامل فيهن مثل أجر خمسين يعملون مثل عملكم»
921	ابن عباس	«لم، أصلي فأتوضأ؟»

1081	سعيد بن المسيب	«لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه»
897	أبو هريرة	«لو لم تذبوا لجاء الله بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم»
627	سعيد بن المسيب	«لولا عفو الله ما هنا أحد العيش، ولولا وعيده لا تكل كل أحد»
555	أبو سعيد الخدري	«ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة»
555	أبو سعيد الخدري	«ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»
540	ابن عباس	«ليس لولي مع ثيب أمر»
	أبو موسى الأشعري	«ليس منا من حلق وعلق وخرق»
847	ابن مسعود	«ليس منا من ضرب الحدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»
848		«ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»
849		«ليس منا من وطئ حبل»
614	ابن مسعود	«ليس هو كما تظنون، هو كما قال لقمان لابنه وهو يعظه»
547	ابن مسعود	«لبيني منكم أولوا الأحلام والنهى»
حرف الميم		
767	الأسود بن سريع	«ما بال أقوام بلغ بهم القتل أن قتلوا الذرية»
735	عائشة	«ما تزوجني رسول الله ﷺ إلا في شوال»
1064	أنس	«ما زال رسول الله ﷺ يقنت في صلاة الغداة»
848		«ما سالمناهن منذ حاربناهن، فمن تركهن»
850		«ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صدقا»
804	أبو هريرة	«ما من المسلمين يموت له ولد ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله»

859	أبو ذر	«ما من عبد»
860	جرير بن عبد الله	«ما من قوم يكون بين ظهريهم من يعمل بالمعاصي هم...»
761	أبو هريرة	«ما من مولود إلا على الفطرة يقول: ...»
761-787	أبو هريرة	«ما من مولود إلا ويولد على الفطرة؛ فأبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه»
761	أبو هريرة	«ما من مولود يولد على الفطرة»
670		«ما هكذا أقرأتكم»
681		«ما هكذا لقنتكم»
785	عائشة	«ما يدريك يا عائشة أن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً وهم»
830	عبد الله بن عمر	«ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في...»
410	ابن عباس	«ما من نبوة إلا وتناسختها فترة»
955-537	طلق/بسرة	«مس الذكر»
991	تميم المازني/عبد الله	«مسح الرجلين في الوضوء»
695		«مما طلعت عليه الشمس»
836	جابر	«من أراد أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا»
652	يزيد بن أبي زياد	«من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة جاء يوم القيامة»
509	ابن عمر	«من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه الباقي»
549	علي بن أبي طالب	«من بدل دينه فاضربوا عنقه (فاقتلوه)»
640	أبو هريرة	«من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»
637	عبد الرحمن بن البيلماني	«من تاب قبل موته بسنة قبل الله توبته»

926	ابن عامر	«من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات»
840	أنس	«من حرك عمامته أو خاتمه أو علق خيطاً في أصبعه ليذكره فقد أشرك»
849		«من حلف بالأمانة فليس منا»
847	ابن عمر	«من حمل علينا السلاح فليس منا»
847	أبو هريرة	«من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا»
848		«من رمانا بالنبل فليس منا»
847	سلمة بن الأكوع	«من سل علينا السيف فليس منا»
915		«من سن سنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم»
850		«من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»
659	عبادة بن الصامت	«من عوقب في الدنيا فهو كفارة له»
847	أبو هريرة	«من غش فليس مني»
862	ابن عباس	«من فر من اثنين فقد فر...»
849	عبادة بن الصامت	«من قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده وأن محمداً عبده ورسوله»
849		«من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له»
650	عبادة بن الصامت	«من قتل مسلماً، ثم اغتبط بقتله، لم يقبل منه الله صرفاً ولا عدلاً»
658		«من قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يتوجأ بها في بطنه»
658	طلحة بن عبيد الله	«من كان آخر كلامه لا إله إلا الله حرمه الله على النار»
849		«من لم يأخذ من شاربيه فليس منا»
850	جابر بن عبد الله	«من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة»

957	بسرة بنت صفوان	«من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ»
553	طلق بن علي/ بسرة	«من مس ذكره فليتوضأ»
1022	عبد الله بن عمرو ابن	«من نام ساجدا فعليه الوضوء»
539	أنس/أبو هريرة	«من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»
779-762	أبو هريرة	«من يولد يولد على هذه الفطرة فأبواه يهودانه»
حرف النون		
697	عمر بن الخطاب	«ناولاني كفا من حصاء الوادي فناولاه فاستقبل»
788	زينب	«نعم إذا كثر الخبث»
985	جابر بن عبد الله	«نهى رسول الله ﷺ أن يبول الرجل وهو قائم»
811	عبد الرحمن بن كعب	«نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان»
549	ابن كعب بن مالك	«نهيه عَلَيْهِ السَّلَامُ عن قتل النساء والولدان»
1008	عائشة	«نوم الجنب وما مس ماء»
حرف الهاء		
1011	أبو رافع	«هذا أزكى وأطيب»
575	ابن عباس	«هذا باب من السماء فتح اليوم لم يفتح قط إلا اليوم فنزل منه»
706	أبو العباس الخدري	«هذا فرق ما بينكم وبين الناس»
715	ابن مسعود	«هذا قبر أُمِّي استأذنت ربي في زيارتهما فأذن لي»
873	عائشة	«هذه معاتبة الله العبد فيما يصيبه من الحمى والنكبة حتى البضاعة يضعها»
1052		«هذه يهود قد استقبلوا بيتا من بيوت الله»
1079	أبو هريرة	«هل ترون قبلي هاهنا»
979	ابن عباس	«هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به»
806	خديجة	«هم على الفطرة»
806	خديجة	«هم مع آبائهم»

1080	عائشة	«هو اختلاس يخلصه الشيطان من صلاة العبد»
552	أبو هريرة	«هو الطهور مائه، الحل ميتته»
829	أبو هريرة	«هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي»
653	ابن عباس	«هي جزاؤه، فإن شاء عذبه، وإن شاء غفر له»
1070		«هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوها»
حرف الواو		
999	أبو هريرة	«وإذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشيت رجلاه»
758	عبد الرحمن بن عوف	«وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه»
1039	أبو هريرة	«وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة»
606	أبو هريرة	«والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني»
860	حذيفة بن اليمان	«والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعمنكن»
812	عائشة	«والذي نفسي بيده لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار»
808	أبو رجاء العطاردي	«والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم والصبيان حوله أولاد الناس»
683	ابن عباس	«والغرائقة العلى تلك الشفاعة ترتجى»
807	سمرة بن جندب	«وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ»
634	ابن مسعود	«وأما الكافر فيعطى بحساب ما عمل»
634	أنس بن مالك	«وأما الكافر فيعطى بحسنات ما عمل»
1101	أبو هريرة	«وإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي»
763	سمرة	«وأولاد المشركين»
1017	ميمونة	«وجعل يفيض الماء من جسده بيده»
383	الحكم بن عمرو الغفاري/ابن عمر	«وضوء الرجل من فضل المرأة»

1011	أبو سعيد الخدري/أنس	«وضوء من جامع تم أراد أن يعاود»
937	عبد الله بن زيد	«وغل رجله حتى أنقاهما»
541		«وفي الرقة ربع العشر»
878		«وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: فذلك محض الإيمان»
1047		«وكان أول صلاة صلاتها صلاة الظهر»
1047	البراء بن عازب	«وكان رسول الله ﷺ يحب أن يوجه إلى الكعبة»
824		«ولا أقول أن أحدا أفضل من يونس بي متى»
735	أبو هريرة	«ولا غول، ولا هامة»
735	أبو هريرة	«ولا نوء»
948		«ولا يستطب بيمينه، وكان يأمر بثلاث أحجار، وينهى عن الروث...»
921	علي بن أبي طالب	«ولم يكن يعجزه - يعني النبي ﷺ - عن القرآن شيء ليس الجنبانة»
700	عثمان بن مظعون	«وما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي (ما يفعل به)»
848		«ومن غشي أبوابهم فصدقهم وأعانهم على ظلمهم»
715	الحسن البصري	«ونحن نستغفر لهم»
955	طلق بن علي	«وهل هو مضغة منك أو بضعة»
931-932-935-992		«ويل للأعقاب من النار أسبغوا الوضوء»
«حرف الياء»		
818	أنس	«يؤتى يوم القيامة بأربعة بالمولود والمعنوه وبمن مات في الفترة»
817	معاذ بن جبل	«يؤتى يوم القيامة بالمسوخ أو المسوخ عقلا وبالهالك في الفترة»
843		«يا أبا ذر لو أن الناس أخذوا بهذه الآية لكفتهم»
1100	أبو موسى الأشعري	«يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم أنكم لا تدعون أصم أو غائبا»

824-381-335		«يا خير البرية»
765-762-760		«يا رسول الله أرأيت الذي يموت صغيراً، قال الله أعلم بما كانوا عاملين»
913		«يا رسول الله إن أُمِّي افْتَلَتَتْ فَمَاتَتْ وَلَمْ تَوْصَ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا»
850	أنس	«يا معاذ .. ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله»
882		«يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد؟ قلت الله ورسوله أعلم، قال: أن يعبدوه»
877		«يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ فيقول»
647	ابن عباس	«يجيء بالمقتول يوم القيامة متعلقاً بالقاتل تشخب أوداجه دماً»
648	عمرو بن دينار	«يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة أوداجه تشخب دماً»
391	ابن عمر	«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»
936	الحارث بن أسامة	«يخلل أصابع رجله»
736	عمران بن حصين	«يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً لا حساب عليهم»
800		«يدخل الملك على النطفة بعد أن تستقر في الرحم بأربعين ليلة»
875	ابن عمر	«يدني العبد من ربه عز وجل حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه فيقول»
1039	أبو هريرة	«يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب»
940	أبي بن كعب	«يغسل ذكره ثم يتوضأ»
1010	ابن عمر	«يغسل ذكره ويتوضأ وضوء للصلاة»
940	أبي بن كعب	«يغسل ما مس المرأة منه، ثم يتوضأ ثم يصلي»
641	الحسن	«يقبل الله توبة العبد ما لم يغرغر»
816	أبو سعيد الخدري	«يقول الهالك في الفترة لم يأتي كتاب ولا رسول ثم تلا»
909	أبو هريرة	«يلحق المسلم أو ينفع المسلم»

5- فهرس الآثار وأقوال التابعين

الآثر	الصحابي/التابعي	الصفحة
« حرف الألف »		
«أتانا كتاب النبي ﷺ قبل موته ألا ننتفع من الميتة يهاهب...»	عبد الله بن عكيم	533
«أتدري ما الناسخ والمنسوخ؟ قال: لا، قال هلكت وأهلك»	علي بن أبي طالب	405
«أتقول هذا ومحمد بين أظهرنا»	الأنصاري	825
«اجتمعت أنا والفضل بن عباس ونحن غلامان شابان»	المطلب بن ربيعة	802
«أجتهد رأيي»	معاذ بن جبل	511
«أجل لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول»	سلمان الفارسي	948
«اجلس مني قيد رمح»	عمر بن الخطاب	750
«احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل»	عمرو بن العاص	1015
«آخر آية نزلت آية الربا»	ابن عباس	572
«آخر سورة نزلت المائدة»	عمرو بن العاص	572
«آخر سورة نزلت سورة الفتح»	ابن عباس	572
«ادع لي المهاجرين الأولين فدعاهم له فاستشارهم»	عمر بن الخطاب	745
«إذا اشتد الطاعون فر هو والأسود بن هلال»	الأشعث	755
«إذا أكلته فهو طيب ليس عليك فيه وضوء»	سعيد بن المسيب	971
«إذا توضأ قبل أن ينام كان كمن اغتسل في الشواب الذي يكتب...»	زيد بن ثابت	1010
«إذا حدث ألقى الشيطان في حديثه»	ابن عباس	663

821	سفيان الثوري	«إذا دخلوا قبة المسلمين صلي عليهم»
1031	عمر بن الخطاب	«إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ»
819	أبو هريرة	«أربعة كلهم يدلي بمجته، رجل أصم أبكم، ورجل أحمق»
870	عمر بن الخطاب	«أسلمي أيتها العجوز تسلمي»
971	ابن شهاب	«أطعني وتوضأ مما [غيرت] النار»
807	-	«أطفال المشركين خدم أهل الجنة»
395 - 394	ابن شهاب	«أعياء الفقهاء أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه»
983	ابن عباس	«اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة فأراد رسول الله ﷺ
998	قتادة/ابن عباس	«افترض الله مسحين وغسلين»
869	زيد بن أسلم	«أقام النبي ﷺ بمكة عشر سنين يدعو الناس إلى الإسلام»
784 - 780 - 790	(أبو هريرة)	«اقرأوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتْ اللَّهُ أَلْتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا ...﴾»
923	أبو موسى الأشعري	«اقرأ على النبي ﷺ السلام وقل له: استغفر لي»
1048	أنس	«ألا إن القبلة قد حولت»
862	الضحاك	«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضتان من فرائض الله...»
665	الضحاك	«الأمنية التلاوة»
610	زيد بن ثابت	«البقرة وآل عمران والنساء والأنفال بالمدينة»
987	عمر بن الخطاب	«البول قائما أحسن للدبر»
1086	أبو الأحوص	«التسبيح المأمور به كل ما قام من مجلس أن يقول: سبحانك اللهم»
692	الحسن	«التقرب إلى الله عز وجل»
642	زيد	«التي في الفرقان نزلت بعدها»

1078	ابن عباس	«الخاشعون في صلاتهم؛ يعني خائفين ساكنين»
1078	علي بن أبي طالب	«الخشوع في القلب، وأن لا تلتفت في صلاتك»
865	عروة والسدي	«العرف؛ المعروف»
569	ابن مسعود	«الكهف، وبنو إسرائيل، وطه، وسورة الأنبياء ثم ن من تلاميذ الأول»
759	عبد الله بن عمر	«اللَّهُمَّ اغفر لي رجوعي من سرّ»
896	أنس/أبو جهل	«اللَّهُمَّ إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة...»
774	علي بن أبي طالب	«اللَّهُمَّ جبار القلوب على فطرتها وشقيها وسعيدها»
894	ابن أبيزى/الضحاك	«المؤمنون من أهل مكة»
403	ابن عباس	«المحكمات ناسخه ومنسوخه وحلاله وحرامه وفرائضه وما يؤمر...»
402	ابن عباس	«المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدمه»
807	أنس	«الولدان أو قال الأطفال خدم أهل الجنة»
862	ابن شبرمة	«أما أنا فأرى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا لا يعجز»
1012	عمار بن ياسر	«أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد الماء»
873	عائشة	«أما ما أعلنت فإن الله محاسبك به وأما ما أخفيت»
856	أبو ثعلبة الخشني	«أما والله لقد سألت عنها خبيراً»
799	ابن مسعود	«إن الشقي من شقي في بطن أمه، وإن السعيد من وعظ بغيره»
802	عكرمة	«إن الغلام كان رجلاً قاطع طريق»
945	أبي بن كعب	«أن الفتيا التي كانوا يفتون: الماء من الماء كانت رخصة رخصها»

1093	عائشة	«إن الله تعالى أمسك خواتمها في السماء حولاً - اثني عشر شهراً -»
906	ابن عباس	«إن الله عز وجل يرفع ذرية المؤمن معه في درجة الجنة»
677	الكلبي	«أن النبي ﷺ حدث نفسه وقال ذلك الشيطان على لسانه»
534	ابن عمر	«أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد»
685	قتادة	«أن النبي ﷺ كان يتمنى أن يعيب الله آلهة المشركين، فألقى الشيطان»
394	ابن شهاب الزهري	«أن الوضوء مما مست النار هو الناسخ»
809	سلمة بن يزيد الجعفي	«إن أمنا ماتت في الجاهلية وكانت تقري الضيف وتصل»
533	عائشة/ابن عباس/ابن عمر	«أن بريرة أعتقت تحت عبد»
610	ابن عباس	«أن بينهما في النزول سورة الأنفال»
883	ابن عباس	«أن تجاهدوا في الله حق جهاده، ولا تأخذكم في الله لومة لائم، وتقوموا»
1096	أبو هريرة/عائشة/علي /ابن عباس	«أن ذلك في الدعاء، وأن الصلاة هاهنا»
929	ابن عباس	«إن ربنا حي كريم، يكتفي ويعف، كفى باللمس والرفث والمباشرة...»
764	أبو هريرة	«أن رسول الله ﷺ سئل عن أطفال المشركين عن من يموت منهم صغيراً»
530	البراء بن عازب	«أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من...»
685	قتادة	«أن رسول الله ﷺ كان قائماً يصلي عند [المقابر] إذ نعس»
1007	أبو البخري	«أن علياً كان يتوضأ بعد الغسل»
754	أبو موسى الأشعري	«أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي عبيدة في الطاعون الذي وقع...»

732	ابن مسعود	«إن كان الشؤم في شيء فهو فيما بين اللحيين»
801	ابن عباس	«إن كنت تعلم من ولدان ما علمه [العالم] صاحب موسى فاقتلهم»
861	خالد بن معدان	«إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق، فمنها أن تؤمن بالله»
755	الحكم بن عتيبة	«أن مسروقاً كان يفر من الطاعون»
792	حماد بن سلمة	«إن معناه» حيث أخذ الله العهد على بني آدم، إذ مسح ظهر آدم»
971	سليمان بن هشام	«إن هذا يعني الزهري لا يدعنا نأكل شيئاً إلا أمرنا أن نتوضأ منه»
881	قتادة	«أن يطاع فلا يعصى»
881	قتادة	«أن يطاع فلا يعصى، وأن يذكر فلا ينسى، وأن يشكر فلا يكفر»
1088	سعد بن هشام	«أنبئني عن قيام رسول الله ﷺ فقالت: أأستقرأ يا أيها المزمّل؟»
971	ابن جريج	«أنت شهابي يا أبا عروة؟»
1097	عائشة	«أنزلت في الدعاء»
975-927	عمر بن الخطاب	«إنك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه»
636	الربيع	«﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾، هي في المؤمنين»
944	أبي بن كعب	«إنما جعل ذلك رخصة في أول الإسلام، ثم أمر بالغسل»
405	حذيفة	«إنما يفتي الناس أحد ثلاثة: رجل يعلم منسوخ القرآن وذلك عمر بن الخطاب»
952	جابر	«أنه رآه قبل موته مستقبل القبلة لذلك»
559	ابن عمر	«أنه كان إذا أراد أن يوجب البيع مثنى [قليلاً] ثم رجع»
1010	ابن عمر	«أنه كان يتوضأ ولا يغسل قدميه»

995	ابن عمر	«أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه»
535	ابن عباس	«أنه نكحها وهو محرم»
558	بريرة	«أنها أعتقت وزوجها حر»
874	ابن عباس	«إنها عامة»
874	مجاهد	«إنها في الشك واليقين»
873	ابن عمر	«إنها محكمة على العموم أيضا مما أضمره المكلف يؤاخذ بما شاء الله تعالى...»
643	ابن عباس/زيد بن ثابت	«إنها ناسخة لآية الفرقان»
1057	ابن عمر	«إنها نزلت في التطوع خاصة حيث توجه به بغيره»
604	السدي	«أنهم طائفة من أهل الكتاب»
604	الحسن/قتادة	«إنهم قوم يعبدون الملائكة ويصلون للقبلة»
748	سلمان/ابن عمر	«إنهما كانا يصنعان الطعام للمجذومين ويأكلان معهم»
743	أبو هريرة	«إني قلت أبيت»
1078	عمر	«إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة»
1078	عروة بن الزبير	«إني لأحسب جزية البحرين وأنا في الصلاة»
1081	ليبيد بن زياد	«أبرفع وقد أثبت ووعته القلوب؟»
795	ابن المبارك	«أيسكت على الجهل»
« حرف الباء »		
1077	ابن شهاب	«ببصره نحو الأرض»
756	معاذ بن جبل	«بل هو شهادة ورحمة ودعوة نبيكم ورحمة ربكم، اللهم أعط»
759	عروة بن رويم	«بلغنا أن عمر كتب إلى عامله بالشام»
574	ابن عباس	«بيننا جبريل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضا من فوقه فرفع رأسه فقال»

1048	ابن عمر	«بينما الناس في صلاة الصبح بقباء»
حرف التاء		
790	ابن المبارك	«تأويله الحديث الآخر»
403	ابن عباس	«تأويله يوم القيامة لا يعلمه إلا الله»
741	بريدة	«تذكروا الشؤم عند رسول الله ﷺ»
535	ميمونة	«تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلال بعدما رجع»
979	ابن عباس	«تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت»
704	المسور بن مخزومة/ابن عباس/أنس/ جابر	«تعدون الفتح فتح مكة، وإنما هو الحديبية»
756	عمرو بن العاص	«تفرقوا عن هذا الرجز في الشعاب والأودية ورؤوس الجبال»
763	عائشة	«توفي صبي فقلت: طوبى له عصفور من عصافير الجنة»
حرف الشاء		
491	ابن عباس	«ثم أدخل يديه جميعا فأخذ حفنة من الماء فضرب بها على رجليه»
535	ابن عباس	«ثم صرف إلى الكعبة»
345	الزهري	«ثم نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والولدان»
حرف الجيم		
365	طلحة بن عبيد الله	«جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يسمع...»
319	ابن عباس/ابن مسعود	«جمعهم جميعا فجعلهم أزواجا ثم صورهم ثم استنطقهم فقال: ...»
حرف الحاء		
861	الثوري	«حدثني رجل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»

617	مجاهد	«حمل الآيات إليه رجل من قومه فقرأها عليه فقال له الحارث»
1049	قتادة	«حولت القبلة يوم الثلاثاء للنصف من شعبان على رأس ثمانية عشر شهرا»
1085	محمد بن كعب القرظي	«حين تقوم إلى الصلاة»
1085	الضحاك	«حين تقوم إلى الصلاة تكبر وتقول»
1085	أبو الجوزاء	«حين تقوم من الليل»
﴿ حرف الخاء ﴾		
476	ابن عباس	«خذوا بسم الله، وكلوا من نواحيها، وذروا الذروة»
448	أبو سعيد الخدري	«خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء»
543	عامر بن ربيعة	«خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة»
461	طلق بن زيد	«خرجنا وفدا حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا»
﴿ حرف الدال ﴾		
491	ابن عباس	«دخل علي بن أبي طالب وقد أهرق الماء فدعا بوضوء...»
710	الشعبي	«دعا الحباب بن عبد الله بن أبي بن سلول رسول الله ﷺ إلى جنازة أبيه...»
763	عائشة	«دعي رسول الله ﷺ إلى جنازة صبي من الأنصار، فقلت يا رسول الله: ...»
1096	الضحاك	«﴿ وَدُونَ الْجَهْرِ مِمَّنْ أَلْقَوْا ﴾، دون العلانية من القراءة»
﴿ حرف الذال ﴾		
714	سعيد بن جبير	«ذلك كله يوم القيامة»
﴿ حرف الراء ﴾		
985	عمر بن الخطاب	«رأني النبي ﷺ وأنا أبول قائما»

715	علي بن أبي طالب	«رأيت رجلا يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت له»
546	حبيبة بنت أبي تجرة	«رأيت رسول الله ﷺ في بطن المسيل وهو يسعى ويقول»
995	ظبيان الجني	«رأيت عليا بال قائما حتى أرغى، ثم توضأ ومسح على نعليه»
994	ابن جريج	«رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعهما»
571	يزيد بن رومان	«ربما نزل أول السورة بمكة وآخرها بالمدينة، وسورة الأنعام...»
935	عبد الله بن عمرو بن العاص	«رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، حتى...»
949	ابن عمر	«رقيت على بيت أختي حفصة فرأيت رسول الله ﷺ»
« حرف السين »		
764	ابن عباس	«سئل رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين»
811	عائشة	«سألت النبي ﷺ عن دراري المؤمنين»
812	عائشة	«سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين أين هم؟»
757	عمرة	«سألت عائشة عن الفرار من الطاعون فقالت: «هو كالفراغ من الزحف»
775	أبو محمد	«سألت عمر بن الخطاب <small>رضي الله عنه</small> عن قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ...﴾»
571	أبي بن كعب	«سورة الأنعام نزلت جملة ليلاً على النبي ﷺ معها سبعون ألف ملك...»
« حرف الشين »		
775	مجاهد	«شقياً وسعيداً»
« حرف الصاد »		
1046	عبد الرحمن بن كعب بن مالك	«صرف النبي ﷺ إلى الكعبة في جمادى»
1050	إبراهيم الحربي	«صرف عن بيت المقدس بعد ثلاثة عشر شهراً»

764	أبو سعيد الخدري	«صلى رسول الله ﷺ العصر بنهار ثم قام خطيباً»
1046	ابن عباس	«صلى رسول الله ﷺ بمكة إلى بيت المقدس والكعبة بين يديه»
1049	الحسن	«صلى نحو بيت المقدس سنتين ثم حولت القبلة»
1046	البراء بن عازب	«صليت مع النبي ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً»
1073	علي بن أبي طالب	«صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر»

« حرف العين »

775	أبو العالية	«عادوا إلى علمه فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة»
693	ابن عباس	«عجبت من أن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قریش إلا له فيه قرابة»
644	خارجة بن زيد بن ثابت	«عجبنا من لينها فلبثنا سبعة أشهر فنزلت في سورة النساء»
492	عائشة	«عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات»
945	عروة	«على الناس أن يأخذوا بالآخر، فالآخر»
862	مجاهد	«على هذا الشرط على أن تأمروا بالمعروف وتنهوا عن المنكر»

« حرف الفاء »

404	علي بن أبي طالب	«فاخرج من مسجدنا ولا تذكر فيه»
905	ابن عباس	«فأدخل الله الجنة الأبناء بصلاح الآباء»
1095	مجاهد	«فإذا فرغت من شغلك بأمر الدنيا فصل واجعل رغبتك إلى الله»
1095	قتادة	«فإذا فرغت من صلاتك فانصب في الدعاء»
1095	الحسن	«فإذا فرغت من غزوك وجهادك فتعبد لله»
863	أبو ثعلبة الخشني	«فإن الباطل إذا غلب والحق إذا أدبر وخاف الأمر بالمعروف على نفسه»

1095	ابن مسعود	«فانصب لقيام الليل»
748	أبو بكر الصديق	«فدعاه وأكل معه»
989	حذيفة	«فدنوت حتى كنت عند عقبه»
1069	ابن عباس	«فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً»
663	المطلب بن عبد الله	«فسجد المشركون كلهم إلا الوليد بن المغيرة»
1088	عائشة	«فصار قيام الليل تطوعاً بعد فريضة»
711	عمر بن الخطاب	«فعبجت بعد ذلك من جرأتي على رسول الله ﷺ»
683	مجاهد	«ففرح أهل الشرك حين ذكرت آلهتهم وذلك حين قرأ والنجم عند الكعبة»
645	سعيد بن جبير	«فقرأتها على ابن عباس كما قرأتها علي فقال: هي مكية»
1045	ابن عباس	«فكان أول ما نسخ الله تعالى من القرآن القبلة»
792	حماد بن سلمة	«فلست أرى أحد إلا وهو مقر بأن له صناعاً ومدبراً، وإن سماء بغير...»
1090	ابن عباس	«فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة نسختها هذه الآية ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ...﴾»
617	السدي	«فنسخ الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾»
877	ابن عباس	«فنسخ الله عز وجل الآية، وأنزل ﴿إِنَّمَا أَرْسُلْتُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْهِ مِنْ...﴾»
664	سعيد بن جبير	«﴿فَبِحُجْنِ مَنِيِّتِهِ﴾؛ في قراءته»
664	مجاهد	«في قوله»
«حرف الفاف»		
745	أنس	«قال رجل: يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عددنا، وكثير فيها أموالنا»
756	أبو قلابة	«قد عرفت الشهادة والرحمة ولم أعرف دعوة نبيكم، فسألت عنها فقليل»

743	الحارث بن أبي دياب	«قد كنت أسمعك يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث»
661	أبو بكر بن الحارث ابن هشام	«قرأ رسول الله ﷺ ﴿وَالنَّجْمُ﴾، فلما بلغ»
666	أبو بكر بن الحارث بن هشام	«قرأ رسول الله ﷺ سورة النجم في مسجد وقد»
568	أم عامر الأشهلية	«قرأت قبل أن يقدم رسول الله ﷺ من مكة للهجرة إحدى وعشرين»
570	ابن مسعود	«قرأنا الفصل حجا ليس فيها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾»
975	عبيد الله بن عبد الله بن عمر	«قلت له أرايت توضع ابن عمر لكل صلاة...»
858	ابن مسعود	«قولوها ما قبلت منكم، فإذا ردت عليكم فعليكم أنفسكم»
715	الحسن	«قيل لرسول الله ﷺ: «إن فلانا يستغفر لأبائه المشركين»

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
« حرف الألف »	
أبان بن صالح	950
أبان بن عثمان	958
إبراهيم (النخعي)	1056-1055-1031-1016-994-952-874-552 1096
إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام	710-699-696-675-605-450-449-448-423 828-827-824-807-782-763-715-714-713 1045-904-903-900-899-888-851-831-829
إبراهيم الخواص	843
إبراهيم بن أبي داود	906-722
إبراهيم بن سعد	1062
إبراهيم بن طهمان	722
ابن أبي أويس	964-963
ابن أبي بزة	645
ابن أبي حاتم الرازي	801
ابن أبي حبيب	1001
ابن أبي ذئب	965-790-761-538
ابن أبي زكرياء (الخراساني)	649
أبو أحمد الجرجاني	1078-841-744
ابن أبي ليلى	1041-1040-1018
ابن أبي نجيح	692-604
ابن إسحاق (محمد بن يسار)	704-608-395

674	ابن الأنباري
434	ابن الراوندي
610-570	ابن الزبير (عبد الله)
958-956-544	ابن السكن (أبو علي)
821	ابن الطباع
-1033-1032-1030-1028-963-962-960-752-748 1034	ابن القاسم (عبد الرحمن بن القاسم)
822-753	ابن الماجشون
1032-857-821-803-795-791-790-774-773	ابن المبارك (عبد الله)
-1032-1016-984-971-959-958-830-760-567 1077-1062-1051-1049-1040	ابن المسيب (سعيد)
393	ابن المعتز (عبد الله)
831	ابن المعلى
961	ابن المنتاب
1059	ابن الهيثم
747-393	ابن حجر (الجاحظ)
985-747-741	ابن بريدة
748	ابن بشار
961	ابن بكير
1100-1078-995-971-965-876-859-683-601	ابن جريج
1029-753	ابن حبيب (عبد الملك)
393	ابن داب (محمد)
409	ابن دريد
405	ابن ديسم
822	ابن دينار (أبو عبد الله)

ابن زاذان	805
ابن زيد	588-630-681-895-937-1052-1053-1086-1087
	1093
ابن سريج (أبو العباس)	495-500-902
ابن شبرمة	862-863
ابن شعبان	1050-1052
ابن شهاب (محمد بن مسلم الزهري)	394-395-396-530-537-538-547-661-665 683-705-706-721-741-743-750-760-761 779-780-782-790-811-830-831-872-907 908-909-944-945-952-958-965-968-969-970 971-972-980-982-1016-1050-1051-1057
	1060-1062-1066
ابن طاووس	819
ابن عباس (عبد الله)	402-403-404-526-533-535-558-569-570 572-574-589-610-611-617-618-627-628 643-644-645-646-647-648-653-654-657 659-660-661-663-668-670-674-692-693 694-704-710-745-748-763-764-765-773 778-779-780-785-795-796-801-814-843-862 863-864-872-873-874-875-876-880-882 884-893-894-905-906-907-908-921-925-929 936-937-945-959-967-968-973-979-980-983 984-992-993-995-998-1012-1014-1016-1018 1020-1022-1024-1025-1037-1040-1045-1046 1051-1052-1054-1064-1068-1069-1072-1075 1078-1089-1090-1093-1096-1098-1101
ابن عطاء (الإسكندري)	844

530 - 534 - 545 - 558 - 559 - 642 - 721 - 725 - 729	ابن عمر (عبد الله أبو عبد الرحمن)
734 - 736 - 747 - 748 - 759 - 800 - 830 - 833 - 834	
838 - 840 - 842 - 847 - 872 - 873 - 875 - 880 - 926 - 931	
949 - 950 - 951 - 952 - 953 - 954 - 960 - 975 - 976 - 978	
980 - 983 - 984 - 986 - 992 - 994 - 995 - 996 - 999	
1010 - 1018 - 1031 - 1040 - 1048 - 1056 - 1060	
820 - 1076 - 1077	ابن عون
1001 - 1004 - 1015	ابن لهيعة
766 - 779 - 799 - 941 - 944 - 956 - 959 - 960 - 961	ابن وهب (عبد الله)
963 - 1030 - 1034	
663 - 667	أبو أحيدة بن سعيد بن العاص
817	أبو إدريس (الخلواني)
532 - 704 - 1009	أبو إسحاق (السيبي)
403 - 821	أبو إسحاق (الفزاري)
400	أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فراس
419	أبو إسحاق الإسفراييني
1047 - 1050	أبو إسحاق الحربي
860	أبو إسحاق الهمداني
1086	أبو الأحوص
1001	أبو الأسود النضر بن عبد الجبار
404 - 1007	أبو البختري (الطائي)
995	أبو الجلاس
1085	أبو الجوزاء
740	أبو الحجاج يوسف بن مقلد
956 - 1015 - 1016 - 1023 - 1024 - 1039 - 1056 - 1057	أبو الحسن الدارقطني
1064 - 1077	
401	أبو الحسن بن الصفار

1034-1029-946	أبو الحسن بن القصار
1033-1005-771	أبو الحسن بن بطلال
972-815-400-394	أبو الحسن علي بن موهب
1077-972-959-857-649	أبو الدرداء
837-722	أبو الزبير
941-779-760-750-744-645-644	أبو الزناد (عبد الله بن ذكوان)
1025-1024-775-557	أبو العالية (رفيع بن مهران)
405-401-399-398-390-389-388-387	أبو العباس أحمد بن محمد العزفي السبتي
1032-1029-1028	أبو الفرج (عمر الليثي)
741-670	أبو الفضل (القاضي عياض)
575-418	أبو الفضل السجاوندي الغزنوي
741-740	أبو الفضل محمد بن ناصر
1079-1032-1028-1027	أبو القاسم المهلب
844	أبو القاسم بن هوازن
764-400	أبو القاسم خلف بن قاسم
-427-426-425-423-419-418-417-416-414	أبو المعالي (الجويني)
639-637-636-525-460-457-454-436-434-432	
911	أبو النذر
963-962	أبو الوليد بن رشد
972-955	أبو أمامة (الباهلي)
856	أبو أمية الشعباني
954-953-952-950-949-948-611	أبو أيوب الأنصاري
996-670-668	أبو بشر (جعفر بن إياس)
1049	أبو بشر الدولابي
-876-863-859-858-748-543-527-423-394	أبو بكر (الصديق الصحابي)
1099-972-970-969-914-913	

574-392	أبو بكر (الطرطوشي)
1090-988-985-668	أبو بكر أحمد بن عمرو البزار
400	أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي الموت
770	أبو بكر الوراق
1007-1000-991	أبو بكر بن أبي شيبة
1024	أبو بكر بن أبي مريم
747-444-413	أبو بكر بن الطيب البصري (الباقلافي)
-514-512-507-504-495-472-471-399-388 -574-573-568-566-565-562-561-560-515 -695-693-655-654-636-626-624-623-600 747-716-710-708	أبو بكر بن العربي (القاضي)
602	أبو بكر ابن القوطية
1041-1040-1016-960	أبو بكر ابن المنذر
817	أبو بكر ابن زنجويه
970-683-676-675-683-661	أبو بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
891	أبو بكر ابن فورك
397-396-395-388	أبو بكر محمد بن أبي عثمان الحازمي
740	أبو بكر محمد بن الأخضر
392	أبو بكر يحيى بن محمد بن رزق
650	أبو بكرة
863-856	أبو ثعلبة الخشني
1016-980-973-972	أبو ثور
931	أبو جعفر (المخزومي)
-694-666-664-661-653-635-629-628-403 -893-883-882-881-874-871-864-706-704 -1065-1062-1051-911-910-907-906-905 -1087-1084-1083-1080-1076-1072-1068 1099-1090	أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي النحاس

857	أبو جعفر الرازي
998-996-831-828-767-766-729-723-722	أبو جعفر الطحاوي
1009-1003-1002-1001-1000-999	
896-712	أبو جهل
922	أبو جهم بن الحارث
410	أبو حاتم (السجستاني)
841-801	أبو حاتم الرازي
721	أبو حازم (سلمة بن دينار)
512-436-433-419	أبو حامد (الغزالي)
395	أبو حامد بن جبلة
723	أبو حسان
401	أبو حصين
1022-1015-1008-993-991-985-948-840-740	أبو حفص عمر بن شاهين
740	أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي
1077	أبو حميد الأسكندري
-653-604-543-520-469-468-467-459-399	أبو حنيفة (النعمان)
-1035-1031-999-973-972-959-951-821-741	
1060-1041	
1025	أبو خالد الدالاني
973-799	أبو خيثمة زهير بن حرب
-966-951-948-945-944-943-926-922-745-388	أبو داود (سليمان بن الأشعث)
-1017-1012-1006-1005-994-993-986-979-975	
-1076-1065-1064-1037-1024-1023-1022-1020	
1098	
851	أبو ذر (الغفاري)
1011-967-536	أبو رافع (الصحابي)
808-796-795-790	أبو رجاء العطاردي
972-395	أبو رزين

أبو زرعة (الرازي)	993-960-958
أبو زميل	894
أبو زيد عبد الرحمن	960
أبو سريجة	799-798
أبو سعيد الخدري	1011-939-816-764-656-534-528
أبو سعيد الخراز	846
أبو سفيان (الواسطي)	704
أبو سفيان بن الحارث	697
أبو سلمة (بن عبد الرحمن)	-833-791-779-761-760-747-743-724-646
	1062-1016-972-965-942
أبو سليمان الداراني	847-846
أبو سهيل بن مالك	837
أبو صالح	659-653
أبو صالح (بازام)	668
أبو صالح السمان	760
أبو طالب	715-714
أبو طلحة (الأنصاري)	970
أبو ظبيان الجني	995
أبو عاصم النبيل	1050
أبو عامر الأشعري (أبو موسى)	923
أبو عامر الراهب	618
أبو عبد الرحمن السلمي	999-401
أبو عبد الرحمن المقرئ	998
أبو عبد الرحمن النسائي	-1056-993-966-955-936-767-651-648-647
	1093-1088-1082-1081-1072
أبو عبد الله (أبو المؤلف وشيخ العزفي)	392

909	أبو عبد الله الأغر
396	أبو عبد الله الحسن بن العباس
1017-946-851-777-774-730-724	أبو عبد الله المازري
-728 -721 -547- 538 -537-536 -525 -399 -398 803 -798 -791 -790 -776 -774 -773 -760 -741 -948-923-920-910-909-1001-837-836-835-820 -964-963-962-961-960-959-958-956-953-951 -999-997-994-983-982-981-980-973-972-969 -1032-1031-1030-1028-1023-1018-1016-1003 1060-1051-1049-1041-1039-1038-1035-1034	أبو عبد الله مالك بن أنس
394	أبو عبد الله محمد بن حميد
815	أبو عبد الله محمد بن سعيد
990-821-820-817-795-774	أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي
662 -654 -649 -645 -643 -388	أبو عبيد القاسم بن سلام
755-754-745	أبو عبيدة بن الجراح
812	أبو عقيل
603	أبو علي الفارسي
401	أبو عمر بن الحذاء
-744 -733-732 -726 -725 -724 -400 -398 -394 -786-785 -782-778 -776 -774-773-769 -763 -817-816-814-811-804-797-795-793-788-787 -962-961-958-956-952-944-839-822-821-820 -1034-1027-1025-1009-1000-999-976-974 1056-1051-1043-1042-1035	أبو عمر بن عبد البر
392	أبو عمرو عثمان بن أبي بكر السفاقسي
815	أبو عمران موسى بن أبي تليد
601	أبو عمرو (بن العلاء)

996	أبو عوانة
1009	أبو غسان
1041-1040-1039-952	أبو قتادة
970-756-750	أبو قلابة (عبد الله بن زيد)
971-659-653	أبو مجلز
775	أبو محمد (رجل لا يعرف)
544	أبو محمد بن الجارود
931	أبو محمد بن حزم
845	أبو محمد بن عبد الدائم
815-402-401-400-394	أبو محمد بن عبيد الله الحجري المروي
715-669-659-603	أبو محمد بن عطية
792-791-768-752-733	أبو محمد بن قتيبة
1034-1030	أبو محمد عبد الوهاب (القاضي)
1102-791-768	أبو محمد مكي بن أبي طالب
396	أبو مسعود (إبراهيم بن محمد)
994	أبو مسعود الأنصاري
857	أبو مسهر
741	أبو مقاتل حفص بن سليم
740	أبو منصور محمد الزاهد
528	أبو موسى (الأشعري)
861	أبو نضرة
801-399-396-395-393-392	أبو نعيم أحمد بن عبد الله (الأصبهاني)
816	أبو نعيم الملائي

أبو هريرة	526-542-544-634-640-721-723-724-725 733-734-735-743-744-746-760-761-762 764-765-779-780-782-784-790-798-804-805 814-819-829-830-831-832-833-834-837-838 847-861-909-921-943-948-954-958-967-969 969-970-984-985-988-999-1008-1024-1029 1033-1039-1040-1060-1062-1067-1077-1079 1096-1098-1101
أبو هلال الراسي	405
أبو هلال الطائي	870
أبو وائل	552
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)	980-989-1031-1041
أبي بن كعب	689-763-789-801-939-940-943-944-945-972
أحمد بن حنبل	397-544-546-611-773-801-823-910-911 912-915-942-950-951-958-960-972-973-980 981-984-993-1016-1023-1025-1035-1041 1060
أحمد بن زهير	818-972
أحمد بن زيد	818
أحمد بن شبيب	906
أحمد بن صالح	801-944-1002
أحمد بن محمد الأزدي	906
آدم عَلَيْهِ السَّلَام	696-701
آدم بن أبي إياس	766
أسامة بن زيد	526-997
إسحاق عَلَيْهِ السَّلَام	899
إسحاق بن راهويه	784-796

745	إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة
796-795	إسحاق بن منصور
957	إسحاق بن منصور (السلولي)
692	أسد بن موسى
976	أسماء بنت زيد بن الخطاب
904	إسماعيل عَمِيه السَّكَم
961	إسماعيل القاضي
858	إسماعيل بن أبي خالد
837-836-835-832	إسماعيل بن جعفر
735-722-548	إسماعيل بن عياش
963-962	أشهب
960-753	أصبغ
963-961	الأبهرى
770	الأخفش
819-767-766	الأسود بن سريع
755	الأسود بن هلال
1010-1009	الأسود بن يزيد
1041	الأشجعي (أبو مالك)
755	الأشعث
738	الأصمعي (عبد الملك بن قريب)
744	الأعرج (عبد الرحمن بن هرمز)
1063	الأعشى
989-988-946-931-914-807-704-691	الأعمش (سليمان بن مهران)
-958-941-841-822-821-820-792-790-782	الأوزاعي (عبد الرحمن بن عمرو)
1041-1035-1016-984-980-973-972-969	

614-650-667-743-744-746-762-764-779	البخاري (أبو عبد الله)
833-834-836-837-838-847-848-849-850-896	
940-941-949-951-952-953-957-992-994-995	
1008-1010-1023-1027-1047-1048-1061-1079	
530-572-704-805-958-972-994-1046-1047	البراء (بن عازب)
1048-1049-1050-1067	
647-648-746-811-833-856-859-936-940	الترمذي (محمد بن سورة)
943-949-955-957-966-974-975-980-983	
985-988-989-995-1004-1005-1008-1009	
1017-1021-1023-1039-1040	
574	التميمي
1097	الثعلبي (صاحب التفسير)
936	الحارث بن أبي أسامة
743-821	الحارث بن أبي ذباب
739	الحارث بن حلزة
617-618	الحارث بن سويد بن الصامت الأنصاري
941	الحارث بن نبهان
688	الحجاج (بن يوسف)
807	الحجاج بن نصير
604-618-692-970-998	الحسن (بن أبي الحسن البصري)
609	الحسن (بن هانئ أبو نواس)
959	الحسن بن حي
1040	الحسن بن زياد
1040	الحسن بن علي (بن أبي طالب)
647	الحسن بن محمد الزعفراني
999-1041	الحسين بن علي
755-1031	الحكم بن عتيبة (الحكم)

983	الحكم بن عمرو الغفاري
802-801-789-786-785-784-772-763	الحضر عَليّ السَّلام
988-731	الخطابي (أبو سليمان البستي)
770-604-603-602-409	صاحب العين - الخليل بن أحمد
806	الخنساء
761	الذهلي
600	الراعي النميري
551	الرامهرمزي
881-873-857-636	الربيع (بن أنس)
884-882	الربيع بن خثيم
882	الربيع بن مرة
937	الربيع بنت معوذ
940	الزبير بن العوام
829	الزبيري
410	الزجاج
600	الزهرابي
895-881-865-782-778-617-610-604-589	السدي
766	السري بن يحيى
-509-501-495-468-467-461-398-397-396 -902-901-898-831-830-821-653-550-538 -982-980-973-958-953-951-924-911-910 -1041-1035-1032-1031-1018-1012-999-989 1091-1090-1075-1060	الشافعي (محمد بن إدريس)
744	الشريد بن سويد
999-998-958-953-874-871-820-710	الشعبي
812-810	الصعب بن جثامة

الصنابحي	937-849
الضحاك بن مزاحم	-782-780-694-665-628-625-599-588-402 -1085-1074-1073-1027-894-873-864-862 1096-1087
الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)	-750-748-669-625-622-618-608-602-416 1068-1031-986-972-958-914-758-754-751
الطفيل (بن عمرو الدوسي)	799
العباس (بن عبد المطلب)	1040-697
العباس بن محمد	749
العتبي	960
العلاء بن الشخير	945
العلاء بن زياد	781
العلاء بن عبد الرحمن	832
الفضل بن عباس	1082-907-802-526
القاسم بن محمد	941-795-567
القاشاني	900
القشيري	674
القعنبي	973
الكديبي	1077
الكلبي	676-675-671-668-605
الليث بن سعد	1031-970-963-962-958-837
المرقش السدوسي	739
المزني (إسماعيل بن يحيى)	1032-1028-830
المستورد (بن شداد)	936
المسور بن مخرمة	704
المطلب بن عبد الله	663

837	المطلبي
1076-810	المعتمر بن سليمان
987-986-543-527	المغيرة (بن شعبة)
744	المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي
860	المنذر بن جرير
922	المهاجر بن قنفذ
660	المهدي
840	الموصلي (محمد بن عبد الله الأزدي)
738	النابعة (الذبياني)
1055	النجاشي
896	النضر بن الحارث
980	النضر بن شميل
747-509	النظام
547	النعمان بن راشد
836	النعمان بن قوقل
602	النقاش (أبو جعفر محمد بن عيسى)
618	النقاش (أبو بكر محمد بن الحسن)
1051-1050-838-663-662	الواقدي (محمد بن عمر)
667-663	الوليد بن المغيرة
1062-1060	الوليد بن الوليد
857	الوليد بن عبد الملك
941	الوليد بن مسلم
967	أم الحكم (أم حكيم)
649	أم الدرداء
970-969-965-960-958-544	أم حبيبة
1018-984-967-742-741-526	أم سلمة

968-568	أم عامر الأشهلية
1049	أم مبشر
1019	أم هانئ
688	امرئ القيس
716	آمنة بنت وهب
668	أمية بن خالد
667	أمية بن خلف
-800-758-745-731-704-576-545-532-531 -896-850-842-840-837-834-833-818-807-806 -1011-998-977-976-975-970-931-927-924 -1064-1065-1050-1048-1037-1036-1027-1018 1077-1065	أنس (بن مالك)
997	أنس بن عياض
995-994	أوس بن أبي أوس
756	أيوب (السختياني)
955	أيوب بن عتبة
«حرف الباء»	
688	باقل
985-976-975-927-926-849-741	بريدة (بن الحصيب)
988-985	عبد الله بن بريدة
558	بريرة
963-960-959-958-957-956-544-537	بسرة بنت صفوان
841-840	بشر بن إبراهيم أبو عمرو الأنصاري
811	بقية بن الوليد
670	بكر بن العلاء
809	بكر بن حماد

661	بكر بن سهل
723	بهز بن حكيم
812	بهية
« حرف التاء »	
821	تمام بن نجيح
991	تميم (الملازني)
« حرف الثاء »	
837	ثابت (بن أسلم)
531	ثمامة بن أنس
914-819	ثوبان
861-841-791-781	ثور بن يزيد
« حرف الجيم »	
-836-749-746-734-729-725-704-548 -968-966-958-953-952-950-949-850-837 1069-1057-1056-969	جابر (بن عبد الله)
958	جابر بن زيد
1090	جابر بن زيد الجعفي
972	جابر بن سمرة
-681-676-672-670-669-663-574-571-448 689-685	جبريل عَلَيْهِ السَّلَام
1081	جبير بن نفير
818	جرير (أبو عبد الله الرازي)
1077-796	جرير بن حازم
860	جرير بن عبد الله (البجلي)
741	جويرية

« حرف الحاء »

727	حبيب (ابن أوس)
749-747-746	حبيب بن الشهيد
546	حبيبة بنت أبي تجرة
876-862-861-859-857	حجاج (المصيصي)
832	حجاج بن إبراهيم
1069-990-989-988-987-985-959-863-860-405	حذيفة (بن اليمان)
831-799	حذيفة بن أسيد
694	حسين الجعفي
942	حسين المعلم
796	حفص بن عمر (الدوري)
1058-949	حفصة (بنت عمر)
781	حكيم الأثرم
635	حكيم بن حزام
730-723	حكيم بن معاوية
1031-1016	حماد بن أبي سليمان
969-838	حماد بن زيد
793-792-768-531	حماد بن سلمة
844	حمدون
830-721	حمزة (بن عبد الله بن عمر)
861	حمزة الزيات
760	حميد (بن عبد الرحمن الزهري)
1065-975	حميد الطويل
998	حيوة

﴿ حرف الخاء ﴾	
خارجة بن زيد بن ثابت	642-750-965-970
خالد الحذاء	969
خالد بن أبي عمران	1065
خالد بن دهقان	649-650
خالد بن علاق	805
خالد بن معدان	861
خديجة	806
﴿ حرف الدال ﴾	
داود (بن أبي هند)	810-871
داود عَلَيْهِ السَّلَام	667
داود بن علي	768-946-962-963-972-1031
دراج أبي السمح	1059
﴿ حرف الراء ﴾	
راشد بن سعيد	811
ربيعة الرأي	796-951
رجاء بن أبي سلمة	395-972
رقية بن مصقلة	801
﴿ حرف الزاي ﴾	
زبان بن سيار	738-739
زبيد الأيادي	881-882
زفر (بن الهذيل)	989-1041
زكرياء عَلَيْهِ السَّلَام	1100
زهير (بن حرب)	799-818-973

731	زهير بن معاوية
688	زياد (بن أبيه)
688-605	زياد بن أبيه
767	زياد بن أيوب
776	زيد بن أبي أنيسة
530	زيد بن أبي زياد
1059-922	زيد بن أرقم
1031-995-923-920-869	زيد بن أسلم
563-570-610-643-644-645-646-659-660	زيد بن ثابت
1010-970-968-965	
958-942-940	زيد بن خالد الجهني
610-608	زيد بن عمرو
« حرف السين »	
805	سارة (زوج إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام)
1066-1061-1060-872-721-530	سالم (بن عبد الله بن عمر)
914-647	سالم بن أبي الجعد
688	سحبان وائل
960-752	سحنون
959-958	سعد بن أبي وقاص
909	سعد بن عبادة
1088	سعد بن هشام
987	سعيد بن إبراهيم
998-996	سعيد بن أبي أيوب
760	سعيد بن أبي سعيد
1049	سعيد بن أبي عروبة

998	سعيد بن أبي هلال
-775 -716 -715 -692 -670 -668 -664 -645 -644 1101-1096-1069-1057-908-906-859-785	سعيد بن جبير
815	سعيد بن سليمان
644	سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى
1007	سعيد بن عبيد
989-988-395	سعيد بن عبيد الله
-862-831-830-821-785-748-694-647-608 959-952-906	سفيان (الثوري)
965	سفيان بن المغيرة بن الأخنس
872	سفيان بن حسين
401	سفيان بن سعيد
869-538-530	سفيان بن عيينة
954-948-748-608	سلمان الفارسي
847	سلمة بن الأكوع
980	سلمة بن المحيق
404-402	سلمة بن نبيط الأشجعي
1060	سلمة بن هشام
812-810-809	سلمة بن يزيد الجعفي
722	سليمان بن سليم
754	سليمان بن عمرو بن الأحوص
869-821	سليمان بن موسى
971	سليمان بن هشام
958-907	سليمان بن يسار
906	سماعة
1090	سماك الحنفي

807-790-762	سمرة بن جندب
766	سنان
704	سهل بن حنيف
945-944-734-729-725-721	سهل بن سعد
843	سهل بن عبد الله التستري
999	سهيل بن أبي صالح
618	سويد بن الصامت
967	سويد بن النعمان
934-602-601	سيبويه
« حرف الشين »	
648	شبابة
1081	شداد بن أوس
756	شرحبيل بن حسنة
756	شرحبيل بن شفعة
938	شريح بن هانئ
959-870-860-837-532	شريك (ابن عبد الله النخعي)
-781-776-756-755-754-747-670-668-648	شعبة (بن الحجاج)
1050-914-908-882-804-787	
971-536	شعيب بن أبي حمزة
881	شيبان
« حرف الصاد »	
741	صالح الترمذي
856-649	صدقة بن خالد
620	صدي بن مالك
821	صفوان

1036-1027-1026	صفوان بن عسال
874	صفوان بن محرز
« حرف الضاد »	
837	ضمام بن ثعلبة
972-395	ضمرة (بن ربيعة)
« حرف الطاء »	
754	طارق بن شهاب (أبو سفيان)
1040-958-819	طاووس (بن كيسان)
618	طعمة بن أبيرق
960-940-837-838	طلحة بن عبيد الله
787	طلحة بن يحيى
963-960-959-957-956-955-544	طلق (بن علي اليمامي)
« حرف العين »	
-736-735-730-723-567-558-536-526-492	عائشة
-812-811-806-800-787-785-765-763-757-748	
-968-965-945-941-940-913-903-880-875-873	
-1006-1005-989-988-987-984-980-970-969	
-1025-1021-1020-1017-1012-1010-1009-1008	
-1069-1058-1057-1040-1033-1029-1027-1026	
1099-1098-1097-1096-1093-1088-1080	عاصم (بن أبي النجود)
931-653	
532-531	عاصم (بن ضمرة)
1056-972	عامر بن ربيعة
857	عباد الخواص
1048	عباد بن بشر
996-991	عباد بن تميم المازني

1048	عباد بن نهيك الخطمي
849-659-650	عبادة بن الصامت
970	عباس (عياش) بن عباس القتباني
801	عبد الجبار بن عباس
997	عبد الحق الأزدي (الإشبيلي)
776	عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب
882-881	عبد الرحمن (المسعودي)
779	عبد الرحمن بن إسحاق
1015	عبد الرحمن بن جبير المصري
1001	عبد الرحمن بن حبيب
959	عبد الرحمن بن حرملة
791	عبد الرحمن بن عابد الأزدي
1074-1073-876-760-754-745	عبد الرحمن بن عوف
1051-1050	عبد الرحمن بن كعب بن مالك
804-748-401	عبد الرحمن بن مهدي
1066-1060-995-971-906-819-790	عبد الرزاق (الصنعاني)
973	عبد العزيز بن مسلم القسمللي
989	عبد الكريم بن أبي المخارق
-798-778-732-715-651-634-614-570-569	عبد الله (بن مسعود)
-884-883-882-881-858-857-847-831-829-801	
1095-1086-1031-1004-998-987-972-967-959	
711-710-696	عبد الله بن أبي (بن سلول)
965-956-800	عبد الله بن أبي بكر
537	عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم

811	عبد الله بن أبي قيس
401-400	عبد الله بن أسد الجهني
959	عبد الله بن الحسن (بن علي)
712	عبد الله بن أمية
1070	عبد الله بن بابيه
955	عبد الله بن بدر
531	عبد الله بن ثمامة بن أنس
393	عبد الله بن جعفر الجابري
976	عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر
1010-996	عبد الله بن دينار (العدوي)
997-991-937	عبد الله بن زيد
905-661-402	عبد الله بن صالح الجهني
860	عبد الله بن عبد الرحمن الأشهلي
710	عبد الله بن عبد الله بن أبي (الحباب)
979-533	عبد الله بن عكيم
1024-992-935-649-544	عبد الله بن عمرو (بن العاص)
570	عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة
1098	عبد الله بن قيس
396	عبد الله بن محمد بن ناجية
815	عبد الله بن مسرور
404	عبد الله بن يحيى (أبو محمد البصري)
802	عبد المطلب بن ربيعة
1057	عبد الملك العرزمي
970	عبد الملك المخزومي
823	عبد الملك بن عبد الحميد

عبد الوارث بن سفيان	972-818
عبد خير	991
عبيد الله بن أبي بكرة	731
عبيد الله بن أبي رافع	911
عبيد الله بن سعد	395
عبيد الله بن عمر	1057-975-908-538
عبيد الله بن مسعود الهذلي	909
عبيد بن الحسن العنبري	1057
عبيد بن محمد	815
عبيدة السلماني	1032
عتبان (بن مالك)	939
عتبة	857
عتبة بن أبي حكيم	856
عتبة بن أبي وقاص	1066
عتبة بن حميد	731
عثمان	992-972-943-942-940-937-394
عثمان البقي	969
عثمان الجزيري	1066
عثمان بن عطاء	876
عثمان بن مظعون	699
عروة بن الزبير	1078-997-960-958-956-945-865-537
عروة بن رويم	759
عطاء (بن أبي رباح)	1040-969-958
عطاء الخراساني	1090-876-873
عطاء بن السائب	1007-404

1078-1040-995-942	عطاء بن يسار
816	عطية (العوفي)
781	عقبة بن عبد الغافر
807	عقيل
-926-874-802-780-748-745-691-652-618 1089-998-997-958	عكرمة
1040-998-921	علقمة بن الفغواء
810	علقمة بن قيس
741	علقمة بن مرثد
-646-563-536-532-531-527-430-404-401 -938-926-921-920-901-805-774-715-692-657 -1007-994-993-991-972-959-943-942-940 -1084-1083-1078-1073-1040-1031-1025-1016 1096-1087	علي
1045-905-893-882-661-402	علي بن أبي طلحة القرشي
1078	علي بن أبي علي القرشي
804	علي بن الجعد
741	علي بن الفضل البلخي
943-546	علي بن المديني
1078	علي بن المهدي
964-963	علي بن زياد (التونسي)
1077-941-807-787-776	علي بن زيد بن جدعان
400	علي بن عبد العزيز
723	علي بن معبد
647	عمار الدهني
1016-1014-1013-1012-959	عمار بن ياسر

814	عمار مولى بني هاشم
775	عمارة بن عمير
394-405-492-527-543-576-708-711-745-	عمر (بن الخطاب)
746-750-753-754-755-759-775-776-834-	
944-1059	عمرو بن الحارث
823-970	عمر بن عبد العزيز
1001	عمران بن أبي أنس
959	عمران بن حصين
757	عمرة
860	عمرو بن أبي عمر (أبو عثمان)
944-1059	عمرو بن الحارث
766	عمرو بن الربيع
572-576-756-1001-1004-1015-	عمرو بن العاص
965-967-968	عمرو بن أمية الضمري
856	عمرو بن جارية
648-810-907	عمرو بن دينار
1050-1056	عمرو بن سعد
941-1022-1023	عمرو بن شعيب
1056	عمرو بن علي
882-906-988	عمرو بن مرة
817	عمرو بن واقد
638	عنتر بن شداد
781	عوف الأعرابي
1081	عوف بن مالك
644	عوف بن مجالد الحضرمي
1061	عياش بن أبي ربيعة

791-781-780-779-772	عياض بن حمار
888-849-778-701-608-602-601-498-436-434	عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ
960	عيسى بن دينار
815	عيسى بن مسكين
861	عيسى بن يونس
« حرف الفاء »	
1019-692	فاطمة عَلَيْهَا السَّلَامُ
816	فضيل بن مرزوق
1009	فهد (بن سليمان)
« حرف القاف »	
972-818-809	قاسم بن أصبغ
1010	قيصة بن ذؤيب
-683-675-662-632-630-629-604-602-589 -807-802-796-781-780-766-723-705-684 -1049-1025-998-971-959-895-883-881-874 1095-1073-1053-1052-1051-1050	قتادة
835-647	قتيبة بن سعيد
1041-1040	قرة بن خالد
692	قزعة بن سويد
610-608	قس بن ساعدة
691	قيس (بن الربيع)
858	قيس بن أبي حازم
1019-1018	قيس بن سعد بن عبادة
957	قيس بن طلق
754	قيس بن مسلم

« حرف الكاف »

1039	كبشة بنت كعب
662	كثير بن زيد
610-571-570-569	كريب
829	كعب بن مالك

« حرف اللام »

1081	لييد بن زياد
614	لقمان
738	لقمان بن عاد
936	لقيط بن صبرة
818	ليث (بن أبي سليم)

« حرف الميم »

807	مبارك بن فضالة
945	مبشر الحلبي
-671-664-617-605-604-599-571-568-567 -874-862-859-782-780-775-773-705-692-683 -1069-1045-998-996-987-958-899-894-876 1096-1095	مجاهد
869-648	محمد بن أبي عدي
1076-1040-760-405	محمد (ابن سيرين المخزومي)
1041-969-767-765-764-399-398	محمد بن الحسن (الشيباني)
817	محمد بن المبارك الصوري
1056	محمد بن المثني
971-970-749-746	محمد بن المنكدر
906	محمد بن بشر العبدي

955	محمد بن جابر
403	محمد بن جعفر بن أبي داود الأنباري
804	محمد بن جعفر غندر
821	محمد بن حسين
396	محمد بن حميد بن سهل
402	محمد بن ربيعة الرؤاسي
811	محمد بن زياد الألهاني
815	محمد بن سنجر
389	محمد بن عبد الرحيم
766	محمد بن عبد الرحيم المروي
815	محمد بن عبد الملك
941	محمد بن عبيد الله (أبو عون)
676	محمد بن عقبة
567	محمد بن علي (بن أبي طالب)
646	محمد بن عمرو (بن علقمة بن وقاص)
741	محمد بن قدامة بن سيار
1085-774	محمد بن كعب القرظي
396	محمد بن مسلم بن وارة
543-527	محمد بن مسلمة
945	محمد بن مطرف أبي غسان
723-722	محمد بن معاوية
945	محمد بن مهران الرازي
975	محمد بن يحيى بن حبان
862-858	محمد بن يزيد الواسطي
650	محمود بن ربيعة (بن الربيع)

مرة (الهمداني)	882-881-778
مروان بن الحكم	960-956
مريم عَلَيْهَا السَّلَامُ	849-762
مسدد (بن مسرهد)	957-809
مسروق (بن الأجدع)	755
مسلم (بن الحجاج)	614-634-635-650-656-657-658-667-712 721-724-734-743-744-746-761-763-764 824-833-835-836-837-847-848-849-850 851-921-922-924-926-927-929-932-935-938 939-940-943-945-948-949-965-975-979-985
مسلم بن يسار	776
مطرف بن عبد الله بن يسار	753
مطرف (بن عبد الله بن الشخير)	781-780
معاذ (بن جبل)	511-563-756-817-838-850-877-882-992 1017-1018-1020
معاوية بن أبي سفيان	1025-992
معاوية بن حكيم	723-722
معاوية بن صالح الحضري	402-661-811-905
معاوية بن عمرو	403
معاوية بن قرّة	804
معقل بن يسار	1050
معمر (بن راشد)	683-750-761-781-790-819-965-971-995-1012 1013-1060-1066
معيقيب	750
مفضل بن فضالة	746-748-749
مقاتل (بن سليمان)	577-593-675
مقسم	1066-973

660	مقيس بن صباية
1096-969-958-841	مكحول
955	ملازم
552	منصور (أبو عتاب السلمي)
552	منصور (بن المعتمر)
841	مهدي بن عيسى الواسطي
405	موسى (ابن اسماعيل المنقري)
-825-801-785-784-772-599-498-436-434-429	موسى عَلَيْهِ السَّلَام
888-831-830-827	
676-665	موسى بن عقبة
818	موسى بن معاوية
945	موسى بن هارون
823	ميمون بن مهران
-1019-1018-1017-1006-984-983-981-980-535	ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
1020	
« حرف النون »	
930-604	نافع (المقرئ)
986	نافع (مولى ابن عمر)
801	نجدة الحروري
888-813-788-604	نوح عَلَيْهِ السَّلَام
« حرف الهاء »	
398	هارون بن سعيد الأيلي
972-395	هارون بن معروف
650	هانئ بن كثنوم
1091-1053-574	هبة الله

993	هشام بن سعد
1097-957-913	هشام بن عروة
856-722-650-649	هشام بن عمار
1076-993-767	هشيم (بن بشير)
971-723	همام بن يحيى
« حرف الواو »	
994	وائل (بن حجر)
843	وائل بن الأسقع
618	وحوح بن الأسلت
648	ورقاء بن عمر اليشكري
698-610-608	ورقة بن نوفل
870	وشق الروي
1008-807-801	وكيع (بن الجراح)
« حرف الياء »	
648	يحيى بن حكيم
1089-996-995	يحيى بن أبي حية
857	يحيى بن أبي عمرو السيباني
942	يحيى بن أبي كثير
796-795	يحيى بن آدم
998-835	يحيى بن أيوب
791-722	يحيى بن جابر الطائي
403	يحيى بن جعفر (البيكندي)
648	يحيى بن حكيم
1040-1016-970	يحيى بن سعيد الأنصاري
1056-1049-993-970-957-861-804	يحيى بن سعيد القطان

1023-1022-1007-993-960-801-735	يحيى بن معين
751	يحيى بن يحيى الأندلسي
650	يحيى بن يحيى الغساني
973	يحيى بن يحيى النيسابوري
970	يحيى بن يعمر
807-806	يزيد الرقاشي
973-754-530	يزيد بن أبي زياد
660-659-646-645-644-643-610-570-563	يزيد بن ثابت
756	يزيد بن خمير
571	يزيد بن رومان
766	يزيد بن سنان
781	يزيد بن عبد الله بن الشخير
1065-860-723	يزيد بن هارون
944-943	يعقوب بن شيبه
1065	يعقوب بن عتبة
1070	يعلى بن أمية
649	يعلى بن عطاء
1001-832	يوسف بن يزيد
817	يونس بن حبيب
960-398	يونس بن عبد الأعلى
767-766-761-747	يونس بن محمد
779-547	يونس بن يزيد الأيلي

فهرس الأشعار

أول البيت	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
أَخْلِيْقَةَ الرَّحْمَانِ	اللام	الكامل	2	الراعي النميري	782
إِذَا سَلَكَتَ لِلْعَوْرِ	الكاف	الطويل	1	حسان بن ثابت	725
إِذَا صَبَّأَتْ هَوَادِي	النون	الوافر	1		603
إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَتُنَا	الميم	الطويل	2	أبو محمد عبدالدائم	846
إِذَا نَحْنُ أَتَيْنَا	الياء	الطويل	2	أبو نواس الحسن ابن هانئ	610
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ	الهاء	البسيط	2		896
أَطَارَ الطَّيْرَ	الراء	الوافر	4	زبان بن سيار الفزاري	738
إِنِّي أَمْرُؤٌ مِنْ مِذْحَتِي	الباء	السريع	نصف بيت		599
تَسْمَعُ لِلْجَبَلِ	اللام	البسيط	1	الأعشى البكري	879
تَقُولُ بِنْتِي	الألف	الطويل	2	الأعشى ميمون ابن قيس	1063
تَمَّتْ كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ	الراء	الطويل	1		667
شَرَابُ أَلْبَانٍ	الطاء	الرجز	نصف بيت		932
عَلَفْتُهَا تَبْنًا	الألف	الرجز	نصف بيت		932

727	عبيد الله بن عبدالله بن عتبة ابن مسعود الهذلي	2	الطويل	الحاء	غُرَابٌ وَظَبْيٌ
655	عامر بن الطفيل	1	الطويل	الباء	فَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ
601	أبو الأخرز الحماني	1	الطويل	الفاء	فَكَيْتُمَا خَرَّتْ
601	عمرو بن معد يكر	1	السريع	الذال	قَدْ عَلِمْتُ سَلْتِي
392	يحيى بن محمد بن رزق	1	الكامل	الميم	قُلْ لِّلْحَسُودِ
620	عبيد الله بن قيس الرقيات	1	الخفيف	الهمزة	كَيْفَ نَوْمِي
740	المرقش السدوسي	1	الطويل	العين	لَعَمْرُكَ مَا تَذَرِي
393	ابن المعتز	4	مجزوء الكامل	الباء	مَا عَاتَيْي إِلَّا
727	حبيب	1	الكامل	الميم	هُنَّ الْحِمَامُ
845		1	الطويل	الباء	وَأَخِرُ شَيْءٍ
933		1	مجزوء الكامل	الألف	وَأَظْفَلْتُ
600	الراعي النميري	1	الطويل	الذال	وَحَوْدٍ مِنَ اللَّائِي
728		1	-	الحاء	وَقَالُوا حِمَامَاتٌ
632		1	الوافر	اللام	وَكَيْفَ نَعَرُ دُنْيَانَا
739	المرقش السدوسي	3	مجزوء الكامل	الميم	وَلَقَدْ غَدَوْتُ
726		3	الوافر	النون	وَمِمَّا هَاجَنِي

660	زهير بن أبي سلمى	1	الطويل	الميم	وَمَنْ لَا يَذْدَعَنْ حَوْضِهِ
620		1	الطويل	الباء	وَهَذِي سُبُوفٌ
640		2	البسيط	التاء	يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ
933		1	الكامل	اللام	يَا لَيْتَ زَوْجَكَ
739	الحارث بن حلزة	5	السريع	الحيم	يَا أَيُّهَا [الْمُزْمَعُ]
602	الطبري	1	الطويل	السين	يَظَلُّ إِذَا دَارَ الْعَشِيِّ

8- فهرس الكتب

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
1025	أبو عمر يوسف بن عبد البر	الاستذكار
417	إمام الحرمين الجويني	البرهان
419	أبو بكر الباقلاني	التقريب
950-723-398-394	ابن عبد البر	التمهيد
601-434		التوراة
398-397	الشافعي	الرسالة
604-667		الزبور
410	الجوهري	الصحاح
394	علي بن أبي طالب	الصحيفة
962-729	محمد العتبي	العتبية
410-409	الخليل بن أحمد الفراهيدي	العين
551	الرامهرمزي	المحدث الفاصل بين الراوي والواعي والسماع
841	ابن عدي	الكامل في الضعفاء
962-961-952	سحنون	المدونة الكبرى
1076-1065	أبو داود سليمان بن الأشعث	المراسل
676	محمد بن عقبة	المغازي
-956-929-774-399-398 1058-1051-1049	مالك بن أنس	الموطأ

986	أبو جعفر الطبري	تهذيب الآثار
399	أبو نعيم	حلية الأولياء
1046	محمد بن إسحاق	سيرة ابن إسحاق
945	محمد بن حبان البستي	صحيح ابن حبان
728-850-923-940-951- 994-1047-1079	محمد بن إسماعيل البخاري	صحيح البخاري
574-712-1046-1060- 1067-1079	مسلم بن الحجاج	صحيح مسلم
1064-1098	أبو داود السجستاني	كتاب أبي داود (السنن)
793	ابن بكير	كتاب الأحكام
1030-1034		مختصر ما ليس في المختصر
995	عبد الرزاق بن همام الصنعاني	مصنف عبد الرزاق
988	الخطابي	معالم السنن
389	أبو العباس العزفي (المؤلف)	منهاج الرسوخ إلى علم الناسخ والمنسوخ
388-401	أبو عبيد القاسم بن سلام	ناسخ القرآن ومنسوخه
565	أبو بكر بن العربي	ناسخ القرآن ومنسوخه

9- فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	اسم المكان
753	الأسواق
1041-995-972-672-659-575-396-349	الأمصار
751-394	الأندلس
756	الأودية
1078	البحرين
960-841-550	البصرة
1046-861-784-753-467	البيت العتيق
1012	أولات الجيش
788	البيداء
857-755	الجابية
839	الجعرانة
953-604	الجنوب
958-743-667-666	الحبشة
550-538-399-396	الحجاز
592-570-563	الحجرات
502	الحديبية
897-372	المسجد الحرام
1052-953-952-669	المشرق
399	المشرقيين
1041-961-960-959-958-953-952-951	المغرب

399	المغربين
388	بغداد
-1049-947-893-889-839-767-701-697	بدر
1051	
476-448-434-418	بيت المقدس
922	بئر جمل
839	تبوك
744-674	ثقيف
1012	جزع
605	جزيرة الموصل
905	خنعم
977-976-958	خيبر
988	الحمام
848-571	الحوض
977-518-503	الخنندق
823-821-696-617	الروم
-951-949-948-869-820-759-754-745	الشام
1049-1041-958-953-952	
756	الشعاب
977-976	الصهباء
1041-970-962-959-822-562-458-399	العراق
574	الغار
-1046-951-683-505-477-437-477-418	الكعبة
1076-1055-1053-1051-1050-1049-1047	
960-801-550-543-531	الكوفة

المدينة	398-418-538-548-565-567-568-570- 571-574-610-695-696-706-714
ذات السلاسل	1001-1004-1015
ذكوان	1061-1064
رعل	1061-1064
زمزم	844-845
سباطة	985-986-987-989-990
سَرْغ	745-759
عرفة	546-572-639-977
قبورهم/ القبور	503-518
كظامة	994
مسجد قباء	505-939-1048
مصر	397-998-1004-1041
مكة	418-476-548-565-567-568-569-571- 574-626-644-667-672-695-696-698- 704-714-753-839-844-869-894- 895-925-935-945-951-953-977-986- 992-1046-1049-1052-1055-1056
مهب الجنوب	604
ميضأة	994
نجد	835
هوازن	697-702-839-844

10 - فهرس الفرق والطوائف

الفرقة أو الطائفة	الصفحة
أرباب الأصول	1024-981-946-458
أصحاب أبي حنيفة	1041-1031-999-972-957-543-469-459
أصحاب الشافعي	1041-1018-981-821-509-495-461
الأحزاب	839
الأصوليون/ الأصوليين	981-448-413
الأنصار	-1046-847-889-871-800-725-691-652 1081-1047
البصريون	925-538
الحجازيون/ الحجازيين	548
الحواريون	570
الخلفاء الراشدون	570-542-394
الروافض	430-429-426
الشاميون	735-548-547-538
الصابئون	611-608
الصابون	603
الصوفية	889-845
العراقيون	1034-583
القدرية	480-448-439-431-423
الكافر/ الكفار/ الكافرين	-660-641-624-573-569-567-473-448 -792-789-705-676-674-671-669-666 895-894-893-890-889-888-873-821

1062-1060-548-538	الكوفيون/ الكوفيين
670	المؤرخون
1092-903-702-700	المبتدعة
669-660-413	المتكلمون/ المتكلمين
787-786	المجبرة
604	المجوسية
1023-1004-920-724-673-538	المحدثون/المحدثين
654	المرجئة
-442-427-425-423-420-418-414-413 473-472-471-452-451-447	المعتزلة
1081-859-618-609-606-605-604-577	النصارى
654	الوعيدية
-606-605-400-434-431-429-426-422-418 1081-1054-1053-1045-904-859-609-608	اليهود
1040	أهل البيت
-659-480-471-470-452-442-431-421 890-786-681-685	أهل الحق
625	أهل الزيف
885-875-786	أهل السنة
871-869-618	أهل الكتاب
959	أهل المغرب
1101-886-588-580-572-569-429	بنو إسرائيل/ بني إسرائيل
939	بنو سالم
837	بنو سعد

1049-1048	بنو سلمة
806	بنو صريم
606-603	صايئ/الصايئ/ صابئا
567-569-611-618-664-669-674-676-677- 679-680-682-685-693-716-745-1066	قريش
1061	مضر
602	ناصره
577-603-604-605-608-610-618-859-1081	نصاري/النصاري
603-602	نصروي / نصروية / نصريا

11- فهرس المصطلحات الواردة في النص المحقق:
عقدية- أصولية- فقهية- حديثية

المصطلحات	الصفحة
إبطال	731-690-678-508-467-424-410
اتصال/الاتصال	551-542-488-482-468-461-444-443-417
إثبات	462-432
إجازة	1023-957-883-534
أجمعوا	1028-780-773-513-508-494
إحالة	447-446
احتمال/الاحتمال	-958-935-927-655-613-566-551-467-463 1019-1014
احتياط للفرض	554
أحكم	904-897-880-683-676-671
أخبار الآحاد	981-678-556-523-512-511-504-467-440-407
اختصاص	486-463-458-447-439-415
آخر الأمرين	1057-1004-974-969-968-966
آخر ما نزل	714-572
أداء	677-477-476-448-418
ادخار	518-470
أدلة السمع	508-495-490-440
أدلة العقل	490-440
أدلة الفقه	525
أدوات العموم	658
إرادة	-878-877-734-702-655-473-446-431-430-424 1053-922-879

629	إرادة الله
574	أرضيا
922-935-932-931	أسبقوا
-622-619-595-590-589-588-585-582-483-482	استثناء
902-747-733-730-693	
-510-504-493-446-445-433-432-430-428-424	استحالة
982-672	
1037-963-962	استحباب
960-792-419	استحسن
562	استدامة حكم العقل
480-447-433	استصلاح
-897-896-893-887-715-714-713-710-703-626	استغفار
1097-1027	
433	استفساد
521-507-397	استنباط
991	استنثر
610-599	اسم عرفي
676	إشاعة
829	أشفع
977-473-472	أشق
700-689-670-524-512-391	أشكل
921-541-519-472-470-461-456	أصلي/الأصلي
476	أصول التكليف
522-476-447-399-398	أصول الفقه
1035-1014-844-843-670-532-530-529	اضطراب
913	افتلتت
548-545-462	إفراد
1068-1038-828-410	إقامة/الإقامات

541-494-444	اقتضاء
-771-769-768-688-626-624-688-464-427-415	إقرار
1013-859-792-777	
547	أكسل / يكسل
976-750-613-562-523-505-504-483-471-414	الإباحة
-937-838-810-789-785-760-747-665-658-654	الآثار
1025-1004-996-994-947	
977-473-472	الأشق
484-472	الأثقل
889-525-512-397	الاجتهاد
637-476-467-462-461-457	الاجزاء
-528-526-513-510-508-506-494-437-436-408	الإجماع
-1004-935-932-924-923-710-672-541-540-539	
1085-1084-1083-1072-1054-1032-1028-1027	
482-432-431-421-420	الأجناس
562	الأحوط
-694-682-636-635-692-620-613-612-583-561	الإخبار / خبر / الخبر
1053-877-864-827-750	
978-473-472	الأخف
508-490	الأدلة السمعية
879-878-702-655-446-431-430-424	الإرادة
613	الإرشاد
631-425-385	الأزلي
-929-924-845-844-842-839-834-547-528-496	الأسباب
1082-1036	
528	الاستئذان
1035-1034-1032-1031-1030-1029	الاستئصال

الاستثناء	482-483-582-585-588-589-590-595-619-623- 693-733-747-902
الاستحسان	433
الاستدلال	517-908-1091
الاستصحاب	524
الاستظهار	543-889
الاستقباح	433
الاستنشق	554
الأسماء الحسنى	622-654
الاصطلاح	414
الأصل الضابط	462
الإعادة	385-452-962-1056-1060-1072-1079
الاعتدال	1079
الاعتراض	677-682-903
الاعتصام	737
الاعتقاد	421-638-879-886-896
الأقضية	563
الأمانة	386-849
الآمر	420-447-486-612-726-901
الأمـر	441-447
الأمـر بالمعروف	382-855-858-859-860-861-862-863-865
الأمـر على الوجوب	925-927-977-1038-1085-1089
الإنبابة	639
الانقطاع/ منقطع	533-539-662-663-693-1013-1057
إلهية/ ألوهية	880-1006
الأوثان	671-676-682-869
الإيمالة النبوية	825-1006

726	الأيصار
-433-432-431-430-428-426-424-421-420-418	البداء
899-446-445	
960-957-541-519-387	البراءة الأصلية
-547-522-516-508-488-487-440-423-416-414	البيان
1079-931-902-900-865-641-613-553	
660-658-657-622-427-426-425-420	التأييد
751	التأديب
698-669	التبليغ
1094-1088-881-622-473-472-389	التخفيف
932	التخير
1089-1024	التدليس
435	التربص
931-463-462	الترتيب
-543-539-538-534-526-525-523-522-408-406	الترجيح
-927-845-563-561-559-556-553-552-546-544	
1048-1023-958	
845	التسليم
1097	التشهد
455-418	التصدق
1093-1091-1089-1088-1057-835	التطوع
845	التفويض
560-524	التقاوم
929-924-608	التقديم والتأخير
425	التقييد
750	التكره

<p>التكليف</p> <p>451-450-449-448-446-443-433-432-431-382</p> <p>613-529-498-496-482-480-476-475-472-452</p> <p>891-890-889-886-885-789-699-654-639-635</p> <p>1074-1072-1028</p>	
<p>التنزه</p> <p>750</p>	
<p>التنزيل</p> <p>1086-859-689-610-568-556-550-529</p>	
<p>التهجد</p> <p>1091-1089</p>	
<p>الثواب</p> <p>1010-978-977-716-654-640-605-499-389</p>	
<p>التواضع</p> <p>1024-827-825-414-413</p>	
<p>التوبة</p> <p>657-656-648-640-639-638-637-623-620-447</p> <p>886-790-709-703</p>	
<p>التوحيد</p> <p>877-843-839-770-741-660-654-637-615-607-386</p>	
<p>التوقيت</p> <p>1047-938-425</p>	
<p>التوكل</p> <p>845-844-843-842-732</p>	
<p>التيسير</p> <p>389</p>	
<p>الثقة</p> <p>1024-1012-678-553-544-543-533</p>	
<p>الثواب</p> <p>1089-1010-978-977-716-654-640-605-499-389</p>	
<p>الجلسة الوسطى</p> <p>457</p>	
<p>الحجة</p> <p>772-690-685-673-672-655-634-613-390-386</p> <p>1033-1013-1000-988-946-935-887-821-783</p>	
<p>الحديث</p> <p>990-989-986-951-925-924-922-456-445-443</p> <p>1035-1034-1031-1003</p>	
<p>الحديث/حد</p> <p>773-659-658-590-561-417-416-413</p>	
<p>الحديث/حديث</p> <p>670-669-668-667-659-656-640-639-614-504</p> <p>1062-1058-1046-860-776-706-681-674-673</p> <p>1100-1089-1088-1074-1071-1065-1064</p>	
<p>الحرام</p> <p>1072-897-836</p>	
<p>الحرف</p> <p>844-646-414</p>	

1004-481-480-432-431-424-421-432-420	الحسن/ التحسين
456-416	الحكم الشرعي
525	الحكومات
838	الحنتم
811-806-789-635	الحنث/ أئمت
791	الحواي
848-571	الحوض
622	الخالد
737	الخرق
1082-1081-1080-1079-1078	الخشوع
-439-428-427-426-425-423-419-417-415-413 -946-928-794-541-494-466-465-464-463-451 1088-1079-1072-1071-1070-1035-1028-1014-978	الخطاب
613	الخطاب المقيد
958-655-619-496-486-434-428	الخلف
559-558	الخيار
723-722-640	الدابة
838	الدباء
634	الدجال
-1063-1062-1061-1055-1035-896-701-575 1100-1099-1098-1097-1096-1067-1064	الدعاء
-464-461-455-448-445-435-434-414-408-387 -498-495-494-493-490-486-478-477-476-471 -539-525-524-513-510-508-505-504-501-498 -634-629-623-619-606-560-553-544-543-541 -786-779-776-772-768-758-680-665-658-641 -1018-1014-1010-977-946-903-902-895-885 1079-1071-1070-1063-1034-1030	الدليل/ دليل

525-448	الدليل القاطع
709-560	الدية
623	الذات
672-480	الذم
889-716-697-654-639-623-622	الذنب
848-726	الرتائم
500-492	الرجم
878-784-623-607	الرحمان
623	الرحيم
620-447	الردة
968-826-778-700-696-693-605-398-397-386	الرسالة
554	الرعاف
831-830	الربع
929	الرفث
-470-456-455-427-425-424-423-419-414-412	الرفع
931-930-613-508	
737-641	الرفق
558	الرق
842-716-687-674-638-634-478-407-406-397	الركن/ ركن/ أركان
-841-835-834-833-782-769-594-542-531-458	الزكاة
865-861	
512-480-466-459-415	الزنا
834-469-467-465-463-461-460-459-458-406	الزيادة على النص
858-764-570-569-568	الساعة
1083-1079-1031-886-445-443	السجود
-987-984-958-780-747-528-526-525-393	السلف
1081-998	
1032-1023-958-734-548-534	السماع

<p>-495-494-483-478-457-442-407-399-388-387</p> <p>-626-575-553-522-502-501-500-498-497-496</p> <p>-925-908-905-885-875-786-765-710-659-632</p> <p>-1070-1060-1054-1025-998-990-944-929-927</p> <p>1102-1091-1089</p>	السنة
398	السنة المبينة
440-407	السنة المتواترة
685-684-679-676-675-666	السهو
791	السوائب
969-678-543-465-464-463	الشاهد
685-684-682-681-679-676-561-386	الشبهة
<p>-456-448-444-437-436-434-433-416-415-387</p> <p>-517-513-505-504-495-480-474-469-468-463</p> <p>-982-957-934-877-796-730-725-638-627-562</p> <p>1036-1035-1019-988</p>	الشرع
444	الشرعيات
<p>-626-625-615-614-613-588-577-571-441-386</p> <p>-683-673-672-669-665-646-642-637-636-627</p> <p>-763-742-715-702-714-697--687-680-683-682</p> <p>-803-797-796-793-788-769-767-766-765-764</p> <p>1102-890-859-814-812-811-810-809-807-806</p>	الشرك/ المشتركين
<p>-446-736-413-411-408-406-399-398-390-386</p> <p>-502-498-495-488-482-480-472-470-460-458</p> <p>-716-699-698-667-655-626-619-568-550-504</p> <p>1006-897-834-811-725</p>	الشرعية
<p>-928-735-670-641-628-543-514-462-461-456</p> <p>1013</p>	الصحة
802-577-491-471-470-437-435	الصدقة

702-701	الصفائير
655-578-474-473	الصفح
1090-1087-1084-1083	الصلوات الخمس
1089	الضحى
1068-547-509	الضرب
1079-1068-736	الطمانينة
557-467-463-462-456-455-454-444-443-382	الطهارة
1002-552	الطهور
1064-889	العبودية
822-558-562-509	العنق/أعتقت
544-543-504	العدالة
469	العدة
831-652	العرش
1023-952-534-482	العرض
639-450-449-448-447-446-443-432	العزم
630-556-448-425-424	العقد
636	العقيدة
1102-1027-953-951-553-534-510-509	العلة
447	العلم القديم
-625-606-471-469-468-467-466-463-447-440 -779-747-732-703-701-659-658-655-631-627 -977-952-928-926-902-877-875-873-790-789 1025-981	العموم
551	النعنة/معنعن
793-792-784-783-522-441-439-398	العهد/يعهد
913-560	الغريب

940-938-937-935-934-929-928-554-463-462-383 -1000-999-998-991-946-945-944-943-942-941 1020-1018--1010-1007-1006-1005-1003-1002	الغسل
831-830	الغنائم
1066-640	الغيب
522-452-420-408	الفاسد
736	ألفاظ الحصر
819-818-817-816	الفترة
494-414	الفحوى
1046-447	الفسق
1016-771-758-525-396	الفقه
644-480	الفواحش
525-511-510-448-425-424	القاطع
726	القдах
749	القдах/ أقداحي
469-468	القذف
-637-526-525-510-509-477-475-466-462-449 931-903-899-827-819-791-682-680-678	القطع
560-557-556-554	القهمقة
842-725-436-387-386	القواعد/ قواعد
-511-510-509-508-507-467-466-408-407-399 -1011-923-610-561-560-524-523-521-520 1092-1041	القياس
509-508	القياس الجلي
560	القيمة
701-659-502	الكبائر
826	الكرامات
733-438	اللوح المحفوظ

929-924-503-491	المباشرة
428	المبيع
851-403	المتشابهات
842-798-739-551-542-537-534-442	المتفق عليه
539-511-483-440-407	المتواتر
703-508-496-475	المجتهدات
1025-640-556-397	المجمل/مجملا
510	المحصن/المحصنات
734-716-703-686-629-619-403-402	المحكم/محكم
672	المدح
542-539	المرسل
993-795-670-479-461-456-454-447-437-423	المرفوع
838	المزفت
962-961-925-924	المس/ملازمة
1070-1069	المسافر
993-991-938-937-929	المسح على الخف
935-934	المسح على الغسل
996	المسح على القدمين
995-993	المسح على التعلين
923-793	المسند
472	المشقة
655-652	المشيئة
825-524-472-470-446-444-432-431-430-418	المصلحة
415	المضطر
1072-1038-1037-554	المضضعة
1025-814-550-549-465-448-428-525	المطلق
415	المضطر

523	المظنونة
416	المعاملات
818-816	المعتوه
669	المعصوم
838	المغتم
733-627-492-469-465-464-414	المفهوم
1074	المقاصد
817	المسوخ عقلا
462-458-408	المنصوص عليه
483-469	المنطوق
483	الموسع
726	الناهي
986-557	النجاسة
880-875	النجوى
639-431	الندم
1009-851-732-613-561-524-523-462	النفي
-562-560-548-541-533-525-517-449-397-393	النقل
1025-908-895-619-566	
838	النقير
977-925-821-556-469	النكاح
-529-485-483-470-448-445-444-443-432-414	النهي/ نهي
-855-838-825-780-758-757-714-687-615-549	
-951-950-903-884-865-863-862-861-860-859	
1098-1080-1074-1016-1009-988-986-984-954	
635-634-521-463-462	النية
806	الوثيد
1091-754-655-483-481-468-462-457-455-449-418	الواجب

1089-849-611	الوتر
968-715-689-664-663-550-538-498-449-381	الوحي
420	الورود
737	الوسواس
761	الوصائل
414	الوصال
1057-914-556-554-543-519-394-383	الوضوء
-851-659-657-655-654-646-619-615-613-612	الوعيد
1079-999-877	
562-534	الوقف
838-538	الوهم
550-465-464-463	اليمين
1016-914-684-497	إمامة
870-849-386	أمانة
634-613-560-403	أمثاله
416	أمد العبادة
726-612	أمر
1027-962-961	انتقض
606-424	انعقد
469-425	انقضاء
569	أول ما نزل
-467-461-458-456-449-446-444-432-418-415 -851-732-561-554-546-543-541-519-474-468 -963-962-961-959-958-957-942-927-920-912 1084-1083-1010-970-969-968	إيجاب
523-445-432-391	إيضاح

إيمان	<p>465-466-469-615-617-620-621-623-639-640-</p> <p>654-657-678-686-691-694-709-715</p>
بارحا	726
باطل/باطلا	<p>446-461-497-635-676-686-687-688-689-702-</p> <p>739-763-885-890-934</p>
باطن	1082-991-962-961-827-655
بدل	484-473-471-470-451-437-412-411-406
براءة الذمة	554-415
بصائر	889
بيع	559-534-428-425-424
بيعة	913
بيننة	705-525
تأخير البيان	440-423
تأديب	750-686-391
تأويل/التأويل	<p>391-403-417-423-427-448-449-486-487-553-</p> <p>619-630-633-634-638-660-662-664-671-680-</p> <p>681-682-687-740-747-765-770-774-777-785-</p> <p>789-790-791-794-827-855-857-858-899-900-</p> <p>905-912-913-934-1006-1010-1037-1073-1074-</p> <p>1086-1089</p>
تجوز	1099-1016-978-789-613-573-440
تحديث	538
تحقيق/التحقيق	<p>397-406-423-427-431-438-442-444-451-460-</p> <p>464-476-487-490-507-518-522-523-566-573-</p> <p>612-613-638-654-687-703-719-729-896-1094-</p>
تحمل	1023

<p>تخصيص</p> <p>-440-439-437-427-425-423-422-421-417-385 -487-486-483-471-469-468-466-463-452-441 -937-925-902-877-786-660-626-615-549-508 1084-1083-1033-988-981-961-953-951-938</p>	
<p>تسيح</p> <p>1087-1086-1083-571</p>	
<p>تستفتيه</p> <p>907</p>	
<p>تصديق</p> <p>784-783-777-541-451-436</p>	
<p>تطوعا</p> <p>1093-1091-1088</p>	
<p>تعارض/ التعارض</p> <p>-607-561-535-529-528-524-523-522-517-408 1097-1009-953-859-842-827-725-658-625</p>	
<p>تعم به البلوى</p> <p>1033</p>	
<p>تغريب/ التغريب</p> <p>500-469-468-466-459</p>	
<p>تغليب الظنون</p> <p>556</p>	
<p>تفسير</p> <p>469</p>	
<p>تفصيل/ التفصيل</p> <p>-675-633-624-548-497-488-460-458-440-389 1033-1024-678</p>	
<p>تقرير</p> <p>1035-1013-952-675-636-549-508-478-430</p>	
<p>تقييد/ المقيد</p> <p>1025-814-425-417-415</p>	
<p>تكليف</p> <p>-472-452-450-449-448-446-443-433-432-431 -716-699-654-639-635-498-496-482-480-476 1074-1072-1028-890-888-886-885-789</p>	
<p>تكليف المحال</p> <p>529-451</p>	
<p>تكليف ما لا يطاق</p> <p>891-886-613-480</p>	
<p>تمييز</p> <p>1025-1024-839-786-785-532</p>	
<p>تناسخ</p> <p>410-409</p>	
<p>تناقض</p> <p>-528-524-523-522-517-448-433-425-419-408 1036-1009-747-529</p>	

843-839-741-637-607-386	توحيد
706-700-658-620	توقيف
-1002-1001-1000-999-989-978-929-928-925-924 1016-1015-1013-1012-1004-1003	تيمم
-445-439-436-432-431-427-425-422-420-415 -486-482-476-467-466-464-463-455-447-446 -512-507-505-504-494-491-490-489-488-487 1019-682-681-562-561-544-538	ثبوت
506-505	جائزات العقول
859	جزيتهم
1095-883-863-767-765	جهاد
471-445-430	جواز
638	حاصرة
-538-534-514-513-508-465-464-437-390-386 -683-673-672-655-634-613-572-547-542-539 -821-812-790-786-783-779-772-758-714-690 -994-989-988-946-900-891-887-859-851-839 1041-1033-1013-997-996	حجة
466-459	حد الزنا
766-735-724-676-675-670-663	حَدَّثَ
773-561-420-417-416-413	حدود
1082-950-889-888-577	حرمة
864-858-736	حساب
574-563	حضري/ الحضري
456	حكم أصلي عقلي
387	حكم الأولية
562-541-482-415	حكم العقل

حكمة	640-655-658-671-686-702-716-785-885-891-925 1006-928
حلال	1090-836-791-563-535-403-402
حلق	903-899-889-830-385
حنفاء/حنيف	764-789-782-772-791-389
خاتم	391-386
خاص	981-977-976-902-625
خبر	-636-635-629-620-619-613-612-583-562-561 -728-725-694-687-682-677-673-656-655-642 1053-981-880-877-864-828-827-802-750-735
خبر الواحد	561
خداج	1082
خرق	1032-1028-996-848-737-688
خصائص	831-828
خصوص/الخصوص	-656-655-629-622-621-609-557-463-447-439 1055-1025-902-875-826-812-790-712-708-659
خلاف العلماء	646
خلافة	913
خلة	828-821
دائق	844
ديغ/دباغ	982-981-890
دستور	408
دعا دعوى الجاهلية	849
دليل الخطاب	1071-1070-946-464
دليل العقل	539-517-508
دية	709-560
ذريعة	982-825-686

982-981	ذكاة
972-815-401-400-394	راوي/الراويّة
609-572-415	ربا
555-541-418	ربع العشر
1062-1060	ربنا ولك الحمد
779-777	ربوبية/ الربوبية
1070-1012-1003-1002-976-945-944-860-544	رخصة
1090	رقائق
822-801-782-469-466-465	رقبة
1069-1062-1060-1048-456-454	ركعة
904	رهبانيتهم
-837-835-834-833-769-594-562-542-531-458	زكاة/ الزكاة
865-861-839	
983-968-778-735-526-503-387	زواج/ أزواج
553	زيادة الثقة
1041-1040	سؤر
1068	ساعة الظعن
726	سانحاً
822-820	سبباء
1101-1099-1074-1065-666-617-412	سبب النزول
823-822-821-820-765	سي
1002	سترة
1004	سد الذريعة
1056-1012	سرية
574-563	سفري/ السفري
1019-773-670	سقيم

<p>سلف/السلف</p> <p>-780-747-689-687-677-528-526-525-435-393</p> <p>1081-998-987-984-960-958-888</p>	
<p>سلق</p> <p>848</p>	
<p>سمائيا</p> <p>574</p>	
<p>سماع/سماعا</p> <p>-958-956-914-567-734-548-538-534-533-511</p> <p>1034-1032-1030-1023-968-960</p>	
<p>سمعا</p> <p>-507-505-500-498-495-473-470-436-429-407</p> <p>613-510-508</p>	
<p>سند/أسند</p> <p>-743-670-645-644-551-532-529-401-395-388</p> <p>1077</p>	
<p>سنن</p> <p>742-457</p>	
<p>سهمه</p> <p>1063</p>	
<p>شؤم</p> <p>-732-731-730-729-728-725-724-722-721-381</p> <p>752-742-741-736-735-734-733</p>	
<p>شبهة</p> <p>-682-681-680-677-676-673-561-496-434-386</p> <p>685-684</p>	
<p>شروط/ شروط</p> <p>-427-426-425-424-422-417-416-415-407-406</p> <p>-454-451-450-448-447-445-444-443-439-433</p> <p>-482-483-477-476-470-469-468-457-456-455</p> <p>-632-606-562-563-517-512-508-502-490-488</p> <p>-901-862-859-844-824-725-766-716-713-634</p> <p>-1035-1026-1023-1014-1006-960-942-926</p> <p>1097-1074-1070-1068-1062</p>	
<p>شرع من قبلنا</p> <p>438</p>	
<p>شرع/ الشرع</p> <p>-438-437-436-434-433-429-416-415-406-387</p> <p>-504-495-482-480-474-469-463-456-455-448</p> <p>-612-603-563-562-561-545-517-513-508-505</p> <p>-796-730-725-703-693-639-638-636-627-613</p> <p>-1014-988-982-957-934-929-928-904-877</p> <p>1089-1036-1035-1019</p>	

847	شق الجيوب
931-858	شيع / شيعا
550	صاع
604-603	صبأ
909	صدقة جارية
-638-632-623-622-601-553-533-538-392-432-	صفة/ الصفات
1071-885-684-654-641	
-457-456-455-454-448-445-444-443-387-383	صلاة
-505-503-493-492-477-474-468-463-460-458	
-729-711-680-675-670-557-554-539-530-529	
1069-1005-839-834-832-822-820	
554	صلاة الجنائزة
1069	صلاة الحضر
1070-1069	صلاة السفر
1087-1086-1065-1064-1060-1048	صلاة الصبح
1058-1047	صلاة الظهر
1058-1047	صلاة العصر
1064-1005	صلاة الغداة
1089-1087-1062-1060-1048	صلاة الفجر
635	صلة رحم
-520-503-482-478-474-473-468-458-415-414	صوم
977-915-861-838-837-577-527-521	
910-861-839-837-835-611-521-503-478-474	صوم رمضان
521-503-478-474	صوم عاشوراء
847	ضرب الحدود
-765-670-668-560-557-539-529-523-415-388	ضعف
1090-1056-1023-1004-819	

ضعيف	-927-925-897-841-811-789-787-715-641-561 -1024-1023-1019-1016-996-993-963-950-941 1074-1057-1037
طاعة/ الطاعة	-793-772-717-716-703-694-638-621-447-420 1091-1059-922-884-883
طواف/ الطوافات/ الطوافين	1039-1011-468-467
طير/ تطير/ الطيرة	-735-733-732-731-730-729-728-727-726-725 768-746-742-739-738-736
ظاهر اللفظ	553
ظن/ الظن/ المظنون	-510-509-506-505-504-495-475-440-421-408 -556-545-544-543-528-526-524-523-516-511 715-689-685-684-680-679-636-614-563-562-559
عادة	-1053-981-842-771-688-679-609-673-528-496 1072-1060
عارية	1019
عاشوراء	611-521-503-478-474
عافل/ عاقلة	801-794-751-684-679-560-428-413
عبادة مؤقتة	414
عدة الوفاة	469
عدل	891-886-885-880-796-702-657-550-545-537-392
عدوى	-748-747-746-743-742-735-728-735-728-724 842-758-752-751-750
عرف/ العرف	1099-1097-1094-1089-856
عزائم	988-879
عزل	475
عسر	448-406
عصمة/ عصمو	836-835-717-687-675-674-672-496-453-434-480

859-839-420	عصيانا/العصيان
842-387-386	عقائد
-858-728-694-654-653-627-626-625-447-432	عقاب/العقاب
884-860-859	
-553-534-523-521-520-510-509-493-490-408	علة
1102-1027-1000-988-953-951-942-750	
1035-950-949-941-819-739-523	علل
1090-1081-1050-987-838-786	علم/العلم/المعلوم
391	علوم الدين
963-962-678-663-652-649-647	عمدها/متعمد
798-776-729-538	عمل أهل المدينة
783	عمل بالجوارح
-453-452-451-446-445-444-443-423-421-420	عين
-751-747-634-622-610-604-510-498-485-479	
889-885-810	
-883-843-834-716-686-668-641-619-613-424	غاية
1014-978	
560	غرة الجنين
-951-949-936-913-862-856-746-670-648-560	غريب
1073-953	
848-847	غش
637-545-543-528	غلبة الظن
1063	غنيمة
735-722	غول
726-721	فأل
757-676-672-669-650	فتنة
490-437	فدية

فرائض	-1027-862-839-838-818-817-765-742-532-403 1089-1068-1053
فرع/ فروع	-528-523-521-520-511-493-452-406-398-432 1035
فروع الشريعة	897
فساد	-677-423-568-455-452-447-420-419-418-392 777-737
فسخ	562-448-428-425-424
فصده	988
فضائل	913-828-399
فضيلة	977-976-827-655
فطرة	-766-765-763-762-761-760-630-432-430-381 -780-779-778-777-774-773-772-771-770-769 -794-792-791-790-789-787-785-784-783-782 914-807-806-778
فن الكلام	659-657-481-452-447-430-428-421
فناء	1082-870-757
قانون	1072-408
قبيح/ التقييح	480-433-432-431-424-421
قذف	469-468
قرائن	935-622-533-440
قريات	1006-634
قرينة	1089-977-926-675
قصاص	822-773
قصر الصلاة	1092-1070-1069-1068
قصر الصلاة في الأمن	1071-1070-1068
قصر الصلاة في الخوف	1070-1069-1068

878-790-787-785-759-745-729	قضاء/ قضاء الله/ قدر الله
1065-1064-1063-1060-1059-1058-689	قنوت/ القنوت
822-811-773-659	قود
519-514-408	قول الصحابي
1098-1095-1093-1091-1089-1088	قيام الليل
466-417	قيود
1018-984-751-732-414-392	كراهة
663-466-465	كفارة
-625-621-615-613-608-576-519-480-483-386 -763-694-672-660-657-651-641-640-631-626 -785-784-783-775-774-773-772-771-769-768 895-894-889-813-811-802-797-791-787-786	كفر
1084	كلام صحابي
487-486-432-385	كلام قديم
484	لحن القول
663	لفظ مشترك
428-426-425	مؤيد
403-402	مُؤَخَّرُهُ
474	مأل
834-833-782-745-737-693-628-613-604-473	مال/ أموال
430-385	مبتدعات
737	متراخيا
1067-1023-941	متروك
851-687-656-655-403-402	متشابه
-623-619-542-469-455-454-445-444-443-439 1069-1024-693-670-668	متصل/ المتصل

متعبد/ متعبدون/ التعبد	528-526-524-523-488-479-460-448-429-426 1014-1011-889-884-639
متن	968-550-532-530-529
مجاز/ المجاز	1074-802-734-729-706-702-701-619-549-478 1099-1089
محتمل	952-935-932-891-698-626-435-471-465-423 1002-954
محدود	424-419-417-415
محظور/ حظر/ الحظر	984-680-562-529-523-505-504-482-480
محكم قضائه	734
محكمات/ المحكمات	1094-853-652-403
مدني/ المدني	610-574-571-570-568-567-566-564-563-550 907-970-930-645
مرسل	1077-1065-1013-945-941-542-539
مستختنا	821
مستغرق	487
مستفيض	1033-1032-987-494-399
مشافهة	533
مشتري	428
مشيئة	877-803-798-796-702-660-655-652-522
مضطجعا	1063-1034-1033-1032-1031-1029-1022
مضمض	1072-1038-1037-991-554
مطلق	613-550-549-448-433-428-426-425-417-385 1025-926-827-814-656
معجز/ المعجزة	865-689-688-687-677-641-498-496-436-434-390

914-897-887-886-884-819-772-716-707-638-447	معصية
658-640	مفصل
413	مقاصد الشريعة
487-465-426	مقتضى الخطاب
403-402	مقدمه
927-526-525-512-509-506-505-504-440	مقطوع به
1025-982-814-625-613-482-426-425-417-415	مقيد
611-574-571-566-563	مكي/ المكي
-774-770-762-761-714-599-607-609-436-434	ملة/ ملتنا
851-780	
901-491-470-437-435	مناجاة
1023-534	مناولة
-1053-1052-1045-851-844-834-765-724-694-470	منسوخ
1102-1095-1091-1089-1084-1083-1066-1054	
926-465-390	منظومة/ منظوم
532-487-468-455-454-439	منفصل
1057-1013-693-663-662-539	منقطع
-840-786-785-747-681-663-510-463-436-382	منكر
-864-863-862-861-860-859-858-857-856-855	
1025-1024-1023-942-865	
1020-1019-825	منهاج
503	مهورهن
423	مورد الخطاب
1039-819-534	موقوف

783-779-778-777-770-700	ميثاق
543-527-500-484-409	ميراث
417	ناسخ/ الناسخ
1004-646-398	ناظر
968-827-742-703-678-670-615-498-449-410	نبوة
1072-1040-1039-921	نجس
880-785	نجوى
-1010-973-963-959-927-925-920-865-750-414 1094-1089-1087-1085-1084-1083	ندب
911-910-909	نذر
737-411	نزرغ
577	نسخ الحكم دون الخط
576	نسخ الخط دون الحكم
576	نسخ الخط والحكم
1089-407	نص السنة
1089-982	نص القرآن
419-413-406	نص/ النص
707	نصيفه
1057-584-474	نكاح المتعة
1016	نهي إرشاد
735	نوء
600-599	هادوا
1019	هبة
583-500-491-490-484-470	وصية/ الوصية

1041-1014-1003-1002-928-927-915-822-782	يُجزئ
512	يحتاط
789	يحتلم
936	يخلل
736	يشرقون
948	يستطب
1098-907-891-887-819-632-473-389	يسر
782	يعتقه
939	يُعجل
637-584	يغرغر
503	يغرم
636-629	ينعم
858	يوم الحساب

12- المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والدراسة

- حرف الألف -

1. القرآن الكريم برواية الإمام ورش عن نافع. نشر دار المصحف. القاهرة/ 1383هـ-1964م.
2. أبو الربيع سليمان بن موسى ابن سالم الكلاعي: حياته وآثاره: الأستاذة ثريا لهي. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ 1414هـ-1994م.
3. إتحاف السادة المتقين، بشرح إحياء علوم الدين: محمد مرتضى الزبيدي. تصوير دار الكتب العلمية بيروت.
4. إثبات ما ليس منه بد، لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار، والدرهم، والصاع، والمد: أبو العباس أحمد العزفي السبتي. تخرّيج ودراسة د. محمد الشريف. المجمع الثقافي أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة. السلسلة الأندلسية.
5. إحكام الفصول في أحكام الأصول: أبو الوليد الباجي. تحقيق عبد المجيد التركي. دار الغرب الإسلامي ط1/ 1407هـ-1986م.
6. أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري (ت543هـ). تحقيق علي البجاوي. دار الفكر. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
7. أحكام القرآن: الجصاص (ت370هـ). دار الكتاب العربي 1335هـ
8. أحكام القرآن: محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية بيروت/ 1400هـ
9. أحكام أهل الذمة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي (ت751هـ). تحقيق يوسف أحمد البكري، شاكر توفيق العاروري. دار رمادي للنشر. دار ابن حزم. الدمام. بيروت. الطبعة الأولى/ 1418هـ-1997م.
10. إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي. تصوير دار المعرفة بيروت.
11. أخبار أبي حنيفة وأصحابه: أبو عبد الله حسين بن علي الحميري (ت436هـ). مطبعة دار المعارف الشرقية حيدرآباد 1394هـ-1974م. الهند.
12. أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني. مطبعة بريل ليدن 1934م.
13. أخبار المدينة المنورة: عمر بن شبة، ابن عبدة النميري (ت262هـ). تحقيق الشيخ عبد الله الدويش.
14. أخبار مكة، وما جاء فيها من الآثار: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق. تحقيق رشدي ملحس. دار الأندلس بيروت.
15. اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار: تأليف محمد بن القاسم الأنصاري السبتي. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية الرباط 1389هـ-1969م.
16. اختلاف الحديث: محمد بن إدريس الشافعي. مؤسسة الكتب الثقافية 1431هـ

17. آداب الشافعي ومناقبه: ابن أبي حاتم الرازي. تحقيق عبد لغني عبد الخالق. مصورة دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
18. آراء المعتزلة الأصولية؛ دراسة وتقويم: د. علي بن سعد بن صالح الضويحي. مكتبة الرشد الرياض ط2/1417هـ-1996م.
19. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني (ت 1255هـ). طبعة 1/1356هـ-1937م.
20. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني. طبع المكتب الإسلامي. بيروت.
21. أزهار الرياض في أخبار عياض: شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني. الرباط ط2/1398هـ-1978م. اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المغرب والإمارات العربية المتحدة.
22. أساس البلاغة: محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ). دار صادر. بيروت. 1399هـ-1979م.
23. أسباب نزول القرآن: الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468هـ). تحقيق كمال بسيوني زغلول. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان 1419هـ-1998م.
24. أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير الجزري. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
25. إصلاح المنطق: ابن السكيت. تحقيق: محمد أحمد شاكر، وعبد السلام هارون. دار المعارف بمصر. ط2/1375هـ.
26. أصول البزدوي مع كشف الأسرار: عبد العزيز البخاري على أصول فخر الإسلام البزدوي تصحيح أحمد رامز. طبع سنة 1307هـ.
27. أصول الدين: عبد القاهر البغدادي. مطبعة الدولة اسطنبول. ط1/1346هـ.
28. أصول السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد السرخسي. (ت 490هـ). مطابع دار الكتاب العربي بمصر 1372هـ.
29. أصول الفقه: الدكتور وهبة الزحيلي. دار الفكر. ط1/1406هـ-1986م. دمشق.
30. أصول الفقه: أبو زهرة. دار الفكر العربي. ط1/1377هـ.
31. أضواء البيان: محمد أمين الشنقيطي. ط1/1384هـ-1964م.
32. اعتقاد أهل السنة: هبة الله بن الحسن أبو القاسم (ت 418هـ). تحقيق: د. أحمد سعد حمدان. دار طيبة. الرياض. 1402هـ.
33. إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس. تحقيق: زهير غازي. مطبعة العاني. بغداد. ط1 وط2/1405هـ-1985م.
34. إعلام العالم بعد رسوخه بمحقق ناسخ الحديث، ومنسوخه: ابن الجوزي (ت 597هـ). تحقيق: أحمد عبد الله الزهراني. ط1/1398هـ.
35. أعلام المغرب العربي: عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية. الرباط/1406هـ-1986م.

36. إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن القيم الجوزية (ت 751 هـ). دار الجيل. ط/ 1973 م.
37. أعلام مالقة: تأليف أبي عبد الله بن عسكر وأبي بكر بن خميس. تقديم، وتحرير، وتعليق: د. عبد الله المرابط الترغي. دار الغرب الإسلامي. دار الأمان. ط 1/ 1420 هـ - 1999 م.
38. إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح: ابن رشيد السبتي. تحقيق: محمد الحبيب بلخوجة.
39. أفعال الرسول ﷺ ودلائلها على الأحكام الشرعية: محمد سليمان الأشقر. مؤسسة الرسالة. ط 3. بيروت/ 1414 هـ - 1993 م.
40. إكمال المعلم بفوائد مسلم: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: د. يحيى إسماعيل. دار الوفاء. ط 1/ 1419 هـ - 1988 م.
41. الإبريز: عبد العزيز الدباغ. طبعة دار الفكر.
42. الإبهاج في شرح المنهاج: الشيخ علي بن عبد الكافي السبكي (ت 756 هـ). وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771 هـ). ط/ 1401 هـ - 1981 م.
43. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مكتبة، ومطبعة المشهد الحسيني. ط 1/ 1387 هـ - 1967 م.
44. الإجابة فيما استدركنه عائشة على الصحابة: بدر الدين الزركشي. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط 2 المكتب الإسلامي. بيروت. 1390 هـ - 1970 م.
45. الآحاد، والمثاني: أحمد بن عمر الضحاك الشيباني (ت 287 هـ). تحقيق: باسم فيصل الجوابرة. دار الراية. الرياض. ط 1/ 1411 هـ - 1991 م.
46. الإحاطة في أخبار غرناطة: ذو الوزارتين لسان الدين ابن الخطيب. تحقيق د: عبد السلام شقور. منشورات كلية الآداب بتطوان. ط/ 1998.
47. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي (ت 739 هـ). تحقيق: عبد الرحمن عثمان. المكتبة السلفية. المدينة المنورة/ 1390 هـ.
48. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ: محمد بن عبد الحق الأزدي الإشبيلي. تحقيق حمدي السلفي، صبيح السامرائي. مكتبة الرشد. الرياض. 1416 هـ - 1975 م.
49. الإحكام في أصول الأحكام: أبو محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت 456 هـ). ط 1/ 1398 هـ - 1987 م.
50. الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد الأمدي (ت 631 هـ). طبعة 1400 هـ - 1980 م.
51. الاختيار لتعليل المحتار: عبد الله بن محمد. تعليق: محمد أبو دقيقة بدون ذكر الطبعة.
52. الأدب المفرد: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256 هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار البشائر الإسلامية. ط 3/ 1409 هـ - 1989 م.

53. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (ت478هـ). تحقيق: أسعد تميم. مؤسسة الكتب الثقافية. ط1413/2هـ-1992م. بيروت. لبنان.
54. الاستذكار: ابن عبد البر النمري أبو عمر يوسف. تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعي. مؤسسة الرسالة. بيروت. القاهرة 1993م.
55. الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري. تحقيق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري. دار الكتاب. ط1997/1م. الدار البيضاء.
56. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عبد البر (ت463هـ). مطبوع على هامش الإصابة لابن حجر. ط1328/1هـ.
57. الأسماء والصفات: أبو الحسين البيهقي (ت458هـ). تحقيق: العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت1371هـ). تصوير دار إحياء التراث العربي. بيروت عن الطبعة الأولى بالقاهرة.
58. الإشراف على أعلى شرف في التعريف برجال سند البخاري من طريق الشريف أبي علي بن أبي الشريف: تصنيف القاسم بن عبد الله بن الشاط. تحقيق، ودراسة: ذ. إسماعيل الخطيب. منشورات جمعية البعث الإسلامي. تطوان. المغرب. 1406هـ-1986م.
59. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر (ت852هـ). ط. الأولى/1328هـ.
60. الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري (ت327هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط/1912م.
61. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني (ت584هـ). دراسة، وتحقيق: أحمد مسدد. ط1422/1هـ-2001م. دار ابن حزم بيروت.
62. الاعتقاد، والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف، وأصحاب الحديث: أبو الحسين البيهقي. تحقيق: أحمد عصام الكاتب. دار الآفاق الجديدة. ط1401/1هـ.
63. الإعلام بمن حل بمراكش وأغمت من الأعلام: العباس بن إبراهيم التعارجي المراكشي. المطبعة الملكية. الرباط/1974م.
64. الأعلام: الزركلي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الخامسة/1980م.
65. الأغاني: أبو الفرج علي بن أبي بن الحسين بن محمد الأصفهاني. دار مصعب بيروت. طبعة مصورة عن طبعة بولاق.
66. الأفعال الثلاثية والرابعة باتفاق معانيها وحركاتها، واختلافها: تأليف أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز ابن القوطية. طبع في مدينة ليدن. مطبعة بريل 1892م.
67. الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من النساء والرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال: محمد ابن علي بن الحسن أبو المحاسن الحسيني (ت765هـ). تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعي. جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي سنة 409هـ-1989م.

68. الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ). أشرف على طبعه، وباشر تصحيحه: محمد زهري النجار. دار المعرفة بيروت ط 1393/2 هـ-1973م.
69. الأمالي: أبو علي القالي. دار الكتاب العربية. بيروت.
70. الإمام محمد بن نصر المروزي، وجهوده في بيان عقيدة السلف، والدفاع عنها: تأليف: موسم ابن منير النفيعي. دار الوطن. طبعة/ 1416 هـ. الرياض.
71. الإمتاع والإنتفاع بمسألة سماع السماع: ابن الدراج السبتي. تحقيق: د. محمد بن شقرون. الرباط. 1982م.
72. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء: أبو عمر يوسف بن عبد البر. اعتنى به عبدالفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية. لبنان. ط1/ 1417 هـ- 1997م.
73. الأنساب: الإمام أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت562هـ). تقديم، وتعليق: عبد الله عمر البارودي. دار الفكر. دار الجنان. ط1/ 1408 هـ- 1988م.
74. الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس: ابن أبي زرع الفاسي. دار المنصورة للطباعة. الرباط/ 1393 هـ- 1973م.
75. الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ). تحقيق: د أحمد فرحات. ط. الأولى. 1396 هـ- 1976م.
76. الإيمان: ابن منده. ط1/ من مطبوعات مركز البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
77. الباعث الحثيث: أحمد محمد شاكر. ط2/ 1370 هـ- 1951م.
78. البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (ت754هـ). مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض.
79. البداية والنهاية في التاريخ: أبو الفدا إسماعيل ابن كثير. مكتبة المعارف بيروت. ط1/ 1966م.
80. البرهان في أصول الفقه: إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (ت478هـ). حققه، وقدمه، وصنع فهرسه: د. عبد العظيم محمود الديب. ط3/ 1412 هـ- 1992م. دار الوفاء المنصورة مصر.
81. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي (ت794هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه. ط2.
82. البيان المغرب في الأندلس والمغرب: ابن عذارى المراكشي. تحقيق: ج س كولان. ليفي بروفانسال. ط2/ 1400 هـ. دار الثقافة بيروت.
83. البيان والتبيين: الجاحظ. تحقيق: د. عبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف، والترجمة، والنشر. القاهرة/ 1367 هـ.
84. البيان والتحصيل، والشرح والتوجيه والتعليل في مسألة المستخرجة: أبو الوليد ابن رشد القرطبي (ت520هـ). تحقيق: د محمد حجي. ط2/ 1408 هـ- 1988م. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
85. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري. طبع تحت مراقبة د. عبد المعين خان.

86. التبصرة في أصول الفقه: الشيرازي. تحقيق: محمد حسن هيتو 1400هـ-1980م. دمشق.
87. التبصرة، والتذكرة، شرح ألفية العراقي: الحافظ زين الدين العراقي. المطبعة الجديدة بفاس. عام 1354هـ.
88. التبيان في تفسير غريب القرآن: شهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري (ت 815هـ). تحقيق: د. فتحي أنور الدابولي. ط 1/ 1992م. دار الصحابة للتراث بالقاهرة.
89. التحرير في أصول الفقه: محمد بن عبد الواحد؛ الشهير بابن الهمام الحنفي (ت 861هـ). مطبعة البابي الحلبي. مصر 1351هـ.
90. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور. دار سحنون للنشر والتوزيع. تونس/ 1997م.
91. التخويف من النار والتعريف بمجال دار البوار: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت 795هـ). مكتبة دار البيان دمشق. ط 1/ 1399هـ.
92. التراتيب الإدارية في نظام الحكومة النبوية: عبد الحي الكتاني. طبع بفاس. المغرب.
93. التشوف إلى رجال التصوف، وأخبار أبي العباس السبتي: أبو يعقوب يوسف بن يحيى التادلي؛ المعروف بابن الزيات (ت 617هـ). تحقيق: د أحمد التوفيق. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط/ 1404هـ-1984م. نصوص ووثائق.
94. التقريب والإرشاد الصغير: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني. تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد. ط 1/ 1418هـ 1988م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
95. التقرير والتحبير: ابن أمير الحاج. دار الكتب العلمية. بيروت.
96. التقييد والإيضاح: الحافظ العراقي (ت 806هـ). تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط 1/ 1389هـ-1969م.
97. التكملة لكتاب الصلة: أبو عبد الله محمد القضاعي البلنسي، ابن الأبار. تحقيق: عبد السلام الهراس. دار الفكر. 1415هـ-1995م.
98. التكملة لوفيات النقلة: زكي الدين عبد العظيم المنذري. (ت 665هـ). تحقيق: بشار عواد معروف. ط 2/ 1401هـ-1981م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
99. التلخيص في أصول الفقه: إمام الحرمين عبد الملك الجويني. تحقيق: د. عبد الله النيبالي. بشير أحمد العمري. ط 1/ 1417هـ-1996م. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة. دار البشائر الإسلامية. لبنان.
100. التلقين في الفقه المالكي: القاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422هـ). طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1413هـ-1993م.
101. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد البر. تحقيق: جماعة من الأساتذة الباحثين. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
102. الثقات: محمد ابن حبان البستي (ت 354هـ). تحقيق: السيد شرف الدين أحمد. ط 1/ 1395هـ-1975م. دار الفكر.

103. الجامع الصغير: جلال الدين السيوطي. دار الفكر. ط1/1401هـ-1981م.
104. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله القرطبي. تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني. ط2/1372هـ دار الشعب القاهرة.
105. الجامع (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني): معمر بن راشد الأزدي (ت151هـ). تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي. ط2/1403هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
106. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. ط1/1372هـ-1952م. حيدر آباد الهند.
107. الجزء المفقود من تهذيب الآثار: أبو جعفر الطبري. دراسة وتحقيق علي رضا. دار المأمون للتراث. ط1/1416هـ-1995م.
108. الجمع بين رجال الصحيحين: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي. ط2/1405هـ دار الكتب العلمية. بيروت.
109. الجني الداني في حروف المعاني: المرادي. تحقيق: فخر الدين قباقوة، وذ. نديم فاضل. طبعة1393هـ-1973م.
110. الجهاد: ابن أبي عاصم، أبو بكر الضحاك (ت287هـ). تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد. ط1/1409هـ المدينة المنورة.
111. الجواهر الحسان في تفسير القرآن: عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي. مؤسسة الأعلي للمطبوعات. بيروت.
112. الحاوي للفتاوي في الفقه، وعلوم التفسير، والحديث، والأصول، والنحو، والإعراب، وسائر الفنون: جلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط2/1395هـ-1975م.
113. الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي. مركز تحقيق التراث. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط1403هـ-1983م.
114. الحدود في الأصول: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت474هـ). تحقيق: د.نزيه حماد. الناشر مؤسسة الزعبي للطباعة، والنشر. ط1/1392هـ-1973م.
115. الحركة العلمية في سبته خلال القرن السابع الهجري: إسماعيل الخطيب. منشورات جمعية البعث الإسلامي. تطوان. ط1/1406هـ-1986م. مطبعة النور.
116. الحلل السندسية في الأخبار التونسية: محمد بن محمد الوزير السراج. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. الدار التونسية للنشر. 1970م.
117. الحلل الموشية في الأخبار المراكشية: مؤلف مجهول. تحقيق: ياسين علوش. المطبعة الإقتصادية الرباط.
118. الحياة الفكرية في عهد الدولة المرينية: محمد بن شقرون. مطبوعات جامعة محمد الخامس. رمضان 1394هـ-1974م.
119. الحيوان: الجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3/1398هـ-1945م. القاهرة.
120. الخلاصة: الخزرجي. مكتب المطبوعات الإسلامية. ط3. 1399هـ-1979م. حلب. سوريا.

121. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.
122. الدر المنظم في مولد النبي العظيم (رسالة جامعية مرقونة بمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط): أبو العباس أحمد العزفي. تحقيق: فاطمة اليازيدي. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب بالرباط. 1986-1987م.
123. الدراية في تخريج أحاديث الهداية: أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني. دار المعرفة. بيروت.
124. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد ابن حجر العسقلاني. تصوير: دار الجيل ببيروت عن طبعة الهند.
125. الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب: ابن فرحون المالكي. تحقيق، وتعليق: د. محمد الأحمد أبو النور. دار التراث. القاهرة.
126. الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية: مؤلف مجهول.
127. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: ابن عبد الملك المراكشي. تحقيق: د. إحسان عباس. طبعة دار الثقافة.
128. الرسائل التسع: جلال الدين السيوطي. ط1/ 1405 هـ-1985 م. دار إحياء العلوم. بيروت.
129. الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي (ت204 هـ). تحقيق، وشرح: أحمد شاكر. ط1/ 1358 هـ-1940 م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر.
130. الروض الأنف: عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق: عبد الرحمن الوكيل. نشر دار الكتب الحديثة. القاهرة.
131. الزهد: هناد (ت243 هـ). تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي الكويت. ط1/ 1406 هـ.
132. الزهد: ابن المبارك (ت181 هـ). تحقيق: حبيب الرحمان الأعظمي. دار الكتب العلمية بيروت.
133. العمدة في صناعة الشعر ونقده: ابن رشيقي القيرواني (ت465 هـ). تحقيق: محمد قزقان. دار المعرفة. بيروت. ط1/ 1408 هـ-1988 م.
134. الكاف الشاف في تخرج أحاديث الكشاف: أحمد بن حجر العسقلاني. دار المعرفة. بيروت.
135. كشف الخفاء ومزيل الإلباس: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162 هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداي، المكتبة العصرية ط1/ 1420 هـ-2000 م.
136. المبسوط: محمد بن أحمد أبو بكر السرخسي (ت483 هـ). ط3/ دار المعرفة. بيروت.
137. المجتبى من السنن: أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. ط2/ 1406 هـ-1986 م. حلب.
138. المجروحين: أبو حاتم محمد ابن حبان السبتي. ت354 هـ تحقيق: محمد إبراهيم زايد. دار الوعي. حلب.
139. المحدث الفاصل بين الراوي، والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت360 هـ). تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب. ط1/ 1391 هـ دار الفكر. بيروت.

140. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت 546هـ). تحقيق: المجلس العلمي بفاس. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. المملكة المغربية. 1397هـ-1977م.
141. المحصول في أصول الفقه: القاضي أبو بكر بن العربي المعافري (ت 543هـ). أخرجه، واعتنى به حسين علي البدري. علق على مواضع منه: سعيد عبد اللطيف فودة. دار البيارق. ط 1/1420هـ-1999م.
142. المحصول في أصول الفقه: فخر الدين الرازي. دراسة، وتحقيق: د. طه جابر العلواني. ط 2/1412هـ-1992م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
143. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: علي بن محمد بن علي الحسن؛ المعروف بابن اللحام (ت 803هـ). تحقيق: د. محمد بغا. طبعة 1400هـ-1980م.
144. المخطوط المغربي، وعلم المخطوطات: تنسيق أحمد شوقي بنين. منشورات كلية الآداب بالرباط. ط 1994/1م. سلسلة ندوات، ومناظرات. رقم 33.
145. المدونة الكبرى: الإمام مالك بن أنس. دار صادر. بيروت.
146. المدهش: أبو الفرج ابن الجوزي. تحقيق: مروان قباني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 2/1985م.
147. المراسيل: أبو داود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط 2/1418هـ-1998م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
148. المزهر في علوم اللغة، وأنواعها: جلال الدين السيوطي. شرح، وتعليق: محمد جاد أحمد المولى بيلك. علي محمد البجاوي. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 2/ دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه.
149. المستدرک: الحاكم النيسابوري (ت 405هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط 1/1411هـ-1990م. دار الكتب العلمية. بيروت.
150. المستصفى من علم الأصول: أبو حامد محمد الغزالي. تحقيق، ودراسة: د. حمزة بن زهير حافظ. طبعة 1413هـ الجامعة الإسلامية. كلية الشريعة. المدينة المنورة، وطبعة دار الكتب العلمية.
151. المستطرف من كل فن مستظرف: محمد بن أحمد المحلي. دار الأمل للطباعة والنشر. بيروت.
152. المستفاد من مبهمات المتن، والإسناد: الحافظ أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي. تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الحميد البر. ط 1/1414هـ-1994م. دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع.
153. المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت 538هـ. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 2/1987م.
154. المسند المستخرج على صحيح مسلم: أبو نعيم الأصفهاني (ت 430هـ). تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي. ط 1/1996م. دار الكتب العلمية. بيروت.
155. المسند مع الفتح الرباني: أحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي. طبعة دار الحديث. القاهرة.
156. المسند: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي (ت 238هـ). تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي. ط 1/1412هـ-1991م. مكتبة الإيمان. المدينة المنورة.

157. المسودة: آل تيمية. مطبعة المدني بمصر.
158. المشتبه في الرجال، أسمائهم، وأنسابهم: شمس الدين الذهبي. تحقيق: محمد علي البجاوي. دار إحياء التراث العربي. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. طبعة 1/1962م.
159. المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيوي (ت 770هـ). طبعة دار الكتب العلمية.
160. المصنف بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597هـ). تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. ط 2/1406هـ-1986م.
161. المصنفات المغربية في السيرة النبوية، ومصنفوها: د. محمد يسف. مطبوعات دار الحديث الحسنية. الرباط. 1412هـ-1992م.
162. المصنوع في معرفة الموضوع: علي القاري (ت 1014هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة الرشد. الرياض. ط 4/1404هـ.
163. المعبر في تخريج أحاديث المنهاج، والمختصر: بدر الدين الزركشي. تحقيق: حمدي السلفي. ط 1/1404هـ. دار الأرقم. الكويت.
164. المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت 436هـ). اعتنى بتهذيبه، وتحقيقه: محمد حميد الله بتعاون، بتعاون مع محمد بكر، حسن صنفى. دار الفكر. دمشق 1384هـ-1964م. المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية.
165. المعجم الأوسط: الطبراني (ت 360هـ). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. عبدالمحسن ابن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين. القاهرة 1415هـ.
166. المعجم الكبير: الطبراني. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مكتبة العلوم والحكم. الموصل. ط 2/1404هـ-1983م.
167. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث: لفن سنك. نشر مكتبة بريل ليدن. 1936م.
168. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة القاهرة.
169. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي. تحقيق: زياد محمد منصور. 1405هـ-1985م.
170. المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي: ابن الآبار. نشر باعتناء كوديرة. مدريد/1985م.
171. المعلم بفوائد مسلم: أبو عبد الله محمد بن علي المازري (ت 536هـ). تحقيق، وتقديم: الشيخ محمد الشاذلي النيفر. الدار التونسية للنشر. تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. المؤسسة الوطنية للترجمة، والتحقيق، والدراسات. بيت الحكمة. ط 1/1407هـ-1987م.
172. المغازي: محمد بن عمر الواقدي (ت 207هـ).
173. المغني في الضعفاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي. تحقيق: نور الدين عتر.

174. المغني: ابن قدامة المقدسي (ت 620هـ). ط 1/1405هـ دار الفكر. بيروت.
175. المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني (ت 502هـ). تحقيق: محمد كيلاني. دار المعرفة. بيروت.
176. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد القرطبي، (ت 656هـ). تحقيق مجموعة من الأساتذة. دار ابن كثير. دار الكلم الطيب. دمشق. بيروت. ط 1/1417هـ 1996م.
177. المقتنى في سرد الكنى: شمس الدين الذهبي. تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد. مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/1408هـ.
178. الملل والنحل: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة/1976م.
179. المنتخب من مسند عبد ابن حميد: عبد ابن حميد أبو محمد بن نصر (ت 249هـ). تحقيق: صبحي البديري السامرائي. محمود خليل الصعيدي. مكتبة السنة القاهرة. ط 1/1408هـ-1988م.
180. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ابن الجوزي (ت 597هـ). حيدرآباد. ط 1/1357هـ.
181. المنتقى: ابن الجارود (ت 307هـ). تحقيق، عبد الله عمر البارودي. ط 1/1408هـ-1988م. مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت.
182. المنحول من تعليقات الأصول: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ). تحقيق: محمد حسن هيتو. طبعة 1390هـ.
183. منهاج مع الإبهاج: ابن السبكي. مطبعة التوفيق الأدبية. مصر.
184. المهذب في فقه الإمام الشافعي: أبو إسحاق الشيرازي (ت 476هـ). ط 2/1379هـ-1959م. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.
185. الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي (ت 790هـ). تحقيق: الشيخ عبد الله دراز. دار الكتب العلمية. بيروت.
186. الموضوعات الكبرى: عبد الرحمن ابن الجوزي. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. 1383هـ.
187. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: القاضي أبو بكر ابن العربي المعافري. تحقيق، ودراسة: د. عبد الكبير العلوي المدغري. طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية. 1408هـ-1988م.
188. الناسخ والمنسوخ في الكتاب العزيز، وما فيه من الفرائض والسنن: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت 224هـ). تحقيق، ودراسة: محمد بن صالح المديفر. ط 1/1411هـ-1980م. مكتبة الرشد للنشر والتوزيع. المملكة العربية السعودية.

189. الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل، واختلاف العلماء في ذلك: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338هـ). تحقيق، ودراسة: د. سليمان بن إبراهيم بن عبد الله الاحم. ط 1412/1هـ-1991م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
190. الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى: قتادة بن دعامة السدوسي (ت 1147هـ). تحقيق: د. حاتم الضامن. ط 1409/1هـ 1989م. مكتبة النهضة العربية.
191. الناسخ والمنسوخ من الحديث: أبو حفص عمر بن أحمد ابن شاهين (ت 385هـ). تحقيق: د. محمد إبراهيم الحفناوي. ط 1408/1هـ-1988م. دار التراث العربي للطباعة والنشر. القاهرة.
192. الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل: هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ (ت 410هـ). تحقيق: زهير الشاويش، ومحمد كنعان. ط 1404/1هـ-1984م. المكتب الإسلامي. بيروت.
193. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن ثغربردي الأتابكي (ت 874هـ). طبعة 1383هـ-1963م.
194. النسخ في القرآن الكريم: دراسة تشريعية، تاريخية، نقدية: د. مصطفى زيد. ط 1383/1هـ-1963م. دار الفكر العربي.
195. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت 833هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
196. النهاية في غريب الحديث، والأثر: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري؛ المعروف بابن الأثير (ت 606هـ). تحقيق: محمود محمد الطناحي. الطاهر أحمد الزاوي. الناشر: المكتبة الإسلامية لصاحبها.
197. النوادر، والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات: ابن أبي زيد القيرواني، (ت 386هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، وآخرون. ط 1999/1م. دار الغرب الإسلامي.
198. الهاشميات للكميت بن زيد: تحقيق: زوجيف هورفيتز ليدن/1904م.
199. الهداية في تخريج أحاديث البداية: أحمد بن محمد ابن الصديق الغماري الحسني (ت 1380هـ). تحقيق: يوسف المرعشي. عدنان علي شلاف. ط 1407/1هـ-1987م. عالم الكتب.
200. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. طبع باعثناء هلمت ريتر فرانز تشايز. ط 1381/2هـ-1962م. دار النشر.
201. الوافي بوفيات الأعلام: شمس الدين الذهبي. حققه، وعلق عليه: رياض عبد الحميد مراد، وعبد الجبار زكار. دار الفكر المعاصر. بيروت. ط 1412/1هـ-1991م. مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة، والتراث بدبي.
202. الوجيز في فقه مذهب الشافعي: أبو حامد الغزالي (ت 505هـ). طبع في مطبعة الآداب والمؤيد بمصر. 1317هـ.
203. الوصول إلى الأصول: ابن برهان (ت 518هـ). تحقيق: د. عبد الحميد أبو زيد. 1402هـ-1982م.
204. إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 1369/1هـ-1950م.
205. إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني. تحقيق: محمد صبحي ابن حسن حلاق. دار ابن حزم ط 1420/1هـ-1999م.

- حرف الباء -

206. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين الكاساني. طبعة الجمالية.
207. بداية المجتهد، ونهاية المقتصد: القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي (ت595هـ). تحقيق، وتعليق، ودراسة: الشيخ علي محمد معوض. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود. منشورات محمد علي بيضون. ط1/ 1418هـ-1997م. دار الكتب العلمية بيروت.
208. برنامج ابن أبي الربيع الإشبيلي: أبو القاسم ابن الشاط السبتي. تحقيق: د. عبد العزيز الأهواني. مجلة معهد المخطوطات العربية. 1955م.
209. برنامج التجيبي: القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت730هـ). تحقيق، وإعداد: عبد الحفيظ بن منصور. دار العربية للكتاب. 1981م.
210. برنامج شيوخ الرعيني: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي (ت666هـ)، تحقيق: إبراهيم شيوخ. المطبعة الهاشمية. دمشق. 1381هـ-1962م. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. وزارة الثقافة، والإرشاد القومي.
211. بغية الطلب في تاريخ حلب: كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة. تحقيق: د. سهيل زكار. دار الفكر. ط1988/1م.
212. بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس: أحمد بن يحيى الضبي (ت599هـ). دار الكتاب العربي. 1967م.
213. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه. ط1/ 1384هـ-1965م.
214. بلغة الأمنية، ومقصد اللبيب فيمن كان بسبته من مدرس، وأستاذ، وطبيب: نشر محمد بن تاووت. مجلة تطوان. عدد 9/ 1964م.
215. بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: محمود شكري الألوسي. عني بشرحه وتصحيحه وضبطه: محمد بهجة الأثري. دار الكتب العلمية. لبنان.
216. بهجة المجالس، وأنس المجالس، وشحد الزاهن والهاجس: ابن عبد البر. تحقيق: محمد خرشي الخولي. د.عبد القادر القط. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
217. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: تأليف الحافظ ابن القطان الفاسي. دراسة، وتحقيق: حسين آيت سعيد. دار طبعة للنشر والتوزيع. ط1/ 1418هـ-1997م.

حرف التاء

218. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد الزبيدي (ت1205هـ). دار الحياة.
219. تاج المفرق في تحليل علماء المشرق (أو رحلة البلوي): تحقيق: العلامة حسن السايح. طبع اللجنة المشتركة لإحياء التراث العربي بين المملكة المغربية، ودولة الامارات العربية المتحدة.

220. تاريخ ابن معين (ت 233هـ): تحقيق أحمد بن محمد نور سيف. ط 1/ 1399هـ-1979م. مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة.
221. تاريخ أبي زرعة الدمشقي: تحقيق شكر الله القوجاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق.
222. تاريخ أسماء الثقات: محمد بن أحمد أبو حفص ابن شاهين (ت 385هـ). تحقيق: صبحي السامرائي. ط 1/ 1404هـ-1984م. دار السلفية. الكويت.
223. تاريخ الأدب العربي: بروكلمان. طبع دار المعارف بمصر.
224. تاريخ الإسلام، ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين الذهبي. أربعة أجزاء تخص وفيات 580هـ-640هـ تحقيق: د. بشار عواد. شعيب الأرنؤوط. د. صالح المهدي. مؤسسة الرسالة. ط 1/ 1408هـ-1988م. بيروت.
225. تاريخ الأمم والملوك: محمد ابن جرير الطبري (ت 310هـ). ط 1/ 1407هـ دار الكتب العلمية. بيروت.
226. تاريخ الثقات؛ بترتيب الهيثمي (ت 807هـ). تضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني: الحافظ أحمد بن عبد الله العجلي (ت 261هـ). تحقيق: د. عبد المعطي قلعي. ط 1/ 1405هـ-1985م. دار الكتب العلمية. بيروت.
227. تاريخ العلماء النحويين، من البصريين، والكوفيين، وغيرهم: القاضي أبو المحاسن المفضل ابن محمد التنوخي (ت 442هـ). تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو. طبعة جامعة الإمام 1401هـ.
228. تاريخ المدينة المنورة: عمر بن شبة، ابن عبدة النميري (ت 262هـ). تحقيق: الشيخ عبد الله الدويش.
229. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي. دار الكتب العلمية بيروت.
230. تاريخ دمشق: علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت 571هـ). نشر المجمع العلمي العربي. بدمشق.
231. تاريخ سبته: محمد بن تاويت. طبع دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب. 1982م.
232. تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي (ت 403هـ).
233. تاريخ قضاة الأندلس؛ ويسى كذلك بالمرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا: أبو الحسن بن عبد الله ابن الحسن النبهاني المالقي الأندلسي. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي. ط 5/ 1403هـ-1983م. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
234. تأويل مختلف الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت 276هـ). صححه، وضبطه: محمد زهدي النجار. طبعة 1393هـ-1973م. دار الجيل. بيروت. لبنان.
235. تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي الزيلعي (ت 743هـ). ط 1. دار المعرفة للطباعة والنشر.
236. تجريد أسماء الصحابة: أبو عبد الله الذهبي. دار المعرفة. بيروت.
237. تحفة الأخوذ بشرح جامع الترمذي: محمد بن عبد الرحيم المباركفوري (ت 1353هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.

238. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: أحمد بن إبراهيم الكردي. (ت 826هـ). تحقيق: عبدالله نواره. ط 1999/1م. مكتبة الرشد. الرياض.
239. تخرّيج الدلالات السمعية: أبو الحسن علي بن محمد الخزاغي التلمساني. تحقيق: أحمد محمد أبو سلامة. مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. مطابع الأهرام. 1401هـ-1980م. القاهرة.
240. تخرّيج الفروع على الأصول: محمود بن أحمد الرنجاني (ت 656هـ). تحقيق: د. محمد أديب صالح. طبعة دمشق.
241. تدريب الراوي، شرح تقريب النووي: جلال الدين السيوطي. تحقيق: د. عبد الوهاب عبد اللطيف. مكتبة الرياض الحديثة. الرياض.
242. تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي. دار الكتب العلمية. بيروت. طبعة 1348هـ.
243. تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار: محمد أيوب الظاهر، كان حيا سنة (1370هـ). طبع في الهند.
244. ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: القاضي عياض. تحقيق مجموعة من الأساتذة. طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
245. ترتيب لسان العرب: إعداد يوسف خياط، ونديم المرعشلي. طبع دار لسان العرب. بيروت.
246. تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة: أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. ط 1/ دار الكتاب العربي.
247. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري. محمد أحمد عبد العزيز. ط 1/ 1405هـ-1984م. دار الكتب العلمية. بيروت.
248. تغليق التعليق على صحيح البخاري: أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق: سعيد عبدالرحمان موسى القزفي. ط 1405/1هـ المكتب الإسلامي. دار عمار.
249. تفسير الجلالين: جلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي. دار الحديث. القاهرة. ط 1/ تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير (ت 774هـ). دار الفكر. بيروت/ 1401هـ.
250. تفسير القرآن العظيم: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ). تحقيق: أسعد محمد الطيب. مكتبة نزار مصطفى الباز. مكتبة مكة المكرمة. الرياض. ط 1/ 1417هـ-1997م.
251. تفسير القرآن: عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211هـ). تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد. ط 1/ 1410هـ-1989م. مكتبة الرشد. الرياض.
252. تفسير غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن قتيبة (ت 276هـ). طبعة 1398هـ-1978م. دار الكتب العلمية. بيروت.
253. تفسير مجاهد: تحقيق: عبد الرحمن السورتي. المنشورات العلمية. بيروت.
254. تقريب التهذيب مع التوضيح والإضافة من كلام الحفاظين المزي، وابن حجر، أو من مأخذهما: الحفاظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ). حققه، وعلق عليه، ووضحه، وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. تقديم بكر بن عبدالله أبو زيد. دار العاصمة للنشر والتوزيع بالسعودية. النشرة الأولى/ 1416هـ.

255. تقويم الأدلة، للدبوسي، تحقيق: الشيخ خليل محي الدين. ط: دار الكتب العلمية. ط 1/1421هـ-2001م.
256. تقييد العلم: الخطيب البغدادي. تحقيق: د. يوسف العش. طبعة 1949م.
257. تكملة الإكمال: محمد بن عبد الغني البغدادي (ت 629هـ). تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي. ط 1/1410هـ جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
258. تكملة الإكمال: ابن نقطة (ت 629هـ). تحقيق: الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي. نشر جامعة أم القرى. ط 1/1410هـ-1989م.
259. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد ابن حجر العسقلاني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني. المدينة المنورة/ 1384هـ-1964م.
260. تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء: أبو الحسن علي بن أحمد البستي الأموي؛ المعروف بابن خنير. تحقيق: د. محمد رضوان الداية. ط 1/1411هـ-1990م. دار الفكر المعاصر. لبنان. دار الفكر. سوريا.
261. تنزيه الشريعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: أبو الحسن علي بن محمد الكناني (ت 963هـ). ط 1/1399هـ-1979م. بيروت. لبنان.
262. تهذيب الآثار (الجزء المفقود): محمد بن جرير الطبري. دراسة، وتحقيق: علي رضا. دار المامون للتراث. ط 1. 1406هـ-1995م.
263. تهذيب الآثار، وتقصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. قرأه، وخرج أحاديثه: أبو فهر محمود محمد شاكر. مطبعة المدني. 1402هـ-1982م. المؤسسة السعودية بالقاهرة. مصر.
264. تهذيب الأسماء، واللغات: أبو زكرياء محيي الدين بن حسين ابن حزم. ط 1/1996م. دار الفكر. بيروت.
265. تهذيب التهذيب: أحمد ابن حجر العسقلاني. ط 1/1325هـ حيدر آباد.
266. تهذيب الصحاح: الزنجاني. تحقيق: عبد السلام هارون، وأحمد عبد الغفور العطار. نشر دار المعارف. مصر.
267. تهذيب الكمال: الحافظ المزي (ت 742هـ). تحقيق: د. عواد معروف. ط 1/1400هـ-1980م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
268. تهذيب اللغة: الأزهري. تحقيق: عبد السلام هارون. طبع الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. مصر.
269. تهذيب تاريخ دمشق الكبير: ابن عساكر (ت 571هـ). هذبه، ورتبه: الشيخ عبد القادر بدران (ت 1376هـ). ط 2/1399هـ-1979م.
270. توشيح الديباج، وحلية الإبتهاج: بدر الدين القرافي (ت 946هـ). تحقيق، وتقديم: أحمد الشتيوي. ط 1/1403هـ-1983م. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
271. توضيح المشتبه: محمد بن عبد الله؛ المعروف بابن نصر الدين الدمشقي (ت 842هـ). الجزء الأول حققه، وعلق عليه: محمد نعيم العرقسوسي. ط 1/1407هـ-1986م. مؤسسة الرسالة.

- حرف الثاء -

272. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت 429 هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط 1965/1 م. دار المعارف. القاهرة.

- حرف الجيم -

273. جامع البيان في تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري. حققه، وعلق عليه: محمود محمد شاكر. راجعه وخرج أحاديثه أحمد محمد شاكر. ط 1969/2 م. دار المعارف. مصر.
274. جامع التحصيل في أحكام المراسيل: الحافظ العلائي (ت 761 هـ). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط 1407/2 هـ-1986 م. عالم الكتب. بيروت.
275. جامع الترمذي: محمد بن عيسى؛ أبو عيسى الترمذي (ت 279 هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
276. جامع العلوم والحكم: ابن رجب الحنبلي (ت 750 هـ). ط 1408/1 هـ. دار المعرفة. بيروت.
277. جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله: أبو عمر يوسف بن عبد البر. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي. ط 1418/3 هـ-1997 م.
278. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس (القسم الثاني): أحمد بن القاضي المكناسي. دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط 1974 م.
279. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس: الحميدي (ت 488 هـ). تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري. القاهرة. دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط 1410/2 هـ-1989 م.
280. جمع الجوامع مع حاشية البناني: جلال الدين المحلي. طبع دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي.
281. جمع الجوامع مع شرح الجلال المحلي، وحاشية البناني: بيروت د.ت.
282. جبهة الأمثال: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش. دار الفكر. ط 1988/2 م.
283. جبهة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321 هـ). ط 1345/1 هـ. دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد.
284. جبهة أنساب العرب: أبو محمد بن حزم. تحقيق: عبد السلام هارون. ط 4. دار المعارف. القاهرة.

- حرف الحاء -

285. حجية السنة: د. عبد الغني عبد الخالق. الدار العالمية للكتاب الإسلامي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ط 1407/1 هـ-1986 م. طبعة معادة. 1415 هـ-1995 م.
286. حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني (ت 430 هـ). دار الكتاب العربي. طبعة 1400 هـ-1980 م.

- حرف الخاء -

287. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكفاية: عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ). ط 1. دار صادر.

- حرف الدال -

288. درة الحجال لأسماء الرجال: ابن القاضي. دار التراث القاهرة. 1970 م.
289. دعامة اليقين في زعامة المتقين: أبو العباس العزفي. تحقيق: ذ. أحمد التوفيق. الرباط 1989 م.
290. دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرائق؛ رواية، ودراية: علي بن حسن بن عبد الحميد الأثري. ط 2/1412 هـ-1992 م. مكتبة الصحابة. جدة. مكتبة التابعين. القاهرة.
291. دلائل النبوة: إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت 535هـ). تحقيق: محمد الحداد. ط 1/1409 هـ دار طيبة الرياض.
292. ديوان ابن المعتز: دار صادر-بيروت.
293. ديوان أبي نواس: تحقيق: أحمد عبد المجيد العزالي. دار الكتاب العربي. بيروت/ 1982 م.
294. ديوان الأعشى: دار صادر- بيروت 1414 هـ-1994 م.
295. ديوان الحارث ابن حلزة: جمعه، وحققه، وشرحه: د. إميل بديع يعقوب. ط 2/1417 هـ-1996 م. دار الكتاب العربي. بيروت.
296. ديوان الراعي النميري: جمعه، وحققه: رانيهت فايرت. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية. بيروت. 1401 هـ-1980 م.
297. ديوان الضعفاء والمتروكين: شمس الدين الذهبي. تحقيق: حماد الأنصاري. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة. ط 1387 هـ-1967 م.
298. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر، ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: عبدالرحمان بن خلدون. إخراج خليل شحادة. ط 1/1401 هـ-1981 م. دار الفكر. بيروت.
299. ذكريات مشاهير رجال المغرب: عبد الله كنون. كتاب 27. مكتبة المدرسة، ودار الكتاب اللبناني. بيروت. ط 1/شتنبر 1960 م.

- حرف الذال -

300. ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد: محمد بن أحمد الفاسي المكي أبو الطيب (ت 832هـ). تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط 1/1410 هـ دار الكتب العلمية. بيروت.

- حرف الراء -

301. رجال تفسير الطبري: جرحا وتعديدا: جمع، وترتيب: محمد صبحي بن حسن حلاق. ط 1/1420 هـ-1999 م. دار ابن حزم.

302. رجال مسلم: أحمد بن علي الأصبهاني، أبو بكر (ت428هـ). تحقيق: عبد الله الليثي. ط1/1407هـ. دار المعرفة. بيروت.
303. رحلة البلوي= تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، تحقيق: الحسن السائح. ط: اللجنة المشتركة لنشر التراث بين المملكة المغربي ودولة الإمارات.
304. رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة: أبو القاسم محمد الشريف السبتي، (ت760هـ). تحقيق، وشرح: محمد الحجوي. طبعة وزارة الأوقاف المغربية. 1418هـ-1973م.
305. روضة الناظر: موفق الدين عبد الله بن قدامة (ت620هـ). المطبعة السلفية، ومكتبتها. 1391هـ.
306. رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيا...: عبد الله بن محمد المالكي. تحقيق: بشير البكوش. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1401هـ-1981م.

- حرف الزاي -

307. زاد المسافر، وغرة محيا الأدب السافر: أبو البحر صفوان بن إدريس. أعده للنشر، وعلق عليه: عبد القادر محداد. دار الرائد العربي. بيروت/ 1980م.
308. زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن ابن الجوزي (ت597هـ). المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. 1387هـ-1967م.

- حرف السين -

309. سبته الإسلامية: دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي. منشورات جمعية تطاون أسمير. سلسلة دراسات/ 1 تطوان 1995م.
310. سنن النسائي بشرح السيوطي، وحاشية السندي: دار إحياء التراث العربي. بيروت.

- حرف الشين -

311. شرح البدخشي والأسنوي منهاج الوصول في علم الأصول: للبيضاوي. دار الكتب العلمية/ 1984م. بيروت.
312. شرح ديوان الحماسة: نشر أحمد أمين، وعبد السلام هارون. لجنة التأليف، والترجمة، والنشر. القاهرة. ط1/ 1951م.
313. شرح شواهد الكشاف على هامش تفسير الكشاف: الشيخ محمد عليان المرزوقي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.
314. شرح مختصر المنتهى: القاضي عضد الملة والدين. تصحيح: الدكتور شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية/ 1973م. القاهرة.

- حرف الصاد -

315. صحيح ابن حبان، لابن حبان البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط2/ 1414هـ-1993م.

- حرف الفاء -

316. فهرس المنتوري (مخطوط خاص): أبو عبد الله محمد بن عبد الملك القيسي المنتوري. طبع بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء الرباط، الطبعة الأولى 2011م.

- حرف الهيم -

317. مباحث المفاضلة في العقيدة: د. محمد بن عبد الرحمن الشطيبي. دار ابن عفان للنشر والتوزيع. ط 1419/1 هـ-1998م. المملكة العربية السعودية.
318. مباحث في علوم القرآن: مناع القطان. مؤسسة الرسالة. ط 1414/2 هـ-1993م.
319. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر ابن المثنى (ت 210هـ). ط 1401/2 هـ-1981م.
320. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت 518هـ). ضبط، وتعليق: سعيد محمد اللحام. دار الفكر. طبعة 1412 هـ-1992م.
321. مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.
322. مجمع الزوائد، ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ). دار الريان للتراث. دار الكتاب العربي. القاهرة-بيروت. 1407هـ.
323. مجموع فتاوى ابن تيمية: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت 728هـ). جمع، وترتيب: عبدالرحمان بن قاسم. ط 1398/1 هـ.
324. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي. طبعة دار القلم. 1979م.
325. مختارات بن عزيز الأندلسي: علي بن عزيز الغرناطي. تحقيق، وتقديم: عبد الحميد الهرامة. الدار العربية للكتاب. 1993هـ.
326. مختصر المزني على هامش الأم: المزني. طبع بولاق.
327. مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه للعضد، وحاشية السعد: طبع الكليات الأزهرية. القاهرة.
328. مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة، ومسند أحمد: أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق، وتقديم: صبري عبد الخالق أبو ذر. ط 1412/1 هـ-1992م. مؤسسة الكتب الثقافية.
329. مختصر سنن أبي داود: الحافظ المنذري (ت 656هـ). تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي.
330. مختصر كتاب الوتر: أحمد بن علي المقرئ (ت 845هـ). تحقيق: إبراهيم محمد العلي. محمد عبد الله أبو صعلوك. ط 1413/1 هـ مكتبة المنار الزرقاء. الأردن.
331. مرآة الجنان، وعدة اليقظان: أبو محمد عبد الله بن سعد اليافعي (ت 768هـ). منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات. ط 1390/2 هـ-1970م.
332. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: صفي الدين عبد المومن البغدادي. طبعة بيروت. 1373هـ-1954م.

333. مسائل أبي الوليد بن رشد الجدة: تحقيق: د. محمد الحبيب التجكاني. ط1/1412هـ-1992م. منشورات دار الآفاق الجديدة بالمغرب.
334. مسائل الإمام أحمد: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت.
335. مسائل الإمام أحمد - رواية ابنه عبد الله: تحقيق زهير الشاويش. ط1/1401هـ-1981م. المكتب الإسلامي.
336. مسند أبي الجعد: علي بن الجعد، أبو الحسن الجوهري البغدادي (ت230هـ). تحقيق: عامر أحمد حيدر. مؤسسة نادر. بيروت. ط1/1410هـ-1990م.
337. مسند أبي حنيفة: أبو نعيم الأصبهاني. تحقيق: محمد الفريابي. مكتبة الكوثر. الرياض. ط1/1415هـ.
338. مسند أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (ت316هـ). تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي. دار المعرفة. بيروت. ط1/1998م.
339. مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي التميمي (ت307هـ). تحقيق: حسين سليم الأسد. ط1/ دار المأمون للتراث. دمشق. 1404هـ-1984م.
340. مسند الإمام أحمد بن حنبل: مؤسسة قرطبة. دمشق.
341. مسند البزار: أبو بكر محمد عمرو بن عبد الخالق البزار (ت292هـ). تحقيق: محمود الرحمان زين الله. مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. ط1/1409هـ. بيروت. المدينة المنورة.
342. مسند الحميدي: عبد الله بن الزبير، أبو بكر الحميدي (ت219هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية. مكتبة المتنبي. القاهرة. بيروت.
343. مسند الديلمي: الفردوس بمأثور الخطاب. دار الكتب العلمية. لبنان. ط18/1406هـ-1986م.
344. مسند الشاشي: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت353هـ). تحقيق: د. محفوظ الرحمان زين الله. ط1/1410هـ. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة.
345. مسند الشافعي بترتيب السندي: طبعة دار الكتب العلمية. 1327هـ.
346. مسند الشافعي: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي (ت204هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
347. مسند الشاميين: سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ). تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط1/1405هـ-1984م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
348. مسند الشهاب: محمد بن سلامة بن عبد الله القضاعي (ت454هـ). تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2/1407هـ-1986م. مؤسسة الرسالة. بيروت.
349. مسند الطيالسي: سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي (ت204هـ). دار المعرفة. بيروت.
350. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: القاضي عياض. دار التراث. القاهرة.
351. مصابيح السنة: الحسن بن مسعود البغوي. نشر دار العلوم الحديثة. مطبعة أفندي أحمد. مصر. 1994م.
352. مصارع العشاق: السراج الوراق. الأستانة 1301هـ.

353. مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجة: جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2/ 1406 هـ-1986 م. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب.
354. مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر بن أبي شيبة (ت 235 هـ). تحقيق: عبد الخالق الأفغاني. الدار السلفية بالهند. ط2/ 1399 هـ-1979 م.
355. مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211 هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي. بيروت. ط2/ 1403 هـ.
356. معالم التنزيل: البغوي (ت 516 هـ). تحقيق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة، وسليمان مسلم الحرش. نشر دار طيبة. 1409 هـ.
357. معالم السنن، شرح سنن أبي داود: أبو سليمان الخطابي. إعداد، وتعليق: عزت عبيد الدعاس. عادل السيد. ط1/ 1393 هـ-1973 م. دار الحديث. سوريا.
358. معاني القرآن، وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم السرياتي (ت 311 هـ). شرح، وتحقيق: عبد الجليل عبده شلي. عالم الكتب. ط1/ 1408 هـ-1988 م.
359. معاني القرآن وإعرابه: الفراء. عالم الكتب. بيروت. ط2/ 1980 م.
360. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد الأخفش الأوسط (ت 615 هـ). تحقيق: د. هدى محمد قراعة. ط1/ 1414 هـ-1994 م. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.
361. معاني القرآن: الأخفش (ت 225 هـ). تحقيق: عبد الأمير محمد أمين. ط1/ 1405 هـ-1985 م.
362. معجم الأدباء: ياقوت الحموي (ت 626 هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأخيرة.
363. معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الروي البغدادي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.
364. معجم الشعراء: أبو عبيد الله بن عمران المرزباني (ت 384 هـ). ط2/ 1402 هـ-1982 م. دار الكتب العلمية. بيروت.
365. معجم الصحابة: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين (ت 351 هـ). تحقيق: صلاح بن سالم المصري. ط1/ 1418 هـ. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة.
366. معجم المطبوعات العربية: يوسف سركيس. مكتبة الثقافة الدينية.
367. معجم قبائل العرب: عمر رضا كحالة. ط5/ 1405 هـ-1985 م.
368. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي. تحقيق: مصطفى السقا. ط1/ 1366 هـ-1947 م. مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة. القاهرة.
369. معجم مصنفات القرآن الكريم: تأليف: د. علي شواخ إسعاف. منشورات دار الرفاعي. ط1/ 1404 هـ-1984 م. الرياض.

370. معجم مقاييس اللغة: ابن فارس (ت 395هـ). ط 2/ 1392 هـ-1972 م.
371. معرفة الثقات: أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي. تحقيق: عبد العليم عبدالعظيم البستوي. مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط 1/ 1405 هـ-1985 م.
372. معرفة القراء الكبار: الحافظ أبو عبد الله الذهبي. تحقيق: محمد سيد جاد الحق. ط 1/ دار التأليف. الناشر: دار الكتب الحديثة.
373. معرفة الناسخ والمنسوخ: أبو عبد الله محمد بن حزم (ت 320 هـ تقريباً). طبعة 1380 هـ-1960 م.
374. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ). تحقيق: السيد معظم حسين. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 2/ 1397 هـ-1977 م.
375. معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار: لسان الدين بن الخطيب. تحقيق: د. محمد كمال شبانة. المحمدية. طبعة 1976 م.
376. مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي. ط 1/ 1307 هـ. المطبعة الخيرية. مصر.
377. مقالات الإسلاميين، واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 330 هـ). تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط 2/ 1389 هـ-1969 م.
378. مقدمة ابن الصلاح، ومحاسن الاصطلاح: توثيق، وتحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ). مطبعة دار الكتب. 1974 م.
379. ملئ العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيبة، إلى الحرمين مكة وطيبة -الجزء الخامس-: أبو عبدالله محمد بن رشيد السبتي. تحقيق: ذ. محمد حبيب بلخوجة. ط 1/ 1408 هـ-1988 م.
380. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
381. منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين أبو عمر عثمان بن الحاجب. دار الكتاب العلمية. بيروت. ط 1/ 1405 هـ-1985 م.
382. منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود: طبعة المطبعة المنيرية. مصر. 1372 هـ.
383. منهاج الوصول في معرفة علم الأصول: ناصر الدين البيضاوي (ت 685 هـ). مطبعة ومكتبة محمد علي وأولاده.
384. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807 هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
385. موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. عالم التراث. ط 1/ 1410 هـ-1989 م.
386. موسوعة أعلام المغرب، تنسيق، وتحقيق: محمد حجي. ط 1/ 1417 هـ-1996 م. دار الغرب الإسلامي. بيروت.
387. موسوعة أمثال العرب: إعداد: الدكتور إميل بدیع يعقوب. دار الجيل. بيروت. ط 1/ 1419 هـ-1995 م.
388. موضح أوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي. مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد. الدكن. الهند/ 1379 هـ-1960 م.

389. موطأ مالك: رواية يحيى بن يحيى الليثي. دار النفائس. ط 6/ 1402 هـ-1982 م.
390. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله الذهبي. ط 1/ 1382 هـ-1963 م.

حرف النون-

391. نزهة الألباب في طبقات الأدباء: ابن الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي. طبعة مكتبة الأندلس. بغداد/ 1970 م.
392. نصب الراية لأحاديث الهداية: أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت 762 هـ). ط 2. المجلس العلمي بالهند.
393. نصب المجانيق لنسف قصة الغرائيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط 3/ 1417 هـ-1996 م. المكتب الإسلامي.
394. نصوص جديدة، ودراسات في تاريخ الغرب الإسلامي: محمد الشريف. منشورات مجموعة البحث في التاريخ المغربي والأندلسي. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان. ط 1/ 1996 م.
395. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقرئ التلمساني. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر. بيروت. 1408 هـ-1988 م.
396. نفس الصباح في غريب القرآن، وناسخه، ومنسوخه: أبو جعفر أحمد الخزرجي (ت 582 هـ). دراسة، وتحقيق: محمد عز الدين المعيار الإدريسي. طبع وزارة الأوقاف بالمغرب. 1414 هـ-1994 م.
397. نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي. المطبعة الجمالية بإشراف أحمد زكي. القاهرة.
398. نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول: جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت 772 هـ). المطبعة السلفية 1345 هـ وطبعة بهامش التقرير والتحبير الأميرية ببولاق/ 1317 هـ عالم الكتب. القاهرة.
399. نواذر الأصول في أحاديث الرسول: محمد بن علي الحكيم الترمذي. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. ط 1/ 1992 هـ دار الجيل. بيروت.
400. نواسخ القرآن: ابن الجوزي. تحقيق، ودراسة: محمد الشريف الملباري. طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. 1414 هـ-1984 م.
401. نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنبكتي. إشراف، وتقديم: عبد الحميد الهرامة. وضع هوامشه وفهارسه طلاب من كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس. ط 1/ 1398 هـ-1989 م. ليبيا.
402. نيل الأوطار، شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي الشوكاني (ت 1250 هـ). الطبعة الأخيرة.

- حرف الهاء-

403. هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت 1339 هـ). طبعة 1951 م. اسطنبول.

- حرف الواو -

404. ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين: محمد المنوفي. منشورات كلية الآداب بالرباط.
405. وفيات الأعيان: ابن خلكان -ت 861هـ). تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر. بيروت. 1398هـ-1978م.

مصادر أجنبية

Ceuta du XIII^e au XIV : Siècles des lumières d'une ville Marocaine : .406
Zoulikha Benramdane. Université Hassan II- Mohammédia.

المصادر المخطوطة:

1. تفسير عين المعاني: أبو الفضل محمد بن أبي زيد السجاوندي الغزنوي. المكتبة العامة بالرباط. قسم المخطوطات رقم 450. نسخة الزاوية الناصرية بتمكروت.
2. تقييد ابن نقطة: مصورة معهد المخطوطات بالقاهرة.
3. زهرة الروض في تلخيص تقدير الفرض: مخطوط مصور عن الخزانة العامة بالرباط. رقم 463. ورقة 24.
4. عيون الأدلة: مصورة خاصة. عن مخطوط الإسكوريال. ابن القصار، وطبع جزء منه.
5. منهاج الرسوخ: أبو العباس العزفي. مصور عن ميكروفيلم الخزانة العامة بالرباط. تحت رقم 1291ك.

المجلات والدوريات:

1. أصول الشفا: محمد المنوفي. المناهل: ع22.
2. المراكز العلمية في سبته السليبية: إسماعيل الخطيب. مقال في مجلة دعوة الحق. ع10. ص17 محرم 1397هـ-1976م. ص113.
3. المميزات الثقافية لمدينة سبته: مجلة كلية الآداب بتطوان. ص3. ع38. مقال للأستاذ إبراهيم حركات.
4. المناهل: ع22. سبته: رجالها، ومكانتها، وصلاتها العلمية. ص23.
5. تحفة القاصد في أسنى المقاصد: ع3. ص479.
6. جريدة العلم-الملحق الثقافي: عدد السبت 10 مارس 2001م. ص10. نص جديد للعزفي. مقال د.إبراهيم القادري بوتشيش.
7. مجلة السلام المصور. ج10. ص1. نونبر 1934م-رجب 1353هـ. ص22-29. مقال لعبد الله كنون حول شخصية أبي العباس العزفي.
8. مجلة الفيصل: عدد 291. رمضان 1421. نوفمبر/دجنبر 2002م. مقال حول حقيقة الدينار، والدرهم، والصاع، والمد. مراجعة: عبد العزيز الساوري. ص112-113.

9. مجلة الكتاب العراقية: عدد 54. س 7 رجب 1386 هـ/ تشرين الأول 1966 م. ص 62.
10. مجلة دعوة الحق: ع 286 صفر-ربيع الأول- ربيع الثاني 1412 هـ- شتنبر- أكتوبر-نونبر 1991 م.
مقال للأستاذ عبد السلام شقور حول بيوتات سبتة في القرن الثامن.
11. مجلة كلية الآداب بتطوان: تحفة القاصد في أسنى المقاصد. ع 3. ص 479.
12. مجلة كلية الآداب بتطوان: س 3. ع 3. 1410 هـ- 1989 م. مطبعة النجاشي الجديدة. عدد خاص بندوة
سبتة: التاريخ والتراث. مقال للدكتور إبراهيم حركات حول إمارة بني العزفي وأوضاع سبتة أيام
حكمهم. ص 27.
13. مظاهر الثقافة المغربية من القرن 13 هـ إلى القرن 15 هـ: الدكتور محمد بنشقرن.

13 - فهرس موضوعات الكتاب

5 تقديم السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء
9 مقدمة
القسم الأول: الدراسة	
25 <u>الباب الأول: في سيرة أبي العباس العزفي</u>
27 تمهيد: في عصر أبي العباس العزفي
35 الفصل الأول: في نسب العزفي وشهرته ومكانته العلمية
63 الفصل الثاني: المشيخة والمرويات
107 الفصل الثالث: التلاميذ والآثار
141 <u>الباب الثاني: دراسة الكتاب</u>
143 تمهيد حول النسخ
159 الفصل الأول: التعريف بالكتاب، توثيق النسبة والمضمون
183 الفصل الثاني: عوامل التأليف، والمصادر المعتمدة
185 تمهيد: في إسهام علماء الغرب الإسلامي في الدراسات القرآنية والحديثية
237 الفصل الثالث: بيان منهجه في الكتاب
285 <u>الباب الثالث: في المقارنة بين كتاب العزفي وبعض كتب الناسخ والمنسوخ الأخرى</u>
287 الفصل الأول: في المقارنة بين العزفي وأبي عبيد وابن العربي
325 الفصل الثاني: مقارنة بين العزفي والحازمي وابن الجوزي في كتبهم الثلاثة
361 <u>خاتمة الدراسة</u>
367 نتائج واقتراحات

القسم الثاني: التحقيق

379 السفر الأول من كتاب منهاج الرسوخ إلى علم الناسخ والمنسوخ.....
381 < كتاب الوحي والإيمان.....
382 < كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....
382 < كتاب التكليف.....
382 < كتاب الطهارة.....
385 مقدمة المؤلف:.....
409 الفصل الأول: في حد النسخ وحقيقته وتفسير لفظه في اللسان العربي.....
413 الفصل الثاني: في حده وحقيقته.....
429 الفصل الثالث: في إثبات النسخ والرد على منكبيه.....
439 فصل: في الفرق بين النسخ والتخصيص.....
442 الفصل الرابع: في نسخ الفعل قبل دخول وقته أو قبل التمكن من امتثاله.....
454 الفصل الخامس: في أن نسخ بعض العبادة أو شرط من شروطها هل يكون نسخاً للعبادة؟....
457 تميم:.....
458 الفصل السادس: في حكم الزيادة على النص وهل هي نسخ أم لا؟ وذكر الخلاف فيه.....
 الفصل السابع: ليس من شرط النسخ إثبات بدل عن المنسوخ، وليس من شرطه أن يكون
470 البديل أخف منه.....
475 الفصل الثامن: في أنه هل يتحقق النسخ في حق من لم يبلغه الناسخ؟.....
478 الباب الثاني: في أركان النسخ وشروطه.....
480 تمهيد.....
482 الفصل الأول: في شرط النسخ.....
485 الفصل الثاني: في جواز دخول النسخ في الأخبار.....

- الفصل الثالث: في القول في جواز نسخ تلاوة الآية دون حكمها، وحكمها دون تلاوتها،
 489 ونسخهما جميعاً.
- الفصل الرابع: من أحكام الناسخ، نذكر فيه ما يقع النسخ به، ومواقع الوفاق، والخلاف في ذلك..
 494
 500 «تكملة»
 501 «تتميم»
- الفصل الخامس: هل يجوز نسخ الحكم الثابت بنص الكتاب، أو بنص سنة متواترة بخبر من
 504 أخبار الآحاد؟
- الفصل السادس: هل يجوز نسخ نص ثابت بالقياس عقلاً أو سمعاً؟
 507
 512 «إشكال»
- الفصل السابع: الإجماع المنعقد لا يُنسخ، ولا يُنسخ به..
 513
 514 الفصل الثامن: لا يجوز النسخ بقول الصحابي
- «تتميم»
 516
 517 الفصل التاسع: فيما يعرف به تاريخ الناسخ
- الفصل العاشر:
 520
 522 المقدمة الثانية: في الترجيح، ومعرفة الفاسد من وجوهه، والصحيح
- المقدمة [الرائقة]: سابقتان ولاحقة..
 523
 523 -السابقة الأولى: في حقيقة التعارض ومحله
- السابقة الثانية: في دليل وجوب الترجيح..
 525
 529 -اللاحقة الأولى: فيما ترجح به الأخبار
- اللاحقة الثانية: فيما يظن أنه ترجيح وليس بترجيح..
 559
 567 ذكر ما نزل من القرآن بمكة
- ذكر ما نزل بالمدينة..
 570
 572 ذكر آخر ما نزل من القرآن
- «مدرجة»
 572
 576 «مطلب»

597

كتاب الوحي والإيمان من قسم الناسخ والمنسوخ من أقسام علوم الإسلام

ذكر ما جاء من ذلك في كتاب الله العزيز:

[الآية الأولى] ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّالِحِينَ مَنَـامَنَ
بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلْ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة، الآية: 61 599

[الآية الثانية] ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ قَمَسَ شَاءَ قَلْبُومِنَ وَمَن شَاءَ
فَلْيَكْفُرْ﴾ الكهف، الآية: 29 611

[الآية الثالثة] ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللّٰهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ
الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ آل عمران،
الآية: 85-88 617

[الآية الرابعة] ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ الرعد، الآية: 7 625

[الآية الخامسة] ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن
كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾
الشورى، الآية: 20 628

[الآية السادسة] ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ النساء، الآية: 18
إلى قوله: ﴿إِلَيْمًا﴾ 636

[الآية السابعة] ﴿وَمَن يَفْتُلْ مُؤْمِنًا مَّتَّعِدًا بَفَجْرَاؤِهِ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا
وَعُذِّبَ اللّٰهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ النساء، الآية: 93 642

[الآية الثامنة] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَبَّى أَلْقَى
الشَّيْطَانُ فِيٓ أَصْنَانِهِ فَتَنَسَّخَ اللّٰهُ مَا يُلْفِى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يَحْكُمُ اللّٰهُ ءَايَاتِهِ
وَاللّٰهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الحج، الآية: 52 661

[الآية التاسعة] ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ الشورى،
الآية: 23 691

[الآية العاشرة] ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا
بِكُمْ﴾ الأحقاف، الآية: 9 694

[الآية الحادية عشرة] ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللّٰهَ
وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللّٰهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ النساء، الآية: 63 708

[الآية الثانية عشرة] ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا
لِلْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿لَا وَءَهُ حَلِيمٌ﴾ التوبة، الآية: 114-115 712

[الآية الثالثة عشرة] ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ عَصَيْتُ عَذَابَ رَبِّي يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ الأنعام: 16،

يونس: 15، الزمر: 13. 714

ذكر ما جاء من ذلك من سنة النبي ﷺ :

[الحديث الأول] «الشؤم في ثلاث: في المرأة، والدار، والفرس»..... 721

[الحديث الثاني] ذكر ما جاء من ذلك في أن «لا يورد ممرض على مصح /، وفي الفرار من
المجنوم كما تفر من الأسد، ولا تكلمه إلا وبينك وبينه قيد رمح»..... 743

[الحديث الثالث] ذكر ما جاء من ذلك في قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»..... 760

- ذكر ما احتج به أهل المقالة الأولى أنهم في المشيئة 798

- ذكر ما احتج به من شهد لأطفال المسلمين بالجنة..... 804

- ذكر ما احتج به من شهد لأطفال المشركين بالجنة..... 806

- ذكر ما احتج به من شهد لأولاد المشركين بالنار..... 809

- ذكر ما احتج به من وقف عن الشهادة لأطفال المشركين بجنة أو نار..... 814

- ذكر ما احتج به من أوجب امتحانهم، واختبارهم في الآخرة..... 815

[الحديث الرابع] ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: - حين جاءه رجل فقال: «يا خير
البرية، فقال: ذلك إبراهيم»..... 824

[الحديث الخامس] ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله
إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله»..... 833

[الحديث السادس] ذكر ما جاء من سنة النبي ﷺ من ذلك «في تعليق الحيط في الأصبع»..... 840

[الحديث السابع] ذكر ما جاء من ذلك في قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس
منا»، وما كان مثله..... 847

كتاب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر

ذكر ما جاء في كتاب الله ﷻ من ناسخ ذلك ومنسوخه:

[الآية الأولى] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرَّكُمْ مِّنْ
ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ المائدة، الآية: 107 855

[الآية الثانية] ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِّنْ شَيْءٍ وَلَئِكَ ذِكْرٌ
لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ الأنعام، الآية: 69. 864

[الآية الثالثة] ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ الأعراف: 199. 865

867

كتاب التكليف

ذكر ما جاء في كتاب الله ﷻ من ناسخه ومنسوخه:

869 [الآية الأولى] ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ البقرة، الآية: 256

872 [الآية الثانية] ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا يَحِبُّ أَنْفُسُكُمْ أَوْ تَخْشَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ البقرة، الآية: 283

881 [الآية الثالثة] ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِتَقْوَى اللَّهِ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ آل عمران: 102

892 [الآية الرابعة] ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ الحج: 76

893 [الآية الخامسة] ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال: 33

898 [الآية السادسة] ﴿قَلَمًا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَئِي إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ الصافات، الآية: 102

905 [الآية السابعة] ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ النجم، الآية: 38

917

كتاب الطهارة

ذكر ما وقع فيه من الناسخ والمنسوخ في كتاب الله العزيز:

919 [الآية الأولى] ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ المائدة: 7

939 ذكر ما في سنة النبي من الناسخ والمنسوخ من كتاب الطهارة:

948 [الحديث الثاني] ذكر ما جاء من ذلك في استقبال القبلة لبول أو غائط

955 [الحديث الثالث] ذكر ما جاء من ذلك في مس الذكر

965 [الحديث الرابع] ذكر ما جاء من ذلك في ترك الوضوء مما مست النار

975 [الحديث الخامس] ذكر ما جاء من ذلك في تجديد الوضوء لكل صلاة

979 [الحديث السادس] ذكر ما جاء من ذلك في جلود الميتة

983 [الحديث السابع] ذكر ما جاء من ذلك في وضوء الرجل بفضل طهور المرأة

985 [الحديث الثامن] ذكر ما جاء من ذلك في البول قائما

991 [الحديث التاسع] ذكر ما جاء من ذلك في مسح الرجلين في الوضوء

1001 [الحديث العاشر] ذكر ما جاء من ذلك في الجنب يتوضأ ويكفيه من التيمم

- 1005 [الحديث الحادي عشر] ذكر ما جاء من ذلك في الوضوء بعد الغسل.
- 1008 [الحديث الثاني عشر] ذكر ما جاء من ذلك في نوم الجنب وما مس ماء.
- 1011 [الحديث الثالث عشر] ذكر ما جاء في وضوء من جامع، ثم أراد أن يعاود.
- 1012 [الحديث الرابع عشر] ذكر ما جاء من ذلك في التيمم.
- 1015 [الحديث الخامس عشر] ذكر ما جاء من ذلك في أن المتيمم لا يؤم المتوضئين.
- 1017 [الحديث السادس عشر] ذكر ما جاء من ذلك في أن النبي ﷺ لم يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء.
- 1022 [الحديث السابع عشر] ذكر ما جاء من ذلك في الوضوء على من نام ساجدا.
- 1037 [الحديث الثامن عشر] ذكر ما جاء من ذلك في المضمضة من اللبن.
- 1039 [الحديث التاسع عشر] ذكر ما جاء من ذلك في غسل الإناء من ولوغ الهر.

1043 كتاب الصلاة

ذكر ما في كتاب الله تعالى من ناسخ الصلاة ومنسوخها:

- 1045 [الآية الأولى] ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ بِأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَبِمَا رَحْمَةُ اللَّهِ الْبَرَّةُ،
الآية: 114﴾
- 1058 [الآية الثانية] ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة، الآية: 236 ..]
- 1060 [الآية الثالثة] ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: 128 ..]
- 1068 [الآية الرابعة] ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء، الآية: 101 ..]
- 1072 [الآية الخامسة] ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43 ..]
- 1076 [الآية السادسة] ﴿فَدَافِلِحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الذين هم في صلاتهم خاشعون] [المؤمنون، الآية: 1 - 2 ..]
- 1083 [الآية السابعة] ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ومن الليل فسبحه وإذ تبرأ السجود] [ق، الآية: 39 - 40 ..]
- 1085 [الآية الثامنة] ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: 46 ..]

- 1088 الآية التاسعة ﴿يَتَأْتِيهَا الْمُرْمِلُ فَمِنْ أَيْلٍ إِلَّا قَلِيلًا﴾ المزمّل، الآية: 1.
- 1093 الآية العاشرة ﴿وَمِنْ أَيْلٍ بِاسْجُدْ لَهُ. وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ الإنسان، الآية: 26.
- 1095 [الآية الحادية عشرة] ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ الشرح: 7.
- [الآية الثانية عشرة] ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء: 110.
- 1096 [الآية الثالثة عشرة] ﴿فُلْ دَعُوا اللَّهَ أَوْ دَعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ الإسراء: 110....
- 1100

الفهارس العامة

- 1105 1- فهرس الآيات المدعى عليها النسخ
- 1105 أ- الآيات المنسوخة
- 1109 ب- الآيات الناسخة
- 1112 2- فهرس الأحاديث المدعى عليها النسخ
- 1112 أ- الأحاديث المنسوخة
- 1114 ب- الأحاديث الناسخة
- 1117 3- فهرس الآيات القرآنية
- 1148 4- فهرس الأحاديث النبوية
- 1174 5- فهرس آثار الصحابة وأقوال التابعين
- 1186 6- فهرس الأعلام
- 1222 7- فهرس الأشعار
- 1225 8- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق
- 1227 9- فهرس الأماكن والبلدان
- 1230 10- فهرس الفرق والطوائف
- 1233 11- فهرس المصطلحات الواردة في النص المحقق
- 1262 12- فهرس المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق والدراسة
- 1288 13- فهرس موضوعات الكتاب

المؤلف في سطور

محمد بن محمد الدراق

من مواليد 1971م بزاوية سيدي يوسف التليدي، إقليم شفشاون.

« حاصل على شهادة الدكتوراه من دار الحديث الحسنية بالرباط، تخصص: الفقه وأصوله وأصول الدين.

« حاصل على دبلوم الدراسات المعمقة تخصص: السُّنة وعلومها من جامعة محمد الخامس بالرباط.

« أستاذ التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي التأهيلي.

« مدرس علوم شرعية بمؤسسة التعليم العتيق بالقصر الكبير.

« واعظ ومشارك في أنشطة المجلس العلمي المحلي لإقليم العرائش.

« مؤطر في خطة ميثاق العلماء.

« مشارك في عدة ندوات وطنية.

من إنجازاته العلمي:

القواعد الأصولية والفقهية من خلال كتاب الاستذكار لابن عبد البر - جرد وترتيب وتصنيف.

Minhâju al-Rusûkh ilâ 'Ilm al-Nâsikh wal-Mansûkh
(The sound methodology to deal with the science of the abrogating
and the abrogated)

Abî al-'Abbâs Ahmad Ibn Muhammad al-'Azafî al-Sabtî (d. 633 H.)

The discipline of the abrogating (*nâsikh*) and the abrogated (*mansûkh*) in the Koran and the *Sunna* is one of the sciences which require excellence before undertaking the exegesis of the holy Book or the promulgation of a juridical recommendation (*fatwâ*). The abrogation (*naskh*) means that the legislator decrees a rule which abrogates and replaces a precedent one. Scholars specified the ways to distinguish between the abrogated and the abrogating, among which: the sincere narrating of the sayings of the Prophet or a Companion, the consensus of the community (*umma*), as well as the promulgation date of the first and the second rule.

The abrogation in the *sharî'a* has venerable aims, among which: the taking into account of the faithfuls' interest and their profit, their testing and the evaluation of their attachment to the *sharî'a* rules

Despite the difficulties inherent to this discipline, the main commentators, *Hadîth* experts, *fuqahâ'* and fundamentalists wrote books about it. One of these scholars is the Moroccan 'alim, the *imâm* expert in *Hadîth*, Abî al-'Abbâs Ahmad Ibn Muhammad al-'Azafî al-Sabtî (d. 633 H.) who dealt with the subject in his book *Minhâju al-Rusûkh ilâ 'Ilm al-Nâsikh wal-Mansûkh* (*The good methodology to deal with the science of the abrogating and the abrogated*) considered as one of the most important books written in this domain, which distinguishes by its objective study of the Koran and the *Sunna*. This book is divided in two parts: a theoretical one in which the author deals with all that concerns the abrogation concept and its rules and the studies made on a fundamentalist plan, and a second part in which he uses the elements named in the first part and which he applies to the Koranic excerpts and *hadiths* objects of abrogation and which he classifies in the *fiqh* writings manner.

The author refers to the scholars who wrote on the subject before him and quotes their sayings and their arguments. He frequently mentions the sources of the *hadiths*, the sayings and the facts he talks about while giving his opinion about their validity or their weakness and adds precisions and arguments.

Due to the importance of the book and the author, the Patrimony Revival, Research and Studies Centre of the Muhammadan League of Religious Scholars includes the first, and only available, part among its publications waiting to publish the second part as soon as possible.

Translation : Mekaoui Abdelilah

Minhâju al-Rusûkh ilâ 'Ilm al-Nâsikh wal-Mansûkh
(La bonne méthodologie pour traiter de la science de l'abrogeant
et de l'abrogé)

Abî al-'Abbâs Ahmad Ibn Muhammad al-'Azafî al-Sabtî (m. 633 H.)

La discipline de l'abrogeant (nâsikh) et de l'abrogé (mansûkh) dans le Coran et la Sunna est l'une des sciences qui requièrent l'excellence avant de procéder à l'exégèse du Livre saint, ou la promulgation d'un avis juridique (fatwâ). L'abrogation (naskh) veut dire que le législateur (shâri') édicte une règle qui abroge et remplace une règle précédente. Les savants ont défini des voies par lesquelles on distingue l'abrogeant de l'abrogé, parmi lesquelles : la relation sincère des propos du Prophète ou d'un Compagnon, le consensus de la Communauté (umma), ainsi que la date de promulgation de la première et de la seconde règle.

La disposition de l'abrogation dans la sharî'a a des objectifs vénérables, parmi lesquels : la prise en compte de l'intérêt des fidèles et leur profit, leur mise à l'épreuve ainsi que l'évaluation de leur attachement aux règles de la shari'a.

En dépit des difficultés inhérentes à cette discipline, les principaux exégètes, experts en hadîth, fuqahâ' et fondamentalistes ont entrepris de rédiger des ouvrages qui en traitent. L'un de ces savants est le 'âlim marocain, l'imâm expert en Hadîth, Abî al-'Abbâs Ahmad Ibn Muhammad al-'Azafî al-Sabtî (m. 633 H.) qui en traite dans son ouvrage Minhâju al-Rusûkh ilâ 'Ilm al-Nâsikh wal-Mansûkh (La bonne méthodologie pour traiter de la science de l'abrogeant et de l'abrogé) considéré comme l'un des plus importants dans ce domaine et qui se distingue par son étude objective du Coran et de la Sunna. Cet ouvrage comprend deux parties : une partie théorique dans laquelle il traite de tout ce qui concerne le concept de l'abrogation et de ses règles et des études faites sur le plan fondamentaliste, et une deuxième partie dans laquelle il utilise les éléments cités dans la partie théorique et qu'il applique aux passages coraniques et aux Hadîths objets de l'abrogation, qu'il classe par matières à la manière des écrits du fiqh.

L'auteur s'est référé aux savants qui l'ont précédé dans ce domaine en citant leurs propos et leurs arguments. A de nombreuses reprises il a indiqué les sources des Hadîths, des propos et des faits qu'il cite en donnant son avis sur leur validité ou leur faiblesse et en ajoutant des précisions et des arguments.

Vu l'importance de cet ouvrage et de son auteur, le Centre des Etudes, de Recherche et de Revivification du Patrimoine de la Rabita Mohammadia des Oulémas a tenu à inclure la première partie, seule disponible actuellement, parmi ses publications, en attendant d'en publier la seconde partie dès que possible.

Traduction : Mekaoui Abdelilah

Rabita Mohammadia des Oulémas
Publications du Centre des Etudes, de Recherche
& de Revivification du Patrimoine

Série : Raretés du Patrimoine (24)

Minhâju al-Rusûkh ilâ 'Ilm al-Nâsikh wal-Mansûkh

Abî al-'Abbâs Ahmad Ibn Muhammad al-'Azafî al-Sabtî (m. 633 H.)

**Etabli et annoté par
Dr. Mohammed Daraq**